

لن نفترق

نشوء الحركة السياسية فى إرتريا

[1941 - 1950م]



تأليف: ألم سقد تسفاى

ترجمة: سعيد عبد الحى

المشروع القومى للترجمة

1100

لن نفترق

نشوء الحركة السياسية في إرتريا

(١٩٤١ - ١٩٥٠م)

المجلس الأعلى للثقافة
المشروع القومى للترجمة
إشراف: جابر عصفور

- العدد: ١١٠٠
- لن نفترق
- ألم سقد تسفاى
- سعيد عبد الحى
- الطبعة الأولى ٢٠٠٧

هذه ترجمة كتاب

ኣይንፈላለ

ኤርትራ 1941-1950

ኣለምሰገድ ተስፋይ

صدر هذا الكتاب بالتعاون مع المكتب الثقافى لسفارة إرتريا بالقاهرة والترجمة عن اللغة التجرينية

شارع الجبلاية بالأوبرا – الجزيرة – القاهرة ت: ٢٧٣٥٢٣٩٦ فاكس: ٢٧٣٥٨٠٨٤
EL Gabalaya st. Opera House, El Gezira, Cairo
TEL: 7352396 Fax: 7358084

المشروع القومى للترجمة

لن نفترق

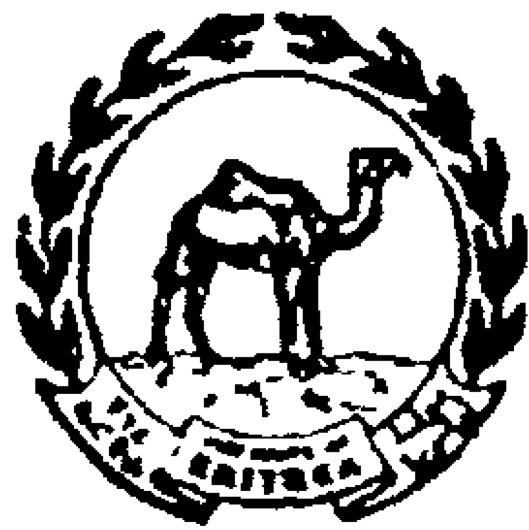
نشوء الحركة السياسية فى إرتريا

(١٩٤١ – ١٩٥٠ م)

تأليف : ألم سقد تسفاى

ترجمة : سعيد عبد الحى





٢٠٠٧

بطاقة الفهرسة

إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

إدارة الشئون الفنية

تسفاى ، ألم سقد

لن نفترق – نشوء الحركة السياسية فى إرتريا (١٩٤١ – ١٩٥٠م)

تأليف : ألم سقد تسفاى ، ترجمة : سعيد عبد الحى .

– القاهرة : المجلس الأعلى للثقافة ، ٢٠٠٧

٦٦٠ ص ، ٢٤ سم المشروع القومى للترجمة

١ – إرتريا – تاريخ

(أ) العنوان ٩٦٣,٥

رقم الإيداع ١٠٣٦٧ / ٢٠٠٧

الترقيم الدولى : I.S.B.N - 977- 437- 334 -0

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

المحتويات

الخاتمة



تجمع جماهيرى لسكان أسمرا فى مطلع الخمسينيات

مقدمة المترجم

القارئ الكريم

ليس لدى ما أضيفه إلى ما كتبه المؤلف فى مقدمة الكتاب لتوضيح أهمية هذا الكتاب المتميز والذى أشعر بالكثير من الاعتزاز لقيامى بترجمته إلى اللغة العربية، باختصار يمكن أن أقول : إذا كان المستعمر الإثيوبى قد نجح مؤقتًا فى تأكيد صحة مقولة: " التاريخ يكتبه المنتصرون" بفضل التواطؤ الدولى الفاضح لمنع الشعب الإرترى من تقرير مصيره وحصوله على الاستقلال فى وقت مبكر من مطلع الخمسينيات ، ومن ثم قيام هذا المستعمر بتزوير التاريخ وربطه بمنظومة الأساطير التاريخية التى بنى عليها حكام إثيوبيا تاريخ دولتهم التوسعية الحديثة والتى زعموا أنها تمتلك تاريخًا متواصلاً يمتد لثلاثة آلاف عام؛ وهى حجة لتبرير التوسع الاستعمارى الأسود فى منطقتنا ... إلى آخر المزاعم الخرافية التى ادعى فيها الإمبراطور الإثيوبى هيلى سلاسى أنه سليل النبى الملك سليمان وجعل من أسد يهوذا شعارًا لإمبراطوريته .

إذا كان كل ما سبق صحيحًا، فإن نضال الشعب الإرترى الباسل الذى استمر لنصف قرن من دون كلل قد أثبت أيضًا أن دولة الباطل ساعة وأن دولة الحق إلى قيام الساعة . ولهذا أدعوك – عزيزى القارئ – أن تستمتع بقراءة هذا الكتاب القيم الذى لا يستند على الأساطير والخرافات وإنما على الوثائق والحقائق التاريخية الدامغة والتى بذل فيها المؤلف جهدًا ملحوظًا ولم يكتف بالسرد المجرد وإنما أرفق ذلك بالتحليل العميق الذى يساعد على فهم مدلولات الأحداث فى سياقها التاريخى الحقيقى والمنطقى. وتجنبًا للإطالة سأحاول فى السطور التالية توضيح بعض النقاط التى أرى أنها يمكن أن تفيد القارئ فى تجنب بعض اللبس الذى يمكن أن ينشأ عن بعض التسميات المحلية التى قد تكون غريبة عليه :

- حزب الأندنت : فضلت إطلاق هذه التسمية؛ لأنها قصيرة وهى معروفة جدًا لدى الشارع الإرترى، وهى كلمة باللغة الأمهرية وتعنى الوحدة أو الاتحاد وقد عرف بها دعاة الانضمام إلى إثيوبيا فى الأربعينيات ، ويرجع اختيارى لهذه الكلمة؛ إلى أن التسمية الرسمية لحزب دعاة الانضمام طويلة وهى" حزب أو جمعية حب الوطن إرتريا وإثيوبيا " وتسميات مشابهة أطول أحيانًا أخرى .

- الألقاب والمناصب : ينتشر فى إرتريا استخدام العديد من الألقاب الإقطاعية التى ظلت سائدة حتى نهاية عهد الإمبراطور هيلى سلاسى ، وهذه الألقاب هى - فى الأصل - رتب عسكرية إقطاعية ولكن مع مرور الزمن أصبحت تمنح للمدنيين وصارت مؤشرًا يدل على مكانة الشخص، وأهم هذه الرتب حسب ترتيبها من الأعلى إلى الأدنى هى كما يلى :

١ - رأس : وهى رتبة القائد الأعلى .

٢ - دجزماتش أو دقيات : وتعنى القائد الميدانى .

٣ - فيتورارى : وتعنى حرفيًا قائد قوات مقدمة الهجوم .

٤ - قنزماتش : وتعنى حرفيًا قائد قوات الجناح الأيمن فى المعركة .

٥ - القرزماتش : وتعنى حرفيًا قائد قوات الجناح الأيسر فى المعركة .

٦ - بلاتا: وظيفة مكتبية فى الجيش .

المناصب غير العسكرية الأخرى :

- بتودد: محبوب الملك.

- بلاتين قيتا : كاتب فى قصر الملك .

أما أشهر الألقاب والمناصب الإقطاعية فى مناطق المنخفضات فهى ما يلى:

- كنتيباى : وهى رتبة زعيم قبيلة أو قبائل فى منطقة الساحل .

- دقلل : وهى رتبة زعيم قبيلة أو قبائل فى منطقة بركة .

- نايب : وتعنى نائبًا وهو منصب أوجده الأتراك إبان احـــتلالهم إرتريـــا؛ حيث يقوم الشخص الذى يمنح هذا المنصب بجمع الإتاوات والضرائب نيابةً عـــن الحاكم التركى .

- شوم : تعنى زعيم قبيلة .

شكر وتقدير:

طباعة هذا الكتاب وتصحيحه استغرقت وقتًا طويلاً، وتمت مراجعة الأخطاء المطبعية نحو أربع مرات، ومع هذا لا أستبعد أن يحتوى هذا الكتاب على بعـض الأخطاء المطبعية التى لا أعتقد أنها يمكن أن تفوت على فطنة القـارئ الكـريم . وأود بهذه المناسبة أن أتقدم بالشكر إلى الآنسة آمال قبراى التى قامـت بالطباعـة الأولية لمعظم أجزاء هذا الكتاب. كما أتقدم بشكر وتقدير خاصَّـيْن إلـى السـيد أسرس أبرها الذى قام بإعادة طبع الكتاب، وتصميمه كما تولى ترجمة الهوامش .

سعيد عبد الحى

ديسمبر ٢٠٠٦

استهلال

ثمة سبب مهم يجعل من التاريخ الإرترى فى الأربعينيات (الذى قـاد إلـى ربط إرتريا فيدراليًا بإثيوبيا) تاريخاً شائكاً ومعقدًا للغاية. وهذا السبب يتلخص فى أن اتخاذ الأمم المتحدة هذا القرار الفيدرالى المعروف بالقرار رقم ٣٩٠ أ/٥ كـان بعيدًا عن أى صلة بالنضالات السياسية التى كان يخوضها الـشعب الإرتـرى ولا يعكس رغباته وأنه قد اتخذ بناء على مصالح الدول العظمى واستراتيجياتها.

وهذا الواقع المتناقض الذى كان يسير فى خطين متعارضين لا يلتقيان يمثل روايتين تاريخيتين مختلفتين كليًا بعضهما عن بعض. وقد حاولنا فى هذا الكتاب أن نسرد هاتين الروايتين المتوازيتين زمنيًا، أى نضالات شعبنا الإرترى من ناحيـة، والتحركات الدولية لتقرير مصير الشعب الإرترى من الناحية الأخرى.

لكن فى محاولتنا هذه صادفتنا مشكلة، فبينما كان يوجد توثيق تام للاتفاقيات والمؤامرات الدولية – التى كان خاتمتها صدور القرار الفيـدرالى – مـن خـلال الوثائق والتقارير التى كانت تعدها مفوضيات الدول العظمى الأربع والأمم المتحدة ومؤلفات المؤرخين المسئولين من أمثال جى.كيه. إيه تريفاسـكس، وبعثـاتهم، فإن النضال الذى كان يخوضه الشعب الإرترى وأحزابه فى موازاة تلك المـسيرة كان يفتقر إلى هذه الميزة. وذلك لأن وثائق هذه الأحزاب كانت قد ضاعت، اللهـم إلا ما كان متوفرًا من صحف تلك الفترة وبعض الوثـائق لـدى بعـض الأفـراد والمقابلات التى أجريت مع الشيخ إبراهيم سلطان و السيد ولد آب ولـد ماريـام. وبعض الوثائق والذكريات المتناثرة هنا وهناك. لكل ذلك كان من المحتم الاعتمـاد على صحف تلك الفترة وذكريات أعداد قليلة من النـاس الـذين عاصـروا تلـك الأحداث لتكوين صورة دقيقة عن نهج تفكير المـواطنين الإرتـريين ورغبـاتهم ونشاطاتهم فى تلك الفترة. لكل ذلك لا يمكن اعتبار هذا الكتاب خاليا من العيـوب

والنواقص أو غير قابل للنقد والملاحظات؛ فهو مجرد بداية لأى دراسة أعمق وأدق.

التاريخ الإرترى ظل يُكتب حتى الآن من خلال الأجانب أو بناء على ما كتبه الأجانب حاليًا. واليوم نحن نحاول أن نكتب التاريخ الإرترى استنادًا إلى ما كتبه وقام به هؤلاء الأجانب ومقارنة ذلك بما يقوله الإرتريون للوصول إلى الرواية التاريخية الحقيقية لمسيرة الشعب الإرترى فى تلك الفترة؛ ولهذا سيكون من الطبيعى أن نجد فى هذا الكتاب بعض الفجوات أو بعض النقاط والحوادث المثيرة للشك التى تجعل من الصعب أن نجد قرائن تاريخية ملموسة تقودنا إلى تفسير نهائى وحاسم للأحداث، وقد عملنا فى هذا الكتاب على الإشارة إلى هذه المسألة كلما كان ذلك ضروريًا.

كتابة التاريخ ليست مجرد سرد تقريرى لأحداث الماضى، وإنما تتضمن أيضًا توضيحًا وتفسيرًا لمدلول تلك الأحداث. وبما أنه كذلك؛ فإنه من الحتمى أن يتأثر التاريخ بفكر من يفسره ويكتبه وفلسفته. وجيلنا هو الجيل الذى أمضى معظم سنوات عمره فى النضال وحقق الاستقلال. ولهذا فإن التاريخ الذى يعرفه هذا الجيل والذى يريد أن ينقله إلى الأجيال القادمة هو تاريخ ذلك النهج الذى ظل يحبو لقرون عديدة منذ الأزل ويتخطى فى كل مرحلة جبروت الآخرين وهيمنتهم، وما يضعونه من عراقيل حتى اكتسب القوة والصلابة اللتيْن مكنتاه – فى التحليل الأخير – من تحقيق الاستقلال، لكن هذا لا يعنى أنه لم يكن داخل مسيرة شعبنا نهج آخر وبخاصة خلال الفترة التى امتدت من الأربعينيات وحتى تحقيق الاستقلال؛ وهو النهج الذى لا يقود ولا يريد الاستقلال لشعبنا والذى كان قد ظهر فى الأربعينيات حيث كان هناك جزء لا يستهان به من شعبنا يرغب ويطالب بالانضمام إلى إثيوبيا، كما كان هناك قسم آخر يرغب فى تقسيم إرتريا بين إثيوبيا والسودان، كما كان هناك طرف يناضل من أجل الانضمام المشروط مع إثيوبيا وأن تكون حقوق الإرتريين مصونة ضمن هذا الانضمام. إلى جانب كل هؤلاء كان هناك أيضًا من يطالبون بعودة الإيطاليين تحت حجة الوصاية، إلخ. كل هذا جزء

من تاريخنا وإرثنا. ومن الخطأ أن نحاول طمس تاريخ النهج الذى لم ينتصر من مسيرة تاريخنا، وننقل إلى الأجيال القادمة فقط تاريخ النضال من أجل الاستقلال؛ فجوهر هوية أى شعب هو تاريخه.

وبما أن التاريخ هو مجموعة تجارب مختلفة، فإن مضمونه ومساره معقدان وشائكان، وهو يتضمن زوايا كثيرة معتمة يصعب فهمها واستيعابها عند بحثها ودراستها، فحتى تاريخ مسيرة الاستقلال يتضمن زوايا معتمة ومشوشة، بل إن بعضها يستدعى الاستنكار ويدعو إلى القلق، ناهيك عن تاريخ مسيرة معسكر دعاة الانضمام والتقسيم.

نخلص من هذا إلى أن كتابة التاريخ لا تأتى بشكل انتقائى ولا بوضع فواصل بارزة بين كل ما هو جميل وما هو قبيح؛ وعلى نحو يُفضى إلى إبراز الجانب الجميل وإخفاء الوجه القبيح من أحداث التاريخ. إذ إن التاريخ هو محصلة جامعة لكل الأحداث وعلى الباحث التاريخى أن يتعامل مع القرائن والشواهد المتوفرة لديه كما هى من دون أن يضع أى اعتبار لعواطفه ومشاعره، وجيلنا هذا الذى حقق الاستقلال سيرتكب جرمًا كبيرًا إن حاول أن يدين أو يحكم على الأجيال السابقة؛ بحجة أنه هو الجيل الذى حقق الاستقلال؛ فالتعامل مع تاريخ فترة الأربعينيات – على سبيل المثال – ينبغى أن ينطلق من النظرة الموضوعية التى تتمشى مع تلك الفترة، لا أن تحاكم وفق معطيات الحاضر الراهن. إذ علينا أن ندرك بدايةً ما مستوى الوعى السياسى لشعبنا فى تلك الفترة؟ وهل كان شعبنا يملك الإمكانات والخبرة اللازمة للعمل بشكل مؤطَّر؟ وكيف تأثر شعبنا بالاهتمام الدولى المفاجئ والمؤامرات الدولية بشأن تقرير مصيره؟ إذا وضعنا كل هذه الحقائق فى الاعتبار، فإنه سيكون من الظلم أن ننتظر أو نتوقع من الشعب الإرترى أن يتصرف فوق طاقته.

لكن هذا لا يعنى أنه ليس من حق الأجيال اللاحقة أن تحاسب من أجرموا وألحقوا الضرر بمصلحة الشعب والوطن فى سبيل تحقيق مصالح فردية أو فئوية

ضيقة. وهذا يتطلب أن يتم التمييز بين من كان يتعمد ارتكاب الأفعال الدنيئة بكل وعى وإدراك، ومن كان يفعل ذلك بسبب الجهل ونقص الوعى.

ونحن لو تأملنا تاريخ الأربعينيات بعين التفهم والتعاطف، فإننا يمكن أن نعده بداية التاريخ السياسى الحديث لإرتريا، وأنه لذلك كان يفتقر إلى الخبرة والتجربة. وبما أن على كل جيل أن يتعلم من تجارب الأجيال السابقة له، فإن الجيل التالى ومن أتى من بعده من أجيال وحتى الجيل الحالى ينبغى ألا أن يحصل على امتياز التعاطف والتسامح الذى يمكن أن نمحضه لأجيال تلك الفترة.

هذا الكتاب ينبغى أن يُقرأ من زاوية هذه القضايا، ومن زاوية ذلك الواقع والتحفظات المطروحة بشأنه. وقد قمنا فى هذا الكتاب بطرح مفصل لممارسات الكثير من شخصيات تلك الفترة ونهجها سواء الإيجابى منها أو السلبى. وهى – فى مجملها – تعكس نهج الأربعينيات وممارساتها. بعض هذه الشخصيات سنجدها قد اتخذت مواقف مغايرة فى المراحل اللاحقة من تاريخ تلك الفترة؛ حيث نجد – على سبيل المثال – أن من كان يدعو إلى الاستقلال يتخذ لاحقًا موقفًا مناصرًا لإثيوبيا، وأن الندم كان ينتاب من كان يدعو للانضمام إلى إثيوبيا، بل إن هناك الكثير من أعضاء عصابات الشفتا الذين أصبحوا لاحقًا أعداء لإثيوبيا، وكل هذا حدث فى مراحل لاحقة متأخرة لا فى فترة الأربعينيات؛ ولهذا لا يمكن تناول التاريخ اللاحق لفرد ما بالتشويه أو التزيين وفقًا لمواقفه فى الأربعينيات. وحتى تاريخ الأفراد فى الأربعينيات لا ينبغى المغالاة فى تسطيره، إلى الحد الذى يتجاوز ما كان عليه فعلاً. كما ينبغى عدم التعامل مع ذلك التاريخ خارج نطاق الأسباب التى دفعته إلى أن يأخذ ذلك المنحى. ونخلص من ذلك إلى أن كتابة التاريخ ليست منبرًا تقوم فيه الأجيال اللاحقة بمحاسبة الأجيال السابقة، وحول ذلك يقوم العالم التاريخى إيه.إتش.كار مايلى:

"*.. إن الأسباب التى تدفع الإنسان المعاصر للنظر إلى الخلف ودراسة* المنابع التى خرج منها فجره، هى رغبته فى أن يستعين ببصيص ضوء الماضى لاستشفاف الآفاق المبهمة لمستقبله القادم(**The New Society, London. 1951. Page 2 Carr**).

التاريخ مدرسة ومرآة في الوقت نفسه. فإن أراد شعب ما أن يتعرف على نفسه ويبحث ويدرس سلوكياته ويميز بين ما هو جميل وما هو قبيح منها وأن يتعلم من أخطائه السابقة، فإن كل ذلك سيجده في صفحات ماضيه التاريخي، وكما قال المؤرخ كار فإن الناس ونظرا إلى عجزهم عن التنبؤ بمستقبلهم، فإنهم يبحثون في ماضيهم علَّ ذلك يساعدهم في إلقاء الضوء على مستقبلهم، وبعبارة أخرى فإن أي جيل معاصر يهتم بتاريخه، فإنما لحرصه على وجوده واستمراريته.

والشعب الإرتري يهتم بتاريخه أكثر من أي شعب آخر، نظرًا إلى تعرضه لحقب متتالية من الاستعمار ولمحاولات استعمارية استهدفت وجوده؛ ولهذا حريّ بنا أن نصف نضالنا من أجل الاستقلال بأنه نضال من أجل التاريخ. ولا يُستبعد أن تكون المعركة والجدال اللذان خاضهما الإرتريون ضد إثيوبيا بشأن التاريخ والهوية تحتلان المرتبة الأولى في التاريخ المعاصر للبشرية. ويرجع ذلك إلى أن الاحتلال الإثيوبي لإرتريا لم يكن احتلالاً أوروبيًا مكشوفًا ضد بلد إفريقي كما كانت الحال عندما احتل الإيطاليون إرتريا؛ فقد عمد المستعمرون الإثيوبيون إلى تزوير التاريخ الإرتري وتأليف الكثير من الأساطير حوله حتى غيروا الموضوع إلى قضية هوية مشتركة؛ ومن خلالها نفذوا مخطط احتلالهم. ومما زاد الطين بلة أن القوى العظمى تبنت التفسير الإثيوبي لتاريخ البلدين؛ فازداد الأمر تعقيدًا وظل الشعب الإرتري بسبب ذلك عرضة للعزلة، وطال أمد معاناته لفترة طويلة أكثر مما ينبغي.

وبالطبع لا يرجع سبب إطالة معاناة الشعب الإرتري إلى العوامل الخارجية فقط؛ فالإرتريون لم يسعوا إلى تعريف العالم بتاريخهم وهويتهم، وإنما احتفظوا به داخل سرائرهم؛ لأنهم لم يعتادوا الكتابة كثقافة، ولم نعمل نحن – في الوقت الحاضر– على تطوير الكتابة وتشجيعها كما ينبغي، ولهذا فإن تاريخنا المفصل لم ولا يزال غير معروف بالنسبة إلى الآخرين.

لقد تعلم الشعب الإرتري بعد تجارب مريرة أن تاريخه لن يعترف به أو يسطره أي طرف آخر ما لم يدونه بنفسه، سواء كتابة أو شفاهة. فالغريب ومهما

بلغت درجة محبته وتعاطفه معك، فلا يمكن أن ينظر إليك أو يقيمك خارج إطار ثقافته وتقاليده. أما عدا ذلك فإنه يصبح من الطبيعي أن يكتب عنك أي طرف انطلاقًا من مصالحه الاستعمارية، كما فعل الإيطاليون والبريطانيون والإثيوبيون مع التاريخ الإرتري.

التاريخ الإرتري في الأربعينيات، لعب دورًا كبيرًا وحاسمًا في تحديد هويتنا؛ لأن تلك الفترة شهدت جدلاً ومساومة شديدة على الهوية. وقد أثيرت في تلك السنوات العشر كل القضايا المتعلقة بالهوية الوطنية، ولكن قيادات العمل السياسي الإرتري في ذلك الوقت، وليس أبناء الشعب الإرتري هم من اختلفوا حول تفسير الهوية ومدلولها وأسلوب تحقيق الاستقلال. ولهذا لا جدال في أن ذلك ألحق ضررًا كبيرًا بمسيرة الاستقلال وتقرير مصير الشعب الإرتري.

وكان من الطبيعي في نهاية تلك الفترة أن يبدو بالنسبة إلى من لا يعرف حقيقة مشاعر الشعب الإرتري ورغباته ، أن هوية الشعب الإرتري قد ذابت. وما يؤكد الدور الحاسم لتلك الفترة (الأربعينيات) هو أن علاقات حسن الجوار والتاريخ والثقافة المشتركة التي ترسخت بين أبناء الشعب الإرتري منذ الأزل، كانت قد وجدت أرضية متينة خلال فترة الاحتلال الإيطالي؛ فترسخت نتيجة لذلك على نحو أكثر صلابة، ومنذ ذلك الوقت ظلت الهوية الإرترية تترسخ بوتيرة اندفاعية قوية لم يكن بمقدور أي قوة أن تعيقها حتى تحقيق الاستقلال.

يحاول هذا الكتاب أن يؤرخ للفترة الحاسمة الممتدة منذ هزيمة الإيطاليين (١٩٤١) ودخول البريطانيين إلى إرتريا وحتى صدور قرار الأمم المتحدة بربط إرتريا بإثيوبيا فيدراليًا عام ١٩٥٠.

واختيار تسمية " لن نفترق " (التسمية الأصلية هي " لن ننفصل " وهي مأخوذة من الشعار الذي كانت ترفعه صحيفة وحدة إرتريا. ونظرًا إلى عدم دقة الترجمة؛ فإننا اخترنا تسمية الكتاب " لن نفترق " لإعطاء المعنى المقصود بشكل دقيق – المترجم) لهذا الكتاب لم تكن اعتباطًا؛ فإرتريا الأربعينيات قد استطاعت

أن تحافظ على وحدتها، بعد أن نجحت فى تجاوز الضغوط ومخاطر المؤامرات الدولية التى كانت تحاك لتقسيمها كافة.

صحيح أن الشعب الإرترى ليس مسئولاً عن قرار الاتحاد الفيدرالى الذى فرضته الأمم المتحدة. ولكنه ينبغى عدم النظر إلى مسألة اختتام تلك المرحلة على نحو غير مرغوب فيه كهزيمة للشعب الإرترى؛ وذلك لأن النضال الذى خاضه الشعب الإرترى من أجل الحفاظ على وحدته والنصر الذى حققه فى هذا المجال، يُعد نصرًا أكبر من تلك " الهزيمة ". لقد كانت مسألة الوحدة هذه هى الأهم بالنسبة إلى مستقبل وجود الشعب والوطن الإرترى، وليس قرار الفيدرالية الذى كان نتيجة للمؤامرات والظلم.

وشعار " لن ننفصل " (الذى قمنا بتحويره فى هذا الكتاب إلى " لن نفترق ") باللغة العربية أو إلى " آينفيلالَيه " باللغة التجرينية، هو الشعار الذى كانت ترفعه صحيفة " وحدة إرتريا " النسخة العربية، وصحيفة " حنتى إرترا " النسخة التجرينية، ويظهر خلف هذا الشعار الذى يزين ترويسة الصحيفة الأولى شخصٌ مسلم يصافح شخصًا مسيحيًّا. وقد اخترنا تسمية هذا الكتاب بهذا الاسم الشعار " لن ننفصل " تكريمًا وتقديرًا لتلك النضالات ولكل الآباء والأمهات الذين تركوا خلافاتهم السياسية جانبًا، ودفعوا غالى التضحيات والمعاناة فى سبيل الحفاظ على وحدة بلادنا.

شكر و عرفان

بدأت فى جمع المادة الخام لهذا الكتاب فى عام ١٩٨٧؛ عندما كنت أعمل فى قسم التوعية السياسية التابع لجهاز الإرشاد القومى (الجبهة الشعبية لتحرير إرتريا) فى فترة الكفاح المسلح. وقد قام هذا القسم فى ذلك الوقت بإصدار كتيبين صغيرين، أحدهما بعنوان " الحكم البريطانى والنضال السياسى للشعب الإرترى فى الفترة من ١٩٤٠ – ١٩٥٠ "، والآخر بعنوان " مرحلة الفيدرالية والاحتلال الإثيوبى لإرتريا – ١٩٥٠– ١٩٦٢ "، وكانت المادة الخام لهذين الكتيبين تتكون من الوثائق البريطانية والأمريكية المحدودة المتوفرة لدينا فى الأرشيف والأعداد القليلة من صحف تلك الفترة التى كانت موجودة بأرشيف جهاز الإعلام وجهاز العلاقات الخارجية التابع للجبهة الشعبية لتحرير إرتريا، إضافة إلى المقابلات التى أجريتها مع بعض شخصيات تلك الفترة فى كل من الميدان والسودان.

بسبب هذه المحدودية فى المصادر والمراجع؛ كان الكتيبان غير مكتملين كما نبغى؛ وذلك بحكم ظروف تلك المرحلة النضالية التى لم تكن تسمح بأكثر من ذلك. ولا شك أيضًا أن مضمون الكتابة والإعداد لهذيْن الكتيبيْن وأسلوبهما حمل الكثير من النواقص والعيوب؛ نظرًا إلى التأثر بنهج التفكير وأسلوب الكتابة اللذيْن كانا سائديْن فى الميدان وقتها. ولكن ما يعزّى النفس هو أن هذه الكتيبات ظلت ذات قيمة، وكانت تسد فراغًا لا بأس به حتى الآن. وأود بهذه المناسبة أن أشيد بقسم الأرشيف التابع لجهاز الإعلام، وبشكل خاص بالمقاتلة آزيب تولدى؛ لما قامت به من تعاون مهم فى بحث الوثائق اللازمة وتجهيزها.

كما أود أن أشير إلى أنى كنت قد سافرت فى عام ١٩٨٧ إلى بورتسودان وأجريت مقابلة مع الراحل السيد باشاى فسها ولدماريام قبيل (غاندى) الذى كان

عضوًا بالكتلة الاستقلالية ثم أصبح لاحقًا عضوًا بالبرلمان الإرترى، كما التقيت فى الفترة نفسها فى مدينة كسلا (السودان) بالشيخ عمر آدم الذى كان أيضًا عضوًا بالبرلمان الإرترى، وأجريت معه مقابلة حصلت منها على معلومات قيمة. وقد شكلت هاتان المقابلتان وذكريات المقاتل قشى فسهاظين إلفى مادة لا بأس بها بداية؛ ولهذا لهم الشكر والتقدير.

وهذا الكتاب الذى بين يديك – عزيزى القارئ – يعد أكثر عمقًا وتوسعًا من الكتيبات السابقة؛ لأن عددًا كبيرًا من الأشخاص قد أسهم فى دعمه، ويصعب فى هذا الحيز الضيق التطرق إلى أسمائهم بالتفصيل، ولكنى سأكتفى بذكر أسماء الذين لعبوا دورًا مهمًّا وحاسمًا فى إعداد مادة هذا الكتاب.

على رأس هؤلاء، يأتى المحامى السيد يوهنس ظقاى، لا لأنه كان من الأعضاء والمناضلين الأوائل فى الكتلة الاستقلالية فقط، وإنما أيضًا لأن معرفته بتاريخ الأربعينيات والخمسينيات لم تكن مقصورة على الإلمام بالأحداث، وإنما كان يضمنها تحليلات وتفسيرات عميقة ساعدتنى على زيادة استيعاب مدلولات الأحداث فى تلك الفترة. إضافة إلى ذلك، قام السيد ظقاى المحامى بإعارتى وثائقه المهمة وألبوم الصور الخاصة بتلك الفترة، كما قام بمراجعة بعض أجزاء هذا الكتاب وقدم لى ملاحظات مهمة ومفيدة؛ ولهذا أتقدم إليه بالشكر الجزيل لما قدمه من إسهام مميز.

السيد دقيات قبر يوهنس تسفاماريام، كان أحد كبار قادة الحزب الانضمامى (الأندنت)، وقد قدم لى معلومات تاريخية قيمة ولم يحاول أن يخفى ولا أن يتستر على أى من الحقائق التاريخية التى عاصرها. غير أن مما ساعد على إثراء مادة هذا الكتاب، كانت الذاكرة القوية التى يتمتع بها هذا الرجل على الرغم من تقدمه فى العمر. وأود أن أشير فى هذه المناسبة إلى أن دقيات قبر يوهنس كان قد دخل السجن وعُرِّض للتعذيب فى عهد نظام الدرق. واللافت هنا أن دقيات قبر يوهنس لم يحاول أن يوظف تجربته المريرة هذه (دخول السجن)

لصالح تجميل تاريخه السابق؛ وهذا دليل على سلامة طويته وصدقه؛ فله مني الشكر الجزيل وعظيم الإشادة.

الشيخ موسى أبو داؤود، من أعضاء حزب الرابطة الإسلامية وعضو البرلمان الإرترى خلال المرحلة الفيدرالية. وقد قدم لى معلومات قيمة يصعب الحصول عليها من مصادر أخرى، خصوصًا فيما يتعلق بالحقائق المتعلقة بالبرلمان الإرترى(الأول) وبالنضالات الشعبية التى كانت تُخاض فى مناطق أكلى قوازى.

كما قدَّم لى القرازماتش سيوم معشو، سكرتير حزب " إرتريا للإرتريين " وأحد مؤسسيه لى معلومات دقيقة وملاحظات قيمة بحكم موقعه، ونحن محظوظون حقًّا لعثورنا على هؤلاء الأشخاص مع كامل ذاكرتهم القوية.

السيد ألازار تسفاميكائيل، صحفى مخضرم كان يكتب باللغة الإنجليزية فى منتصف الأربعينيات. وعلى الرغم من أنه قد بلغ الآن (عام ٢٠٠١م) ما يزيد عن الخامسة والثمانين من العمر، فإنه يعكف الآن على كتابة مذكراته باللغة الإنجليزية، وقدم هذا الرجل ملاحظات وآراء قيمة وعميقة بشأن نهج تفكير الدولة الإثيوبية وحكامها والنظرة الدولية تجاه إرتريا فى ذلك الوقت.

إلى جانب كل هؤلاء، استطعت أن أكوِّن نظرة أكثر توسعًا وشمولية من خلال المعلومات العامة حول الأربعينيات، والتى قدمها لى كل من الشيخ عمر أكيتو، والقنزماتش هيلى ماريام دبنا، والقنزماتش سنوبرا محمود دمنا.

الدكتور يمانى مسقنا، الذى عمل معى لفترة قصيرة باحثًا ضمن فريق مشروع البحث التاريخى الذى قام بإعداد هذا الكتاب، أجرى بحثًا موسعًا ومقابلات مطولة خصوصًا فيما يتعلق بتاريخ حزب الأندنت وممارسات عصابات " الشفتا " التى كانت تحركها الحكومة الإثيوبية. وقد كان من بين من أجرى معهم هذه المقابلات كل من الراحل القنزماتش قبراى ملس، والقرزماتش بهتا إيوآب والفيتورارى حقوص تمنوا وزرئى دبرظين وغيرهم ممن كانوا من أعضاء حزب

الأندنت والمشاركين فى عصابات الشفتا. وأود بهذه المناسبة أن أقدم للدكتور يمانى مسقنا شكرى الجزيل؛ لإسهامه الكبير فى هذا المجال.

وأسهم زميلى فى العمل المقاتل عثمان صالح، بدوره، فى إثراء هذا العمل من خلال المعلومات القيمة التى جمعها خصوصًا حول حزب الرابطة الإسلامية جناح المنخفضات الغربية (الجناح التقسيمى) وحول أنشطة شباب الرابطة الإسلامية ونشاطات عصابات الشفتا الخاصة بأبناء قومية الساهو فى إقليم آكلى قوزاى. وقد كانت المقابلة التى أجراها مع السيد محمد محمود مركاب من أفضل المقابلات التى حصلنا من خلالها على معلومات قيمة للغاية. وأتقدم باسمى وباسم زميلى عثمان بالشكر وخالص التقدير إلى السيد محمد محمود مركاب؛ على إسهامه هذا.

وسمح لنا تأمرات ولدآب (ابن المناضل ولدب ولدماريام) أن نستعير ونستخدم مجانًا وثائق والده وصوره كافة فى هذا المشروع ، والجزء الذى أدخلناه فى هذا الكتاب من هذا الإرث المهم يعد قطرة من بحر، وعمومًا له منّا الإشادة والتقدير على ما قدمه لنا وما ننتظره منه مستقبلاً.

كثيرون أسهموا فى إثراء هذا الكتاب من خلال مدِّنا بالصور التاريخية القيمة، ويأتى على رأس هؤلاء صديقى داويت الذى يعيش فى نيويورك والذى قدم العديد من الوثائق والصور التى حصل عليها من أرشيف الأمم المتحدة فى نيويورك.

– السيدة ملونيش برهى زوجة الراحل القرزماتش أسبروم ولدقرقيس التى قدمت لنا ألبوم الصور التاريخية لزوجها الراحل؛ مما ساعدنا كثيرًا على أن نحصل على صورة مهمة خصوصًا ما يتعلق منه بحزب إرتريا للإرتريين.

– السيدة سعدى حسن على، التى قدمت لنا صورًا مهمة تخص والدها الدزجماتش حسن على وأزماج عبد القادر جابر.

– السيد عززت والسيدة لئول أعارانا الكثير من الصور الخاصة بوالدهما دقيات جورجو هبتيت.

– الحاج موسى محمد نور، الذى لم يكتفِ بتقديم العديد من الصور التى جمعها من مختلف الأماكن عن نشاطات شباب الرابطة الإسلامية، وإنما أشركنا أيضًا فى ذكرياته بهذا الشأن.

– الكابتن دانئيل قبرى سلاسى، الذى قدم لنا العديد من الصور الخاصة بوالده قبر سلاسى قارزا؛ وبفضل ذلك استطعنا الحصول على العديد من صور أعضاء جمعية الأندنت.

– صالح محمد سعيد أبرا، الذى وفر لنا صور عائلة آل أبرا حقوص، كما قدم لنا الشيخ سالم ألبوم صور والده المفتى الشيخ إبراهيم مختار وصور آخرين من قيادات حزب الرابطة الإسلامية.

– المعلم إسحاق قبرهويت، الذى قدم لنا صور دقيات سبهتو يوهنس وأزماج برهى قبركيدان؛ وذلك فضلاً عن تقديمه معلومات موسعة حول هذين المناضلين.

– السيدة سبلى إفريم، لم تقدم لى ألبوم الصور الخاص بوالدها بلاتين قيتا إفريم والبلاتين قيتا لورينسو تأزاز (كلاهما إرتريان، وهذا الأخير كان وزير خارجية إثيوبيا فى منتصف الأربعينيات) وحسب، وإنما أعانتنى على الدخول إلى مكتب السجلات العامة فى لندن وأن أجرى أبحاثًا فيه.

إلى كل هؤلاء الذين ذكرتهم آنفا، أتقدم بعظيم الشكر والتقدير لما قدموه لى ولزملائى من مساعدة كبيرة.

وأود أن أنوه هنا بأن بقية الصور الخاصة بتلك الفترة قد حصلنا عليها من صحف فترة الأربعينيات، ومن أرشيف جهاز الإعلام ومركز الأبحاث الإرترى، ومن أرشيف موقع عواتى دوت كوم على الإنترنت، ومن بعض الكتب التاريخية والصحف القديمة.

كما أتقدم بالشكر الخاص إلى كل من محمود أحمد شريفو وبراخى قبرسلاسى وطعمى بينى وكيدانى ظقى وعبده هيجى وقبرميكائيل منغستو وزامهرت يوهنس الذين راجعوا صفحات هذا الكتاب وقدموا آراء قيمة ومفيدة حول مضمونه وأسلوب تقديمه.

كما راجع كل من تسفاى قبر سلاسى (وزير الطاقة حاليًا) ومحمد نور أحمد أجزاء مختارة من هذا الكتاب، ولهما أيضًا منى خالص الشكر والتقدير. كما أود أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى مركز الأبحاث والتوثيق الإرترى الذى لولا تعاونه وأبوابه المفتوحة دومًا أمامى وأمام زملائى فى العمل، لما أمكن إخراج هذا الكتاب على هذا النحو الدقيق من التوثيق. ونظرًا إلى ثراء الوثائق والمعلومات التى يملكها المركز، أود أن أناشد بهذه المناسبة كل المهتمين أن يعملوا على توسيع هذا المركز وتطويره.

والشكر موصول أيضًا لوحدة الإعداد المطبعى بالمكتب المركزى للجبهة الشعبية للعدالة والديمقراطية؛ لما قاموا به من جهد مقدر فى إعادة طبع الكتب التى أُعدَّت فى الميدان على جهاز الكمبيوتر.

وتم تفريغ العشرات من أشرطة تسجيل المقابلات التى استخدمت فى إعداد مادة هذا الكتاب ، وقد قام زميلى فى العمل كبروم سيوم منفردا ومن دون كلل بتفريغ هذه المقابلات على جهاز الكمبيوتر ونسخها وطبعها ، كما قدم لى خدمات كثيرة من خلال توفيره لى عند الطلب معلومات وبيانات محددة من بين هذه الأكداس من أشرطة التسجيل والبيانات، فله منى الشكر والتقدير.

طباعة مادة هذا الكتاب على جهاز الكمبيوتر وتصميم الكتاب بهما قامت بهما زميلتى فى العمل، تمنيت يبتيت. ومن دون جهود هذين الزميلين وبقية زملائى فى العمل ما قدر لهذا الكتاب أن يخرج على هذا النحو الذى نراه بين يدى القارئ.

وفى النهاية، أود أن أتقدم بجزيل الشكر إلى السيد زامهرت يوهنس الذى عمل على تفريغى الكامل للقيام بإعداد هذه الأبحاث التاريخية التى تتم تحت رعاية الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة.

وقام الرسام الفنان تسفاى قبرميكائيل (حنكيش) بمبادرة منه بتصميم غلاف هذا الكتاب؛ فله الشكر والتقدير مع تمنياتى له بالتقدم والنجاح.

ولا يزال من غير المألوف فى تقاليدنا تقديم الشكر إلى الأسرة والأهل والأقارب والأصدقاء، لكن من الواضح أن إعداد كتاب بهذا الحجم والأهمية لم يكن ليتم من دون اقتطاع الكثير من الوقت الذى ينبغى تخصيصه لهؤلاء. لهذا أتقدم بالشكر والتقدير إلى زوجتى أبرهت وابنى تمسقن وكل إخوتى وأصدقائى المقربين الذين كانوا أكثر تلهفًا منى لرؤية هذا الكتاب فى صورته النهائية وأقول لهم بهذه المناسبة: هنيئًا لكم على هذا الإنجاز الذى كان محصلة لصبركم الجميل. لكن فى الوقت نفسه أرجو أن يتحلوا بالمزيد من الصبر؛ لأن هناك كتبًا أخرى ستلحق بهذا الكتاب.

كثيرون لم أذكرهم فى هذه المقدمة؛ وإنى إذ أعتذر لجميع هؤلاء، أحب أن أؤكد لهم أن عدم تطرقى إلى أسمائهم، لا يعود إلى صغر حجم إسهامهم.

وأخيرًا أحب أن أوضح أنه على الرغم من أن العديد من الأيدى قد ساعدت وشجعت على صدور هذا الكتاب، فإنه – فى النهاية – يبقى أن أؤكد أن مسئولية كل ما ورد فى هذا الكتاب، هى مسئوليتى وأنا فى انتظار أية آراء أو ملاحظات أو انتقادات لمحتوى هذا الكتاب.

ألم سقد تسفاى

يناير ٢٠٠١م

مدخل

معلومات أولية عن الحرب العالمية الثانية

كانت البداية الرسمية لاندلاع الحرب العالمية الثانية فى الثالث من سبتمبر ١٩٣٩م، حين أعلنت كل من بريطانيا وفرنسا الحرب ضد ألمانيا. ومع أن منطلقات الحرب يكتنفها الكثير من التعقيدات التاريخية ونزعة التنافس للسيطرة على العالم، فإنه يمكن تلخيص جذور النزاع على أنه كان صراعًا أو تناقضًا بين نهجيْن أو نظاميْن متعارضيْن، يضم الطرف الأول كلاً من فرنسا وبريطانيا، وهى الدول التى خرجت منتصرة فى الحرب العالمية الأولى وسعت إلى توسيع نظامها الاستعمارى العالمى ، وقد انضم لاحقًا إلى هذا الطرف، كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتى (سابقًا) وشكلوا ما يعرف بقوات الحلفاء.

أما الطرف الثانى فتقوده ألمانيا التى كانت قد هُزمت فى الحرب العالمية الأولى والتى بدأت تسعى لاستعادة ما فقدته من أراضٍ وكرامة، وقد تحالف مع الطرف الثانى كل من اليابان وإيطاليا، وعُرف هذا التحالف باسم تحالف دول المحور، والقسم المشترك الذى كان يجمع بين ألمانيا واليابان وإيطاليا هو تبنيهم لفلسفة التفوق العرقى التى كانت تؤمن بها الأنظمة الحاكمة وقتها والتى عُرفت باسم الفلسفة الفاشية أو النازية وكانت ترفع شعارات توسعية مفضوحة.

ولعل أهم ما كان يحول دون تنفيذ تلك الأحلام التوسعية، كان وجود تلك القوتين العظمييْن فى تلك الفترة وهما: بريطانيا وفرنسا اللتان كانتا تحتلان مستعمرات شاسعة فى إفريقيا وآسيا وكل المحيطات، ولم يكن الواقع السائد وقتها يسمح بالمزيد من التوسع الجديد، ولم تكن ألمانيا وإيطاليا راضيتيْن بنصيبيهما ممَّا

عُرف بتقاسُم الكعكة الإفريقية الذى تم فى القرن التاسع عشر؛ حيث كان قد تم تقاسم إفريقيا كذبيحة بين الدول الاستعمارية الغربية والذى نالت فيه كل من بريطانيا وفرنسا نصيب الأسد.

ففى ذلك الوقت لم تحصل إيطاليا من هذه القسمة سوى على إرتريا والصومال وليبيا، كما أن ألمانيا لم تحصل سوى على تنجانيقا (جزء من تنزانيا حاليًا – المترجم) والكاميرون وتوغو وجنوب غرب إفريقيا (تعرف حاليًا بناميبيا)، وقد حاولت إيطاليا فى عام ١٨٩٦ احتلال إثيوبيا، إلا أنها فشلت فى ذلك عندما هزُمت على أيدى قوات الإمبراطور الإثيوبى منيليك فى عدوا. أما ألمانيا التى هزُمت فى الحرب العالمية الأولى فقد اضطرت إلى التوقيع على اتفاقية فرساى فى ٢٨ من يونيو ١٩١٩م، وبمقتضى هذه الاتفاقية لم تضطر ألمانيا إلى التخلى عن مستعمراتها القليلة فى إفريقيا وحسب، وإنما خسرت أراضى أخرى كانت خاضعة لسيادتها المباشرة؛ الأمر الذى مسَّ كرامتها ومكانتها وقد كان كل ذلك مدعاة للمزيد من الحنق وتوليد الرغبة فى الانتقام، ونخلص من الحقائق المذكورة آنفًا إلى أنه عند اندلاع الحرب العالمية الثانية فى عام ١٩٣٩، كانت هناك عوامل عملت على زج القارة الإفريقية فى هذا الصراع الذى لا ناقة لها فيه ولا جمل.

غير أن إيطاليا واليابان لم تتسرعا فى التورط فى الحرب على الرغم من أنهما كانتا ترتبطان مع ألمانيا ضمن تحالف دول المحور، كما أن الوقت لم يكن قد حان آنذاك لإعلان كل من الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة انحيازهما لقوات الحلفاء. لهذا كانت المواجهات العسكرية خلال الفترة من سبتمبر ١٩٣٩ وحتى مايو – يونيو ١٩٤٠ محصورة فى أوروبا؛ حيث كانت ألمانيا تواجه وحدها كلاً من بريطانيا وفرنسا.

وعقب هزيمتها فى الحرب العالمية الأولى، شهدت ألمانيا أزمات سياسية واقتصادية حادة، وفى هذه الأجواء تمكنت الحركة النازية (الاشتراكية القومية) التى كان يقودها أدولف هتلر من الوصول إلى السلطة فى عام ١٩٣٣م. ولم يكن

وصول هذه الحركة إلى السلطة عبر الانتخابات العامة؛ فالحزب السياسى الذى يقوده هتلر كان يتكون من مجموعة متعصبة تؤمن إلى حد الهوس بنظرية تفوق الجنس الآرى، وكان الحزب منظمًا على نحو شبه عسكرى وعضويته خاضعة لانضباط حديدى، وقد عكف هذا الحزب وكل أعضائه على الترويج لفكرة أن استعادة ألمانيا مكانتها وكرامتها لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال تسخير إمكاناتها كافة لهذا الغرض ونجاحها فى القضاء على أعدائها الداخليين والخارجيين.

ولم يكتف الحزب وأعضاؤه بالترويج الشفهى لهذه الفكرة، وإنما كانوا يقومون – فى بعض الأحيان – باتخاذ بعض الإجراءات العملية فى هذا الاتجاه؛ مما ساعد الحزب النازى على أن يجد آذانا صاغية من الشعب الألمانى؛ نتيجة لما كان يشعر به من مرارة إذلال الهزيمة وما ترتب على ذلك من أزمات سياسية واقتصادية، هذا الواقع مضافا إليه الضغوط كافة التى كان يمارسها هذا الحزب ومحاولات الانقلاب العسكرى المتكررة، فضلاً عن الأزمات السياسية والاقتصادية التى كانت تعيشها البلاد، أفضت – فى التحليل الأخير – إلى خلق فراغ سياسى لم تكن هناك أية قوة منظمة قادرة على ملئه سوى الحزب النازى لهتلر.

راح هتلر مُذ لحظة وصوله إلى السلطة يعمل ليل نهار، ويجرى الاستعدادات العملية والدعائية من أجل استعادة الكرامة الوطنية لألمانيا؛ لهذا كان رعب كل أوروبا كبيرا عندما اندلعت الحرب العالمية الثانية. وراح هتلر يدك أوروبا بجيشه الضخم عدداً، والمدرّب جيدًا وبأكداس الأسلحة المدمرة التى ظل يخزنها منذ فترة.

لم تتمكن دول أوروبا من الصمود طويلا فبدأت تتساقط الواحدة تلو الأخرى أمام زحف جيش هتلر؛ فسقطت فى البداية كل من النمسا وتشيكوسلوفاكيا، ثم لحقت بهما بولندا والنرويج وهولندا وبلجيكا، ولم تنجُ من الزحف الأوروبى لهتلر حتى فرنسا التى كانت تُعد القوة العظمى الثانية الموازية لبريطانيا؛ فقد فاجأ هتلر قوات فرنسا وبريطانيا من حيث لا يحتسبانه من ناحية التوقيت والمكان حين قام فى فجر العاشر من مايو ١٩٤٠م بغزو فرنسا، وتمكن الجيش الألمانى عبر هجوم

صاعق من فرض سيطرته على كل فرنسا خلال ثلاثة أسابيع فقط، والشيء الوحيد الذى نجحت فيه كل من بريطانيا وفرنسا عند مواجهة هذا الغزو هو تمكنهما من إنقاذ غالبية أعداد جيوشها المرابطة فى أوروبا، وتحديدًا تلك القوات المرابطة فى الشواطئ الفرنسية وفى ميناء دنكرك وإجلاء هذه القوات إلى داخل الجزيرة البريطانية؛ فتمكنت بذلك من الاحتفاظ بقوات عسكرية يمكن أن تستخدمها فى المواجهات القادمة، وقد بلغ عدد هذا الجيش الذى أفلت من الحصار والإبادة ٣٣٨،٢٠٠ جندى من كلا البلدين [١]. وقد تم هذا الانسحاب الذى لا نظير له من حيث الحجم فى الرابع من يونيو ١٩٤٠م.

احتل الألمان فرنسا، وأقاموا حكومة عميلة تعرف بحكومة فيشى كان يترأسها ضابط فرنسى اسمه بيتان. وكان مجمل عدد الجنود الفرنسيين الذين انسحبوا إلى بريطانيا فى الرابع من يونيو ١٩٤٠، يبلغ ٢٦١٧٥ جنديًّا، وقد خاض هؤلاء بقيادة الجنرال ديغول حرب عصابات ضد الألمان داخل فرنسا وخارجها.

حتى ذلك الوقت، لم تكن إيطاليا قد تدخلت بعد فى الحرب؛ فقائد إيطاليا الفاشية بنيتو موسولينى لم يرغب فى أن يتعجل فى التدخل قبل أن يتأكد من مسار الحرب ويعرف الطرف الذى يمكن أن ينتصر، وكان الطرفان المتحاربان يبذلان قصارى جهدهما لجره إلى صفهما أو ليضمنا حياده فى الأقل. وهكذا تمكنت إيطاليا بفضل العقود التجارية وغيرها من الأعمال التجارية التى كانت يبرمها موسولينى مع الطرفيْن وأطراف أخرى، لا من تأمين إيطاليا وحماية قوتها وسلامتها وحسب، وإنما أيضا تمكن من تأمين السلاح وغيره مما يلزم لخوض الحرب التى كانت واقعة لا محالة [٢].

لهذا عندما سقطت فرنسا تحت يد الألمان؛ كان واضحا أن موسولينى سيقف إلى جانب الألمان. وجدير بالذكر هنا أن إيطاليا كانت فى الحرب العالمية الأولى حليفة لبريطانيا، ولكن موسولينى أصبح حانقا على بريطانيا بعدما قامت هذه الأخيرة بالاعتراض الحادّ على غزو إيطاليا لإثيوبيا فى عام ١٩٣٥، بل إنها أى

بريطانيا عمدت إلى التحريض بشدة من أجل العمل على فرض عقوبات اقتصادية ضد إيطاليا.

انطلاقًا من هذه الخلفية وهذا الفهم؛ بعث رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل برسالة إلى الحكومة الإيطالية بتاريخ ١٦ من مايو ١٩٤٠ يناشدها ويحذرها فيها من مغبة إعلان انحيازها إلى جانب ألمانيا ضد بريطانيا، ورد موسولينى على تشرشل برسالة يذكر فيها أن عليه أن لا ينسى بأن "... بريطانيا قد اعترضت بشدة على قيام إيطاليا فى عام ١٩٣٥ بمبادرة لأخذ قطعة صغيرة (إثيوبيا) من الشمس الإفريقية وأنها(بريطانيا) هى التى أعلنت العقوبة الاقتصادية ضد إيطاليا ". وأوضح موسولينى فى رسالته هذه لتشرشل أنه لا يقبل بهيمنة بريطانيا على البحر الأبيض المتوسط، وأنه سيحترم تحالفه مع ألمانيا تحت أى ظرف كان (٣). وبناءً على ذلك قامت إيطاليا فى العاشر من يونيو ١٩٤٠ بإعلان الحرب على بريطانيا.

إرتريا فى دائرة الحرب العالمية:

فى صبيحة اليوم التالى لإعلان إيطاليا الحرب على بريطانيا، بدأت الطائرات البريطانية تقوم بطلعات جوية فى سماء العاصمة الإرترية أسمرا، وتلقى المنشورات التى تعد سكان أسمرا بالاستقلال والفرج، وقد جاء فى أحد هذه المنشورات ما يلى:

"... أيها الجنود الإرتريون إن عدونا الإيطالى الجبان هذا يقوم بانتزاع أراضيكم الخصبة ويحرمكم من حراثة بقية أراضيكم وزراعتها، كما أنه يعرقل مساعيكم لتربية مواشيكم ويجند شبابكم ويهلكهم فى حرب لا نهاية لها، وهكذا فى الوقت الذى يقوم فيه الإيطاليون بانتزاع أراضيكم ونهب خيراتكم والدوس على كرامتكم، يكون مصيركم الهلاك فى الحروب التى تخوضها (إيطاليا) فى الصومال وليبيا وإثيوبيا...)

وفى منشور آخر جاء ما يلى:

" أيها الإرتريون المقيمون فى كرن، نحن - الحكومة البريطانية - نخاطبكم خطاب المكافح للمكافح. لقد احتل الإيطاليون بلادكم خمسين عامًا، وكانوا على الدوام يضعونكم فى خطوط القتال الأمامية، وما تشييدهم الطرق البديعة فى بلادكم إلا لتزحفوا عبرها نحو حتفكم.

لهذا من حقكم - أيها الإرتريون - أن يكون لديكم علَمكم الخاص بكم وأن تكونوا سادة مصيركم. من حقكم أن تقاتلوا بأسلحة أفضل مما يقدمها لكم الإيطاليون، ونحن نتعهد لكم بأن نحقق لكم كل ذلك إذا تخليتم عن خدمة الإيطاليين المدحورين.

(.. إن أرواح الإرتريين لا تكون ذات قيمة إلاَّ عندما تفعلون ذلك. كونوا شجعانًا حتى تجعلوا بلدكم دولة (معترفا بها). وتوقفوا منذ اليوم عن أن تكونوا عبيدا للإيطاليين، وحينها سيكون بمقدوركم أن تقودوا الجيوش والدبابات والطائرات[4].

فى الوقت نفسه، سمح البريطانيون للامبراطور الإثيوبى هيلى سلاسى الذى التجأ إلى بريطانيا بعد غزو إيطاليا بلاده بإلقاء منشورات مماثلة كان مضمونها يتلخص فى تذكيرها للإرتريين بالروابط الوحدوية التاريخية بين إثيوبيا وإرتريا وبأوجه التشابه الثقافية والعرقية والدينية، بين شعبى البلدين، وتركيزها على " حق الاستقلال والحرية لإثيوبيا " ولإرتريا.

لماذا اهتمت بريطانيا بإرتريا بهذا القدر عشية إعلان إيطاليا الحرب عليها ؟ ولماذا تأثرت إرتريا سريعا بالحرب على الرغم من بعدها الشاسع عن أوروبا، وذلك بغض النظر عن حقيقة أن إرتريا كانت مستعمرة إيطالية ؟ للإجابة عن هذه التساؤلات وفهمها؛ يتطلب الأمر معرفة المستجدات التى كانت تحدث فى منطقة شمال إفريقيا.

في أثناء الحرب العالمية الثانية، كانت دول شمال إفريقيا، وتحديدًا المغرب والجزائر وتونس، تخضع للاحتلال الفرنسي وكانت ليبيا تخضع للاحتلال الإيطالي، أما مصر وعلى الرغم من أنها كانت مستقلة، فقد كان يوجد بها عدد كبير من جنود الجيش البريطاني. كما أن موسوليني كان يكدس الأسلحة في ليبيا حتى قبل إعلانه الحرب على بريطانيا. وحسبما يوضح تشرشل بهذا الشأن، فإن موسوليني كانت تراوده أحلام استعادة أمجاد إمبراطورية روما القديمة ليجعل من إيطاليا سيدة منطقة البحر الأبيض المتوسط.

لهذا عندما هُزمت فرنسا في الحرب، ولاحظ موسوليني أنه لن يكون عرضة لأى مقاومة من المستعمرة الفرنسية في تونس، وجه موسوليني أنظاره نحو مصر ليحقق حلم السيطرة على البحر الأبيض المتوسط، وشرع في إجراء استعدادات مكشوفة لغزو مصر.

بالنسبة إلى بريطانيا، كانت مسألة احتلال مصر من قِبَل الطليان مسألة حياة أو موت؛ لأنها بعد هزيمة فرنسا كانت تقف منفردة في مواجهة الزحف الألماني العملاق. وكان احتلال مصر من قِبل إيطاليا يعني قطع بريطانيا عن الاتصال عبر البحر الأحمر بمستعمراتها في الهند والشرق الأقصى وفي إفريقيا. ولهذا عدت بريطانيا مسألة الدفاع عن مصر بمثابة الدفاع عن نفسها، وبناءً على ذلك وضعت خطة للتصدى لإيطاليا.

ومع أنه لا ضرورة للدخول في التفاصيل، فإنه يكفي أن نعلم أنه كان لإيطاليا في ليبيا فقط ٢١٥ ألف جندي بكامل عتادهم وعدتهم، وذلك عدا ما كان لديهم من جنود في إرتريا وإثيوبيا والصومال. وبالمقابل لم يكن لدى بريطانيا حتى يونيو ١٩٤٠ في هذه المنطقة حسبما أوضح تشرشل نفسه سوى خمسين ألف جندي مع كمية محدودة نسبيًا من الأسلحة الخفيفة والمتوسطة، لكن بريطانيا قامت خلال الأشهر التي تلت ذلك بجلب كل ما يلزمها من جنود وعتاد إضافي، وباغتت الإيطاليين بمهاجمتهم في مكان وزمان لم يتوقعهما الإيطاليون؛ حين هاجم الجيش البريطاني في الثامن من ديسمبر وحدات الجيش الإيطالي التي كانت قد اكتسحت

الحدود المصرية ورابطت فى المنطقة الساحلية المعروفة بـ " سيدى البرانى "، وبعد سحقه القوة الإيطالية فى هذه المنطقة، لم تكن هناك أى قوة إيطالية قادرة على وقف تقدم الجيش البريطانى؛ حيث انخرط الجيش البريطانى فى عملية مطاردة واسعة النطاق لفلول الجيش الإيطالى الفارة، وقامت وحدات من الجيش البريطانى كانت قد انتقلت عبر البحر بقطع الطريق من الوسط على الجيش الإيطالى الهارب ومهاجمة خلفيته داخل عمق الأراضى الليبية، وخلال شهرين تمكنت القوات البريطانية من التوغل داخل الأراضى الليبية حتى سيطرت على منطقة طبرق.

كانت بريطانيا قد تأكدت من إمكانية انتصارها على الإيطاليين فى ليبيا من فور سحقها لهم فى منطقة سيدى البرانى فى ١٢ من ديسمبر، وقام القائد العامّ للقوات البريطانية فى منطقة الشرق الأوسط الجنرال ويفل بعد فترة قصيرة من ذلك بسحب الفرقة الهندية الرابعة التى كانت تقضى فترة راحة على وجه السرعة ونقلها إلى إرتريا ، وكان الغرض من ذلك توفير قوات نجدة ومساندة للفرقة العسكرية الهندية الخامسة بقيادة الجنرال وليام بلات، والتى كانت تتأهب فى ضواحى مدينة كسلا لمهاجمة القوات الإيطالية فى إرتريا .

الحرب داخل إرتريا :

التقرير الرسمى البريطانى المسمى " حملات الحبشة " يذكر بالتفصيل المعارك التى دارت فى شرق إفريقيا. ويتطرق هذا التقرير إلى توضيح أهمية إرتريا بالنسبة إلى المعارك التى كانت تدور فى شمال إفريقيا وكل منطقة الشرق الأوسط والشرق الأقصى. فحسب هذا التقرير، كان موسولينى قد تمكن منذ غزوه إثيوبيا فى عام ١٩٣٦ من حشد ثلاثمائة ألف جندى وأربعمائة من مختلف أنواع الأسلحة الثقيلة ومئتى طائرة حربية فى كل من إرتريا وإثيوبيا والصومال الإيطالى، وكان بوسع الطائرات الحربية الإيطالية مهاجمة أى هدف بريطانى، سواء كان فى السودان أو فى مصر أو فى الشرق الأوسط انطلاقًا من إرتريا .

وبالصورة نفسها، لم تكن هناك أى صعوبة أمام إيطاليا لمهاجمة بريطانيا برًا والسيطرة على السودان انطلاقًا من مناطق "قرورة" و "أم حجر" (إرتريا) وفى مناطق المتمة وجوبا والكرمك، ويرجع التقرير البريطانى سبب هذه القدرة الكبيرة للإيطاليين إلى أنه لم يكن لدى بريطانيا فى السودان فى نهاية عام ١٩٤٠ سوى ٤٥٠٠ جندى فقط (تتكون من ثلاث كتائب من البريطانيين، وثلاث كتائب أخرى من السودانيين التابعين لوحدة قوات الدفاع السودانية **Sudan Defence Forces**) وعدد من الطائرات الحربية التى لا يتجاوز عددها العشرين طائرة.

كان واضحًا أنه إذا تمكنت إيطاليا من احتلال السودان، فإن مجمل خطوط الاتصالات والطرق التى تربط بين البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط والأقصى والتى كانت تستخدمها قوات الحلفاء ستصبح مقطوعة أمامهم. كما كان سينقطع أيضًا الخط البرى الذى يربط بين الخرطوم وبقية المستعمرات البريطانية فى غرب إفريقيا. وكان هذا لا يعنى انكشاف مصر للهجوم من الجنوب وحسب، وإنما أيضًا حرمان منطقة الشرق الأوسط من خط دفاع؛ مما يقود فى خاتمة المطاف إلى أن تتحول المعارك لمصلحة قوات دول المحور (٥).

لكل ذلك كان لزاما على بريطانيا أن تسعى منذ البداية إلى أن تعمل على منع أى تقدم لإيطاليا خارج إرتريا . ولعل أكثر ما شجع بريطانيا على ذلك هو هزيمتها لهم فى ليبيا واستيلاؤها على منطقة طبرق فى ٢١ من يناير ١٩٤١.

أدرك هتلر مدى خطورة الأوضاع فى شمال إفريقيا فبعث بقوات ألمانية بقيادة الجنرال الألمانى الشهير إيروين روميل لمساعدة فلول الجيش الإيطالى التى كانت قد رابطت حول منطقة طرابلس.

وروميل هذا كان محط الإعجاب حتى من قبل الإنجليز أعداء الألمان الذين كانوا يخشونه كثيرًا. وخلال أقل من ثلاثة أشهر من توليه مهمة قيادة القوات الألمانية فى شمال إفريقيا، تمكن روميل من اكتساح الجيش البريطانى فى ٣١ من مارس ١٩٤٠ والسيطرة على منطقة طبرق الاستراتيجية الواقعة بين ليبيا ومصر؛ وبهذا تم قطع الطريق على القوات البريطانية المتمركزة فى منطقة طبرق الليبية،

وبعد فترة قام روميل باكتساح طبرق وباجتياح مناطق واسعة من مصر والسيطرة عليها، وحتى لا يقودنا الحديث عن هذا الأمر إلى الكثير من التفاصيل، سنكتفى بهذا القدر من هذا الموضوع (٦).

إذن من الناحية العسكرية، كان هناك ارتباط وتأثير متبادل بين منطقة أوروبا وشمال إفريقيا وشرق إفريقيا، وهو أمر اتفق عليه المحللون فى ذلك الوقت؛ حيث وصفوا منطقة شرق إفريقيا بأنها بمثابة الأقدام من أعضاء الجسد، وشمال إفريقيا بوسط الجسد (البطن) وأوروبا بالرأس. وهذا يعنى أن إرتريا كانت مركز الانطلاق (القدم)؛ لهذا لم يكن من المستغرب أن تقوم الطائرات البريطانية بإلقاء المنشورات على أسمرا عشية إعلان إيطاليا الحرب على بريطانيا (كان ذلك بهدف الحصول على دعم الشعب الإرترى لها فى الحرب).

كما قامت بريطانيا بعد ذلك بقصف جوى مكثف على المطارات الإيطالية كافة فى إرتريا، وقامت الوحدات الآلية البريطانية فى مدينة كسلا بمهاجمة الجيش الإيطالى وإلحاق الخسائر به، ومع هذا فإن تأثير هذه الهجمات كان محدودًا؛ لأن بريطانيا لم تكن تمتلك جيشًا أو عتادًا كافيًا فى هذه المنطقة؛ ولهذا لم تتمكن بريطانيا من التصدى للجيش الإيطالى عندما قام هذا الأخير فى الرابع من يوليو ١٩٤٠ بالزحف من إرتريا وشمال غرب إثيوبيا والسيطرة على منطقتَىْ كسلا والقلابات، وبعد شهر من ذلك أى فى الرابع من أغسطس من ذلك العام، تمكنت إيطاليا من احتلال الصومال البريطانى بعد أسبوعيْن من القتال، وهذا النصر الأخير فتح الباب أمام توسع إيطاليا ووصولها إلى الجنوب لتسيطر على كينيا وأوغندا؛ الأمر الذى اصبح مصدر قلق بالنسبة إلى الحلفاء وإلى بريطانيا بشكل خاص (٧).

لم يكن بوسع بريطانيا الوقوف مكتوفة الأيدى إزاء هذه التطورات، فقامت فى صيف عام ١٩٤٠ بجمع قوة فى الخرطوم تتألف من عدد من الألوية من جنوب إفريقيا وتقودها الفرقة الهندية الخامسة. وفى الوقت نفسه الذى كانت فيه بريطانيا تشن الهجمات فى شمال إفريقيا الذى أشرنا إليه آنفًا، شرعت فى الاستعداد

لشن هجوم من الشمال على إرتريا وإثيوبيا، وهجوم آخر من كينيا على الصومال البريطانى وجنوب إثيوبيا. وكان الهجوم البريطانى من جهة الشمال يهدف إلى شن ثلاث هجمات انطلاقا من مدينة القضارف (السودانية) وذلك عن طريق مهاجمة منطقة القلابات وفتح طريق إلى إثيوبيا، وانتزاع مدينة كسلا من الإيطاليين والسيطرة على مدينة تسنى ومنطقة سبدرات والزحف من هناك نحو مدن كرن وأسمرا، وكذا الانطلاق من بورتسودان والسيطرة على منطقة قرورة والتقدم نحو كبكب وكرن، وبمحاذاة شاطئ البحر الأحمر والسيطرة على مصوع، ومن ثم انتزاع إرتريا بالكامل على هذا النحو من إيطاليا (٨).

أعداد قوات الجيش الإيطالى المرابطة فى الحدود لم تكن قليلة؛ فقد كانت هناك خمس كتائب فى كل من كسلا وتسنى وسبدرات فقط، وقد أضاف الإيطاليون إلى هذه القوات لواءيْن فى مدينة كسلا ولواءيْن آخرين فى بلدة أم حجر (أحدهما يتكون من الإرتريين، والآخر من الإيطاليين) واللواء الإرترى يُعرف باللواء الثانى وكان يقوده شاب إيطالى يُدعى لورينسينى، وقد اكتسب شهرة عظيمة لبطولاته فى معارك الصومال.

وفى أواخر عام ١٩٤٠، شهدت ضواحى مدينة كسلا معارك محدودة ولم تحرز أى من القوتين أى انتصار حاسم، لكنّ البريطانيين تمكنوا بعد ذلك من حشد قوات وتشييد تحصينات تمكنهم من صد أى هجوم للسيطرة على السودان. و فى أثناء ذلك، كانت بريطانيا قد حققت فى ليبيا الانتصارات التى أشرنا إليها آنفا، وكان البريطانيون قد قاموا بإرسال الفرقة الهندية إلى إرتريا بعد أن اطمأنوا إلى استقرار انتصارهم فى ليبيا.

قرر الجنرال بلات قائد الجبهة الشمالية أن تكون ساعة الصفر يوم ١٨ من يناير ١٩٤١م. وكانت المرحلة الأولى تتمثل فى الهجوم على أغوردات من محورين: الأول هو محور تسنى – هيكوتا – بارنتو، والثانى محور سبدرات – وأكاى – كيرو.

تأخرت كتيبة المساعدات الرابعة فى الوصول؛ الأمر الذى دفع الجنرال بلات إلى تأجيل موعد الهجوم إلى يوم ١٩ من يناير؛ حيث انطلق يومها الهجوم الأولى عندما زحفت القوات البريطانية إلى كسلا، ولكن لم يحدث أى قتال؛ لأن القوات الإيطالية كانت قد تخلت قبل يومين من الهجوم عن تحصيناتها وانسحبت من كسلا فى ١٧ من يناير.

ويبدو أن القوات الإيطالية قد انسحبت على عجل كما يقول المؤلف الجنرال إيفانس؛ حيث وجدت الرسائل المتبادلة التالية مع القيادة العسكرية الإيطالية العليا:-

كسلا: سنقاتل حتى النهاية من أجل كرامة الدوتشى (موسولينى - المترجم) ومستعمراتنا الملكية.

القيادة العليا: دعك من التمثيل، أخبرنا فقط متى ستنسحب [٩].

انسحاب الجيش الإيطالى لم يكن من كسلا فقط، وإنما حتى من تسنى وسبدرات،وقد قام هذا الجيش فى أثناء انسحابه من تسنى، بتدمير جسر القاش وزرع الألغام على طول الطريق الذى كان ينسحب منه. واحتاج الجيش البريطانى إلى ثلاثة أيام للوصول إلى هيكوتا؛ حيث وصلها فى ٢١ من يناير ١٩٤٠، أما وحدات الجيش البريطانى التى كانت تزحف عبر سبدرات، فقد وصلت إلى كيرو بعد ثلاثة أيام ظلت خلالها تزيل الألغام من طريق تقدمها، وهناك تواجه الجيش البريطانى لأول مرة مع القوات الإيطالية؛ حيث كانت ترابط فى منطقة كيرو وضواحيها نحو خمس كتائب من الجيش الإيطالى.

السيطرة على كرن وهزيمة الإيطاليين:

حسبما يوضح الباحث التاريخى الإيطالى ألبرتو سيباجى، فإن إيطاليا لم تكن ترغب فى القتال فى منطقة شرق إفريقيا وحسب، بل إنها لم تكن قد استعدت له أصلاً. فإيطاليا خصوصًا بعد هزيمتها فى ليبيا، لم يكن تملك سلاحًا يمكنها من التفوق على البريطانيين، على الرغم من أن جيشها كانت لديه ميزة التفوق العددى.

وكما رأينا آنفًا، فإن بريطانيا وليس إيطاليا، هى التى كانت تضاعف عــدد قواتهـا وتسحب قوات المساندة من شمال إفريقيا كيفما شاءت، وكان هذا يرجــع إلــى أن معبر قناة السويس ومجرى نهر النيل كانا يخضعان لسيطرتها التامة.

لكل ذلك كان أمل الإيطاليين - كما يوضح الباحث سيباجى - معلقًـا علـى الجيش الألمانى، وليس على قدراتهم العسكرية الذاتيـة. وحـين كانـت القـوات البريطانية تزحف نحو كرن، كان القائد الألمانى روميل يستعد لغزو ليبيا. وهكـذا أصبحت استراتيجية إيطاليا فى شرق إفريقيا تنحصر فقط فى العمـل علـى إبقـاء القوات البريطانية الزاحفة وعرقلتها، ولم يداخل الإيطاليين أى شك فى أمانيهم التى كانت ترى أن الألمان سيهزمون البريطانيين ويسيطرون على مصر. وبشكل عامٍّ، كان الإيطاليون يعدون انتصار قوات دول المحور فى أوروبا أمرًا حتميًّـا. لهـذا كانوا يعتقدون أن خسائرهم المؤقتة لمستعمراتهم فى شـرق إفريقيـا أى إرتريـا والصومال وإثيوبيا، يمكن أن تُعوَّض بشكل أكبر عندما ينتزعون مساحات أكبر من المستعمرات البريطانية فى إفريقيا بعد هزيمة بريطانيا الحتمية وجلوسها فى مائـدة المفاوضات لعقد اتفاقية سلام مع الألمان وحلفائهم (دول المحور ومنهم إيطاليا)[٢٠].

لهذه الأسباب؛ عمد الإيطاليون إلى الانسحاب من مواقعهم المـذكورة آنفـا، وتحصنوا فى منطقة كيرو للدفاع عن أغوردات. ويُعرف عن الإيطـاليين ولعهـم بالتندر والمرح والمباهاة، ويبدو أن ذلك لا يفارقهم حتى فى الظروف الجادة؛ فبينما كان الجيش البريطانى الذى وصل كيرو يُجرى اسـتعداداته لـشن هجـوم علـى تحصينات القوات الإيطالية، حدث ما يشبه التمثيلية المسرحية، فقد قامـت وحـدة تتكون من ستين جنديًّا من الجيش الإيطالى والإرتريين يقودهم ضابط إيطالى يُدعى " آميديو قيبه " وهم يركبون الأحصنة، بمهاجمة وحدة الرشاشات والأسلحة الثقيلـة البريطانية من الخلف من حيث لا تحتسب، مما أدهش الوحـدة البريطانيـة التـى ترقبت المجموعة حتى اقتربت منها مسافة خمسة وعشرين مترًا، غيـر أن وحـدة الفرسان الإيطالية قامت بإطلاق النيران وإلقاء القنابل اليدوية، وعندها كمـا يقـول الجنرال إيفانس: "... غيرنا اتجاه مدافعنا الرشاشة ١٨٠ درجة ووجهناهـا نحـو

وحدة الفرسان الإيطالية، وأطلقنا عليهم النار؛ فانسحبوا بعد أن سقط نصفهم. ومهما يكن فإنه يُفترض أن يكون هذا الهجوم آخر محاولة هجومية على الأحصنة في التاريخ[١١].

وعلى الرغم مما قيل بأن العملية الجريئة التي قادها الضابط الإيطالي آميديو قد أعاقت تقدم القوات البريطانية [١٢]، فإنها تعد محاولة كشفت عن مدى يأس القوات الإيطالية، وقد حاولت هذه القوات الصمود في كيرو، إلا أن جزءًا من القوات البريطانية التي كانت تهاجم بارنتو زحفت من دون أن يشاهدها أحد في هيكوته وسلكت الاتجاه الشمالي الغربي وسيطرت على آبار " شقلت " الواقعة بين كيرو وأغوردات ورابطت على بعد خمسة كيلومترات من أغوردات. أما القوات البريطانية المكلَّفة بقطع أعالي طريق كيرو، فقد التفَّت على الإيطاليين من الخلف وقطعت طريق بارنتو – أغوردات[١٣] وهكذا تم عزل وحدات الجيش الإيطالي التي كانت ترابط في المدينتين.

قرر الإيطاليون الصمود في أغوردات وتم تكليف لورينسيني (الذي أُطلق عليه اسم أسد الصحراء؛ بسبب انتصاره في الصومال البريطاني) ولوائه الثاني بالقتال حتى الرمق الأخير في أغوردات وتنصيبه قائدًا لكل هذه الجبهة، وتعهدت له قيادته بأنها ستوفر له الدعم الجوي الكامل. كانت ميزة القوات البريطانية تكمن في سرعة حركتها، وقد بادرت طائرات هذه القوات عندما تكهنت بالخطوة التالية للجيش الإيطالي بقصف مدرجات مطاري أسمرا وقرع وأحدثت فيه نحو مئتي حفرة؛ فعجزت الطائرات الحربية الإيطالية عن التحرك من مرابطها، وهكذا عندما عجز الطيران الحربي الإيطالي عن توفير الحماية للقائد لورينسيتي؛ أصبحت أغوردات مكشوفة أمام خطر الزحف البريطاني.

لم يكن أمام الإيطاليين مخرج آخر سوى خوض القتال في أغوردات، خصوصًا وأن عمليات الانسحاب والهروب المستمر التي كانت تتم أمام مرأى الجنود الإرتريين، لم تكن تشكل مخرجًا جيدًا لهم. وكانت قيادة الجيش الإيطالي قلقة جدًّا من إمكانية انهيار معنويات جيشها وهروبه؛ ولهذا قام لورينسيني بحشد

اثنَيْ عشر ألفا من جنود المشاة و ٧٢ من قطع الأسلحة الثقيلة وعــدد كبيــر مــن الدبابات فى منطقتى " لقاتات " الواقعــة غرب طريق أغوردات – بارنتو ومنطقة " كوكن " الواقعة إلى الشرق من هذا الطريق.

خاضت الفرقة الهندية التى تقدمت باتجاه شرق كــوكن معــارك اســتنزاف ضاريــة استمــرت ثلاثة أيام (٢٨ – ٣٠ من يناير ١٩٤١) وفى هذا اليــوم الثالث (٣٠ يناير) وصلت قوات إنجليزية أخرى وتمترست بصلابة باتجاه خــلاء كوكن الشرقى. وفى الوقت نفسه، اجتاحت بشكل مفاجئ قوات إنجليزيــة إضــافية أخرى، تصاحبها الدبابات، الجهة الوسطى التى تفصل بين كوكن ولقاتات وقامــت بالالتفاف على القوات الإيطالية عن طريق الجبال والتلال الواقعــة شــمال خــور بركة، وتمكنت من تدمير الأسلحة الثقيلة وتصفية الوحدات الإيطالية التــى كانــت تحمى مؤخرة الجيش الإيطالى، ووقف القائد الإيطالى لورينــسينى يــشهد هزيمــة جيشه حتى قبل أن يُشرك لواءه المحنك الذى كان يتباهى به، ومثله مثل بقية قيــادة الجيش الإيطالى، سواء فى شمال إفريقيا أو فى منطقة كيرو، بَيْــدَ أن لورينــسينى وقف مشدوهًا إزاء سرعة حركة الجيش البريطانــى ومرونته.

وفى هذه المواجهة، أُسر ألف جندى من الجيش الإيطالى، ودُمِّرت لــه ٤٣ قطعة من الأسلحة الثقيلة، وأحرقت ١٤ دبابة، وفرت بقية فلول الجــيش الإيطــالى مذعورة، وهكذا سيطر الجيش البريطانى على أغوردات فــى الأول مــن ينــاير ١٩٤١م.

وفى أثناء هروبه، قام الجيش الإيطالى بتــدمير جــسر " إنقرنــى " وزرع الألغام فى وسط وادى بركة؛ الأمر الذى أخّر زحف الجيش البريطانى لمدة ثمــانى ساعات، وهكذا التقط الإيطاليون أنفاسهم وتمكنوا من التحصن حول مدينة كرن.

وفى اليوم التالى الثانى من فبراير، سقطت مدينة بارنتو التى كــان يحميهــا ثمانية آلاف جندى و ٣٢ قطعة من الأسلحة الثقيلة، وتبعثــر الجنــود الإيطــاليون وانضم بعضهم إلى بقية الجنود الفارين من بلدة أم حجر ومنطقة ولغايت (إثيوبيا)

وسلكوا طريق عرزا حتى وصلوا مدينة عدى وقرى (مندفرا) بينما سلكت القوات الفارة الأخرى طريق عدوا (إثيوبيا).

بلغت خسائر الجيش الإيطالى خلال شهرين فقط ٦٠٠٠ جندى، ٢٦ دبابة، ٤٠٠ آلية (وكان جل ستة آلاف جندى الذين استسلموا لجنود الجيش البريطانى من الإرتريين)[٢٤].

وتعد مدينة كرن قلعة حصينة حيث لا يوجد أى طريق آخر يمكن أن يسلكه أى جيش مع آلياته سوى طريق " طنقلحاس ". وكان غير خافٍ على الإيطاليين أن تخليهم عن كرن لا يعنى تخليهم عن إرتريا كافة فحسب، وإنما عن مستعمراتهم كافة فى شرق إفريقيا. لهذا عمد الإيطاليون، مُذ استيلاء البريطانيين على مدينة بارنتو، إلى تفجير جبل يبلغ ارتفاعه مائتىْ متر ونقلوا صخوره لسد طريق (طنقلحاس) ومما ساعدهم على ذلك أن الجيش الإنجليزى كان قد انشغل بإزالة الألغام وإصلاح الجسور التى دمرها الإيطاليون. وبالفعل لم يتمكن الجيش الإنجليزى من التقدم فانتشر فى سهول " قلاس " و " بقو ".

وشرع الإيطاليون فى تحصين كرن مُذ أيام معارك أغوردات حيث جلبوا وحدات جديدة من مختلف الأنحاء بما فى ذلك أديس أبابا، على الرغم من قلق البريطانيين من الجبال الصخرية الشاهقة والأودية الحادة الانحدارية التى تحيط بكرن، لكنهم مع هذا حاولوا السيطرة بسرعة على جبل " سنكيل " الذى يقع جنوب شرق كرن والذى يمر بطريق السكة الحديدية بمحاذاته. وعندما تمكن الإيطاليون من صدهم اضطر الإنجليز إلى الاحتماء بالسلسلة الجبلية الواقعة أسفل ذلك الجبل والتى أطلقوا عليها اسم " كاميرون ريج " **Cameron Ridge** " نسبة إلى اسم الوحدة العسكرية التى سيطرت على هذا الموقع. ومرة أخرى حاول الإنجليز فى الأيام التالية السيطرة على سلسلة جبال أشديرا وساربارا (يطلق عليها الإنجليز تسمية قمة برقس أو ببرقس بك) الواقعة شمال جبل سنكبل، لكن شدة القصف الإيطالى دفعتهم إلى التراجع.

محاولات أخرى قام بها الجيش الإنجليزى للسيطرة على المواقع الواقعة إلى يمين طريق أغوردات – كرن وكذا المواقع باتجاه " دلخو ردخو " ومناطق " طلالية " و فلستاخو " (Zelale and Falestoch) الواقعة بأعلى وادى " بقو "، لكن كل هذه المحاولات أُخمدت بعد عدة أيام من المعارك الاستنزافية. مرة أخرى قام الإنجليز فى ١١ من فبراير ١٩٤١ بمهاجمة جبل سنكيل وسلسلة جبال ساربا أى (Brîgis Peak) وقد عانى الجيش الإنجليزى الكثير من العطش والتعب، فنظرًا إلى أن غالبية الجيش كان يعمل فى نقل المؤن والعتاد، فإن القوة القتالية التى كانت تتسلق الجبال كانت قليلة العدد ولا تكفى لتحقيق أى تقدم.

وفى اليوم التالى أدرك الجيش الإنجليزى أنه لا يمكنه السيطرة على مدينة كرن بسهولة، فطوال عشرة أيام من القتال لم يستطع الجيش الإنجليزى السيطرة على أى مكان سوى منطقة " أراويت " (حسب التسمية المحلية – المترجم) أى (Cameron Rridge)، وقد تمسك هذا الجيش بهذا الموقع وانهمك في بحث السبل التى تمكنه من السيطرة على مدينة كرن، وهكذا توقف القتال مؤقتًا (١٥).

واستفاد الإنجليز من فترة الهدنة تلك بأشكال مختلفة؛ فقد عملوا على حشد قوات بضواحى مدينتَىْ عرزا ومندفرا لمنع الجيش الإيطالى من الحصول على دعم وتعزيز من أية قوات مساندة إضافية. وفى أثناء ذلك ركز الإنجليز خلال الأسابيع التالية على الطلعات الجوية. فإضافة إلى القصف الجوى المتواصل الذى كانت تقوم به الطائرات البريطانية ضد مطارات الإيطاليين فى كل من أسمرا وقرع (إرتريا) ومقلى (إثيوبيا / تجراى) كانت هذه الطائرات تلقى بشكل مكثف المنشورات التى تدعو إلى الاستسلام، ويروى المؤرخون البريطانيون أن تأثير هذه المنشورات كان فعالاً للغاية؛ بدليل أن ١٥٠٠ من جنود الجيش الإيطالى سلموا أنفسم للإنجليز خلال منتصف شهر فبراير ١٩٤١م فقط، وكان ألف من هؤلاء الجنود من الإرتريين الذين كانوا ضمن اللواء ١١ والمكون من إرتريين فقط، وتوضح التقارير أن تدفق أعداد المستسلمين قد تضاعف فى شهر مارس التالى (١٦).

وفى أثناء ذلك كان هجوم الجيش البريطانى من جهة الشمال يتوغل فى إقليم الساحل، وكانت الوحدات المهاجمة تتكون من لواء هندى وسرية تضم جنودا تشاديين وفرنسيين. وقد تحرك هؤلاء من بورتسودان عبر البحر حتى وصلوا الحدود الإرترية، ومن هناك اجتازوا الحدود الإرترية وسيطروا على نقطة قرورة الحدودية فى التاسع من فبراير، وبعد أيام قليلة من ذلك تمكنوا من تصفية وحدات الحراسة المرابطة فى منطقة " كبكب " وتقدموا إلى الأمام حتى فرضوا سيطرتهم على منطقة " مسحليت " فى الأول من مارس؛ وبذا تمكن الجيش البريطانى من السيطرة على مواقع مهمة تمكنه من مهاجمة كرن من جهة الشمال، ومهاجمة مصوع من جهة الشمال الغربى.

ولم يهدأ للإيطاليين بال؛ فقاموا بسحب قوات إضافية من منطقة " بقمدر " (إثيوبيا) وحشدوا فى مدينة كرن وحدها ٢٣ ألف جندى مسلح بكامل العتاد العسكرى، وبالمقابل كان عدد قوات الجيش البريطانى المهاجمة ١٣ ألف جندى وعددًا كبيرًا من مختلف أنواع الأسلحة الثقيلة.

وهكذا بدأت معركة كرن فى السابعة صباحا منذ ١٥ من مارس ١٩٤١م؛ حيث قام الإنجليز فى البداية بمهاجمة سانكيل وسمعانا، وقد نجحوا جزئيًّا فى السيطرة على جزء من سمعانا بينما أخفقوا فى السيطرة على سانكيل. وفى أثناء ذلك كانت هناك وحدات بريطانية أخرى تستعد لتجاوز الوادى والسيطرة على طنقلحاس ولكن لم يتمكن البريطانيون من تحقيق أى تقدم؛ لأن الجيش الإيطالى كان قد جعل كل المنافذ (السهول والأودية) تحت نيران أسلحته، إضافة إلى ذلك كان جنود الجيش البريطانى يتململون طوال اليوم بسبب عدم قدرتهم على تحمل حرارة الشمس اللافحة.

وفى صبيحة اليوم التالى (١٦ من مارس) تمكنت سرية من الجيش البريطانى من القيام بهجوم سريع على قلعة " فورتو دلولوخو رودخو " الواقعة إلى الغرب من منحدر " طنقلحاس " وقد تمكنت القوة الهجومية من السيطرة على هذا الموقع وأسر عدد من الجنود الإيطاليين، وفى اليوم التالى (١٧ من مارس) قامت

قوة أخرى من الجيش البريطانى باللحاق بالسرية المنتصرة والتوغل أكثر إلى الأمام، وتمكنت من فرض سيطرتها على مواقع " فلستخان " و " زبان " وصمدت هذه القوات فى مواقعها الجديدة لعشرة أيام.

وتؤكد وثائق الطرفيْن أن المعارك التى دارت بعد هذه التطورات كانت الأكثر ضراوةً. فقد تعرضت القوات البريطانية التى سيطرت على المواقع الأخيرة المذكورة آنفًا – على سبيل المثال – إلى ثمانى هجمات وقد أطلق الطرفان أعدادًا لا حصر لها من القذائف المدفعية، وقد قُتل فى هذا القصف " أسد الصحراء " (القائد الإيطالى لورينسينى بطل حروب إيطاليا فى الصومال البريطانى – المترجم) ولم يتمكن البريطانيون من التقدم كثيرًا عن مواقعهم السابقة واستعصت عليهم تحصينات سانكيل بشكل مرعب؛ حيث خسروا فيها عددًا كبيرًا من الجنود من بينهم عدد كبيرٌ من القادة.

ولم يكن هناك أى خيار آخر أمام القوات البريطانية سوى القيام بهجوم صاعق لاختراق طريق طنقلحاس مهما كان الثمن، ومن ثم إزالة حواجز الصخور والتراب التى وضعها الإيطاليون فى وسط الطريق. غير أن ما شجع الجنرال البريطانى بلات على المضىّ قدمًا فى خطته هذه، أنه كان يدرك أن الإيطاليين قد لحق بهم ضرر كبير، وحسبما تم التأكد لاحقًا، فإن خسائر الإيطاليين حتى تلك اللحظات كانت قد بلغت ١١٣٥ قتيلاً و ٢٣٠٠ جريح و ١٠٠٠ أسير، وذلك فضلاً عن الأعداد المضاعفة من الجنود الإرتريين فى صفوف الجيش الإيطالى الذين فروا إلى قراهم. وتشير التقديرات إلى أن كل هذه العوامل قد قلصت عدد جنود الجيش الإيطالى بنسبة تتراوح ما بين ٣٠- ٤٠%، وكان هروب الجنود الإرتريين يعبِّر عن روح التمرد فى تلك الفترة [١٧].

وفى الساعة ٤,٤٥ من فجر ٢٥ من مارس ١٩٤١م، كانت ساعة الصفر لهجوم الجيش البريطانى، فقام لواء المشاة الهندى – الذى كان مختبئًا فى نفق طريق القطار الذى يظهر للعيان باتجاه الغرب من منحدر طريق " طنقلحاس " – بالنزول بمحاذاة جانب هذا الطريق، واكتسح هذا اللواء كل القوات المعادية التى

كانت فى طريقه وتمكن من أسر كتيبة إيطالية بأكملها وقائدها، فضلاً عن كامل أسلحة المورتر التى كانت بحوزتها، وعند الظهيرة تقريبًا تجاوزت هذه القوة الجزء المهدَّم من الطريق.

وفى أثناء ذلك انطلقت القوة البريطانية التى كانت ترابط فى قلعة " فورتودلخوردخو " ناحية الغرب، وتمكنت من إزاحة قوة الحراسة الإيطالية التى كانت تحمى الجانب الجنوبى من الطريق المهدَّم، وحاول الإيطاليون استرداد هذه المواقع من خلال عدة هجمات مضادة، إلا أنهم أخفقوا فى ذلك.

بعد فشل هذه الهجمات المضادة، تحرك عدد من الآليات البريطانية يحمل كميات من المتفجرات وجنودا من وحدة الهندسة العسكرية وتقدمت مباشرة نحو الطريق المسدود وشرعت من فورها فى تنظيف الجانب المطمور من طريق " طنقلحاس "، وفى مساء ٢٦ من مارس اكتملت عملية التنظيف وأصبح الطريق سالكًا.

وقبل هروبه من كرن، أصدر قائد الجيش الإيطالى فروسكى أوامره بالانسحاب قائلاً بسخرية: " يوجد من بين ثلاثة آلاف القتيل الذين نتركهم وراءنا الآن، جنرال وخمسة من كبار الضباط، وسيتولى هؤلاء حراسة كرن حتى نعود إليها ".

الجيش البريطانى لم يكن فى حال أفضل من الجيش الإيطالى؛ فقد تكبد هو الآخر خسائر جسيمة للغاية، على نحو ما جاء فى كتاب " حملات الحبشة " البريطانى الذى يؤكد أن معركة كرن كانت الأكثر ضراوة ودموية ومصيرية من بين كل معارك شرق إفريقيا. ويوضح الكتاب أن الفرقتيْن المكونتيْن من الهنود - على سبيل المثال - خسرتا ما بين ٤٠٠٠، ٥٠٠٠ قتيل، إحداهما تحديدًا (الفرقة الرابعة) التى خسرت نحو ٣٠٠٠ شخص[١١].

وقد تجمعت فلول الجيش الإيطالى المدحورة والمنهارة المعنويات فى بلدة عد تكليزان، وهناك انضمت إليها قوات مساندة إيطالية قادمة من إثيوبيا، وقد

حاولت هذه القوات أن تصمد في تلال منطقتَيْ " هبرنقا " و " دمبيزان " لكن كان ذلك بلا جدوى؛ حيث تمكن الجيش البريطاني من السيطرة على هذه المواقع في ٣١ من مارس ١٩٤١م وهنا تبعثر الجيش الإيطالي بين مستسلم وفارٍّ. وعقب ذلك لم تكن هناك أي قوة يمكن أن تعترض تقدم الجيش البريطاني نحو أسمرا.

وفي الأول من إبريل ١٩٤١م قدمت إلى بلدة " عد تكليزان " من اتجاه أسمرا سيارة صغيرة يرفرف عليها علم أبيض، وعند وقوف السيارة في البلدة نزل منها الأب مارينوني الأسقف الإيطالي للكنيسة الكاثوليكية الإرترية مع مجموعة من المسؤولين الإيطاليين وأوضح هؤلاء لقادة الجيش البريطاني أنهم قدموا لكي يسلموا البريطانيين أسمرا من دون قتال، ويومها وصل الجيش البريطاني إلى أسمرا عند الظهيرة.

ومع هذا لم يتوقف القتال؛ حيث كان يرابط في ميناء مصوع ١٠ آلاف جندي إيطالي وسبع بواخر حربية و ٧٠ قطعة من الأسلحة الثقيلة. كانت إحدى هذه البواخر السبع قد أُغرقت في وقت سابق من قِبل القوات البحرية البريطانية. وفي الثالث من إبريل قامت القوات البحرية البريطانية بالتصدي لأربع بواخر إيطالية تحركت إلى ميناء بورتسودان لتدمر مخازن وقود الجيش البريطاني أو صهاريجه، ونجحت البحرية البريطانية، في إغراق باخرتيْن منها، وهربت الباخرتان الأخريان والتجأتا إلى ميناء جدة، أما آخر باخرتيْن لإيطاليا في كامل منطقة البحر الأحمر، فكان مصيرهما الغرق عندما تصدت لهما القوات البحرية البريطانية في أثناء توجهها لمهاجمة قواعد الجيش البريطاني في قناة السويس.

عقب هذه التطورات صدرت من روما الأوامر إلى قائد البحرية الإيطالية في مصوع الأدميرال بونيتي، لكي يعمل على إحراق التسع عشرة باخرة التي كانت راسية في ميناء المدينة وتدميرها، وكذا أحواض الرسو والرافعات كافة ، ويبدو أن الأدميرال قد حاول ذلك ولكن الوقت لم يسعفه؛ لأن القوات البريطانية التي كانت تتقدم إلى مصوع، غير عابئة بالمقاومة الإيطالية التي كانت تواجهها في نفاسيت والأماكن الأخرى، قد اقتربت من مصوع حتى التقت بالقوات البحرية

البريطانية التى كانت تتقدم بشكل موازٍ لهذه القوات البرية؛ وبذا تمكنت الوحدات البرية والبحرية للجيش البريطانى من إحكام الحصار على مصوع، وفى الثامن من إبريل قُضى على المقاومة الإيطالية وفرضت القوات البريطانية سيطرتها على مدينة مصوع.

بيْدَ أن قائد البحرية الإيطالى الأدميرال بونيتى أراد أن تتم عملية استسلامه على نحو مشرف؛ ولهذا قام بمحاولة كسر سيفه على ركبته تمشيًا مع التقاليد الإيطالية فى مثل هذه الحالة والتى تعبِّر عن عزته ورفضه الانكسار أمام البريطانيين، لكن سيفه خذله فالتوى ولم ينكسر فغضب الأدميرال ورمى سيفه فى البحر. وعند وصول الجنود البريطانيين المكلفين بأسر القائد البحرى الإيطالى وجدوه وحيدًا على شاطئ البحر شارد الذهن، فقام هؤلاء بإخراج السيف من البحر وأعادوه إلى شكله الطبيعى، وأُرسل إلى الخرطوم ليوضع فى مقر القائد البريطانى هناك (١٩). وقبل إرسال السيف إلى الخرطوم نُقل فى البداية إلى ميناء عصب ومن هناك نُقل فى ١١ من يونيو ١٩٤١م إلى يد السلطات البريطانية. ويشير المؤرخون البريطانيون إلى أن حادث الهجوم بوحدة من الفرسان فى منطقة كيرو وعملية أسر الأدميرال بونيتى تكشف الطبيعة الفارغة والاستعراضية للنظام الإيطالى الفاشى. وعمومًا كانت الخسائر الإجمالية للإيطاليين فى إرتريا فقط على النحو التالى:

خسارة ٦٥ كتيبة وتحديدًا خسارة ٤٠ ألف جندى ما بين قتيل وجريح، وسلب ٣٠٠ قطعة من مختلف أنواع الأسلحة الثقيلة، إلى جانب هروب عشرات الآلاف من الجنود إلى قراهم. ومن ناحية أخرى، تمكن سرب واحد من الطائرات البريطانية – خلال الفترة من بدء معارك كسلا (١٨ من ينساير ١٩٤١) وحتى تقدم الجيش البريطانى إلى كرن – من تدمير ٧٠ طائرة حربية إيطالية.

ولم يكن تقدُّم الجيش البريطانى إلى إثيوبيا يواجه أى مخاطرٍ، اللهم باستثناء المقاومة التى أبداها الجنرال النازى فى غوندر والذى كان يقود جيشًا يتألف من ٢٠ ألف فرد استطاع أن يصمد لعدة أشهر فى مدينة " غوندر "، ولم يمضِ وقت طويل حتى سقطت إثيوبيا والصومال فى يد البريطانيين الذى أقاموا حكمًا إداريًّا عسكريًّا فى إرتريا .

الفصل الأول

توجهات الإدارة العسكرية البريطانية وجمعية حب الوطن

تأسيس جميعة حب الوطن:

عندما وصل الجيش البريطانى إلى بلدة عد تكليزان. كانت هناك كتيبتان من الجيش الإيطالى فى أسمرا قد أعلنتا حالة التمرد والعصيان. لكن الجنرال البريطانى بلات لم يكن يرغب فى بروز أية مظاهر اضطرابات ؛ فرفض. لهذا بادر بإرسال جنوده إلى أسمرا التى سرعان ما فرضوا سيطرتهم عليها. ويصف المعاصرون لتلك الأحداث دخول الجيش البريطانى بأنه كان سلميًّا، وتم دون أى ضجيج، ولم يعلم سكان أسمرا بوصول الإنجليز إلا حينما شاهد العمال والموظفون – فى أثناء خروجهم بعد انتهاء دوام العمل – وجوه جنود جدد وسيارات تسير إلى الجانب الأيسر من شوارع المدينة[1].

عمت الفرحة سكان مدينة أسمرا الذين خرجوا إلى الشوارع يرقصون ويغنون نكاية بالمستعمر الإيطالى الذى يمكن وصفه من دون مبالغة أو تجاوز للحقيقة بأنه كان الأشد ضراوة من بين أشكال الاستعمار كافة التى عايشتها القارة الإفريقية. فالاستعمار الإيطالى لم يكتفِ بالعمل على إخضاع الشعب الإرترى تحت تهديد السلاح وأشكال القمع والاستبداد والقهر كافة، وإنما قام بحرمان الشعب الإرترى من كل أشكال التعليم والتكنولوجيا الحديثة وحاول عزله عن العالم بالأساليب كافة. وكان المستعمر الإيطالى قد لجأ عقب قمعه – بشكل مباشر – إلى كل أشكال المواجهة والمقاومة التى اعترضته فى البداية، و بخاصة بعد حركة المقاومة التى قادها دقيات بهتا حقوص، إلى عدم التدخل بشكل مباشر فى قضايا

السكان وإدارة شئونهم عن طريق أزلامه من العملاء الإقطاعيين وعناصر أجهزة الأمن.

ولم يكن يبدو على المستعمر أنه قلق على أى شيء مادام هذا الأسلوب يضمن له جمع الضرائب وحشد الأعداد التى يريدها من السكان الإرتريين؛ لتلبية حاجته فى مجال العمالة والخدمة العسكرية. إضافة إلى تأمين هذا الأسلوب للاستقرار الأمنى الذى يبتغيه.

واضح أن هذا الأسلوب الاستعمارى كان يرمى إلى زرع التخلف وغرس روح الخنوع والرضوخ للمستعمر. والأهم من ذلك هو أن عملية الفصل والعزل المتعمَّد للسكان لمنعهم من التعرف عن كثب على ثقافة المستعمرين وعلاقاتهم الدولية وإجبارهم على الحياة وفق نمط المعيشة الذى اعتادوا عليه، لم يكن أمرًا سلبيًّا بالكامل. حيث إن هذه العزلة قد ساعدت كثيرًا على الحفاظ على تراثه ونظمه الإدارية والتقليدية وكل العادات والقيم التى مكَّنته لاحقًا من خوض مسيرته بأعلى درجات الوحدة والتكاتف. بعبارة أخرى كان الأسلوب الإدارى الذى اختاره المستعمر الإيطالى لحسن الحظ عاملاً مهمًّا لحماية عادات الشعب الإرترى وقيمه من دنس السياسات الدنيئة للمستعمر الإيطالى. ولهذا يمكن أن نخلص إلى القول بأن تمكن الإرتريين تحت الحكم الإيطالى من تكوين الشخصية الوطنية الإرترية المتجانسة وتطويرها لم يكن على حساب ثقافة الشعب الإرترى وتقاليده.

وفى اعتقادنا أن هذا العامل الذى أغفله المستعمر الإيطالى هو الذى مكن الإرتريين، خصوصًا خلال الفترة التى سبقت قدوم الفاشية فى إيطاليا، من تحمل مختلف أشكال القهر الاستعمارى. ولكن مجئ الفاشية فى إيطاليا غيَّر ذلك بشكل مطلق.

صحيح أن تسمية أو تعبير الأبارتايد اقترن بأنظمة حكومة جنوب إفريقيا، إلا أننا لن نجافى الحقيقة إن قلنا إن التمييز العنصرى على نمط الأبارتايد قد بدأ فى المدن الإرترية فى فترة الثلاثينيات. فقد عانى الشعب الإرترى الأمرّيْن من السياسة الفاشية العنصرية التى ترتكز على معاملة البشر حسب لون جلدهم. ولم يكن هناك

أى وجه من أوجه حياة المواطن إلا ونالت منه هذه السياسة العنصرية؛ حيث طالت حتى هويته وتاريخه وثقافته وعقائده. الأمر الذى جعل المواطنين يكنون كرهًا وحقدًا لا حدود لهما للاستعمار الإيطالى. وكان من الطبيعى أن يزداد احتقار الشعب الإرترى وكرهه المترسخ للاستعمار الإيطالى، وهو يرى بأم عينيه كل مظاهر التبجح والغطرسة الفاشية وهى تنهار خلال لحظات أمام زحف الجيش البريطانى [٢].

غير أنه إثر تأسيس الإدارة البريطانية فى إرتريا، انتعشت آمال الشعب الإرترى فى أن تفى الإدارة البريطانية بوعودها. ولكن ذلك لم يتجاوز حدود الآمال. وكما أوضحنا آنفًا، كان الأسبوع الذى وصل فيه البريطانيون إلى أسمرا قد تصادف مع تكبد قوات الحلفاء هزائم جسيمة على يد دول المحور فى ليبيا. وقد شكل هذا الانتصار بارقة أمل كبيرة للسبعين ألف جندى إيطالى فى إرتريا الذين كانوا يرتعدون خوفًا؛ فبدأوا يتطلعون إلى الوقت الذى تنهار فيه سيطرة البريطانيين على إرتريا خلال أقصر وقت، وتتمكن فيه إيطاليا من إعادة سيطرتها على إرتريا. ولم يكتفِ هؤلاء بالترقب، وإنما قاموا ببعض مظاهر المقاومة الرمزية التى تعكس هذه المشاعر. وعلى الرغم من وضوح استحالة تحقيق ما يطمحون إليه، فإن الإدارة البريطانية سارعت إلى التركيز على اتخاذ بعض الإجراءات لتحسين الأوضاع المعيشية لهؤلاء الجنود الإيطاليين؛ بغية تهدئتهم واحتواء تمردهم لضمان سيطرتها على البلاد.

ولم يكن تأثير الحرب مقصورًا على الإيطاليين فقط، وإنما عانى مئات الآلاف من الإرتريين الذين تخلى عنهم الإيطاليون دون أن يقدم لهم ما يعولهم. فتدفق هؤلاء بكثافة إلى أسمرا التى غصَّت بهم إلى حد الاختناق؛ حيث بلغ عددهم مائة وأربعين ألف شخص، وانتشر الأطفال الذين تيتموا بسبب الحرب فى شوارع العاصمة أسمرا.

ونظرًا إلى النقص الحاد فى الغذاء والدواء، بل حتى الماء، فإن خطر المجاعة وتفشى الأمراض والأوبئة كان يتهدد الجميع. إلى جانب ذلك، كان ثمة

نقص متزايد فى المساكن. كل هذا الواقع المرير لم يكن ليحرك ساكنًا فــى الإدارة البريطانية التى كانت منهمكة فى حــل مــشاكل الإيطــاليين وتثبيــت أوضــاعهم السياسية، تاركة مهمة تحمل تبعات هذه المأساة الإنسانية للمواطن الإرترى الــذى كان يقبع – فى الأصل – فى قلب وحل الفقر والمعاناة. وبلغ حرص البريطــانيين على أحوال الإيطاليين إلى حد أنهم عملوا على نقل آلاف الإيطاليين إلــى المــدن الأخرى الأكثر ملاءمة؛ لحماية هؤلاء الإيطاليين من أن يكونوا عرضة للأمراض والأوبئة التى يمكن أن تنتج عن هذا الزحف الكبير للعاصمة أسمرا. كمــا قامــت الإدارة البريطانية بجلب المهندسين للقيام بإصلاح مساكن الإيطاليين التــى دُمِّــرت بسبب الحرب، وبتوسيع خدمات المياه وإصلاح خطوط الميــاه المعطلــة لــضمان وصول المياه إليهم. وإمعانًا فــى الاهتمــام بــأحوال الإيطــاليين شــكلت الإدارة البريطانية وحدة خاصة تعرف بالفيلق الطبى للجيش الملكى التى تولت مهمة تقــديم خدماتها الطبية لهم والإشراف على ضمان توفر النظافة الصحية فى الأحياء التــى يسكنونها؛ حيث قامت هذه الوحدة بإصدار القوانين والتعليمات المتعلقــة بالنظافــة والصحة. ونظرًا إلى أنه كان هناك – فى الأصل – اختلاف جذرى بين الأحيــاء التى يسكنها الإيطاليون والأحياء التى يسكنها المواطنون. فإننــا نلاحــظ أن هــذه الخدمات لم تكن تتجاوز منطقة حى كمبشتاتو وحى " قزا باندا طليان " وبراديــزو و"كامبابلو "... إلخ، أما أحياء المواطنين فى مناطق " أبا شاول " و " عداقا حموس " و " قزا برهانو " و " حدش عدى " و " أكريا " و " قزا باندا حبشة "... إلخ فقــد كانت خارج مناطق الامتيازات تلك. ولم تكتف الإدارة بتــوفير تلــك الامتيــازات للإيطاليين وإنما قامت بحصر الإيطاليين الــذين يعــانون مــن البطالــة والفقــر وتسجيلهم، وقدمت لهم الإعانات المالية.

احتل البريطانيون إرتريا تحت مظلة قوات الحلفاء. وكان الاســم الرســمى للسلطة البريطانية فى العام الأول من وجودها فى إرتريا هو " إدارة أراضى العدو المحتلة " أو " Occupied Enemy Territory Administration (OETA) " ولهذا لم تسارع الإدارة البريطانية إلى إقامة إدارة خاصة بهــا، وبــدلاً مــن أن تكلــف إداريــين بريطانيين أو تقوم بتأهيل مواطنين إرتريين للقيام بالمهام الإدارية، عمــدت الإدارة

البريطانية إلى إعادة المسئولين الإيطاليين فى الإدارة الاستعمارية الإيطالية إلى مواقعهم القديمة ؛ حيث واصلوا تأدية مهامهم السابقة كالمعتاد. وكان حينها يسود المنطق الاستعمارى العنصرى الذى يزعم أن الإرتريين غير مؤهّلين لتبؤ المقاعد الإدارية. ومن ناحية أخرى، قامت الإدارة البريطانية بحل الأجهزة الأمنية الإيطالية المعروفة باسم " كاربينيرى " والشرطة الإيطالية الإفريقية وإدماجهم فى جهاز الشرطة الجديد الذى أقامته والذى يضم الجنود الإنجليز والسودانيين. وقاموا بوضع الإيطاليين الذين يخضعون لإشرافهم المباشر فى مختلف المستويات الإدارية فى الأقاليم والمدن المختلفة. وعلى عكس توقعات المواطنين، لم يقم الإنجليز بإلغاء قانون التمييز العنصرى الذى يعد الإرتريين مواطنين من الدرجة الثانية.

لم يكن مسار توجهات الإدارة البريطانية خافيًا على أحد. ولم يكن الإيطاليون يمتلكون القدرة على محاربة الإنجليز ومقاومتهم فى إرتريا. وقد بدأ هؤلاء يكنون حقدًا شديدًا للإرتريين الذين عبروا عن شماتتهم فى هزيمة الإيطاليين بالرقص والفرح. فشرعوا تحت حماية الإدارة البريطانية فى ممارسة أشكال التنكيل والانتقام كافة من الإرتريين. وقد كان واضحًا أن عودة الإداريين الإيطاليين إلى ممارسة سلطاتهم فى ظل إدارة البريطانيين لن تجعلهم أفضل حالاً مما كانوا عليه، إن لم يكن أكثر سوءًا. وقد تجلت سريعًا مظاهر هذه الحقيقة عندما شرع الإيطاليون فى مطاردة الإرتريين وفى الاستيلاء على الأراضى الزراعية. والأنكى من ذلك أنهم قاموا بنهب مواشى المواطنين. وهى ظاهرة لم يكونوا يقومون بها فى السابق. أما فى الأرياف، فقد كان الإداريون الإيطاليون يعاقبون قرية أو بلدة بأكملها لمجرد جرم ارتكبه شخص أو شخصان. ومن ناحية أخرى، كان معظم الجنود الإرتريين فى الجيش الإيطالى قد سلموا أسلحتهم، فى حين أن معظم الجنود الإيطاليين كانوا قد أخفوا أسلحتهم. وقد بدأ استخدام هذه الأسلحة لإرهاب المواطنين[٣].

لم تكن لتعاسة الشعب الإرترى حدود. فبتعاظم شراسة المستعمرين البيض، وارتباط القدامى منهم بمستعمريهم البيض الجدد لم تسر الأحوال سوى إلى الأسوأ،

وكل يوم يمر كان يكشف بجلاء أن وعود البريطانيين لم تكن سوى وعود كلامية جوفاء. وقد آلم هذا الواقع نفرا من الإرتريين الذين بدأوا فى عقد لقاءات سرية للتشاور والتفكير بشأن ما يمكن عمله لمواجهة هذا الواقع.

ويشير المراقبون فى تلك الفترة إلى أن هذه التجمعات واللقاءات السرية كانت تفتقر إلى أرضية سياسية واضحة المعالم بالقدر نفسه الذى كانت تفتقر فيه إلى التنظيم. وللحقيقة فإن ذلك لم يكن أمرا يمكن حدوثه؛ وذلك لأنه لم يكن ممكنا فى ذلك الوقت قيام أى نضال أو عمل أو نشاط سياسى يخضع لقيادة الإرتريين أو يدار من قبلهم. فالاستعمار الإيطالى فى إرتريا قد قام بكل ما فى وسعه لمنع كل ما يمكن أن يؤدى إلى اكتساب خبرات سياسية فى هذا المجال. كما وقف حائلاً أمام تهيؤ أى وضع يمكن الإرتريين من التفكير أو تبادل الرأى حول مصيرهم ومصير بلادهم. فقد قام الإيطاليون مُذ بداية فترة استعمارهم لإرتريا بمعاقبة أى زعيم أو أى مواطن عادى يُظهر روح المقاومة، إما بالموت وإمّا بالسجن وإمّا بالنفى؛ وذلك لمنع أى حركة تمرد فردية أو جماعية.

هذه الأسباب مجتمعة لم تمكّن من تطوير أشخاص أو إفراز قيادات قادرة على استيعاب التعقيدات السياسية التى ترتبت على الوجود البريطانى وقادرة على إدراك تطلعات الشعب الإرترى وتلبيتها والأخذ بيده فى إطار خط سياسى يحقق هذه الأهداف، وبعبارة أخرى، لم تكن هناك فى الساحة السياسية قيادات سياسية وطنية مقبولة ومعروفة على مستوى الوطن، اللهم إلا تلك الشخصيات التقليدية من الأعيان ورجال الدين والقضاة والعمد والمترجمين والموظفين والمعلمين والجنود الذين كان يعرفهم السكان عن كثب مُذ عهد الاستعمار الإيطالى.

وعلى الرغم من غياب التأطير السياسيى فى تلك الفترة، فإن ذلك لم يمنع بعضاً من تلك القيادات التقليدية والحديثة المشار إليها آنفاً من السعى إلى التصدى للمعاناة التى كان يعانيها الشعب الإرترى بسبب الأوضاع السائدة آنذاك.

وبناء على ذلك، بدأ هؤلاء الأشخاص بعقد لقاءات صغيرة ثم أخذت هذه اللقاءات لاحقًا تأخذ شكلاً تنظيميًا أكبر. فى البداية، لم تكن تبدو فى أوساطهم أية

خلافات؛ لأن ما كان يجمعهم – بشكل أساسى – كان مناقشة حقوق الشعب الإرترى المهدَرة. وكانت هذه المجاميع تتألف من المجموعة التى تحولت لاحقًا إلى الكتلة المطالبة بالاستقلال، والتى تضم كلاً من رأس تسما، ودقيات حسن على، والشيخ إبراهيم سلطان، والسيد ولدآب ولدى ماريام، والسيد عبد القادر كبيرى، وآخرين. ومن المجموعة الأخرى التى كانت ترغب فى الانضمام إلى إثيوبيا والتى تألفت من كل من فيتورارى قبر مسقل ولدو، ودقيات أرأيا واسيه، وفيتورارى حرقوت أباى، وبلاتا دمساس ولدمكائيل، وآخرين.

ومعظم هؤلاء كانوا من أولئك الذين استفادوا من النزر المحدود الذى سمح به المستعمر الإيطالى على صعيد التعليم. كما أن كثيرًا منهم قد اكتسب خبرات محدودة فى مجال الإدارة أو القضاء أو الترجمة أو التدريس أو التجارة. ولهذا السبب يمكن القول إنهم كانوا يمتلكون قدرًا من الوعى السياسى الذى يميزهم عن بقية الإرتريين بشكل عام، وعن الزعامات الدينية والإقطاعية التقليدية.

وللحقيقة لم تكن فى معظم أجزاء إرتريا نظم إقطاعية مترسخة على النحو الذى كانت عليه الحال فى الإمبراطورية الإثيوبية. إضافة إلى ذلك كان الإيطاليون قد أضعفوا الركائز الإقطاعية الهشة التى كانت قائمة، أو قاموا بحصرها فى مناطق ودوائر محدودة (سنتطرق إليها لاحقا بالتفصيل). لهذا فعلى الرغم من الاحترام والوجاهة اللذين كانا يكتسبهما هؤلاء الإقطاعيون بحكم مكانتهم الإقطاعية، فإن نفوذهم كان مقصورًا على رقعة جغرافية محدودة. كما كانت الحال مع زعماء حماسين وسراى وعمداء الساحل (كنتيباى) ودقلل قبائل بنى عامر والنواب فى إقليم سمهر. ولم يقتصر تحجيم الإيطاليين للإقطاعيين على ذلك فقط، وإنما كانوا يتعمدون منح الصلاحيات الإدارية التقليدية المحدودة وقتما شاءوا للعمد الذين ينصِّبونهم فى القرى والأرياف وينزعونها. فضلاً عن أنهم لم يكونوا يرغبون ولم يقوموا بإعطاء أى مكانة ذات اهمية أو أى دور لهذه الزعامات فى النظام الإدارى الحديث الذى كانوا قد أنشأوه.

نخلص من ذلك إلى أنه عند قدوم الاحتلال البريطانى، لم تكن فى إرتريا قيادات وطنية تقليدية ولا حديثة تتمتع بتأثير أو نفوذ على مستوى الوطن. وكانت السلطة واكتسابها مقرونيْن بأصول الشخص وانتمائه إلى قرية أو إقليم بعينه. ولهذا كانت الشخصيات كافة التى برزت كقيادات مع بروز الفرص التى أتاحها قدوم البريطانيين تستند إلى القبول الشعبى الذى يرتكز على الأصول والولاء القَبَلى والإقليمى. ولكل ذلك كان انطلاق العمل السياسى فى الأربعينيات يحمل مُذ بدايته طابع النزعة الإقليمية والقبلية الذى ازداد اتساع تأثيره على مسار العمل السياسى لاحقا.

ومن باب الإنصاف، ينبغى عدم تحميل عنصر النزعة الإقليمية والقَبَلية أكثر من حجمه وتأثيره. صحيح أن المجتمع الإرترى يتكون من قبائل وعشائر متعددة، ويتميز بالتعدد اللغوى، إلا أنه تجدر ملاحظة أن هذا المجتمع يحمل فى داخله عناصر كثيرة من روابط الأصول والدم التى تتجاوز الاختلافات الناجمة عن الانتماء القبلى والإقليمى والتعدد اللغوى.

وقد أدرك الإيطاليون هذه الحقيقة بشكل جيد وقاموا بدراستها على نحو عميق؛ حيث قام عدد من الباحثين الإيطاليين فى هذا المجال بنشر دراسات موسعة وعميقة نذكر منهم الكونت روسينى ومارتينى، وبونيرا، وبيرينى، وأوستينى، وآخرين. وهذه الروابط وإن لم تكن تضم كل الشعب الإرترى، فإن الاتساع الكبير لنطاقها وبقاءها محفورة فى الذاكرة الجماعية للشعب الإرترى، يفرضان عدم الاستهانة بالدور الذى لعبته وتلعبه فى الحفاظ على الهوية الإرترية ونمو الحس الوطنى الإرترى.

لكن قادة العمل السياسى فى الأربعينيات لم يلاحظوا حتى روابط الدم والمصاهرة والأصول اللصيقة التى كان يغطيها أو يخفيها غشاء التعدد القبلى أو اللغوى للمجتمع الإرترى. ناهيك عن أن يلاحظوا بذور النزعة الوطنية الإرترية التى كانت تنمو إبان فترة الاستعمار الإيطالى. وانطلاقا من ذلك يصعب كثيرا القول بأن الشعب الإرترى وقادته كانوا يمتلكون أرضية أو فهما مشتركا حيال هذا

الأمر. وهذه الحقيقة تتضح – كما سنرى ذلك لاحقًا بشكل متكرر – من خلال ملاحظة أن الإرتريين لم يكونوا، على الرغم من انقيادهم لقياداتهم التقليدية والدينية، يدخلون فى خصومات وعداءات لصالح مواقف التبعية السياسية لتلك القيادات وعلى حساب علاقات الأخوّة وحسن الجوار وتقاليدهم المتوارثة.

أجواء الوئام والتعاضد والاحترام وحسن الجوار هذه كان يحرص على بقائها حتى ذلك البعض من أبناء الشعب الإرترى الذى لا يشترك فى الأصول العرقية والروابط التى تجمع بين غالبية الشعب الإرترى. ولعله يجدر التنويه هنا بأن هذه الخصائص المتميزة والفريدة هى التى مكنت الشعب الإرترى من تجاوز محطات الاختبار العصبية والفتن الدينية والنزاعات الإقليمية التى كان عُرْضة لها، لا فى فترة الأربعينيات فحسب، وإنما حتى بعد اندلاع الثورة عندما حاولت قياداتها زرع بذور الشقاق والفرقة بين أبناء الوطن الواحد. باختصار، لم تتمكن قيادات الشعب الإرترى فى الأربعينيات من التعرف كما ينبغى على تطلعات الشعب الإرترى وعكسها أو التعبير عنها [4].

بقيت نقطة أخرى تتصل بموضوعنا هذا، لم تحظ بالاهتمام الكافى، مؤداها أن الجماعات التى خضعت للاستعمار الإيطالى فى إرتريا كانت تربطها طوال قرون عدة علاقات حسن جوار ووئام. ومع أنه كان يتخلل هذه العلاقات حدوث غارات وغزوات نهب كبيرة لبعضها بعضًا، فإنه لم يحدث على الإطلاق أن قام طرف بإخضاع الطرف الآخر لسيطرته أو لحكمه. وحتى فى حالات الغزو والنهب الضخمة المتبادلة المذكورة آنفا، لا يمكن للمرء أن يزعم بأن هذه الأعمال قد تركت وراءها آثارًا أو ندوبًا عميقة.

صحيح أن هيمنة الشماقلى على التجرى فى مناطق المنخفضات لفترات طويلة كانت قد تعمقت جذورها، كما أن محاولات رأس ولد ميكائيل للهيمنة على المرتفعات وكذا ممارسات النهب وأعمالها التى كان يقوم بها بهتا حقوس، إلخ، قد تركت آثارًا سيئة فى نفوس سكان بعض أجزاء المرتفعات. وصحيح أيضًا أنه كانت تندلع بين الحين والآخر نزاعات هنا وهناك، وأن ذلك كان يحدث فى رقعة

جغرافية محددة بسبب الأرض أو المراعى مثل ما كانت عليه الحال بين البنى عامر والهدندوة والطروعا والطنعدقلى. بَيْدَ أن كل هذه النزاعات لم تكن تخرج عن نطاقها المحدود، ولم تكن تمس ولا تتطلب توسط أى طرف آخر من الجوار؛ الأمر الذى يدفع إلى القول دون مبالغة إنه لم تكن هناك بين الإرتريين أحقاد وكراهية ذات جذور عميقة وواسعة النطاق.



هاج آدم قسم أنه



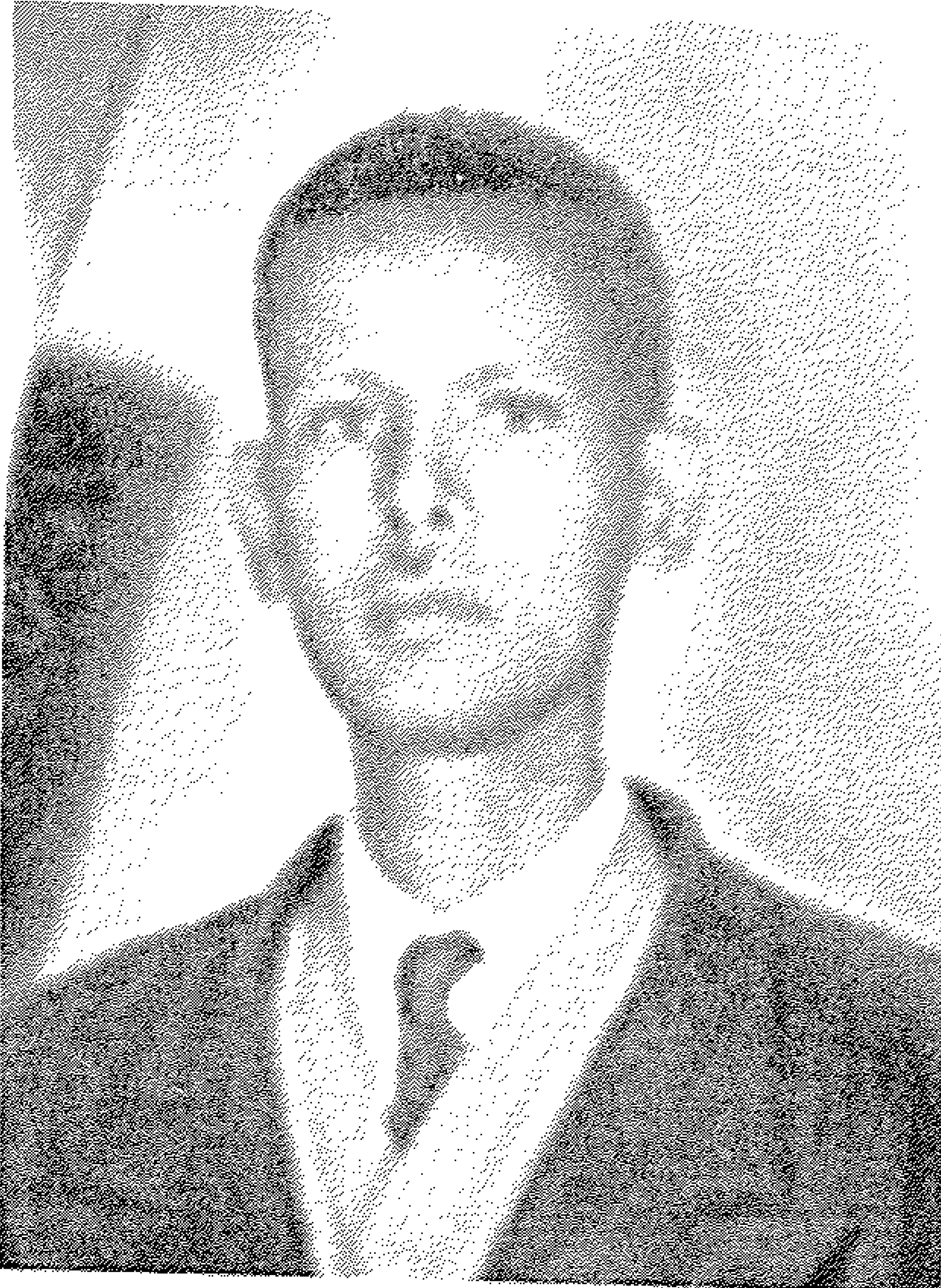
فيتورارى محمد أبرا حقوص

معظم الاجتماعات السياسية كانت تعقد فى منزل هذين الوطنيين

إن مشاعر الحقد والكراهية التى كان يحملها الشعب الإرترى، وجهت على الدوام ضد المستعمر الأجنبى. فعلى سبيل المثال، تعد قصص غزوات إقطاعيى تجراى والأمهرا القادمة من وراء نهر مرب " القاش " لإرتريا، قصصا معروفة لدى الجيل الذى عاصر الاستعمار الإيطالى ومن بعده الاستعمار البريطانى؛ حيث إنه كان من بينهم إما من عايش تجربة تلك الغزوات ومرارتها، وإما من سمعها شفاهية مباشرة عن آبائه الذين عاصروا تلك الأحداث. ولعل خير شاهد على ذلك هو أن أعمال النهب والقتل والتنكيل التى قام بها أمراء إثيوبيا وملوكها من أمثال

" وبيه " و" سباقادس " و " ألولا " لا تزال آثارها ماثلة للعيان. وهناك بعض المراقبين الذين يعزون سبب عدم مقاومة الإرتريين فى المنخفضات والمرتفعات للاستعمار الإيطالى، إلى رغبتهم فى وقف هذه الغزوات المدمرة والمتكررة. ولكن كما أشرنا آنفًا، فإن الحماية الإيطالية لم تدم طويلاً. فبعدما استولى الفاشست على الحكم فى إيطاليا، كانت كل أمنيات الشعب الإرترى أن يزول هذا الوجود الإيطالى عن إرتريا. ومع هذا لم يكن هناك اتفاق ولا إجماع حول " من يكون البديل ؟ ". كما أنه لا يمكن الحديث عن وجود تصور مشترك للإرتريين كافة وقتها حول شكل المستقبل السياسى لإرتريا. وكان الواقع يبدو وكأن هناك ترقبًا لأن يحسم الإنجليز مستقبل البلاد، سواء كان ذلك سلبًا أو إيجابًا.

لهذا علينا أن ننظر إلى تلك الاجتماعات السرية التى كانت تنعقد فى بداية عهد الاستعمار البريطانى من خلال هذا المنظار. إذ ساد تلك الفترة كره عميق للاستعمار الفاشى الإيطالى، فضلاً عن أنه كانت هناك رغبة من قبل الإرتريين فى أن يحتلوا مواقع السلطة الحكومية والخاصة التى كان لا يزال يحتلها الإيطاليون،وكان تقرُّب البريطانيين من الإيطاليين يبعث على القلق.



الفيتورارى قبرمسقل ولدو

وفى بداية هذه الفترة، لم تكن هناك مطالبة علنية مسموعةً بالانضمام إلى إثيوبيا. ومع هذا لا يمكن القول إنه لم تكن هناك رغبة فى ذلك، وذلك بالنظر إلى الحماسة الكبيرة للحركة الانضمامية التى تفجرت لاحقًا، وبشكل خاص فى مناطق المرتفعات – وبالمقابل لم يكن هناك من يطالب علنًا

باستقلال إرتريا. وكما أوضحنا سابقا فإن تلك الجمعية كانت قـد تـشكلت – فـي الأصل – من أجل تأمين الحقوق الاجتماعية لا السياسية.

هذا التجمع – في بدايته – كان ذا طابع وطني؛ لأنه كان بمقدور أي مواطن إرتري الانضمام إليه، بغض النظر عن عقيدته أو إقليمه. وقد أخذت اجتماعات هذه الجمعية تنعقد في مكانين، أحدهما مقهى يُعرف حاليًا باسم مقهى لـؤلـؤة البحـر الأحمر لصــاحبه محمد أبرا حقوس. والمكان الآخر الذي كانت تنعقد فيــه هــذه الاجتماعات السرية، هو منزل السيد قسم الله الكائن أمام ســاحة كنيـسة القديـسة مريم. وانعقاد الاجتمــاعــات في هذين المكــانين يرجــع إلــى أن صاحبيهمـــا الفيتــــوراري

محمد أبرا حقوص والشيخ آدم قسم الله كانا من مؤسسي جمعية حب الوطن، وأخذا المبادرة لعقد الاجتماعات في داريهما. وبعد فترة، أصبح هــذان الشخـصان من مؤسسي حزب الرابطة الإسلامية (٥).



الشيخ عبد القادر كبيري يصافح أحد المسؤوليين البريطانيين

الحادث الذى تسبب – بشكل مباشر – فى تأسيس جمعية حب الوطن :

وقع يوم السبت الرابع من مايو ١٩٤١م. فقد قامت الإدارة الإيطالية قبل هزيمتها النهائية بوقف صرف رواتب ثلاثة أشهر لجنود الشرطة الإرترية المعروفة باسم " ضابطيا "، وعلى الرغم من ذلك لم ينفرط عقد هذه الوحدات؛ لأن الإدارة البريطانية سمحت بمواصلة ممارسة مهامها السابقة. وقد قام هؤلاء الجنود فى التاريخ المذكور آنفا باختيار عشرين ممثلاً لينوبوا عنهم فى مقابلة الإدارة البريطانية الجديدة، ويقدموا شكوى بشأن تأخر صرف رواتبهم لفترة ثلاثة أشهر. وكانت المفارقة أن المسؤول الذى قابلهم فى مكاتب الإدارية التى قصدوها، كان ضابطا إيطاليًا من وحدة الكاربينيرى برتبة نقيب. وقد غضب هذا الضابط الإيطالى من تقديم هذه الشكوى من قبل الإرتريين، ولم يقبلها. وعلى الفور، أصدر أوامره للجندى الإيطالى الذى كان يقف إلى جانبه بإطلاق النار عليهم. ونفذ الجندى الإيطالى الأوامر ولقى عضو الوفد المدعو تسفا سلاسى هبتى مصرعه، وسقط صريعا أمام بوابة مركز رئاسة الشركة الحالى المعروف باسم " أجيب ". وعندما تفرق البقية فارين إلى مختلف الاتجاهات، قام جنود الكاربينيرى الإيطاليون بملاحقتهم وقتلوا جنديًا إرتريًا آخر بعد أن لحقوا به فى كنيسة "كيدانى محرت"(٦).

وبعد ارتكاب فعلتهم هذه، اختبأ جنود الكاربينيرى فى محيط كنيسة كيدانى محرت، وحاول المواطنون الهائجون إخراج هؤلاء الجنود وقتلهم انتقاما. ولكن أتى الجنود البريطانيون وأنقذوا هؤلاء القتلة. هذا الحادث الذى وقع يوم السبت شكل سببا كافيا ليتنادى الأشخاص الذين كانوا يلتقون سرا فى مقهى حقوص ويعقدوا لقاء آخر فى أمسية اليوم نفسه وقد قرروا يومها تأسيس جمعية، وكانوا يهدفون من وراء ذلك إلى أن تصبح هذه الجمعية الممثل الشرعى الذى يدافع عن حقوق المواطنين الإرتريين.

لم يكن لدى هذه الجمعية فى البداية أى توجه ولا برامج سياسية، وكانت تميل باتجاه العمل فى مجال الحقوق والشئون الاجتماعية المتعلقة بحقوق العمل وحق المساواة أمام القانون. وكذا العمل على الحفاظ على الكرامة الإنسانية للإرتريين.

فضلا عن ذلك، لم تكن جمعية حب الوطن تجمعًا يمكن أن يكشف عن أية خلافات جهَوية أو دينية أو غيرها، وحتى الخلافات السياسية لمؤسسى هذه الجمعيـــة – إن كانت موجودة – لم تظهر إلى الوجود فى تلك المرحلة [٧].

على هذا النحو أسست فى عشية الخامس من مـــايو ١٩٤١م جمعيـــة حـــب الوطن، وتشكلت اللجنة التى تدير شوؤن الجمعية من اثنىْ عشر عـــضوًا (ســـتة مسلمين وستة مسيحيين) وكان من بين هؤلاء فيتورارى قبر مسقل ولدو ودقيـــات حسن على والشيخ عبد القادر كبيرى، و بلاتا دمساس ولدميكائيل، والحـــاج إمـــام موسى، والقرازماتش برهانو أحمدين، والسيد ولدآب ولد ماريام، وقد تـــم انتخـــاب الفيتورارى قبر مسقل ولدو أول رئيس للجمعية والشيخ عبد القادر كبيـــرى نائبًـــا للرئيس.

وفى يوم الأحد، الخامس من مايو ، دعت الجمعية المواطنين للخـــروج فـــى مظاهرة سلمية. وتوضح المؤرخة سيلفيا بانكرست أن عدد الذين شاركوا فى تلـــك المسيرة يتراوح بين ٣٠٠٠ – ٤٠٠٠ شخص. أما الذين شاركوا فى تلك التظاهرة فيؤكدون أن العدد كان أكبر من ذلك بكثير. وقد توجهت المظاهرة – فى البداية – إلى مقر الإدارة الحكومية وطالبت بأن يلتقى ممثلهم بمسؤولى الحكومـــة. وحـــين سُمح لهم بذلك توجه ممثلون من بينهم الشيخ عبد القادر كبيـــرى لمقابلـــة الحـــاكم العسكرى البريطانى البريجيدر جنرال كينيدى كوك { الشيخ عبد القادر كبيرى ولد فى عام ١٩٠٢م فى جزيرة دسيت القريبة من مصوع، ودرس المرحلة الابتدائيـــة فى مدرسة مارتينى فيرناندو. وقد عمل موظفًا فى كل من مصوع وأســـمرا، ثـــم عمل مترجما للبعثة الإيطالية بمدينة الحديدة اليمنية } [١٠]. وجرى اختيـــار الـــشيخ كبيرى، لا لخلفيته التعليمية والثقافية فحسب، وإنما أيضًا لأنه كان معروفًـــا بقـــوة حماسته الوطنية.

بعد انتهاء الشيخ كبيرى من تقديم عبارات المجاملة والترحيب، أوضح للحاكم أن الشعب الإرترى كان يتطلع بلهفة إلى قـــدوم البريطـــانيين، وناشـــد مـــسؤولى

الحكومة البريطانية أن يوفوا بوعودهم التى قطعوها للشعب الإرترى لمنحه الاستقلال والحرية.

وعلى الرغم من أن الكلمة التى ألقاها الشيخ كبيرى كانت متوازنة وموضوعية، فإن كينيدى كوك لم يتقبل الموضوع برمته. وكان كينيدى هذا قد عمل حاكمًا عسكريًّا فى مختلف أقاليم السودان زهاء عشرين عامًا، وكان من ذلك النوع من الضباط الاستعماريين الذين لا يُنتظر منهم أن يتقبلوا فكرة الحرية والاستقلال للمستعمرين الأفارقة. وبكل عجرفة تجنب كينيدى الرد المباشر على كلمة كبيرى وخاطب الوفد قائلاً: " لقد سمعت حديثكم، وهذه المظاهرة السلمية لا يسمح بها قانون الشرطة الإرترية. وبما أنه لم يتم الإعلان عن هذا القانون من قبل، فإننا لن نَعُدَّ ذلك جرمًا من قِبَلكم. وما عليكم الآن إلا أن تتفرقوا وتعودوا إلى منازلكم وهأنذا آمركم الآن أن لا تقوموا بعد الان بأى عمل لا تسمح به الشرطة ".

وهكذا غادر الممثلون مقر الحاكم البريطانى دون أن يسمعوا منه كلمة بشأن الاستقلال أو وعود حكومته لهم (٢١).

المشاركون فى المظاهرة الذين كانوا ينتظرون فى الخارج ولم يتفرقوا، وإنما ساروا فى مسيرة صاخبة بالهتافات وطافوا جميع كنائس أسمرا والجامع الكبير. وتذكر المؤرخة سيلفيا بانكرست بأن المتظاهرين تجنبوا المرور على كنيسة الكاتدرائية (فى قلب المدينة) لارتباطها - فى نظرهم - بالوجود الاستعمارى الإيطالى(٢٢).

وابتداءً من هذا التاريخ، أصدر الحاكم كينيدى مرسوما يحظر بموجبه خروج المظاهرات دون إذن الشرطة، كما حظر المرسوم حمل العصى إذا تجاوزت سُمْكًا معينًا، أو إذا تجمع أكثر من شخصيْن أو ثلاثة. ويوضح المرسوم أن كل من يخالف ذلك سيتعرض للمساءلة القانونية.

وبهذه الطريقة، حُكم على الشعب الإرترى بأن يرضخ للاستعمار البريطانى الذى جاء - على عكس توقعاته ورغباته - يحمل نيات تبعث على القلق.

تقييم الإدارة البريطانية للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لإرتريا:

كما أشرنا في البداية، لم تهتم الإدارة البريطانية الاستعمارية سوى بأوضاع الإيطاليين في إرتريا، ولم تعبأ كثيرا بأحوال الإرتريين. وحتى نتفهم تسلسل الأحداث اللاحقة، يصبح من المهم أن نطّلع على نظرة الإدارة البريطانية الاستعمارية في بداية سنوات احتلالها إلى واقع إرتريا ومستقبله. وليس هناك مصدر يمكن أن يوضح ذلك أكثر من الوثائق البريطانية التي يتم الإفراج عنها بعد مرور الوقت المحدد لانتهاء فترة سريتها.

وفي التقرير الذي أعدّه الحاكم العسكري البريجادير استيفن لونغ ريغ الذي خلف البريجادر كينيدي في عام ١٩٤٢، يقول استيفن. في تقريره عن تجربته الإدارية في إرتريا خلال الفترة من يناير وحتى ٣٠ يونيو ١٩٤٢م: إن إرتريا بلد فقير خال من أية موارد، ولا يستطيع أن يوفر احتياجاته من الغذاء، وإنه يفتقر إلى أي سلع يمكن تصديرها للأسواق الخارجية، وإن الإيطاليين كانوا يتكبدون باستمرار الخسائر لإدارة شؤون هذا البلد، ويخلص الحاكم استيفن إلى أن موقعه الاستراتيجي لن يجدي نفعا في تخليصه من الفقر.

أما فيما يتعلق بمسألة الحكم والإدارة، فيقول الحاكم لونغ ريغ بأنه لا توجد في أوساط الارتريين الذين تتباين مصادرهم الثقافية وأصولهم، أية عناصر تكون قادرة على تأسيس نظام إداري أهلي أو عناصر يمكن تأهيلها لتولي مواقع المسئولية.

وانطلاقا من هذه النظرة، قام الحاكم لونغ ريغ بتعيين أو توظيف أعداد قليلة من الإرتريين قضاة في المحاكم الأهلية أو الشرعية، وبعض الذين يجيدون اللغة الإيطالية تم توظيفهم في خانة باشكاتب وغيرها من الوظائف الحكومية الدنيا. أما

بقية الوظائف الحكومية فقد خُصِّصت جميعها للإيطاليين. وقد واصل هؤلاء ممارسة مهامهم التى كانوا يقومون بها قبل هزيمتهم على يد الإنجليز. واكتفى الضباط البريطانيون بالمناصب العليا للإشراف على المسؤولين الإيطاليين، ولم يكونوا يتدخلون مباشرة فى الأنشطة اليومية؛ ولهذا عاد الوضع إلى ما كان عليه بالنسبة إلى الإيطاليين.

صحيح أن الإدارة الاستعمارية البريطانية كانت قد اعتقلت أو طردت عددًا كبيرًا من الإيطاليين المتعاطفين مع الحركة الفاشية أو من المتعصبين لها، ولكن عند مقارنة هذا العدد بالعدد الكبير للإيطاليين الذين استمروا فى إرتريا، فإنه يُعد ضئيلاً ولا يمسُّ – بأية حال – تأثير الإيطاليين ونفوذهم فى إرتريا. ونظرا إلى أنه كان هناك اعتقاد سائد فى أوساط الإدارة الاستعمارية البريطانية بأنه لا يمكن حكم إرتريا من دون الاعتماد على آلية الإدارة الإيطالية الفاشية التى كانت قائمة، فإن الحاكم لونغ ريغ قرر أن يستمر الوضع الإدارى كما كان سابقا.

لهذا السبب كانت الإدارة الاستعمارية البريطانية مُذ البداية غير مهتمة بالتعرف على الرغبات والتوجهات السياسية للشعب الإرترى، ولم تكترث إطلاقا لمشاعره. ولكن بالمقابل كانت نظرتهم إلى الإيطاليين مختلفة؛ فقد قررت الإدارة البريطانية معاملتهم بكل حرص واهتمام؛ نظرا إلى قبول معظمهم خدمتها ما دامت الإدارة البريطانية تحافظ على مشاعرهم ولا تمس كرامتهم وأمجادهم الحربية. وإضافة إلى ذلك، كان البريطانيون قد اضطروا، عندما كانت قوات دول المحور فى شمال إفريقيا التى يقودها روميل تحقق فى ذلك الوقت الانتصار على الحلفاء وتزحف باتجاه مصر، إلى جعل إرتريا قاعدة خلفية آمنة؛ فشرعوا فى بناء مراكز لتصنيع قطع الغيار وإجراء عمليات الصيانة للأسلحة؛ لذلك قرر البريطانيون الاستفادة من المهارات والقدرات الفنية الإيطالية الموجودة بإرتريا. وكذا الاستفادة من النظام الإدارى الجاهز أصلاً. وعليه يمكن أن ندرك أن حرص البريطانيين على معاملة الإيطاليين باحترام لم يكن من أجل سواد أعينهم، وإنما من أجل خدمة مصالحهم ومصالح حلفائهم فى الحرب.

وحول ذلك يقول الحاكم العسكرى لونغ ريغ: " قد ينتقد البعض هذه السياسة، ولكنه كان من المهم الحفاظ على العناصر الجاهزة والتى هى فى متناول اليد والاستفادة منهم. ولعل هذا هو العامل الرئيس الذى يفرض أن تتم هذه العمليات فى إرتريا ".

يتضح من ذلك أن البريطانيين أعطوا أولوية أساسية لمهمة العمل على تحسين الظروف المعيشية للإيطاليين وحمايتهم من ثورة السكان وتمردهم ، وفى هذا الإطار حرص البريطانيون على ترتيب مباريات منتظمة فى كرة القدم بين الإنجليزو الإيطاليين وتقديم عروض ثقافية تحت شعار " الأخوَّة ".

أما معاملة الإدارة الاستعمارية البريطانية للإرتريين، فكانت مختلفة. وحول ذلك يقوم الحاكم لونغ ريغ:

" إن نصف قرن من الاستعمار الإيطالى قد علَّم الإرتريين أن يحبوا الإيطاليين بشكل نسبى وأن يحترموهم فى بعض الأحيان. وللأسف لم نتمكن " أو بالأحرى لم نرغب " فى تنفيذ الوعود وأشباه الوعود التى قطعناها لهم قبل سيطرتنا (على إرتريا)، وهذا أصبح مبررا لتذمر الأهالى. ومهما يكن فإن تحسين الظروف الاقتصادية مؤخرا لن يدفع مؤقتا أى إرترى إلى خلق المتاعب. وقد تم تشكيل مجلس استشارى من الأهالى يشرف عليه ضابط سياسى لمتابعة شؤون الأهالى ومهمته البحث فى شكاوى المواطنين وتوضيح ما لم يستوعبه المواطنون من إجراءات الإدارة. وقد حقق هذا المجلس إنجازات طيبة، وهو فوق ذلك يتابع تحركات الأب ماركوس وأتباعه. ولكن – بشكل عام – سيضعون ثقتهم إلى جانب الطرف المنتصر ومن يملك الثورة. و الإرتريون يتميزون عن الشعوب الإفريقية الأخرى بأنهم أكثر طاعة وبعدم ميلهم إلى العنف، وعلينا أن نشكر المولى على أن مستوى تطورهم السياسى متدنٍّ ".

وإذا كانت هناك نبوءة أو تقييم بشأن شعب ما، أثبتت مسيرة التاريخ فشلها، فهى هذه النبوءة بالذات. فالحاكم لونغ ريغ كغيره من الضباط الإنجليز فى ذلك العصر كان يستخفُ كثيرًا بالمشاعر الوطنية للأفارقة، ويدافع بحماسة عن التوسع الإمبراطورى البريطانى. ولهذا كان الإرتريون فى نظره ونظر أمثاله أناسًا لا تجمعهم هوية مشتركة، وأنهم مجرد أهالٍ " Natives " مشتَتين لا يمكن أن يرقى تطورهم إلى أكثر من تجمع قبيلة أو إقليم، وهنا ينبغى معرفة أن الإنجليز يطلقون كلمة أهالٍ " Natives " التى يحرصون على فصل مضمونها عن أى مدلول كرامة أو حقوق إنسانية تفرضها التسمية على الشعوب البعيدة عن الحضارة الأوروبية، والتى يعْدونها متخلفة، وأن قدرها أن تقاد لا أن تقود، وأنها شعوب غارقة فى الخرافات وتبدد وقتها سدى، وأنها شعوب محرومة من قدرة التعلم والتطور.

هذه النظرة المتعالية تجاه الشعوب الإفريقية ومساعى البريطانيين للاستفادة من قدرات الإيطاليين ووجودهم، تفسر لماذا تعمد الإنجليز بعد أن دخلوا إلى إرتريا منتصرين على الإيطاليين، أن يعتمدوا على الإيطاليين " الأجانب "، لا على الإرتريين " الأهالى " فى الشؤون السياسية والاقتصادية كافة. وهم – فى الأصل – لم يكونوا يحسون بأنهم يوجَدون فى أرض الإرتريين وبلادهم، وإنما فى أراض ودولة إيطالية، وخير دليل ملموس يؤكد هذه الحقيقة يقدمه المستر لونغ ريغ نفسه فى تقريره؛ حيث يقترح على بريطانيا كسب ستة واستمالتهم من الشخصيات أو القيادات الإقليمية " الإرترية ". ويلاحظ أن هؤلاء الأشخاص، ما عدا القس ماركوس، كلهم من الإيطاليين، ولم يكن تضمين اسم القس ماركوس يرجع إلى كونه إرتريًا، وإنما لأنهم أرادوا أن تكون تحركاته المكشوفة – الداعية لإثيوبيا أن تحتل إرتريا – تحت رقابتهم اللصيقة والحذرة.

من ذلك؛ ندرك أن مسألة تقرير مصير الإرتريين لم تكن أمرا مهمًا يشغل بال الإنجليز. فالشعب الإرترى – حسب توقعهم – سيلهث خلف المنتصر، ومن يملك الثروة ،وأنه سيقبل بكل رضا ما يقرره له مستعمروه.

ويشرح لونغ ريغ بإسهاب في تقريره الموسع الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لإرتريا، ويركز - بشكل أساسي - على المدن الإرترية التي يقطنها إيطاليون، ويتحدث بتفصيل بشأن الأموال التي أنفقتها الحكومة في هذه المدن والمداخيل التي يتم جمعها من الورش والمؤسسات الموجودة بها. ولكن فيما يتعلق بإدارات الأقاليم، يشير لونغ ريغ في تقريره إلى أنهم لم يكونوا يبذلون جهودًا كثيرة لتحسين العمل في هذا المجال. وفيما يلي بعض الأمثلة من القضايا المطروحة في تقريره:

- إن الكثير من النزاعات التي كانت تنشأ بسبب الأرض بين الإقطاعيين وسكان القرى والعشائر والأفخاذ والآخرين في حماسين، لم يتم حسمها، وإنما تتم تسويتها عبر عقد مصالحة بين الأطراف المتنازعة (على الرغم من علم السلطات بأن هذا الصلح سينهار، وأن النزاع سيستمر لأعوام).

- وفي أكلي قوزاي يشير التقرير إلى أن: الجفاف الذي حدث في عام ١٩٤١م قد تسبب في حدوث مجاعة وحالات نزوح وأن ١٢٠٠ أسرة قد نزحت إلى تجراي بسبب ذلك. وكما هو معروف فإن أعدادا كبيرة من الشباب في أكلي قوزاي كان قد تم تجنيدهم قسرًا في الجيش الإيطالي قبل هزيمته، وعندما انتهت الحرب عاد هؤلاء إلى قراهم. وقد ضاعفت عودتهم هذه من سوء أحوال المجاعة والجفاف التي كانت تعانيها المنطقة (وقد اكتفى لونغ ريغ بوصف هذا الواقع بأنه خطير، ولم يوضح ما الخطوات والبرامج التي تم وضعها لمعالجته؛ لأنه، ببساطة، لم تكن هناك أية خطوات ولا برامج. وفي المنخفضات الغربية يوضح لونغ ريغ في تقريره أنه قد تم عقد اجتماع موسَّع في منطقة سبدرات؛ بهدف حل النزاعات القَبَلية القائمة بالمفاوضات، ولكن هذه النزاعات لم تُحل؛ لأنه لم يتم تنفيذ ما كان مقررًا بشأن إقامة محاكم قبلية تنظر في

مثل هذه النزاعات. ويوضح لونغ ريغ أيضًا " أن الاقتتال والنهب المتبادَل للمواشى خصوصًا بين قبائل البازا " الكوناما " والتجرينية كان مستمرًا ". ويواصل يونغ ريغ تقريره متناولاً حقيقة مفادها أنه "على الرغم من وجود أراضٍ فلاحية صالحة محجوزة لتأجيرها أو بيعها (كونتشسيونى) للإيطاليين، فإن ملاك الأراضى الإيطاليين كانوا يطالبون بالأراضى التى يزرعها الأهالى. غير أن الأدهى من ذلك، أن بعض الإيطاليين طالبوا، على الرغم من اعتراض الأهالى، بزراعة الأراضى الخصبة فى ضفاف الوديان، وهى مسألة ممنوعة وفق ما تقضى به الأعراف أو القوانين السائدة ". ولم تكتف الإدارة البريطانية بدعم مطالب الإيطاليين فى زراعة أراضى ضفاف الوديان، وإنما أعلنت أنها ستبيع للإيطاليين أراضى الأهالى إن لم يقوموا بزراعتها خلال فترة محددة.

- وعن إقليم كرن (بما فى ذلك إقليم الساحل) يتناول لونغ ريغ فى تقريره مسألة الخلافات القائمة فى هذه المنطقة بين الشماقلى والتجرى حيث يقول: نظرًا إلى أن طبقة الشماقلى كريمة، فإنها تسمح للأقنان من قبائل البلين والمنسع والماريا بامتلاك أراض زراعية كبيرة وأعداد كبيرة من الثروة الحيوانية. أما قبائل بيت أسقدى (الحباب، عد تماريام، عد تكليس، عد معلم، عد شيخ) فإن إقطاعييها فقراء؛ لهذا فإنهم يعيشون على أكتاف التجرى. ويخلص إلى القول بأن " هذا النظام يجعل فعليًا من كل قبيلة قبيلتيْن (الشماقلى والتجرى) ".

ومن التحليل أو النهج الاجتماعى الذى كان يتبعه الحاكم العسكرى البريطانى لونغ ريغ، يمكننا أن ندرك أن الحكومة البريطانية لم تكن تكترث بأحوال غالبية الشعب الإرترى، أو - كما سنرى لاحقا - أنها كانت تتعمد تصوير الشعب الإرترى بأنه غير قادر على الخروج من وحل الفقر والنزاعات القبلية. وبالمقابل

نجد – كما أوضحنا آنفا – أن البريطانيين كانوا يهتمون بتطوير الخدمات فى كــل المدن الإرترية، خصوصا مدن صنعفى وعدى قيح ودقمحرى وكـــرن؛ لأن هـــذه المدن تسكنها مجموعة كبيرة من الإيطاليين الذين لا يريدون الإقامة فـــى أســـمرا. ولهذا السبب نفسه، كان اهتمام الإدارة البريطانية كبيرًا بتـــوفير خـــدمات الميـــاه والكهرباء لهذه المدن، وكذلك ما تحتاجه من نظم إدارية كُفْأَة، وقد كتب لونغ ريـــغ بالتفصيل بشأن هذا الموضوع والموضوعات المتعلقة بالقطاع الصناعى والخدمات العامة وظروف عمل الإيطاليين والإرتريين، إلخ. ولتجنُب الخوض فى التفاصـــيل يكفى أن نقول إن الأمر لم يكن يخرج عن البحث عن سبل تكفل تلبيـــة احتياجـــات الحرب ومصالح السكان الإيطاليين فى إرتريا (٦٢).

حول المصير المستقبلى لإرتريا:

كنا قد أوضحنا آنفا أن الإدارة الاستعمارية البريطانية كانت تنظر إلى مسألة تقرير المصير السياسى لإرتريا من زاوية مصالحها ومصالح شركائها الآخـــرين، وأنها لم تفكر على الإطلاق فى الأمر من زاوية مصالح إرتريا وشعبها. ومـــع أن الإدارة الاستعمارية البريطانية كانت تردد باستمرار أن المصير السياسى لإرتريـــا سيقرّر فى مؤتمر السلام (باريس) وأن وجودها لذلك فى إرتريا ذو صفة مؤقتة، فإنها كانت فى الخفاء تنسج خيوط مخطط لا يهدف إلى تأمين موقع بريطانيا فـــى إرتريا فحسب، وإنما إلى تأمين الموقع الذى تطمح إليه فى كل منطقة شرق إفريقيا. ولم تكن أهمية إرتريا فى هذا المخطط العامّ تحتل أى مكانة بالنسبة إلى بريطانيـــا، سوى أنها موقع يمكن أن تساوم به. وهذا نابع من أن بريطانيا لم تكن ترى إرتريا كيانا مستقلاً يسكنه شعب له حقوق مشروعة.

وحسبما توضح الوثائق البريطانية، فإن مطالبة إثيوبيا بإرتريـــا بـــدأت عـــام ١٩٤٢م. ففى يونيو من ذلك العام، أبلغت إثيوبيا وزير خارجية بريطانيـــا آنـــذاك المستر أنتونى إيدن بأن إرتريا جزء من إثيوبيا ؛وذلك نظرا إلى الروابط التاريخية والعرقية واللغات المشتركة، وأنه يجب على بريطانيا النظـــر إلـــى هـــذا الطلـــب

الإثيوبى العادل بعين الاعتبار؛ لأن إرتريا كانت دومًا المدخل الذى يأتى منه الغزو إلى إثيوبيا، وأن انضمام إرتريا إلى إثيوبيا سيضع حدًا لذلك. وفى ذلك التاريخ نفسه، أبلغ الوزير أنتونى إيدن إثيوبيا عن طريق سفير بريطانيا فى إثيوبيا المستر آر.جى.هاو بأن موضوع إرتريا لن يُحسم إلا فى مؤتمر السلام (بباريس)، وأبلغ الوزير البريطانى سفيره فى أديس أبابا بأنه لا ينبغى الكشف فى ذلك العام (١٩٤٢م) عن المخططات البريطانية بشأن إرتريا. ويعترف السفير البريطانى هاو بنفسه بأنه لم تكن فى ذلك الوقت فى إثيوبيا رغبات ولا مشاعر تحررية وطنية عابرة للحدود مع إرتريا " **Irredentism** " ومع ذلك يذكر فى إحدى رسائله بأن مطالبة إثيوبيا بإرتريا لا بد أن تحظى لاحقًا بالاهتمام. ولهذا كان يصر على إبلاغه بما إذا كانت هناك فى إرتريا مشاعر إرترية إيجابية تجاه الانضمام إلى إثيوبيا [١٥].

يذكر الكاتب والضابط البريطانى فى إرتريا خلال تلك الفترة جى.كى.ايه تريفاسكس الذى كتب العديد من الأبحاث حول إرتريا، بأنه لم تكن فى إرتريا فى بداية الأربعينيات أية مشاعر موالية لإثيوبيا بالقدر الذى يمكن أن يؤبه له [١٦]. ولكن الإدارة البريطانية لم تكن مهتمة كثيرًا بالاطلاع على مثل هذه الدراسات. وذلك لأنها كانت تعلن دومًا بأنه قد تقرر مبكرًا أن يكون البت فى قضايا إرتريا والصومال الإيطالى بما يخدم ويضمن فقط المصالح البريطانية. فعلى سبيل المثال، نجد فى الرسالة التى كتبها السفير البريطانى هاو إلى وزير الخارجية أنتونى إيدن فى ٣١ من مارس ١٩٤٣م، أنه حرص فى بداية الرسالة على تأكيد المبدأ المذكور آنفًا، وأوضح أن تأمين مصالح بريطانيا يكون:

- **أولاً: عندما تتمكن بريطانيا عن طريق مستشاريها من تأكيد هيمنتها ونفوذها على إثيوبيا.**
- **ثانيًا: عندما يتم تعديل الحدود مع إثيوبيا،على غرار مناطق بارو وغيرها.**
- **ثالثًا: عندما يلبى ملك ملوك إثيوبيا رغبات بريطانيا مقابل تلبية طلباته [١٧].**

فيما يتعلق بهذه النقطة الثالثة المتعلقة بمطالب ملك ملوك إثيوبيا، يثير السفير بنفسه التساؤلات التالية:-

هل يمكننا تبرير تسليم إرتريا لملك ملوك إثيوبيا، على الرغم من أن إرتريا تعد أكثر تطورًا من إثيوبيا في المجال السياسي، وعلى الرغم من أن إثيوبيا عاجزة عن إدارة حتى الأراضي الخاضعة لسيادتها ؟ وإذا كان بإمكاننا تبرير هذا التسليم، أفلا ينبغي أن نطالب بضرورة وجود مستشارين أجانب للمشاركة في إدارة إرتريا ؟ وإذا كانت مثل هذه المطالبة غير ممكنة، أفلا يكون من العملي الدعوة إلى أن تشرف على إدارتها كل من إثيوبيا والسودان بشكل مشترك " Condominium " ؟.

لم يقف السفير البريطاني هاو عند هذا الحد، بل اقترح أن تتم إدارة إرتريا من قبل مصر والسودان وإثيوبيا (٦٠). وما يهمنا هنا هو الإشارة إلى أن مصدر هذه المقترحات لم يكن إرتريا.

مهما يكن، فقد برز خلال هذه الفترة اقتراحان أو فكرتان لعبا دورًا حاسمًا في تقرير مصير إرتريا. وكان الاقتراح الأول يعطي الاعتبار الأكبر لمطالب إثيوبيا، بينما يدعو الاقتراح الثاني إلى تقسيم إرتريا، وكلا الاقتراحين المذكورين لم يؤخذ رأي الشعب الإرتري بشأن أي منهما. وحتى تتضح لنا الصورة أكثر، دعونا نتابع الأحداث المتتالية التي توضح لنا تطور هذه الأفكار والمقترحات:

ففي ١٨ من أبريل ١٩٤٣م، بعثت إثيوبيا مرة أخرى بشكوى إلى بريطانيا تطالبها بتسليمها إرتريا، وكان ذلك - في الوقت نفسه - الذي كان فيه الحكام الإداريون البريطانيون لإرتريا يؤكدون أنه لا يوجد في إرتريا أي تحرك ذي شأن يدعو إلى الانضمام لإثيوبيا (٦١).

- عقب ذلك اجتمعت في ١٨ من مايو ١٩٤٣م اللجنة البريطانية - الإثيوبية المشتركة ، وكان يرأس الجانب البريطاني اللورد مويني نائب وزير الخارجية،

ويضم فى عضويته الحاكم العسكرى لإرتريا استيفن لونغ ريغ والسفير البريطاني فى إثيوبيا المستر هاو والجنرال بلات الذى هزم الإيطاليين فى إرتريا. وبعد أن اتفقت اللجنة على أن يتم إجراء تعديلات وتغييرات فى الحدود بين إرتريا وإثيوبيا، قدمت المقترحات التالية:

- أن يكون للإدارة البريطانية خط مواصلات حر يبدأ من مصوع ويمر بهضبة أسمرا وصولاً إلى السودان.

- تحصل إثيوبيا على إقليم دنكاليا وبقية الأجزاء الجنوبية من إرتريا التى يتحدث سكانها اللغة التجرينية، ويتم ضم هذه الأجزاء التى يعتنق سكانها المذهب الأرثوذكسى إلى إقليم تجراى الإثيوبى، وتدخل هذه المنطقة ضمن سيادة إثيوبيا على أن تشرف بريطانيا على إدارتها.

- تُضم بقية أجزاء إرتريا إلى السودان. وبذلك يتم توحد قبائل البنى عامر والهدندوة والآخرين من قبائل البجة فى كلا البلدين.

مقابل كل هذه الامتيازات التى حصلت عليها إثيوبيا اقترحت اللجنة:

- أن تنسحب إثيوبيا من الأراضى التى ترعى فيها بشكل تقليدى القبائل الصومالية كافة (يقصد منقطة أوغادين) لصالح إقامة الصومال الموحد الذى سيتشكل من اتحاد الصومال الإيطالى والصومال البريطانى.

- أن يستلم السودان مناطق حلوم بارو وقمبيلا [٢٠].

على الرغم من أنه كانت تجرى بين الحين والآخر بعض التعديلات الطفيفة على هذه المقترحات، فإن جوهرها - كما سنرى لاحقًا - لم يتغير على الإطلاق. فبريطانيا عدت حق إثيوبيا في بعض أجزاء إرتريا، وبخاصة ما يتعلق بالمنفذ البحرى، أمرًا مقبولاً ومفروغًا منه، ويرجع سبب هذه الحماسة البريطانية، كما أشرنا آنفًا، إلى أن بريطانيا لم تكن - فى الأساس - تحرص على حماية مصالح إرتريا وشعبها، وإنما كانت تضع الأولوية دومًا لمصالحها.

وبعد شهر من اجتماع اللجنة المشتركة المذكورة آنفًا، تم إرسال ضابط بريطانى بتاريخ ٢١ من يونيو ١٩٤٣م ليدرس كيفية تقسيم إرتريا. وقد قدم الضابط المذكور تقريره متضمنًا رأيه فى المسألة على النحو التالى:

" لقد طفت بالجو فى مناطق عصب وكرن ونقفة. وقد تمكنت من تكوين صورة جيدة عن الأجزاء الوسطى والشمالية لإرتريا، وقمت بدراسة كيفية تقسيم هذه المناطق بين الحكومة السودانية وملك حكومتنا " بريطانيا " وإثيوبيا. باختصار، ليست هناك أراضٍ طالب بها السودان بنفسه، ولكن من الواضح أنه لو سئل بشأن ذلك، فإنه سيكون مستعدًا لأخذ إقليمَى " كرن ونقفة " و " أغوردات وبارنتو " وكذا مناطق البجة الإسلامية. وسنترك مناطق المسيحيين المتحدثين باللغة التجرينية لتلبية مطالب الأطراف الأخرى. وأما مدينة عصب فهى قطعة من النيران البركانية التى تقشعر لها الأبدان ولا تضم سوى أطلال مبانٍ والسفن التى جرفتها الأمواج، وهى عمومًا مجرد أطلال ينتشر فيها الفقر والأوساخ ، لهذا فليأخذها ملك ملوك " إثيوبيا ".. خلقنا فوق حفر الحمم البركانية وأكوام الملح وأراضٍ أخفض من مستوى سطح البحر حتى وصلنا إلى أراضى دنكاليا، وهى منطقة قليلة السكان، فقيرة الموارد، وعرة المسالك... " (٢٢).

كل هذه الملاحظات والمقترحات لتقسيم دولة تم الوصول إليها من خلال رحلة جوية واحدة. وعلى الرغم من أنه لا تتوفر لدينا معلومات بشأن مدى الجدية التى تعاملت بها الأطراف المعنية مع هذه المقترحات، فإنها، أى الملاحظات، تعطى دليلاً كافيا عن النظرة المستهترة التى كانت سائدة تجاه إرتريا.

غير أن المخطط الإنجليزى لمصير إرتريا لم يتوقف عند هذا الحد. ففى مذكرة سرية بتاريخ ٢٦ من يونيو ١٩٤٣م، كتبها إتش.بى (لم يكتب اسمه بالكامل) يقول:

" إذا نظرنا إلى إرتريا من زاوية تركيبتها العرقية والتاريخية، فإننا سنجد أن وحدة إرتريا مصطنعة ". ثم يوضح مفصلاً: " إن سكان المرتفعات الذين يشكلون ثلثى

الشعب الإرترى هم أقرب إلى شعوب الأمهرا من ناحية اللغة والتنظيم الاجتماعى". ويضيف بأن ٢٥٠ ألفًا منهم يعتنقون الديانة الأرثوذكسية ويخضعون للسلطة الروحية لبطريرك إثيوبيا. ثم يوضح إتش.بى بأن قبائل البنى عامر الموجودة فى منطقة بركة لها امتداداتها داخل الحدود السودانية. ويشير كاتب الوثيقة إلى أنه إذا كانت عودة إيطاليا إلى إرتريا غير مرغوب فيها لأسباب استراتيجية، فإن إمكانية استقلال إرتريا بعيدة للغاية؛ لأنها تفتقر إلى مقومات الدولة " The Making of State " وبهذا يخلص إلى:

بغض النظر عمَّا ورد فى المادة "١" من ميثاق الأطلسى (٢٢) فإن من العدالة تعديل الحدود الإرترية السودانية وضم قبائل البنى عامر كافة إلى السودان. وللسبب نفسه؛ يتطلب الأمر أن تقوم إحدى الدول المنتصرة أو منظمة الأمم المتحدة بالسيطرة بشكل مشترك على ميناء مصوع، ولن تكون هناك مشكلة كبيرة فى الاستفادة من المنشآت والمرافق الدفاعية المتوفرة بالبلد.

وإذا تم التنسيق بين هذيْن الإجراءيْن، فإن التعقيدات التى تعيق تقرير مصير إرتريا لن تصبح مشكلة. وسيتوقف هذا على أحد المقترحيْن المقدميْن لحل القضية، والاقتراحان هما:-

(١) إعطاء كل القطر أو معظم أجزائه لملك ملوك إثيوبيا، والحصول مقابل ذلك على شىء منه.

(٢) إقامة مستعمرة يهودية فى إرتريا، والسماح بإقامة مستوطنات يهودية يمكن أن ترتبط أو لا ترتبط بالدولة اليهودية التى ستقوم فى فلسطين.

كان إتش.بى يرى أن توطين اليهود فى إرتريا غير عملى. لهذا قام بوضع مخطط " لمنح إرتريا لهيلى سلاسى، ومضى يقول: إنه إذا تم ضم أراضى البنى عامر إلى السودان " فإن انضمام المرتفعات إلى إثيوبيا لن يكون مرفوضًا، بل إنه

يخفف المشكلة "، ويواصل إتش.بى تقريره قائلاً: " مع أن قبول الإمبراطور منليك تاريخيًا بترسيم حدوده مع إرتريا، على الرغم من أن انتصاره على الإيطاليين يجعل مطالب إثيوبيا بضم إرتريا إليها ضعيفًا من الناحية القانونية، فإنه غير عملى أن نحرم هيلى سلاسى من المنفذ البحرى فى إرتريا لنضمن انسحابه أو تركه لإقليم أوغادين لينجح بذلك مشروع دولة الصومال الكبرى ".

ويختتم إتش.بى تقريره مقترحًا ضم جزء من أراضى دنكاليا إلى مشروع إقامة دولة الصومال الكبرى وضم ما تبقى من دنكاليا إلى إثيوبيا.

لكن رفض إتش. بى توطين اليهود فى إرتريا، لم يكن نابعًا من خوفه من الآثار التى تترتب على ذلك وسط الإرتريين، وإنما بسبب حرصه على اليهود. فهو كان مقتنعًا بأن إرتريا ستنضم لا محالة إلى إثيوبيا. وقد برر رفضه فى التقرير قائلا: إنه يخشى " أن اليهود لن يكونوا قادرين على إقامة دولة خاصة بهم داخل الدولة ". ولكن هذه الفكرة كان لها مؤيدون (٢٣). ففى الرسالة التى كتبها فى تلك الفترة الحاكم العسكرى لإرتريا لونغ ريغ يقول: " إن توطين اليهود فى منطقة المرتفعات غير ممكن؛ لأن الأراضى الزراعية فى هذه المنطقة أصبحت لتوها فى يد الفلاحين المسيحيين، وأن المنخفضات الغربية والشرقية غير ملائمة لعيش الأوروبيين ". ولهذا اقترح لونغ ريغ أن يجربوا الاستيطان فى المناطق الواقعة إلى الشمال من كرن. وأوضح أن هذه الأماكن تعانى من شح المياه، وأنه يمكن التغلب على ذلك من خلال تخصيص موارد كبيرة لإقامة سدود ومدرجات زراعية لضمان توفير المياه وممارسة النشاط الزراعى. وخلص لونغ ريغ إلى أنه إذا تمت دراسة المقترح وتم اتخاذ قرار بشأن ذلك، فإن هذه الأماكن ستكون مفتوحة أمام أى يهودى. وأشار لونغ ريغ إلى أن إبعاد السكان لن يخلق مشاكل؛ لأنهم رعويون فى حالة تنقل دائم، وأنهم لذلك لا يمكن أن يكونوا مصدر عمالة رخيصة، وأن هذه مشكلة فى حد ذاتها (٢٤). وكتبت حتى الثامن والعشرين من أغسطس ١٩٤٣م العديد من الرسائل والتقارير بشأن هذا الموضوع. وقد كرر المستر لونغ ريغ فى رسالته فى التاريخ المذكور الاحتمالات الممكنة كافة لتوطين اليهود فى إرتريا بشكل

مفصل، واقترح فى حال عدم اختيار إرتريا لتوطين اليهود، أن يــتم البحــث عــن مكان لهم فى منطقة قوجام بإثيوبيا، وعموما فإن ضجة هــذا الموضــوع خمــدت تدريجيًّا بعد ذلك.

إن ما دفعنا للخوض فى تفاصيل هذا الموضوع هو الرغبة فــى أن نوضــح بجلاء، ونؤكد بأن الحكومة البريطانية لم يكن لديها مثقال ذرة من الحــرص علــى مصير الشعب الإرترى. فعلى الرغم من أن مخطط توطين اليهود فى إرتريا لم يتم تنفيذه، فإن فكرة تقسيم إرتريا كانت تمثّل مُذ البداية حجر الزاوية فى سياساتها تجاه إرتريا.

الفصل الثانى

تدخل الولايات المتحدة الأمريكية

الأمريكيون فى قرع وأسمرا:

كنا قد أشرنا فى الصفحات السابقة إلى أن الحكومة البريطانية وحلفاءها كانوا قد قرروا نقل منشآتهم العسكرية من مصر إلى إرتريا؛ إثر تحقيق القائد الألمانى فيلد مارشال روميل انتصارات كبيرة على الحلفاء فى معارك شمال إفريقيا منتصف عام ١٩٤١م. وقد فضل الحلفاء إرتريا على كل من فلسطين والسودان وكينيا لبعدها عن مدى القصف الجوى الألمانى، ولعدم بعدها كثيرًا عن قناة السويس، ولامتلاكها ميناءً عصريًّا وشبكة طرق داخلية متطورة. فضلاً عن أن مناخها يُعد ملائمًا للأوروبيين، وأن سكانها يمتلكون مهارات وخبرات مهنية متطورة وجاهزة (١).

كانت الحرب العالمية التى بدأت فى عام ١٩٣٩م قد دخلت عامها الثالث. وكان تمكن القوات الألمانية من السيطرة على مصر وعبورها قناة السويس للسيطرة على تركيا والعراق وإيران لا يعنى بالنسبة إلى بريطانيا وحلفائها قطع الطريق الذى يربطهم بالصين والهند فحسب، وإنما كان يعنى أيضًا أن الألمان سيستطيعون مهاجمة الاتحاد السوفييتى من الجنوب ويفرضون سيطرتهم عليه. وبما أن حدوث هذا السيناريو كان سيشكل وضعًا خطيرًا يمكن أن يؤدى إلى هزيمة قوات الحلفاء، فإن الحرب التى كانت دائرة بين الطرفين فى شمال إفريقيا كانت تُعد حاسمة للغاية آنذاك (٢)، واختيار الحلفاء لإرتريا قاعدة خلفية لهذه المعركة الحاسمة يؤكد أهميتها الاستراتيجية.

حتى ذلك الوقت لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية قد أصبحت طرفًا في تلك الحرب. وكانت بريطانيا الدولة الغربية الوحيدة التي تتصدى لزحف جيوش هتلر وترسانة أسلحته التي كانت تبتلع أوروبا بلدًا إثر آخر. والاتحاد السوفييتي نفسه لم يدخل الحرب إلا في يونيو ١٩٤١م، أي بعد أن نقض هتلر اتفاقية عدم الاعتداء التي وقعها مع الاتحاد السوفييتي في عام ١٩٣٩. وعلى الرغم من كل هذه التطورات، فإن الولايات المتحدة اكتفت بمراقبة الأحداث عن بعد؛ بسبب تبني الكونغرس سياسة عدم التدخل في تلك الحرب، على عكس رغبة الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت. لكن عندما أصبحت قوة ألمانيا تتزايد ومصير قوات الحلفاء يزداد خطورة، تخلت الولايات المتحدة عن سياسة الانعزال، وقررت أن تقدم لقوات الحلفاء - بشكل عام - ولبريطانيا - بشكل خاص - مساعدات مادية " معدات وغيرها ".

وقد أعطى قرار الكونغرس المتعلق بذلك والذي عُرف باسم مرسوم " Lend-Lease Act "، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية صلاحيات واسعة. فبمقتضى هذا القرار؛ أصبح من صلاحية الرئيس أن يصدر الأوامر لتصنيع المعدات الحربية وتقديمها لأي دولة يرى الرئيس " أنها مهمة لحماية الولايات المتحدة الأمريكية ". ثم مضى القرار أبعد من ذلك؛ ففوَّض الرئيس عند الضرورة أن يقدم هذه المعدات بلا مقابل، وأن يقوم بإعفاء تلك الدولة من تسديد ديونها (٣).

وبعد صدور هذا القرار في ٨ من مايو ١٩٤١م، حصلت بريطانيا من الولايات المتحدة الأمريكية على أسلحة ودبابات وطائرات وقنابل بقيمة سبعة بلايين دولار. وحصل الاتحاد السوفييتي بعد فترة من ذلك على نصيب كبير مماثل.

ولم تتوقف مساعدة أمريكا لبريطانيا عند هذا الحد. ففي الاجتماع السري الذي عُقد بوزارة الحرب الأمريكية في ١٩ من نوفمبر ١٩٤١م، قررت أمريكا أن تنشئ مطارًا في " قُرَع " (إرتريا). وتم اختيار هذه المنطقة؛ لأن أعدادًا كبيرة من الطائرات البريطانية كانت قد أصيبت بالعطب من قِبل القوات الألمانية، وذلك على

الرغم من نجاح سلاح الجو البريطانى فى وقف تقدم القائد الألمانى روميل الـذى كان قد سيطر على ليبيا، وتمكن من التوغل فى أراضى مصر. لكل ذلك كان مـن الضرورى إيجاد قاعدة خلفية منيعة تتم فيها صيانة هذه الطائرات وإصلاحها خلال أقصر وقت لتعود إلى القتال، وهو ما كان متوفرًا فى موقع قرع.

إضافة إلى ذلك، قررت الولايات المتحدة إنشاء قاعدة خلفية للقوات البحرية فى مصوع، وإقامة مختلف المنشآت العسكرية فى قندع ودونقلو وأسمرا. وتأهبـت أمريكا لإرسال الفنيين والخبراء الذين سيقومون بتجهيز هذه المنشآت.

ونظرًا إلى أن كل هذه الأنشطة كانت تتم بمقتضى الاتفاق الذى تم التوصـل إليه بين بريطانيا التى كانت تحتل إرتريا، وأمريكا، فإن ذلك كان يعنى تلقائيًـا أن إرتريا قد أصبحت وفق مرسوم الكونغرس دولة مهمة لحمايـة أمريكـا. وأصـبح مشروع إنشاء مطار عسكرى فى قرع موضوعًا بالغ السرية حمل اسـمًا شـفريًّا عُرف بـ " المشروع ١٩ "، وكلفت بتنفيذه كبرى الـشركات الأمريكيـة، وهـى مؤسسة دوغلاس لصناعة الطـائرات ومؤسـسة جونـسون دريـك آنـد بـاييير أنكوربويتد، واختير ١٢٠ مهندسًا أمريكيًّا جمعوا على عجل فى مدينة نيويـورك، كما تم تجهيز ٢٠ طبيبًا و٢٤ ممرضة وأطباء أسنان وقساوسة وطباخين وخبـازى أفران وحلاقين وعدد من الخياطين لمرافقة فريق المهندسين (٤).

وبعد أيام قلائل من ذلك، هاجم سلاح الجو اليابانى قاعـدة خلفيـة للقـوات البحرية الأمريكية فى مرفأ بيرل هاربر بجزيرة هاواى؛ الأمر الذى دفع الولايـات المتحدة الأمريكية إلى إعلان الحرب رسميًّا ضد اليابان فى الثـامن مـن ديـسمبر ١٩٤١، ثم بعد وقت قصير، وتحديدًا فى ١١ من ديسمبر ١٩٤١م، أعلنت الحـرب ضد ألمانيا وإيطاليا، وشرعت أمريكا عقب ذلك التاريخ فى تعجيل تنفيذ مـشاريعها فى إرتريا، وخلال عامين تحولت قرع إلى مركـز ضـخم لـصيانة الطـائرات وتجميعها.

وبعد احتلال القوات الألمانية لميناء طبرق فى ليبيا فـى ٢١ مـن يونيـو ١٩٤٢م، وتوغلها داخل أراضى مصر، أصبح ميناء مصوع بالنسبة إلـى قـوات

الحلفاء الميناء الوحيد الأكثر أمانًا فى كل منطقة الشرق الأوسط. ويمكن أن نـــدرك مدى توسع نطاق المنشآت العسكرية الأمريكية فى إرتريا خلال تلك الفتـــرة مـــن خلال رصد أعداد العاملين فيها:-

- ففى الأول من يوليو ١٩٤٢م، كـــان عـــدد الأمريكـــان فقـــط يبلـــغ ٥٨ ضابطـــًا، و ٩١١ موظفًا، بالإضافة إلـــى ٣٤ مـــن الإيطـــاليين، و ٥٠١٠ مـــن الإرتريين، و ١٠ آخرين من جنسيات أخرى يعملون إلى جانبهم.

وفى قرع وحدها، تم تشييد مبانٍ سكنية كان يقطنها ١٣٠٠ شخص، وتشييد أماكن ترفيهية وخزانات وقود تسع ربع مليون جـــالون وورش صـــيانة ضـــخمة للطائرات تسع العشرات منها.

- فى الثامن من نوفمبر ١٩٤٢، هزمت قوات الحلفاء جيش القائد الألمـــانى روميل وفرضت سيطرتها على كامل شمال إفريقيا. وفى الفترة نفسها، كـــان قـــد تمت فى مصوع صيانة ست بوارج بريطانية كبيرة ونحو مائـــة بـــاخرة صـــغيرة الحجم وبناء حوض رسو عائم.

لكن بانتهاء الحرب فى شمال إفريقيا، تضاءلت أهمية إرتريا بوصفها قاعدة خلفية وتم تفكيك المنشآت الأمريكية، وغادر الفنيون والموظفون الأمريكيون إلـــى بلادهم وإلى مناطق الحرب الأخرى. وسنرى لاحقا كيف أن بعض المنشآت التـــى لم يأخذها الأمريكان مثل المستشفيات والمخازن قد جرى تدميرها (تفكيكها) على يد البريطانيين.

بَيْدَ أن خروج الأمريكان من إرتريا لم يكن يعنى أن الأهمية الاســـتراتيجية لإرتريا قد انتهت لدى زاوية الولايات المتحدة. فقد قررت وزارة الحربية الأمريكية فى ٢٦ من يناير ١٩٤٣م إجراء دراسة لإقامة مركز للاتصالات اللاســـلكية فـــى أسمرا. وفى نهاية إبريل من ذلك العام، أتى سبعة خبراء أمريكان وشـــرعوا فـــى إجراء اختباراتهم وأبحاثهم فى معسكر " راديو مارينايو " (لا زال يُعـــرف حاليًّـــا

بالاسم نفسه، وهو يقع قريبًا من مقر السفارة الأمريكية – المترجم) الذى كانت قد أقامته القوات البحرية الإيطالية.

وفى مايو ١٩٤٣م، أجرى الخبراء الأمريكان أولى تجاربهم حيث اتصلوا بواشنطن. وقد سُرَّ الأمريكان كثيرًا بسبب وضوح الصوت واتساع موجة انتشاره، وهذا يعود إلى موقع أسمرا إلى الشمال من خط الاستواء وارتفاعها عن سطح البحر بمقدار ٧٦٠٠ قدم.

وفى ديسمبر ١٩٤٣م، وصل إلى قاعدة راديو مارينايو أربعة ضباط أمريكان وخمسون من الجنود الذين تم تدريبهم على نظم الاتصالات. وقد انتقل هؤلاء بعد فترة إلى معسكر " كانيو استيشن " الذى حولوه خلال وقت قصير إلى مركز عسكرى ضخم [٥].

واعتبارًا من هذه الفترة، يبدأ تاريخ تركُّز وجود الأمريكيين فى قاعدة كاغينو. ويشكل هذا الحدث الذى كانت خاتمته عام ١٩٧٧م، حدثًا مهمًّا فى تاريخنا؛ لأنه لعب دورًا فى تشكيل تاريخ إرتريا ومستقبلها.

أوضاع الحكومة الإثيوبية:

بعد عودة الإمبراطور هيلى سلاسى إلى أديس أبابا فى عام ١٩٤١م، بدعم من القوات البريطانية لم يتمكن من استعادة سلطاته من فوره. فبريطانيا التى تَعُدُّ نفسها قوة منتصرة على الوجود الاستعمارى الإيطالى فى إرتريا وإثيوبيا والصومال، أرادت – فى البداية – أن تفرض إشرافها على المنطقة. ولهذا لم تفكر – فى أول الأمر – أن تعيد للإمبراطور هيلى سلاسى صلاحياته. فعلى الرغم من تعاطف رئيس وزراء بريطانيا ونستون تشرتشل ووزير خارجيته أنتونى إيدن مع الإمبراطور هيلى سلاسى، فإن قاده الحرب وضباط المستعمرات "Colonial Officers" أو حكامهم كان لديهم رأى آخر. ففى أوساطهم، كانت هناك رغبة عارمة فى أن يتم ضم مستعمرات بريطانيا فى إرتريا وإثيوبيا والسودان وكامل أراضى

الصومال، إلى مستعمراتها فى شرق إفريقيا، أى كينيا وأوغندا وتجانيقا تنزانيا حاليًا – المترجم). ولهذا السبب عارض، أو بالأحرى رفض هؤلاء بعد أسبوع من عودته إلى بلاده أن يمارس هيلى سلاسى سلطاته السابقة.

فعلى سبيل المثال، يذكر جون سبنسر المستشار الأمريكى للإمبراطور هيلى سلاسى أنه بعد أسبوع من عودته، قام الإمبراطور بتعيين سبعة وزراء، وأراد أن يبدأ ممارسة سلطاته، ولكن المسؤول السياسى البريطانى البريجادير لاشى أبلغه أنه لا يعترف به كصاحب سلطة ولا يقبله بهذه الصفة. ولم تجد الحجج القانونية التى قدمها هيلى سلاسى أى آذان صاغية، بل – على النقيض من ذلك – أصدر قادة الحرب البريطانيون المجتمعون فى لندن تعميمًا إلى جماعة السير فيليب ميتشيل والبريجادير لاش. (وهم ضباط عسكريون بريطانيون فى إثيوبيا) يمنعون فيه الحكومة الإثيوبية من اتخاذ أى إجراء حول الشؤون الداخلية أو الخارجية لإثيوبيا، ما لم يكن ذلك بعد التشاور مع الحكومة البريطانية.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد. فقد أوضح التعميم أنه يمكن لبريطانيا أن تخضع لإشرافها أى جزء من إثيوبيا، وأنه ليس بوسع الإمبراطور هيلى سلاسى القيام بأى عمل عسكرى ما لم تصرح بذلك الحكومة البريطانية. وأن صلاحيات جمع الضرائب والإنفاق الحكومى والإشراف على مرافق الاتصالات قد أصبحت من صلاحيات الحكومة البريطانية، وأنه مقابل ذلك سيحصل الإمبراطور على مساعدات مالية وعلى مستشارين إنجليز.

نلاحظ من ذلك أنه قد فُرضت على الإمبراطور هيلى سلاسى قيود ورقابة شديدة وقد تمكن الإمبراطور، على الرغم من مراقبة اتصالاته كافة ، من إبلاغ شكواه بشكل سرى إلى رئيس الوزراء البريطانى تشرشل. وقد بحث المجلس الوزارى الاستشارى البريطانى موضوع الشكوى، وكمحصلة لذلك تم فى ٣١ من يناير ١٩٤٢م التوقيع على اتفاق ومعاهدة عسكرية عُرفا بالاتفاق الأنجلو – إثيوبى. ومع أن هذا الاتفاق يؤكد اعتراف بريطانيا باستقلال إثيوبيا، فإنه لم يغير الأوضاع التى دعت الإمبراطور هيلى سلاسى إلى رفع شكواه إلى رئيس الوزراء

البريطانى؛ فقد أجبر الإمبراطور عبر المستشارين البريطانيين على تعيين قائد للشرطة ومراقبين وقضاة، كما تقرر أن يتمتع السفير البريطانى فى إثيوبيا بالأفضلية على بقية السفراء الأجانب.

وعلى هذا النحو، أصبحت أديس أبابا خاضعة للنفوذ والإشراف المباشر من قبل بريطانيا. وأصبح لبريطانيا الحق فى أن تجلب وتنشر فى إثيوبيا أى عدد من القوات العسكرية التى ترى أنها تحتاجها. ولم تكتف بريطانيا بإدخال أوغادين تحت سيطرتها فحسب، وإنما أصبحت الأراضى الإثيوبية المحاذية للصومال تحت كامل سيطرتها.

إلى جانب ذلك، أصبح مسموحًا للقوات البريطانية بدخول إثيوبيا، والمرور عبرها وقتما تشاء. كما تقرر أن تكون الطائرات العسكرية والمدنية التى تخرج من إثيوبيا طائرات بريطانية فقط، وأن تصبح الممتلكات والمعدات التى خلفتها إيطاليا كافة فى إثيوبيا تحت يد بريطانيا. وبالصورة نفسها تمت مصادرة مراكز الإذاعة ونظام الاتصالات السلكية وقطارات السكك الحديدية. وفوق ذلك تم إلغاء التعامل بعملة ماريا تيريزا وفرض التعامل بعملة الشلن التى كانت سائدة فى شرق إفريقيا.

باختصار، منذ بداية عام ١٩٤٢م، جرى اعتبار إثيوبيا كإرتريا، بلدًا تم انتزاعه من العدو. وبهذا أصبحت إثيوبيا معتمدة على بريطانيا [٣].

لم يستطع الإمبراطور هيلى سلاسى إلغاء ذلك الاتفاق من طرف واحد؛ بسبب خشيته من أن يقوم البريطانيون باحتلال بعض مستعمراته [٤]. ومع هذا لم يكن راغبًا ولا راضيا أن يستمر مقيدًا على هذا الوضع. ولهذا لم يتوقف عن تقديم برامج عمل خاصة به بين الحين والآخر إلى الحكومة البريطانية. كما أنه لم يتردد فى طرح مطالب يعتقد أن طرحها مسبقًا سيفيده فى المستقبل. فعلى سبيل المثال، اقترح الإمبراطور هيلى سلاسى أن تقوم القوات الإثيوبية والبريطانية باحتلال جيبوتى خلال الفترة من إبريل إلى يونيو ١٩٤٢م. وقد رد القادة البريطانيون بأنهم يفضلون بقاء جيبوتى مع فرنسا.

فى تلك الفترة، كانت فرنسا نفسها خاضعة للاحتلال الألمانى، وحكومة فيشى الفرنسية عميلة للألمان. ولهذا كانت وجهة نظر الإمبراطور أن احتلال جيبوتى يعنى أو يؤدى بشكل غير مباشر إلى إضعاف قوة حكومة فيشى وألمانيا على حد سواء؛ ولهذا كرر طلبه مرة أخرى بأن تقوم جيوشه باحتلال جيبوتى، وبأنه إذا اتضح أنها منيعة يمكن أن تقدم بريطانيا المساعدة لإثيوبيا.

كان فى جيبوتى – حسب معلومات الجنرال بلات – ستمائة جندى فرنسى، و ١٢٠٠ من الجنود الملقاسيين (مدغشقر حاليًّا – المترجم) والسنغاليين. وكان هؤلاء ينتشرون من ميناء جيبوتى وحتى ميناء زيلع. ونظرًا إلى أن بريطانيا لم تقبل الاقتراح، فإن الموضوع قد فشل.

لم تكن هذه هى المرة الأولى التى يطالب فيها هيلى سلاسى بجيبوتى وزيلع. حيث دأب هيلى سلاسى على طرح هذا المطلب منذ أن كان ولى العهد فى عام ١٩٢٠م. وفرنسا التى كانت تحصل على دخل كبير لم يكن يتأتى لها من ميناء جيبوتى وحده، وإنما أيضًا من خط السكة الحديد الذى كان يصل بين جبيوتى وأديس أبابا، لم تكن ترغب فى أن يتم تشييد ميناء آخر فى زيلع ينافس ميناء جيبوتى؛ ولهذا كانت ترفض مطالب هيلى سلاسى بهذا الشأن.

وكما رأينا فى الفصل السابق، فإن مطالبة إثيوبيا بإرتريا قد ازدادت أكثر مُذ عام ١٩٤٢م. على الرغم من أنها (إثيوبيا) كانت تعيش الأوضاع المعقدة التى اطلعنا عليها آنفًا. وكنا أيضًا عرفنا أن بريطانيا من جانبها كانت تفكر فى إعطاء أجزاء من إرتريا لإثيوبيا، ولكن بما أن الهدف الأكبر للبريطانيين آنذاك كان يتمثل فى إقامة دولة الصومال الكبرى التى تضم إقليم أوغادين، فإنهم قاموا بالتحفظ مؤقتًا على مشروعهم بشأن إرتريا وجعلوه سرًّا بينهم. وحسبما يصف مستشار الإمبراطور سبنسر، فإن البريطانيين تمكنوا من إدخال أوغادين تحت سيطرتهم التامة، وحالوا دون تسلل أى نفوذ أو تأثير لهيلى سلاسى فى الإقليم، زاجّين بذلك إثيوبيا فى ورطة. واحتارت إثيوبيا أيهما تختار: إرتريا أم أوغادين (١٠).

لم يكن ذلك وحده ما بات يشغل بال هيلى سلاسى. فقد كان أيضًا قلقًا بشأن قضايا أخرى كثيرة؛ ولهذا أراد أن يحسم ثلاث قضايا على وجه السرعة:

الأولى: إلغاء الاتفاق الذى أدخل إثيوبيا تحت مظلة بريطانيا.

الثانية: إلغاء التعامل بعملة الشلن وإبدال عملة إثيوبية بها.

الثالثة: الحصول على مساعدات عسكرية تمكن إثيوبيا من التخلص من الهيمنة البريطانية.

ولتحقيق كل هذه الأهداف، تطلع هيلى سلاسى إلى الحصول على مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية التى كانت قد تخلت عن سياسة الانعزال وانضمت إلى قوات الحلفاء.

أساس العلاقات الأمريكية الإثيوبية:

فى ١١ من فبراير ١٩٤٣م، وصل إلى العاصمة الإثيوبية أديس أبابا وفد أمريكى رفيع المستوى بقيادة ضابط عسكرى أمريكى هو الجنرال ماكسويل. والتقى هذا الضابط بالإمبراطور هيلى سلاسى. وقبل ذلك اللقاء، كان من غير الممكن للإمبراطور أن يعقد مثل هذه اللقاءات المكشوفة؛ لأن بريطانيا كانت قد قطعت كل اتصالاته بالخارج. وقد حضر ذلك اللقاء القنصل الأمريكى فى أسمرا المستر أى.تالبوت سميث. ومع أن هيلى سلاسى قد تحدث مع ضيفه بأسلوب مهذب، فإن الإمبراطور أثار فى المذكرة التى رفعها إثر ذلك لوفد الحكومة الأمريكية، تظلماته من معاملة بريطانيا له، وقد تضمنت المذكرة إحدى عشرة نقطة تحمل، فى الأقل، اتهامات إثيوبيا لبريطانيا، والتى تضمنت أن بريطانيا حرمت إثيوبيا من فرص تطوير تجارتها وقطاعها الزراعى، وأنها تستولى على ممتلكات إيطاليا وإثيوبيا كيفما شاءت، وتمنعها من تنمية قدراتها العسكرية، وأنها عملت على عزلها عن العالم الخارجى، إلخ.

من جانبه، أوضح تالبوت سميث فى تقريره الذى رفعه إلى وزارة الخارجية الأمريكية فى ١٨ من فبراير ١٩٤٣م، أن معاملة إثيوبيا كدولة خاضعة لبريطانيا لم يكن نهجا سليمًا. ودافع بشدة عن حجته التى ترى بأنه ينبغى أن تكون إثيوبيا نموذجًا للنيات الطيبة لقوات الحلفاء. واقترح تالبوت البحث عن سبل تُحرر إثيوبيا من هيمنة بريطانيا وتحدو بها لكى تصبح دولة مستقلة تعتمد على ذاتها؛ حتى يحفز ذلك شعوب الدول الأوروبية لتثور ضد الألمان، خصوصًا وأن معظمها كان واقعا تحت الهيمنة الألمانية. كما ناشد تالبوت حكومته أن تضم إثيوبيا إلى قائمة الدول المستفيدة من اتفاقية تقديم القروض، وأن تقدم لها المساعدات الإغاثية [11].

وفى صبيحة لقائه بماكسويل. بعث هيلى سلاسى بخطاب إلى الرئيس روزفلت طلب فيه أن تقدم له مساعدات بمقتضى مرسوم قرض الإيجار المذكور آنفا. كما عبر عن تلهفه لفتح سفارة أمريكية فى أديس أبابا [12].

وفى ٢٢ من يونيو ١٩٤٣م، بعث روزفلت برسالة إلى هيلى سلاسى أشاد فيها بمقاومة الشعب الإثيوبى للعدو الذى لا يعرف الرحمة، وأكد أنه ينبغى أن يجنى ثمار ذلك. وأوضح روزفلت موافقته على تقديم معونة ومعدات عسكرية ومعلومات وغير ذلك لحماية إثيوبيا، وذلك فى إطار مرسوم قرض الإيجار. إضافة إلى ذلك، زفَّ روزفلت لهيلى سلاسى بشرى أنه يعمل على تقديم كل ما يمكن أن يساعد على إعادة بناء إثيوبيا عبر قنوات أخرى " أى خارج مرسوم الإيجار " [13].

هذا " الكرم " الذى أظهرته أمريكا لإثيوبيا، كان كالثروة التى هبطت على اثيوبيا من السماء. وفى الحقيقة لم تكن أمريكا تهدف من وراء هذه المساعدات أن تظهر فقط إثيوبيا نموذجا لدولة متحررة ومستقلة. فحسبما يوضح سبنسر، فإن أمريكا كانت ترغب فى نقل المضخات الزراعية وغيرها من المعدات التى تركها الإيطاليون إلى مناطق أخرى فى إثيوبيا واستغلالها فى تطوير الزراعة فيها، بحيث يكون ممكنا تلبية الاحتياجات الغذائية لجنود قوات الحلفاء فى مواقع الحرب المختلفة فى وسط أوروبا وشرقها. كما كانت أمريكا ترغب فى أن تستفيد من مواقع إثيوبيا لجعلها معبرا للطائرات التى تتجه إلى الشرق الأوسط [14].

ليس هذا كل شيء؛ فأمريكا كانت في تلك الفترة التي برزت فيها مؤشرات انهيار ألمانيا، قد صعدت كقوة غربية مهيمنة وبدأت تسعى لتثبيت موقعها في العالم، وكانت ترغب في أن تحل محل بريطانيا التي هيمنت على العالم لقرون عديدة. وكانت أمريكا تحرص على ترسيخ صورتها كقوة إنقاذ وتحرير تقدم العون للضعفاء، وليست محض قوة استعمارية جديدة.

لكل هذه الأسباب، تجد أن الأساليب التي كانت تتبعها أمريكا لتحقيق ذلك خفية. فأمريكا لم تخْفَ عليها الأهمية الاستراتيجية لمنطقة البحر الأحمر والشرق الأوسط ليس باعتبارها ممرًا مهمًّا فحسب، وإنما بوصفها مصدرًا مهمًّا للنفط وغيره من المواد الخام الأخرى. وعليه فقد وضعت على قائمة أولوياتها العمل على القضاء على نفوذ بريطانيا في هذه المناطق واحتلال موقعها.

وفي التاسع من أغسطس ١٩٤٣م، وقّع كل من وزير التجارة والصناعة الإثيوبي آنذاك يلما دريسا ونظيره الأمريكي كوردل هول بشكل رسمي على اتفاقية قرض الإيجار. وبمقتضى ذلك الاتفاق والمرسوم عُدت إثيوبيا دولة مهمة بالنسبة إلى حماية الولايات المتحدة الأمريكية. وبذا حصلت إثيوبيا على كل فرص تلقي المعونات والقروض التي يتيحها المرسوم. ومن جانبها وافقت إثيوبيا على أن تقدم كل المعدات والخدمات والتسهيلات أو المرافق والمعلومات التي يمكن أن تحمي الولايات المتحدة الأمريكية (١٥).

ما يهم هنا هو عبارة " تسهيلات أو مرافق "؛ ففي حين ينص الاتفاق على أن تقدم الولايات المتحدة المعدات والخدمات والمعلومات الدفاعية فقط، فإن إثيوبيا وافقت بالمقابل على أن تقدم إضافة إلى ذلك " التسهيلات **Facilities** ". وبما أن هذه الموافقة تسمح لأمريكا بالحصول على أي قاعدة عسكرية ترى أنها تحتاجها، فإن ذلك يعني أن إثيوبيا قد أصبحت تحت النفوذ العسكري الأمريكي وأنها ستدور في فلكه.

لم يمضِ وقت طويل حتى بدأت تظهر نتائج هذا الاتفاق. ففي ٢٠ من سبتمبر ١٩٤٣م، طالب السفير الأمريكي في أديس أبابا المستر جون كالدويل

حكومته فى واشنطن أن تقدم لإثيوبيا طائرات حربيــة، وأن يــتم تــسليح الجــيش الإثيوبى بأحسن ما يكون؛ نظرًا إلى أن الحكومة الإثيوبية أصــبحت تعــانى مــن نشاطات قوات وياني تجراى التى تمترست فى مواقع حصينة [١٦].

ولم يكن طلب الطائرات يقتصر على الطائرات الحربية، وإنما كــان أيــضًا يضم طائرات مدنية لنقل الركاب. وطالب الأمريكيون باستخدام خطــوط الطيــران التى كانت حكرًا على البريطانيين. وتم لها ما أرادت بالفعل. وبالتدريج بدأت تصل من الولايات المتحدة الأمريكية الملابس العسكرية والأسلحة (الخفيفــة والثقيلــة) والسيارات العسكرية وغيرها من أدوات النقل والمواصلات.

وفى مايو ١٩٤٤م، وصل أديس أبابا قادمًا مــن الولايــات المتحــدة وفــد المساعدات الاقتصادية، وذلك فى الوقت الذى كانت فيه بريطانيا تهيــئ المــسرح لوضع إثيوبيا تحت وصايتها. وكان الوفد الأمريكى يتكون مــن خبــراء رفيعــى المستوى أتوا لتقييم الثروات الزراعية والمعدنية لإثيوبيا ودراستها، وقد شجع هــذا التدخل الأمريكى المتزايد فى إثيوبيا هيلى سلاسى؛ فقرر الانحيــاز إلــى أمريكــا وأعلن إلغاء الاتفاق الذى وقعه مع بريطانيا فى يناير ١٩٤٢م، وأنه قد أصبح غير مقيَّد به. إضافة إلى ذلك، طالبت إثيوبيا بإعادة ملكية خط السكة الحديد الذى يمتــد من أديس أبابا وحتى جيبوتى، بإعادة كامل إقليم أوغادين إليها.

وفى البداية، لزمت بريطانيا الصمت، ولكن هيلى سلاسى والمــستر جــون سبنسر (المستشار الأمريكى للإمبراطور) وجماعة أخليلو هبتى ولد ونائب وزير الخارجية الإثيوبى آنذاك، كرروا هذه المطالب بإلحاح.

وفى سبتمبر ١٩٤٤م، بعثت بريطانيا وفدًا من لندن يترأسه اللورد دلا وور إلى أديس أبابا وأبلغ اللورد دلا الإثيوبيين أن بريطانيا مستعدة لرفع بعض القيــود التى كانت قد فرضتها على إثيوبيا. وبمقتضى ذلك أصبح السفير البريطــانى فــى أديس أبابا لا يتمتع بأفضلية على غيره من السفراء، كما تم إلغاء الفقرة التى تلــزم إثيوبيا باستقبال قضاة بريطانيين فقط، إلخ. أما النقطة المتعلقة بمسألة أوغادين، فقد

تصلبت بريطانيا فى موقفها، وطالبت بأن تبقى أوغادين والصومال الإيطالى تحت إدارتها.

وهذه النقطة كانت مثار جدل لفترة طويلة، فبمقتضى الاتفاق الأول كان يمكن لبريطانيا أن تسيطر على أى جزء من إثيوبيا، وبالفعل بدت بريطانيا وكأنها تريد أن تفتعل مبررًا لاحتلال كامل إثيوبيا. لكن الذى تلا ذلك هو عقد لقاءات واجتماعات بين الحين والآخر، كما تم تبادل الرسائل والمقترحات. ونظرًا إلى أن نسخ هذه الرسائل كانت ترسل إلى الأمريكان والسوفييت باعتبارهما حلفاء بريطانيا، فإن هاتين القوتين كانتا تتابعان الأمر باهتمام. ولكن إثيوبيا مدفوعة بعلاقتها الجديدة مع أمريكا عملت على إحراج بريطانيا فتساءلت عن سبب عدم تخلى بريطانيا لها عن إقليم أوغادين.

حسبما يوضح سبنسر، فإن بريطانيا لم يكن يبدو عليها أنها تقدم إجابات واضحة. وفى إحدى مراحل المفاوضات أعلنت إثيوبيا أنها يمكن أن توافق على أن يبقى إقليم أوغادين تحت إدارة بريطانيا، إذا كانت أمريكا تريد أن تستخدمه فى حربها ضد اليابان، على أن يعاد إليها الإقليم بعد انتهاء الحرب مع اليابان. ولم يكن الوفد البريطانى مسرورا بهذا الاقتراح؛ لأنه يقدم مصالح أمريكا على مصلحة بريطانيا. ولهذا أعلن الوفد أنهم سيتخذون خطوة ما. ولكن – فى الأخير – توصل هيلى سلاسى فى نوفمبر ١٩٤٤ مع وفد بريطانى إلى اتفاق بشأن أوغادين، يقضى باعتبار أوغادين أراضى إثيوبية، ولكن بشرط أن تبقى هذه المنطقة تحت إدارة بريطانيا مادام الاتفاق الجديد " من ناحية الإطار الزمنى " ظل سارى المفعول (١١). وبهذا الأسلوب استطاعت إثيوبيا بمساعدة أمريكا أن تحصل على إقليم أوغادين، أو بالأحرى أكدت أنها يمكن أن تحصل عليه فى المستقبل.

إضافة إلى ذلك، لم تكن بريطانيا تُعد إثيوبيا فى الاتفاق الجديد بلدا انتزعته من العدو، وإنما اعترفت بها حليفًا لها. وقد بدأت إثيوبيا استنادا إلى هذه العلاقة الجديدة فى تهيئة السبل التى تمكنها من الحصول على إرتريا من بريطانيا (١٢).

الفصل الثالث

الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية فى إرتريا (١٩٤١ – ١٩٤٥)

الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية فى إرتريا:

المدن:

كغيرها من الدول الاستعمارية الأوروبية الأخرى، كان اهتمام إيطاليا بتطوير اقتصاد إرتريا يرتبط بالأساس بمصالحها. فهى عندما كانت تصادر أراضى الفلاحين الإرتريين وتوزعها على مواطنيها وتقيم مشاريع زراعية كبرى، فإن الهدف من وراء ذلك لم يكن خدمة الشعب الإرترى ولا تعريفه بأساليب الزراعة العصرية، وإنما كانت تسعى إلى تلبية متطلبات مواطنيها وتجارتها الخارجية.

والأنكى من ذلك أن إيطاليا بتشجيعها وتركها لمعظم الزعماء الاقطاعيين لكى يستمروا فى ممارسة دورهم السابق نيابة عن الحكومة الإيطالية بخاصة فى الارياف، دفعتهم إلى مزاولة نمط حياتهم القديمة. لهذا يمكن القول إنه لم يتم حتى إدخال نظم الإدارة الحديثة التى تمس حياتهم بشكل مباشر، ناهيك عن أن يتم تعريفهم بأساليب الزراعة العصرية. كما كانت القوانين التى تحكم سكان الريف ونظم الإدارة التى تنظم حياتهم مختلفة تماما عن تلك التى تخص الإيطاليين.

الأمر الذى نتج عنه. أن أعلى مستوى سلطة إيطالى كان يمكن أن يرفع إليه المواطن الإرترى شكواه، كان المفوض الذى يحكم الإقليم. وحتى هذا كان هناك من يمثلونه من العمد على مستوى القرية أو الضاحية، إلخ. ولهذا كان المواطنون معزولين عن الحكومة المركزية. والوظيفة الحكومية المتاحة بالنسبة إلى المواطن

الإرترى لم تكن تتعدى وظيفة المراسلة أو المترجم. أما الوظائف التى يتمتع صاحبها بالجاه والسلطة فكانت مقصورة على الإيطاليين.

مع كل ذلك، كانت الإدارة الاستعمارية الإيطالية تحصل على العمالة الإرترية وقتما تشاء، وبقدر ما تشاء. فعندما كان الإيطاليون يريدون عمالة إرترية لمصانعهم فى المدن أو لمشاريعهم الزراعية أو لمشاريع تشييد الطرق أو حتى عندما يريدون تجنيد الإرتريين اختياريًّا أو إجباريًّا للزج بهم فى حروبهم فى إثيوبيا أو فى ليبيا، فإنهم لم يكونوا يجدون أى صعوبة فى ذلك. وتجلى ذلك بوضوح أكبر عندما كانت إيطاليا تستعد لغزو إثيوبيا. فقد ازدهر اقتصاد الحرب فى كل أنحاء إرتريا. حيث تم تشييد العديد من المنشآت العسكرية والمساكن والورش والمصانع والمخازن على أوسع نطاق. وتضاعف عدد الإيطاليين عندما تدفقوا من إيطاليا إلى إرتريا استعدادًا لتلك الحرب؛ فتدفق الفنيون العسكريون الذين سيقودون تلك الحرب حتى وصل عددهم عشرة أضعاف دفعة واحدة، فارتفع عددهم من ٥٠٠٠ إلى ٥٠,٠٠٠ شخص. وترابطت المدن الإرترية بشبكة طرق حديثة. وتم توسيع ميناء مصوع وتجهيزه بأحواض رسو ضخمة وبالرافعات العملاقة وغير ذلك من المرافق التى جعلت ميناء مصوع لا نظير له فى كل أنحاء المنطقة. كما بدأت تظهر للوجود مصانع صغيرة وكبيرة تعمل على تلبية احتياجات الأوروبيين وتوفر السلع الاستهلاكية المختلفة. وتدفقت المنتجات الزراعية (الفواكه والخضروات) إلى الأسواق.

باختصار، حينما أتى الإنجليز إلى إرتريا وجدوا اقتصادًا متطورًا لا تأثير مباشرًا له فى الإرتريين؛ لأنه يستهدف أصلاً تحقيق مصالح المستعمرين الإيطاليين[1].

كل هذا الازدهار أوقفته الحرب فى عام ١٩٤١م. وفجأة أصبح عشرات الآلاف من الإيطاليين والأهالى بلا عمل، وتوقفت التجارة المزدهرة التى كانت مع إيطاليا، وتوقف معها تدفق السلع المكتملة التصنيع التى كانت تأتى من هناك.

وكانت الغاية من وراء ذلك في الأصل، جعل الاقتصاد الإرتري معتمدًا على الاقتصاد الإيطالي، لا على ذاته.

لم يحصل الإرتريون الذين كانوا قد اكتسبوا قدرًا من القدرات المهنية والفنية على ذلك إلا بفضل مثابرتهم الذاتية، ولم يكن هناك أي إرتري قد تمكّن من تجاوز الفصل التعليمي الرابع، اللهم إلا من تمكن من مواصلة تعليمه مختبئًا داخل أديرة البعثات التبشيرية الدينية.

لهذه الأسباب، حمل الانهيار المفاجئ لاقتصاد الحرب معه مخاطر المجاعة وتفشي الأمراض. ومما زاد الطين بلة، أن الإنجليز – كما أشرنا آنفًا – كانوا مهتمين بمشاكل القلة من الإيطاليين على حساب مشاكل الغالبية من الإرتريين.

ففي تقرير لوزارة الإعلام البريطانية يحمل عنوان " من يستحق أن يُمنح الاستقلال أولاً " **The first to be Freed** " تم استعراض أحوال الإرتريين تحت ظل الإدارة البريطانية خلال الفترة من ١٩٤١ إلى ١٩٤٣م. وندرك من هذا التقرير أن الأوضاع الأمنية – خصوصًا في الأسابيع الأولى من عهد الإدارة البريطانية – كانت متدهورة للغاية. ويوضح التقرير أن مختلف الأسلحة كانت منتشرة في أيدي السكان، وأنها كانت تُستخدم في أعمال السطو والنهب والإرهاب وفي حسم قضايا النزاعات بسبب ملكية الأرض. كما يكشف التقرير أن المواطنين الإرتريين في المرتفعات كانوا ينوون استخدام العنف لاستعادة الأراضي الزراعية التي انتزعت منهم، وأن الإدارة البريطانية قد أفشلت هذه المحاولات عبر استخدام القوة.

وكانت المشاكل الأمنية تتركز – بشكل أساسي – في أسمرا ومصوع. ففي أسمرا كانت تحدث جرائم صغيرة ومصادمات مستمرة بين المواطنين الإرتريين والجنود السودانيين وزملائهم الأفارقة الآخرين. وذلك على الرغم من إعلان حالة حظر التجوال في المدينة. وكان من الضروري إخراج هؤلاء الجنود من المدينة لتهدئة الأوضاع.

وحسبما يوضح التقرير المذكور، فإن أسوأ حادث فى هذا المجال هو ما وقع فى مصوع. ففى أغسطس ١٩٤١م، حدثت صدامات فوضوية بين المواطنين الإرتريين والجنود السودانيين استخدمت فيها السكاكين وحراب البنادق وراح ضحية ذلك ١٥ شخصا من الجانبين. ولم يقف الأمر عند هذا الحد. حيث اندلع فى السابع من أغسطس من العام نفسه، حريق فى مخزن للأسلحة تابع للإيطاليين.وقد انفجرت فى هذا الحريق ٨٠٠٠ قنبلة و ١٢٠٠ لغم. وتسبب ذلك فى اندلاع حريق هائل جعل أربعة آلاف شخص من سكان مصوع بلا مأوى. ولم تعرف أسباب الحريق، كما لم يتم القبض على الجناة. ولكن لم يكن هناك شك من قبل الإدارة البريطانية بأن ذلك العمل كان تخريبا متعمدا.

كان هذا هو مسرح الأحداث فى إرتريا، عندما تَمكَّن القائد الألمانى روميل من تحقيق الانتصار فى ليبيا على القوات الانجليزية وحلفائها. ونظرا إلى عدم استطاعة المنشآت البريطانية فى منطقة الشرق الأوسط العمل كسابق عهدها، فقد حدث نقص حاد فى مختلف السلع الاستهلاكية وغير الاستهلاكية؛ الأمر الذى جعل الإنجليز يبدأون فى استخدام المنشات الصناعية والزراعية الموجودة فى إرتريا.

ونظرا إلى بعد ارتريا عن ساحة الحرب، فقد عدها الإنجليز ملجأً آمنًا لبعض منشآتها الاستراتيجية. فشرعوا منذ خريف ١٩٤١م، فى نقل بعض منشآتهم العسكرية الكبرى إلى إرتريا. وكنا قد ذكرنا آنفا أن الإنجليز كانوا قد دعوا شركة أمريكية كبرى إلى إرتريا، وتم بناء مطار وورشة فى قرع كان يتم فيهما تجميع الطائرات، وقام الأمريكيون ببناء جراج ضخم فى أسمرا، ومخازن للإمدادات العسكرية فى قندع، وقاعدة للقوات البحرية فى مصوع. وعندما دخلت أمريكا نفسها الحرب بعد فترة وجيزة من ذلك، أحضرت إلى إرتريا أعدادا من جنودها، ووجدت بذلك موطئ قدم فى هذه المنطقة. ومن جانبهم شيد الإنجليز ورشة لصيانة طائراتهم، وقاموا كذلك ببناء مستشفيين.

وعلى هذا النحو، أخذ الاقتصاد الإرترى، الذى كان قد انهار، فى الانتعاش من جديد. وانتهز الإيطاليون الفرصة واستغلوا الحرية التى أتيحت لهم فشرعوا

ينتجون الصابون والبيرة والكبريت ومختلف المعدات والأدوات والزيوت والـورق والأكسجين والمواد اللاصقة والسمن " مارغرين "، إلخ.وقد بلغ إنتاجهم حدًا تجاوز حاجة السوق المحلية، فشرعوا فى عام ١٩٤٣م فى التصدير إلى الخارج. ويـذكر المؤرخ تريفاسكس أن أسمرا كانت فى عام ١٩٤٣م قد تأهلـت لتنظـيم معـرض للمنتجات الصناعية. وقد زادت مبيعات التصدير من ٤٩٤ ألف جنيه إسترلينى فى عام ١٩٤٣م، إلى مليون و ٦٧٨ ألف جنيه إسترلينى فى عام ١٩٤٦م.

وكما أشرنا مرارًا، فإن هذا الازدهار الاقتصادى قد خلقته ظروف الحرب، وكان هدفه تلبية احتياجات الحرب، ولم يكن الإرتريون المستفيدين من كـل ذلـك، وإنما الحكومة الإنجليزية وأصحاب المصانع الإيطاليون. ومع ذلك فإن هذا الوضع قد أسهم – فى الأقل – فى التخفيف مؤقتًا من مشكلة البطالة فى أوساط الإرتريين، كما أن سكان المدن قد نعموا بهذا الانفراج إلى حد ما.

لكن ما كان يقلق بال الإرتريين لم يكن محصورا فى المشاكل الاقتـصادية. فقد بدأوا يتطلعون إلى المزيد من المشاركة وتبوء المواقع التى كانت محتكَرة مـن قبل الإيطاليين، سواء أكانت وظائف حكومية أم غير حكومية أم متعلقة بالقضاء أم بالأمن. فكل فرص العمل التى كانت متاحة أمامهم لم تكن تتجاوز الأعمال العضلية الرخيصة التى لا تحظى بالاحترام. ولم يكن هناك من يعدهم ليكونوا سادة مستقبلهم أو من يعمل على إشراكهم فى قضايا وطنهم. و إذا اضطر الإرتريون إلى التخلـى عن التطلع للمناصب الحكومية والتوجه نحو ممارسة التجارة، فإنهم كانوا يجـدون أن هذا المجال محتكَر من قِبل العرب والهنود. وقد جعل هذا الوضع سكان أسـمرا ومصوع – على نحو خاص – يشعرون بالحقد والكراهية. وقـد يـؤدى ارتفـاع الأسعار وتدنى الرواتب التى لا تفى بمتطلبات الحياة البسيطة إلى تحول حياة الناس إلى ضنك ومعاناة غير محدودين وقد قامت أسر إرترية كثيـرة ببيـع ممتلكاتهـا ومجوهراتها التى كونتها بالكثير من الجهد خلال فترة الاستعمار الإيطالى.

صحيح أنه يقال إن الإنجليز قد اضطروا إلى إجراء بعض التغيير؛ بفـضل جهود وشكاوى جمعية حب الوطن. ومن ذلك، مثلاً، أنهم أقاموا مجلسًا استـشاريًا

من الإرتريين ليساعدوهم فى الشؤون الإدارية. وتقديم المشورة أيضًا على مستوى قضايا الوطن وهى تضم تدلا بايرو ودقيات حسن على وأبرها تسما ودقيات بينى براخى. كما اختارت أشخاصًا آخرين للغرض نفسه على مستوى إدارات الأقاليم. إضافة إلى ذلك، أقيمت محاكم خاصة بالأهالى " Native's Court " تستمع لشكاوى المواطنين. ولكن نظرًا إلى أنه تقرر أن تعمل هذه المحاكم فى الأرياف وإدارات الأقاليم، فإن سكان المدن قد بقوا كسابق عهدهم يراجعون قضاياهم فى المحاكم الإيطالية.

لكل ذلك يمكن القول إن حياة سكان المدن كانت خانقة من كل الجوانب، وتبعث على الاشمئزاز والضيق. ويؤكد تريفاسكس نفسه أن الامتيازات التى كان يتمتع بها الإيطاليون وما كانوا يمارسونه من قمع وتمييز ضد الإرتريين، قد دفع الإرتريين إلى أن يكنوا حقدا أعمى للإيطاليين على نحو لم يكن معهودًا لديهم من قبل. وقد امتد هذا الحقد ليشمل العرب الذين احتكروا التجارة، وصاروا يحققون المكاسب الطائلة على حساب فقر غالبية السكان.

وبين الحين والآخر، كانت تبرز على السطح بعض الأحداث التى تعكس مظاهر اليأس والحقد هذه. ففى يناير ١٩٤٣م – على سبيل المثال – نشبت فى مصوع اضطرابات لا يُعرف بالضبط سببها المباشر بين الإرتريين والجنود السودانيين فى الجيش الإنجليزى. وهذا الحادث هو الثانى من نوعه مع الجنود السودانيين؛ حيث كان قد اندلع فى أسمرا – كما أشرنا آنفًا – اضطراب مماثل فى عام ١٩٤١م.وحسبما ورد فى الوثائق البريطانية بهذا الخصوص، فإن شجارًا نشأ فى مصوع بين أبناء قبائل هوبة وحنس اليمنية، وقد تطور هذا الشجار ليتحول فى الأخير إلى شجار بين السكان الإرتريين والجنود السودانيين فى الجيش البريطانى. وقد بدأ هذا الشجار فى الرابعة والنصف من عصر ٨ من يناير ١٩٤٣م واستمر حتى الليل، وقُتل خلاله خمسة عشر شخصًا من الطرفين، وجرح عشرون آخرون. وكان من بين القتلى أحد عشر مدنيًا إرتريًا وثلاثة من الجنود السودانيين وشخص إيطالى. أما الجرحى فكانوا اثنى عشر من المدنيين الإرتريين وخمسة من رجال

الشرطة الإرتريين وثلاثة من الجنود السودانيين، ولم تهدأ الأوضاع إلا فى التاسعة مساء؛ عندما أُجبر الجنود السودانيون على إنزال أسلحتهم.

ولم تقف الأمور عند هذا الحد، فبعد أيام قلائل، وتحديدًا فى العشرين من يناير، اندلع شجار جديد بين جنود مركز الشرطة الإرترية فى " توسلين " والموظفين السودانيين. وقُتل هنا أيضًا ستة أشخاص من بينهم شرطى إرترى برتبة شاويش. ويشير التقرير الذى كتبه بشأن ذلك بتاريخ ١٥ من فبراير إلى وجود مشاعر عداء قوية ضد السودانيين فى مصوع. ويُختتم التقرير بتوصية تدعو إلى إبدال جنود آخرين بجنود سودانيين لضمان تهدئة الأوضاع.

عدا هذا التقرير، لا نجد أى وثيقة أخرى تتناول هذا الحدث. وبعض كبار السن الذين عاصروا هذه الأحداث، يؤكدون أن أسباب هذا الشجار كانت من صغائر الأمور التى لا تستحق أن تُولى الاهتمام. ومهما يكن، فإن تطور هذه الصدامات إلى اقتتال دامٍ هكذا، يوحى بأنه كان يُخفى وراءه مشاعر دفينة. وسنلاحظ فى الأجزاء التالية تكرر انفجار مشاعر الغضب لدى الإرتريين بين آن وآخر، وبروزها حتى كحالات صدامات فردية. ويكشف ذلك أن غياب العمل الوطنى المؤطَّر أو ما يمكن أن يؤدى إليه، جعل كل أفعال وردود أفعال الإرتريين لا تخرج عن إطار العشوائية والفجائية.

وكان تعامل الإنجليز مع هذه الأمور، يتميز بالخبث والذكاء. فقد حرص الإنجليز على ترك معظم الأعمال التى يمكن أن تجمعهم بالمواطنين الإيطاليين والعرب. وكان الإنجليز يحاولون الظهور وكأنهم فوق الخلافات والصدامات التى كانت تحدث. لذا تمثل أسلوبهم فى تكليف الإيطاليين والسودانيين بالمهام التى تتطلب الاحتكاك بالمواطنين، بما فى ذلك الحساسية منها مثل مسؤولية الأمن والشرطة. وكان هذا الأسلوب يجعل هؤلاء ضحايا ثورات الغضب والغليان الإرترى ليأتى بعد ذلك المسؤول الإنجليزى ليلعب دور المصلح؛ محققًا بذلك مكاسبه السياسية فى خطب ود المواطنين وكسبهم.

ومهما يكن، فإن للإدارة البريطانية إنجازاتها الكبيـرة أيـضًا. وأول هـذه الأشياء وأهمها هو التعليم. فقد أدخل الإنجليز التعليم ما بعد المرحلـة الابتدائيـة، وهو أمر لم يكن يخطر على البال فى عهد الإيطاليين. بل الأكثر من ذلك، سـمح الإنجليز بإصدار الصحف التى تعبر عن آراء المواطنين وغيرها.وقد أتـاح ذلـك مجالاً جديدًا وواسعًا لاكتساب المعرفة والتعبير عن الرأى ونشر الحريـة. وهـذا التطور يعتبر توجهًا جديدًا أحدث تحولاً نوعيًّا فى الحياة الـسياسية والاجتماعيـة للشعب الإرترى.

أوضاع الريف الإرترى:

المنخفضات

لم تكن مظاهر المجاعة ومشاعر الغضب والقلق من المـصير المـستقبلى للبلاد أمرا مقـصورًا علـى سـكان المـدن. فـالظروف الأسـوأ كانـت فـى الريف.والإيطاليون – كما ذكرنا – كانوا قد باركوا لمعظم الزعمـاء الإقطـاعيين مواقعهم وصلاحياتهم التقليدية السابقة، ولم يبعدوا منهم سوى أولئك الذين رأوا أنهم لا يخدمون مصالحهم. وحينما جاء الإنجليز، لم يغيروا أى شىء فى هذا الوضـع. ولهذا لم يحدث أى تغيير ولا تحسين فى حياة سكان الريف.

ويأتى على رأس هذه الأوضاع المتردية، استمرار تمرد طبقة التجرى على الشماقلى فى مناطق الساحل والمنخفضات الغربية. وهذا التمرد كان قد بدأ فى عهد الاستعمار الإيطالى الذى على الرغم من أنه كان قد عمل تدريجيًّا علـى تخفـيض الضرائب غير المحدودة التى كان يدفعها التجرى للشماقلى، فإنـه – مـن ناحيـة أخرى – عمل على استمرار هذا القيد. فعلى سبيل الـمثال، عندمـا تمردت قبيلة " المدا " فى العشرينيات من القرن الماضى ورفضت دفع الضرائب المعهودة التـى تدفعها لبيت أسقدى، قام الحاكم الإيطالى لإرتريا فى تلك الفترة المدعو قاسـبارينى

بإجراء بعض التعديلات فى هذه الضرائب، وكان ذلك على النحو التالى: أن يقدم أقنان تجرى " بيت المدا " لشماقلى " بيت أسقدى " ما يلى:

-بقرة واحدة حلوبًا من بين كل ٢٤ بقرة يملكها التجرى.

-رأس ماعز عند كل عيد أضحى.

-ناقة فى كل رحلة.

وقد رفض تجرى بيت ألمدا هذه التعديلات وواصلوا تمردهم. ثم عمل الإيطاليون - فى البداية - على أن تدفع الضرائب الأخرى نقدًا، لكن بعد أعوام من النضال تم إلغاء هذه الضرائب نهائيًّا. ومع هذا لم يحدث تغيير ملحوظ فى حياة التجرى؛ لأن دفع بعض الرسوم للشماقلى قد استمر، ومن ذلك مثلاً أنه استمرت صلاحية الشماقلى فى تحصيل رسوم عن كل رأسٍ من البهائم يبيعه التجرى، كما استمر تقديم الرسوم للشماقلى فى مختلف المناسبات مثل مراسيم دفن الموتى والزواج والاحتفالات وموسم حصاد المحصول... إلخ (٤). وعندما احتل البريطانيون إرتريا ازدادت هذه الأوضاع سوءا.

ولم يكن لدى معظم الإرتريين فى مناطق المنخفضات؛ بحكم طبيعة حياتهم الرعوية، ارتباط قوى بالاقتصاد الاستعمارى، ومع هذا فإن اندلاع الحرب أثر بشكل سلبى. وكان من الطبيعى أن يؤدى ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية فيهم خلق الكثير من المشاكل المعيشية. ومهما يكن فإن السكان قد تنفسوا الصعداء بعد هزيمة الإيطاليين الذين كانوا قد أجبروه على قبول نظام الإدارة الإقطاعى المتخلف. وقد شجعت هذه الأوضاع سكان المنخفضات على مضاعفة حركتهم؛ من أجل نيل حريتهم، وكان أعداؤهم الرئيسيون إقطاعيى بيت أسقدى والمنسع والبنى عامر.

وفى بداية الأربعينيات، شهدت المناطق الغربية من بركة عمليات نهب واقتتال مسلح دامية بين قبائل البنى عامر والهدندوة " الحدارب ". وقد أدى ذلك إلى إهمال موضوع تمرد التجرى بشكل مؤقت، حسبما يقال. فقد نشب الاقتتال بسبب

سرقة جمل يتبع البنى عامر. وكما يروى المؤرخ تريفاسكس، فإن الاقتتال الـدامى بدأ عندما قامت مجموعة من البنى عامر يقودها على منطاز للثأر مـن الهدنـدوة؛ فنهبوا منهم عددًا من الماشية، واندلع القتال بعدها واستمر لثلاثة أعوام كاملة.

وهناك أيضًا رواية أخرى يحكيها أهل المنطقة حول كيفيـة بـدء القتـال. وتجدر هنا ملاحظة أن ظاهرة النهب المتبادل بين البنى عامر والهدندوة لـم تكـن أمرًا جديدًا، ولكن قبل اندلاع الاقتتال، كانت قد حدثت حالات اقتتال فرديـة؛ ممـا جعل الأجواء متوترة وحساسة. وتقول الرواية الثانية إنه مع دخول الإنجليز إلـى إرتريا فى عام ١٩٤١م، توفى زعيم البنى عامر السيد مصطفى بن حسن وقامـت مجموعة من شبان الهدندوة باعتراض مجموعة من نساء البنى عامر كن عائـدات من مراسيم دفن زعيم القبيلة ومضايقتهن؛ الأمر الذى دفع على منطاز ومجموعته إلى الثأر من ذلك بنهب مواشى الهدندوة الذين ردوا على ذلك بقتل شـخص مـن البنى عامر؛ مما الذى أدى إلى اندلاع الاقتتال الشهير (٥).

ومهما يكن فإن أرواحًا كثيرة قد أزهقت وتم تدمير الكثير مـن الممتلكـات؛ بسبب عدم تمكن الإنجليز من وقف هذا الاقتتال. وكانت جماعة على منطـاز قـد تمكنت أخيرًا من زيادة أتباعها وحصلت كذلك على الأسلحة؛ مما أدى إلى إلحـاق الأذى بالهدندوة. وكانت دائرة الاقتتال قد اتسعت حتى شملت قبائل الكوناما والنارا. وعلى الرغم من الطبيعة القبلية لمنشأ الاقتتال، فإنه يبدو أنه لم يكـن بعيـدًا عـن الصراع الطبقى بين الشماقلى والتجرى. فبعد فترة رفع حزب الرابطة الإسـلامية مذكرة إلى لجنة تقصى الحقائق المكونة من ممثلى الدول العظمى الأربع، اتهم فيها على منطاز ورفاقه إدريس على بخيب وعلى بخيت عمر بأنهم مجموعة من قطاع الطرق " الشفتا " التى تعمل لحساب الإقطاعيين النابتات أو " الناتاب "، و قد حملت هذه المذكرة المجموعة المذكورة ومن يقف وراءها مسئولية الدم المهدور من أبناء قبائل الهدندوة والتجرى. وناشدتها العمل على معاقبـة المجموعـة ودفـع الفديـة للضحايا وإعادة المواشى المنهوبة(٦). ودعت المذكرة إلى أن لا يقوم التجـرى فـى مناطق هؤلاء المتهمين بدفع أية ضرائب.

وإذا أخذنا اتهامات الرابطة على محمل الجد، فإن ذلك يوضح مـدى حـدة الصراع الذى بلغه تناقض التجرى والشماقلى. وقد يكون من الصعب الاستنتاج بأن سبب الاقتتال هو فقط استغلال النابتات لشعوبهم والقبائل المجاورة لهم واضطهادهم. وذلك نظرًا إلى العداوات القبلية السائدة وأعمال النهب المتبادل بين القبائل، وعمومًا عندما توقف القتال فى نهاية عام ١٩٤٥م، بعد أن تدخل الإنجليز ووضعوا قوة عسكرية كبيرة فى منطقة فورتو، تم الاتفاق على أن تدفع قبائل البنى عامر لقبائل الهدندوة مبلغًا كبيرًا من المال وأن تقدم لهم ٧٠٠ بندقية، على أن تقوم الحكومة الإنجليزية مقابل ذلك بالعفو عن ٢٥٠ من شباب البنى عامر الذين التجأوا إلى الخلاء. وقد عم السلام بانضمام النارا والكوناما إلى هذا الاتفاق، ولكن اندلع من جديد صراع التجرى والشماقلى الذى كان قد تم تجميد ملفه، وامتد نطاق هذا الصراع هذه المرة ليشمل منطقة بركة.

ويلاحظ أن الصراع الأساسى للتجرى ضد الشماقلى كان يخاض فى منطقة الساحل. فالشماقلى كانوا يتمتعون هناك بسلطات وصلاحيات كبيرة؛ بعد أن سمح لهم الإيطاليون بمواصلة تحصيل الرسوم من المواطنين لمصلحتهم، وبأن ينوبوا عنهم فى جمع الضرائب الحكومية، وأن يقوموا بتعيين القضاة والعمد. إلى جانب ذلك، كان الشخص من فئة التجرى لا يستطيع أن يقوم بالكثير من الأشياء أمام سيده من الشماقلى. ومن ذلك أنه لم يكن بوسع التجرى أن يتحدث أو يتحاور على قدم المساواة مع سيده الشماقلى. ولعل ما هو أسوأ من كل ذلك بالنسبة إلى التجرى، المهام العضلية التى كان عليه ان يقوم بها فى منزل سيده بشكل يعد من المسلمات المقبولة، ومن ذلك أن يقوم التجرى بحلب اللبن وجلب الحطب والماء وتقديم جماله عندما يحتاج الشماقلى إلى وسيلة نقل، إلخ. نظرًا إلى ذلك لم يكن هناك وقت كافٍ يملكه الشخص من التجرى. وهذا يعنى أنه كان عمليًا يفتقر إلى الحرية الشخصية(٢).

وفى عام ١٩٤١م، اندلع الصراع الطبقى بزخم أكبر. وقد انتشر جو التمرد عندما رفض تجرى عد تكليس دفع الضرائب والرسوم، بل طالبوا بحصولهم على

كامل حريتهم. وعلى الرغم من تظاهر الإنجليز بالتعاطف مع مطالـب التجـرى، فإنهم تحفظوا على القيام بأية تغييرات؛ بحجة أن وجودهم فى إرتريـا ذو طبيعـة مؤقتة، وأنهم لذلك لا يستطيعون إجراء تغييرات جذرية؛ وبذلك سمحوا بأن يستمر الشماقلى فى الاحتفاظ بسلطاتهم السياسية. وعليه أصبح الشماقلى هذه المرة أيـضًا هم المشرفين على القضاء وجمع الضرائب وإدارة شؤون الناس باسم الإنجليز. بَيْدَ أن الإنجليز أصدروا أوامرهم بأن لا يجبر التجرى على دفع أية ضرائب أو رسوم لمصلحة الشماقلى، ما لم يكن ذلك برغبتهم (٨).

ولم يكن سليما ولا منطقيًّا أن تقول الإدارة البريطانية للتجرى: " إنكم أحرار فى أن تدفعوا للشماقلى أو ترفضوا الدفع ". وأن تقوم هذه الإدارة – فـى الوقـت نفسه – بمنح الشماقلى السلطة السياسية والقانونيـة وتكلفهـم بجمـع الـضرائب الحكومية وتتجنب المساس بشكل مطلق بنفوذهم وتأثيرهم التقليديين. إن هذا النـوع من العلاقة بين الشماقلى والتجرى، كان قد مضى عليه أكثر مـن ثلاثمائـة عـام وتوارثته الأجيال حتى أصبح من كثرة تكراره جزءًا مـن مكونـات ثقافـة تلـك المجتمعات وعقيدتها. ولهذا لم يكن من الممكن القضاء عليه عبر إصـدار أوامـر هزلية كهذه.

وفى عام ١٩٤٣م، وقعت حادثة صعدت حالة التوتر تلك إلى اضـطرابات عنف. ففى ذلك العام، قام شخص يدعى حمد شنطوب من قبيلة " رقبات " بحـرث أرضه التى ورثها عن والده، فى مكان يسمى " طليم دنقل "، فجاء سيده وكان مـن بلدة " عد نور الدين " وينتمى إلى قبيلة بيت أسقدى، وأمره بأن يسلم أرضه؛ لأنـه لم يدفع رسوم حرث الأرض. وأبلغ شنطوب سيده أنه لن يترك حرث الأرض وأنه لا يعترف به كسيد. عندها هدده السيد قائلاً: " إن كنت رجلاً فاحرث هـذه الأرض غدًا ".

وحسبما ترويه الروايات الشفهية لسكان المنطقة، فإن السيد أتى فـى اليـوم التالى وبصحبته عدد من الشماقلى الذين كانوا يحملون السيوف والخناجر. وكـان شنطوب وجيرانه من الفلاحين التجرى الذين تجمعوا من قبائل " رقبات " " والمدا "

" ودبعت " " وإقلمبا " يحرثون الأرض بثيرانهم. وقد حـاول السيد وجماعته أن يفرقوا ويبعدوا الثيران عن الحقل. وفى أثناء ذلك جاء شنطوب الذى كان مريضًا ليراقب سير عمل النفير الجماعى لحرث حقله فوجد الناس فى هرج ومرج، عندها أخذ حجرًا ورماه على السيد فأصابه وكسر رجله. وتم انتزاع السيوف والخناجر من بقية الشماقلى. وقد قامت جماعة شنطوب بحمل المصاب وتسليمه للإدارة، ولكن المصاب لم ينتظر ففارق الحياة بعد وقت قصير؛ فاعتقل حمد شنطوب.

قررت الإدارة البريطانية أن يدفع شنطوب الفدية. وقد رفض شنطوب فى البداية دفع الدية، ولكن بعد توسل أهله له قبل أن يدفعها. وتم أخذ حمد شنطوب إلى سجن عدى خوالا، بعد أن حكم عليه بالسجن ثلاث سنوات مع دفع الدية.

والمشكلة الأساسية هنا لا تكمن فى دفع أو عدم دفع الدية، أو فى سجن حمد شنطوب أو عدمه، وإنما فى مقدار الدية. فحسب تقاليد بيت أسقدى لم تكن قيمة حياة التجرى تساوى حياة الشماقلى. ولهذا فإن دية الشماقلى تكون ضعفى دية التجرى. ومن هنا طلبوا أن تكون الدية مائة جمل أو ما يعادلها من مال. وقد حظى هذا الطلب الذى تقدم به كنتيباى الحباب " بيت أسقدى " بتأييد الزعماء الإقطاعيين للقبائل الأخرى مثل دقفل البنى عامر وشوم (الزعيم) ماريام طلام وشوم ماريا قيح وحتى " النائب " بإقليم سمهر.

استغرقت القضية وقتًا طويلاً، وتدخل الزعيم الشيخ إبراهيم سلطان نفسه، وهو من قبيلة رقبات، طرفًا فى النزاع وأعلن وقوفه إلى جانب شنطوب فى عدم دفع الدية إذا لم تكن دية التجرى والشماقلى متساوية. وقام الشيخ إبراهيم سلطان بحملة واسعة فى هذا الاتجاه. ورأى الإنجليز من جانبهم أن ضغوطهم على حمد شنطوب لم تلفح؛ فقرروا إطالة مدة سجنه. وبالمقابل وقف كل من يَعُدّ نفسه من التجرى إلى جانب حمد شنطوب، واتفقوا على عدم دفع رسوم الحرث أو الرعى.

وبهذه الطريقة، اتسع نطاق الصراع ضد الإقطاعيين الذى كان موجهًا فى البداية ضد إقطاعيى بيت أسقدى فقط، فشمل مناطق نفوذ الزعماء القبليين فى المناطق الاخرى حتى تحول إلى نضال صلب ضد كل إقطاعيى الشماقلى (٩).

مناطق المرتفعات:

كان كل سكان المرتفعات تقريبًا من الفلاحين. لهذا كان الفلاح في المرتفعات يستميت في الدفاع عن أرضه مهما كان حجمها؛ لأنها تشكل مصدر رزقه وضمان بقائه.

ولم يتمكن الاستعمار الإيطالي من الاستيلاء على الأراضي الواسعة والخصبة التي كان ينتزعها بالقوة من فلاحي المرتفعات، إلا بعد استخدام العنف المفرط وقتل الفلاحين ونفيهم إلى جزيرة نخرة. وقد أهلك الإيطاليون عبر هذه الأساليب أعدادًا كبيرة للغاية من المواطنين. وكان قد مضى زمن طويل على معاناة الناس في المرتفعات؛ بسبب ضيق مساحات الرقعة الزراعية. وكان الناس يتنازعون ويتقاتلون؛ سعيًا إلى زيادة مساحة حقولهم.

وقد قام الإيطاليون في بعض مناطق المرتفعات بإعادة توزيع الأراضي واقتطاع أراضٍ ممن كانوا يمتلكون مساحات مقتطعة، والتي كانوا يقتطعون ويوزعون بعضًا منها على الإقطاعيين والأديرة الدينية. وعليه لم يكن المواطنون يستفيدون شيئًا من عملية إعادة التوزيع هذه.

ومع تزايد تعداد السكان؛ أصبحت عملية إعادة التقسيم الدوري لأراضي الفلاحين تتسبب في تضاؤل مساحة الحقول إلى الحد الذي باتت فيه غير كافية لإطعام أسر الفلاحين. وحتى المناطق التي لم يتم فيها إعادة تقسيم الأراضي (على سبيل المثال معظم أراضي إقليم سراي) كانت الأراضي تضيق على أصحابها، وتتعرض الحقول للتعرية، وتفقد خصوبتها، ولم يحدث أن تم استصلاحها أو تمت زيادة خصوبتها.

ولم يخف الضغط على الأراضي الفلاحية نسبيًّا إلا بعد أن قامت الإدارة الإيطالية بجلب أعداد كبيرة من المواطنين من الأرياف؛ للاستفادة منهم في تأمين العمالة والتجنيد العسكري، ولكن – من ناحية أخرى – كان مألوفًا أن يمنح زعماء

القرى من يأتى من أماكن أخرى ليستوطن فى قراهم أرضًا يفلحها، وكانوا يطلقون على هذه الفئة " مئكلاى عاليت " ولكن توالد هؤلاء وتكاثرهم أديا إلى زيادة مشكلة ضيق الأراضى الزراعية.

إلى جانب ذلك، كانت مناطق المرتفعات مناطق عيش مشترك للمسلمين والمسيحيين والساهو والتجرى، إلخ. ومع أنه كانت تحدث بينهم نزاعات بين الحين والآخر. فإنهم كانوا – فى معظم الأحيان – يعيشون فى سلام ووئام؛ بفضل الاحترام المتبادل للعقائد والتقاليد والقوانين الخاصة بكل جانب.

هذه الأجواء تغيرت تمامًا بعد هزيمة إيطاليا. فأصبح الآلاف من سكان المرتفعات عاطلين عن العمل، وعاد الكثيرون ومعظمهم من ملاك الأراضى المسيحيين إلى قراهم وحقولهم.

وفجأة ضاقت أراضى المرتفعات على أهلها، وتكدس مئات الألوف من سكانها حول مساحة لا تزيد عن ١٧٥ ألف هكتار، وتوقفت رواتب الحكومة الإيطالية، وتوقف معها تدفق الأموال من المدن إلى الريف، فأصبح الخيار الوحيد المتاح هو الأراضى الفلاحية مع وضع الاعتبار لارتفاع أسعار جميع السلع فى الأسواق.

ففى المنخفضات انتصر النضال الصلب للتجرى ضد الشماقلى، ولكن الحال لم تكن كذلك فى المرتفعات، فالناس هنا لم تستطع أن تكون كسابق عهدها شريكة فى السراء والضراء. فعندما أطل شبح المجاعة؛ شرع ملاك الأراضى ينقضون عهدهم ويتعللون بمختلف الحجج لانتزاع الأراضى من فئة " مأكلاى عاليت "، ولكن معظم أبناء هذه الفئة كانوا قد اكتسبوا حقوقًا تعترف بها القوانين والأعراف التقليدية السائدة. وبدأت الكراهية تصوب ضد الجبرية الذين كان لهم إسهام كبير فى الحياة الاقتصادية للبلاد؛ بفضل مهارتهم فى التجارة والمهن الحرفية؛ فأصبحت مهارتهم الحرفية وأموالهم محل حقد هؤلاء وحسدهم كما بدأت تحدث مواجهات بين المسيحيين والساهو بسبب المراعى وحدود القرى.

عند مقارنة هذه المواجهات والصدامات الداخلية بالكراهية التى تفجرت ضد العدو الأجنبى، نجد أنها لم تكن تشكل خطرًا جديًّا. حيث إنه على الرغم من اتساع الاضطرابات والمشاكل التى خلقها ضيق الأراضى الزراعية، فإننا نجد أن عددًا قليلاً جدًّا من الفلاحين الإيطاليين كانوا يمتلكون ٢٨ ألف هكتار من أخصب الأراضى ويمارسون نشاطهم كسابق عهدهم. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، فقد قامت الإدارة البريطانية بانتزاع أربعة آلاف هكتار إضافية من الفلاحين بحجة توفير الفواكه والخضروات للأوروبيين فى إرتريا، أى للبريطانيين والإيطاليين والأمريكيين (١٠).

وحول ذلك يقول المؤرخ تريفاسكس: " إن البريطانيين لم يتعمدوا انتزاع الأراضى من الفلاحين، وإنما يرجع السبب إلى جهلهم بقوانين ملكية الأراضى وإلى غياب من يقدم لهم المشورة بشأن ذلك ". ولكن هذا الحديث بعيد عن الحقيقة. فعندما كان الإنجليز يقومون بانتزاع أراضٍ خصبة تعد مصدر الماء والغذاء لسكان قرية ما، ويخرج الفلاحون ونساؤهم وأطفالهم وهم يصرخون ويبكون، فإن الإنجليز كانوا يعطون آذانًا صماء لعويل النساء وصراخ الأطفال. ولهذا السبب كان من الطبيعى أن يفقد الناس الأمل فى الإنجليز ولا يثقون بهم وأن يكنوا قدرًا هائلاً من الحقد والكراهية للإيطاليين سواء كانوا إداريين او أصحاب مزارع.

هذه المشاعر العدائية لم تجد القائد الذى يوجهها الوجهة السليمة، ويوضح للناس أسباب معاناتهم، ويأخذ بهم نحو النهج النضالى السليم لتغيير ذلك الواقع. ولم يستطع المثقف فى المدن ملء هذا الفراغ؛ لأنه – فى حد ذاته – كان غارقًا فى المشاكل الاقتصادية ويعانى من البطالة.

وهنا أيضًا نلاحظ الاختلاف بين سكان المرتفعات والمنخفضات. وكما سنرى لاحقًا، فإن نضال التجرى بعد فترة وجيزة من انفجار الصراع واتساع نطاقه، كان قد أوجد نفرًا من مثقفي قبائل التجرى يتزعمهم الشيخ إبراهيم سلطان وغيره من الشخصيات النافذة الذين قاموا بتوجيه نضال التجرى ضد الشماقلى. هذا الواقع لم يتبدَ فى المرتفعات؛ حيث لم يبرز أى قائد يتصدى لمهمة توحيد هذه

المشاعر والنضالات المتفرقة. فالسكان هنا تدار شؤونهم، كما فى الماضى، عبر العمد وصغار الأعيان، وليست لهم علاقة مباشرة مع الحكومة المركزية. وعلى الرغم من أن غالبية سكان المرتفعات هم من المسيحيين ومن قومية التجرينية، فإنهم كانوا مجزئين على أساس الانتماء الإقليمى والقرية، وكل جماعة لها قوانينها وأعرافها التقليدية التى تحكمها.

وعندما قام الإيطاليون بإلغاء الحدود الإدارية للإقطاعيين وإخضاعهم تحت إدارة واحدة، لم يكن هناك من عبر عن كرهه أو معارضته للإيطاليين أو الإنجليز خارج نطاق محيطه الضيق. ففى ذلك الوقت لم يكن هناك الوعى الذى يمكنهم من التعبير عن مقاومتهم على مستوى الوطن.

نتيجةً لكل ذلك بدأ سكان المرتفعات يعبرون عن مقاومتهم عن طريق استخدام العنف. فعلى سبيل المثال، قام هؤلاء السكان فى عام ١٩٤٢م بتدمير بستان فواكه كان الإيطاليون قد استأجروه من مالكه كنتيبا (العمدة) تسفاماريام. وفى عام ١٩٤٤م، قامت مجموعة مسلحة بقتل اثنين من الإيطاليين وتخريب بساتينهم، وبلغ الأمر بالإيطاليين أنهم أصبحوا عاجزين عن التحرك فى أى مكان، سواء بغرض قطع الأخشاب أو بغرض إعداد الفحم أو قطع الصخور الرخامية أو استكشاف المعادن؛ حيث كانت المقاومة تواجههم حيثما ذهبوا. وبدأت تخرج فى تلك الفترة الأسلحة التى خبأها المواطنون فى وقت الحرب. وتحولت منطقة المرتفعات إلى منطقة نهب وسطو مسلح، وضعف القانون والنظام [١١].

وتداعت الأحداث على نحو سيئ؛ فزحفت أعداد كبيرة من أبناء المرتفعات، وتحت ضغط ضيق الرقعة الزراعية، إلى المنخفضات؛ التماسًا لحل. ولكن هذه الأراضى سواء من ناحية الشرق حيث يوجد الساهو، أو من ناحية الغرب حيث يوجد البنى عامر والكوناما، كانت ملكيتها تعود إلى هذه الجماعات أو هى محل احتكاك مع سكان المرتفعات. ولهذا أدى هذا الزحف إلى إثارة التوتر الذى كان قائمًا أصلاً.

وللحقيقة فإن سعى الإدارة البريطانية لتوفير الفواكه والخضروات للأوروبيين دون أن تعير أى اهتمام لمشاكل المواطنين بسبب ضيق الأرض، لم يكن من دون مبرر. فمهما كان وصف تريفاسكس للأمر بأنه يبعث على الأسى(٢٢)، فإن ذلك التصرف لم يجيء اعتباطًا ولا خاليًا من المكر. فهناك دومًا من يستفيدون من اندلاع الاضطرابات؛ لهذا لن يكون هناك أى تجنٍ إذا قلنا إن الإدارة البريطانية كانت تهدف من مضايقة سكان المرتفعات المسيحيين ومضاعفة مشكلة ضيق الأراضى إلى دفعهم للاصطدام بجيرانهم المسلمين. وهذا الاعتقاد يدعمه تكرار مثل هذه التصرفات من الإنجليز.

عمومًا كانت أوضاع المرتفعات فى بداية أعوام الإدارة البريطانية لإرتريا تنذر بالانفجار فى أى لحظة.

الفصل الرابع

التململ السياسي

نضالات جمعية حب الوطن وأوجه قصورها

جمعية حب الوطن التى أسست فى الخامس من مايو ١٩٤١م لم تخلِّف وراءها أية وثائق. لهذا لا توجد أية كتابات توضح نشاطاتها والإنجازات التى حققتها. لكن حسبما يقوله السيد ولدآب ماريام " أحد مؤسسى هذه الجمعية " فإن الجمعية أسست فى بداية الأربعينيات لرفع تظلمات الإرتريين وتقديم الاحتجاجات ضد أعمال القتال والنهب التى كان يقوم بها الإيطاليون ضد الإرتريين، وبحماية البريطانيين. ويُعرف عن هذه الجمعية أنها خاضت نضالات ضد التمييز العرقى الذى صاحب قدوم النظام الفاشى الإيطالى، وضد الجرائم التى كان يرتكبها الإيطاليون الذين لم يسلموا أسلحتهم وضد الغرامات والرسوم الباهظة التى كان يفرضها المسؤولون الإيطاليون الذين لم تتم إزاحتهم من مواقعهم (١).

كان عدد أعضاء الجمعية عند بداية تأسيسها أربعين عضوًا، وقد ظلت هذه الجمعية، بكامل عضويتها تقريبًا، تناضل حتى نهاية عام ١٩٤٣م لتحقيق الأهداف التى أسست من أجلها، ومن بين المهام التى أنجزتها الجمعية، كان قيامها بالدفع باتجاه إقامة مجلس استشارى من الإرتريين ليساعد الإدارة البريطانية ويقدم لها المشورة. وقد كان أعضاء هذا المجلس ممن رشحتهم هذه الجمعية (٢).

لم تكتفِ الجمعية بهذا فعملت على إقامة محاكم خاصة بالإرتريين وأقنعت الإدارة البريطانية أن تنشئ لهم محكمة عليا خاصة تستمع إلى استئنافاتهم (٣). وقد استمرت جمعية حب الوطن لنحو عامين ونصف العام " مايو ١٩٤١ – أكتوبر

١٩٤٣م ". وخلال هذه الفترة كان هناك الكثير من القضايا والشكاوى التى قدمتها بشأن ممارسات الإدارة البريطانية.

والمؤرخة سيلفيا بانكرست المعروفة بدفاعها وحماستها لفكرة انضمام إرتريا إلى إثيوبيا، فضحت فى إطار دعمها مطلب إثيوبيا، الكثير من الممارسات المنحازة والظالمة للإدارة البريطانية، فعلى سبيل المثال، كشفت الكثير الذى يؤكد استمرار سياسة التمييز العرقى حتى فى ظل الإدارة البريطانية، وتستشهد فى هذا المجال بواحد من التعميمات التى أصدرتها الإدارة البريطانية ووزعتها على الإيطاليين من سائقى التاكسى. وقد جاء فى التعميم ما يلى: " بناء على الأوامر الصادرة من المسئولين البريطانيين، فإنه يحظر حظرًا باتًا نقل أى من الأهالى، وأى خرق لهذه الأوامر سيؤدى إلى سحب الترخيص " (٤). وهذا يؤكد أن التمييز العرقى الفاشى كان مستمرًا بمختلف الأشكال.

ومن بين الممارسات الأخرى التى كانت محل تظلم ضد الإدارة البريطانية، ما يتعلق بالرخص التجارية وتوزيع الأراضى. فقد كانت الإدارة البريطانية تمنح الإيطاليين رخص الاستيراد والتصدير، وتحرم ذلك على الإرتريين من أمثال عبد القادر كبيرى وعبد الله قنافر وغيرهما من الأهالى الذين كانوا يطلبون الحصول على رخص التصدير والاستيراد.

ولم تتوقف ممارسات الإدارة البريطانية التمييزية عند هذا الحد، ففى الوقت الذى كانت فيه هذه الإدارة تقوم بانتزاع الأراضى الزراعية من الإرتريين وتوزعها على الإيطاليين، كانت تحرم الإرتريين من أية فرص مماثلة. وتذكر بانكرست المناطق التالية من بين المناطق التى تم توزيع أراضيها على الإيطاليين: " عد وقرا " و" دقرا لبئ " و" غنى حايلا " و" قرع " و " مرارة " (٥). كما قدمت أيضًا شكاوى كثيرة ضد الإيطاليين بشأن فرضهم الرسوم والغرامات الباهظة جدًا على قطع الأشجار (٦).

لا جدال أن جمعية حب الوطن قد استماتت كثيرًا فى الدفاع عن القضايا المذكورة آنفًا وغيرها من القضايا المماثلة، ولكن هذه الجمعية لم تستطع أن تذهب

أكثر من ذلك. ويؤكد الجميع، بما فى ذلك السيد ولد آب ولد ماريام، بل حتى الذين كانت لديهم ميول متعاطفة مع إثيوبيا، أن المقصود من كلمة الوطن فى اسم الجمعية هو إرتريا (٢).

ولكن حب إرتريا كان يعنى فى تلك البدايات حب الحرية وتفضيلها على إيطاليا الفاشية. ولا يبدو أنه قد أخذ معنى أكثر عمقًا ووضوحًا من ذلك فى تلك الفترة. كما يبدو أن العمل السياسى فى تلك الفترة كان يتركز فى تبنى المواقف الدفاعية، والعمل لكى لا تعود إرتريا إلى الحكم الإيطالى أو العمل على تقليل الصلاحيات التى يمنحها الإنجليز للإيطاليين وغيرها من المواقف المماثلة.

إن عدم رفع جمعية حب الوطن شعار أو مطلب الاستقلال لا يرجع إلى أن مؤسسيها لم يكونوا يتطلعون إلى ذلك، وإنما كما يبدو؛ لأنه لم تكن هناك أية آمال أو تصور بأن بريطانيا أو القوات العظمى الكبرى يمكن أن تسمح باستقلال إرتريا.

وعندما احتلت بريطانيا إرتريا سارعت إلى إعلان إقامة إدارة عسكرية مؤقتة قائلة: " إننى لست من يقرر مصير إرتريا، وإن هذا الأمر ستنظر فيه الدول العظمى الأربع فى مؤتمر السلام ". وقد تسبب هذا الموقف فى تأجيل الإرتريين طرح هذا الموضوع والاحتفاظ به فى قلوبهم. كما أن قيام الإدارة البريطانية بحظر النشاطات السياسية العلنية كافة حتى عام ١٩٤٤م، جعل روح الجمود تسود الحياة العامة.

هذه هى الأسباب التى تبدو ظاهرية، ولكن – فى الحقيقة – كانت الإدارة البريطانية تعد إرتريا مستعمرة غير مؤهلة للاستقلال أو لأن تصبح دولة. فالتحليلات وحملة الدعاية التى كانت تروج منذ عهد الاستعمار الإيطالى ثم لاحقًا فى عهد الإنجليز لنظرية أن إرتريا لا تستطيع أن تعتمد على ذاتها اقتصاديًّا، قد أقنعت تقريبًا حتى بعض الإرتريين الذين يفترض أن يناضلوا من أجل الاستقلال. ويمكن الاستنتاج بأن الاقتناع أو التوجه الذى كان يسود فى بعض أوساط الإرتريين القائل بأن "... من الذى يقبل أن نمنح الاستقلال؟ وحتى إذا مُنحنا، فكيف لنا أن

نتحمل تبعاته مع هذا القدر الكبير من الفقر؟ " قد أعاق قيام حركة استقلالية موحدة ومتماسكة.

يوضح القرازماتش قبر يوهنس تسفا ماريام، وهو أحد كبار المنادين بالانضمام إلى إثيوبيا، لماذا كان هو وأمثاله من الشباب الإرتريين يطالبون بالانضمام ولا يطالبون بالاستقلال بالقول:

" إن دناءة الاستعمار الإيطالى وخبثه لم يجعلا من الممكن أن يكون هناك عقل قادر على استيعاب ما نسميه اليوم بالاستقلال. فنحن لم نستطع التوصل إلى أن الاستقلال يعنى إدارة شؤوننا. فعقولنا كانت تهيمن عليها روح الخضوع للاستعمار. إن مشاعرنا فى تلك الفترة، سواء فى أوساط من كانوا ينادون بالانضمام أو بالاستقلال أو بأى شيء آخر كانت مشاعر عدائية فقط، وليس هناك من اتخذ موقفه بناء على تفكير عميق. فعندما رأينا أن مصر تزعم ، من ناحية أخرى، أن إرتريا جزء منها، وتزعم إيطاليا الشيء نفسه، وأن الإنجليز ينتهجون سياستهم التقسيمية.. وجدنا أن أفضل خيار أمامنا هو الانضمام إلى إثيوبيا " [٨].

ويمثل ويعكس هذا المنطق تفكير قطاع محدود من الشباب المثقف آنذاك. ولكن السيد ولد آب ولد ماريام يوضح فى الكثير من المناسبات أن مشاعر الانضمام إلى إثيوبيا لم تكن موجودة منذ البداية، وإنما تولدت لاحقًا، وأنها حتى وإن كانت موجودة فإنها كانت تفتقر إلى الزخم الفعال، وأن غفلة المطالبين بالاستقلال داخل جمعية حب الوطن وسذاجتهم هما اللذان أوديا بالجمعية؛ حيث إن الجمعية لم تتبنَ موقف تأييد الانضمام لإثيوبيا إلا بعد أن تم اختراقها من الداخل.

وتعطى إحدى الوثائق البريطانية التى تتحدث عن تلك الفترة رأيًا مماثلاً لذلك. حيث توضح أن دقيات حسن على الذى كان يظهر كزعيم لمسلمى أسمرا، قد خرج عن جمعية حب الوطن بعد أن أصبحت الجمعية تميل إلى إثيوبيا. وتمضى

الوثيقة قائلة: "... إذن كانت الحركة " أو الجمعية " – فى البداية – ذات توجهات وطنية ولم تكن تسعى إلى الاندماج مع إثيوبيا " (٩).

وكنا قد أوضحنا فى الفصل السابق بالتفصيل الأسباب التى كانت تجعل الأوضاع السائدة آنذاك فى المنخفضات مختلفة عن أوضاع المرتفعات. ومع هذا، فإنه لم تكن قد انطلقت بعد حتى فى المنخفضات، الغربية حركة سياسة على مستوى الوطن على الرغم من استمرار اشتعال نار صراع التجرى ضد الشماقلى ونضالها. وكان أمثال الشيخ إبراهيم سلطان والشيخ عبد القادر كبيرى اللذين أصبحا لاحقًا زعماء حزب الرابطة الإسلامية لا يزالان حتى عام ١٩٤٣م من كبار قادة جمعية حب الوطن. ولعل خير مثال على ذلك الواقع هو أن السلطات البريطانية اعتقلت فى ٢٢ من فبراير ١٩٤٤ فاسيل عقبا ازقى، وهو أحد مؤيدى الانضمام إلى إثيوبيا؛ وذلك بسبب تأييده العلنى لإثيوبيا. وقد خرج هذا الشخص من السجن بكفالة الشيخ عبد القادر كبيرى (١٠). وهذا يوضح أن الخلافات لم تكن قد اتضحت بعد.

باختصار يصعب القول إنه كانت فى الجانب الإرترى – فى الأقل حتى عام ١٩٤٣م – مجاميع سياسية منظمة ذات انتماءات متباينة. وحتى جمعية حب الوطن لم تستطع أن تكون أكثر من تجمع أفراد من الحادبين تلقى بظلالها على الجميع. فكل فرد من قيادات هذه الجمعية كان له نفوذه الفردى وسنده الشعبى الخاصَّان به. وكانت هذه الشعبية مكتسبة إما بسبب الأصول، وإما بما يحمله الشخص من منصب اجتماعى، وإما غير ذلك. ولذا كان هذا التجمع يفتقر إلى التماسك والوحدة بالقدر الذى يمكن أن يؤبه له. فتماسك قادته موحدين كان نابعًا من حرصهم على عدم المساس ببعضهم بعضًا.

وبعبارة أخرى، نلاحظ أن السنوات الثلاث من بداية عهد الإدارة البريطانية وحتى ١٩٤٤م لم يتم فيها تمهيد الأرضية السياسة اللازمة لرفع مطلب الاستقلال. كما أننا رأينا كيف أن بريطانيا نفسها كانت تضع وتخطط لبرامج سياسية واستراتيجية خاصة بها. وقد أصبحت إثيوبيا نتيجة لذلك الطرف الرئيس الوحيد

المستفيد من هذا الوضع السياسى المشوش والشائك.. فيكف استطاعت إثيوبيا أن تحصل على هذه الفرصة؟

تدخل المسؤولين الإثيوبيين من أصول إرترية:

كان الحكام البريطانيون يؤكدون حتى إبريل ١٩٤٣ أنه لا توجد فى إرتريا مشاعر متعاطفة مع إثيوبيا إلى الحد الذى يؤبه له. وكانت بريطانيا قد رفضت فى النصف الأول من ذلك العام " ١٩٤٢م " الطلب المتكرر الذى كانت تتقدم إثيوبيا به ليكون لها ممثل تجارى فى أسمرا. وكان قد رفض طلب آخر فى العام السابق للسماح لولى العهد فى إثيوبيا بزيارة أسمرا [١١]. غير أن السفير البريطانى فى أديس أبابا " هاو " دافع عن هذا الأمر بشدة. وأثار ذلك نقاشات ساخنة فى أوساط البريطانيين [١٢].



بلاتين فيتا لورنسو تازاز

إلى جانب ذلك، كانت إثيوبيا تحاول أيضًا حتى عام ١٩٤٥م، أن ترسل مسؤولاً إثيوبيا يدعى قرماتشو تخلى هواريات ممثلاً إعلاميًّا لإثيوبيا فى إرتريا. ولكن ذلك أيضًا لم يفلح.

وكانت أول مرة تتمكن فيها إثيوبيا من دخول إرتريا بشكل رسمى فى عام ١٩٤٦م؛ حينما قام ضابط إثيوبى يدعى العقيد نقا هيلى سلاسى، ومسؤول آخر يدعى تكولا قبر مدهن بفتح مكتب اتصال فى أسمرا. وكان قد سبق هذا الحدث قيام المسؤولين الإثيوبيين بزيارات مكثفة جدًّا لإرتريا. ونظرًا إلى أن معظم هؤلاء

المسؤولين الزوار كانوا من أصول إرترية، فإنهم كانوا يشكلون غطاءً تمويهيًا جيدا للتحركات السرية التي كانت تتم وراء الكواليس.

وكان من بين أوائل من كانوا يعقدون اللقاءات السرية شخص إرترى يدعى بلاتين قيتا لورينسو تأزاز. ولورينسو هذا ولد فى عام ١٨٥٥م بمدينة عدى قـيح. وبعد أن أكمل التعليم الذى كان يتيحه الاستعمار الإيطالى، هاجر فى عـام ١٩٢٢م إلى إثيوبيا لإرواء ظمئه من التعليم. والتقى هناك بالإمبراطور هيلى سلاسى الـذى كان حينها يتبنى سياسة المعاملة الحسنة مع الإرتريين. وقد سـاعده الإمبراطـور لورينسو حين قرر إرساله إلى مونت بوليو بفرنسا لدراسة القانون. وحـين عـاد لورينسو من فرنسا أصبح من أكثر الناس الذين يثق بهم الإمبراطور. وبهذا تمكـن من تبوء المناصب الرفيعة المختلفة.

وحينما غزت إيطاليا إثيوبيا هرب لورينسو مع الإمبراطور وأصبح المحامى القانونى الأساسى الذى يدافع عن الإمبراطور فى المحافل كافة خلال فترة إقامتـه فى المنفى. وكان لورينسو قد قام خلال فتـرة إقامتـه فـى المنـفى مـع الإمبراطور " ١٩٣٨ - ١٩٤٠ " بالذهاب من أوروبا إلى السودان، ومـن هنـاك تسلل إلى إثيوبيا والتقى بجماعات المقاومة المسلحة للوجود الإيطالى فى إثيوبيـا، ومكث معهم لفترة عام كامل لعب خلالها دورًا كبيرًا فى تأكيد اسـتمرارية سـلطة الإمبراطور. ويقال إن لورينسو كان يلتقى فى أثناء هذه الجولة فى أوساط المقاومة الإثيوبية بالإرتريين الذين كانوا يتخلون عن الإيطاليين وينـضمون إلـى حركـة المقاومة الإثيوبية، وإنه كان يقوم بحملة تعبئة واسعة فى أوساط هذه الجماعة لتعمل من أجل الانضمام إلى إثيوبيا. ويتردد أن لورينسو هو الذى عمـل علـى ترسـيخ اقتنـاع مؤداه " أن إرتريا جزء من إثيوبيا " فـى أذهـان البريطـانيين وبعـض الإرتريين.

وبعد تخلص إرتريا وإثيوبيا مـن الاسـتعمار الإيطـالى، أى فـى بدايـة الأربعينيات، كان لورينسو هو أحد المسؤولين الإثيوبيين الذين يترددون على أسمرا و يلتقون بالإرتريين الذين يعتقدون أن لديهم ميولاً أو تعاطفا مع إثيوبيا. وحـسبما

يرويه معاصرو تلك الفترة، فإنه لا لورينسو ولا الإمبراطور هيلى سلاسى كان يعترض فى تلك الفترة على مشروع تقسيم إرتريا الذى كانت تطرحه بريطانيا.

وكان لورينسو يتمتع بنفوذ كبير فى بلاط الإمبراطور. ولكن وزنه الكبير هذا لم يستمر كثيرا. فقد أدت أصوله الإرترية إلى إثارة الحسد فى أوساط حاشية الإمبراطور. ومما زاد الطين بلة أن السيد لورينسو كان قد تزوج بنت الأمير رأس إمرو هيلى سلاسى الذى يعد منافس الإمبراطور، وكان يتمتع بحب المواطنين. فبدأت الشكوك تحوم حوله؛ مما أدى إلى تضاؤل نفوذه وصلاحياته.

إلى جانب ذلك قالوا عنه إنه كان يريد دمج إرتريا بتجراى على أن يبقيا تحت الإدارة البريطانية (١٤). ومهما يكن فإن لورينسو لم يكن مطمئنا ولا مرتاحًا لنيات إثيوبيا. فعلى سبيل المثال، يوضح السفير البريطانى هاو أنه التقى فى ٢٩ من أكتوبر بلورينسو، وأن هذا الأخير قال له فى هذا اللقاء: " إن هيلى سلاسى أصبح طاغية، وإن وزير هيلى سلاسى وسكرتيره فى الوقت نفسه وزير الداخلية تأزاز ولد قرقيش، يتمتع بصلاحيات واسعة، وأصبح يمنح أصدقاءه وأقاربه المناصب المختلفة ".

ويضيف السفير هاو: إن لورينسو قال له: " إن الحكومة ضعيفة للغاية، وأصبحت قوتنا كلها تعتمد على المؤامرات (١٥).

ويبدو أن انتقادات لورينسو وتحفظاته بشأن إثيوبيا كانت مريرة وقاسية. ففى وثيقة أخرى يقول السفير هاو إن لورينسو قال له: " على الرغم من أن هيلى سلاسى فقد السيطرة واختلط عليه الحابل بالنابل، فإنه يتحول أيضًا إلى هتلر صغير، وولد قرقيش ورفاقه ينتهجون أسلوبًا بوليسيًّا يماثل أسلوب الجستابو (جهاز الأمن الألمانى فى عهد هتلر) (١٦).

هذا التذمر من الوضع فى إثيوبيا تفوه به لورينسو بعدما أقيل من منصبه وهو وزير للخارجية ومصلحة البريد والبرق، وتم تعيينه رئيسًا للمجلس الاستشارى لإقرار القوانين، وهو المنصب الذى قبع فيه فى وضع أشبه ما يكون

بالمنفى الداخلى. ولم يستمر الوضع طويلاً حتى تم تعيين لورينسو – فيما يشبه الطرد – سفيرًا لإثيوبيا فى موسكو " ١٩٤٥م ". وبهذا تم تهميش لورينسو وإبعاده عن دوائر السلطة الإثيوبية.

وكما سنرى لاحقًا فإن الدور الذى لعبه لورينسو فى مؤتمر باريس قد أفاد إثيوبيا كثيرًا. وفى أثناء انعقاد مؤتمر باريس للسلام، قيل إن لورينسو أصيب بمرض. ولنقرأ فيما يلى ما نشر فى أحد أعداد الصحيفة الأسبوعية بشأن وفاة لورينسو:

" فى نوفمبر ١٩٣٩ " حسب التقويم الإثيوبى، أى عام ١٩٤٧ الميلادى تقريبًا " عاد لورينسو إلى أديس أبابا بسبب اشتداد المرض، وبعد مرور أشهر على وعكته هذه، وعلى الرغم من عدم تماثله للشفاء، صدرت إليه الأوامر فى ٢٤ من مايو ١٩٣٩ " التقويم إثيوبى " بالعودة إلى موسكو لإكمال ما كان قد بدأه من عمل، ولكن عندما وصلت طائرته إلى السويد، اشتد عليه المرض فدخل أحد المستشفيات فى استوكهولم وأجريت له عملية فى ١٥ من يونيو ١٩٣٩م " التقويم إثيوبى " توفى على أثرها ". (ملحوظة: الشهر الأول فى التقويم الجئزى الإثيوبى يبدأ فى الشهر التاسع (سبتمبر) من التقويم الفرنجى".

إن صدور الأوامر إليه بالعودة إلى موسكو على الرغم من عدم تماثله للشفاء، تعكس روح التأنيب والشك. ولقد أثار نبأ وفاة لورينسو آنذاك الكثير من اللغط والأقاويل والشكوك. وسنرى فى الفصول التالية، كيف كانت إثيوبيا تتخلص من الإرتريين بعد أن تستنفد أغراضها منهم. ومع أن لورينسو تأزاز هو الذى عمل على تهيئة الأرضية لإثيوبيا لتجد لها موطئ قدم فى إرتريا، فإنه أصبح أول ضحايا هذه الأساليب التهميشية التى كانت تتبعها إثيوبيا مع من خدموها من الإرتريين.

ولم يكن لورينسو وحده من يقوم بزيارة إرتريا وتقديم خدمة لإثيوبيا بالترويج لمطالب ضم إرتريا إلى إثيوبيا، فهناك رفيقه فى المهجر وزميل دراسته

بلاتين قيتا أفريم تولدى مدهن (شقيق المعلم إسحاق تولدى مدهن، مؤسس المدرسة الثانوية التى لا تزال تحمل اسمه إلى الآن فى أسمرا – المترجم). وهناك أيضًا بلاتا داويت عقبا ازقى والسيد " دجازماتش لاحقًا " قبر مسقل هبتى ماريام، وبلاتا كفلى اقزابهير يحدقو، والفيتورارى أبرها ولدتاتيوس. وبتودد أسفها ولد مكائيل، وكل هؤلاء كانوا من رسل إثيوبيا الذين كانوا خلال عامى ١٩٤١ – ١٩٤٢م يقومون بتعبئة الناس لتأييد الانضمام إلى إثيوبيا.

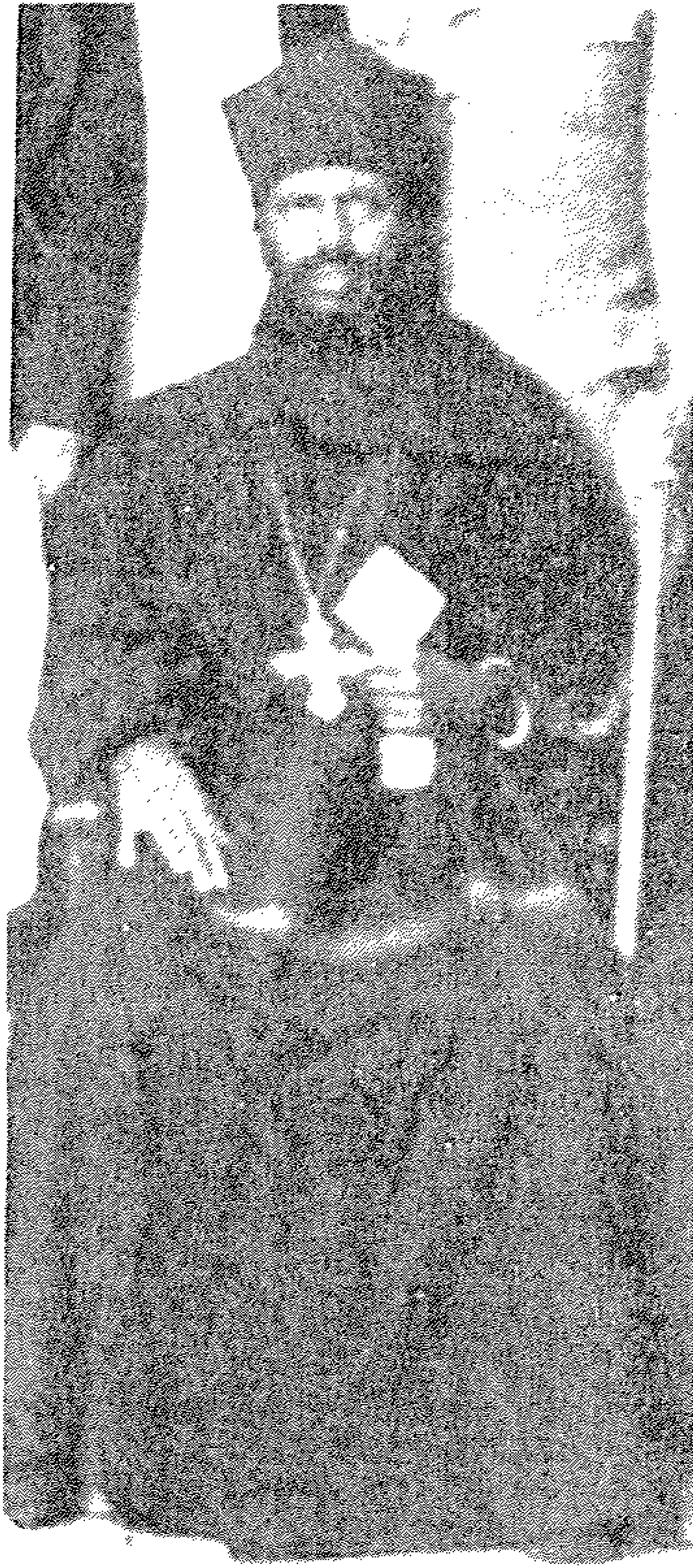
وقد عبر المسؤولون البريطانيون عن إعجابهم بالكفاية والدعاية الإعلامية الذكية التى كانت تتبعها إثيوبيا فى تلك الفترة. فقد وظفت إثيوبيا منذ عام ١٩٤٢م بشكل دائم فى أسمرا مندوبيْن دائميْن ومن يدافعون عنها مقابل رواتب منتظمة. ويمكن اعتبار أن هؤلاء هم الذين كانوا يقومون باستقبال الطرق والمنافذ وفتحها أمام الفئة المذكورة آنفًا من مسئولى إثيوبيا (ذوى الأصول الإرترية) الذين تطرقنا إليهم.

ولعبت الأزمة الاقتصادية التى كانت تسود إرتريا دورًا فى خلق أرضية خصبة لازدهار أى دعاية يمكن أن تبدو أنها مصدر أمل للتخلص من تلك الأزمة. وتمكن مروجو الدعاية الإثيوبية من تصوير إثيوبيا بالجنة الموعودة؛ واستطاعوا بذلك استمالة عدد كبير من الذين كانوا قد بلغوا حد اليأس، خاصة فى أوساط سكان المدن الذين كانوا يعانون من البطالة (٣٠).

وفى الفصول السابقة، رأينا كيف أن أوضاع رجال الشرطة كانت سيئة للغاية؛ فقد كانوا ضحايا أعمال القمع والقتل التى قام بها الضباط الإيطاليون والجنود السودانيون فى أحداث أسمرا " ١٩٤١م "، ثم فى أحداث مصوع "١٩٤٣م".

وقد سعت الحكومة الإثيوبية إلى استغلال هذه المرارة فى أوساط الشرطة الإرترية لمصلحتها؛ فقامت بتركيز أنشطتها على هذا الجهاز منذ عام ١٩٤٢م، وشرعت فى نشر حملة دعائية ذكية من خلال إرسال ضباط إرتريين من الذين جندوا فى الأجهزة العسكرية الإثيوبية بعد أن هربوا من الجيش الإيطالى فى أثناء

غزوه لإثيوبيا وحاربوا مع قوى المقاومة الإثيوبية، أو من الذين تخلوا لاحقًا عن خدمة الإدارة البريطانية والتحقوا بالأجهزة العسكرية الإثيوبية. وكانت إثيوبيا ترسل هؤلاء الضباط إلى إرتريا وهم يرتدون أفخر البزات العسكرية التى تسلب الألباب؛ لتنقل بذلك رسالة إلى الجنود الإرتريين بأن هذا التكريم والجاه هو ما ينتظرهم.



الاب مارقوص

وكانت هذه الرسل العسكرية الإثيوبية الأنيقة الملبس تثير الغيرة فى نفوس معظم رجال الشرطة الإرتريين، الذين كانوا أصلاً غير راضين عن الاضطهاد الذى يتعرضون له من قبل الضباط الإيطاليين والإنجليز. ولهذا بدأ هؤلاء يتطلعون إلى أن يصبحوا على شاكلة من بعثتهم إثيوبيا. وبالتدريج أصبح معظم هؤلاء الجنود ينتظرون الخلاص على يد إثيوبيا (١٨).

غير أن تقبل الدعاية الإثيوبية لم يكن مقصورًا على فئة رجال الشرطة والعاطلين عن العمل من سكان المدن. فبعد سقوط الاستعمار الإيطالى كانت هناك أعداد متزايدة من المثقفين الإرتريين وفئة التجار الذين يتطلعون إلى تبوء المناصب الحكومية العليا والإشراف على المؤسسات المالية. ولكن هؤلاء ضاقت بهم الفرص لتحقيق ذلك؛ بسبب السياسات البريطانية. وكما قال دقيات قبر يوهنس: بعض المثقفين الإرتريين اليائسين كانت قد تملكتهم روح عدم إمكانية تحقيق استقلال إرتريا. وبدأت تسيطر على عقولهم فكرة أن الخلاص مرهون بقدوم إثيوبيا.

وكما كان الشك يراود المسؤولين البريطانيين، فإنه لم يكن هناك ريب في أن يقوم من تدفع لهم إثيوبيا الأموال بالوقوف إلى جانبها. وإذا تركنا هذه الحقائق جانبًا، فإن كل وثائق تلك الفترة والذكريات الفردية للأشخاص تتفق على أن البطريرك مارقوص راعى الكنيسة الأرثوذكسية فى إرتريا كان يشكل العمود الفقرى والأداة الرئيسة التى مكنت إثيوبيا من وضع يدها على إرتريا.

(ولد القس مارقوص فى ضواحى دقمحرى " أكلى قوزاى " فى عام ١٨٨٤م. وقد مكث فى دير دبر بزين أربعة أعوام. وبعد أن غزت إيطاليا إثيوبيا تم تعيينه من قبل إيطاليا بطريركًا للكنيسة الأرثوذكسية فى كل من إرتريا وإقليم تجراى الإثيوبى).

وقام الحاكم العام الإيطالى لإثيوبيا المارشال قراسيانى بقطع العلاقة التاريخية القديمة للكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية مع كنيسة الإسكندرية، وتم تنصيب سندوس جديد فى أديس أبابا.

وكان ذلك يهدف إلى ضمان سيطرة إيطاليا على الكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية. والبابا الجديد الذى نصبه الإيطاليون هو الذى قام بتنصيب القس مارقوص بطريركا على إرتريا وتجراى. ولهذا تقول الروايات إن البطريرك مارقوص كان المؤيد الرئيس للإيطاليين (١٩).

لكن بقدوم البريطانيين إلى إرتريا، حول البطريرك مارقوص وجهته نحو إثيوبيا. تذكر أسباب شتى حول دوافع هذا التحول أحدها هو أن الحكومة الإيطالية انتزعت أراضى الكنيسة الأرثوذكسية فى منطقة شمال بحرى ووزعتها على المواطنين والمزارعين الإيطاليين. وقد تقدمت الكنيسة بشكاوى متكررة إلى الإدارة البريطانية ولكنها لم تجد غير آذان صماء. الأمر الذى دفعها إلى تعليق الأمل على قدوم إثيوبيا. ولهذا يقول الرواة إن البطريرك مارقوص أخذ يختار الانحياز إلى إثيوبيا(٢٠).

وتركز الرواية الأخرى على المنطلقات الذاتية للبطريرك؛ حيث تقول هذه الرواية إن ماركوص كان يخشى أن يفقد منصبه؛ لأن تعيينه كان من قبل السلطة الإيطالية – التى هزمت فى الحرب وأفل نفوذها فى إرتريا – وذلك خلافًا لتقاليد الكنيسة الأرثوذكسية آنذاك. ويرى أصحاب هذه الرواية أيضًا ان سبب توجهه إلى إثيوبيا هو أمله فى أن يحظى منصبه الجديد باعتراف إثيوبيا والإسكندرية (٢١).

وشكل وجود الأب ماركوص ودعمه إلى إثيوبيا بالنسبة إلى إثيوبيا نقطة انطلاق راسخة لإثيوبيا. وظل الأب ماركوص يعقد لقاءات مستمرة مع رسل إثيوبيا الذين تطرقنا إليهم سابقًا. وأصبح يقدم دعمه الروحى لإثيوبيا، ويسخر بكل حماسةٍ من جعل الكنيسة منبرًا لترويج رغبات إثيوبيا ومطالبها.

وقد بدأ ماركوص دعوته لتأييد إثيوبيا مبكرًا جدًّا. ففى الوقت الذى كانت فيه بريطانيا قد حظرت أية نشاطات أو خطب سياسية، ألقى القس ماركوص أمام جمع المحتفلين بعيد الغطاس فى يناير ١٩٤٢م كلمة تنادى بالانضمام إلى إثيوبيا. ويذكر تريفاسكس أن الأب ماركوص خطب فى الاحتفال باسم إثيوبيا قائلاً:-

".. يا رعيتى.. هل لديكم اسم (يقصد: هل لديكم هوية)؟.. إن لديكم أمًّا تُرضع.. وعليكم أن تتلهفوا عليها مثلما هى تتلهف عليكم " (٢٢).

وطوال الفترة الممتدة من تاريخ هذا الحدث (يناير ١٩٤٢م) وحتى الوقت الذى سمحت فيه الإدارة البريطانية بممارسة النشاطات السياسية فى أكتوبر ١٩٤٣م، كانت الساحة السياسية الإرترية حكرًا على الأب ماركوص ومساعديه، وكذا رسل إثيوبيا الذين كانوا يأتون من أديس أبابا. ولم يكن هناك خلال هذه الفترة أى عمل سياسى آخر؛ لهذا لن نجانب الحقيقة إن قلنا إن الأعوام الثلاثة الأولى من الأربعينيات، والتى تمكنت خلالها إثيوبيا من تمهيد الأرضية لمصلحتها، قد لعبت الدور الحاسم فى تشكيل مسار الأحداث اللاحقة.

وقد جاء فى أحد تقارير الإدارة البريطانية حول تلك الفترة ما يلى: " وعلى الرغم من أن الأب ماركوص يطرح نفسه ناطقا باسم الطرف الوطنى، فإن

الإشراف الفعلى على الجمعية هو فى يد من يمتلكون الكفاية والنضج أكثر مما هو فى يد هذا القس غير المتعلم [٢٣].

من يا ترى الذين يعنيهم التقرير بـ " هؤلاء الذين يمتلكون الكفاية والنضج؟... ".

لم يكن الأب ماركوص وحده خلال عام ١٩٤٣م الذى بدأ يعلن انحيازه إلى إثيوبيا، وإنما كان هناك أيضًا آخرون من أمثال رئيس جمعية حب الوطن الفيتوراري قبر مسقل ولدو. الأمر الذى أعطى طرح الاتحاد مع إثيوبيا زخمًا وأهمية كبيرين.

(ولد الفيتوراري قبر مسقل فى عام ١٩٠٧ م فى أسرة متنورة من الصنعدقلى، وقد تلقى تعليمه الأولى فى كرن، ثم تلقى دورات تأهيلية فى السودان وروما. وكان يعد من كبار المثقفين وأصحاب الخبرات فى ذلك الوقت. وتم اختياره من قبل زملائه رئيسًا لجمعية حب الوطن لما عرف عنه من النزاهة وحسن السلوك[٢٤].

ويمكن عدُّ انتقال الفيتوراري قبر مسقل ولدو إلى معسكر المنادين بالانضمام إلى إثيوبيا، أحد أكبر أحداث تلك الفترة؛ وذلك نظرًا إلى أنه كان يعد من كبار المثقفين حينها، وأنه كان رئيسًا لجمعية حب الوطن. الأمر الذى جعله شخصية مرموقة ذات تأثير واسع ومهم. ومن بين الذين اقتفوا خطاه فى هذا الخط السياسى: دقيات حقوص قبرى، والفيتوراري حرقوت أباى، وبلاتا دمساس ولد ميكائيل، والفيتوراري حدقو قيلا قابر وجميع أبناء رأس براخى وأمثالهم ممن كانوا من الأعيان والقضاة والتجار فى ذلك الوقت. وقد كان هؤلاء أعضاء فى جمعية حب الوطن؛ مما ساعدهم على تسخير هذه الجمعية لخدمة إثيوبيا.

وعلى الرغم من بروز هذا التوجه فى عام ١٩٤٣م، فإنه لم يكن حتى ذلك الوقت علنيًا ولا سائدًا ولا يمتلك الزخم اللازم. وكما أشرنا سابقًا، لم يكن يبدو أن من بين دعاة الانضمام من طرح الأسئلة الآتية ": إلى أين سيقود ذلك التوجه؟ وما

النتائج التى يمكن أن تترتب على الانضمام إلى إثيوبيا؟ " وعلى سبيل المثال، الجميع يتفق أو يوضح أن الفيتورارى قبر مسقل ولدو كان يُكن حقدًا كبيرًا للبيض وأنه كانت لديه منطلقات ترى " أن الاحتماء بإثيوبيا أفضل " وهناك روايات عن أنه كانت هناك مشاعر وتطلعات لدى بعض الأشخاص كانت ترى الأمر كما يلى:" نحن بمثابة الرأس لإثيوبيا؛ ولهذا فنحن الأجدر بقيادتها ".

كذلك يتردد بأن كل هذا العدد الكبير من الأعيان والزعماء الإقطاعيين لم يكن ليأخذ موقفًا مؤيدًا لإثيوبيا لولا أن إيطاليا كانت قد انتزعت أراضى كثيرة من الإقطاعيين فى إقليم حماسين، وأن إثيوبيا كانت قد رفعت شعار إعادة هذه الأراضى إلى أصحابها.

لهذه الأسباب سادت وتكثفت فى عام ١٩٤٣م الدعايات التى تمدح إثيوبيا. وكانت هذه الدعايات لا تحصر قائمة الأعداء فى الإقطاعيين والإيطاليين والإنجليز فقط، وإنما كذلك شملت القائمة العرب والجبرتة لهيمنتهم على اقتصاد البلاد.

وأصبحت عبارات إثيوبيا " هى البلد الذى يسود فيه الأحباش ويخنع فيه الأوروبيون ولا يخرج فيها العربى ولا أى مسلم عن السيطرة " تتردد فى مختلف الخطب التعبوية وتكتب حتى على الجدران.

كان لا بد لمثل هذه الدعاية الدينية الخطيرة التى كانت تتم بمباركة الكنيسة الأرثوذكسية أن تجذب هؤلاء الذين كانوا غارقين فى وحل اليأس، ويعانون من ويلات البطالة. وكان فى أوساط هؤلاء العديد من الإرتريين العاطلين عن العمل الذين لا يترددون عن العمل على إثارة الشغب والاضطرابات، وكذا العديد من الإثيوبيين المقيمين فى إرتريا والذين كانوا يثيرون الفتن لمصلحة إثيوبيا. وبسبب هذا الضجيج بدا عددهم أكبر من حجمهم.

أما فى أرياف المرتفعات، فقد كان السكان واقعين تحت ضغط مواعظ القساوسة وتأثيرهم؛ حيث كانوا يرهبون بالغضب الإلهى الذى يمكن أن يحل بهم إذا لم يؤيدوا الانضمام إلى إثيوبيا. وللحقيقة لم تظهر فى أوساط سكان الريف فى

البداية أية مؤشرات تدفع إلى الجرأة والقول بأنهم تأثروا بالأجواء السياسية التى كانت سائدة فى المدن.

انطلاق النضال الوطنى من أجل الاستقلال

بروز الدور القيادى لإبراهيم سلطان:

كنا قد أشرنا فى الفقرات السابقة أن المطالبين بالاستقلال لم يستفيدوا من عامل الوقت فى بداية الأربعينيات، وأن خصومهم قد سبقوهم فى هذا المجال؛ لأن إثيوبيا كانت قد انتزعت منهم زمام المبادرة. وكان ذلك الوقت وقت تسابق وتحايل. وقد تطلب العمل على اللحاق بالركب وإفشال الامتيازات التى نعمت بها إثيوبيا وأتباعها من الإرتريين خمسين عامًا من النضال والتضحيات والجهود التى لا تعرف الكلل.

لماذا حدث كل ذلك؟ ماذا كان يفعل الجانب الوطنى خلال الفترة ٤١ – ١٩٤٣م، أى حينما كان الترويج للدعاية الموالية لإثيوبيا يجرى على قدم وساق، خاصة فى مناطق المرتفعات؟ إذا كان سبب ذلك – كما قال ولد آب ولد ماريام – أن الجانب الوطنى قد " غفل "، فلماذا حدثت هذه الغفلة؟

فى الفترة الزمنية التى نتحدث عنها كانت المنخفضات الغربية تحترق بلهيب أعمال النهب والقرصنة التى كانت تقوم بها جماعة على منطاز. كما كانت منطقة الساحل تشتعل بنيران تمرد التجرى ضد الشماقلى. هذا التمرد لم يكن صراعًا عاديًّا. فشجار حمد شنطوب مع سيده لم يكن سوى الفتيل الذى أشعل النزاع وليس السبب الأساسى. فالأمر كان محصلة قرون عديدة من الخلاف والنزاع الطويل.

كان المتمردون يريدون تغيير ذلك الواقع بشكل جذرى. ولأنه كان مصدر اضطهادهم وشقائهم، فقد انخرط فى هذا الصراع نحو تسعة أعشار التجرى. ويوضح الشيخ إبراهيم سلطان على الذى تزعم لاحقًا هذا الصراع، أن وعيه السياسى تشكل فى خضم صراع التجرى ضد الشماقلى، حيث يقول:

"... لقد بدأت ممارسة السياسة منذ أن كنت صغيرًا من خلال " صراع " التجرى؛ حيث كان الشماقلى " طنعيت " يذلوننا وأنا كنت أكره الذل. فقد كانوا ينعتوننا بألفاظ بذيئة ويطلقون علينا اسم " غمغم " (حشرة صغيرة)، ولم يكونوا ينظرون إلينا بوصفنا بشرًا. وهم يتزوجون فتياتنا ويرفضون أن نتزوج فتياتهم، وكانت ممتلكاتنا وحياتنا تحت تصرفهم... وكان إذا ولد طفل من طبقة النتاب هؤلاء يقومون بإحضار أحد التجرى ويقطعون سرة الطفل أمامه، وهذا يعنى أن التجرى أصبح عبدًا لهذا الطفل.. ونحن كنا نكره هذا الإذلال ".

هذا الإذلال وتلك الكراهية اللذان تحدث عنهما الشيخ إبراهيم سلطان لم يتحولا بالسرعة المطلوبة إلى حركة سياسية وطنية واسعة. ومع أن أسباب عدم حدوث هذا التحول بشكل سريع، يرجع إلى غياب التنظيم والقيادة فإن ممارسات الإدارة البريطانية وتدخلها أيضًا كان له إسهام فى ذلك. فالإنجليز كانت لهم منذ البداية نظرة استعمارية مفعمة بالاحتقار تجاه الجزء الذى يعتنق الإسلام من السكان فى إرتريا. فعلى سبيل المثال، نجد فى إحدى الوثائق المنقولة عن دراسة ميدانية حول المسلمين فى إرتريا فى بداية الأربعينيات ما يلى: ".. لم يحدد مسلمو إرتريا توجههم السياسى بعد". ثم يواصل بشكل مناقض تماما للفقرة السابقة: " لا يمكن التفكير مطلقًا فى هذه الآونة فى أن يكون للمسلمين توجه إيجابى ".

ويواصل التقرير ملاحظاته "

" لا شك أنه يمكن أن يأتى فى المستقبل أناس أكثر ذكاء. وبما أن (المسلمين فى إرتريا) سيقبلون أية مقترحات سياسية تطرحها الشعوب الإسلامية المجاورة، فإنه سيتم طرح مطلب انضمام (إرتريا) إلى السودان أو الانضمام إلى اتحاد عربى أو إسلامى. وتوجه المسلمين فى الوقت الحاضر سلبى من أساسه، أى

أننا نجد أن هذا التوجه يعارض أى شكل من أشكال " دولة مسيحية إثيوبية ".

وتواصل الوثيقة نفسها المذكورة تحليلها وتوضح أن المسلمين الإرتريين قد رفضوا الحركة التى قام بها أبناء المرتفعات ولم تستمر طويلاً والتى تعرف باسم حركة " تجراى تجرينية " بالقدر نفسه الذى رفضوا فيه الدولة الإثيوبية. ثم تمضى الوثيقة:

" حسب ما أدركناه من آراء زعماء القبائل، فإن المسلمين الإرتريين اليوم يركزون على المخاطر التى يمكن أن تلحق بهم من قبل الوطنيين الإثيوبيين، ولهذا فإنهم مستعدون للتضامن مع الوطنيين التجرينيين، وذلك بغض النظر عن أجندتهم وبرامجهم المستقبلية. ولكن يبدو أنهم يرون أن الإدارة البريطانية أفضل بالنسبة إليهم من أصدقائهم " التجرينيين "؛ لأنهم يدركون أن البريطانيين لديهم إلمام عميق بالدول الإسلامية. ولهذا يعتقدون أن البقاء تحت إدارتهم لن يكون سيئاً معهم"[٢٨].

هذه الفقرات تؤكد النقاط التى تدعم الزعم القائل بأن الإدارة العسكرية البريطانية كانت تسعى للتفريق بين المسلمين والمسيحيين الإرتريين. ولا شك أن تركيز التقرير على أن مصلحة المسلمين هى البقاء مع بريطانيا يعود إلى أنهم كانوا يريدون أن يجعلوا من هذه المسألة حجر الزاوية فى تنفيذ مخططهم الرامى إلى تقسيم إرتريا بين السودان وإثيوبيا. ولكن هذا لا يعنى أن المسلمين كانوا قد فضلوا البقاء تحت الإدارة البريطانية على عودة الاستعمار الإيطالى أو الانضمام إلى إثيوبيا. وكما توضح المقتطفات المذكورة آنفا، فإن المسلمين كانت لديهم رغبة مشتركة فى أن يبقوا مع دعاة الاستقلال من أبناء الكنيسة تحت الإدارة البريطانية لفترة من الزمن ثم الانتقال إلى مرحلة الاستقلال.

وكان صراع التجرى ضد الشماقلى هو إحدى العمليات التاريخية التى تعرقلت بفعل هذه التوجهات والميول الاستعمارية التى كانت تحملها الإدارة

البريطانية. وكان الحاكم البريطانى استيفن لونغ ريغ يلمح منذ عام ١٩٤٣م إلى أن حل مشكلة التجرى تحتاج إلى دراسة موسعة. وبناء عليه؛ قام البريطانيون من أمثال المسؤول والباحث البريطانى تريفاسكس بدراسة مفصلة ودقيقة للتركيبة والتوزيع الجغرافى وتقاليد قبائل التجرى وعاداتهم. وكما سنرى لاحقًا كان الهدف من هذه الدراسة هو تفكيك قوة الشماقلى وتشتيت سلطاتهم التى كانت متينة آنذاك، ونقل هذه السلطات إلى زعماء صغار القبائل. ويقال إنه على الرغم من انطلاق هذه الفكرة من الإدارة الاستعمارية، فإن كره اضطهاد الشماقلى الذى كان سائدًا لدى معظم التجرى قد جعل الفكرة البريطانية تحظى بقبول متزايد لدى التجرى (٢٩).

ويوضح تريفاسكس نفسه بأن الشيخ إبراهيم سلطان أسهم بقسط كبير فى إنجاح الفكرة، وفى عملية رصد أنساب القبائل وتدقيقها (٣٠).

بيد أنه لم يتم تنفيذ التغيير سريعًا؛ لأن ذلك كان يتطلب وقتًا، وقد بقى الوضع كما كان عليه حتى عام ١٩٤٩م، ولكن تطبيق هذا الشكل الجديد من التنظيم أصبح ضارًا فى المستقبل بوحدة الشعب الإرترى وبنضاله التحررى. فبدلاً من أن يعكس مخطط نقل أو تقسيم السلطة طبيعة ذلك الصراع ويقضى على الإقطاع من جذوره، فإن ما حدث هو تفكيك التماسك الذى كان قائمًا وتوزيع السلطات على زعماء القبائل. وقد كان هذا التقسيم للسلطات مشجعًا على تشتيت هذه القبائل التى كانت فى السابق تواجه أعداءها موحدة، فأصبحت بذلك غارقة فى شؤونها الداخلية أو تسعى للتنافس مع القبائل الصغيرة الأخرى.

وقد غطى على خطورة هذه المشاريع تعطش التجرى وتلهفهم؛ للتخلص من هيمنة زعامات بيت أسقدى ونتاب البنى عامر وعد شيخ وعد شوم، إلخ. ولم يعد بالإمكان تمييز مكامن الخطر فى المشروع. وقام إبراهيم سلطان نفسه كما ذكرنا بدور كبير فى التدقيق فى أصول القبائل وأنسابها وحدودها الجغرافية. مع هذا لم يبعدهم إبراهيم سلطان عن النضال السياسى الوطنى الذى كان يتأجج، وربط بين نضاله فى الحركة الوطنية باعتباره أحد مؤسسى جمعية حب الوطن، ونضال التجرى ضد الشماقلى، وأصبح حلقة الوصل بين هذين الشكلين من النضال.

كان إبراهيم سلطان منذ صغره يكن كرهًا شديدًا للبيض والزعماء الإقطاعيين، وقد عانى كثيرًا بسبب هذه الكراهية. ويروى إبراهيم سلطان بنفسه كيف أن الإيطاليين اعتقلوه بسبب تعبيره عن استيائه أمام مجموعة من الأصدقاء من قيام " إيطاليا الفاشية بغزو دولة إفريقية مستقلة (إثيوبيا).

لهذا السبب ولمبررات أخرى مختلفة؛ قامت السلطات الإيطالية بنفى إبراهيم سلطان من أغوردات إلى جنوب دنكاليا (٣١). كل ذلك كان كافيًا لأن يجعل من إبراهيم سلطان قائدًا وطنيًا مهمًا.

حركة تجراى - تجرينية

كان هذا هو مسرح الأحداث فى المنخفضات، ولكن كيف كان يا ترى هذا المسرح فى مناطق المرتفعات؟ وما الأشكال التى أخذها النضال الوطنى الإرترى هناك؟

التاريخ هنا غامض بعض الشيء ويفتقر إلى الوثائق المكتوبة. ولكن مع هذا يمكن جمع شذرات من المعلومات من هنا وهناك وتكوين صورة ما. ولتكوين هذه الصورة؛ يتعين علينا أن نضع فى الاعتبار حدثين مهمين: الأول، حدث فى عام ١٩٣٥م، عندما قامت إيطاليا بغزو إثيوبيا فجعلت إرتريا وتجراى إدارة واحدة مركزها أسمرا. أما الحدث الثانى فكان فى عام ١٩٤٣م، عندما قام بلاتا هيلى ماريام ردا بقيادة تمرد ويانى الذى هزّ جميع أنحاء تجراى (إقليم فى شمال إثيوبيا). وكانت لهذين الحادثين آثارهما فى النضال الوطنى الإرترى.. ولكن كيف؟

القرزماتش سيوم معشو الذى أصبح لاحقا سكرتير الحزب الليبرالى التقدمى الذى كان يرفع شعار " إرتريا للإرتريين "، كان يعمل تاجرا ويتردد على إقليم تجراى الإثيوبى فى أثناء أحداث تمرد ويانى فى عام ١٩٤٣م. ويقول القرزماتش سيوم عن دوافع ذلك التمرد: " كان البريطانيون فى الفترة التى احتلوا فيها إرتريا يواصلون تقدمهم عبر تجراى إلى أديس أبابا، وكانوا فى أثناء ذلك يرمون الكثير

من المنشورات التى تعد الناس بالحرية. وقد أدى ذلك إلى إشاعة مشاعر تحررية فى إقليم تجراى. وفى ظل هذه الأجواء، اندلعت انتفاضة ويانى فى تجراى التى اتسمت باتساع نطاقها فى عام ١٩٤٣م ".

ولم تكن الحكومة الإثيوبية قد ثبتت أرجلها بعد، ونكث الإنجليز عهودهم ووعودهم فبدأوا ينصبون الإيطاليين فى مواقع المسؤولية المختلفة، ويعملون على تثبيت نفوذهم وتعزيزه. وحينها أعلن القرزماتش سيوم: " بدأت تجرى المحادثات والنشاطات السرية مع الكثيرين من أعيان تجراى الذين كانوا يرفضون حكم هيلى سلاسى ". وكشف عن أنه كان أحد الذين قاموا بهذه النشاطات السرية.

ويوضح القرزماتش سيوم أن منطلقات تلك اللقاءات لم تكن إقامة كيان يجمع بين تجراى ومرتفعات إرتريا أو كل أنحاء إرتريا. ويضيف أنه عندما أسست جمعية حب الوطن فى إرتريا:

> **"... كنا نحن نتحادث مع الأعيان من أبناء تجراى الذين يقيمون فى أديس أبابا وعدوا ومقلى وكان هؤلاء على خلاف مع الحكام الإثيوبيين، وكان لديهم اقتناع بأنهم قادرون على حكم أنفسهم بأنفسهم، ونحن قد بدأنا اللقاءات معهم بحجة أنه لا ينقصنا شىء لنفعل مثلهم. ونحن لم نكن نهدف من وراء ذلك إلى الانضمام إلى تجراى، ولا هم كانوا سيلتحقون بنا بهدف الانضمام إلى إرتريا. وليس من المعقول أن نزعم أننا يمكن أن نستغنى عن بعضنا بعضًا ونقيم دولة لكل طرف منا على حدة. ولهذا كنا نقوم بترويج دعاية تعبوية تدعو إلى أن نشكل كيانًا موحدًا لنكتسب بذلك قوة. وأنا شخصيًا كنت أتحدث حول هذه الفكرة مع جماعة بلاتا كيدانى ماريام، وأبرا وشقا كاسا".**

ويبدو من معلومات قرزماتش سيوم أن الحركة المعروفة باسم تجراى – تجرينية، كانت تكتيكية، فقادة هذه الحركة من الجانب الإرترى هم دقيات تسما أسمروم " أصبح لاحقا يحمل لقب رأس " وابنه أبرها. وكانت هذه الحركة تحظى

بدعم معظم أعيان إقليم أكلى قزاى وزعمائه. ويصعب ذكر أية خطوات ملموسة قام بها هؤلاء من أجل الاتحاد مع إقليم تجراى؛ حيث لم يتعدَ ماقاموا به عن مجرد إظهار الرغبة وتأييد الفكرة.

وكتب الباحث الإثيوبى المدعو قبرو تارقى بشكل موسع حول انتفاضة وياني. ولكن هذا الباحث لم يأت بأى دليل ملموس سوى الزعم بأن مشروع "تجراى الكبرى" هو فكرة انطلقت من إرتريا، وأن الإداريين البريطانيين قد دعموا هذه الفكرة فى بعض المراحل (٣٢).

ولا تقدم الوثائق البريطانية دلائل ذات شأن فى هذا المجال؛ لاستكمال نقص المعلومات المتعلقة بمشروع إقامة دول تجراى تجرينية ". ففى الكتاب المعنون بـ" Contemprory Politics " الصادر فى تلك الفترة، يذكر مؤلفه أن نزعة القومية التجرينية قد تصاعدت فى إرتريا خلال الفترة ٤٢-١٩٤٤م، ويصف الكتاب تلك الحركة بأنها محافظة ورجعية؛ لأنها تنطلق من روح الكراهية لهيمنة إقليم شوا " الأمهرا ". ويكشف الكتاب أن قادة هذه الحركة كانت لديهم أوهام خاطئة بشأن إمكانية الحصول على تأييد بريطانى للفكرة. عمومًا ضعف زخم هذه الحركة عندما قامت الحكومة الإثيوبية بدعم بريطانى بالقضاء على انتفاضة ويانى فى نهاية عام ١٩٤٣م.

ولم تتحدث الوثائق البريطانية باستخفاف عن حركة تجراى – تجرينية، فحسب، وإنما أيضًا تناولت باستخفاف الشخصيات الوطنية التى كانت تطالب باستقلال إرتريا ووصفتهم بالانفصاليين، وقالت عنهم بأنهم: " مجموعة من أصحاب الآراء المتباينة ولا تجمعهم أى مصلحة مشتركة سوى كراهيتهم لهيمنة " إقليم شوا ". أما دعاة الحماية البريطانية فتصفهم هذه الوثائق بأن مطلبهم مؤقت حتى يهيئوا البلاد، وأن ذلك ليس مطالبة بالاستعباد ".

وتصف الوثائق هذه الحركة الأخيرة بأنها " محافظة وتتميز بالبطء "، وأن سبب ذلك هو أن هدفها الأساسى هو الإبقاء على الإدارة البريطانية، وأن ذلك لم يحفزها على التحرك باندفاع. وبما أن " أى طرف ثورى لا ينهض للقضاء على

واقع سائد " لا يمكن أن يتعاظم مده ويتسع؛ فإن الكتاب يختتم تعليقه بالقول: " لهذا لا عجب أن يكون محافظًا بطيء التطور ". وهنا تجدر ملاحظة أن من يعد "ثوريًا" حسب وجهة نظر الإنجليز، هو من يدعو إلى الانضمام. أما من يدعو إلى الحرية والاستقلال فهو " محافظ ورجعي " (٣٣).

عمومًا هنا أمر جلي للغاية، وهو أن معسكر الأطراف الإرترية المنادية بالاستقلال، لم يكن يتوفر لديه حتى أدنى درجات الانسجام. وكان هذا المعسكر مقسمًا إلى ثلاثة أجنحة: جناح يمثل الحركة الاستقلالية في المنخفضات، وجناحين في المرتفعات، ويرجع ذلك إلى أن الحركة الاستقلالية في المرتفعات كانت تضم في داخلها قوى تنادي بعودة الإيطاليين ليقوموا بدور وصاية.

وعلى الرغم من أن تحليل الإدارة البريطانية وتقييمها للأحوال السياسية بشكل عام، وللمعسكر الاستقلالي بشكل خاص، كان ينطلق من مصالحها الخاصة، وأنه لذلك لا يعد مقبولاً، فلا مناص من تقبل حقيقة أن المعسكر الاستقلالي كان بالفعل مشتتًا وضعيفًا للغاية. وبالمقابل فإن الحركة المنادية بالانضمام إلى إثيوبيا استغلت ما كانت تقدمه لها إثيوبيا من دعم وتشجيع، وسخرتها لبناء أرضية تساعد على تحقيق أهدافها .

الفصل الخامس

عشية تأسيس الأحزاب السياسية

أحوال رأس تسما وأتباعه



راس تسما إسبروم

فى أكتوبر ١٩٤٣م، حضر الحاكم الإدارى البريطانى لإرتريا البريجادير ستيفن لونغ ريغ معرض المنتجات الزراعية الذى أقيم فى مدينة عدى قيح. وقد

تحول ذلك المعرض إلى مناسبة سياسية كبيرة؛ نظرًا إلى حضور عدد كبيــر مــن الأعيان ورجال الدين والمسؤولين من الأهالى. واستغل الحــاكم البريطــانى هــذه المناسبة ليعلن للحاضرين بأنه قد أصبح مسموحًا للإرتريين اعتبارًا من ذلك اليــوم أن يناقشوا القضايا السياسية لوطنهم، وأن يطرحوا آراءهــم بــشكل مــنظم فــى النقاشات التى ستدور حول مصير بلادهم.

كانت الإدارة البريطانية قبل ذلك، وتحديدًا فى بداية عام ١٩٤٢م، قد سمحت بإصدار صحيفتين باللغة العربية والتجرينية ليعبر فيهما الإرتريون عــن آرائهــم. وفى البداية، كانت الإدارة البريطانية لا تسمح بنشر موضوعات تتعلــق بالمــصير المستقبلى لإرتريا أو موضوعات تنتقد الإدارة البريطانية، عدا ذلك كانت الفرصــة متاحة لنشر أية موضوعات تتعلق بالتعليم والسلوكيات والثقافة. وكانت الــصحيفة تحمل اسم " الجريدة الأسبوعية " وقد كلف السيد ولدآب ولد ماريام ليرأس النــسخة التجرينية والسيد محمود أرابع النسخة العربية.

وتجدر الملاحظة هنا أنه على الرغم من أن الكثير من الإرتريين قد استغلوا هذه الفرصة للإدلاء بآرائهم، فإنهم لم يدخلوا فى النقاش السياسى بــسرعة. حيــث كتبت – فى البداية – العديد من الأفكار والأشعار والحكايا والنصائح التى تحمــل الطابع الإيحائى. فعلى سبيل المثال، كان يجــرى الكثيــر مــن النقــاش، وتعقــد المحاضرات والندوات حول كيفية تطوير اللغة التجرينية.

وكانت بعض محتويات هذه الندوات تنشر فى الصحف. ويروى البعض بأن درجة حرارة النقاش الذى كان يدور فى حلقات الحوار هذه فى الصحيفة الأسبوعية " كان يصل – فى بعض الأحيان – إلى جدل حامٍ بين من يعظم من شأن لغة الجئز والأمهرية ويستخف باللغة التجرينية، ومن يدافعون عن مكانــة اللغــة التجرينيــة ويعارضون الفئة الأخرى. ويفيد البعض بأن جذور الخلافات والأحقاد بين بعــض القادة السياسيين كانت قد بدأت خلال تلك الآونة [١]. وكان مــن بــين أبــرز مــن يخوضون تلك المجادلات، السيد ولد آب ولد ماريام، ودقيات أبرها تسما، والمعلــم

إسحاق تولد مدهن والسيد بايرو عقبيت (والد تدلا عقبيت رئيس جهاز الشرطة الإرترية خلال الفترة الفيدرالية) وآخرون.

عمومًا لم يستطع هذا النقاش الحاد حول اللغات أن يبعد كثيرًا عن المواقف والخلافات السياسية القائمة بين دعاة الانضمام إلى إثيوبيا أو دعاة الاستقلال، بل إنه كان – فى الحقيقة – أحد انعكاساتها. ومهما يكن، فإن إعلان استيفن لونغ ريغ فى عدى قيح قد فتح الباب واسعًا أمام حرية التعبير وممارسة النشاطات السياسية المؤطرة والمتباينة.

وكما أوضحنا فى الفصل السابق، فإن حركة تجراى – تجرينية التى كان يقودها دقيات تسما أسمروم وابنه أبرها تسما والتى كانت تتركز جغرافيًّا فى إقليم أكلى قوزاى وبعض أجزاء إقليم سراى، والتى لم يتعدَ تطورها مراحل الفكرة والنيات، قد همدت قبل أن ترسى أسسًا متينة ملموسة، أو كما قال القرزماتش سيوم معشو فإن الانتماء إلى هذه الحركة كان بالنسبة إلى بعض الأعضاء مجرد محاولة لاكتساب نفوذ مؤقت واستخدامها كأداة تخويف أمام التكتل المقابل. ومهما يكن فإن أحد المبادئ الأساسية – كما سنلاحظ لاحقًا – لهذه الحركة والمتمثل فى الحفاظ على لغات شعوب التجرينية وثقافتها قد تبناه حزب إرتريا للإرتريين فى برنامجه السياسى.

من جانب آخر يمكن القول إن توجهات دقيات تسما التى كانت تميل إلى تجراى، قد همدت هى الأخرى بعد قمع انتفاضة ويانى فى النصف الأول من أكتوبر ١٩٤٣م. وبالطبع فإن الخمود لا يعنى بالضرورة الزوال النهائى، بل على النقيض من ذلك نجد أن حزب إرتريا للإرتريين الذى كان يعرف باسم الحزب الليبرالى التقدمى قد بدأ يأخذ شكله منذ تلك الفترة، ويرجع ذلك إلى أن قادة أكلى قوزاى طلبوا بعد خطاب استيفن لونغ ريغ (الذى كان بعد أيام من قمع انتفاضة ويانى) من الإدارة البريطانية أن تسمح لهم بجمع قادة الشعب الإرترى لتبادل الرأى بشأن مستقبل إرتريا، ولكن الإدارة البريطانية أبلغتهم أن ما هو مسموح به

هو الاجتماعات والنقاشات غير الرسمية، أما هذا النوع من الاجتماعات الرسمية الكبيرة الذى يطالب به قادة أكلى قوزاى فيحتاج إلى " إذن حكومى خاص ".

وكانت خطوة المنع التى اتخذتها الإدارة العسكرية البريطانية ضارة بالتطور المستقبلى لدقيات تسما وأتباعه. لأنه فى ذلك الوقت نفسه كان مؤيدو الانضمام إلى إثيوبيا يتحركون علنًا وبكل اندفاع، ويجندون المواطنين فى حركتهم ويجمعون توقيعات أنصارهم، وليس واضحًا لماذا لم تمنح جماعة دقيات تسما فرصة مماثلة، علمًا بأن المبرر الذى قدم لمنح " الإذن الخاص " لجمع التوقيعات من قبل الانضماميين لا يمكن أن يكون مقبولاً " (٢).

غير أن السياسة البريطانية دومًا ذات طبيعة متقلبة. ففى الشهور المذكورة آنفا، منعت الإدارة جماعة دقيات بهتا من عقد الاجتماع، فى حين غضت النظر عن خصومهم الاتحاديين الذين كانوا يجندون الناس فى حركتهم. وقد جعل هذا الموقف الإدارة البريطانية تبدو وكأنها تقف ضد جماعة دقيات تسما. ولكن بعد فترة قصيرة من ذلك، قامت الإدارة البريطانية فى بداية ١٩٤٤م بترقية دقيات تسما ومنحه لقب " رأس " فبدا ذلك وكأنه تأييد بريطانى لمعسكر دعاة الاستقلال؛ مما خلق جوًّا من الإحساس بالخطر فى المعسكر الآخر. وكان رأس تسما قد بلغ فى ذلك الوقت الثالثة والسبعين من عمره، واشتهر بنزاهته القضائية وثبات موقفه، وهو قائد اكتسب الكثير من الشهرة والاحترام بسبب حله الكثير من النزاعات والاضطرابات التى كانت تنشأ بين مختلف القرى والعشائر.


ولد أبو بكر باشا


على بيه

" ولد رأس تسما فى عام ١٨٩٠م فى بلدة معربا، وعمل فى عـــام ١٨٩٣م نائبا لوالده العمدة اسبروم عنتورا. وفى عام ١٨٩٦م، وقف إلـــى جانـــب إيطاليـــا عندما حاولت غزو إثيوبيا فى ذلك العام. ونجح فى عام ١٩٢٩م فى وقف النـــزاع الدموى الذى كان مشتعلاً بين قرى روبرا ودقى أدمقوم.

وفى عام ١٩٣٠م، تم تنصيبه عمدة لمناطق إقلا حمس، وروبـــرا، ودقـــى أدمقوم. وكان رأس تسما قبل ذلك قد حَلَّ فى عامى ٢٢-١٩٢٣م نزاعًا بين سكان تشاعلوا، ومصحن، ثم بين الطورعا والطنعدقلى فـــى عـــام ١٩٤٦. وفـــى عـــام ١٩٥١م، لعب دور الوسيط والقاضى فى النزاع الذى اندلع بين العساورتا وســكان سراى" (٣).

وفى بداية الأربعينيات، كان كل زعماء أكلى قـــوزاى - باســتثناء عمـــدة ضواحى دقمحرى الدجزماتش قبرى - من أنصار مطلب الاستقلال الذى طرحـــه رأس تسما. وكانت هذه الحركة الاستقلالية ذات مضمون ووزن كبيريْن؛ نظرًا إلى أنها كانت تضم فى عضويتها أصحاب كلتا الديانتيْن وعلى رأسهم مؤسسو الحركة الاستقلالية، فإلى جانب رأس تسما كان هناك السيد ناصر أبو بكـــر باشـــا عمـــدة العساورتا، والسيد على بيه عمدة المنيفرى وغيرهما من الزعماء المـــسلمين فـــى الإقليم. وهذه الحركة بقيت كيانًا متماسكًا تقريبًا حتى بدايـــة عـــام ١٩٤٦م؛ حيـــث بدأت تتفكك مع بداية تأسيس الأحزاب السياسية (٤).

وكنا قد أشرنا آنفًا إلى أن الإدارة البريطانية قد وقفـــت عائقًا أمـــام تطـــور الحركة الاستقلالية فى إقليم أكلى قوزاى إلى حركة سياسية متماسكة عندما رفضت عقد ذلك الاجتماع. ولكن يبدو أيضًا أن من يقفون وراء هذه الحركة لـــم يقومـــوا باتخاذ أى خطوة حاسمة لتغيير ذلك القرار. ويبدو كذلك أنهم قد تراخوا بعد أن بدا أن الإنجليز يدعمونهم، إضافة إلى أنهم ربما اعتقدوا أن معظم الناس إلى جـــانبهم؛ عندما لاحظوا أن التوقيعات التى كان يجمعها أنصار الجماعة الاتحادية لـــم تكـــن تخرج عن أسمرا وضواحيها، وأن معظم الزعماء الإقطاعيين فى إقليم سراى لـــم يكونوا قد انخرطوا بعدُ فى ذلك التحرك (٥).

إذا نظرنا إلى عام ١٩٤٤م من جهة نظر الحركة الاستقلالية، فإنه يمكن القول إنه العام الذى مضى دون أن يشهد تحقيق أى إنجاز ذى شأن. ومع هذا يقال إن هذه الحركة التى قادها رأس تسما قد أججت مشاعر قوية فى أوساط الإرتريين الذين يتطلعون إلى الاستقلال.

وعلى الصعيد الآخر، انتقد أنصار حركة الاتحاد مع إثيوبيا الإدارة البريطانية بشدة على ما بدا لهم أنها تؤيد الحركة الاستقلالية، وأعلنوا عن معارضتهم واحتجاجهم الشديدين لهذه الإدارة وللحركة الاستقلالية (٦).

محاولات الانضمام المباشر

بعد خطاب الحاكم البريطانى البريجادير لونغ ريغ فى عدى قيح، كان تحرك أنصار الحركة الاتحادية يتم بشكل مختلف وأكثر سرعة مما كان يحدث فى أوساط الحركة الاستقلالية. فمنذ العشرين من يناير ١٩٤٤م الذى صادف يوم الاحتفال بغطاس المسيح، وقعت جملة من الأحداث التى بدا أنها قد تمت بشكل محسوب؛ ففى التاريخ المذكور ألقى الأب مارقوص خطبة وعظ دينية قوية تحض على أن إثيوبيا هى البلد الأم للإرتريين. وتذكر المؤرخة البريطانية بانكرست، أن مجموعة من الشباب الذين كانوا يعملون فى السر قد قاموا فى ذلك اليوم برفع الأعلام الإثيوبية فى شوارع أسمرا (٧).

وفى خضم هذه التحركات، قام قادة الحركة الاتحادية بمواصلة جمع توقيعات المواطنين لمطالبة الإدارة البريطانية بتحقيق الانضمام المباشر إلى إثيوبيا. ولإنجاح هذه الحملة؛ توعد الأب مارقوص أتباعه الدينيين بأن من لا يوقع باسمه سيكون مسؤولاً أمام الرب والكنيسة. ولإغراء المواطنين أعلن أن التوقيعات التى سيتم جمعها سترسل إلى الإمبراطور هيلى سلاسى. وتشير الوثائق البريطانية إلى أن خطب الأب مارقوص قد ضللت الكثير من السكان، وأن هذه الجماعة قد تمكنت من جمع خمسة آلاف توقيع.

لم تقتصر جهود التعبئة للانضمام إلى إثيوبيا على الأب مـارقوص، وإنما شارك فيها أيضًا الفيتورارى قبر مسقل ولدو الرئيس السابق لجمعية حب الوطن والأعضاء الآخرون فى الجمعية الذين يشاركونه هذا الاقتناع، وكذا المسؤولون الإرتريون فى الحكومة الإثيوبية الذين كانوا يترددون على إرتريا. كل هؤلاء شاركوا فى تحريض السكان الذين كانوا يعانون من البطالة؛ لكى يقفوا ضد ممارسات الإدارة البريطانية وأن ينضموا إلى صف الاتحاديين (٨).

كانت الاضطرابات والإضرابات التى قامت بها الشرطة الإرترية فى العشرين من يناير ١٩٤٤م، واستمرت بعده لعدة أيام، هى الأقوى من بين أحداث الشغب الأخرى التى كانت تؤيد الحركة الانضمامية، والتى ظهرت فى مطلع عام ١٩٤٤م. ففى التاريخ المذكور، قام رجال الشرطة الإرترية الذين كانوا يعانون من تدنى الرواتب وسوء الإدارة بتنظيم مسيرة منظمة. وبعد أسبوع من ذلك، انضم إلى هذا الإضراب أعضاء معهد تأهيل الشرطة وأعضاء شرطة بلدية مدينة أسمرا؛ وبذا اتسع نطاق إضراب الشرطة.

تقول البريطانية سلفيا بانكرست إن ٢٨٠٠ من رجال الشرطة الإرترية تجمعوا فى " كورسو دى إيتاليا " شارع الحرية حاليًّا وقدموا المطالب التالية :

١- عدم رغبتهم فى الخضوع لمحاكم تعمل وفق القوانين القضائية الإيطالية التى صادق عليها البريطانيون.

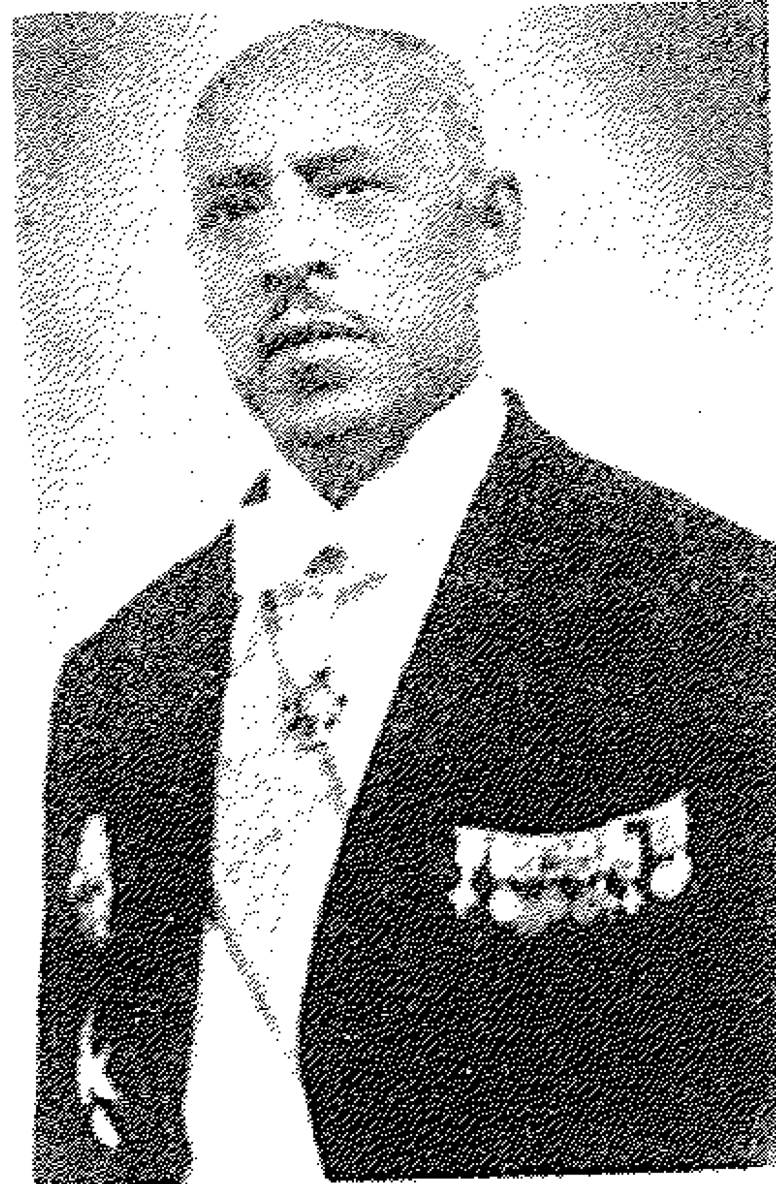
٢- عدم رغبتهم فى التخلى عن أحذية " البوت " والعودة إلى لبس الطربوش التركى.

٣- عدم رغبتهم فى العمل تحت إمرة الضباط الإيطاليين، والعمل تحت إمرة الضباط البريطانيين، وذلك حسبما تعهدوا لهم به عند توظيفهم لهم فى سلك الشرطة.

٤- فى حال عدم تلبية المطالب المذكورة آنفًا، يسمح لهم بالاستقالة من عمل الشرطة [٩].

وتشكك البريطانيون فى وجود سياسة وراء هذه المطالب. ولهذا لم يستيهنوا بها. فسارعوا إلى إيجاد الحلول للجانب الاقتصادى من هذه المطالب والمتعلق بالأحذية والرواتب والزى. وبدأوا يركزون إثر ذلك على المطالب السياسية الموجهة ضدهم وضد الضباط الإيطاليين. وتوضح إحدى الوثائق التى تتحدث عن تلك الفترة بأن البريطانيين استطاعوا بعد فترة أن يصلوا إلى أن الشرطى العادى لا يهتم كثيرًا سوى بالمطالب المتعلقة براتبه وأموره المعيشية. وتضيف تلك الوثيقة موضحة أنه عدا حالات هروب قليلة فى شهر فبراير، فإنه لم تحدث حالات مماثلة أخرى. وقد وأكَّد رجال الشرطة ولاءهم للإدارة البريطانية بعد حل مشاكلهم تلك فى المسيرة الكبرى التى قاموا بها فى ٢٦ من فبراير؛ الأمر الذى يؤكد أن الإضراب لم يكن له تأثير عميق فى نفوسهم [١٠].

وإثر ذلك؛ قامت الإدارة البريطانية باعتقال ضباط الشرطة الإرترية الذين تتهمهم بتنظيم الإضراب بالتنسيق والالتقاء مع المسؤولين الإثيوبيين وقادة الحركة الانضمامية، وكان المعتقلون هم المفتشين : أسفاو أغسطينو، وقبرماريام قبر يسوس، والشاويش تخلى قرقيس تملسو.



دقيات قبرى مسقل هبتى ماريام

ويتحدث الكولونيل ميلر، سكرتير الإدارة البريطانية آنذاك عن عملية اعتقال المفتش أسفاو فيوضح أنه :

"... تم تحذيره بشكل متكرر لكى لا يتدخل فى العمل السياسى، ولكنه اختار أن يعمل لمصلحة أسياد آخرين، بدلاً من العمل لمصلحة الإدارة البريطانية. بل إنه قام عمليًّا بالعمل ضد مصلحة الإدارة البريطانية. لهذا فهو مذنب. ولما كان من الضرورى أن يدفع ثمن ممارسته تلك، فإنه من واجبى أن أحتفظ به فى موقع لا يُكَرِّر فيه مثل هذه الجرائم " (١١).

لم تتوقف إجراءات الإدارة عند هذا الحد، ففى ٢٣ من فبراير قامت باعتقال خمسة أشخاص من الذين كانت تشك فى أنهم كانوا وراء تنظيم ذلك الإضراب، وهؤلاء كانوا :

"١" القرازماتش زرئى بخيت "٢" بلاتا فاسيل عقبازقى "٣" القرازماتش تسفا ميكائيل ورقى "٤" بلاتا أسفها أبرها "٥" السيد أرأيا سبهتو.

ونظرًا إلى شهرة هؤلاء فى المجتمع وقوة نفوذهم فيه؛ بدأت تتدفق على الإدارة البريطانية الطلبات التى تنادى بإطلاق سراحهم. وأعلنت الإدارة التى تأكدت مرة أخرى من تورط هؤلاء ومن كونهم مذنبين، أنها لن تطلق سراحهم إلا بعد أن يأتى كل واحد من هؤلاء المعتقلين بكفيلَيْن؛ وأن يدفع كل منهم كفالة مالية قدرها مئتا باوند إنجليزى. وخلال وقت قصير جمع مبلغ ألف جنيه إنجليزى، وتم بالصورة نفسها تأمين الضامنين خلال وقت قصير أيضًا. وهكذا جرى إطلاق سراح الأشخاص الخمسة بكل سهولة. وكما أشرنا إلى ذلك سابقًا، فإن عبد القادر كبيرى كان أحد هؤلاء الضامنين(١٢).

وقد هَدَّأت هذه الاعتقالات قليلاً من ذلك الاندفاع الكبير الذى كان يتسم به نشاط الحركة الاتحادية. وتسخر إحدى الوثائق البريطانية عن تلك الفترة من السياسيين الذين كانوا يتحركون باسم إثيوبيا قائلة : "... إن الذى يجعل حقوق

هؤلاء مختلفة عن حقوق (Orient) المشرقيين هو أنهم غير مستعدين للتضحية "... وتمضى الوثيقة متحدثة باستخفاف عن هؤلاء فتقول: ".. على الرغم من أن هؤلاء الانضماميين يؤكدون أنهم يتعرضون للاعتقال، فإن النشاطات السياسية لهؤلاء لا تتعدى تبادل الرسائل مع الإثيوبيين والإنجليز... والقيام فى حالات نادرة بإلقاء المنشورات والقيام بتظاهرات سلمية محدودة خلال الاحتفالات لإظهار البطولات الإثيوبية، أو إرسال برقية واحدة إلى اجتماع وزراء الخارجية فى لندن".

واستمر ذلك الصمت والانصياع النسبى لمؤيدى الانضمام - كما يبدو - حتى منتصف ١٩٤٥م. وتعزو الوثيقة المذكورة آنفًا ذلك إلى " أن حملة التعبئة المكثفة التى كانت تقوم بها المسز سلفيا بانكرست لمصلحة انضمام إرتريا إلى إثيوبيا قد بعثت الثقة فى نفوسهم، وإلى شيوع اقتناع بأن الدعاية الإثيوبية يمكن أن تثمر عن نتائج إيجابية. كما أن الخوف من رد فعل الإدارة البريطانية كان له أيضًا - كما يبدو - تأثيره على الحد من اندفاع نشاط تلك الجماعة (١٣).

وتعطى سلفيا بانكرست من جانبها تفسيرًا أو استنتاجًا مماثلاً، حيث تقول إنهم قرروا إثر إطلاق سراح الشخصيات الخمس وقف عملية جمع التوقيعات بشكل مؤقت، وتستنتج بانكرست أن ذلك يمكن إرجاعه إلى أنهم " كانوا يأملون فى أن يصلهم الدعم من جهة أخرى (١٤).

" الدعم من جهة أخرى " والتحرك من أديس أبابا :

لم يكن استنتاج سلفيا بانكرست هذا نابعًا من فراغ، فلديها ما تعرفه وقد نشرت صحيفة " صوت إرتريا " فى عددها بتاريخ ٢٣ من أكتوبر ١٩٤٥م خبرًا عن تأسيس جمعية فى أديس أبابا تسمى " جمعية وحدة إثيوبيا وإرتريا " وجاء فى بنود تأسيسها، أن المدعو بلاتا ولد ميكائيل تفرى قام فى ١٤ من فبراير ١٩٤٤م فى الاجتماع الذى عقد فى منزل السيد داويت عقبا زقى (كان حينها عمدة بلدية أديس أبابا) بطرح فكرة إقامة الجمعية، وأنه فى ٢٧ من فبراير ١٩٤٤م تم عقد اجتماع آخر فى قاعة جمعية حب الوطن " آقر فقر محبر " بأديس أبابا أعلن فيه بلاتا ولد ميكائيل بنفسه أن الجمعية قد تأسست (١٥).

ويجدر التنويه هنا بأن تأسيس هذه الجمعية تم مباشرة بعد إضراب الشرطة في أسمرا واعتقال المحركين له، ولا أحد يشك في أن الهدف من تلك العملية كان تبادل المواقع والأدوار.

واستغرقت عملية الإعلان عن تأسيس الجمعية المذكورة عدة أشهر. وتذكر الصحيفة (صوت إرتريا) أن الاجتماع الأول للجمعية انعقد في ٢٧ من سبتمبر ١٩٣٧ حسب التقويم الجريجوري، (ما يقارب الخامس من أكتوبر ١٩٤٥م) في سينما أمبيرو بأديس أبابا، وأن السيد قبر مسقل هبتي ماريام تم انتخابه رئيسًا للجمعية. وتوضح مختلف أعداد صحيفة صوت إرتريا أن الهدف الأساسي من تلك الجمعية هو تحقيق الاتحاد التام والفوري مع إثيوبيا.

وقد كان من بين أعضاء هذه الجمعية وقيادييها، إضافة إلى رئيس الجمعية، أعداد كبيرة من الإرتريين الذين خدموا في حكومة هيلي سلاسي في مختلف مناصب الدولة من أمثال قيتوؤم بطروس، وبلاتا كفلي اقزئ يحدقو؛ وسرقي برهان قبر اقزئ، وقبر مسقل قبر اقزئ (ثلاثتهم أشقاء) والسيد داويت عقبا زقي، والفيتورارى أبرها ولد تاتيوس.. إلخ.

وكان السفير البريطاني لدى إثيوبيا آنذاك المستر هاو يتبادل بين الحين والآخر الرسائل مع زملائه في العمل بشأن هذه الجمعية. ففي رسالة بتاريخ السابع من يونيو ١٩٤٤م كتبها الحاكم الإداري البريطاني في إرتريا البريجادير لونغ ريغ موجهة إلى السفير البريطاني هاو في أديس أبابا أبلغه فيها بأنه سمع عن تأسيس جمعية في أديس أبابا اسمها " إرتريا الحرة " أو " حماسين الحرة " ترعاها إثيوبيا، وأنه سمع أيضًا أن مؤسسي هذه الجمعية هم الباشكاتب تأزاز ولد قرقيس كاتب ملك ملوك إثيوبيا، وبلاتا داويت عقبا زقي، المدير بوزارة البريد والبرق والهاتف، والسيد قبر مسقل هبتي ماريام، وأن الحاكم البريطاني يطلب من السفير هاو أن يمده بالمعلومات اللازمة بهذا الشأن [١٦].

وقد أوضح القائم بأعمال السفارة البريطانية في أديس أبابا المستر أف.أيه.جي. كوك في رده على رسالة الحاكم البريطاني أنه بالفعل توجد مثل هذه

الجمعية، وأنه يجد صعوبة فى معرفة من هم أعضاؤها بالضبط. وأبلغ المستر كوك أن الجمعية يقودها السكرتير تأزاز ولد قرقريس المعروف " بنسجه المؤامرات الخبيثة " وأنه " شخص يتمتع بصلاحيات طرد الأشخاص ونفيهم، " إضافة " إلى ضيق أفقه وما عرف عنه من كرهه الشديد للأجانب ".

وأوضح كوك إلى جانب ذلك، أن الجمعية تتحرك تحت ستار تقديم الإعانات للإرتريين المعوزين. ولكن من الواضح أن ذلك غطاء لجمع الأموال وتمويل نشاطات التعبئة التى يقوم بها الرسل الذين تبعثهم إثيوبيا إلى إرتريا.

ولم يقف رد القائم بالأعمال البريطانى عند هذا الحد. وإنما أوضح أن معظم الإرتريين المقيمين فى أديس أبابا لا يتمنون أن تدخل بلادهم تحت حكم شوا (إثيوبيا). ويكشف المستر كوك " أن السيد لورينسو (وزير خارجية إثيوبيا الإرترى الجنسية) قد تم تعيينه سفيرًا فى موسكو، وهى حالة نفى واضحة، وأنه بالطريقة نفسها تم إرسال إفريم تولدى مدهن إلى واشنطن، ولا يوجد فى هذه الآونة أى إرترى فى أديس أبابا يتبوأ موقعًا رفيعًا فى الحكومة... ويعود سبب ذلك إلى أن الانتفاضة التى حدثت فى إقليم تجراى فى العام الفائت (انتفاضة ويانى الأولى) قد جعلت الحكومة الإثيوبية تنظر إلى الإرتريين بعين الريبة ".

وكشف كوك أيضًا أن الإرتريين المقيمين فى إثيوبيا لا يثقون من جانبهم فى نزاهة الحكومة الإثيوبية وعدالتها؛ ولهذا فإنهم يفضلون أن يديروا شئون بلادهم بأنفسهم، أو أن يحصلوا على الاستقلال. ويختتم كوك رسالته بأن المبرر الوحيد الذى يفتح الآفاق أمام حركة " إرتريا المستقلة " هو الدعاية التى ينشرونها لتخويف الناس من إمكانية عودة الإيطاليين إلى حكم إرتريا، وأن هذه الدعاية قد مكنت هؤلاء من استقطاب عدد كبير من الأنصار، ولكن - فى الوقت نفسه - كشف كوك أنه يوجد خلاف بين قادة هذه الحركة (١١).

ومن بين الوثائق المتعلقة بهذه الجمعية، نجد أيضًا ما كتبه السفير هاو بتاريخ ١٤ من أكتوبر ١٩٤٤م فى رسالته إلى الحاكم البريطانى فى إرتريا؛ حيث يوضح السفير هاو أنه حضر اجتماع الجمعية الذى انعقد بإحدى دور السينما فى ٨

من أكتوبر ١٩٤٤م، وأنه على الرغم من أن الاجتماع لم يكن علنيًا وبشكل رسمى، فإنه قد حضره عدد كبير من الأمهرا والتجراويين والإرتريين، وأن أول المتحدثين فى هذا الاجتماع كان رئيس تلك الجمعية وهو السيد قبر مسقل هبتى ماريام، وقد نشرت كلمته فى صحف أديس أبابا التى صدرت فى اليوم التالى (صحيفة صوت إرتريا لم تكن قد صدرت بعد؛ حيث إنها بدأت فى سبتمبر ١٩٤٥م).

ويلاحظ من رسالة السفير هاو أن تركيزه لم يكن منصبًا على كلمة رئيس الجمعية، وإنما على الكلمة التى ألقاها المدعو بلاتا كيدانى ماريام أبرا وهو أحد أبناء إقليم تجراى. وهذا الشخص كنا قد تناولناه سابقًا؛ بوصفه الشخص الذى يتشاور مع القرزماتش سيوم معشو بشأن الكفاح المشترك لإرتريا وتجراى.

وحسبما أوضحه السفير البريطانى هاو، فإن المدعو بلاتا كيدانى ماريام الذى لم يكن عضوًا فى تلك الجمعية، قد نهض من كرسيه وشرع يتحدث موضحًا أن حقيقة كون منطقة المرتفعات الإرترية جزءًا من الجسم الإثيوبى من ناحية الأصول العرقية والثقافية، لهو أمر غير قابل للجدل، ولكن الأمر المهم – على حد تعبيره الشجاع – ليس هذه الحقيقة، وإنما مدى قدرة إثيوبيا وكفايتها " على حكم إرتريا ". وحسب رأى بلاتا كيدانى ماريام، كما جاء فى رسالة السفير هاو فإن ".. على إثيوبيا أن تثبت عمليًا لقوى الحلفاء جديتها وكفايتها لاقتطاع المزيد من الأراضى وإدارتها ". ولم يكتف بلاتا كيدانى ماريام بهذا، بل دعا المجتمعين – كما جاء فى رسالة هاو – إلى " أن المهمة التى على هذا الاجتماع أن يوليها تركيزه، ليست ترديد الحقائق المعلومة للجميع بشأن الروابط العرقية والثقافية، وإنما بذل الجهود لإقامة حكومة كفؤة فى إثيوبيا، وجديرة بأن تظهر أمام الحلفاء كدولة من حقها أن تضم إرتريا إليها " (١٨).

وقد أدهشت خطبة بلاتا كيدانى ماريام السفير البريطانى هاو كثيرًا. وعند ربط ذلك بالخلاف الذى أشار إليه كوك داخل قيادة هذه الجمعية، نستطيع أن ندرك أن عملية تأسيس هذه الجمعة لم تكن قد تمت بشكل سلس، وأن مسألة إرتريا كانت مثار نقاش فى أوساط الإثيوبيين.

ويؤكد من جانبه بيتودد أسفها ولد ميكائيل أنه كانت هناك خلافات داخل تلك الجمعية التى أُسست فى أديس أبابا. ويوضح السيد بيتودد أن رئيس تلك الجمعية السيد قبر مسقل هبتى ماريام قد عين إثر تخرجه فى فرنسا مديرًا لمصلحة البريد والبرق، وأنه عندما اندلعت الحرب بقى لاجئًا فى القاهرة والخرطوم حتى قدوم القوة البريطانية المعروفة باسم ساندفوردميشن التى هاجمت الإيطاليين من ناحية قوجام؛ فدخل إلى إثيوبيا تحت حماية هذه القوة. وقد عرف عن السيد قبرمسقل قوة شخصيته وشدة عناده. وحسبما ذكره السيد بيتودد، فإن السيد قبر مسقل كان يكن احتقارًا شديدًا للإرتريين الذين عملوا فى خدمة الإيطاليين ثم انخرطوا لاحقًا فى خدمة الإمبراطور هيلى سلاسى.

وإثر انتخاب السيد قبر مسقل رئيسًا لجمعية وحدة إرتريا وإثيوبيا، وقع خلاف مبكر بينه وبين السكريترر تأزاز ولد قرقيس (الذى كان يقود الجمعية فعليًّا فى الخفاء) ومناصرة الفيتورارى أبرها ولد تاتيوس. ونتيجة للأعمال الكيدية التى كان يقوم بها السيد تأزاز ضد قبر مسقل، فإن هذا الأخير لم يفقد منصبه رئيسًا للجمعية فحسب، وإنما طرد أيضًا من وظيفته الحكومية وبقى لفترة طويلة بلا عمل ولا راتب. ولكن بعد فترة منح لقب " دجزماتش " وعين سفيرًا لإثيوبيا فى هايتى حيث طواه النسيان (١٩).

وتوضح الكثير من المصادر أن السبب الرئيس للخلاف بين السيد قبر مسقل هبتى ماريام والأمهريين من أمثال السكرتير تأزاز ولد قرقيش وأتباعه من نوع الفيتورارى أبرها ولد تاتيوس، يتمحور حول السؤال القائل : " بأى أسلوب يتعين الاتحاد مع إثيوبيا؟ " وتبين إحدى الرسائل السرية المكتوبة باللغة الإيطالية فى عام ١٩٥٠م، والتى كانت ترسل من أديس أبابا إلى أسمرا، أن الحكومة الإثيوبية لم تكن تسند إلى قبر مسقل على الرغم من كفايته العالية سوى الوزارات غير المهمة أو المناصب الهامشية. وتعزو هذه الوثيقة أسباب هذا التعامل إلى الشروط المسبقة التى كان يطالب قبر مسقل من خلالها باندماج إرتريا مع إثيوبيا (٢٠). وبعبارة أخرى، كانت معاملة إثيوبيا لقبر مسقل على هذا النحو تعود إلى أن هذا الأخير

كان يطالب مثل جماعة ولد آب ولد ماريام والفيتوراري قبر مسقل ولد بأن لا يكون الانضمام فوريًا، وأن يكون مشروطًا باتفاقيات تضمن حقوق إرتريا بلدًا وشعبًا [٢١]. ونظرًا إلى أن مثل هذه المطالب قد سارت بالأمور إلى جهة لا تريدها إثيوبيا، فإن مصير السيد قبر مسقل هبتى ماريام كان مشابهًا لمصير لورينسو.

ومهما يكن، فإن الجمعية التى أُسست فى أديس أبابا للمطالبة بالاتحاد مع إثيوبيا والجمعية المماثلة التى كانت قد أسست فى إرتريا، قد أصبحتا تداران مباشرة من إثيوبيا، ومن قبل أشخاص إثيوبيين، علمًا بأن جمعية أديس أبابا كانت تدار منذ بداية تأسيسها من قبل إثيوبيا. وقد جعلت إثيوبيا من إقليم تجراى الإثيوبى المجاور لإرتريا مقرًا لغرفة عملياتها التى أدارتها بكفاية؛ حيث كان الإثيوبيون يرسلون عملاءهم من الإرتريين فى إطار تعبئة سياسية وتنظيمية مكثفة.

قامت إثيوبيا – فى البداية – بتعيين السيد داويت عقبا زقى ومن بعده " بعد فترة " الجنرال إسياس قبر سلاسى " وكان حينها عقيدًا " حاكمًا لإقليم عدواء، فأصبح هؤلاء المنفذين الرئيسين لإستراتيجية إثيوبيا فى إرتريا والمشرفين على عمليات إرسال العملاء إلى إرتريا وتوجيههم (وكلاهما إرترى – المترجم). كما سَخَّرَ القس الإرترى المقيم فى مدينة أكسوم نبرى إيد قبر مسقل يعبيو نفوذه الروحى؛ ففتح جبهة سياسية من جانبه. وكان الفيتورارى أبرها ولد تاتيوس (الذى أشرنا إليه آنفًا يعمل مسؤولاً للجمارك فى مقلى، ثم لاحقًا فى بلدة عد قرات)، قد استغل موقعه هذا فى التنقل بنشاط بين إرتريا وإثيوبيا، وتفرغ للعمل رئيسًا لفرع جمعية وحدة إرتريا وإثيوبيا فى مقلى[٢٢]. وعمل بكل تفانٍ من أجل انضمام إرتريا إلى إثيوبيا.

ودأبت إثيوبيا على تنفيذ مخططاتها عبر هؤلاء العملاء وأدواتهم ومؤيديهم، وظلت تتظاهر بأن ليست لها يد فيما يجرى فى إرتريا. وسنرى فى الفصول القادمة كيف أن هذه العملية كانت طويلة ومعقدة وصاحبتها عمليات العنف والبلطجة.


دقيات أبرها تسما

تصدع جمعية حب الوطن :

لا يمكن أن يفوت المرء أن كل الأحداث التى أشرنا إليها آنفًا، كانت تلعب دورًا كبيرًا فى تصدع جميعة حب الوطن التى كان يعتقد أن ليست لها صفة سياسية رسمية، وكان هذا التصدع أكثر وضوحًا وانكشافًا خلال النصف الثانى من عام ١٩٤٤م؛ حيث بدأت فى هذه الفترة نقاشات سياسية تعكس توجهات ذات طابع تكتلى جلى.

وقد بدأت هذه النقاشات عندما نشر فى الصحيفة الأسبوعية مقال تحت اسم كاتب مستعار هو " مواطن إرترى " وكان عنوانه " بعض الأفكار التى تمس مستقبل الأوضاع فى إرتريا ". وعلى الرغم من أن الكاتب لم يكشف عن اسمه الحقيقى، فإنه يمكن استشفاف أن كاتب المقال هو الحاكم الإدارى البريطانى آنذاك استيفن لونغ ريغ. فقد كان واضحًا من لغة المقال أنها مترجمة من اللغة الإنجليزية، إضافة إلى أن رئيس تحرير الصحيفة السيد ولد آب ماريام ذكر أكثر من مرة أنه ترجم المقال بنفسه من الإنجليزية إلى التجرينية (٢٣).

وأكد كاتبها فى مقالته هذه أن مصير إرتريا سيقرر فى مؤتمر السلام الذى سيعقد عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية. وأن الذى دفعه إلى كتابة هذا المقال هو أنه لا يوجد فى إرتريا من ينتهج " العمل السياسى المنظم والمنضبط ". ويستعرض

الكاتب الخيارات التى كانت مطروحة لتحديد مصير إرتريا والتى تشمل إعادتها إلى الحكم الإيطالى أو انضمامها إلى إثيوبيا أو منحها للولايات المتحدة أو " ابتلاعها " من قبل بريطانيا، إلخ. وبعد أن يقوم أيضًا باستعراض النتائج المحتملة لكل خيار، يأتى الكاتب لطرح أفكاره الشخصية، وسننقل هذه الأفكار من دون تلخيص؛ لأنها لعبت دورًا كبيرًا فى تحديد المسار الإرترى لاحقًا؛ حيث يقول الكاتب حرفيًّا :



ترسس حى هيمنوت بحرو

" إرتريا بلد يتكون من خليط من الأقوام واللغات والأديان والنزعات الجهوية. وللتبسيط يمكن أن نقسم هذا البلد إلى جزءين كبيريْن هما : المنخفضات والمرتفعات. سكان المنخفضات هم من المسلمين، وغالبيتهم يتحدثون إما التجرى، وإما العربية. أما سكان المرتفعات فهم مسيحيون ولغتهم هى التجرينية. ومن المؤكد أن سكان المنخفضات يرغبون فى الاندماج بشكل ما مع الشعب السودانى الذى تجمعهم به الكثير من أوجه الشبه من ناحية التعليم

والتجارة والدين، وبالفعل يوجد اليوم الكثير من الأشياء التى تجمع سكان المنخفضات مع الشعب السودانى ".

ويمضى كاتب المقال فيكشف أنه إرترى من أبناء المرتفعات. ويؤكد أن مـا يهمه – بشكل أساسى – هو ما يمس الغالبية العظمى من المـسيحيين المتحـدثين باللغة التجرينية. ثم يواصل مقاله متحدثًا عن سكان المرتفعات قائلاً :

"... من المعلوم جدًّا أنهم يشكلون كيانًا واحـدًا مـع سـكان شمال إثيوبيا من ناحية وحدة الأصـل العرقـى والـدين والتقاليـد والعادات والتراث والتعليم. ولا يجوز لشعب تجراى أن ينقسم إلـى شطرين؛ لأنه هو الشعب الذى جلب لكل إثيوبيا القوة والعزة والتقدم والنظام ".

لم يتوقف الكاتب عند هذا الحد. وإنما ذكر أن مدينة أكسوم هـى " المركـز الروحى وأفضل سجل تاريخى للناطقين بالتجرينية، وأن كل المشاعر والتطلعـات الدينية والسياسية لكل شعوب التجرينية مخزونة ومحفوظة فى هذه المدينـة". بعـد ذلك يطرح الكاتب مقترحاته الأساسية على النحو التالى :–

".. ضم مناطق المرتفعات وشبه المرتفعات من إرتريـا إلـى سكان شمال إثيوبيا الذين يتحدثون التجرينية ليشكلوا أمـة ودولـة واحدة، وعلى بريطانيا أن تقدم لهم العون والمساعدة.. ولا شك أن سكان المنخفضات سيكونون مسرورين لانضمامهم إلى السودان"[٢٤].

وكانت سياسة الفصل والتفريق بين سكان المرتفعات والمنخفـضات، وبـين المسلمين والمسيحيين خلال تلك الفترة، كامنـة فـى الوثـائق الـسرية للحكومـة البريطانية التى كانت قد فرغت من مخططاتها السرية بهذا الشأن. وأول مرة تظهر فيها هذه السياسة إلى العلن كانت من خلال المقالة المذكورة آنفًا. وعلى الرغم من أن المسرح السياسى الإرترى كان مقـسمًا بـين دعـاة الانـضمام والمطـالبين بالاستقلال، فإن خلفية هذه التوجهات لم تكن ترتكز على عوامل دينية ولا عرقيـة.

ففى البداية، لم يكن كلا التوجهيْن (بما فى ذلك التوجه الانضمامى) يستند إلى العوامل الدينية أو العرقية. ففى كلا المعسكرين كان يوجد مسلمون ومسيحيون وأبناء المرتفعات وأبناء المنخفضات. ولكن اعتبارًا من هذا التاريخ ولاحقًا، دخل العامل الدينى فى مكونات الخلافات السياسية.

وعلى إثر تلك المقالة؛ احتدم النقاش فى صفحات " الصحيفة الأسبوعية "، وجاء أول رد على تلك المقالة من رئيس جمعية حب الوطن الفيتورارى قبر مسقل ولدو؛ حيث كتب مقالاً تحت عنوان مقتبس من الكتاب المقدس " اللهم لا تدخلنا فى تجربة " انتقد فيها مقالة المستر لونغ ريغ، وقال إن فصل إرتريا هو " بمثابة فصل الطفل الرضيع عن ثدى أمه ". ويسترسل الفيتورارى فى شرح صورة العلاقة بين البلديْن قائلاً :

" عندما يمدد الشخص الذى يجلس القرفصاء رجليّه، فإن ذلك لا يغير من حقيقة أنه لا يزال شخصًا واحدًا، والصورة نفسها تنطبق إذا عاد جزء من أعضاء الجسد كان مبتعدًا قليلاً. لهذا أعتقد أنه إذا قامت إثيوبيا بضم إرتريا التى هى جزء منها إليها بشكل عادل، فإن ذلك وعلى الرغم من كونه يبدو توسعًا، فإنه لا يمكن اعتباره بمثابة إضافة مستعمرة جديدة ".

ويوضح الفيتورارى قبر مسقل فيما يتعلق بتعددية الشعب الإرترى، أن ذلك أمر طبيعى وأن " إخواننا " الذين يعيشون فى المنخفضات ".. كلهم تقريبًا يدينون بالإسلام، ولكن – من الناحية العرقية – ينحدرون من أشقائهم المسلمين أو المسيحيين الذين يعيشون فى مناطق المرتفعات، واللغة التى يتحدثون بها ليست العربية وإنما أكثرهم يتحدثون التجرى " [٢٥].

وبهذا المقال كشف الفيتورارى قبر مسقل بشكل رسمى ومكتوب موقفه الانضمامى إلى إثيوبيا.

كان الفيتورارى قبر مسقل بفضل إطلاعه ومداركه وقدراته الكتابية الكبيرة ينظر إلى فوائد الانضمام إلى إثيوبيا من زوايا مختلفة. وكان يؤمن بأن الشعب الإرترى قد أسهم بواجبه وبقدر كبير فى المشاركة فى صياغة التاريخ الإثيوبى عبر مختلف القرون منذ حقبة مملكة أكسوم. ويقول الفيتورارى قبر مسقل أنه على الرغم من أن إرتريا لم تنتج القمح الذى يصدر إلى بلاد الفرنجة، فإنها قد أنجبت بسخاء شديد عددًا لا حصر له من الأبطال الذين ضحوا بدمائهم وأرواحهم فى سبيل قضايا شعبهم.

وعلى الرغم من كل ذلك، كانت لدى الفيتورارى قبر مسقل اقتناعات ديمقراطية. فهو كان يرى أن الشعب مكون من " جماعات رئيسية أو بارزة وجماعات هامشية صغيرة الحجم ". ولهذا فإن مستقبل إرتريا يجب أن يقرر باتفاق كلا الطرفين. والمقصود " بالجماعات الرئيسية " فئة الزعماء والعمد والأعيان، أما الجماعات الهامشية فهم المواطنون العاديون. وقد عبر الفيتورارى قبر مسقل عن هذا الاقتناع بوضوح فى مقالة بعنوان " عقلية الشعب الإرترى وقدراته " نشرت بتاريخ ٢١ من سبتمبر ١٩٤٤م، ومنها يمكن أن نستخلص أن فكره كان يتضمن بعض العناصر الديمقراطية (٢٦).

وكانت الشخصية القيادية الأخرى التى انخرطت فى هذا الجدل تتمثل فى دقيات أبرها تسما. ففى مقالته التى نشرها بتاريخ ١٩٤٤/٩/٧م تحت عنوان " مستقبل أوضاع إرتريا "، يفتتح مقاله بالتأكيد على أنه لا يوجد لديه خلاف مع الفيتورارى قبر مستقل، بل على النقيض من ذلك، يشير دقيات أبرها تسما إلى أن كل سكان إقليم أكلى قزاى قد حددوا موقفهم من طرح مشروع " تجراى – تجرينية"، وأنه كان ينتظر من بقية أبناء الشعب الإرترى أن يحذوا حذوهم.. ولم يكن يبدو على دقيات أبرها أنه كان لديه شك بشأن ذلك الموضوع.

ولكن ما يميز دقيات أبرها تسما أن منطقه وحججه لم تتصفا بالمداورة ولا بالمجاملة. فعند الحديث عن إثيوبيا، كان يستنكر مواقفها بوضوح خاصة بعد انتصار إثيوبيا بقيادة منليك على الإيطاليين، حيث يقول باستنكار: ".. تصالح هؤلاء

وتركونا.. أو لم نكن نحن مجتمعين من هزمنا إثيوبيا حاملين أقلامنا وأسلحتنا؛ ولهذا يقول دقيات أبرها تسما: "إن الإثيوبيين لن ينسوا ذلك، ولن يتركونا نعيش فى سلام".

والأنكى من ذلك أن هؤلاء لم يحافظوا حتى على ما شيده الإيطاليون فى إثيوبيا. لهذا لن يكون هؤلاء قادرين على إدارة إرتريا وحكمها. أما شكوكه حول الاتحاد والانضمام مع إثيوبيا، فقد عبر عنها على النحو التالى :

"... إن مطالبة البعض لأن " نندمج " مع إثيوبيا دون أن يضعوا فى اعتبارهم ما كانت عليه العلاقة فى السابق، وما ينبغى أن تكون عليه لاحقا، لا يمكن أن يؤدى سوى إلى قدوم أعيان الأمهرا وعساكرها ، وتصبح العبودية أمرًا حتميًا، وتندلع الإضطرابات حينها من جديد، ونبدأ فى صب اللعنات على الإثيوبيين من جديد أيضًا. وحتى لا ينطبق علينا المثل القائل: (مثل باللغة التجرينية)

" يا من بت بالأمس جائعًا، حالك اليوم سيكون كما بالأمس أيضًا ". علينا أن نفكر وندرك أن الحكام والقادة العسكريين الأمهرا الذين سيأتون إلينا لا يعرفون اللغة التجرينية، وأننا سنعود من جديد للتخاطب عبر المترجمين بعد أن كنا قد اعتقدنا أننا قد تخلصنا من هذا الوضع إلى الأبد. وأحد أمثالنا يقول: " الحذاء يبدو أنه يعود إليك، ولكنه لا يدخل قدمك "، فأبناء الشعب الإرترى كافة، أو فى الأقل معظمهم لا يعرفون اللغة الأمهرية؛ ولهذا سيكون من الصعب على الإطلاق الاندماج على عجل مع دولة شوا " (٢٧).

ولم يرفض دقيات أبرها حكم شوا (إثيوبيا – المترجم) فحسب، وإنما اعترض وأدان أيضا بشدة الاقتراح الذى قدمه أحدهم تحت اسم " مواطن إرترى "، والذى يدعو إلى ضم المنخفضات إلى السودان. واستعرض فى مقالته تلك بشكل

موسع العلاقات ووشائج الأخوة التى تربط بين شعبى تجراى والتجرينية، وقدم فى مقالته الاقتراح التالى :

"... من المعلوم أن إرتريا غير قادرة على الاعتماد على نفسها اقتصاديًا، وأعتقد أنه يتطلب أن تتشكل دولة من إرتريا والأقاليم التى تتحدث اللغة نفسها، وليس فقط التى ترتبط ببعضها عرقيًا. ففى هذه الحالة، يكون ممكنًا أن نعمل على مقايضة السلع التى تأتينا عبر البحر بالسلع التى تأتينا من تجراى مثل سلع المواشى والحبوب والسمن والعسل والجلود، وإذا تحقق ذلك فإننى واثق جدًا أن الظروف المعيشية لشعب تجراى ستتحسن وتصبح فى وضع أقوى " (٢٨).

بهذا الطرح يكون دقيات أبرها قد حاول من جديد إحياء مشروع " دولة تجراى – تجرينية " الذى كان قد اندثر مع هزيمة انتفاضة ويانى الأولى. ونظرًا إلى تعارض طرح دقيات أبرها هذا مع مشروع الانضمام المطروح من قبل الفيتورارى قبر مسقل، وهما من كبار مؤسسى جمعية حب الوطن وقيادييها، فإنه قد أفضى إلى خلافات علنية بين الطرفيْن يعرفها القاصى والدانى.

انضم آخرون إلى هذه النقاشات، وكتب أحدهم – على سبيل المثال – تحت اسم مستعار هو " هيانشوفى " مقالاً استنكر فيه طرح الأفكار والمشروعات النابعة من الأنانية وحب الذات المدمر، والتى لا تفيد مصلحة الشعب فى أى شيء. وطلب فى ختام مقاله البقاء تحت وصاية بريطانيا أو غيرها من الدول التى يمكن أن تطور شعبنا.

وبعد فترة، انخرط القرزماتش تخلى هيمانوت بخرو – الذى لعب دورًا نشطًا من أجل تحقيق الاستقلال والذى تعرض للكثير من المعاناة بسبب ذلك – فى هذا النقاش، وكتب مقالاً استعرض فى بدايته بشكل مفصل نقاط التشابه والاختلاف بين الإرتريين والإثيوبيين، ودعا فى ختام مقاله إلى عقد مؤتمر يكون أعضاؤه منتخبين من الشعب، ومعترفًا بهم من قبل الحكومة. ومضى يقول : "... من دون

عقد مثل هذا المؤتمر لا يمكن التعرف على آراء المواطنين والوصول إلى نتيجة ملموسة وناضجة، وهذه هى رغبة الشعب. أما إذا بقينا فى مدننا وقرانا نتجادل عبر الصحف، فأى شيء يمكن أن يثمر عبر ذلك؟ وإذا تمكنا - نحن القلة - من التعبير عن آرائنا كتابةً، فكيف يمكن التعرف على الغالبية التى لا تكتب أو لا تعرف الكتابة؟ " (٢٩).

وقد انتقد رأس تسما أسمروم من جانبه بحيادية النقاش والجدل اللذين كانا يدوران بين ابنه أبرها تسما والفيتورارى قبر مسقل ولد، قائلاً :

"... كالعادة، كل كتابة مزاجية لا تستند إلى المشورة، تؤدى بلا شك إلى حدوث خلاف. وما يفيد إرتريا من الآن ولاحقًا هو ما يتم عبر التشاور. أما الكتابة المزاجية فهى تؤدى لا محالة إلى الاختلاف والتمزق، وهذا سيكون مدعاة ازدراء وانتقاد لنا نحن الإرتريين جميعًا. ولكن بغض النظر عن تباين أو اتفاق آراء هذيْن الشخصيْن (يقصد ابنه وقبر مسقل) فإنه لا يمكن أن يتحدد مصير كل الشعب الإرترى من خلال رؤاهما فقط. إن الذى يبدو أنه مفيد للشعب الإرترى هو أن يتم انتخاب الحكماء من بين المواطنين، كما يحدث فى أوروبا، ليقوم هؤلاء بعد التفكر والتشاور باتخاذ ما يفيد مواطنيهم من خطوات. إن أى عمل يتم بعد أخذ المشورة الجماعية لا يمكن إلا أن يكون مفيدًا".

وبناء على ذلك، اقترح رأس تسما أن يتم اختيار خمسة عشر ممثلاً من المسلمين والمسيحيين، وأن يجتمع هؤلاء فى مكان محايد، ويتشاوروا حول مصير إرتريا (٣٠).

ولم يجد هذا الرأى من يؤيده. وللحقيقة فإنه على الرغم من أنه كانت قد طرحت آراء كثيرة، وعلى الرغم من تفكك جمعية حب الوطن، فإنه لم يكن هناك من يستمع للإرتريين مهما طرحوا من آراء؛ لأنه لم يكن هناك اعتراف بهم على المستوى الدولى. ولكن انقسامات الإرتريين أعطت المخططات البريطانية المعدة

سلفًا زخمًا ومشروعية. ولم يكن ممكنًا أصلاً أن يقنع الحاكم لونغ ريغ قبل أن يرى أهدافه تتحقق.

ليست هناك أى وثيقة توضح الفترة والتاريخ المحدد اللذين تحولت فيهما جمعية حب الوطن إلى جمعية تسعى إلى تحقيق الانضمام إلى إثيوبيا. ولكن الشيخ إبراهيم سلطان يوضح أن كل مؤيدى الانضمام من الزعماء والأعيان قد تجمعوا فى إحدى الكنائس استجابةً لدعوة القسيس مارقوص. وكان من بين من شاركوا فى ذلك الاجتماع، الفيتورارى قبر مسقل ولدو وبلاتا دمساس ولد ميكائيل والدجزمانتش حقوص قبرى وآخرون. ويقول الشيخ إبراهيم سلطان إنه تم فى هذا الاجتماع تغيير اسم جمعية حب الوطن إلى " جمعية حب الوطن مع إثيوبيا – إثيوبيا الموحدة ".

ويضيف الشيخ إبراهيم سلطان أن المسلمين من أعضاء جمعية حب الوطن (الأولى) لم يُدعوا إلا بعد أن تم الفراغ من طبخة الدعوة إلى الانضمام، ويقول أيضًا إنه عندما وجهت إليه الدعوة ذهب هو والشيخ عبد القادر كبيرى والسيد محمد أبرا حقوص إلى مكان الاجتماع وأعربوا عن احتجاجهم وأعلنوا خروجهم من تلك الجمعية [٣١].

ومن جانبه يذكر السيد ولد آب ولد ماريام أسباب تحول جمعية حب الوطن إلى جمعية مطالبة بالانضمام على النحو التالى :

"... لقد أخذنا على حين غرة... وفرضوا سيطرتهم على الجمعية. وعندما حدث هذا فى عام ١٩٤٤م "، وهو العام الذى صدر فيه المرسوم الذى يسمح بحرية التعبير، سارع هؤلاء إلى تحويل هذه الجمعية إلى جمعية تسعى إلى انضمام إثيوبيا وغيّروا اسم الجمعية إلى " جمعية حب الوطن مع إثيوبيا "، وعندما أدركنا نحن أنهم قد سبقونا، عمدنا إلى تأسيس جمعية جديدة تحت اسم " إرتريا للإرتريين "... والذى مكّن أولئك من تنفيذ فعلتهم تلك، هو وقوف قبر مسقل ولدو إلى جانبهم وهو الذى كان رئيسا للجمعية... لقد اخترقوا الجمعية ".

ويصف السيد ولد آب ماريام، السيد قبر مسقل ولدو بالاستقامة والبراءة. ولم يحدث أن اتهمه قط بسوء الأخلاق أو تقبل الرشاوى. ويقول السيد ولد آب في تفسير سلوك السيد قبر مسقل: ".. بأن قلوب الإرتريين في تلك الفترة كانت تتفجر كرهًا للإيطاليين وللأجانب، ولم يكن الإرتريون يتوقعون منهم أى شيء آخر سوى الفقر والقمع؛ ولهذا كان هناك كثيرون ممن كانوا يؤمنون بأن الخلاص من هذا الوضع يأتي من خلال الانضمام إلى إثيوبيا ".

وبهذا التفسير يصنف قبر مسقل ضمن هذه المجموعة، حسب وجهة نظر ولد آب ولد ماريام. ومهما يكن فإن جمعية حب الوطن كانت قد تغيرت، ودفع دعاة الاستقلال ثمن سذاجتهم وبطئهم، فضلاً عن منع الإدارة الاستعمارية البريطانية لهم من التحرك بنشاط. وعندما بلغت الأمور هذا الحد؛ بدأ دعاة الاستقلال – كما يروى السيد ولد آب ولد ماريام – عقد اجتماعات سرية لتكوين جمعية تطالب بالاستقلال. ويروى السيد ولد آب قصة أول اجتماع لهذه الجمعية وما دار فيه كما يلى :

".. فى البداية اجتمعنا طوال النهار فى منزل صالح كيكيا، وخرجنا متفقين، وأقسمنا على أن نعمل من أجل جمعية إرتريا للإرتريين دون أن تسيطر علينا النزاعات القبلية والإقليمية، وتناولنا الغداء فى منزل كيكيا، وكانت الوجبة عبارة عن دجاجة ذبحها السيد كيكيا، وأدينا القسم على المصحف القرآنى، ثم ذهبنا بعد تلك إلى منزل دجات أبرها ماى عداقا، وأكلنا دجاجة ذبحها دجات أبرها، وأدينا القسم على الإنجيل. وبعد ذلك أرسلنا وفودًا من الأعيان إلى كل الأقاليم ليجمعوا توقيعات كل العمد الذين يؤيدون دعوة " إرتريا للإرتريين " وذهبت الوفود إلى المنخفضات الغربية ثم إلى المنخفضات الشرقية، أى مصوع، ثم من هناك إلى أكلى قزاى، كما أننا جمعنا توقيعات كثيرة أيضًا من إقليم سراى ".

وكان من بين مَنْ حضروا مراسيم أداء القسم كل من دقيات أبرهـا تـسما، والشيخ إبراهيم سلطان، ودقيات على، ودقيـات عمـر سـفاف (ممثـل قنـدع) وقنزماتش برهانو أحمد دين (عمدة حى برهانو) وآخرين. ويقول السيد ولـد آب ولد ماريام إن أوراق التوقيعات التى تم جمعها سلمت كأمانة إلى صـالح كيكيـا، ولأنه لم يصن الأمانة فقد ضاعت هذه الوثائق. وصالح كيكيا نفـسه انخـرط فـى الحزب الانضمامى، ثم أصبح لاحقًا من قيادته.

ونلاحظ من ذلك أن تكوين الأحزاب السياسية لم يكن مسموحًا به حتى ذلـك الوقـت، ومع هذا فإنه مع بداية عام ١٩٤٥م كان هناك، فى الأقل، حزبان سريان أحدهما ينادى بالوحدة مع إثيوبيا، والآخر يطالب بالاستقلال. أمـا جمعيـة حـب الوطن الأولى فقد قضت نحبها.

القضية الإرترية فى منتصف الأربعينيات

مؤتمر باريس – الموقف الدولى بشأن إرتريا

الاتفاق الذى تم بين بريطانيا وإثيوبيا فى نوفمبر ١٩٤٤م، كان يضمن لإثيوبيا بعض الحقوق، ولكنه لم يكن يتيح لها التخلص من هيمنة بريطانيا. وقد اختار الإمبراطور هيلى سلاسى البحث عن خيارات أخرى بعد أن أدرك أن مطالبه لن تلقى القبول قبل اكتمال أجلها حسب نصوص ذلك الاتفاق وفى تلك الأثناء، كان قادة الدول العظمى الثلاث : ستالين (الاتحاد السوفييتى) وتشرشل (بريطانيا) وروزفلت (الولايات المتحدة الأمريكية) مجتمعين فى جزيرة يالطا. وقد استمر اجتماعهم ذاك لمدة أسبوع (من ٤ – ١١ من فبراير ١٩٤٥م).

وقد أعرب الرئيس الأمريكى روزفلت للإمبراطور هيلى سلاسى فى ذلك الوقت، أنه مستعد لمقابلته فى السويس بمصر. ومع أن الإمبراطور هيلى سلاسى كان خاضعًا فى ذلك الوقت لرقابة شديدة من السلطات البريطانية فى أديس أبابا، فإنه استطاع أن يفلت من هذه الرقابة ويتوجه إلى مطار أديس أبابا فى الخامسة صباحًا ليستقل طائرة أمريكية أقلته إلى مصر، والتقى هناك بالرئيس روزفلت داخل باخرة " [1].

قدم الإمبراطور هيلى سلاسى للرئيس روزفلت مذكرة تتضمن مقترحات من ست نقاط. ونظرًا إلى أن هذا اللقاء كان أحد أهم الأحداث التى مهدت للدور الأمريكى فى منطقة القرن الإفريقى، فإننا سنحاول أن نلخص هذه النقاط فيما يلى :

- نظرًا إلى حاجة إثيوبيا الماسة لمنفذ بحرى، فإن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تساعد إثيوبيا فى الحصول على إرتريا بدعم من الأمم المتحدة.

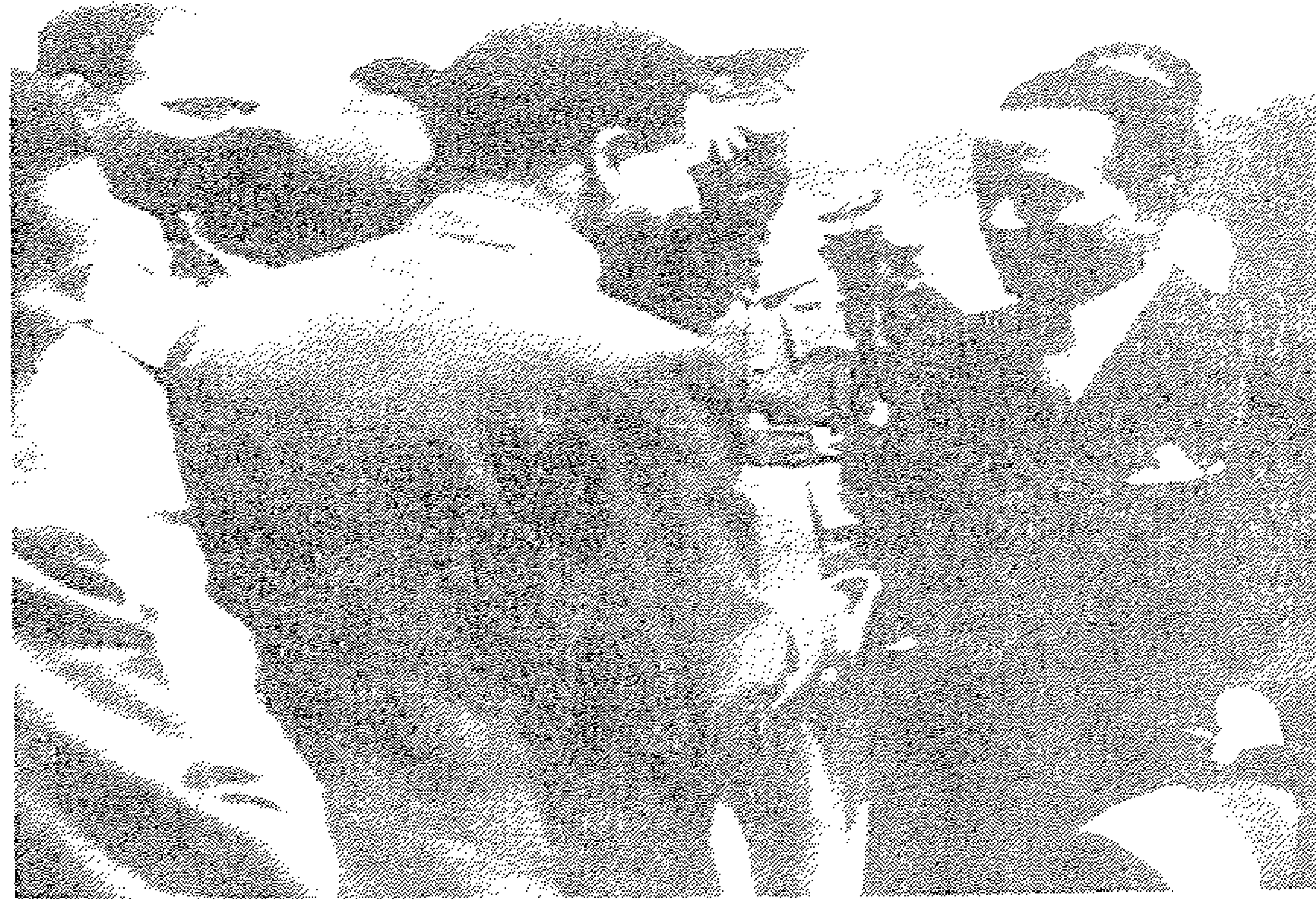
- أن تتولى إثيوبيا مهمة الإشراف على السكة الحديد التى تربط إثيوبيا بجيبوتى، على أن تتولى المهمة شركة أمريكية نيابة عن إثيوبيا.

- العمل على حسم موضوع أوغادين وأن تقوم إثيوبيا بالسماح لشركة سنكلر الأمريكية بالتنقيب عن البترول فى تلك المنطقة وأن تفتح إثيوبيا أبوابها أمام الاستثمارات الأمريكية.

- مشاركة إثيوبيا فى صياغة ميثاق الأمم المتحدة وأن تشارك إثيوبيا فى مؤتمر باريس للسلام.

- أن تحصل إثيوبيا على أسلحة ومعدات وبواخر نقل.

وفى هذا اللقاء، تجنب الرئيس روزفلت الالتزام بأى وعود، وتعمد التحدث فى مسائل أخرى. وقدم هيلى سلاسى لروزفلت هدية عبارة عن خارطة الكرة الأرضية، مصنوعة من ذهب. وخرج الإمبراطور من اللقاء، كما يقول المستشار



لورينسو وأكليلو فى اجتماع باريس

جون سبنسر، والفرحة تملأ جوانحه، ولكنه بفعلته هذه كان قد وضع بلاده تحت احتلال أمريكي مستتر مقابل حصوله على أوغادين وإرتريا [٢].

لم تسر الأمور كما تمناها الإمبراطور، ولم يكن من الممكن أصلاً أن يتحقق ما أراده بشكل سريع؛ فمصير المستعمرات الإيطالية لم يكن يقرره الرئيس روزفلت وحده، وإنما كان قضية تبت فيها الدول العظمى الأربع مجتمعة.

إضافة إلى ذلك صادف أن توفى الرئيس روزفلت فى ١٤ من إبريل ١٩٤٥، أى بعد أقل من شهرين من لقائه بالإمبراطور، وأصبحت أطماع الإمبراطور وآماله معلقة بالرئيس هارى ترومان الذى خلف روزفلت.

وبعد فترة قصيرة من ذلك، وتحديدًا فى الأسبوع الأول من مايو، هُزمت قوات الألمان كليًّا وانتحر هتلر واستسلم كبار قادته، وانتهت بذلك معارك الحرب العالمية الثانية فى أوروبا رسميًّا فى الثامن من مايو ١٩٤٥م. ولكن الحرب استمرت فى أقاصى شرق آسيا؛ لأن اليابان رفضت الاستسلام.

وعقد زعماء قوات الحلفاء الثلاثة، أى تشرتشل وستالين وترومان مؤتمرًا فى مدينة بوتسدام الألمانية (قرب برلين) واتفقوا فى هذا المؤتمر على تكوين مجلس استشارى لوزراء خارجية الدول الخمس، وهى التى تتمتع حتى اليوم بصلاحيات حق النقض " الفيتو " بعد أن تمت إضافة الصين وفرنسا. وقد خول هذا المؤتمر المجلس الاستشارى عقد اتفاقية سلام شامل مع إيطاليا التى هزمت فى الحرب [٣]. وبهذا أصبحت صلاحيات تحديد مصير المستعمرات الإيطالية السابقة بما فيها إرتريا بيد هذا المجلس الاستشارى الذى عقد أول اجتماعاته فى لندن خلال الفترة ١١ من سبتمبر - الثانى من أكتوبر ١٩٤٥م.

وكان من بين مقررات اتفاق بوتسدام " برلين " أن تقتصر المشاركة فى مؤتمر باريس على الدول التى حاربت ضد إيطاليا. وبما أن إثيوبيا لم تحارب ضد إيطاليا إلا قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية ٣٥-١٩٣٦م، فإنها لم تكن من بين الدول التى ستشارك فى مؤتمر باريس. واعدت إثيوبيا ذلك القرار خطرًا عليها؛

لأنه يحرمها من الولوج إلى المنبر الذى يمكن أن تطرح فيه مطالبها حول كل من إرتريا والصومال. وكافحت إثيوبيا بلا هوادة لطرح نفسها كإحدى القوى التى تصدت للفاشية الإيطالية، وقدمت، كما يقول وزير خارجية إثيوبيا آنذاك إكليلو هبتى ولدو، حركة المقاومة للاحتلال الإيطالى التى دامت خمسة أعوام دليلاً على مشاركة إثيوبيا لقوات الحلفاء فى التصدى للقوات الفاشية الإيطالية.

ويوضح الوزير إكليلو أن الولايات المتحدة الأمريكية تقبلت الحجج الإثيوبية من دون كبير عناء؛ لأنها كانت متعاطفة منذ البداية مع إثيوبيا. أما الاتحاد السوفييتى فقد عارض فى البداية، ولكنه قبل – فى النهاية – مشاركة إثيوبيا فى ذلك الاجتماع، ثم لحقت به كل من بريطانيا وفرنسا. وبذلك انضمت إثيوبيا إلى العشرين دولة التى حاربت إيطاليا، وأصبح من حقها أن تشارك فى مؤتمر السلام بباريس (٤)، وبعبارة أوضح، حصلت إثيوبيا على حق المشاركة فى اجتماع هدفه الرئيس تقرير مصير إرتريا.

تقدمت إثيوبيا فى الاجتماع الأول للمجلس الاستشارى للدول العظمى الخمس بمذكرتها التى عرفت بالمذكرة الخضراء. وطالبت فى هذه المذكرة (بما زعمت أنه حقها) ليس بضم إرتريا فحسب، وإنما ضم الصومال أيضًا.

وكان هيلى سلاسى يطالب منذ البداية بمنحه ميناء زيلع الصومالى. وقد قام فى هذه المذكرة بتجديد هذا الطلب. ومع أنه لم تكن فى الصومال على الإطلاق أية حركة تطالب بالانضمام إلى إثيوبيا، كما كانت عليه الحال فى إرتريا، فإن مستشار الإمبراطور جون سبنسر أوعز لهيلى سلاسى بأن يتعلل بأن الصومال أيضًا كان منطلقًا لغزو إثيوبيا. ولهذا فإنه ينبغى ضمه إلى إثيوبيا – فى الأقل – لاعتبارات استراتيجية.

إضافة إلى ذلك سعى الإمبراطور من وراء تقديم المذكرة الخضراء إلى الاعتراض على مشروع إقامة الصومال الكبرى الذى طرحته بريطانيا العظمى. ويجدر بالذكر هنا أن وزير خارجية إثيوبيا إكليلو هبتى ولدو كانت لديه رؤية مغايرة لرؤية الإمبراطور لهذا الشأن. فهو كان يعتقد بأن المطالبة بالصومال أمر

غير عملى. ولهذا دعا إلى التركيز على المطالبة بإرتريا؛ لأنه عد انضمام إرتريا إلى إثيوبيا مما يلقى تأييدًا كبيرًا فى أوساط المسيحيين من أبناء المرتفعات فى إرتريا، على عكس الحال فى الصومال. وكان واضحًا لإكليلو أن موقع ميناء زيلع بالقرب من جيبوتى الفرنسية يعنى أن فرنسا لن تسمح بقيام ميناء إثيوبى كبير ينافس جيبوتى.

عدا كل ذلك، كانت بريطانيا قد وضعت مخططها الخاص بها بشأن تقرير مصير الصومال. ولهذا عد الاستيلاء على إرتريا هو الأكثر إمكانًا للتحقيق. وتضمنت المذكرة الخضراء الحديث الإثيوبيى المألوف عن الروابط التاريخية والعرقية والدينية، إلخ التى تربط إرتريا بإثيوبيا، كما تضمنت قائمة بأسماء ١٦٠٠ شخص إرترى يعملون فى مختلف مستويات المسؤولية فى الحكومة الإثيوبية؛ لإثبات أن إثيوبيا هى البلد الذى يلتجئ إليه المثقفون الإرتريون. كما وردت فيها أيضًا أسماء مئتى شخص إرترى من الذين قاتلوا إلى جانب إثيوبيا ضد الاحتلال الإيطالى. إلى جانب ذلك، تضمنت المذكرة تحليلاً مفصلاً لتوضيح أهمية ميناءى عصب ومصوع بالنسبة إلى إثيوبيا، وأن إرتريا لا يمكن أن تعتمد على نفسها من دون إثيوبيا (٥).

على الرغم من كل ذلك، لم يتقبل وزراء المجلس الاستشارى المقترحات الإثيوبية. فقد طالبت الولايات المتحدة الأمريكية أن تبقى كل المستعمرات الإيطالية السابقة (باستثناء الصومال الإيطالى) تحت وصاية الأمم المتحدة لفترة عشرة أعوام، ثم تمنح الاستقلال بعد ذلك. أما الاتحاد السوفييتى فاقترح أن يتولى الوصاية على إقليم طرابلس الليبى، على أن تحدد كل من بريطانيا والولايات المتحدة مصير إرتريا والصومال الإيطالى والأجزاء المتبقية من ليبيا. واقترحت فرنسا من جانبها إعادة كل هذه المستعمرات إلى إيطاليا. ومن جانبها أعلنت بريطانيا قبولها اقتراح منح ليبيا الاستقلال بعد انتهاء فترة الوصاية من قبل الأمم المتحدة، وامتنعت بريطانيا عن إعطاء رأيها بشأن إرتريا أو الصومال.

غير أنه نتيجة لعدم اتفاق هذه الدول، فقد عقد اجتماع آخر في باريس خلال الفترة ٢٥ من أبريل – ١٦ من مايو ١٩٤٦م. ولكن هذه المرة أيضًا لم تتفق هذه الدول. فقد طالبت كل من فرنسا والاتحاد السوفييتي بعودة إيطاليا إلى مستعمراتها السابقة. ويعود تغير موقف الاتحاد السوفييتي إلى حساباته في أن يؤدي هذا الموقف إلى دعم موقف الحزب الشيوعي الإيطالي في الانتخابات.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد غيرت رأيها مرتين، وعادت أخيرًا إلى موقفها الأول. وقامت بريطانيا في هذه المرة بتوضيح موقفها؛ حيث اقترحت منح بعض أجزاء من إرتريا إلى إثيوبيا، على أن يكون إقليم أوغادين جزءًا من مخططها لإقامة الصومال الكبير (٦).

كل هذه المحادثات كانت تتم من دون استشارة شعوب البلدان التي يقررون مصيرها. ولم تفلح إثيوبيا عمومًا في هذه الاجتماعات في تحقيق ما كانت تصبو إليه، وتم تأجيل النقاش إلى الاجتماع القادم الذي سيعقد في باريس والذي دعيت إيطاليا إلى المشاركة فيه.

حضرت إثيوبيا للاجتماع وهي أكثر استعدادًا. وقد ترأس وفدها إكليلو هبتي ولدو. وضُمت إلى الوفد بعض الشخصيات الإرترية اعتقادًا منهم أن ذلك يمكن أن يساعد في دعم مطالبهم. ولهذا الغرض تم سحب لورينسو تأزاز من موسكو وبلاتا أفريم تولدي مدهن من لندن، وحرص الإثيوبيون على أن يظهر هؤلاء إلى جانب رئيس الوفد إكليلو. والمعروف أن لورينسو كان يعيش في حالة من العزلة، ويعاني من المرض إلى حد أن موته كان متوقعًا بين لحظة وأخرى. ولكن بغض النظر عن ذلك كان حضوره كافيًا لأن يتبجح إكليلو هبتي ولدو في ذلك الاجتماع قائلاً :
" انظروا إلى هؤلاء لقد أوصلنا عددًا كبيرًا منهم إلى أرفع مناصب السلطة " (٧).

وعلى الرغم من كل ذلك، لم تحصل إثيوبيا في هذا الاجتماع سوى على مواقف تأييد ومعارضة متساوية، خاصة بشأن مطالبتها بإرتريا. فقد تشبثت فرنسا بموقفها السابق والداعي إلى عودة إيطاليا إلى مستعمراتها. واتخذت كل من بلجيكا والبرازيل مواقف مؤيدة لإيطاليا(٨). أما مصر فقد طرحت نفسها شريكًا في القسمة،

وقدمت مذكرة تطالب فيها بمصوع؛ لأنها – أى مصوع – كانت تحت سيطرتها لوقت طويل (٩).

كانت هناك أيضًا دول أخرى مؤيدة للمطالب الإثيوبية من بينها الهند واليونان اللتان أيدتا إثيوبيا؛ بغية تعزيز موقف جالياتها الكبيرة فى إثيوبيا. وكان تأييد يوغوسلافيا لمطالب إثيوبيا نكاية فى إيطاليا التى تُكِنُّ لها يوغوسلافيا كرهًا شديدًا. وكانت كندا أيضًا تؤيد مطالب إثيوبيا. أما بريطانيا فقد اختارت أن تؤيد مطالب إثيوبيا فى إرتريا انطلاقًا من مبدأ المقايضة بإقليم أوغادين لضمه إلى مخططها لإقامة الصومال الكبرى. وحدها الولايات المتحدة تحفظت عن إبداء رأيها أو موقفها بهذا الشأن فى هذا الاجتماع (١٠).

لم يتطرق اجتماع باريس الثانى لتفصيل مصير كل مستعمرة إيطالية سابقة على حدة، وإنما أصدر قرارات عامة بهذا الشأن؛ حيث اتفق الاجتماع على ما يلى:

١- أن تتخلى إيطاليا عن حق احتلالها أو ملكيتها لمستعمراتها فى ليبيا وإرتريا والصومال الإيطالى " Title to territorial possessions ".

٢- أن تبقى هذه المستعمرات تحت إدارة القوى الموجودة فيها حتى يتم البت فى شأنها.

٣- أن يتم البت النهائى فى مصير هذه المستعمرات خلال عام واحد من قبل الاتحاد السوفييتى وبريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا بشكل جماعى.

وبناء على هذه القرارات؛ أصبحت إرتريا رسميًّا واعتبارًا من تاريخ سريان مفعول هذه القرارات فى ١٤ من فبراير ١٩٤٧م خارج سلطة الاستعمار الإيطالى وخاضعة للإدارة البريطانية إلى حين البت فى مصيرها (١١).

ونجد فى أحد ملاحق هذا القرار، قرارًا اتخذ من طرف الدول العظمى الأربع لوحدها. حيث اتفقت هذه الدول – كما يقول الملحق – على أن يجرى تقرير مصير هذه المستعمرات عبر الاستجابة " لرغبات سكانها وسلامتهم ومصلحة

السلام والاستقلال "، أن يتم ذلك بعد استشارة الدول المعنية. وفي حال عدم توصلهم إلى تفاهم بشأن هذا الوضع خلال عام واحد، اتفقوا على نقل الملف إلى منظمة الأمم المتحدة، على أن تبعث هذه الدول بين الحين والآخر بممثليها للمزيد من التفاهم، وأن ترسل لجان تحقيق وتقصي حقائق إلى هذه المستعمرات ليساعد كل ذلك على التوصل إلى قرار مشترك (١٢).

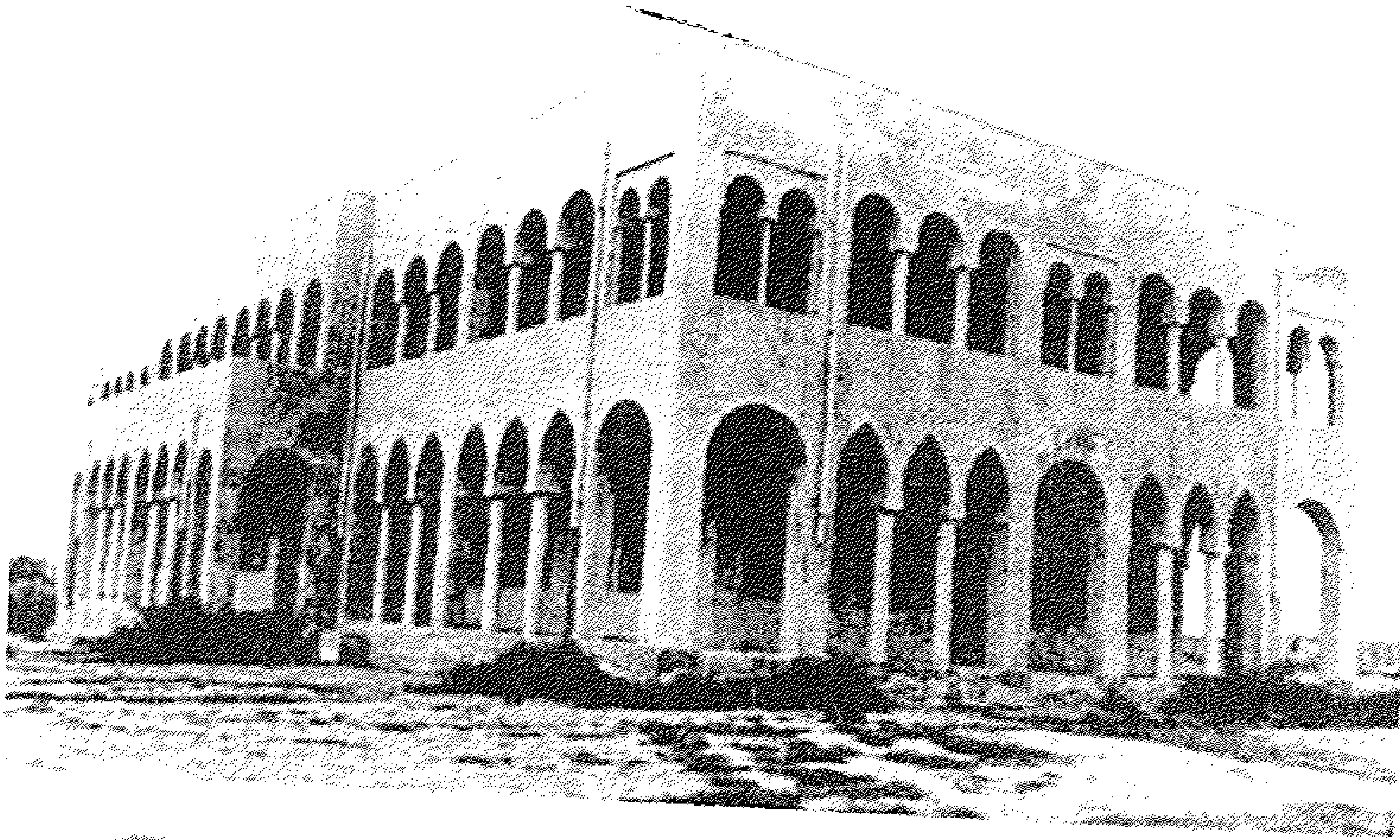
لا شك أن هذه القرارات كانت مكافأة ضخمة لإثيوبيا. وللحقيقة لم يكن مصير قضية إرتريا - فى الأصل - يحدد فى إرتريا؛ ولهذا فقد تمكنت إثيوبيا عبر المنابر الدولية التى لم يكن يسمع فيها أى صوت يمثل الشعب الإرترى، من طرح وجهة نظرها بكل اطمئنان. وقد عبر وزير الخارجية الإثيوبى عن هذه الحقيقة بالقول: "... لأول مرة نتمكن من طرح وجهة نظرنا بشأن إرتريا كما نرغب. وقد تمكنا من إسماع رأينا بشأن تحديد مصير المستعمرات الإيطالية السابقة " (١٣). والحكومة الإثيوبية وتحديدًا وزير خارجيتها إكليلو لم يكونا يدركان ذلك جيدًا وحسب، وإنما سعيا بكل فعالية للاستفادة من هذه الوضعية.

أوضاع إرتريا فى منتصف الأربعينيات

بعد اجتماع باريس انتقل موضوع تقرير مصير إرتريا من يد بريطانيا إلى يد الدول العظمى الأربع التي تعد بريطانيا واحدة منها. ولكن مع ذلك استمرت بريطانيا فى إدارة إرتريا وفقًا لقرارات حلفائها. ولم يكن ذلك الوضع ليقف عائقًا أمام مساعيها لتنفيذ مخططها، بل على العكس كان عاملاً مساعدًا لذلك.

لا جدل فى أن الإدارة العسكرية البريطانية كانت قد أدخلت فى إرتريا الكثير من الأشياء الإيجابية مثل نشر التعليم، وإشاعة قدر نسبى من حرية التعبير والثقافة الديمقراطية، إلخ. لكن بالمقابل كانت نتائج السياسة الاقتصادية التى اتبعتها الإدارة البريطانية فى إرتريا دليلاً يشهد بأن هذه السياسة كانت مؤامرات خبيثة متعمدة؛ تهدف بالأساس إلى تأمين المصالح الاستراتيجية والسياسية لبريطانيا.

فضلاً عن أنها كانت متناغمة مع مخططات هذه الإدارة التى وضعتها منذ مجيئها بشأن تقرير مصير إرتريا.



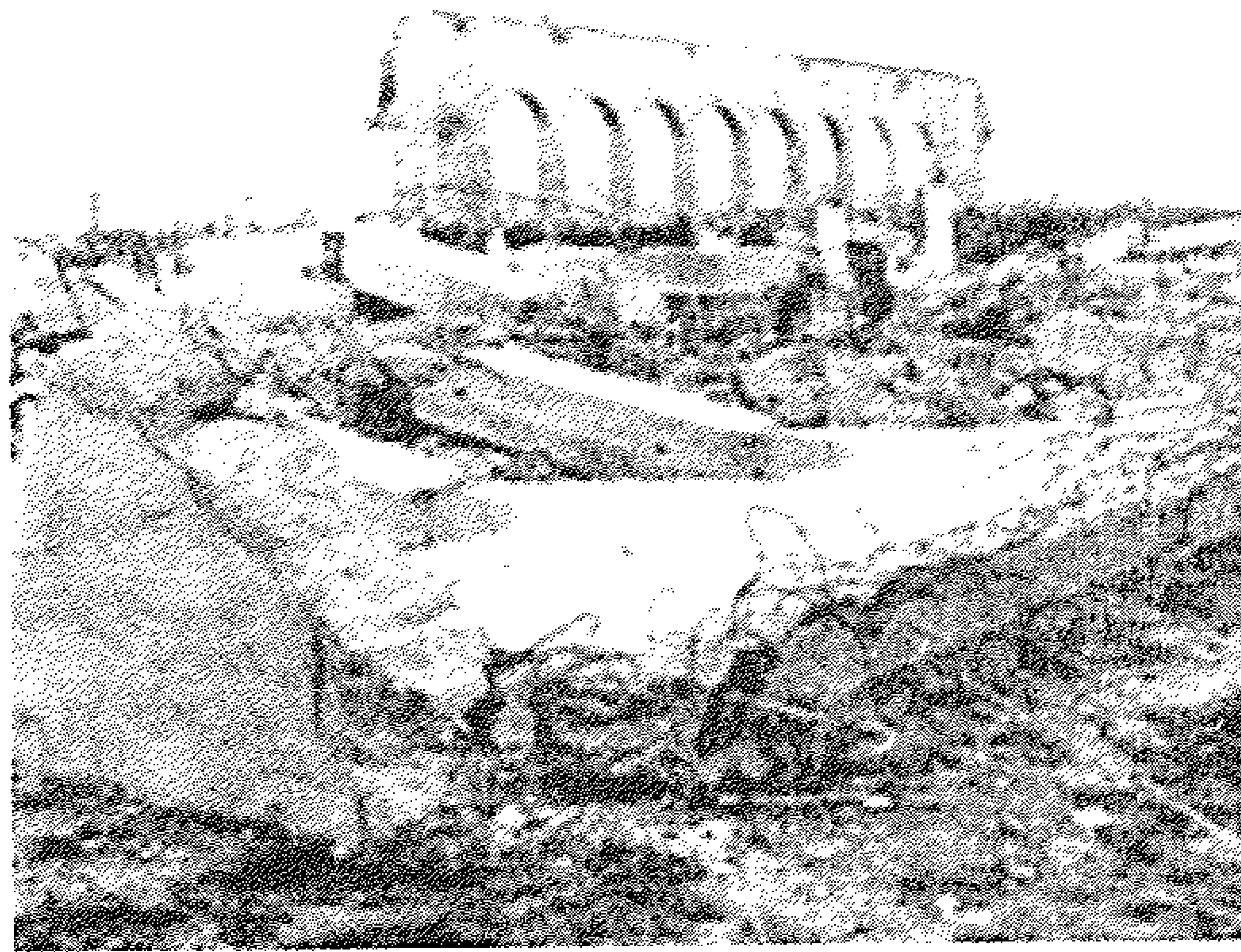


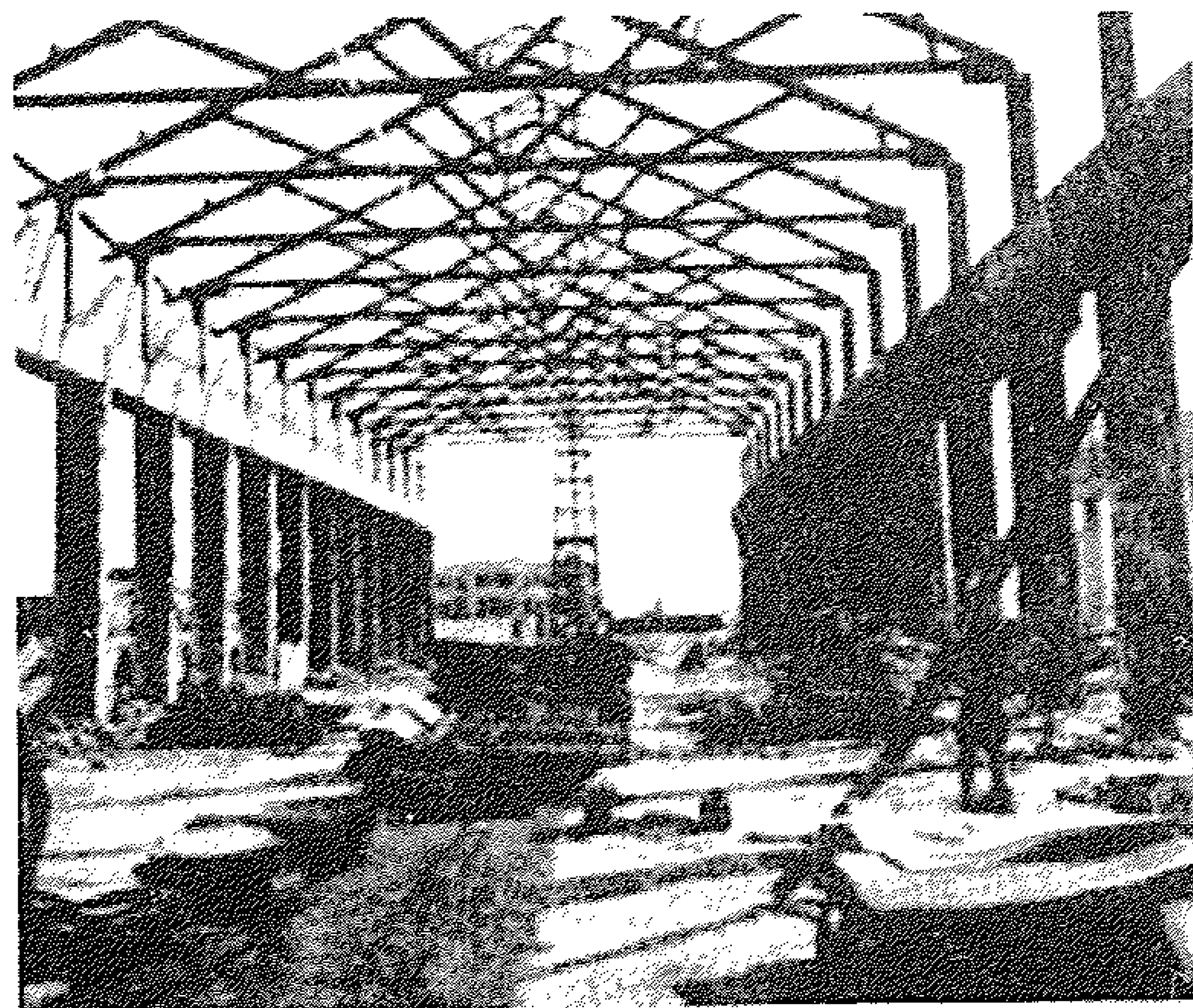
بعض المصانع الإرترية التي دمرها البريطانيون

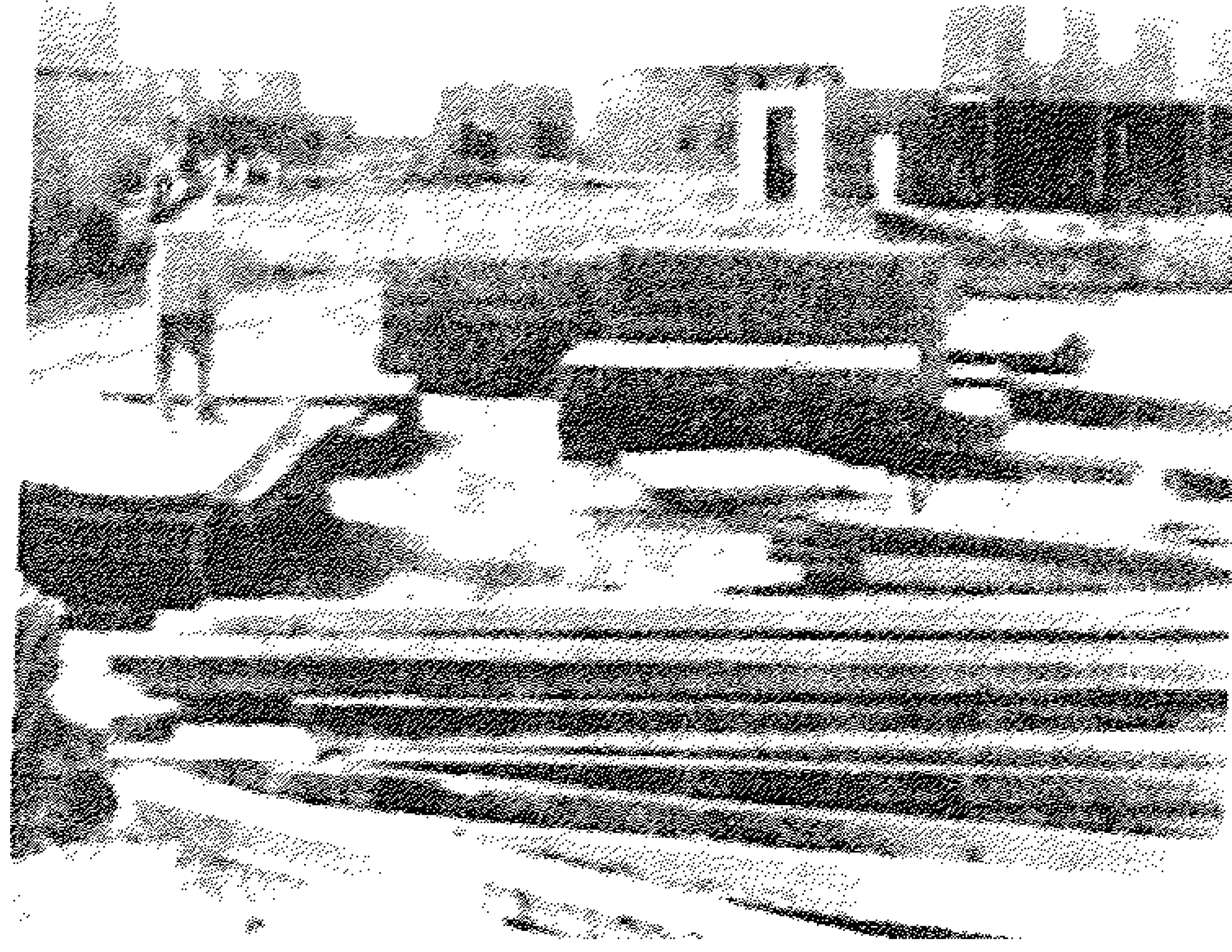
كنا قد تطرقنا إلى الشواهد التى توضح كيف أن الاقتصاد الإرترى كان قد شهد تحسنًا منذ عام ١٩٤٢م. لكن الإدارة البريطانية قامت فى عام ١٩٤٥م بإغلاق المصانع الإرترية؛ بحجة أن هذه المصانع غير قادرة على المنافسة مع المصانع التى بدات تزدهر فى أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. وفى مراحل لاحقة قامت

الإدارة البريطانية بتفكيك المصانع ونقلها من إرتريا إلـــى دول أخـــرى خاضـــعة لاحتلالها، وكانت تفعل ذلك تارة بحجة عدم وجود قطع غيار، وتارة ثانية بحجـــة نفاد مخزون المواد الخام، وتارة ثالثة بحجة ارتفاع أسعار النقـــل وقلـــة الـــسيولة النقدية. ونتيجة لهذه الأعمال تراجع الاقتصاد الإرترى الذى كان قد شرع فى تلبية حاجة التصدير إلى الخارج؛ فبقى محصورًا فى الإنتاج الحيوانى والنباتى وإنتـــاج الثروات البحرية والمعدنية "١٤".

وإثر ذلك أصبح الكلام عن أن إرتريا بلد غير قادر على الاعتماد على ذاته اقتصاديًّا، كلامًا شائعًا تلوكه الألسن في كل مكان.







بعض المنشآت الإرترية التى دمرها البريطانيون

وللحقيقة كانت الإدارة العسكرية البريطانية قد بدأت منذ البداية فى تدمير المنشآت التى أقامتها إيطاليا فى إرتريا، وتحديدًا منذ عام ١٩٤١م. ولكن عملية التدمير تلك كانت مقصورة أكثر على المؤسسات التى شيدتها إيطاليا فى الثلاثينيات؛ بغية خدمة جهودها الحربية. ولكن بعد أن تأكد فى عام ١٩٤٥م فى مؤتمر باريس أن بريطانيا لن تبقى فى إرتريا، قامت بتوسيع نطاق تفكيك المصانع الكبرى وتدميرها ونقل وبيع هذه المصانع وبيعها إلى دول أخرى.

ففى مصوع، تم تفكيك أحواض السفن الثابتة والمتحركة والرافعات والمخازن الكبيرة جدًّا وبيعها ونقلها كافة ، إلخ. وابتداءً من هذه الفترة ١٩٤٥م، وحتى عام ١٩٥٢م، قامت الإدارة البريطانية فى منطقة مصوع وحدها بتدمير ٧٥ مبنى، بما فى ذلك الفنادق، وتفكيك ألواح الزنك والقضبان الحديدية والأعمدة... إلخ.

وهو المصير نفسه الذى واجهته منشآت المطارات التى شيدت فى قرع وعصب. كما قام البريطانيون بتفكيك الجسور وخط التليفريك " القطار المعلق " الذى كان يُعَدُّ وقتها الأطول فى العالم، والذى كان يربط بين مصوع وأسمرا ونقلهما وبيع كل ذلك لدول أخرى (١٥).

جدير بالذكر هنا أن المخازن والمنشآت التى شيدها الأمريكان فى كل من أسمرا وقندع وقرع وماى حبار ومصوع كانت تحتوى على معدات ومواد قدرت قيمتها بعشرين مليون دولار. وقد قامت الإدارة البريطانية بتفكيك هذه المخازن وبيع محتوياتها للتجار العرب ولحكومات باكستان واليمن والتجار الإيطاليين. وتكشف بانكرست – على سبيل المثال – أن باكستان اشترت حوض رسو عائمًا بنصف مليون جنيه استرلينى وأن ١٦ باخرة كبيرة بيعت لكبار الأثرياء (١٦).

وقد سئل أحد كبار مسؤولى الإدارة البريطانية فى إرتريا فى عام ١٩٤٧م عن سبب إحداث كل هذا الدمار فى مصوع، فأجاب أنهم قرروا تدمير هذه المنشآت "... لأن حراسة القواعد الخلفية وحمايها يكلفان دافعى الضرائب كثيرًا " (١٧). وطبعًا المقصود بـ " دافعى الضرائب " هم المواطنون البريطانيون. وبعبارة أخرى يزعم البريطانيون أنهم قد دمروا هذه المنشآت الغالية الثمن، والتى كان بإمكانها أن تكون مصدرًا لملايين مضاعفة من الأموال، لا لشىء سوى أنهم عجزوا عن دفع تكلفة الحراسة والصيانة.

إن المسألة برمتها لا تعدو أن تكون أمرًا مبيتًا ومتعمدًا. ولولا ذلك لما استحق أن يصبح موضوع أو مزاعم افتقار إرتريا لإمكانية الاعتماد على نفسها اقتصاديًّا قضية محورية. فقد كان معلومًا أن لإرتريا ثروات طبيعية لم ينقب عنها أو لم يستفد منها على النحو الأكمل، وأن لديها أراضى زراعية قادرة على تحقيق إنتاج وفير لو تم تكثيف العمل فيها وتنظيمها بشكل جيد. والأهم من ذلك هو أن الحرب العالمية الثانية قد أبرزت ضرورة التعاون والتكتل الإقليمى والدولى، ونتيجة لذلك كان عهد مفهوم التقوقع والاكتفاء الذاتى قد ولى وحل محله مفهوم الاعتماد والتعاون الاقتصادى المتبادل. ومع ذلك، فإن هذا المفهوم لم يوضع فى الاعتبار عندما تعلق الأمر بإرتريا. ويمكن القول إن عبارة " إن إرتريا بلد فقير غير قادر على الاعتماد على نفسه " قد تحولت آنذاك إلى شعار. بالمقابل نجد أنه فى تلك الفترة لم تكن لدى الصومال ولا ليبيا بنية تحتية توازى ما كان موجودًا فى إرتريا. وكانت هاتان الدولتان فقيرتى الموارد مثل إرتريا، ولكن لم تلصق بها تهمة

الفقر إياها. ونستنتج من مجمل ذلك أن إلصاق أو "تهمة" الفقر بإرتريا، لم يكن محصلة لتحليل عميق للأسس الاقتصادية لإرتريا، وإنما قصد به خدمة المصالح السياسية البريطانية. لهذا حرص البريطانيون على أن يصوروا إرتريا بلدًا يصعب حتى إدارته وحكمه، وأنه ليس هناك أى خيار آخر سوى إلحاقها إما، بإثيوبيا وإما بالسودان وإما بكليهما؛ لأنها لا يمكن أن تبقى كيانًا قائمًا بذاته. لهذا فإن عمليات الهدم والتدمير كافة التى قامت بها الإدارة البريطانية لم تتم إلا لإبراز هذه الصورة ودعمها.

نتيجة لكل ذلك كانت أوضاع الإرتريين فى أوائل ٤٤-١٩٤٥م أسوأ مما كانت عليه خلال أزمة ١٩٤١م التى بدأت فيها الحرب الاقتصادية من قبل البريطانيين. وقد فجر هذا مشاعر غضب المواطنين، وكان أكثر ما أثار حنق الإرتريين هو وجود الإيطاليين فى أعلى مراتب السلطة. ويذكر تريفاسكس فى كتابه أن الإرتريين كانوا فى بداية عهد الإدارة البريطانية غير ملمين باللغة الإنجليزية ويفتقرون إلى التعليم، وأن البريطانيين كانوا ينظرون إليهم بعين الشك؛ بحكم أنهم كانوا خاضعين للاستعمار الإيطالى، وأنهم لهذا كانوا لا يضعونهم سوى فى الوظائف الصغرى، وأنهم لم يتبوءوا مناصب إدارية وقضائية على مستوى الضواحى إلا فى مراحل لاحقة.

لكن المثير للدهشة هنا هو أن الإدارة البريطانية كانت تستخدم أو توظف الضباط والمسؤولين الإيطاليين الفاشيين " ممن كانوا أعضاء فى الحزب الفاشى الإيطالى ". ففى رسالة كتبها الحاكم البريطانى البريجادير لونغ ريغ إلى رؤسائه أوضح لهم أنه قد سجن المتشددين وغير القابلين للإصلاح من بين الفاشيين الإيطاليين، وأنه - من ناحية أخرى - قد ضم المتعاونين منهم فى سلكه الإدارى. وأوضح لونغ ريغ لرؤسائه أنه فعل ذلك؛ لأنه لم يكن أمامه خيار آخر، وأنه قرر أن يتركهم يواصلون العمل مادام أنهم لن يعودوا إلى معتقداتهم الفاشية. وأوضح لونغ ريغ لرؤسائه أنه ينتظر منهم توجيهًا أو توضيحًا لرأيهم بشأن ما اتخذه من خطوات فى هذا المجال [١٩].

وقد أعرب المسؤول البريطانى الأعلى للونغ ريغ فى القاهرة عن موافقتــه؛ للاستفادة من الفاشيين مادام أنهم ليسوا من الأعضاء الفــاعلين أو النــشيطين فــى الحزب. وأوضح المسؤول الأعلى أن الفكر الفاشستى لا يمكن محوه بالقوة، وأنــه يفضل العمل على توظيفهم ودمجهم فى العمل مع أشخاص آخرين يحملون فكــرًا مغايرًا؛ لكى يؤثروا فيهم ويتم تثقيفهم بشكل غير مباشر. وكان هذا يعنى أنــه قــد تقرر أن يستمر الشعب الإرترى فى الخضوع لحكم الإيطاليين الذين كانوا يعملــون فى خدمة الفاشية وإدارتهم [٢٠].

واستمر الوضع على هذا المنوال حتى النصف الثانى مــن عــام ١٩٤٥م؛ حيث جاء حاكم بريطانى جديد، حل محل لونغ ريغ فى يوليو ١٩٤٥م، وكان اسمه سى.دى.مكارثى. وقد شرع هذه الأخير فى إدخال هيكل وتنظــيم إدارى جديــديْن. وبمقتضى ذلك تم إنشاء ست مديريات عواصمها : أغــوردات، كــرن، أسمــرا، مصــوع، عــدى وقرى (مندفرًا)، وعدى قيح [٢١]. كما أقام مكارثى فــى هــذه الفترة نفسها محكمة عسكرية تتكون من ضباط بريطانيين فقط، ومحكمة اســتئناف جنائية رئيسها ونائبه من الإنجليز وعضوية قضاة إيطاليين.

إضافة إلى ذلك، قام بتعيين ٢٥٠ من الإرتريين فى مناصب قضاة وإداريين إقليميين فى كل محافظات الأقاليم [٢٢]. كما قام بتعيين عدد من وجهاء السكان فــى الأقاليم كممثلين للأقاليم. ولم يكن هؤلاء يتمتعون بأية صلاحية ولا سلطة إداريــة، سوى لعب دور الوسيط فى عمليات الصلح أو الوكيل فى القضايا المختلفة.

ومهما يكن فإن الإرتريين – حسبما أوضحه تريفاسكس – وجدوا الفرصــة لأول مرة لكى ينهضوا بمهام الدولة العصرية، بدلاً مــن أن يتلقــوا أوامــر مــن المستعمرين. وكان حكام المحافظات الذين كان يعينهم الإيطاليون إبان فترة حكمهم منعزلين وبعيدين عن المواطنين، ولكن فى هذه الآونة بدأوا يصبحون أكثر التصاقا بهم فى ظل الإدارة البريطانية. وشهدت هذه الفترة توسعًا نسبيًّا فى خدمات التعلــيم والصحة. وبدأت اللغتان التجرينية والعربية تحل محل اللغة الإيطاليــة وتــصبحان لغتى العمل الرسميتين[٢٣].

باختصار يمكن القول إنه، وبغض النظر عن المناورات والدسائس السياسية البريطانية، قد بدأت تنشأ فى إرتريا أسس إدارة نظام قضائى يشارك فيه الإرتريون. ولا يقلل من شأن هذه التغيرات الإيجابية التى بدأت تحدث وتتوسع فى حياة الإرتريين والتى حدثت فى مجالات الإدارة والنظام القضائى والتعليمى والاجتماعى، غير أن مشاركة الأهالى الإرتريين فى الإدارة وغيرها كانت غالبًا عند المستويات الدنيا، بيما احتكر الإيطاليون المستويات العليا.

فى البداية كان الأشخاص الذين تعينهم الإدارة البريطانية من الأهالى، هم من الزعامات الإقطاعية التقليدية، ولكن بعد فترة حرصت الإدارة البريطانية، وخاصة فى المدن على استبدالهم بمن حصلوا على نصيب من التعليم وقدر كافٍ من الكفاية النسبية؛ الأمر الذى أدى إلى حدوث تغيير فى التركيبة الإدارية. وقد فتح ذلك الباب واسعًا أمام إمكانية تأهيل قضاة إرتريين جدد وغيرهم من العاملين فى السلك الإدارى " البيروقراطية ".

ولكن بالمقابل أدى ذلك إلى إثارة حفيظة الإقطاعيين من الزعامات التقليدية التى بدأت تنحاز إلى إثيوبيا نكاية فى بريطانيا؛ الأمر الذى زاد من حجم التأييد الذى أصبحت تحظى به إثيوبيا (٢٤).

كل هذه التغيرات التى أحدثها البريطانيون كانت من النوع الذى يترك آثارًا غائرة ومعظمها إيجابى. ومع هذا فقد غطت عليها الأزمة الاقتصادية التى كانت تعيشها البلاد آنذاك؛ ولهذا لم يحدث أى تغيير فى حياة الإرتريين. ولا فى حالة التذمر وعدم الرضا العام التى كانت سائدة فى أوساطهم. وكما أشرنا مرارًا فى الفصول السابقة؛ فإن كراهية سكان المدن الإرترية قد توجهت نحو التجار العرب والإيطاليين الذين كانوا يحتكرون أو يهيمنون على الحياة الاقتصادية.

ولم تكن الأحوال فى الريف تختلف كثيرًا عن المدن. فقد كانت الإدارة البريطانية تواصل تبادل المشورة والرأى مع الأعيان وشيوخ القبائل الملمين بالتاريخ والأنساب لتهدئة الصراع الذى نشب بين التجرى والشماقلى، من خلال إدخال نظام إدارى قبلى جديد يقضى على هيمنة الشماقلى واستعبادهم. ولكن

الاضطرابات وخاصة فى الساحل لم تكن قد هدأت بعد. كما أن الاقتتال الذى كان يدور بين قبائل البنى عامر بقيادة على منطاز وقبائل الهدندوة قد تواصل لسنوات عديدة حتى توقف فى نهاية عام ١٩٤٥م. ولكن بعد أن أدى إلى زعزعة استقرار المنطقة. أما فى المرتفعات فقد أدى انتزاع الأراضى الخصبة من الفلاحين وتسخيرها لتوفير الطعام للأوروبيين ولتصدير المنتجات الزراعية، إلى وقوع الفلاحيين من الأهالى فى براثن الجوع والمرض. كما أفضى ضيق الأراضى الزراعية والمراعى إلى زعزعة روح الوفاق والوئام بين سكان الريف وإلى اندلاع النزاعات والصدامات العنيفة بين القرى والقبائل. وبدأت الأسلحة المخبأة منذ فترة الحرب تظهر فى العلن، وتفشت ظواهر السطو والنهب، وسادت الفوضى والاضطرابات محل النظام والقانون.

ولم تستطع الإدارة البريطانية، أو بالأحرى لم تشأ أن تعمل على تهدئة الاضطرابات التى كانت تسود جميع أنحاء البلاد. بل على العكس من ذلك، كانت هذه الإدارة تتخذ الإجراءات التى تصب الزيت على نار الخلافات المتقدة بين دعاة الاستقلال ودعاة الوحدة مع إثيوبيا. وكنا قد رأينا آنفًا كيف أن الإدارة البريطانية منحت دقيات تسما لقب " رأس " لتوحى بأنها تؤيد دعاة الاستقلال.

ولكن خلال عام ١٩٤٥م، اتخذت هذه الإدارة خطوة مناقضة لذلك، عندما سمحت لقبر مسقل هبتى ماريام رئيس جمعية الاتحاد مع إثيوبيا ومقرها فى أديس أبابا، بأن يمارس نشاطاته التعبوية والتنظيمية فى أسمرا؛ وفاز بذلك معسكر دعاة الانضمام إلى إثيوبيا بمكافأة كبرى. وكانت الإدارة البريطانية قد سمحت لرأس تسما أن يقوم بالنشاط التعبوى فقط دون أن تسمح له بالنشاط التنظيمى، فضلاً عن أنها لم تقم بمنع تدخل إثيوبيا فى إرتريا. كما نجد بعد فترة أن الإدارة البريطانية قد سمحت فى مارس ١٩٤٦م لمسؤول إثيوبى هو الكولونيل نقا أن يقيم فى أسمرا ضابط اتصال إثيوبيًا.

ومنذ ذلك الوقت، أصبحت تحركات الحكومة الإثيوبية فى إرتريا علنية، وتحول منزل الكولونيل نقا إلى ملتقى قادة حزب الاتحاد مع إثيوبيا. وبدأ قادة

حزب الاتحاد وبعض أهم أعضائه، وكذا الكثير من العاطلين والمشردين من الإرتريين والتجراويين يعيشون على هبات الكولونيل نقا [٢٥].

وطوال الفترة التى سبقت انعقاد اجتماع باريس، غرقت إرتريا فى أزمة اقتصادية عميقة واضطرابات أمنية، وتعرضت لتدخلات خارجية وانقسامات داخلية كبرى. وتفشت فى طول البلاد وعرضها روح كراهية البيض (الإيطاليين) وأعمال القتل والسرقة والنهب والسطو (ظاهرة الشفتة) على نحو لم يشهده تاريخ البلاد من قبل.

وفى هذه الفترة التى تمكنت فيها إرتريا لأول مرة من الحصول على حق تقرير مصيرها، فقدت إرتريا بوصلتها وأصبح توجهها السياسى فى مهب الريح. فقد انقسم المواطنون وتشتتوا تحت رايات الدين والقبيلة والنزاعات الإقليمية. ومما زاد الطين بلة، هو أن إثيوبيا وبريطانيا على حد سواء، عملا عن عمد على تعميق هذه الخلافات، وأصبح هذا الواقع هو الأرضية التى تتغذى منها سياسات القوى الإرترية المختلفة.

وأدت تعقيدات هذا الواقع السياسى وتشابكها بالمواطن الإرترى العادى إلى عدم القدرة على التمييز بين الغث والسمين، بين ما هو مفيد له وضار به. وجريا وراء تقاليد الآباء، كان المواطن يسير خلف زعمائه التقليديين، وكان هؤلاء (الزعماء) يفتقرون إلى التعليم والنضج من ناحية، فضلاً عن أن مصلحتهم، من ناحية أخرى، كانت تجعلهم يتخبطون ذات اليمين وذات اليسار؛ الأمر الذى جعل التحركات السياسية فى تلك الفترة ذات طبيعة غير مستقرة وغير متعمقة الجذور.

وأصبح الواقع السياسى الإرترى منذ منتصف الأربعينيات يتميز بالفوضوية والتقلبات الحادة؛ حتى أن الشخص بات ينتقل من يوم إلى آخر من معسكر دعاة الانضمام إلى معسكر الاستقلاليين تارة، وإلى أنصار إيطاليا تارة ثانية، وإلى معسكر دعاة التقسيم تارة ثالثة.

عمليات السطو المسلح " الشفتا " والاضطرابات السياسية :

مُذ عام ١٩٤٣، بدأت تتكاثر عمليات السطو والنهب المسلح وغيرها من عمليات السرقة والإجرام التى كانت تنفذها مجاميع مسلحة. فخلال الفترة من يناير إلى ديسمبر ١٩٤٣م فقط، تم تسجيل ١٠٨ بلاغات رسمية لأعمال السرقة والنهب، وكذا تم تسجيل ٨٥ بلاغًا مماثلاً خلال الفترة من يناير إلى ديسمبر ١٩٤٤م. وعلى الرغم من أن الإدارة البريطانية فى إرتريا آنذاك حاولت أن تصور أن هذه الأعمال تنفذ من قبل مجاميع من الإرتريين غير المسلحين، فإن الضغوط التى مورست عليهم من قبل المسؤولين الأعلى منهم فى القاهرة جعلتهم غير قادرين على الإنكار بأن أعمال النهب والسطو المسلح والمنظم تعد ظاهرة جديدة وخطيرة تبعث على القلق [٢٦].

وتوضح سجلات الشرطة أن من بين بلاغات الجرائم التى تم تسجيلها فى عام ١٩٤٣م، عشر جرائم نفذت باستخدام السلاح النارى وأدت إلى مقتل شخصين وجرح ثمانية آخرين. أما أعمال السطو التى تمت فى عام ١٩٤٤م، فإن ١٨ منها جرى استخدام السلاح فيها، وقتل خلالها ١١ شخصًا، وجرح ٨ آخرون. وبعبارة أخرى تقول هذه الأرقام إن الجريمة المسلحة خلال عام واحد قد تضاعفت بشكل كبير. وقد أوضحت الإدارة البريطانية أن تعبير " النهب المسلح " يقصد به تلك الجرائم التى تتم بشكل منظم من قبل جماعات دقيقة التنظيم تقوم عن عمد بمهاجمة مزارع الإيطاليين " الكونتشسيونات " وقطع الطرق على المسافرين، وأن هذه الجرائم " تُنفذ بوحى من قيادات لم تتوانَ لحظة عن ارتكاب القتل من أجل بلوغ أهدافها ".

وقد كانت مزارع الإيطاليين " الكونتشسيونات " من بين الأهداف الرئيسة التى استهدفتها عمليات النهب المسلح. حيث تم فى عام ١٩٤٤م وحده، نهب ست مزارع وحانة تابعة للإيطاليين. وقد قتل خلال هذه العمليات خمسة إيطاليين، كما

قتل اثنان من جنود الشرطة الإرترية وأحد المدنيين الإرتريين [٢٧]. وكانت معظم هذه الهجمات الإجرامية تتم فى الليل، ولكن فى نهاية عام ١٩٤٤م قام "الشفتة" (قطاع الطرق) فى وضح النهار بمهاجمة باص لنقل الركاب على طريق أسمرا – مصوع، وحدث فى أثناء ذلك تبادل إطلاق نار قتل خلاله اثنان من رجال الشرطة وأحد الإيطاليين المسافرين. وكان هذا الحادث مصدر قلق كبيرًا للإدارة البريطانية [٢٨].

ولم يكن خطر نشاطات الشفتة مقصورًا على الأرياف، فقد تقدم الإيطاليون المقيمون فى أسمرا ودقمحرى بشكوى إلى السلطات يعربون فيها عن قلقهم من خطورة هذه الأوضاع عليهم. واستجابة لذلك تم فى عام ١٩٤٤م تكوين وحدات حراسة ليلية مكونة من الإيطاليين عرفت باسم فيجيلانسا نوكتورنا. وتوضح وثائق الإدارة فى تلك الفترة بأن الحاكم لونغ ريغ هو الذى سمح بتكوين هذه الوحدات، وأن هذا الأمر لم يكن يحظى كثيرًا بتأييد مسؤوليه الكبار [٢٩].

بَيْد أن أعمال العنف الموجهة للإيطاليين لم تكن فقط للتعبير عن الاحتجاج على السياسة التمييزية العنصرية، وإنما أيضًا للتعبير عن الاحتجاج على الصلاحيات والامتيازات التى يتمتع بها الإيطاليون، وهذا يعنى – فى التحليل الأخير – أنه احتجاج وتحدٍّ للمعاملة والنهج اللذين تتبعهما الإدارة البريطانية فى إرتريا. ولهذا يمكن القول إن هذه الأعمال لم تكن مجرد أعمال نهب وسرقة عادية، وإنما أعمال ذات خلفية ومنطلقات سياسية.

لكن هذه الأعمال كانت تسيطر عليها روح الكراهية والحقد الأعمى. وبما أن تأثير تدخل إثيوبيا أو حزب الانضمام خلال الفترة " ٤٣-١٩٤٥م " وقوته لم يكونا قد بلغا مرحلة القدرة على خلق عصابات الشفتة وتحريكها، فإننا لن نجافى الحقيقة إن قلنا إن أعمال النهب الموجهة للبيض كانت تنطلق من روح الكراهية للاستعمار والبيض، بغض النظر عن طابعها الإجرامى.

كما يلاحظ أيضًا أن أعمال العنف هذه لم تكن موجهة ضد الإيطاليين فقـط، ففى خبر نشرته الصحيفة الأسبوعية بتاريخ ٢٢ من فبراير ١٩٤٥م تحت عنـوان "شجار بين السودانيين والإرتريين " توضح الصحيفة أن مشادة كلامية حدثت فـى الثامن عشر من فبراير ١٩٤٥م بحى عداقا حموس بأسمرا بـين مجموعـة مـن الجنود السودانيين والأهالى تحولت إلى شجار واستدعيت الشرطة، لكن إلى حـين وصولها كان قد قتل جندى سودانى وجرح ٩ مـن الجنـود الـسودانيين ورجـال الشرطة الإرترية وأحد المدنيين الإرتريين. ونتيجة لذلك فرضت الإدارة البريطانية حظر التجول اعتبارًا من السادسة والنصف مساء. وقد نشرت الصحيفة الأسبوعية مع الخبر نفسه النص الكامل لإعلان حظر التجول (٣٠). وهذا الحدث ربما يكون من الأسباب التى أدت إلى المذبحة التى أودت بحياة العديد من الإرتـريين علـى يـد الجنود السودانيين فى عام ١٩٤٦م.

وهنا يتعين أن نلاحظ باهتمام ثلاث مسائل هى :

١- أعمال العنف والنهب " الشفتة " التى أشرنا إليها والتى كانت تتـصاعد باستمرار دون أن تأخذ مسارًا محددًا.

٢- أنه لم يكن خلال الفترة ٤٤-١٩٤٥م فى إرتريا أى تنظيم أو نشاطات سياسية ملحوظة تقف وراء تلك الأعمال. ولكن ربما كانت هـذه الأعمـال تجـد التشجيع من قبل مؤيدى الانضمام فى تجراى، وعلى نحو خاص من إدارة منطقـة عدوا، ولكن هؤلاء كانوا وقتها فى طور البداية. فخلال عام ١٩٤٥م، لم يكن هناك تقريبًا أى نشاط منظم يذكر، اللهم إلا عملية جمع التوقيعات التى كـان يقـوم بهـا أنصار الانضمام ودعاة الاستقلال.

٣- وهذه هى النقطة الأهم وتتعلق بالحملات الدبلوماسية الدولية التى كانت تقوم بها إثيوبيا؛ حيث ينبغى علينا أن نلاحظ أن حكومة هيلى سلاسى كانت تقـوم، خلال فترة الاضطرابات فى إرتريا فى منتصف الأربعينيـات، بتهيئـة أرضـية

انطلاق دولية فى اجتماع باريس وما بعده. فعلى الرغم من سكون نشاط حزب الانضمام فى إرتريا بعد التحركات النشطة التى أظهرها فى مطلع عام ١٩٤٤م، فإنه كان يعمل سرًا بعد أن حل مكانه حزب الانضمام بأديس أبابا. وكان هذا مكافأة وغطاء كبيريْن لتحركات إثيوبيا. ولعل ما قاله السيد ولد آب: " إننا أخذنا على حين غرة " كان يقصد به أنهم (دعاة الاستقلال) لم يكونوا يتابعون الحملات التى كانت تقوم بها إثيوبيا وأتباعها خارج إرتريا. وللحقيقة فإن ماركد هو النشاط السياسى للانضماميين إلى الإرتريين فى إرتريا. أما إثيوبيا فقد كان لها منفذها. وكما سنرى لاحقًا، فإن هذا المنفذ هو الذى مكنها من توظيف نشاطات " الشفتة " والساحة الدولية لمصلحتها.

وفى ظل هذه الأجواء، وقع فى إرتريا حدث حرك السكون الذى كان يلف النشاط السياسى. ففى ٢٣ من سبتمبر ١٩٤٥م، قام ١٥٠ شخصًا من بينهم عدد كبير من الأطفال متلفعين بالعلم الإثيوبى بالسير فى مسيرة إلى مقر الحاكم الإدارى البريطانى، وتقدموا إليه بمذكرة يطالبون فيها بانضمام إرتريا إلى إثيوبيا. وذيلت المذكرة باسم " الشعب الإرترى " وأبلغ هؤلاء المسؤول البريطانى أنهم يريدون منه أن ينقل هذه الرسالة إلى اجتماع وزراء الخارجية الذى كان منعقدًا بلندن.

وفى اليوم التالى، التقى الحاكم الإدارى البريطانى الجديد البريجادير بينوى الذى خلف مكارثى بالمتظاهرين، وأبلغهم أنه لا يسمح بخروج مثل هذه المظاهرات التى يمكن ان تخلق الاضطرابات. كما أوضح لهم أن مضمون المذكرة لا يثبت أنها تعكس رغبات الإرتريين كافة، وأنه لم يكن ينبغى أن توقع باسم الشعب الإرترى، وأنه لذلك لن يرفعها إلى المجلس الاستشارى الوزارى، وأبلغ ممثلو المتظاهرين الحاكم أن الذى أجبرهم على رفع هذه المذكرة هو أن موضوع تقرير مصير إرتريا يثار باستمرار فى وسائل الإعلام السوفييتية والفرنسية، وبما أن ذلك يعنيهم هم، أبناء إرتريا بالدرجة الأولى، فإنهم قد رأوا ضرورة رفع هذه المذكرة. ورضخ الحاكم الجديد لطلبهم؛ وقام برفع المذكرة إلى الاجتماع المذكور (٣١).

ردود الفعل على مذكرة طلب الانضمام، تدفقت على الإدارة البريطانية من مختلف أنحاء إرتريا. ففى الثالث من يناير ١٩٤٦، قدم إلى الحاكم البريطانى وفد من ممثلى أعيان كرن، وأبلغوا الحاكم أن طلب الانضمام لا يعبر عن رغباتهم على الإطلاق. وطلبوا منه أن يبلغ المجلس الاستشارى الوزارى أن يرفض ذلك الطلب. وأبلغ الوفد الحاكم البريطانى أن إثيوبيا – فى حد ذاتها – دولة متخلفة وتعانى من مصاعب الإدارة والحكم وأنها غير مؤهلة لحكم إرتريا وإدارتها؛ وأنهم لذلك يطالبون أن تبقى إرتريا تحت وصاية دولية وإدارة الحكومة البريطانية. ووقع على هذا الطلب اثنا عشر من المشايخ والعمد وزعماء القبائل التى تضم الماريا وبيت أسقدى والبيجوك والمنسع والبلين. وفى ذلك الأسبوع نفسه، تقدم أعيان مديرية مصوع ومشايخها بقيادة الناظر بيه محمد نور حسن وكذا ممثلو جزر البحر الأحمر وشمال دنكاليا بمذكرة تحمل توقيعاتهم، وكانت مماثلة فى مضمونها لمذكرة وفد كرن.

وفى الرابع من يناير، جاء وفد يتكون من ٢٩ من عمد مديرية أكلى قوزاى وزعمائها يترأسهم رأس تسما، وتقدموا أيضًا للإدارة البريطانية بمذكرة مماثلة، وناشد وفد أكلى قوزاى الحاكم البريطانى أن تستمع الجهات المعنية إلى صوت الإرتريين الذين يعيشون فى الداخل، وليس إلى الذين يعيشون فى الخارج ويطالبون بالانضمام إلى إثيوبيا. وأبلغ وفد أكلى قوزاى الإدارة البريطانية بأنه يتحدث بصوت واحد يمثل المسلمين والمسيحيين، وأنهم، أى الإرتريين، قد درجوا على إدارة شؤون حياتهم من خلال ممثلين يتم اختيارهم وفق أعراف الآباء والأجداد؛ وأنهم لذلك يطالبون بأن يديروا ويحكموا أنفسهم تحت الوصاية الدولية وفى ظل الإدارة البريطانية. وقد وقع على هذه المذكرة كل عمد أكلى قوزاى وأعيانهم بمن فيهم زعماء قبائل الساهو باستثناء دقيات قبراى تخلو ممثل دقمحرى.

وتوضح الوثائق البريطانية أن المذكرات الخمس لدعاة الاستقلال كانت تمثل ٢٦٨٨٠٠ نسمة من الإرتريين [٣٢]. وتؤكد هذه الوثائق نفسها أن هذه المذكرات قد أتت من مصدر واحد، وأنها تعبر بحق عن رأى سكان المناطق المذكورة، وتخلص

الوثائق نفسها إلى أن مؤيدى الانضمام إلى إثيوبيا يتركزون فقط فى معظم أجـزاء مديرية حماسين " وفى محافظات مديرية سراى التى تقع جنوب أسمرا " [٣٣].

وعلى هذا النحو، عادت الحياة إلى النشاط السياسى الذى كان قد ركـد مـن قبل كلا الجانبين. فقد تقدم وفد من ممثلى دعاة الانضمام يتكون من سبعة أشخاص، فى اليوم نفسه الذى رفع فيه وفد أكلى قوزاى مذكرته برئاسة رأس تسما، (أى فى الرابع من يناير) بشكوى إلى الحاكم العام البريجادير بينـوى يـتهم فيهـا الإدارة البريطانية بالتمييز فى المعاملة، وجـاء فى مقدمـة الشكوى أن " الانفصالـيين " " يقصد دعاة الاستقلال " استغلوا فرصة قيام الإدارة البريطانية فـى عـام ١٩٤١م باعتقال خمسة من أنصار الانضمام، " فقاموا بجمع الشهادات التى تعترض علـى انضمام إرتريا إلى إثيوبيا ". وتمضى الشكوى فتتهم الإدارة البريطانية بأنـه لـولا انحيازها إلى جانبهم لما تمكنوا من إنجاح مهمتهم. واختتم هؤلاء شكواهم بمطالبـة الإدارة البريطانية بأن توضح لهم ما إذا كانت حقاً قد سمحت للانفصاليين (دعـاة الاستقلال) بممارسة النشاط السياسى، فى الوقت نفـسه الـذى منعـتهم (دعـاة الانضمام) من ذلك.

وفى الثامن عشر من يناير ١٩٤٦، استقبل البريجادير بينـوى سـبعة مـن النافذين من ممثلى وفود الطرفين وهم: الفيتوراري قبر مسقل ولدو، ودقيات حقوس قبرى، وبلاتا دمساس ولد ميكائيل، والفيتوراري حرقوت أباى، والفيتـوراري آدم طه، والشيـخ عبد القادر كبيرى، وبلاتا محمد عمر قاضى [٣٤].

وأوضح الحاكم بينوى للوفد أنه يمكن التعبير عن الرأى مادام كان ذلـك لا يمس سلطة بريطانيا ولا يعكر صفو الأمن، وأنه لن يـسمح بعقـد الاجتماعـات والتجول فى مجاميع حتى لا تسود الاضطرابات والفوضى. إضافة إلى ذلك، أبلـغ الحاكم ممثلى الانضماميين أن الإدارة البريطانية فى إرتريا مؤقتـة، وأنهـا لـذلك ليست منحازة إلى أى من القوى السياسية المحلية. ورفض الحاكم – فـى التحليـل الأخير – تفاصيل اتهامات الانحياز والتمييز فى المعاملة الواردة فى شكواهم كافة، ومضى الحاكم أكثر من ذلك وذكر الوفد بالشكوى المقدمة باسم دعاة الانضمام فى

سبتمبر ١٩٤٥م دليلاً على عدم منعهم عن التعبير عن آرائهم. وأوضح لهم أنهم على عكس ذلك، قد قاموا، أي دعاة الانضمام، بالكثير من الممارسات " التى يمكن أن تعد جرمًا بحق السلطات الإدارية العسكرية والتى تعكر صفو الأمن مثل إلصاق المنشورات على الحيطان، وهى منشورات مفعمة بالإساءات "، وأعرب الحاكم عن أسفه لعدم توقف هذه الممارسات. وأخيرًا تبادل الوفد مع الحاكم بعض الآراء وودعوا بعضهم بعضًا بالشكر والامتنان.

وفى أعداد الصحيفة الأسبوعية التى تلت هذا الحدث، ثار جدل ساخن حول ما قيل إن الحاكم بينوى قد صَرَّح به وما طرحته الصحيفة من نقاط وقضايا. وكان أول البادئين الفيتورارى قبر مسقل ولدو الذى أوضح فى مقالته أن جمعية حب الوطن كانت قد أسست فى قلوب الإرتريين حتى قبل هزيمة الإيطاليين، وأنه شخصيًّا قد تم اختياره من قبل الشعب؛ ولهذا فهو ممثل للشعب. وأكد قبر مسقل فى مقالته أنه وجمعيته ليسا أعداء للإنجليز، وإنما محبان لهم؛ لأنهم أنقذوا إثيوبيا من الاستعمار(٣٥).

وانضم السيد ولد آب ولد ماريام إلى الجدل الدائر، فكتب مقالاً بعنوان " من مقدلا إلى كرن " شدد فيها على اتفاقه مع قبر مسقل ولدو فيما قاله فى فقرته: "... ولكن نحن نحب الإنجليز. وسبب حبنا لهم هو أنهم ساعدوا أُمَّنا إثيوبيا ". وسرد السيد ولد آب ولد ماريام بالتفصيل فضائل الإنجليز على إثيوبيا فى مختلف المراحل، واختتم مقالته بالقول :

"... من المؤكد أن السبب الوحيد الذى يجعلنا نثق بالحكومة الإنجليزية ونحبها، هو ذلك الدم الذى أريق فى سبيل تحرير إثيوبيا "(٣٦)

غير أن مقارنة بالمواقف المعروفة للسيد ولد آب ولد ماريام بخصوص القضية الإرترية، فإن الفقرة السابقة من مقالته تستدعى التوقف عندها مليًّا. فمن غير الواضح ما إذا كان السيد ولد آب يريد القول من خلال هذه الفقرة أن ليس هناك شيء آخر يدفع إلى حب الإنجليز " سوى " هذا الفضل المشار اليه آنفًا، أم أنه يريد أن يقول إنه لا يتفق مع مقال الفيتورارى قبر مسقل " سوى " فى هذه

المسألة؟ وذلك لأن قبر مسقل لم يتطرق فى مقاله هذا إلى موضوع حبه للإنجليز فقط، وإنما تحدث أيضًا عن تأييده المطلق للانضمام إلى إثيوبيا. والمقالة لا توضح حدود اتفاق ولد آب مع قبر مسقل.

لكن أقسى الردود على مقالة قبر مسقل، جاءت من بلاتا تسفاظين درس شقيق زرئاى درس (وهو البطل الإرترى الذى قام بقتل عدد من الإيطاليين بالسيف فى روما؛ حينما تعرض للإهانة منهم فى مطلع القرن الفائت) وكان أكثر ما أثار حنقه زعم قبر مسقل أنه قد اختير من قبل الشعب، فرد عليه بتهكم :

"... إن التبجح الأجوف لا يغير من حقائق الأشياء، وبما أن سكوتنا يمكن أن يوحى بأن مثل هذه التبجحات أمر حقيقى، فإنى أعتقد أنه علىَّ أن أوضح أن ما يزعمه (الفيتوراري قبرمسقل) هو خطأ كبير وتجرؤ بليغ سيودى بصاحبه إلى هاوية سحيقة.. وكان من الأفضل للمحترم " زعيم الجمعية " أن يكون أكثر تحديدًا ويروج بأن قلة من أنصاره قد انتخبوه، بدلاً من هذا التعميم الصارخ ".

ومضى بلاتا تسفاظين فى مقالته، فانتقد أفكار فيتوراري قبر مسقل ووصفها بأنها ضارة وتزرع الكراهية والبغضاء. وهنا أيضًا لم يتخذ بلاتا تسفاظين موقفًا واضحًا من موضوع إثيوبيا (٣٧).

وبدأت حرارة النقاش والجدل ترتفع فى مقالات الصحيفة الأسبوعية، وتطل بين الحين والآخر مقالات تتضمن عبارات الإساءة والتجريح. ولتهدئة ذلك؛ راحت الصحيفة الأسبوعية تنشر بعض المقالات التي تنصح بضرورة أن تسود الجدل روح المحبة والود، وأن تطرح الآراء من دون إثارة (٣٨).

ولم يكن احتدام الجدل وارتفاع حرارته مقصورًا على الموضوعات المتعلقة بتقرير المصير المستقبلى لإرتريا. فبدءًا من ٢١ من مارس ١٩٤٦م، احتدم جدال مثير للاهتمام حول أهمية اللغة التجرينية بين السيد بايروعقبيت (والد تدلا بايرو)

والسيد فسها ظيون هيلى الذى أصبح لاحقًا سكرتير مالية الحكومة الإرترية. وكان موضوع الخلاف الذى أثار ذلك النقاش الساخر يتمحور حول السؤال القائل : أيهما هو الوريث الرئيس للغة الجئزية؟ هل هى اللغة التجرينية.. أم اللغة الأمهرية؟

وما أضفى على هذا النقاش أبعادًا مقلقة، هو أنه كانت تتخلله الاستفزازات والغمز من قناة بعضهم بعضًا، ويبدو أن تدخل دقيات حسن على ومناشدته للطرفين أن يتجادلا بمحبة؛ كان بغرض تغيير المنحى الخطير الذى أخذه ذلك النقاش (٣٩).

وفى خضم أجواء الجدل الحاد هذا، حلَّ موعد اجتماع باريس الذى انعقد خلال الفترة ١٥ من يونيو – ١٢ من يوليو ١٩٤٦م. فبدأت من جديد أجواء الأوضاع السياسية لإرتريا تسيطر على النقاشات. وكان قد وصل إلى أسمرا فى مارس من ذلك العام كولونيل إثيوبى يدعى نقا هيلى سلاسى؛ وذلك بعد أن سمحت له الإدارة البريطانية بالدخول، ليعمل ضابط اتصال لإثيوبيا فى أسمرا. ويوضح تريفاسكس أنه كان محظورًا على الكولونيل نقا التدخل فى الشؤون السياسية لإرتريا. لكن هذا الأخير "... لم يحاول حتى أن يخفى طبيعة مهمته الحقيقية " فجعل من مقره ملتقى اجتماعات قادة حزب الاتحاد ومكانه. وكما ذكرنا آنفًا، فإنه لم يكن بالإمكان اتخاذ أى خطوة بشأن حزب الاتحاد، ما لم تؤخذ موافقته، فضلاً عن أن كثيرين من عملاء حزب الاتحاد كانوا يأخذون أجورهم من يده مباشرة (٤٠).

وبعد وقت قصير من ذلك، أخذت نشاطات حزب الاتحاد (الأندنت) التى كانت قد خمدت تحمل طابع العنف والصدام. وكانت روح الكراهية للعرب والإيطاليين قد بلغت أوجها، وقدمت إلى مسؤولى الإدارة البريطانية فى إرتريا شكاوى تطالب بطرد العرب وإبعاد الإيطاليين عن السلطة السياسية والإدارية، وألصقت على الجدران كتابات تردد هذه المطالب. وكان مؤيدو الانضمام قد قاموا فى مارس ١٩٤٦م، بإثارة الاضطرابات فى كرن ومصوع، وأصابوا عددًا من العرب بجروح ودمروا ممتلكاتهم. وكل هذه الأعمال كانت تتم " باسم الشعب الإرترى " وترافقها شعارات بارزة تطالب" بالوحدة الفورية ".

فى ذلك الوقت نفسه، كانت إثيوبيا قد بدأت تتخذ خطوات معادية للإيطاليين والعرب. ففى يونيو من ذلك العام، قامت بمصادرة ممتلكات ١٣٠ شخصًا من العرب المقيمين فى إثيوبيا وطردتهم إلى إرتريا؛ حيث ألقت بهم على الحدود. وعلى الرغم من أن الحاكم العام لإرتريا قد احتج على ذلك، فإن إثيوبيا قامت مرة أخرى فى ١٩ من يوليو بطرد ٩٢ إيطاليًا و١٤٥ من اليمنيين العرب، وادعت إثيوبيا أنها تقوم بذلك من أجل " تأمين سلامة البلاد واستقرارها " (٤١). كل هذه الممارسات، كما يذكر تريفاسكس، قامت بها إثيوبيا لتوضح أنها دولة تتمتع بالقدرة على طرد أى أجنبى لا تريده (٤٢).

وصادفت هذه الكراهية المنهجية للبيض، هوى وتأييدًا لدى دعاة الانضمام إلى إثيوبيا " الاتحاديين "، فتحول شهر يوليو ١٩٤٦م إلى شهر اضطرابات عنيفة.

ففى الثامن والعشرين من يوليو هذا، قام مائتا شخص من بينهم خمسون من الصبيان بتسيير مظاهرة دون أن يستخرجوا تصريحًا بذلك، وتحرك هؤلاء وهم يرفعون العلم الإثيوبى ولافتات من القماش كتب عليها عدد من الشعارات، وتوجهوا نحو مكتب الحاكم العام لإرتريا، ومن هناك توجهوا إلى مسكن ضابط الاتصال الإثيوبى الكولونيل نقا، والتقى ممثلوهم بهذا الضابط وتحادثوا معه، ومن هناك توجهت المظاهرة إلى حى " قزا كنيشة ". وعندما وصلت المظاهرة إلى مقر الجمعية الأنجيليكانية ساد الهرج والمرج، فجاء مسؤول شرطة أسمرا واعتقل خمسة من قادة المظاهرة واقتادهم إلى مركز الشرطة؛ لاستجوابهم وتقديم النصح لهم (٤٣). ويصف تريفاسكس ما حدث بعد ذلك :

" اندلعت الاضطرابات وأُشعلت النار فى سيارة رئيس الجالية العربية وكانت متاجر العرب وممتلكاتهم عرضة للنهب والتخريب، وقامت زمرة من المتظاهرين بمهاجمة مركز الشرطة الذى كان يعتقل فيه قادة الإضراب المذكور آنفًا وأطلقوا سراح المعتقلين، ولكن قبض على هؤلاء من جديد وقدموا للمحاكمة؛ وحينها اندلعت اضطرابات أعنف، ولولا تدخل قوة من جيش دفاع السودان فى الوقت المناسب لتمكن المتظاهرون من التغلب على العدد القليل من حراس السجن،

وقد قتل أربعة أشخاص من المتظاهرين بعد حدوث إطلاق للنـــار لفتـــرة قـــصيرة وعندها عاد النظام والهدوء من فورهم (٤٤).

إثر ذلك أعلنت الإدارة البريطانية فرض قانون حظـــر التجـــول، ومنعـــت خروج المتظاهرين لئلا تتكرر اضطرابات ٢٨ من يوليو، كمـــا أصـــدرت الإدارة استمارات لتقديم الشكاوى. وقامت مجموعة من الأعيان الذين يزعمون أنهـــم مـــن قيادات جمعية حب الوطن بمقابلة نائب الحاكم العام وأبلغوه بأن الاضطرابات التى حدثت " تمت من دون علمهم " وعبروا له عن شجبهم الشديد لما حدث (٤٥).

لكن الأمور كانت قد ساءت إلى حد بعيد. فقد تجاوزت الكراهيـــة للأجانـــب كل حدود، وخاصة تجاه العرب، وقد كتب السيد ولد آب ولد بهذا الخصوص أنـــه ليس بالأمر السليم أو السوى افتعال الاضطرابات والفوضى باتهامات وحجج واهية مثل الزعم بأن العرب فى إرتريا " يريدون أن يرفعوا رؤوســـهم علينـــا ". فعلـــى النقيض من ذلك، على هؤلاء أن يدركوا أن العرب هم الأقرب إلينا من الآخـــرين، على أى نحو من الأنحاء، جغرافيًا كان أو لغويًا أو ثقافيًا أو عرقيًا، أو من ناحيـــة التشابه فى العادات و السلوك. ولهذا كان من الأفضل أن تعالج المشاكل والمـــسائل المتعلقة بهم بروية ونظام وفق أسلوب قانونى ".

وفيما يتعلق بأحداث ٢٨ من يوليو ومسببات عدم الاستقرار الذى كان سائدًا، أدلى السيد ولد آب فى إحدى مقالاته بالرأى التالى :

" أنا شخصيًا لا أشك فى أنه قد بدأت تنغرس فى نفوس الكثير مـــن شـــباب أسمرا روح تحررية حقيقية، وهو أمر يدعو إلى الانشراح. ولكن المشكلة هـــى أن هؤلاء الشباب لم يجدوا التوجيه الصحيح واللازم. ولهذا نرى أن دمـــاءهم الفـــائرة والنابضة بالحياة والقوة تخرج عن مجراها كما يحدث مع السيول. ولهذا ينبغى أن يجد هؤلاء الشباب التوجيه السليم وتخليصهم من أصحاب الروح الـــشريرة الـــذين يتلفعون برداء حب الوطن، فى حين أنهم لا يعملون سوى لتعبيـــد الطريـــق أمـــام مصلحتهم " (٤٦).

لا جدال فى أن من قصدهم بأصحاب الروح الشريرة، هـم الـذين كـانوا يفتعلون الاضطرابات تحت ستار الدعوة للانضمام إلى إثيوبيا. وفى هـذا المقـال نفسه، يتحدث السيد ولد آب قائلاً: "... لقد تأكـد بـأن إرتريـا كانـت وسـتبقى للإرتريين. ولهذا لن أتحدث كثيرًا عن هذا الموضوع". ونلاحظ هنا أيضًا أن السيد ولد آب لم يتطرق حتى الآن إلى موضوع استقلال إرتريا بشكل مباشر. ولعل مـن المرجح أن سبب ذلك كما كان قد تردد، أن كثيرًا من دعاة الاستقلال كانوا يلتقـون ببعض من دعاة الاتحاد مع إثيوبيا باستمرار؛ للبحث عن حل وسط بـين مطلبـى الاستقلال والإتحاد. وبما أن هذه اللقاءات هى التى أفـضت إلـى اجتمـاع بيـت قرقيس، فإن من الحيوى فهم هذا الأمر على نحو دقيق.

الفصل السابع

اجتماع بيت قرقيش ونتائجه

الظروف السائدة قبل الاجتماع

تطورات جديدة في المنخفضات

شاركت في اجتماع بيت قرقيش كل الجمعيات والحركات السياسية التي ظهرت خلال تلك الفترة. وكان الهدف من ذلك الاجتماع أن تتوصل الأطراف التي انقسمت ما بين منادٍ بالاستقلال وآخر بالانضمام إلى إثيوبيا إلى حل وسط يوحد بينهم. يقول تريفاسكس: إنه لو كان الأمر قد ترك للمجتمعين أي الإرتريين فقط، لكان بإمكان " الانشقاقيين " و " الانضماميين " على حد تعبيره التوصل إلى اتفاق مُرْضٍ (١).

ولم يكن الإرتريون يناقشون الأمور بهدوء وروية. وقد رأينا كيف أن منطقة المرتفعات تمزقت بين مؤيد للانضمام وآخر مؤيد للاستقلال. وكيف أنهم أصبحوا ضحية لأعمال النهب والسطو " الشفتة " وللتدخل الإثيوبي السافر.

كما أن المنخفضات كانت لا تزال حتى عام ١٩٤٦م تعيش اضطرابات النزاع الدائر بين التجرى والشماقلى وحروب على منطاز. ولكن بعد أن انطفأت الحرب بين الهدندوة والبنى عامر نهائيًا في أغسطس ١٩٤٥م، انخرط سكان المنخفضات الغربية متأخرين في الصراع الطبقي ضد هيمنة الشماقلى الذي كان قد سبقهم إليه سكان الساحل وبعض أجزاء سنحيت. ويؤكد تريفاسكس: إنه بنهاية عام ١٩٤٦م تقريبًا كانت تسعة أعشار قبائل التجرى تخوض نضالها ضد هيمنة الشماقلى الإقطاعيين، بينما كانت قبل ذلك تتحرك على نحو مشتت (٢).

وبدأت الإدارة العسكرية البريطانية فى البحث عن حل لهذه الأوضاع العويصة جدًّا وكان أحد المسؤولين البريطانيين وهو تريفاسكس قد أجرى دراسة دقيقة حول تركيبة قبائل التجرى، أوضح فيها أن كل القبائل والعشائر حتى الصغيرة العدد فى مناطق التجرى كانت تطالب بأن تكون لها كيانات سياسية قائمة بنفسها. ولكن الإدارة البريطانية كانت تفضل أن تتأطر هذه القبائل والعشائر فى تجمعات أكبر؛ بغية تجنب المشاكل الإدارية التى يمكن أن تنجم عن تشرذم هذه القبائل إلى كيانات صغيرة، وحرصت الإدارة البريطانية فى الوقت نفسه على أن تكون هذه التجمعات متحررة من هيمنة الشماقلى والإقطاعيين وتسلطهما.

ويقول تريفاسكس إن الذى جعل تطبيق هذا التصور ممكنًا هم التجار من ذوى أصول التجرى الذين كانوا يقيمون فى أغوردات وكرن. وأحد هؤلاء كان الشيخ إبراهيم سلطان الذى أشار على الإدارة البريطانية بأن الحل يكمن فى إعادة تنظيم هذه القبائل والعشائر على النحو الذى كانت عليه خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر. وتقبلت الإدارة البريطانية هذا الاقتراح وشرعت فى عملية إعادة التنظيم فى عام ١٩٤٧م [٣].

وكنا قد تطرقنا فى الفصول السابقة إلى أن العمداء والمشايخ والأعيان كافة تقريبًا الذين يمثلون المسلمين قد وقّعوا فى عام ١٩٤٦م على عريضة مقدمة للسلطات البريطانية توضح أنهم يطالبون بالاستقلال. ولم يكن – فى الأصل – موضوع رفض المواطن المسلم الإرترى العادى لفكرة الانضمام إلى إثيوبيا محل جدل. فبغض النظر عن أى شيء آخر كان من الطبيعى أن لا تكون هناك سوى قلة ضئيلة من المسلمين الإرتريين يمكن أن تقبل الانضمام إلى إثيوبيا، لسبب بسيط هو أن إثيوبيا تعرف كدولة مسيحية، وأنها كانت تقوم من خلال حزب الاتحاد " الانضماميين " بحملة تعبئة ذات توجهات مسيحية. والوثائق البريطانية عن تلك الفترة أيضًا تتحدث عن توجس المسلمين الإرتريين وتخوفهم من نيات إثيوبيا فى إرتريا [٤].

لكن كل هذه الأحاسيس والمشاعر لم يكن لها شكل موحد من التعبير السياسى. وقد لعبت جهود الإدارة البريطانية فى مسعاها لتجميع القبائل والعشائر دورًا مهمًّا فى توحيد انتفاضة قبائل التجرى التى كانت تتم بشكل مبعثر. فبفضل الاجتماعات التى كانت تعقد بين الحين والآخر تمكنت القبائل المبعثرة من الالتقاء مع القبائل الأقرب إليها. وبدأت لُحمة وشائجها تتماسك من جديد بالتدريج. ولم يقتصر هذا التقارب على تجرى مناطق الساحل وبركة. فقد أدى تذمر قبائل النارا من دفع الضرائب للإقطاعيين إلى انضمامهم إلى عملية إعادة التنظيم القبلى هذه، ثم تبعتهم قبائل التجرى فى منطقة سمهر والتى كان قد أثقلها استبداد طبقة النواب(٥).

وسنبحث لاحقا فى الآثار البعيدة المدى التى ترتبت على أسلوب المعالجة الذى بدأه البريطانيون مع انتفاضة التجرى. غير أن النتائج الآنية لذلك خلال أعوام ١٩٤٧-٤٦م قد أثرت - بشكل كبير - فى الأجواء السياسية التى كانت سائدة آنذاك وفى المسار المستقبلى لها. وتأتى فى مقدمة هذه الآثار أن الشعب الإترى أظهر لأول مرة تكتلاً شعبيًّا موحدًا حول رغباته وتطلعاته بدرجة لم تعرفها أنحاء إرتريا كافة من قبل. ثانيا: برز قادة لديهم قاعدة شعبية ويتمتعون بالتأثير الذى يتجاوز محيطهم الضيق ليشمل أرجاء الوطن كافة. وكان من أبرزهم الشيخ إبراهيم سلطان.

وهنا تجدر الإشارة إلى أنه ينبغى ألا نبالغ فى تصوير حجم هذه التطورات المهمة أو أن نوليها اهتماما يتجاوز وزنها. إذ يمكن القول - بشكل عام - إن إرتريا لم تكن لديها سوى تجربة محدودة للغاية فى مجال التأطير أو التكتل السياسى.

وما أشرنا إليه بشأن تجمع قبائل التجرى بفضل نضالاتهم المشتركة لا يعنى أنه كان هناك تجانس فى الأفكار والرؤية والممارسة. وبالصورة نفسها، فإن بروز قيادات لها تأثير يتجاوز محيطها المحدود، لا يعنى أن ذلك كان بداية لعهد وضع تكتيكات واستراتيجيات قيادية ناضجة. ولكن كل هذا لا يقلل من شأن أن

الانتفاضات الشعبية أفرزت قيادات شعبية تحظى بأوسع درجات التأييد، وحقيقتـه. وحسبما يقوله تريفاسكس فإن إبراهيم سلطان نفسه لم يكن يبدو أنه كان يفكر فـي البداية فى استغلال تلك الأرضية " الانتفاضات " كمنطلق لحركة سياسـية، ولكـن زيادة قوة حركة الاتحاديين " الأندنت " أصبح يشكل خطرًا على صفوف انتفاضـة التجرى.

وكنا قد أشرنا فى الفصول السابقة إلى أن إثيوبيا كانت قد رفعـت شـعار " الأرض لأصحابها " (أى للإقطاعيين). كما رأينا أيضًا أن الحركة التى تزعمهـا *إبراهيم سلطان التى تهدف إلى تجميع قبائـل التجـرى وتحريـرهم مـن سـلطة* الإقطاعيين قد دفعت بعضهم (الإقطاعيين) إلى أن يتطلعوا إلى إثيوبيـا كمنقـذ. وإلى بدء الاتصال بدعاة الانضمام " الأندنت ".

هذا التقارب بين حزب الإندنت وإقطاعيى المنخفضات بدأ يـضفى توجهًـا سياسيًا على انتفاضة التجرى. وبعبارة أخرى شعر التجرى بالخطر مـن إمكانيـة تضامن إثيوبيا مع إقطاعيي التجرى، ومن أن يؤدى ذلك إلى عـودة الـروح إلـى النظام الإقطاعى الذى تقرر هدمه، وأن يستعيد الإقطاعيون مكـانتهم الـسابقة. إن إدراك هذا الخطر من قبل جماهير التجرى المستعبدة جعل مـن مطلـب اسـتقلال إرتريا مضمونا رديفًا للتحرر من استعباد حياة الأقنان واستبدال الإقطاعيين (٢).

بيْد أن انتفاضة التجرى حتى نهاية عام ١٩٤٦م، لم تكن قد أخذت بعـد أى توجه ولا طابع دينى. وللحقيقة لا نستطيع حتى ذلك الوقت أن نجرؤ على القول إن الدين كان عامل تفريق بين الإرتريين باستثناء التعبئة والتحريض المسيحى الـذى تبناه وأجّجه البطريرك مارقوص الذى كان عضوًا فى حزب الانضمام " الأندنت ". ويلاحظ أنه على الرغم من التوجه الإثيوبى الذى بدأت تنحوه جمعية حب الـوطن، فإن جماعة الشيخ عبد القادر كبيرى وبلاتا محمد قاضى والشيخ إبـراهيم سـلطان نفسه لم يكونوا قد خرجوا من عضوية هذه الجمعية بعدُ. بل إن عمر قاضـى قـد أصبح لاحقا من المدافعين عن الانضمام. وكما أشرنا أيضًا فإن كبيرى كـان قـد

وقف فى فبراير ١٩٤٦م من بين الذين وقفوا إلى جانب " الانضماميين " فى شكواهم للإدارة البريطانية ضد " الانشقاقيين ".

كما نجد على صعيد حركة " إرتريا للإرتريين " أن جميع زعماء الساهو كانوا متطابقين فى أفكارهم ومطالبهم مع جماعة رأس تسما. كما أن الجبرتة فى إقليم سراى كانوا متحدين مع مسيحيى الإقليم ورفعوا معًا فى ديسمبر ١٩٤٥م إلى الإدارة البريطانية مطالبهم فى الاستقلال (٢). وبالصورة نفسها سُلمّ إلى الإدارة البريطانية فى الفترة نفسها مطلب مماثل من قبل الخمسة وعشرين ألف مسلم من سكان أسمرا، كان قد وقعه نيابة عنهم ١٨ من قيادات المسلمين، وعلى رأسهم دقيات حسن على، وكان من بين الموقعين أيضًا السيد ولد آب ولد ماريام.

ويحاول الكثيرون من محللى السياسة الإرترية ومن مسؤولى الإدارة البريطانية فى إرتريا فى تلك الفترة أن يطرحوا فكرة أن الدين هو الذى يعد محرك التوجهات السياسية للإرتريين آنذاك. ولكن الواقع يشهد أنه لم تكن فى الأربعينيات أية حروب ولا مواجهات بين أصحاب الديانتين، باستثناء النزاع القديم بين الطروعا والظنعدقلى، والذى كان قد تجدد فى ١٥ من أغسطس ١٩٤٦م، وتحول إلى صدام مسلح، لكنه سرعان ما تم احتواؤه وتهدئته عبر عقد صلح بين الطرفين. حتى هذا النزاع لم يكن منشؤه الحقد الدينى وإنما ملكية الأرض.

ولم يكن خافيًا أن حزب الأندنت " الانضمام " كان يقوم بتعبئة دينية مسيحية مكشوفة، ولكن نظرًا إلى أن هذا الحزب يضم فى داخله أعدادًا من المسلمين، فإنه لم يكن هناك حتى منتصف الأربعينيات عدد كبير أو عدد يعتد به من الناس ممن كانوا ينظرون بجدية إلى مسألة التعبئة الدينية المسيحية هذه، ولكن هذا الوضع لم يستمر طويلاً.

مذبحة أسمرا :

شهدت أسمرا يوم الأربعاء ٢٨ من أغسطس ١٩٤٦م حدثًا مفجعًا كان له انعكاس كبير على الأجواء السياسية لتلك الفترة، وعلى المسار السياسى المستقبلى لها. فقد صادف أن اليوم المذكور كان يوم العيد. حيث قضى عدد من الجنود السودانيين يومهم فى أماكن اللهو "لعبة شنخ بنخ" التى كانت تمارس فى مثل تلك المناسبة فى الشارع المؤدى إلى قمة مرتفع "حى أبا شاول" "تشرحى". وفى أثناء ذلك حدث شجار بين أحد هؤلاء الجنود السودانيين وبعض الإرتريين الذين كانوا فى مكان اللهو. وتطور الشجار إلى حالة فوضوية اختلط فيها الحابل بالنابل؛ فأسفر عن مقتل أحد السودانيين وجرح عدد قليل آخر. وعندما سمع زملاؤهم الجنود فى الثكنات بهذه الواقعة، وكان عددهم يبلغ السبعين جنديًّا حملوا أسلحتهم النارية وهجموا على وسط المدينة وخاصة الأحياء التى رأوا أن المسيحيين يقطنونها؛ حيث كان قد قيل إن قتلة الجندى هم من المسيحيين. فشرعوا يقتلون كل من صادفهم فى الطريق ممن كان يعلق صليبًا فى صدره أو لا يلبس عمامة أو كوفية. واستمرت هذه المذبحة ساعتين قتل خلالها ٤٦ إرتريًّا وجرح نحو سبعين آخرين بينما قتل من السودانيين ثلاثة وجرح ثلاثة عشر آخرون (٨).

وقد نشر فى العدد الخاص من الصحيفة الأسبوعية الذى صدر بهذه المناسبة، بأنه قد تم إعلان تلك الأيام "أسبوع حداد"، وأن الحاكم العام قد قرر جمع التبرعات لصالح أسر الضحايا، وقد نشرت قائمة أسماء القتلى فى العدد المذكور من الصحيفة (٩).

ويوضح تريفاسكس أن تمكن الجنود السودانيين من الانتشار والقتل كيفما شاءوا فى شوارع المدينة على النحو الذى حدث، قد ولد شكوكًا لدى المواطنين الإرتريين بأن الإنجليز متورطون فى المسألة. كما يلمح تريفاسكس أن العملية عدت عقوبة للاضطرابات التى أثارها مؤيدو الانضمام فى يوليو السابق. ويعزو تريفاسكس سبب ذلك الشجار إلى الكراهية التى تولدت لدى" الأحباش المسيحيين "؛

بسبب تدخل الجنود السودانيين فى اضطرابات يوليو المذكور [٣٠]. وقد قامت الإدارة البريطانية حينها بتشكيل لجنة تحقيق فى القضية ووجهت الاتهام إلى بعض السودانيين [٣١]. إضافة إلى ذلك قامت هذه الإدارة بتبديل الوحدات السودانية العاملة فى إرتريا بوحدات أخرى من الجنود الإنجليز الذين كانوا يعملون تحت إمرة القائد العسكرى البريطانى الفيلد مارشال مونتجمرى [٣٢].

كل هذه الإجراءات لم تبدد شكوك السكان؛ فقد بقيت الأسئلة : لماذا تُرك الجنود السودانيون لمدة ساعتين يفعلون ما يشاءون؟ وأين اختفت الشرطة الإرترية ووحدات الشرطة الإيطالية المعروفة بـ " كاربينيرى " وكذلك الضباط الإنجليز؟ الإجابة عن هذه التساؤلات لا توجد فى وثيقة مكتوبة، وإنما فى ذاكرة من عاشوا تلك الأحداث ومنهم – على سبيل المثال – أحد جنود الشرطة الإرترية فى تلك الفترة الذى يروى ذكرياته عن تلك الأحداث على النحو التالى :

" اشتبك بعض الإرتريين مع شخص يدعى "باخشب"، وشكا هذا الأخير إلى الجنود السودانيين، واستدعينا نحن جميع أفراد الشرطة الإرترية من قبل المسؤولين الإنجليز وجمعنا فى المبنى المتعدد الطوابق لصاحبه باحبيش وهو يقع بالقرب من ساحة كنيسة القديسة مريم. وكان عددنا يصل إلى نحو مئتى شرطى، وسمعنا فى أثناء ذلك صوت إطلاق رصاص من اتجاه حى أبا شاول، وأبلغنا بعض الفارين من هناك بأن بعض الناس يصطادون حيوان الخنزير البرى. كان ذلك حوالى الساعة الثالثة عصرًا، ولكن إطلاق الرصاص استمر حتى المساء. لم يكن هناك ما نستطيع أن نفعله؛ فلزمنا الصمت " [٣٣].

وتعكس هذه القصة سلبية الشرطة الإرترية وخنوعها. ولكنها توضح – من ناحية أخرى – أن الموضوع كانت له منطلقات أخرى. وعلى هذا الأساس كان الأمر فى نظر الإرتريين – فى الأقل – عبارة عن شجار حدث بسبب القمار، وليس لأسباب أخرى. لكن الشخصيْن اللذيْن كانا يحملان جثة الجندى السودانى

القتيل إلى ثكنات الجيش السودانى فى حى " فيلاجو جونيو " وجدوا أن الجنود السودانيين كانوا قد اتخذوا استعداداتهم العسكرية وبكامل أسلحتهم. وهناك شهود عاصروا تلك الأحداث يؤكدون أن زمناً قصيراً للغاية كان يفصل بين وقوع الشجار وخروج الجنود السودانيين للانتقام (١٤).



البريجادير بينوى

كانت الحكومة الإثيوبية وحزب الأندنت " دعاة الانضمام " المستفيدين المباشرين من هذه المذبحة. فبعد انتهاء مراسيم تشييع القتلى التى أقيمت فى مقابر القديسة مريم، دعا الحاكم العام البريطانى فى إرتريا الأعيان إلى اجتماع فى مساء ذلك اليوم؛ بغرض التشاور والتفاهم. وكان من بين المدعوين البطريرك مارقوص ومفتى الديار الإرترية الشيخ إبراهيم مختار ودقيات حسن على ودقيات بينى براخى وآخرون من الإرتريين الذين يعملون مستشارين لدى الإدارة

البريطانية. وقد تحدث الحاكم معربًا عن حزنه وأسفه العميقيْن لما حـدث، وتعهـد للمجتمعين بأنه سيعمل على تهدئة المواطنين. وفى ختام كلمته دعا الحاضرين إلى الحديث للتعبير عن رأيهم فى الموضوع.

تحدث فى البداية دقيات بينى براخى ودعـا إلـى تطبيـق العدالـة علـى المجرمين. ثم أعقبه فى الحديث السيد ولد آب ماريام الذى جاء فى حديثه ما يلى :

"... أنا شخصيًّا لا أستغرب كثيرًا لمثل هذا الحدث. وأنا لا أعتقد أنه قد وقع بالصدفة، وإنما كان ثمرة ومحـصلة طبيعيـة لنظام إدارى معوج. أنا لا أستطيع أن أصدق أن مثل هذه المـصيبة وقعت بمباركة من المسؤولين. ولكنى أعجب كثيرًا كيـف أن قـوة عسكرية كبيرة استنفرت بقيادة إنجليزية لنجدة العرب الـذين وقـع الاعتداء على منازلهم بالحجارة قبل أسابيع وحمايتهم ، وكيـف أن هذه القوة الإنجليزية لم تحرك ساكنًا حينما كان الدم الإرترى يتدفق بلا ذنب. إذا أردتم أن يعم السلام بلادنا، فعليكم أن تسلمونا الحكـم لندير شؤوننا بأنفسنا تحت إشرافكم، بدلاً من أن تتركوا أمر إدارتنا لكل من هب ودب من الذئاب والغرباء " (١٥).

أما كلمة البطريرك ماروقص فكانت تحمل الكثير مـن المـرارة وحافلـة بالوعيد. وكان البطريرك قد هاجم الحاكم الإدارى البريطانى فى صباح اليوم نفسه أمام المشيعين وحمله مسئولية المذبحة قائلاً : "... ها هم ضحاياك.. إنها أفعالك ". وفى هذا الاجتماع انتقد البطريرك ماروقص الحاكم البريطانى بمرارة قائلاً : " إنه ليس من العدل فى شىء أن يجازى هذا الشعب الذى استقبلكم بالأغاريد على هـذا النحو. وحتى الحيوانات والطيور توفر الحماية والملجأ لمن يحتمى بها مـن غيـر بنى جنسها من الحيوانات الأخرى، ناهيك عن البشر الذين أكرمهم الله. ألا يفترض بكم أن تؤمنوا لهم الحماية والملجأ (١٦).

ويروى تريفاسكس أن مشاعر الحزن والمرارة لأحداث ٢٨ من أغـسطس عمت المؤتمرين عقب اللقاء فى أنحاء المرتفعات كافة.

كنا قد أشرنا من قبل إلى أن قوة حزب دعاة الاتحاد كانت تتركز في المدن، وتحديدًا في مدينة أسمرا وضواحيها. ولكن هذا الحادث جعل مشاعر كراهية الاستعمار والبيض تنتقل في كل أنحاء إرتريا انتقال النار في الهشيم. وبالتدريج بدأت مسألة التطلع نحو إثيوبيا كمنقذ تصبح أمرًا عاديًّا (١٧).



دقيات حسن والسيد ولدآب ولدماريام والسيد يوهنس طقاى وأحد الأجانب

استغلت إثيوبيا هذا الواقع لمصلحتها بأقصى ما يمكن. فعلى سبيل المثال، كانت عملية جمع التبرعات لصالح أسر ضحايا حادث ٢٨ من أغسطس قد بدأت بناءً على توجيهات الحاكم الإدارى العام البريجادير بينوى. وعلى الرغم من أن البطريرك مارقوص كان من أوائل المتبرعين؛ حيث تبرع بمبلغ ثلاثمائة شلن، فإنه كان يقوم بتعبئة سرية فى أوساط أسر الضحايا يدعوهم إلى " رفض التعويض من أيدى قاتليهم ". وحول هذا التصرف يتحدث البريجادير بينوى نفسه بمرارة قائلاً: " لم يتم تقبل أموال الإعانات التى تبرعنا بها، ولكن ما يقلقنى هو أن من حرضوا

على عدم تقبل هذه الإعانات التى تبرعنا بها، قد تسببوا فى حرمان الأسر المعوزة التى تحتاج إلى هذه الإعـانة وإلحاق الضرر بهـا ". ونفى الـبريجادير بينوى أن تكون للإدارة البريطانية يد فى المذبحة التى تسببت فى الإضـرار بعلاقـة الإدارة بالمواطنين (١٨).



الحاج إمام موسى

وبذلك تبدو عملية التحريض للامتناع عن تقبل الإعانات المالية المقدمة مـن الإدارة البريطانية التى قادها البطريرك مارقوص وكأنهـا مخططـة. فقـد قـام الإمبراطور هيلى سلاسى فى مطلع أكتوبر ١٩٤٦م بإرسال مبلغ أربعين ألف شلن شرق إفريقى عن طريق الكولونيل نقا هيلى سلاسى ضابط الاتصال الإثيوبى فـى أسمرا؛ بغرض تقديمها لأسر القتلى والجرحى فى الحادث المذكور. وأوضح الحاكم بينوى أنه سمح بدخول تلك الأموال وتوزيعها عبر لجنة مـن الأهـالى " إكرامـا للضحايا ".

بناء على ذلك؛ قام ضابط الاتصال الكولونيل نقـا بإصـدار إعـلان فـى الصحيفة(١٩) يوضح فيه أنه تم تكوين لجنة لتوزيع الإعانات المالية لأسر الـضحايا. كما وضع إجراءات لكيفية توزيع هذه الإعانات المالية (٢٠) والمسألـة المهمـة هنا

ليست هـذا " الكرم الإثيوبى " وإنما تمكن الإمبراطور هيلـى سلاسـى وضـابط الاتصال الإثيوبى نقا من الظهور أمام الإرتريين بمظهر الحادبين علـى مـصلحته وإبراز الإدارة البريطانية طرفًا يمارس الاضطهاد بحق الإرتريين. وقد مكن ذلـك دعاة الانضمام من اكتساب سمعة طيبة نسبيًّا، ومن قيام الكولونيل الإثيـوبى نقـا بالتدخل فى الشؤون الإرترية بشكل سافر.

حتى ذلك الوقت لم يكن قد سمح بعد بتكوين الأحـزاب الـسياسية بـشكل رسمى، لكن اجتماع مجلس وزراء خارجية الدولى العظمى الذى انعقد فى ٢٥ من سبتمبر ١٩٤٦م بباريس قرر أن تتخلى إيطاليا عن مطالبتها بمستعمراتها. ونظـرًا إلى أنه كان من الضرورى التعرف على رغبات السكان، فإن الإدارة البريطانية قد قامت برفع الحظر الذى كان مفروضًا على ممارسة العمـل الـسياسى وسـمحت للإرتريين أن يعبروا عن آرائهم بحرية. ولتنفيذ ذلك قام الحاكم بينوى بجولة فـى كل أنحاء إرتريا، وشجع المواطنين على أن يعبروا عن آرائهم بشكل مؤطر [٢١].

وعندما صدرت قرارات اجتماع باريس هذه (٢٥ من سـبتمبر ١٩٤٦م) كانت المشاعر التى ولدتها مذبحة ٢٨ من أغسطس لا تزال متأججة. وقـد صـدر قرار الحاكم بينوى بالسماح بممارسة حرية التعبير مباشرة عقب قرارات اجتمـاع باريس. ولا يستطيع المرء أن يجرؤ على القول بأن تتـابع هـذه الأحـداث كـان بمحض الصدفة؛ فقد رافقت هذه الأحداث تطورات أخرى موازية يمكن أن تـوحى بأن هذا التتابع كان عملية مخططة.

فعلى سبيل المثال، ألقيت عشية عيد القديس يوحنا، أى فى مساء الثلاثاء ١٠ من سبتمبر ١٩٤٦م، ثلاث قنابل فى العاصمة أسمرا، اثنـان منهـا ألقيـت علـى شخصيْن إرترييْن بارزيْن، أما الثالثة فعلى شـخص عربـى. ولكـن لـم تحـدث أضرار[٢٢]. وبعد أيام نُشر فى العدد الأسبوعى من الصحيفة أن أحد المستهدفين كان دقيات حسن على وأنه لم يصب بأذى وأن دقيات حسن يشكر كـل زواره الـذين جاءوه لتقديم التهنئة بنجاته[٢٣]. كان هذا الحادث أولى محـاولات الاغتيـال التـى أصبحت لاحقًا أمرًا مألوفًا ضد دعاة الاستقلال. ولم يكن مستغربًا أن يكون دقيـات

حسن فى مقدمة أهداف أعمال الإرهاب، فهو شخص مثقف ومتعلم من مواليد قرية عد حنس بمراقوز (سراى) فى عام ١٨٨٣م، ومعروف عنه إجادته العديد من اللغات، وعمل مترجمًا، وتبوأ مناصب رفيعة أخرى لدى الإيطاليين، كما عمل فى اليمن والسعودية.

إضافة إلى ذلك كان دقيات حسن يتمتع بنفوذ وتأثير قويين فى أوساط المسلمين والمسيحيين على حد سواء. كما كان يعد من أبرز الشخصيات السياسية فى تلك الفترة [٢٤]. وتوضح الوثائق البريطانية لفترة الأربعينيات التى رأيناها آنفًا، أن دقيات حسن كان من أوائل مؤسسى جمعية حب الوطن، إلا أنه سرعان ما هجرها عندما لاحظ أن بعض أعضائها لديهم توجهات للانضمام إلى إثيوبيا. وتوضح تلك الوثائق أنه من أوائل من نادوا بالاستقلال. كما أنه كان من أبرز الداعين إلى ضرورة التحلى بالنزاهة وحسن النية فى الجدل الساخن الذى كان يدور فى الصحف قبل مذبحة ٢٨ من أغسطس. لهذا ليس هناك ما يدعو إلى الشك فى أن أفكاره هذه التى لا تؤيد الاتحاد ولا الانضمام إلى إثيوبيا قد جعلته أحد أهداف خصومه.

وكان زعيم المسلمين فى إرتريا الحاج إمام موسى الضحية التالية لإرهاب حزب الأندنت. والحاج إمام موسى لم يكن فقط من أوائل مؤسسى جمعية حب الوطن فحسب، وإنما كان أيضًا من أشد المدافعين عن حقوق الإرتريين بشكل عام، والمسلمين بشكل خاص. كما كان من أبرز من ناضلوا من أجل حقوق إرتريا واستقلالها خلال المرحلة الفيدرالية، وتعرض للسجن والتهديد من قبل إثيوبيا. وقد نجا الحاج إمام موسى من الاغتيال عندما ألقيت عليه قنبلة يدوية وهو فى منزله [٢٥].

غير أن من الأمور الأخرى التى حدثت فى الفترة نفسها وأضحت لها لاحقًا أهمية سياسية كبرى، كانت تنحية زعيم حزب الأندنت ورئيس الحكومة الإرترية السيد تدلا بايرو عن منصبه الإدارى [٢٦].

وتجدر الملاحظة هنا بأن السيد تدلا بايرو لم ينخرط حتى تلك اللحظة في أي نشاط سياسي ملحوظ، ولم يشارك في النقاشات الدائرة في الصحف، كما كان يفعل ولد آب. وهو على الرغم من أنه يحسب من فئة المثقفين، فإنه – ربما بحكم موقعه الإداري – لم يسهم في الصحف سوى بمقالات تعليمية تتعلق بمهنة التدريس التي ينتمي إليها.

ويذكر المؤرخ جوردان قبر مدهن استنادًا إلى الكولونيل الإثيوبي نقا هيلي سلاسي أن تدلا بايرو كان عميلاً لإثيوبيا منذ فترة الإدارة البريطانية [٢٧]. ولكنه لا يوجد دليل على أن علاقته بالحكومة الإثيوبية – على خلاف زملائه الاتحاديين الآخرين – كانت علاقات " تجسس ". لكن باعتراف السيد تدلا بايرو نفسه لاحقًا فإنه كان من محبي إثيوبيا قبل قدوم الإنجليز، ومنذ أن كان مدرسًا بمدينة عدوا الإثيوبية.

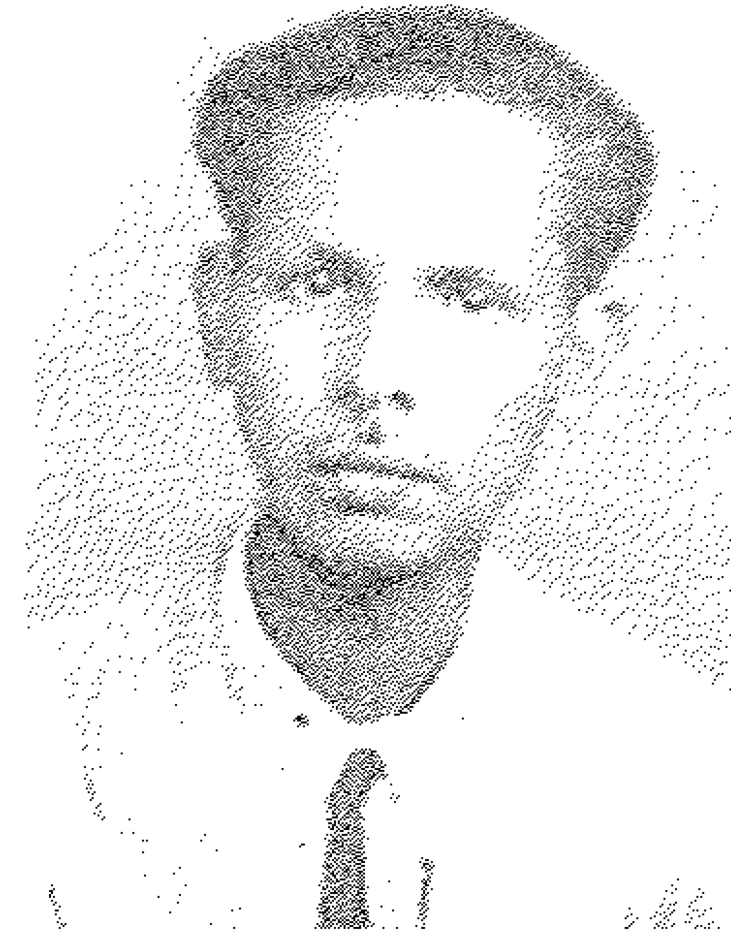
وعمومًا كانت تنحية السيد تدلا بايرو حدثًا مفيدًا لإثيوبيا ولحزب الأندنت.

(السيد تدلا بايرو ولد في بلدة قرمي في عام ١٩١٤م. هاجر إلى إيطاليا بعد أن أكمل تعليمه في مدرسة تبشيرية سويدية في أسمرا . ودرس بمدينة فلورنسا الإيطالية لمدة سبعة أعوام، وأصبح بذلك من الإرتريين القلائل الذين يعدون على أصابع اليد ممن نالوا تعليمًا عاليًا. وكان معروفًا عنه إجادته اللغة الإيطالية والإنجليزية، كما كان يعد من المفكرين الإرتريين القلائل الذين كانوا يتمتعون بالعصرية في التفكير ونمط الحياة في ذلك الوقت) [٢٨].

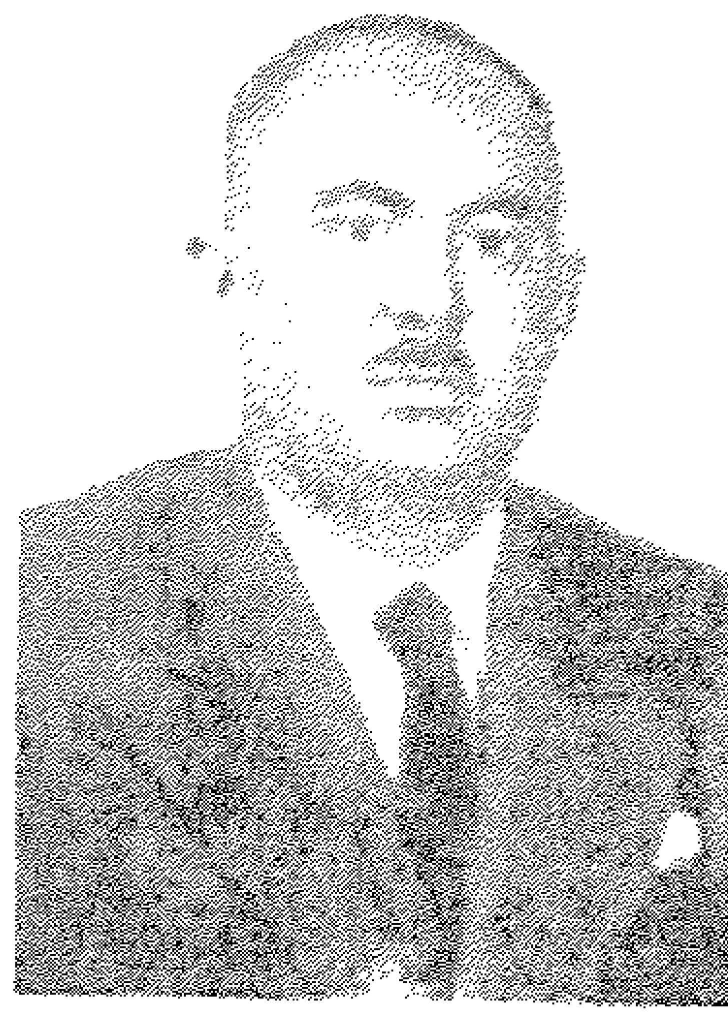
وهناك من يعزون تنحيته إلى احتجاجه على مذبحة ٢٨ من أغسطس. ولكن مهما كانت الأسباب، فإن من الواضح أن حزب الأندنت كان قد كسب – كما تبين لاحقًا – أحد أقوى الشخصيات الإرترية التي دافعت عن حزب الأندنت. باختصار سادت البلاد في تلك الفترة " أكتوبر ١٩٤٦م " أجواء سياسية شديدة التوتر كان يصعب التنبؤ بمسارها.

اجتماع بيت قرقيش :

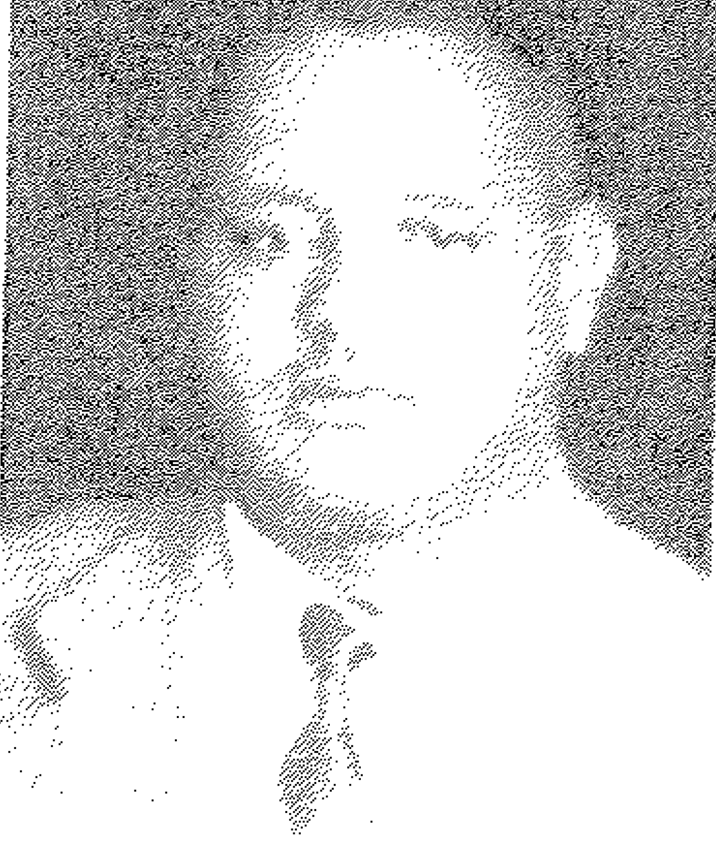
لا يمكن النظر إلى مذبحة المواطنين الأبرياء فى ٢٨ من أغسطس ١٩٤٦م، كحادث مفاجئ ومنعزل عن المخططات السياسية الأخرى. وكنا قد تناولنا فى الجزء الرابع من الفصل الخامس من هذا الكتاب، المقال الذى كتبه السبريدجادير لونغ ريغ باسم " مواطن إرترى والذى أثار الكثير من الجدل.



قبر مسقل ولدو



بلاتا عمر قاصى



و‍ـ ‍ب ولد مريم

(المنظمون الرئيسون الثلاثة لاجتماع بيت قرقيس)

فمنذ أن أثيرت فكرة تقسيم إرتريا إلى مرتفعات ومنخفضات، بقى شبح التقسيم وخطره مُحدقيْن بالبلاد. ولم تكن قد تشكلت بعد حتى ذلك الوقت ملامح واضحة للشارع السياسى الإرترى الذى كان يعيش مراحله الجنينية الأولى، والذى ظل يخضع للضغوط الاستعمارية التى حالت دون أن يتطور، وأن تكون له جذوره وخلفيته التاريخية الخاصه به. ونتيجة لمشاريع التقسيم هذه، فقد كان محتمًا أن يتأثر الجو السياسى الإرترى بهذه العوامل الخارجية، وأن تتسم سياسات القوى المختلفة بالطابع الدينى والإقليمى القبلى.

وكان حادث ٢٨ من أغسطس من التطورات التى فاقمت الوضع بهذا الاتجاه الخطير. حيث أسهم فى تأجيج الأحقاد الدينية على نحو خاص ودفعها

نحو المصادمات الفعلية. ولهذا لا يمكن القول إن ذلك الحادث لم يكن مخططًا لــه. والإرتريون من جانبهم، وبغض النظر عن توجهاتهم، لم يكونوا يشعرون بــالخطر بسبب ذلك الحادث فحسب، وإنما كانوا أيضًا غير راضين عن كيفية معالجة الإدارة البريطانية للحادث. فمن بين التسعة والستين متهمًا الذين ألقــت الإدارة البريطانيــة القبض عليهم، أدانت ثمانية منهم بجريمة ارتكاب القتل، وواحدًا بتهمة إثارة الشغب وخرق القوانين العسكرية. أما البقية فقد أدينوا بتهمة سوء السلوك. ومما زاد الطين بلة أن الأحكام والعقوبات التى صدرت ضدهم لــم تكــن تتناســب مــع الجــرم المرتكب(٢٩).

وقد ساعد تراكم هذه الأحداث على بروز نوع من نهج التفكير الناضج الذى يتجاوز الخلافات السياسية ويغذى روح التفاهم. وبــدأت النقاشــات والمهــاترات الساخنة فى الصحف تهدأ وتحل محلها لهجة الحوار الهــادئ. ولــم يكــن الأمــر مقصورًا على الهدوء فى النقاشات، وإنما أصبحت المقالات تتضمن دعوات النصح وتظهر الحرص وتدعو إلى ضرورة توخى الحذر؛ لكى لا يكون الإرتريون ضحايا مكائد الآخرين، فعلى سبيل المثال نشر بلاتا محمد عمر قاضى بتــاريخ ١٧ مــن أكتوبر ١٩٤٦م مقالاً تحت عنوان : " إننا فى حاجة إلى من يراعى مصلحة شعبنا الذى لا حامى له "، وتطرق بلاتا محمد عمر قاضى فى هذا المقال بشكل معمــق إلى المشاكل السياسية السائدة فى المــسرح الــسياسى وفــى أوســاط التنظيمــات السياسية.

وأشار السيد قاضى فى مقاله، إلى أن العمل السياسى والمشاركة الــسياسية مهمتان جسيمتان تحتاجان إلى قدر من التعليم. كما أوضح، وبالرغم من أنه لــيس بالضرورة أن يصبح كل من يشارك فى العمل السياسى قائدًا أو زعيمًا سياسيًا، فإن المشاركة العريضة هى وحدها التى تحقق أو تضمن الديمقراطية. ويمضى الــسيد قاضى فى مقاله فينتقد نهج الأحزاب السياسية القائمة، ويوضح أنه قد تكون هنــاك ضرورة لخلق تنظيمات أخرى. وفى تبريره لذلك يقول :

"... إذا كان النظام السياسى لشعب أو بلد ما يعمل لمصلحة أو خدمة فئة قليلة، فإن يتحول إلى نظام ليس له من هم إلا خدمة هذه الفئة ومن يدورون فى فلكها من المناصرين؛ وبذلك يمسى النظام ضيق الأفق لا يستفيد منه إلا الجشعون. أما إذا كان النظام السياسى يسمح بالمشاركة الواسعة، فإن أهدافه ستكون نبيلة للغاية، وسيعود بالفائدة على البلاد والشعب بأكمله ".

انطلاقًا من هذا الاقتناع دعا السيد عمر قاضى فى مقالته هذه إلى أن يشمل النظام السياسى قطاعات المجتمع كافة ، أى العمال المثقفين والمسؤولين والمنظمات الدينية. وبهذه الطريقة، يقول عمر قاضى: يمكن التوفيق بين الثقافات التى تبدو غير متجانسة أو متناقضة، وإيجاد قيادة عظيمة معافاة وقادرة على قيادة الشعب والبلاد.

وعلى الرغم من أنه معروف عن عمر قاضى موقفه الداعى للاتحاد المشروط مع إثيوبيا، فإنه تجدر ملاحظة أن أولى شروطه لبلوغ ذلك هى الأفكار المذكورة آنفا التى تعكس تطلعه وتلهفه الشديد إلى الديمقراطية. وقد أصبح من المعروف للجميع أن هذه الأفكار قد أدت إلى أنه أصبح عُرضة لمضايقات وكراهية شديدة من قبل الحكومة الإثيوبية خلال فترة الفيدرالية. والأمر المهم الذى ينبغى توضيحه هنا هو أن فكرة الديمقراطية وكيفية تطبيقها كانتا تناقشان بعمق. ولم يكن ذلك مقصورًا على بلاتا عمر قاضى، فحتى الفيتورارى قبر مسقل ولدو، وعلى الرغم من تأييده لإثيوبيا، فإنه كان يرى أن النظام السياسى لإرتريا ينبغى ألا يكون حكرًا على " نخبة " من الإقطاعيين، وإنما يتوجب أن تشارك فيه الجماهير العريضة. ونخلص من هذا إلى أن الميل نحو إثيوبيا من قبل هؤلاء، كان أمرًا مقبولاً مع شرط الديمقراطية.

ونشر السيد ولد آب قبل ثلاثة أيام من انعقاد أول اجتماعات بيت قرقيش فى ١٤ من نوفمبر مقالاً تحت عنوان " إذا تخاصم طرفان... هل يستفيد الطرف الثالث؟ " وقد أكد السيد ولد آب فى هذا المقال على وجود خلافات فى التطلعات

والخيارات السياسية فى إرتريا، ولكنه انتقد الجهات التى تروج ".. لأنه ليس هناك أى خيار سياسى سوى الانضمام إلى جمعية أو حزب انضمام إرتريا إلى إثيوبيا ". ولفت ولد آب الانتباه إلى "... أن إنكار أو عدم الرغبة فى قبول أو تصديق أن هناك أطرافا أو أحزابًا سياسية أخرى لها أفكارها ورؤاها سيؤدى إلى عواقب جسيمة، وأن التجاهل المتعمد لهذه الحقيقة هو عمل دنيء".

وأوضح ولد آب أن إثيوبيا تحلم بضم إرتريا وتتطلع إلى أن تتمكن من خلال ضمها لشعب إترى موحد من بلوغ أعلى درجات الرقى والتقدم، بما فى ذلك تبؤ زعامة إفريقيا. وطالب السيد ولد آب بضرورة وحدة صف الإرتريين بغض النظر عن الخيارات التى قد يميلون إليها. والسبب كما يقول :

"... **إن الشعب الإرترى لا يمكن أن يجد مصلحته وسلامته الحقيقية إلا فى توحد صفوفه. أما إذا تفرق فمن المؤكد أنه سيلحق به ضرر لا يجدى معه أى ندم. لقد أصبح الشعب الإرترى وخاصة خلال نصف القرن الماضى جسدًا واحدًا، وإذا استمر هذا التماسك فإنه سيلج طريق الازدهار والمجد. والمطلوب هنا هو أن تكون هذه الصورة متجسدة فى أذهان الزعامات الكبيرة وقلوبها على نحو جلى** ".

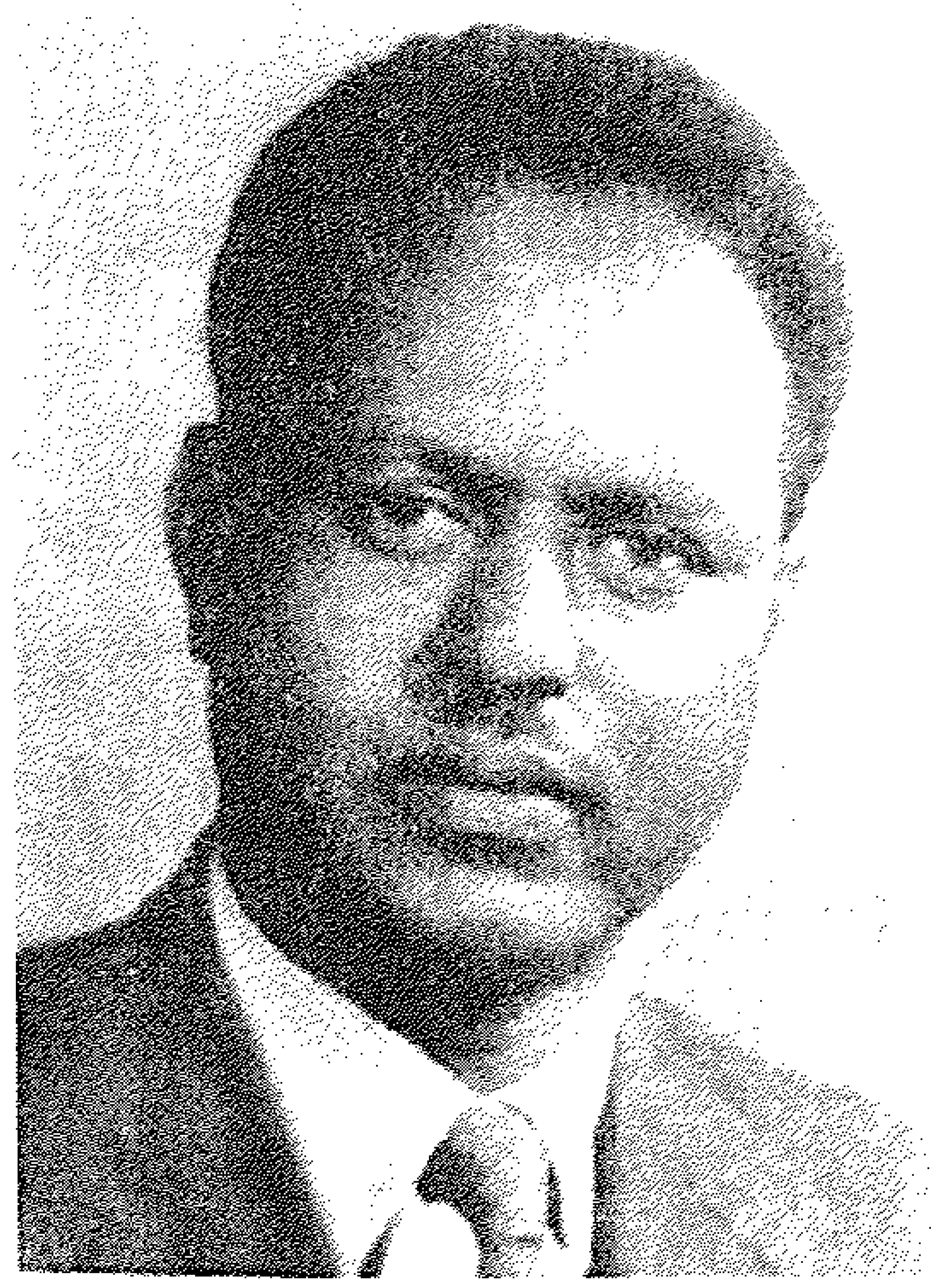
لقد كان السيد ولد آب أيضًا يدعو – كما فعل عمر قاضى وقبر مسقل ولدو – إلى إبعاد الإقطاعيين والزعامات التقليدية عن السياسة الوطنية الإرترية. وقد انتقد فى مقالته الوجه الآخر من التصور الذى كان سائدًا وقتها؛ حيث دافع بشدة عن عدم إمكانية أن يفكر أبناء المرتفعات أو المنخفضات فى إقامة نمط حياة يكون فيها كل طرف بمعزل عن الآخر؛ وذلك لأن الماضى والتجارب السابقة أثبتت استحالة ذلك. وقال ولد آب: " إنى آمل أن لا يكون بيننا شخص يريد تقسيم إرتريا، اللهم إلا إذا كان هذا الشخص شريرًا ويريد الخراب والهلاك "، ثم يتصدى السيد ولد آب لفكرة التقسيم قائلاً :

" نسمع فى هذه الآونة أحاديث شفوية ومقالات مكتوبة فى الصحف تزعم أن كرامة المواطنين المسلمين مهانة، وحقوقهم مهضومة، وأنه ليس هناك من يدافع عن حقوقهم. وأنا أعتقد أن هذه المزاعم عبارة عن دعوة لخلق الفتنة والاضطراب وزرع الشقاق. فالشعب الإرترى ظل حتى اليوم موحدًا ويشارك بعضه بعضًا فى السراء والضراء... وإذا كانت هذه المزاعم تنطلق من روح الحذر والخوف من أن لا يحدث تمييز فى المستقبل، فإنه يفترض المطالبة من الآن بقيام مجلس برلمانى يضمن مصالح سكان المنخفضات وتحقيق النزاهة والمساواة، ولا يليق بأعيان إرتريا وحكمائهم أن يصمتوا ويعملوا بمبدأ " تقبل ما يتم الجود به "فالمولى سيحاسبهم " (٣٠).

وقد كانت لهؤلاء الثلاثة : السيد ولد آب، وعمر قاضى، وقبر مسقل ولدو اقتناعات متماثلة تجاه قضايا الديمقراطية والوفاق والوحدة. وكانوا يرون فيما يتعلق بالانضمام إلى إثيوبيا، أنه ينبغى أن يتم ذلك على النحو الذى يضمن صون حقوق إرتريا. وما كان يميز السيد ولد آب فى هذا الجانب أنه لم يكن من المنادين المدافعين عن خيار الوحدة أو الانضمام إلى إثيوبيا، وهو ما أكده بنفسه حين اضطر إلى قبول فكرة الاتحاد مع إثيوبيا. بهدف إنقاذ إرتريا من خطر التقسيم.

وحتى فى هذا الإطار، كان السيد ولد آب يفضل أن يتوحد الشعب الإرترى أولاً، ثم يدخل الوحدة باختياره (٣١).

أما الميول الانضمامية للسيد عمر قاضى، فقد ظل متمسكًا بها باستمرار حتى فترة الفدرالية؛ حيث كان ينادى بضرورة أن تتم الوحدة مع مراعاة خصوصية إرتريا وحقوقها المختلفة. وحده قبر مسقل ولدو كان يدعو إلى الانضمام باقتناع تام، ولكنه كان يحذر من أن يتم ذلك على حساب مصلحة الشعب الإرترى.


ولد آب ولد ماريام


تدلا بايرو

ومنذ نشر مقالة لونغ ريغ فى عام ١٩٤٥م والمتعلقة بمخطط تقسيم إرتريـا، كان - كما يقول السيد ولد آب - يدور تفاهم بين أوساط هـذه المجموعـة ومـن يحملون أفكارا مماثلـة. ويوضح السيد ولد آب فى المقابلة التـى أجريـت معـه بالأراضى المحررة فى عام ١٩٨٦م أن حوارات التفاهم الأساسية كانت تتم بينـه وبين الفيتورارى قبر مسقل ولدو. وكان محور موضوع التفاهم ضرورة تخلى كل طرف عن تصلبه فى موقفه والتوصل إلى موقف وسط يرضى جميع الأطـراف، وبناء على ذلك كان الخيار الوسط هو التخلى عن طرح الاستقلال التام بعد فتـرة الوصاية البريطانية الذى تتبناه كتلة الاستقلال، وكذا التخلى عن طـرح الانـدماج التام الذى تتبناه مجموعة الاتحاديين. وكبديل للخيارين تم الاتفاق علـى أن يكـون الاتحاد مع إثيوبيا مشروطاً. وعلى الرغم من أن هذه الشروط لم تكن واضحة، فإنه كان هناك فهم عام بأنه " يشترط ضمان الاستقلال الداخلى لإرتريـا أو أن تكـون هناك رابطة شبيهة برابطة دول الكومونولث التى تربط بين بريطانيـا واسـتراليا وكندا ". وتريفاسكس نفسه يؤكد أن مثل هذه الأفكار كانت بالفعل قد طرحت مـن قبل كلا الطرفين (٣٢).

يقول المؤرخ الإرترى جوردن قبر مدهن فى كتابه: إن الاقتراح الذى كان من المفترض أن يطرح فى اجتماع بيت قرقيس كان يتكون من اثنى عشر بندًا من بينها المطالبة بصيانة قانون حرية الصحافة واللغات والعقيدة وتكوين الأحزاب والحقوق الديمقراطية (٣٣). وكانت هذه المقترحات قد قدمت بشكل رسمى إلى الإدارة البريطانية من قبل كلا الطرفين فى أكتوبر ١٩٤٦ (٣٤)

وقد انعقد اجتماع بيت قرقيس على مرحلتين، كانت الأولى فى ١٦ من نوفمبر ١٩٤٦م، وقد تم خلالها الاتفاق من دون أى مشاكل على أجندة الاجتماع، وتقرر أن يعقد الاجتماع الرئيس بعد أسبوع من ذلك لمناقشة هذه الأجندة، وتحدد أن يعقد فى ٢٤ من نوفمبر ١٩٤٦ (٣٥).

وحضر فى الاجتماع الأول المذكور عدد كبير من مؤيدى الاتحاد، إضافة إلى السيد ولد آب والفيتورارى قبر مسقل ولدو وعمر قاضى وبلاتا دمساس ودقيات أبرها تسما والقنزمانش برهانو أحمد دين وكذا الفيتورارى حرقوت أباى والفيتورارى حدقو قيلا قابر. وكان السيد تدلا بايرو من أبرز الغائبين عن هذا الاجتماع. وتمت فى هذا الاجتماع المصادقة على الأجندة.

ولم يكن ضابط الاتصال الإثيوبى الكولونيل نقا هيلى سلاسى فى أثناء ذلك موجودًا بأسمرا؛ حيث كان قد سافر إلى أديس أبابا بعد مذبحة أغسطس. ويؤكد تريفاسكس أنه لو كان الكولونيل موجودًا بأسمرا لما كان ممكنًا حتى حدوث ذلك التفاهم، ناهيك عن عقد مثل هذا الاجتماع (٣٦). ولعل تريفاسكس محق فى كلامه؛ لأنه خلال الأسبوعيْن اللذيْن فصلا بين الاجتماعين لم يصل الكولونيل نقا وحده، إنما حتى الفيتورارى أبرها ولد تاتيوس الذى يقال إنه الساعد الأيمن لسكرتير شئون إرتريا فى حكومة إثيوبيا السيد تأزاز ولد قرقيس شرع كلاهما من فورهما فى العمل على تغيير الوضع. وحسبما رواه السيد ولد آب. فقد جاءه هذا الرجل وهو يحمل حقيبة مملوءة بالأموال والقنابل (٣٧).

ويوضح السيد ولد آب أن عددًا كبيرًا من أعضاء حزب الأندنت عقدوا اجتماعًا مطولاً عشية يوم اجتماع بيت قرقيس " ليلة السبت " وظلوا يتناقشون طول

الليل (٣٨). وكان من بين المشاركين فى هذا الاجتماع الكولونيل نقـا والفيتـورارى أبرها ولد تاتيوس. وقد تمكن هذا الشخصان من السيطرة على الأجواء وتسيير دفة النقاشات فى الاجتماع نحو المنحى الذى يريدونه. ويقال إنه على الـرغم مـن أن الموضوع الرئيس لذلك اللقاء، كان بحث المشاركة فى اجتماع الغد ببيت قـرقيش. فإن موضوع التلاعب بالأموال واختلاسها قد أخذ أيضًا حيزًا كبيرًا من النقاش.

وكان الفيتورارى قبر مسقل ولدو الشخص الرئيس من حزب الاتحاد الذى توصل إلى اتفاق بشأن أجندة اجتماع بيت قرقيس نيابة عن الحـزب؛ لهـذا فـإن اجتماع تلك الليلة كان مركزًا على محاسبته. ولم يشفع للفيتورارى قبر مسقل أنـه أكثر من دافع عن فكرة الاتحاد والانضمام إلى إثيوبيا، وأنه أكثر من أسهم بقلمـه وخطبه فى ترسيخ فلسفة الأفكار الانضمامية، فانتقد بشدة فى هذا الاجتماع لتأييـده موضوع " الشروط " المسبقة للاتحاد مع إثيوبيا. ومعاقبة للفيتورارى قبـر مـسقل الذى قيل إنه شارك فى الاجتماع الأول من دون إذن الحزب، فقد تقرر أن يكـون المتحدث باسم الحزب فى اجتماع الغد ببيت قرقيس السيد تدلا بايرو. ولم يتم فـى هذا الاجتماع إبلاغ قبر مسقل بتنحيته من رئاسة الحزب أو حتى الإيحاء بذلك.

كل هذه الأمور تمت بسرية تامة، ولهذا لم يكن هناك فـى اجتمـاع بيـت قرقيس من يعلم أن الفيتورارى قبرمسقل قد منع من الكلام، إلا أولئك الذين شاركوا فى لقاء الأمس. وحسب الموعد المتفق عليه، وصل فى تمام العاشرة مـن صـباح الأحد ٢٤ من نوفمبر ١٩٤٦م إلى مقر الاجتماع، ثلاثون من ممثلى دعاة الاستقلال فى مقدمتهم: دقيات حسن على، وولد آب ولد ماريام، وإبراهيم سلطان، وبرهـانو أحمد دين، والكافاليرى عمر سفاف من قندع، ويوهنس تخلاس من وكالة الأنبـاء. وبعد برهة من ذلك، وصل زعماء حزب الاتحاد وكان من أبرزهم: دقيـات بينـى براخى، وبلاتا دمساس ولد ميكائيل، والفيتورارى قبر مسقل ولدو، ودقيات حقوص قبرى، والسيد تدلا بايرو، إلخ. وفى خرق واضح لاتفاق الطرفين، أحضر حـزب الاتحاد مجموعة كبيرة من الشباب وتضاعف بذلك عدد مثلى حزب الأندنت.

ويتذكر السيد ولد آب تفاصيل ذلك الاجتماع على نحو دقيق فيقول : وصل وفدنا فى موعده عند العاشرة صباحًا وأخذنا موقعنا. وبعد فترة جاءوا هم وكانت معظم قياداتهم من المسيحيين، ونحن غالبيتنا كانوا من المسلمين. وكان أول المتحدثين بلاتا دمساس ولد ميكائيل حيث افتتح الاجتماع قائلا :

" يا إخوتنا الذين تزعمون أنكم دعاة الاستقلال... إنكم تخطئون، فالمرء لا يطالب بوضع شروط عند الانضمام أو الانتماء إلى أمه وأبيه، وإثيوبيا هى بمثابة الأم والأب لنا. لهذا ندعوكم أن تتخلوا عن هذه الأفكار وتتحدوا معنا وتنضموا إلينا. وعلى منوال هذا الحديث نفسه، نهض آخرون ورددوا المضمون نفسه... حتى الفيتورارى قبر مسقل ولدو نهض فى الأخير وردد النغمة نفسها ، وعندها أدركنا أن الأمر قد فسد " (٣٩).

ليست هناك وثائق تتحدث عن ما حدث بعد ذلك؛ لهذا يصعب معرفة ذلك بوضوح إلا من خلال التقارير المتناقضة التى كان ينشرها كل من السيد ولد آب والسيد تدلا بايرو فى الصحيفة الأسبوعية (٤٠). حيث ندرك من ذلك أنه بعد أن تحدث الكثير من الأعيان والزعماء حول ضرورة تفشى روح التفاهم والوفاق، نهض السيد تدلا بايرو وألقى كلمته. وحول هذه الكلمة، نجد فى الصحف تقريرين متناقضين مقدمين من السيد ولد آب والسيد تدلا بايرو، ولكن لنبدأ بما كتبه السيد ولد آب بهذا الشأن.

فى العدد ٢٢٢/٥ من الصحيفة الأسبوعية الصادر بتاريخ ٢٨ من نوفمبر، كتب السيد ولد آب مقالاً حول أحداث اجتماع ٢٤ من نوفمبر (بيت قرقيش) تحت عنوان " من يا ترى الذى يحق له أن يتحدث بشأن إرتريا؟ " ويوضح السيد ولد آب فى تلك المقالة أن السيد تدلا بايرو نهض فى أثناء النقاشات الدائرة، وبدأ يتحدث وهو يشير بيده إليه (إلى ولد آب) " قائلاً :

" لنترك جانبًا الحديث عن الآخرين، فأنا مواطن أصيل العرق لى الحق فى أن أتحدث ما أشاء. ولكن أنت يا ولدآب ولدماريام من

تجراى (إثيوبيا) ونحن نعرف أنك تجراوى، فلماذا تتحدث بشأن بلادنا؛ وتتكلم تارة عن الوصاية وتارة أخرى عن الاستقلال؟... أتظن أن بلادنا مضحكة؟ ".

ويمضى السيد ولد آب فى مقاله قائلاً :

"... وهكذا جلس تدلا بايرو وهو يردد : لقد تحولت بلادنا إلى مهزلة. تأخرت قليلاً فى الرد عليه، ويبدو أن تأخرى هذا قد أوحى لهم أنه قد أسقط فى يدى فبدأت الفرحة تعلو وجوههم بشكل واضح، وأدركت من ذلك أن هذا آخر سهم فى جعبتهم وأقواه. لم أعبأ كثيرًا بالموضوع الذى طرحوه وإنما بما يمكن أن يتركه هذا الحديث من أثر فى نفوس البعض. وتحدثت مع نفسى: " أىٌّ من الحاضرين أحق بالتحدث عن الأوضاع المستقبلية لإرتريا أكثر من هذا الذى منح نفسه حق التحدث كيفما شاء بهذا الخصوص؟ " لم أكن فى قرارة نفسى أرغب فى أن أرد عليهم، ولكن مادام قد دفعنى السيد تدلا بايرو إلى ذلك فلا مناص من ذلك، فنهضت وبدأت أرد عليهم حسب إمكاناتى.. الإمكانات التى يمكلها أى تجراوى. وبدأت أشرح لهم أننى مسرور وفخور جداً بهذه الشتيمة مادام أن التجراوى لا تعنى الشخص ذا الوجهين والذى لا يغدر برفاقه. إننى مسرور بهذه الشتيمة؛ لأن التجراوى هو سليل الملوك والأمراء والعظماء. وشرحت لهم فى هذا الاجتماع كيف أن تجراى بلد كبير وشاسع ورحت أستعرض حدود أرض أجدادى المترامية الأطراف وخيراتها الغنية، وقد خالجنى فى أثناء حديثى أمامهم شعور عظيم بالفرح والفخر لم يحدث أن داخلنى مثله من قبل. وواصلت حديثى قائلاً: إنه من غير اللائق ونحن أمام هذا الجمع من الشخصيات العظيمة والمحترمة أن نتحدث بشأن الأصول العرقية ونبحث فى أنساب بعضنا بعضًا. وقد توسلت إلى السيد تدلا بايرو وحاولت أن

أفهمه أن الغوص فى البحث عن الأنساب قد يقودنا إلى التوصل إلى أمور قد لا تسر، وأنه من الأفضل له أن يؤجل ذلك الأمر إلى أن يحين وقته " [٤١].

بعد أسبوع من ذلك (الخامس من ديسمبر ١٩٤٦م) كتب تدلا بايرو رده على مقالة ولد آب، وأوضح أن ما قاله فى اجتماع بيت قرقيس لم يكن كما ذكره ولد آب، وفيما يلى نقتطف بعضًا من رد تدلا بايرو هذا :

"... إن ما قلته فى اجتماع بيت قرقيس بالتحديد هو أننا نعلم يا سيد ولد آب أن بلدك هو تجراى (إثيوبيا) وأن ذلك بلد نال استقلاله، ولكم حاكمكم من بنى جلدتكم. ونحن على الرغم من أننا إثيوبيون، فإننا نعيش تحت إدارة حكم حكومة ليست منا.. إنك إثيوبى فلماذا لا تتمنى لنا نحن " بنى مرب ملاش " (اسم يطلق على إرتريا – المترجم) الإثيوبيين أن نحصل على الاستقلال مثلكم، ولماذا لا تطلب منا أن نتطلع إلى الحصول على راية الحرية من دون شروط. إن ما قلته لك هو : لماذا تقف حجرة عثرة أمامنا فترفع تارة مطلب الوصاية، وتارة أخرى الاتحاد المشروط؟ ".

فما كان من ولد آب إلا أن رد على موضوع الحل أو الاستقلال المشروط فقال:

"... فيما يتعلق بطرحى للحل المشروط؛ فلأن ذلك اعتبرته من وجهة نظرى مفيدًا لشعب مرب ملاش (إرتريا) وأنا شخصيًا لست فى حاجة إلى أى شروط. ولكنى أكرر لكم الآن أيضًا: إنكم تخطئون إن قلتم إننا نريد أن ننضم إلى إثيوبيا من دون شروط"[٤٢].

غير أن المشادات الكلامية التى حدثت فى اجتماع بيت قرقيس كانت حادة واستفزازية. وكانت ردود ولد آب تتميز بالقساوة، الأمر الذى استفز الاتحاديين؛

فقام شبابهم بإخراج الأسلحة والخناجر التى كانت مخبأة معهم وأحدثوا بلبلة واضطرابًا. وأصبح واضحًا أنهم يريدون أن يوقعوا شرًّا بالاستقلاليين. وكان ولد آب بالذات مستهدفًا فأحاط به زملاؤه الاستقلاليون فدفعوه إلى إحدى السيارات وأخذوه بعيدًا عن المكان. ويتذكر السيد ولد آب أن زملاءه قد أخذوه إلى منطقة عدى نفاس حيث قضوا بقية نهارهم هناك فى سهل عشبى وعادوا فى المساء (٤٣).

بهذه التطورات أسدل الستار على فصل اجتماع بيت قرقيس، وعلى روح الوفاق والصلح التى كانت قد بدأت تسود الطرفين. ويقول تريفاسكس إنه بعد هذه الأحداث سلم قادة حزب الاتحاد استقلاليتهم، أو بالأحرى كما يقول تريفاسكس استقلالية " وكالتهم " للحكومة الإثيوبية " وأصبحوا مجرد خدم للحكومة الإثيوبية " (٤٤). وبدءًا من ذلك الوقت بدأ دور ونفوذه تدلا بايرو يتعاظمان داخل حركة الاتحاديين. وقد أشار ولد آب فى مقالته الأولى أنه لا يعرف عن عضوية تدلا بايرو فى حزب الأندنت شيئًا، وأنه لا يستطيع أن يفهم كيف تسلل إلى هذا الحزب. وردًّا على ذلك تحدث تدلا بايرو عن مشاعره الوطنية الإثيوبية فقال:

".. يا شعبى.. إنك أنت الذى تعرف تدلا بايرو، أما ولد آب فلا يعرفه. فأنا لا يعرفنى شعب مرب ملاش (إرتريا) فحسب، وإنما كذلك الشعوب الإثيوبية التى تعيش فى ما وراء مرب ملاش؛ عملت معهم فى عدوا، وكل الناس تعرف أننى لا أعمل لجلب الضرر لأبناء شعبى.. وأدعو الله أن يجعلنى اليوم، تمامًا كما كنت عليه بالأمس، وآمل أن أرى أنا وأبنائى بأعيننا ثمار كدى وكفاحى من أجل وطنى..." (٤٥).

بيد أن اجتماع بيت قرقيس لم يخرج بنتيجة، ولكنه - فى الأقل - جعل المسرح السياسى الإرترى واضح الملامح والتوجهات. فمنذ ذلك الوقت، أصبحت الخيارات واضحة. وبناء عليه أصبح تكتل كل توجه أو حركة أو تنظيم مبنيًا على أطروحات واضحة ومحددة.

حزب الرابطة الإسلامية الإرترية

تأسيس حزب الرابطة الإسلامية

حسبما رواه الشيخ إبراهيم سلطان، فإن وصوله يوم ٢٤ من نوفمبر إلى اجتماع بيت قرقيس كان متأخرًا، ولم يشارك فى الاجتماع الأول الذى تم فيه وضع أجندة الاجتماع، أما فيما يتعلق بالنقاش والمشادات التى حدثت بين ولد آب وتدلا بايرو فهو يقول إنه كان يراقب ذلك عن كثب. ويروى أحداث ذلك الاجتماع من وجهة نظره فيقول:

"... كنت جالسًا على الأرض منهمكًا، وزاد الطين بلة الإحساس بالجوع، فنهضت أريد الذهاب فأمسك بى بلاتا دمساس ودقيات حقوص وقالا لى: " لقد أخطأنا فنحن لم نسأل إخواننا المسلمين رأيهم؛ فتكلم الآن يا إبراهيم ". فقلت لهم: " ليس لدى ما أقوله ونحن وصلنا للتو من السفر ولا نمثل المسلمين. فالمسلمون لو يأتوا بعد... فعمداء قبائل بيت أسقدى وعمداء قبائل عد شوم والنارا والكوناما وعد نايب فى مصوع وعد شوم الساهو والعساورتا والمنيفرى وزعماء الدناكل والجبرتى.. كل هؤلاء لم يأتوا ونحن لا نمثل هنا إلا أنفسنا. لهذا أرجو أن تنهوا هذا الاجتماع وحددوا موعدًا لاجتماع آخر يحضره الجميع ". بعد أن قلت لهم ذلك نهض شاب وبدأ يتحدث، فى حين كان الكبار صامتين، فقال: " عجبًا يا ابن سلطان.. نحن لسنا عاطلين حتى ندعو كل من هب ودب من المسلمين البدو، رعاة الأبقار والجمال... إن ما نقرره هنا سيتقبله المسلمون صاغرين، وما نقوله سيتبعونه، وما نفعله سيقبلونه على الرغم من أنفهم ". فأجبتهم قائلاً: " إنى لا أملك فى

الوقت الراهن القدرة على مجاراتكم فى الإساءة، فنحن الموجـودين هنا لا يزيد عددنا عن العشرة أو العشرين، بينمـا أنـتم بالمئـات، ويمكنكم كذلك أن تضعوا القمع فى أنوف المـسلمين وتـصبوا مـا تشاءون فيه.. ليوفقكم المولى.. قلت لهم ذلك وغادرت المكان ".



الشيخ إبراهيم سلطان على

ولا يوجد أى دليل على هذه الأقوال الاستفزازية المستهترة سوى ما سجلت ذاكرة الشيخ إبراهيم سلطان. وقد نفى دقيات قبرى يوهنس تسفا ماريام الذى كـان أحد قادة حزب الاتحاد وقتها بشدة أن يكون مثل هذا الكلام قد تفوه به أحـد قـادة الاتحاد، وأنه إن حدث حقاً، فإنه يمكن أن يكون قد قاله بعض الشباب الذين كـانوا خارج السيطرة. ويبرر دقيات قبرى يوهنس استحالة حدوث ذلك بأن حزب الاتحاد كان يريد أن يضم المسلمين إلى عضوية الحزب.



الحاج سليـمان



عبد القادر كبيرى

" عندما تتحرر إرتريا، اهمسوا بذلك فى قبرى".

وأنه لهذا السبب؛ كان الحزب حذرًا فى التعامل مع مسألة الدين. إضافة إلى ذلك، يؤكد دقيات قبرى يوهنس أنه على الرغم من الشقاق الذى أحدثته السياسة فى تلك الفترة، فإن كل قادة حزب الاتحاد والكتلة الاستقلالية كـانوا أصـدقاء طفولـة ونشأوا معًا كأصدقاء ولا يمكن أن يصلوا إلى هذا المستوى من المهاترات. ولكـن إلى جانب ذلك، نلاحظ أنه على الرغم من أن معظم قيادات حزب الاتحاد كانوا من المسيحيين سكان المرتفعات، فإن هناك عددًا من الشخصيات الإسلامية البارزة التى كانت قد انضمت إلى حزب الاتحاد مثل: العمدة كنتيباى عثمـان هـداد والـشيخ سليمان الدين وصالح كيكيا باشا والفيتورارى على بخيت. ولـذا فـإن كـل هـذه الأسباب. كما يقول دقيات قبر يوهنس، تجعل من ذلك الذى قيل أمـرًا لا يعكـس تفكير قادة حزب الاتحاد.

ومهما يكن، يقول الشيخ إبراهيم إنه عندما وصلت الأمور إلى ذلـك الحـد غـادر الاجتماع، وتوجه إلى مقر عمله فى الغرفة التجارية بأسمرا، وجلس فـى مكتبـه وأخذ ورقة وبدأ يكتب مستهلاً بالبسملة، فوضع مـسودة برنـامج لحـزب أسـماه الرابطة الإسلامية. وبعد فراغه من وضع المسـودة جاء إلى منـزله كـل مـن الحـاج سليمان (شقيق مفتى إرتريا آنذاك) والشيخ عبد القادر كبيـرى فعـرض

عليهما مسودة برنامج حزب الرابطة الإسلامية، وبعد أن اطلعا عليها أخذا المسودة وعرضاها على المفتى إبراهيم مختار ودقيات حسن، واتفق هؤلاء على فكرة البرنامج ومضمونه، وقاموا باستدعاء الشيخ إبراهيم ووقعوا جميعا على تلك الوثيقة [1].



المفتى إبراهيم مختار



دقيات حسن على

لا يمكن القول إن الإساءة التى تعرض لها القادة المسلمون فى اجتماع بيت قرقيس كان رد فعلها المباشر هو ما قام به الشيخ إبراهيم سلطان بعد ذلك. صحيح أنه قد يكون لما حدث فى بيت قرقيس إسهام فى تعجيل تأسيس المسلمين لحزب خاص بهم. إلا أن فكرة إقامة حزب خاص بالمسلمين كانت مطروحة قبل ذلك. فعلى سبيل المثال، هناك من يقول إن الشباب المسلمين فى أسمرا كانوا قد أقاموا فى عام ١٩٤٤م " جمعية خيرية تعاونية " كان يتم فى إطارها مناقشة الأوضاع الاجتماعية والسياسية للمسلمين. وكان قادة المسلمين من أمثال الشيخ إبراهيم سلطان وكبيرى ودقيات حسن يؤيدون فكرة هذه الجمعيات ويقدمون لها الدعم المادى[2].

وفى مقال تم نشره بتاريخ ٦ من مارس ١٩٤٧م، يقدم دقيات حسن معلومات مماثلة بشأن الرابطة وكيفية تأسيسها جاء فيه:

" منذ فترة طويلة دأب بعض الشباب المسلمين المثقفين " أبناء مصوع على نحو خاص " بالحاح على طرح فكرة تأسيس جمعية للمسلمين يطلق عليها اسم الرابطة الإسلامية. ويبدو أن الفكرة والهدف من وراء ذلك، هى تمكين المسلمين من التعارف والتعاون فيما بينهم. ولم يحدث أن استهجن هذه الفكرة أى مسلم سمع بها. وقد قام بعد ذلك بعض من المسلمين ممن كانوا ينتسبون إلى جمعية حب الوطن ويعرفون هذه الفكرة من قبل، بدعوة الناس إلى منزل أحد كبار زعماء المسلمين؛ حيث كان يروج شفهيًا وكتابيًا لفوائد تأسيس حزب اسمه الرابطة الإسلامية. بل إنه كان يتردد حينها أن البعض قد وضع توقيعه ".



مراسيم تاسيس حزب الرابطة الإسلامية التى حضرها بعض الأعضاء منهم على اليسار وقوفا: محمد سعيد أبراء ادم قسم الله، إبراهيم سلطان، سعيد صالح، (شخص لم تعرف هويته)، محمد نور (المفتى). ومن اليسار جلوسا: (شخص لم تعرف هويته)، القاضى على عمر، على بيه، عونا على، ابراهيم محمود، الحاج سليمان.

وكان من الطبيعى أن يؤيد الشيخ إبراهيم سلطان ورفاقه هذا الطــرح. بــل إنهم لم يضيعوا الوقت فقد دعوا لاجتماع عام لقادة المسلمين فى إرتريا يعقــد فــى كرن فى الثالث من ديسمبر ١٩٤٦م، وهناك تم تشكيل قاعدة للحزب وإعلانه بشكل رسمى.

عقب ذلك عقد مؤتمر كبير للغاية بمدينة كرن خلال الفترة من ٢٠-٢١ من يناير ١٩٤٧م، وتم تأسيس الحزب، واختير السيد بكرى الميرغنى رئيسًا والـشيخ إبراهيم سلطان سكرتيرًا.

تأسيس حزب الرابطة الإسلامية.. لماذا ؟

لماذا تأسس حزب الرابطة الإســلامية ؟.. مــا الحاجــة إلــى أن يؤســس المسلمون الإرتريون حزبًا خاصًّا بهم ؟ هذه الأسئلة ظلت مطروحة منذ ذلك الوقت ولا تزال تطرح حتى اليوم. وهناك عدد كبير ممن يعدون ذلك الحدث أزمة كبيــرة ومظهرًا للتفريق والتمييز بين المسلمين والمسيحيين الإرتريين [٣].

وعندمــا تأسس حزب الرابطــة الإسلامية تعرض لانتقاد شديد للغايــة من قبل إثيوبيا وحزب الأندنت (الاتحاد). وانهالت على الحزب الكثير من الـضغوط والاتهامات التى تصف الحزب بأنه يدار من قبل الإدارة البريطانيــة؛ لأنــه بــدا للبعض أن بريطانيا تغض الطرف عنه أو تؤيده. وبالطبع لم تكن الإدارة البريطانية لتتورع عن أن تجعل من الحزب أداة لمخططها التقــسيمى إن كــان ذلــك ممكنًا. ولا يستبعد أن تكون الإدارة البريطانية قد فكرت فى الاستفادة مــن ذلــك، خاصة وأن مركز ثقل الرابطة الإسلامية يتركز فى كرن والساحل والقاش بركــة؛ الأمر الذى يسهل فكرة ضم هذه الأجزاء إلى الســودان.

ولكن الحقيقة أن حزب الرابطة الإسلامية جاء محصلة لظروف ذاتية محلية وإفرازًا طبيعيًّا لواقع السياسة الداخلية الإرترية. وقد رأينا فى الفصول السابقة كيف أن الإدارة البريطانية كانت تتابع بنفسها عن قرب الدراســات والمقترحــات التــى

تتعلق بحل نزاع التجرى والشماقلى. ولا يبدو أنه كان هناك خلاف بين الإدارة البريطانية والشيخ إبراهيم سلطان بشأن المقترحات التى كانت تطرح بخصوص نهج حل النزاع وكيفيته. ونظرًا إلى أن كلا الطرفين كان يدفع باتجاه إلغاء نظام الشماقلى بعد نقل السلطة إلى زعماء القبائل، فإن كل عمليات تقسيم القبائل والتعيين التى كانت تتم فى فترة تأسيس حزب الرابطة الإسلامية نفسها، قد تم توثيقها بشكل دقيق وتفصيلى. وكان تريفاسكس هو الذى يترأس فريق الدراسات، بينما كان الشيخ إبراهيم سلطان المستشار الرئيس له ومصدره الأساسى للمعلومات (٤). ولا شك أن هذا التعاون والرؤية المشتركة للطرفين تجاه الحل كانا ينطلقان من مصالح ومنطلقات متباينة؛ ففى حين كان الشيخ إبراهيم سلطان ورفاقه ينطلقان من زاوية المعارضة للنظام الإقطاعى، فإن الإدارة البريطانية كانت تسعى للاستفادة من ذلك كأداة للتقسيم.

ومهما يكن، فإن " حل " قضية تحرر التجرى كان يسير بلا عوائق وحسبما كان مخططًا له. وكانت معظم إجراءات نقل السلطة قد تم تطبيقها فى عام ١٩٤٨م. وهى عملية كانت قد أخذت شكلها فعليًّا منذ عام ١٩٤٧م. ويشير تريفاسكس فى إحدى دراساته إلى أنه كان هناك ١٢٣ " كيانًا اجتماعيًّا "، وهذا العدد يرتفع إلى ٢٣٠ مجموعة من قبائل التجرى إذا ما أضيفت إليه الفروع والبطون. ويوضح لنا هذا الرقم مدى حجم الانقسام فى أوساط التجرى حينذاك.

ويكشف تريفاسكس أنه كان قد تقرر تقليص هذا التشرذم عبر تكوين هيئة أو تكتل من التجرى تقرر أن يتألف كل واحد منه من ألف شخص حتى يتم الاعتراف رسميًا به ككيان اجتماعى أو سياسى. وعلى الرغم من أن تريفاسكس لا يوضح أسباب اختيار عدد ألف شخص هذا، فإنه يمضى ويوضح أن قلة من تلك المجاميع كانت تستوفى هذه الشروط، وأنه لذلك اقترح أن تندمج المجاميع الصغرى لتكون تجمعًا أكبر و موحدًا، أو أن تنضوى هذه المجاميع الصغيرة تحت لواء المجاميع الكبيرة، أو أن تبقى هذه المجاميع تحت لواء القبائل الكبرى نفسها التى كانت تحتضنها. وبهذه الطريقة أمكن حصر أكثر من ألف تجمع وقبيلة.

وكانت قبيلة " ألمدا " الموجودة بإقليم بركة أكبر هذه القبائل؛ حيث كانت تضم ٢٦٣٢٨ نسمة، بينما عدت قبيلة أسفدا عد تكليس " بإقليم الساحل " أصغر هذه القبائل؛ حيث كانت تضم ١٠٥٠ نسمة فقط. وجدير بالذكر هنا أن هذه الأرقام تشمل فقط التجمعات التى تعيش فى مكان واحد. وحسبما توضحه تفاصيل معلومات تريفاسكس نجد أن قبيلة ألمدا – على سبيل المثال – موزعة ومنتشرة فى ثلاثة أقاليم تبدأ من الساحل وتمتد حتى إقليمى بركة وسمهر، ويبلغ تعدادها ٤١٤٠١ نسمة، وعلى هذا النحو نجد أن قبيلة " أسفدا " منتشرة فى ثلاثة أقاليم، ويبلغ تعدادها الكلى ١٨٠٠٧ نسمات. وعلى المنوال نفسه، هناك قبائل أخرى ينتشر أبناؤها فى هذه الأقاليم بشكل مماثل(٥).

وكما أوضحنا آنفًا، فإن عملية التدقيق والتنظيم استغرقت وقتًا طويلاً، وهذه التفاصيل الرقمية التى نتحدث عنها نجدها فى الجداول التى أعدت فى يونيو من عام ١٩٤٨م (٦).

والآن لنعد إلى موضوعنا الرئيس. فكما نعلم لم يكن الشماقلى ليتمكنوا من فرض هيمنتهم على تلك القبائل بسهولة، إلا لأنها كانت متفرقة. ولإنقاذها من هذا الواقع؛ كان من الضرورى أن يفضل قادة حركة التمرد القبلى العمل على تجميعها. والمفارقة هنا هى أن توافق هذا الخيار مع السياسة التقسيمية التى وضعتها الإدارة البريطانية جاء مصادفة. ولكنه توافق حدث دون قصد أو ترتيب مسبق بين رغبات متناقضة.

وعندما قام الشيخ إبراهيم سلطان ورفاقه بتأسيس حزب الرابطة الإسلامية، لم يكن هدفهم من وراء ذلك تجميع قبائل التجرى فقط، وذلك على الرغم من أن ذلك شكّل أرضية وقوة جاهزة استفادوا منها بفاعلية، ومع هذا فإنه لم يكن السبب الرئيس. وتوضح صحيفة صوت الرابطة الإسلامية التى كانت لسان حال الحزب، فى معرض سردها قصة تأسيس الحزب، أن " الدعاية والحملة اللتيْن كانتا تروجان لانضمام إرتريا إلى الحبشة (إثيوبيا) كانت قوية للغاية ". وتوضح الصحيفة أنه إثر إعلان الحاكم البريطانى لإرتريا البريجادير بينوى أن الاستعدادات تتقارب

لطرح القضية الإرترية على المحفل الدولى، بدأ أعيان إرتريا وكفاياتهم يدعون إلى أن يكون تقرير مصير إرتريا علـــى " أســس ســليمة وموضــوعية ". وتتطــرق الصحيفة فى معرض شرحها أسباب هذه الدعوة إلى دور موقف المــسيحيين مــن دعاة الوحدة مع إثيوبيا كما يلى:

"... نتيجة لمواقفهم المتـصلبة التـــى لا تـــسمح بـــالحوار والتغيير، ولإصرارهم على أن يتبنى المسلمون موقفهم، كـــان مـــن المحتم أن يحدد المسلمون موقفهم، وقد أفرز هذا الصراع تأســيس حزب الرابطة الإسلامية فى مدينة كرن " (٢).

ولم يكن خطر الانقسام ينبع بشكل أساسى من الضغوط التى كان يمارســـها دعاة الوحدة فقط؛ فالصحيفة المذكورة آنفًا تواصل استدلالها قائلـــة: " إن الاحتقـــار الذى كانت تكنه الحكومة الإثيوبية للمسلمين والمعاملة السيئة التى كانـــت تعـــاملهم بها، فضلاً عن أن الأمثال التى كان يرددها المسيحيون الإرتريون باللغة التجرينية مثل " سَمَاى عَندِى يَبِلُن أسلاَمَاى عَدَى يَبْلون " أى (كما السماء لا أعمـــدة لهـــا، فالمسلم لا وطن له)، قد فرضت جميعها أن يسعى المسلمون إلى تأســـيس حـــزب يعبر عن تطلعاتهم ". وتمضى الصحيفة قائلة:

"... فى برلمان أديس أبابا لا يوجد سوى مسلم واحد (وهـــذا لم ينتخب بـــصفته مـــسلمًا، وإنمـــا لعلاقاتـــه وارتباطاتـــه بكبـــار المسؤولين). ليس هناك أى ممثل للمسلمين، وليس هناك أى مسلم يتبوأ موقعًا وزاريًّا أو إداريًّا أو أى موقع رفيع فى ذلك البلد ".

وتمضى الصحيفة فى فضح اضطهاد الحكومة الإثيوبية للمسلمين، وتوضـــح أن إثيوبيا لم تكن تسمح للمسلمين بممارسة الصلوات وشعائرهم الدينيـــة الأخـــرى باللغة العربية.

كل ما ذكر آنفًا؛ يوحى بأن أجواء خطرة كانت تحيط بمعظم المسلمين خلال الأعوام الستة الماضية من حكم الإدارة البريطانية؛ فقـــد أحـــس قـــادة المـــسلمين

الإرتريين بأن الانضمام عبر حزب الوحدة، الذى تدعمــه الكنيــسة الأرثوذكــسية الإرترية، إلى إثيوبيا التى تتباهى وتتبجح بهويتها المسيحية، أمر أشبه بالارتماء فى حضن وحش قاسٍ وظالم.

وكما أشرنا آنفًا، فإن تأسيس الرابطة كان قد أثار موجة قويــة جــدًا مــن المشاعر الساخطة والمعادية. فمنذ صبيحة إعلان تأسيس حزب الرابطة الإســلامية فى يناير، وطوال عدة أشهر، قام الكثير من دعاة الوحدة بــصب جــام غــضبهم وانتقاداتهم وشتائمهم، وأحيانا نصائحهم فى صفحات الــصحيفة الأســبوعية. ولــم يقتصر هذا الأمر على دعاة الوحدة، بل امتد إلى المسيحيين من دعــاة الاســتقلال الذين عبروا عن قلقهم عشية سماعهم فكرة تأسيس الحزب؛ حيــث التقــوا بقــادة الحركة الذين كانوا يسعون إلى تأسيس ذلك الحزب. ويروى الشيخ إبراهيم سلطان فى الفقرة التالية ما جرى من نقاش وتفاهم بين المسلمين والمــسيحيين مــن قــادة الحركة الاستقلالية قبل الإعلان الرسمى عن تأسيس حزب الرابطة الإسلامية:



عبد القادر كبيرى

" كنا مجتمعين- نحن المسلمين والمسيحيين الذين نعادى إثيوبيا - عندما طرح فى أوساطنا تساؤل: ما العمل؟.. كيف نجمع المواطنين خلف راية واحدة ؟ وسألنى البعض عن رأيى، فقلت لهم:لقد قام دعاة الانضمام باستقطاب الكنيسة الأرثوذكسية وراعيها القس مارقوص الذى يحرض الناس أمام سمعنا وبصرنا قائلاً:

".. أيتها الأمة المسيحية.. إن المسلمين يتطلعون إلى الاستيلاء على الجاه والسلطة والنفوذ الذى ظللتم تنعمون به طوال ثلاثة أو أربعة آلاف عام. " لهذا سنقوم مثلهم بتأسيس حزب الرابطة الإسلامية لنضمن انضمام التجرى إلينا، وسنستقطب آل الميرغنى وكل الزعامات الدينية " (٨).

ويوضح الشيخ إبراهيم سلطان أنه لم تنجم أى مشكلة عن هذا الطرح؛ لأنه كان مقبولاً من جانب المسيحيين الذين حضروا ذلك اللقاء بمن فيهم الزعيم رأس تسما.

ويروى سكرتير حزب إرتريا للإرتريين القرازماتش سيوم معشو من جانبه موقفًا مماثلاً حدث عشية إعلان تأسيس حزب الرابطة الإسلامية، حيث يقول: "... ذهب قادة الساهو فى أكلى قوزاى إلى نظرائهم من القادة المسيحيين ليوضحوا لهم الهدف من وراء تأسيس الحزب قائلين: "... إن رفع شعار الانتماء الإسلامى فى هذا الوقت يهدف إلى توحيد موقف المسلمين، وليس إلى خلق الفرقة والشقاق. فليست هناك أية إمكانية لأن ننقسم إلى مسيحى ومسلم؛ لأننا قد قطعنا معًا عهدًا على أن لا نفترق يوم أكلنا معًا لحم دجاج ذبحه المسيحيون والمسلمون، ولكن هذا الأمر (مسألة الخلافات الدينية) قد زرعته الحكومة الإثيوبية.

ولهذا تفاهم الطرفان لكى يؤسس المسلمون حزب الرابطة الإسلامية؛ بهدف توحيد موقف المسلمين. وقد رد القادة المسيحيون بأكلى قوزاى على ذلك بقولهم: "... ليس لدينا مبرر لنطالبكم بوقف تأسيس هذا الحزب، فمادمتم متفقين معنا فى

الأهداف، فإنه لن يهم كثيرًا أن تطلقوا على هذا الحزب اسم الرابطة الإسلامية أو غيره [٩].

يتضح من هذا أن حزب الرابطة الإسلامية كان قد اتفق مسبقًا عشية تأسيسه، مع الأطراف التى أسست لاحقًا حزب إرتريا للإرتريين. وسنرى فيما بعد كيف أن الجانبيْن قد واصلا العمل فى إطار برنامج شبه متطابق، وكيف أنهما حاولا فى بعض المراحل دمج حزبيهما.

وقد تعرض حزب الرابطة لحملة عداء مريرة واسعة النطاق من مختلف الاتجاهات. وهى حملات كانت تتعلل بأن مزاعم الرابطة لتبرير نشوئها لا تنفى – فى النهاية – أن أهدافها السياسية ذات صبغة دينية، وليست ذات صفة وطنية، وأنه فى عالم السياسة ليس بالضرورة أن يكون كل ما يقال علينا هو نفسه ما يدور فى الخفاء. بل إن الشكوك تجاوزت ذلك إلى حد أن هؤلاء روجوا لمزاعم تقول إن حزب الرابطة الإسلامية " سيبيع البلاد للعرب "، وإن حزب الرابطة عازم على أسلمة البلاد. ولكن ماذا عن حقيقة خط الرابطة الإسلامية ؟ سنذكر فيما يلى أحد هذه المصادر التى توضح لنا ذلك[١٠].

هذا المصدر عبارة عن رسالة كتبها السيد عبد القادر كبيرى بتاريخ ٢٥ من أغسطس ١٩٤٨م إلى أحد أصدقائه الذى كان يعيش مغتربًا فى الصومال. وقد تحدث كبيرى فى هذه الرسالة باستفاضة عن أهداف حزب الرابطة الإسلامية.

وفى رسالته هذه، نقل السيد كبيرى إلى صديقه نبأ تأسيس حزب الرابطة الإسلامية وأبلغه فيها بأنه قد تم افتتاح فروع للحزب فى كل أنحاء البلاد، وأنه قد تم انتخابه (كبيرى) رئيسًا لفرع أسمرا. أما فيما يتعلق بالسؤال الذى طرحه كبيرى فى رسالته: ما أهداف حزب الرابطة الإسلامية؟. فإنه يجيب بنفسه عن ذلك فى رسالته قائلاً:

" ليس الهدف من ذلك اضطهاد المسيحيين من أبناء بلادنا، ولا العمل على توسيع رقعة الإسلام. إن الهدف هو العمل على

الرفض التام لفكرة إقامة اتحاد فيدرالى مع إثيوبيا. والسبب هو أنه مادام قد منحنا الله السميع العليم العقل، فكيف لنا أن نقبل بالانضمام إلى إثيوبيا.. هذه الدولة الظالمة المستبدة!

... ألا يكفى فى ما نراه ما آلت إليه حال عشرة ملايين مسلم فى إثيوبيا الذين أصبحوا لا حول ولا قوة لهم؛ لهذا قررنا أن نتوحد، وسنطالب بكل صلابة بحقوقنا وندافع عنها حتى الموت. ونحن لسنا فى حاجة إلى تبرير موقفنا هذا. وإن صادف - لا سمح المولى - ولم ننجح فى تحقيق مبتغانا، فسيكون - فى الأقل - هدفنا قد أصبح معروفًا لدى الله وخلقه، وسيأتى التاريخ يومًا ليؤكده. فالحياة بعزة وكرامة ليوم واحد، أشرف من العيش فى ذل ومهانة لألف عام ".

هذه الكلمات توضح أن صاحبها - خاصة بعد عملية الاغتيال التى تعرض لها لاحقًا على يد عملاء إثيوبيا - كان شخصًا وطنيًّا ناضجًا للغاية وقوى الشكيمة ويتمتع ببعد النظر. وكلمات عبد القادر كبيرى فى هذه الرسالة توضح الظروف الخطيرة جدًّا التى كان يعيشها؛ حيث إنه تحدث عن الموت أو الاستشهاد كأمر حتمى واقع لامحالة. ولا شك فإن كلمات هذه الرسالة كانت صادقة وخالية من أى مجاملة سياسية بشأن تناوله وطنية حزب الرابطة الإسلامية ؛ بوصفها صادرة عن صديق مسلم مثله.

وفى جزء آخر من تلك الرسالة (١١)، أبلغ كبيرى صديقه أن مظاهرة سلمية كبيرة قد نظمت فى أسمرا بمناسبة عيد الفطر، وأنه قد رفعت شعارات " لا نريد غير الاستقلال.. ولا للانضمام إلى إثيوبيا " و " يحيا حزب الاستقلال والتنمية " (١٢) ويختتم كبيرى رسالته تلك باستعراض أهداف المتظاهرين على النحو التالى:

"... الهدف هو الكرامة، وثمن الكرامة هو الحياة، وهم على استعداد لدفع الثمن، وهذا الثمن لن يكون بخسًا كثمن أى بضاعة رخيصة؛ لأن هذا الثمن سيكون أغلى ما يملكه البشر.. هو ذلك الدم

الذى لا يمكن أن يقدر بأى ثمن. وهذا الثمن سيدفع من أجل تسطير صفحة فى سجل النضالات العالمية التى تخاض من أجل تحقيق العدالة. إذن الهدف هو تحقيق العدالة أو الموت ونيل شرف محاولة تحقيق ذلك.. هذه هى أوضاعنا، وهدفنا هو تحقيق العدالة. أرجو أن لا تنسى المثل الإيطالى الذى يقول Meglio vivere un giorno leone che cento anni come pecora [13]. أن تعيش يومًا واحدًا كأسد خير، من أن تعيش ألف عام كالخروف – المترجم ".

لا شك أن هذه الكلمات المتأججة بالحس الوطنى اللاهب، وما تحمله من نبوءات تبعث على الانبهار، تعبر – فى الأقل – عن طبيعة قادة حزب الرابطة الإسلامية ورغباتهم الداخلية. صحيح أن القاعدة الإسلامية لحزب الرابطة كانت تتكون من جموع الفلاحين وهذا ما أشار إليه كبيرى فى رسالته بالقول بأن نسبة ٩٩٩ من الألف من الفلاحين فى الأرياف قد أيدوا الحزب. ولكن من الجدير بالذكر هنا أن عددًا كبيرًا من الإقطاعيين بمن فيهم السيد بكرى الميرغنى – الذى كان فى إحدى المراحل رئيسًا لحزب الرابطة – قد تخلوا عن الحزب والتحقوا بحزب " الأندنت " الانضمامى، وهذا الموقف كان ينطلق من المصالح الخاصة بهؤلاء. بشكل عام، يثبت برنامج حزب الرابطة الإسلامية وممارساته كافة أن حزب الرابطة هو أول حزب وطنى من حيث المبدأ والأهداف دافع عن الاستقلال التام لإرتريا، وأنه لم يستخدم الدين الإسلامى إلا وسيلة لتوحيد صف المسلمين.

برنامج الرابطة وما أثاره من جدل:

مرت صياغة أهداف برنامح حزب الرابطة الإسلامية بمرحلتين: الأولى كانت فى الثالث من ديسمبر ١٩٤٣م فى مؤتمر كرن. ويمكن تلخيص الصياغة الأولى على النحو التالى:

١ – أن تحصل إرتريا بحدودها المعروفة حينها على استقلالها، وأن لا تندمج مع إثيوبيا أو أية دولة أخرى.

٢ – أن تبقى إرتريا تحت وصاية الأمم المتحدة أو الإدارة البريطانية إلى حين يكتسب الإرتريون التجربة الإدارية التى تمكنهم من الاعتماد على أنفسهم.



وقوفًا من اليسار: القاضى موسى، حسن على، الحاج سليمان، برهانو أحمد دين، عثمان حيوتى، إبراهيم سلطان، باطوق، " شخص لم يحدد "، عبد القادر كبيرى، على رادئاى، شخص لم يحدد.

وجلوسًا: سعيد صالح، أحمد كوربيا.

٣ – تحصل إرتريا على الاستقلال التام من فور انتهاء فترة الوصاية.

٤ – إقامة نظام حكم وإدارة يتمشى مع ظروف البلاد والمستوى السياسى والاقتصادى والاجتماعى لإرتريا[٤١].

وبعد أن اتفق عدد كبير من قيادات حزب الرابطة على هذه المقترحات، عقد للمرة الثانية مؤتمر أكبر فى الفترة من ٢٠-٢١ من يناير ١٩٤٧م بمدينة كرن، وشارك فى هذا المؤتمر ممثلون عن مسلمى إرتريا كافة ، وممثلون عن دعاة

الاستقلال من المسيحيين من أبناء المرتفعات. وقد جرى توسيع برنامج الرابطة على النحو التالى:

١ - أن تبقى إرتريا غير مقسمة.

٢ - أن تحصل إرتريا على الاستقلال. وإذا كان مطلب الاستقلال غير ممكن فى الوقت الحالى لأسباب تتعلق بالمستوى التعليمى، تحصل إرتريا على استقلالها الذاتى، على أن تبقى تحت وصاية الأمم المتحدة أو بريطانيا أو تحت إشراف الأمم المتحدة لفترة عشرة أعوام. وعند انتهاء هذه الفترة، تحصل إرتريا على استقلالها دون أى مماطلة.

٣ - بما أن الشعب الإرترى يتطلع إلى تحقيق التقدم والمعرفة، فإنه لا يريد أن يقرن مصيره بحكومة ولا بدولة لم تتمكن حتى هذا الوقت من التخلص من واقعها القديم البالى، وعليه فإن رغبته هى عدم الانضمام لا إلى إثيوبيا ولا إلى أى دولة أخرى.

٤ - يرغب حزب رابطة مسلمى إرتريا من الأشقاء المسلمين الإرتريين الذين يقيمون فى إرتريا وانفصلوا عنها، أن يعودوا مع أراضيهم إلى إرتريا.

٥ - يتم اختيار مثقفين وحكماء للحوار بشأن الاستقلال التام أو موضوع الوصاية.

٦ - إذا كان الحصول على الاستقلال التام غير ممكن، يكون من صلاحية دول منظمة الأمم المتحدة ممارسة الرقابة على الدولة التى تكلف بإدارة إرتريا.

٧ – يأمل حزب الرابطة الإسلامية أن يطرح هذا الدستور (البرنامج) على الأشقاء المسيحيين؛ بهدف تحقيق الاتفاق عليه من كلا الجانبين (١٥).

وعلى نحو ما ذكرنا، فإنه ليس من المبالغة القول إن غالبية بقية المسيحيين الإرتريين كانوا ينظرون إلى حزب الرابطة نظرة تشكك باستثناء أولئك المسيحيين الذين تفهموا بسرعة أفكار حزب الرابطة الإسلامية ومنطلقاته. وكان الكثيرون يتنبأون بأن هذا الحزب لا يسعى سوى إلى " تقسيم إرتريا وتجزئتها " (١٦). ولكن ما إن تم نشر برنامج حزب الرابطة بشكل رسمى، حتى بدأ النقاش والجدل يأخذان منحىً سلميًّا يستند إلى الدلائل الملموسة.

وفى اليوم التالى لانعقاد مؤتمر كرن، بعث السيد تدلا بايرو مقالاً باسم حزب " جمعية حب الوطن بين إرتريا وإثيوبيا – إثيوبيا الموحدة " إلى صحيفة إيطالية محلية اسمها إل كوتيديانو إرتريو. وقد وجه المقال ثلاث تهم لحزب الرابطة الإسلامية هى:

١ – إن تسمية " رابطة مسلمى إرتريا " فى حد ذاتها لا تتمشى مع الأمر الواقع أو الحقيقة.

٢ – إن مئات الآلاف من الإرتريين المسلمين والمسيحيين قد عبروا عن رغبتهم بكل حرية فى الانضمام الفورى إلى إرتريا مع إثيوبيا.

٣ – إن المسلمين المجتمعين فى كرن ومهما اعتراهم إحساس بأنهم يمثلون المسلمين الإرتريين كافة، إلا أنهم – فى الحقيقة – لا يمثلون إلا أنفسهم وحزبهم (١٧).

وفى الخامس والعشرين من يناير ١٩٤٧م، كتب السيد إبراهيم سلطان سكرتير حزب الرابطة الإسلامية مقالاً باسم الرابطة يرد فيه على ادعاءات تدلا بايرو، مشددا على أن ما ذكره تدلا بايرو مجاف للحقيقة، وقدم إبراهيم قائمة

مفصلة توضح كيف أن ممثلى المسلمين كافة قد شاركوا فى مؤتمر كرن الذى انعقد فى الفترة من ٢٠ – ٢٣ من يناير ١٩٤٧م. ثم قام بالرد على بقية اتهامات تدلا بايرو كما يلى:

– إن جمعية حب الوطن لا تمثل إلا أقلية ضئيلة جدًا من الشعب الإرترى، ليس فى إطار المسلمين فحسب، وإنما حتى فى إطار المسيحيين.

– إن حزب الرابطة الإسلامية هو الممثل للمسلمين الإرتريين كافة. وبما أن المسلمين يشكلون الغالبية فى إرتريا، فإن حزب الرابطة الإسلامية هو الحزب الرئيس فى البلاد.

– إن الادعاء بأن المئات والآلاف من المسلمين والمسيحيين قد توسلوا لكى يتم ضم إرتريا إلى إثيوبيا، كلام عار من الصحة. والحقيقة هى أن المسلمين كانوا على الدوام ولا يزالون يرفضون أى فكرة تدعو إلى الاتحاد أو الانضمام إلى إثيوبيا. أما الذين يتوسلون للانضمام إلى إثيوبيا، فإنه لا يمكنهم بأية حال أن يمثلوا الإرتريين بشكل عام، والمسلمين بشكل خاص (١٨).

وبغض النظر عما إذا كان حزب الرابطة الإسلامية قد فعل ذلك عن قصد أو عن غير قصد، فإن تأسيس الرابطة الإسلامية قد أضاف بعدًا دينيًّا لمسار الخلافات السياسية الذى كان يتركز على الدعوة ما بين الانضمام إلى إثيوبيا، والمناداة بالاستقلال. وقد خلق هذا الواقع مناخًا ملائمًا لدعاة الانضمام؛ لكى يستغلوه إلى أبعد حد ممكن. وفى هذا الإطار تصدى أحد أنصار الانضمام وهو الأزماتش قبر ميكائيل قرمو زبراغيت (أصبح لاحقًا رئيس تحرير صحيفة " إثيوبيا " الناطقة باسم دعاة الانضمام) لمقال كتبه الدجزماتش حسن حول حزب الرابطة.وقد ركز قبر ميكائيل على الفقرة "٣" من برنامج حزب الرابطة التى تقول: "... بما أن الشعب الإرترى يتطلع إلى تحقيق التقدم والمعرفة، فإنه لا يريد أن يقرن مصيره بحكومة ولا بدولة لم تتمكن حتى هذا الوقت من التخلص من

واقعها القديم البالى. وعليه فإن رغبته هى عدم الانضمام لا إلى إثيوبيا ولا إلى أى دولة أخرى ".. وقد جاء فى رد قبر ميكائيل على ذلك ما يلى:

".. إن الفقرة التى توهم بأن الانضمام ليس رغبة الشعب الإرترى، يعد جهلاً مطبقاً، وإن مثل هذا الاستخفاف لا يليق حتى بأى حزب صغير عادى تأسس بالأمس، ناهيك عن إثيوبيا، هذا البلد التاريخى العريق الشهير، وموطن الأباطرة والملوك. إن مثل هذا الزعم لا ينم إلا عن جهل أو تخلف تام " [١٩].

بيد أن أكثر فقرات برنامج حزب الرابطة الإسلامية إثارة للجدل، كانت تلك الفقرة التى تقول: " **يدعو مجلس الرابطة الإسلامية أشقاءه المسلمين الإرتريين الذين انفصلوا، إلى العودة إلى أراضيهم** ". وقد وردت هذه الفقرة لاحقاً بصياغة مختلفة فى صحيفة صوت الرابطة الصادرة بتاريخ ١٩٤٧/٢/٢٥م. حيث تقول: " **يدعو مجلس الرابطة الإسلامية إلى إعادة الأراضى التى انتزعت من إرتريا، والتى يقطنها أناس من أصول إرترية** ". وكانت هذه الفقرة عرضة لتفسيرات مختلفة، ولم يُفد النص العربى فى توضيح المغزى. ولكن مما زاد الطين بلة وأتاح الفرصة لتأويلات شتى هو أن حزب الرابطة لم يحدد فى برنامجه عن أى أراضٍ يتحدث ؟ وأى سكان إرتريين يقصد ؟. وحول هذه المسالة أورد قبر ميكائيل قرمو فى مقاله ما يلى:

"... المحترم الدجزماتش حسن، كم سيكون جميلاً لو تفضلتم بأن توضحوا لنا الأمر على نحو أكثر جلاءً، أى مسلمين هؤلاء الذين سيعودون إلى إرتريا ؟ ومن يا ترى هؤلاء الذين يعيشون منفصلين ؟ ومن نصيب مَنْ يا ترى ستكون تلك الأراضى الخصبة إن عاد هؤلاء ؟ وهل يسمحون لهم بأخذها ؟ ترى هل تكون هذه الأراضى كافية .. أم أننا سنضطر إلى اقتطاع جزء من أراضينا لنقسمها عليهم؟ وهل يعقل أن نتوقع أن يعيش أبناؤنا وأحفادنا فى

أمن وسلام، فى الوقت ذاته الذى نقوم فيه بجلب الأفاعى والثعابين ؟... لا أدرى، لكنى أترك الحكم للعقلاء ".

هذه الكلمات كانت جارحة وتحمل فى طياتها تحريضًا (للمسيحيين) بأنهم يتعرضون للـ " غزو ".

وحاول دقيات حسن فى مقاله اللاحق أن يشرح معنى الرابطة لغويًا؛ حيث أوضح أنها تعنى الاتحاد أو الجامعة وأشار إلى: " أن الدولة العربية التى اتحدت فى السنوات القليلة الفائتة كانت تسمى نفسها " الرابطة " أو الجامعة العربية (Arab League – المترجم) وأن هذه الجامعة أو الرابطة على الرغم من تسميتها بالعربية، فإنها تضم المسلمين والمسيحيين".

وقد التقط فير ميكائيل قرمو هذا الجزء من مقاله وقرنه بالفقرة (٤)، الواردة فى برنامج الرابطة، وحاول أن يوحى بأن الرابطة تسعى إلى جلب الدخلاء وإدخال إرتريا فى أحابيل الأجانب.

ولم يوضح حزب الرابطة ما يقصده بالأراضى المنتزعة الواردة فى المادة الرابعة من برنامجه إلا فى ١٨ من نوفمبر ١٩٤٧م، حينما التقى ممثلوه بمبعوثى الدول العظمى الأربع؛ حيث أجاب ممثلو الرابطة حين سئلوا عن أوجه الشبه بين قبائل البنى عامر والسكان الذين يقيمون على الجانب الآخر من الحدود السودانية، فكان ردهم كالتالى:

"... نعم إنهم يشكلون شعبًا واحدًا مع الجزء الذى يقيم فى أراضى البجة بالسودان. ولهذا السبب كنا قد طلبنا بأن تضم تلك الأراضى إلى إرتريا؛ لأن مناطق البجة هى مناطق إرترية وليست سودانية " (٢٠٠).



القنزماتش برهانو أحمد دين

ولم يكن هذا التوضيح – حتى لو طرح فى وقته – ليوقف سيل الاتهامات والانتقادات الذى كان يتدفق من كل زاوية على برنامج حزب الرابطة الإسلامية. وأخذ الجدل – فى الصحف بشكل خاص – طابعًا طائفيًا علنيًا ومكشوفًا. وقام حزب الأندنت الانضمامى بشن حملة مكثفة ومسعورة تستهدف إقناع الناس بأن البلاد قد تضررت من ظاهرة بروز حزب الرابطة الإسلامية والايحاء بأن الانقسام الدينى فى البلاد سببه حزب الرابطة الإسلامية وليس حزب الأندنت.

ومع هذا لم تخلُ أوساط حزب الأندنت من عناصر تدعو إلى التفاهم والحوار. فقد دعا السيد قبر يوهنس تسفا ماريام (نال لاحقًا لقب دقيات وهو أحد القادة الرئيسين لحزب الأندنت الانضمامى) مدفوعًا بروح القلق والإحساس بخطر الأجواء السائدة حينذاك، إلى الحوار الداخلى، وفى هذا الصدد نقتطف من بين العديد من المقالات التى نشرها فى الصحف فقرة من إحدى مقالاته:

"... هيا دعونا ننفخ الروح فيما تبقى من بصيص محبة ضئيل من مخلفات اجتماع بيت قرقيس.. لنعمل بكل ما نملك على

تعزيز هذا الأمل حتى يكبر؛ لأن الاستقلال لا يولد إلا من لهيب الوفاق والوئام فقط، أما إذا كان مرادكم القضاء على هذا البصيص كما حصل فى اجتماع بيت قرقيس، فإنه لا داعى لبذل أى جهد؛ لأن البصيص الخامد أصلاً سينطفئ بنفسه " [٢١].

إن ما يعنيه دقيات قبر يوهنس بالاستقلال ليس من نمط ذلك الاستقلال المرتبط بالسيادة الذى يطرحه حزب الرابطة الإسلامية. بل هو يعنى بجلاء الاستقلال فى إطار الاندماج بإثيوبيا. ومهما يكن، فإن دقيات قبر يوهنس يرى أن ما يدافع عنه من مبادئ ومطالب لا يأتى إلا عبر الحوار والتفاهم بين الإرتريين. وهو لذلك يدعو إلى اجتماع بيت قرقيس آخر. وما كان يقصده من قوله: هناك بصيص محبة ضئيل، هو أنه كان ثمة تزايد لأعداد الداعين إلى الحوار بدافع القلق من تنامى موجة الكراهية والعداء بين الإرتريين.

كان ولد آب ولد ماريام أحد هؤلاء الداعين إلى الحوار، وكل المعلومات المتعلقة بموقفه تشير إلى أنه لم يكن مرتاحًا لتأسيس حزب الرابطة الإسلامية. ومع أنه كرئيس تحرير صحيفة لم يخض فى الجدل الدائر آنذاك، فإن ثمة مقالات نشرت فى الصحيفة الأسبوعية التى كان يترأسها كانت تحمل أسلوبه ومنطقه الجدليين وكل هذه المقالات كانت تجادل فى أن تأسيس الرابطة لا يمكن أن يقود إلا إلى انقسام البلاد وتجزئتها [٢٢].

وكان العمل السياسى فى الأربعينيات يتميز بالعفوية، والمشتغلون بالسياسة كانوا ينجرفون أينما أخذهم موج نمط العمل السياسى ذاك. صحيح أنه كانت هناك مبادئ عامة يهتدى بها كل من دعاة الاستقلال ودعاة الانضمام، إلا أن النهج الذى كان يتبعه مختلف الأشخاص لتحقيق أهدافهم ومبادئهم كان مملوءًا بالمنعرجات والأخاديد. وهذا الواقع يعكس طبيعة تلك المرحلة وتوترها، أكثر مما يعكس طبيعة أولئك الأشخاص كأفراد.

لهذا السبب ولموقفه غير المؤيد لتأسيس الرابطة، نجد أن موقف ولد آب ولد ماريام فى تلك الفترة كان يبدو أقرب إلى المعارض لحزب الرابطة الإسلامية،

والميل إلى تأييد الانضمام إلى إثيوبيا. وحسبما يذكره الأشخاص المعاصرون لتلك الفترة، فإن السيد ولد آب ولد ماريام، وبالتفاهم مع السيد قبر مسقل هبتى ماريام رئيس فرع "جمعية حب الوطن بين إرتريا وإثيوبيا" فى أديس أبابا. وكان يريد إحياء فكرة " الاتحاد المشروط " مع إثيوبيا من جديد [٢٣]. وكما سنرى لاحقًا، فإن سلسلة المقالات المثيرة للجدل التى كانت تنشر تباعًا تحت عنوان "إرتريا.. لمن؟ " كانت تصدر فى هذه الفترة بالتحديد.

أقسى نقد وجه إلى السيد ولد آب فى هذه الفترة جاء من القنزماتش برهانو أحمد دين وهو أحد مؤسسى جمعية حب الوطن والرابطة الإسلامية. ويتركز انتقاد برهانو لولد آب فى اتهامه له بكتابة مقال ينتقد فيه حزب الرابطة فى صحيفة " بيه ارترا دمط " (وتعنى صوت إرتريا باللغة الأمهرية – المترجم) الناطقة باسم جمعية حب الوطن فى أديس أبابا " [٢٤].

وفيما يلى ملخص لردود برهانو أحمد دين على النقاط التى قيل إن ولد آب قد أثارها فى ذلك المقال:

"... إذا كنا قد طرحنا فى بعض المراحل فكرة الانضمام المشروط مع إثيوبيا، فإن هذه الفكرة قد انتهت وتبخرت بعد أن صفعتمونا على وجوهنا فى اجتماع بيت قرقيش، وتأسيس حزب الرابطة الإسلامية كان بعد ذلك. أما طرحه (هذا الحزب) فهو واضح ونهائى ألا وهو تحقيق الاستقلال التام لإرتريا.

- **إن ادعيتم أن حزب الرابطة هو حكومة أو دولة المسلمين، فإن أحدًا لن يصدقكم. فقديمًا قيل إنك لا تجنى من الشوك العنب، وما أسسناه هو حزب كغيره من الأحزاب. وأما أننا نكتب بالعربية، فلأن لغة تعليمنا كانت اللغة العربية تمامًا، كما ظللتم أنتم (يقصد ولد آب وأمثاله من المتعلمين على يد الإرساليات التبشيرية) طوال سنوات تكتبون باللغة الفرنجية؛ لهذا نحن لم نأتِ بما هو**

معيب. ويبدو أنه سيأتى يوم تطلبون فيه منا أن لا نكتب ولا نتحدث باللغة العربية.

- **... إن وصفنا إثيوبيا بأنها دولة متخلفة ليس إساءة، وإنما تلك هى الحقيقة. فحتى الأجانب يعرفون حال الشعب الإثيوبى ويتحدثون عنه، ناهيك عنا نحن.**

- **لم يصدر منا أى كلام فيه تجنٍ حتى تجاه أبناء ملتنا فى العقيدة ناهيك عن إخواتنا المسيحيين، وليس هناك أى أساس لأى مزاعم تقول إننا نريد أن نقيم دولة للمسلمين، أو أن نمنح أراضينا للسودان... وينبغى عليك أن تعلم أننا نرفع شعار" استعادة أراضينا إلى أصحابها، ناهيك عن أن نسمح باقتطاع جزء من أراضينا ومنحه لدولة مجاورة ".**

ولم يزد تأسيس الرابطة هوة التباعد بين معسكرى دعاة الانضمام والاستقلال فحسب، وإنما باعد أيضًا بين ولد آب وبرهانو. وللحقيقة فإن سياسة التشرذم هذه كانت قد بدأت قبل ذلك؛ لأنه – كما أوضحنا فى الفصول السابقة – كان هناك حزب الأندنت الانضمامى الذى يدعو للانضمام إلى إثيوبيا. وليس هناك أى باحث ولا مراقب جاد يمكن أن ينكر، كما ذكر الشيخ إبراهيم سلطان ورفاقه مرارًا، أن التحريض المسيحى المكشوف الذى كان يقوم به كل من حزب الأندنت وإثيوبيا هو الذى دفع إلى تأسيس حزب الرابطة الإسلامية.

وكانت توجهات حزب الأندنت حتى ذلك الوقت، هى توجهات إثيوبيا نفسها التى ترى أن الديانة المسيحية هى الديانة السائدة التى لا يمكن تحديها، وأنها العقيدة الأعظم شأنًا من الناحية الطبيعية والروحية فى المنطقة. ولم يكن هؤلاء قادرين على أن يخطر ببالهم أو أن يتصوروا أن من حق المسلمين أن يشاركوا على قدم المساواة مع المسيحيين فى ممارسة السلطة السياسية والإدارية.

وفى إثيوبيا كان يحكم ملك الملوك الذى باركه الـرب والمكلـف بحمايـة الكنيسة الأرثوذكسية !!! وعندما يمتد نفوذ هذا الملك إلى إرتريا، يصبح مـا كـان متوقعًا فيما يختص بالعلاقة بين المسيحيـة والإسلام، هو – وفق اقتنـاع جماعـة الأندنت – أن تسود الأولى على الثانية فيما يتعلق بسلطة اتخاذ القرار فى إثيوبيا.

لكل ذلك كان لنبأ تأسيس حزب الرابطة الإسلامية وقع الصاعقة فى معسكر حزب الأندنت، وفى أوساط الكثير من المسيحيين. فالمسلمون لم يعـدوا مـواطنين يتمتعون بحق متساوٍ فى أرض إرتريا، وأن لهم الحق فى الدفاع عن حقوقهم وتقديم حلول بديلة وكما رأينا فإن الكثير من السياسيين (المسيحيين) فى تلك الفترة عدوا الهدف الرئيسى لتأسيس حزب الرابطة الإسلامية هو إما تقسيم إرتريا وتأكيد هيمنة الإسلام، وإما العمل على " بيع " إرتريا لدول إسلامية أخرى.

ولم تقتنع إلا فئة ضئيلة من المسيحيين بالأهداف الحقيقية لحـزب الرابطـة الإسلامية، إلى أن ثبت عمليًا أن هدف الحزب هو تحقيق الاستقلال الوطنى. ولكن نظرًا إلى أن اندفاع حزب الأندنت فى معارضته لحزب الرابطة كان قويًا إلى الحد الذى أفزع حتى أتباع العقيدة المسيحية، فإن تأسيس الرابطة أحدث خللاً ظرفيًا فى معادلة السياسة الإرترية .

الفصل التاسع

جمعية حب الوطن بين إرتريا وإثيوبيا "حزب الأندنت"

حول قادة حزب الأندنت وأنصاره:

كان هناك تنامٍ كبير لميول الانضمام إلى إثيوبيا فى صفوف أعضاء جمعية حب الوطن الأولى، وكان هؤلاء يحاولون أن يخلقوا المبررات المقنعة لتفسير هذه الميول والمواقف المؤيدة للانضمام إلى إثيوبيا، خاصة بعد تنامى الحس الوطنى المتماسك الرافض الاستعمار الإثيوبى، والمنادى بخوض نضال مشترك وصلب من أجل الاستقلال.

وبالنسبة إلى الشخص الذى ينظر إلى التاريخ من خلال تطورات المراحل اللاحقة، فإن ظهور مثل تلك التوجهات فى إرتريا لم يكن أمرًا سليمًا، وقد كان الناس – ولا يزالون – ينظرون إلى دعاة الانضمام والاتحاد كخونة من الدرجة الأولى.

وأصبح من الممكن عند التحقيق مع كل فرد من دعاة الانضمام إلى إثيوبيا، فرز من كان قد اتخذ موقفه عن اقتناع أو سعيًا إلى تحقيق مصالحه. وبما أنه من النادر وجود تيار أو توجه سياسى لا يسعى إلى تحقيق مصالحه، فإن من الطبيعى أن تكون هناك مصلحة ما تغرى هذا الطرف أو ذاك، بل حتى أولئك الذين اتخذوا مواقفهم عن اقتناع برئ.

وانطلاقًا من هذا الفهم نجد – على سبيل المثال – أن دوافع القسيس الأب مارقوص – الذى كان سباقًا فى الدعوة إلى الانضمام بكل حماسة وكذلك معظم مجموعته من القادة الدينيين للكنيسة الأرثوذكسية – كان الحصول على ما كانوا يتوقعونه من مكاسب من الدولة الإثيوبية الأرثوذكسية، مثل الحصول على

المناصب الدينية الرفيعة وعلى إقطاعات من الأراضي وضمان الهيمنة الدينية، كما كنا قد أشرنا إلى أن الإقطاعيين الآخرين كانوا يتطلعون إلى إثيوبيا؛ لكي تعيد إليهم أراضيهم التي صادرها الإيطاليون.

بيد أن مشاعر الرغبة في الانضمام لم تكن محصورة في هؤلاء الذين كانوا من أوائل محرضي الانضمام ودعاته. فمع جلاء المواقف السياسية واتضاحها في الساحة الإرترية، بدأ الكثير من الأعيان والزعماء في تغيير أو تحديد موقفهم. فعلى سبيل المثال نجد أن كل زعماء إقليم أكلي قوزاي تقريبًا قد أيدوا الانتفاضة التي قادها رأس تسما في عام ١٩٤٣م، كما أيدوا العريضة المطالبة بالاستقلال التي قدمها رأس تسما إلى الإنجليز في عام ١٩٤٥م، والتي كان قد وقع عليها كل زعماء الإقليم باستثناء دقيات قبراي تخلو، إلا أنه وبعد عام واحد من ذلك، انشق جزء كبير من هؤلاء وانضموا إلى حزب الأندنت.

وبالصورة نفسها نجد أنه عندما انعقد مؤتمر حزب الرابطة الإسلامية، شارك فيه الزعماء المسلمون كافة، باستثناء كنتيباي عثمان زعيم منطقة رورا. ولكن عندما اندلعت انتفاضة الأقنان في المنخفضات، وتقرر أن تحسم أو تحل الانتفاضة على نحو لا يخدم الإقطاعيين، خشي الإقطاعيون على مصالحهم، وبدأوا يغيرون مواقفهم المؤيدة للاستقلال.



بعض من مؤسسي حزب الأندنت وقادتهم.

جلوسًا من اليمين: الشيخ سليمان الدين، والأب غيرولوس، وكنتيباي عثمان هداد، والأب ماركوس، ورأس كيداني ماريام. وقوفًا: يظهر في الوسط رأس بيني براخي، ودقيات قبراي تخلو.

صحيح أنه لا يمكن إنكار أن السعى إلى تحقيق المصالح الشخصية قد لعب دورًا كبيرًا فى تلك الفترة، إلا أن اعتبار هذا العامل وحده هو الذى حرك أطماع إثيوبيا لضم إرتريا يعد تقييمًا مستخفًا بالتحركات والنضالات التى خيضت لنحو خمسين عامًا بعد ذلك من أجل تقرير مصير إرتريا.

كانت إثيوبيا دولة مستقلة طول فترة الخمسين عامًا من الاحتلال الإيطالى لإرتريا، وكان حتى السود الأمريكيون فيما وراء الأطلسى، ناهيك عن الإرتريين، يعدون إثيوبيا رمز خلاص لإفريقيا والجنس الأسود. وكان أى إرترى يتخاصم مع المحتل الإيطالى يجد فى إثيوبيا الملاذ، كما أصبحت إثيوبيا قبلة كل إرترى يريد التعليم الأكاديمى أو الدينى. وعمل الإمبراطور هيلى سلاسى بكل خبث على استغلال ذلك الواقع؛ فعمد إلى تعليم عدد كبير من الإرتريين - معظمهم من المسيحيين من سكان المرتفعات الإرترية - وعلى توظيفهم فى أرفع المناصب.



السيد تدلا بايرو



دقيات بيني براخي

وأصبح هذا العامل، أى عامل وجود دولة مجاورة يستطيع فيها الإنسان الأسود أن يحكم نفسه، مضافًا إليه عامل وجود عقيدة دينية (أرثوذكسية) مشتركة، وكذا وجود مستويات مختلفة من الروابط الإدارية والشعبية عبر التاريخ،

وما تولد عن ذلك من تشابه ثقافي.. كل ذلك خلق إحساسًا عميقًا لدى عدد كبير من الإرتريين بحميمية العلاقة تجاه إثيوبيا.

وعلى الرغم من كل ذلك، فإن معرفة الإرتريين بإثيوبيا كانت تعد معرفة سطحية؛ لأن الاحتلال الإيطالى كان قد تعمد تقييد حركة الإرتريين طوال نصف قرن من حكمه، إلى جانب ذلك كانت مملكة الإمبراطور هيلى سلاسى تتخفى وراء ستار الدين لتغطية تخلف وضعها الداخلى، وكان مبعوثوها وأتباعها يروجون فى أوساط الإرتريين لكل ما هو جميل فقط فى إثيوبيا.

والأهم من كل ذلك هو أن ممارسات نظام الحكم الفاشى الإيطالى فى الثلاثينيات، كانت قد أفزعت الشعب الإرترى كثيرًا. ويذكر أنه عندما انتصر البريطانيون على الإيطاليين، وعملوا على تثبيت سلطة الإيطاليين فى الحكم، تصور الإرتريون أنه قد حكم عليهم أن يعيشوا أبد الدهر تحت نير حكم المستعمرين؛ ولهذا لم تخطر ببالهم إمكانية الحصول على الاستقلال وممارسة الحكم والاعتماد على الذات.

لكل ذلك أيد عدد كبير من الإرتريين، سواء كان ذلك بدافع المصلحة الشخصية، أم بدافع اقتناع ساذج بمواقف زعمائهم الذين نادوا بالانضمام إلى إثيوبيا. ولكن كما سنرى لاحقًا، فإن عددًا كبيرًا، ليس فقط من عامة الناس فحسب، وإنما من زعامات الانضماميين، قد عرفوا متأخرين أنهم جروا البلاد نحو حاكم وبلد لا يعرفون حقيقتهما؛ فندموا على ذلك كثيرًا.

نلاحظ أن تلك الفترة كانت تتميز بالتشوش والافتقار إلى النضج والتجربة وعدم امتلاك المعرفة اللازمة بالواقع المحلى والمحيط العالمى. وقد تمادى بعض الإرتريين فى الدفاع عن فكرة الانضمام إلى حد تجاوز المنطق. فعلى سبيل المثال، كتب قبر ميكائيل قرمو ذى براقيت مقالا يقطر حنقًا وغضبًا فى الرد على مقال عَدَّه تهكمًا على إثيوبيا كان قد كتبه دقيات حسن، فكتب قبر ميكائيل بهذا الصدد:

"... إن أى امرئ يتمتع بقدر من الاحترام والأدب لا يمكن أن يجرؤ على التهكم على ملك ودولة. لأن الملك - حسب الأعراف والقوانين الدولية - شيء مقدس والدولة كذلك أمر مقدس... لهذا فإن باطن الأرض أفضل للمرء من أن يتعرض للطرد من خالقه وملكه"(١).

هذه هى اقتناعات النماذج التى كانت تدعو جاهدة للانضمام إلى إثيوبيا خلال عامى ١٩٤٣ - ١٩٤٤م. ويمكن القول: إن هذه العناصر - كما شهد بذلك الباحث التاريخى تريفاسكس - كانت تتحرك بحماسة وبدافع ذاتى حتى مطلع عام ١٩٤٦م حين قدم مبعوث الإمبراطور وشرع بشكل مباشر فى توجيه الحركة الانضمامية.

ومنذ ذلك الحين، واصل هؤلاء - خاصة بعد اجتماع بيت قرقيس - نهجهم الانضمامى على الرغم من بروز خيارات سياسية أخرى مثل حزب الرابطة الإسلامية وحزب إرتريا للإرتريين. وكان معظم قادة الحركة الانضمامية، إن لم نقل كلهم، يتلقون أوامرهم من إثيوبيا، كما أن بعضهم كانت تموله إثيوبيا. وعلى سبيل المثال، كان دقيات قبر يوهنس، وهو أحد انشط دعاة الانضمام، والسيد زرئى دبرى طيون يتلقيان راتبًا شهريًا من حكومة الإمبراطور على نحو منتظم، ويتحدث هؤلاء بكل صراحة أنهم كانوا متفرغين تمامًا لأعمال حزب الأندنت (٢).

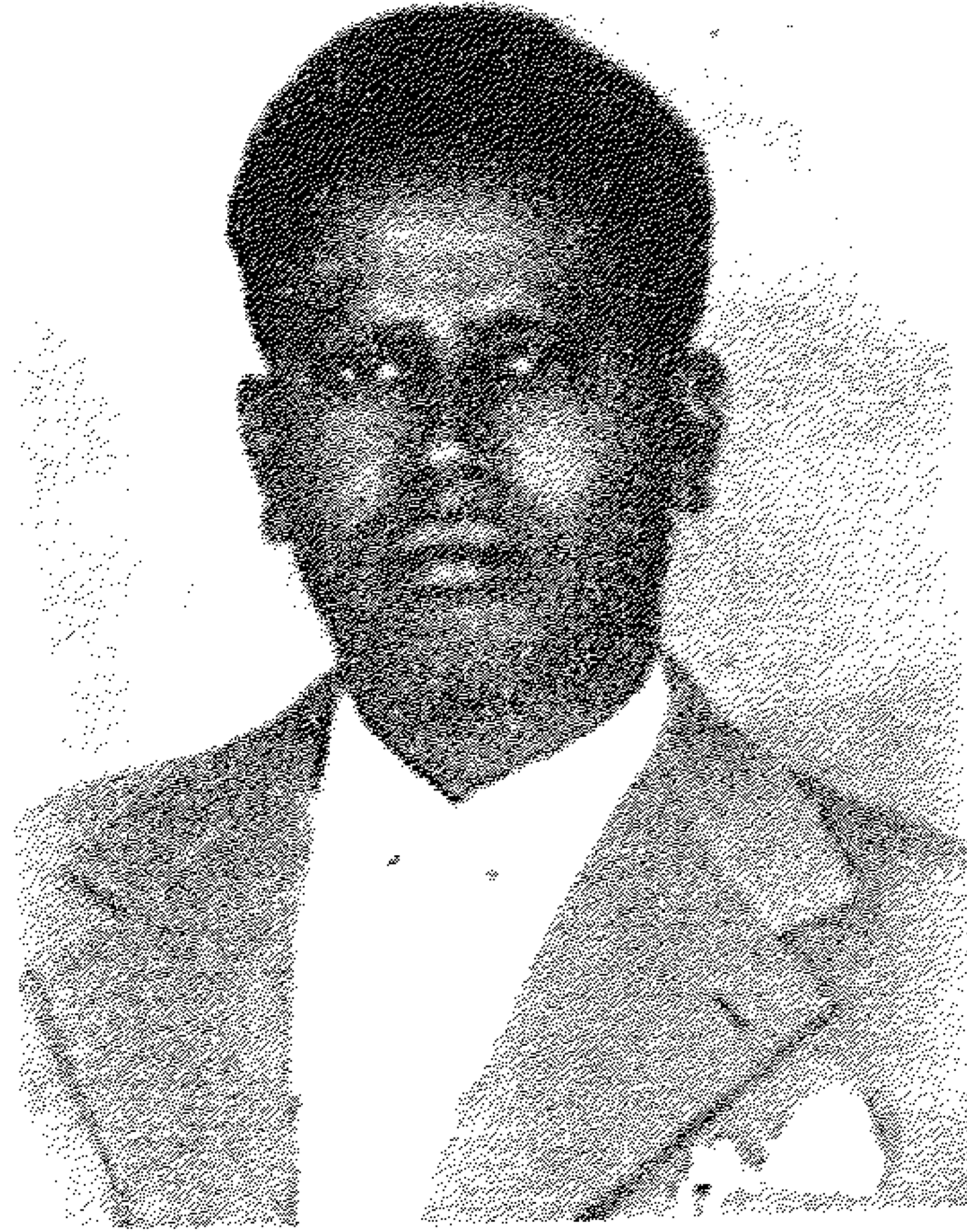
ولكن إذا نظرنا إلى عامة أنصار حزب الأندنت، فإننا نجد أنهم كانوا مجرد صدى لزعامائهم وقادتهم، وأى تصور يمكن أن يوحى أنهم كانوا مستوعبين مبادئ حزب الأندنت وأبعاد توجهاته، إنما يعبر عن عدم الإلمام العميق بالموضوع.

تأسيس حزب الأندنت الانضمامى

لم يكن ممثل الإمبراطور فى إرتريا الكولونيل نقا هيلى سلاسى قد قدم بعد إلى إرتريا، حينما كانت المشاورات تجرى بين الجانبين لعقد مؤتمر بيت قرقيس، وكذا حينما تم وضع الأجندة فى الاجتماع الأول. وهذا الاجتماع - كما يقول

الباحث تريفاسكس – لم يكن ليعقد لو كان الكولونيل نقــا موجــودًا [٣]. فقــد عقــد الاجتماع التمهيدى الأول فى ١٦ من نوفمبر، وتم فيه الاتفاق على عقد المؤتمر بعد أسبوع من ذلك، أى فى الرابع والعشرين من نوفمبر. ولكن فى أثناء ذلــك وصــل إلى أسمرا كل من الكولونيل نقا والفيتورارى أبرها ولد تاتيوس المبعوث الخـــاص للسكرتير تأزاز ولد قرقيس.

وكما أشرنا آنفًا، كان قادة حزب الأندنت مجتمعين طوال ليلة السبت، أى فى عشية موعد عقد المؤتمر، وقد وجه فى هذا الاجتماع لوم شديد إلى رئيس جمعيـــة حب الوطن الفيتورارى قبر مسقل ولدو بسبب موافقته على إجــراء المــشاورات والتفاهم بشأن عقد ذلك الاجتماع.



دقيات قبريوهنس تسفاماريام

ويلمح الباحث تريفاسكس إلى أن تنحية الفيتورارى قبر مسقل مـــن منـــصبه هذا قد تمت فى هذا الاجتماع [٤]. غير أن ما كانت تردده مصادر أخـــرى هـــو أن قادة الأندنت ظلوا يتناقشون ويتجادلون طوال الليل، وأن الفيتورارى قبر مسقل لـــم يتنحَ عن منصبه، سواء كان ذلك بمحض إرادته أو بضغط من رفاقه [٥].

يبدو أن للرواية الثانية مصداقية أكثر من الرواية الأولى؛ وذلك لأنه قد جاء وقت – كما سنرى لاحقًا – أصبح فيه الفيتورارى معزولاً بلا أى نـــصير ويـــشكو بمرارة مما آلت إليه حاله.

ومهما يكن، فإنه بتنحى الفيتورارى قبر مسقل وضعت خاتمة للطرح الــذى كان يتبناه بعض أعضاء حزب الأندنت والقائل بأنه "... ينبغى ألا يكون الانــضمام إلى إثيوبيا على حساب حقوق الشعب الإرترى ". وبهــذا تمكــن الكولونيــل نقـــا ومبعوثو الحكومة الإثيوبية من إحكام سيطرتهم على حزب الأندنت.

وفى العدد ٢٢٧ من الصحيفة الأسبوعية نجد مقالاً يتعلق بتأســيس حـــزب الأندنت أعده قبر ميكائيل قرمو ذى براقيت تحت عنوان " جمعيـــة حـــب الـــوطن الإرترية – إرتريا وإثيوبيا " يقول الكاتب فى مدخل الــمقال: إن حـــزب الاتحـــاد (الأندنت) هو استمرار لجمعية حب الوطن التى أسست قبل ستة أعوام. ويمضى المقال: "... صحيح أنه لم يكن هناك حزب علنى فى عهد المستعمر الإيطـــالى، إلا أنه يمكننا أن نتساءل: ما الذى كان يجعل الكثير من الإرتـــريين يفـــورون غـــضبًا وحزنًا ويلجأون إلى حياة التشرد وقطاع الطرق والقبوع فى سجون نخرا وعـــصب ويتعرضون للإعدامات ؟ ".

واضح أن ما ورد فى هذا المقال قصد به الرفع من شأن حـــزب الأنـــدنت. ولكن من الجلى أيضًا أن تسمية " جمعية حب الوطن الإرترية " قد ألغاهـــا مؤقتـــا الاجتماع الذى عقده حزب الأندنت بتاريخ ٥ مـــن ديـــسمبر ١٩٤٦م. وفـــى هـــذا الاجتماع نفسه كان القس ماروقوص راعى الكنيسة الأرثوذكسية فى إرتريا قد طرح قائمة بأسماء أعضاء تم تعيينهم لإدارة ما سمى بـــ " لجنة حب الوطن ".

ويوضح المقال المذكور آنفًا، أن القس ماروقوص قـــد شـــكل تلـــك اللجنـــة بالتشاور والتفاهم مع كبار مستشاريه. ومع هذا لا يمكن للمرء أن يجرؤ على القول بأن تكوين تلك اللجنة قد تم من دون إذن إثيوبيا؛ نظرًا إلى الدور الحاسم الذى كان يلعبه الكولونيل نقا فى تأسيس الحزب. بل إن البعض يقول إن القس ماروقوص قـــد

جاء بالقائمة من أديس أبابا مباشرة؛ لأنه لم يطرحها إلا بعد عودته من زيارته لأديس أبابا.

نخلص من هذا إلى أن تكوين اللجنة الإدارية للحزب قد تم بالتعيين وليس بالانتخاب. وكانت قيادة اللجنة تتكون من:

-رأس كيدانى ماريام قبر مسقل (من عرزا) رئيسًا فخريًّا.

-دقيات بينى براخى (من أربعتى أسمرا) رئيسًا.

-صالح أحمد كيكيا باشا (من حرقيقو) نائبًا للرئيس.

وقيل إن لجنة مكونة من ٤٢ عضوًا قد تم تشكيلها (٦). ونجد هنا أن كل الأسماء – باستثناء اسم السيد ولد آب – هى أسماء كل المجموعة النشطة نفسها من المسيحيين الإرتريين الذين كانوا ضمن جمعية حب الوطن، ولا يوجد من جانب الأعضاء القدامى من المسلمين سوى اسم بلاتا محمد عمر قاضى الذى كان يتبنى موقف الاتحاد المشروط مع إثيوبيا. وسنرى فى الفصول القادمة كيف أن بلاتا محمد عمر قاضى نفسه قد ترك هذا الحزب وأقام حزبًا خاصًّا به.

ويمضى المقال المذكور ويوضح أن القادة الرئيسين الثلاثة عقدوا من جانبهم اجتماعًا خاصًّا بهم بتاريخ ٢٩ من ديسمبر، وأنه قد تقرر فى هذا الاجتماع فتح مقر للحزب وأن يكون السيد تدلا بايرو سكرتيرًا، والسيد أحمد حيونى نائبًا له، والفيتورارى طه آدم أمينًا للمالية، والفيتورارى حرقوت أباى نائبًا لأمين المالية، وعلى هذا النحو جرت التعيينات فى حزب الاتحاد مع إثيوبيا " الأندنت " حتى المستويات الدنيا من هيكل الحزب [٧].

كان رأس كيدانى ماريام قد تجاوز الثمانين من العمر عندما تم اختياره أو بالأحرى تعيينه رئيسًا فخريًّا للحزب. واختياره لهذا المنصب كان مجرد منصب شرفى؛ فهو لم يكن من النشطاء سياسيًّا. وقد ألقى هذا الرجل أمام اللجنة التى تم تعيينها كلمة أشار فيها إلى أن المطالبة بالانضمام إلى إثيوبيا، هى حق وواجب

إلزامى على كل إرترى، وواصل حديثه أمام أعضاء اللجنة ليدافع ويشرح اقتناعــه هذا بالقول:

"... كان هناك طائر ينزف دمًا بعد أن فقد أحد جناحيْه، وكان يتألم كثيرًا بسبب ذلك، وبدأ هذا الطائر يتضرع إلى الله ويتوسل إليه أن يعيد إليه جناحه فاستجاب الله لدعائه، ولكن خَيَّره بين أن يمنحه الكثير من المال والذهب، أو أن يعيد إليه الجناح المقطوع منه، فقال الطائر: امنح المال والذهب للآخرين، أما أنا فلا أريد سوى أن تعيد إلىَّ جناحى المقطوع ".

وعليه يكون من الأفضل لنا – نحن الإرتريين – فــى هــذا الوقت أن نتوسل إلى المولى أن يعيد إرتريا التى اقتطعت ظلمًا مــن جسدها إلى إثيوبيا، بدلاً من أن نسعى فى طلب المال والجاه " (٨).

وعلى هذا النحو واستنادًا إلى مثل هذه الفلسفة، أسس حــزب الاتحــاد مــع إثيوبيا " الأندنت ". ويبدو أن تسمية الحزب بـــ " جمعية حب الوطن بــين إرتريــا وإثيوبيا – إثيوبيا الموحدة " قد جاءت فى وقت لاحق؛ لأن هذه التــسمية ظهــرت لأول مرة بشكل كامل فى المقال الذى نشره تدلا بايرو فى الــصحيفة الأســبوعية بتاريخ ٣٠ من يناير ١٩٤٧م، وكان يتعلق بتأسيس حزب الرابطة الإسلامية (٩) .

وفى الوقت الذى كان فيه حزب الرابطة الإسلامية يــستعد لعقــد مــؤتمره الموسع الكبير فى الحادى والعشرين من يناير ١٩٤٧م بمدينة كرن، قــام حــزب الأندنت بتاريخ ٩ من يناير ١٩٤٧م بفتح فرع له فى مدينة كرن نفسها. وللاحتفال بهذه المناسبة، عقد حزب الأندنت اجتماعًا فى مدينة كرن. ويبدو أن كل ذلك لم يتم مصادفة؛ فحزب الرابطة كان قد أعلن مسبقًا عن موعد انعقاد مؤتمره. لهذا يبــدو أن الأمر لم يكن يخلو من التنافس والتسابق فى إثبات الوجود.

غير أن اجتماع حزب الأندنت فى كرن لم يمر بسلام. فمنذ أن وطئت أقدام قيادات الحزب محطة قطار كرن قادمة من أسمرا، وحتى وصولهم إلى داخل مكان

انعقاد الاجتماع، ظل أعضاء حزب الرابطة الإسلامية يعبرون عن احتجاجهم بالمظاهرات السلمية، وإلقاء كلمات الاحتجاج حتى داخل مقر اجتماع حزب الأندنت [١٠].

وحاول أعضاء حزب الأندنت أن يظهروا اجتماع حزبهم فى كرن كنموذج للوحدة بين المسلمين والمسيحيين، وقد روجوا كثيرًا لذلك. ولكن الواقع هو أن المسلمين الذين حضروا اجتماع الأندنت لم يكونوا سوى الزعماء والتجار من ممثلى النظام الإقطاعى " نظام الشماقلى والتجرى " الذى كان آيلاً للسقوط [١١].

وأصبح كنتيباى عثمان هداد باشا ممثلاً لحزب الأندنت فى كامل منطقة كرن وضواحيها وهو زعيم قبيلة بيت أسقدى، وقد أحجم الآخرون عن المشاركة. بَيْدَ أن هؤلاء الذين أحجموا عن المشاركة حضروا فى مؤتمر حزب الرابطة الذى عقد بعد يومين من اجتماع حزب الأندنت.

وقد شكل هذا الأسبوع الذى التقى فيه هذان الحزبان اللذان كانا يقفان على طرفى نقيض فى أهدافهما، بداية المواجهة الحادة بين هذين الحزبين؛ وهو ما كان مصدر اضطرابات وقلق كبيرين فى البلاد. لهذا ينبغى عدم الاستهانة بالخلافات والمواجهة التى بدأت بين الحزبين فى مدينة كرن؛ لأن هذا الحدث كان يحمل فى طياته إمكانية إحداث خلل فى طبيعة توازنات العلاقات الدينية والقبلية والإقليمية التى كانت قائمة على نحو متكافئ ومسارها.

ولم تكن طبيعة تلك المرحلة تُمكِّنْ من التعرف على مدى قوة ارتباط أنصار الحزبين لزعاماتهم وانقيادهم؛ لأنها كانت مرحلة البدايات. ومع هذا كانت المخاطر ماثلة للعيان. فحزب الأندنت كان على الدوام لا يرغب ولا يستطيع على الإطلاق أن يتقبل حزب الرابطة، لا كفكرة، ولا كوجود وممارسة. ولهذا لم تكن مسألة المواجهة مجرد احتمال، وإنما واقع صدام وشيك. ولعل خير من عبر عن هذه الأجواء هو دقيات قبر يوهنس تسفا ماريام، أحد أبرز مدافعى حزب الأندنت وكان قد حضر اجتماع حزبه فى كرن؛ حيث كتب مقالاً يتحدث فيه عن المظاهرة التى واجهتهم من قبل أنصار حزب الرابطة:



أزماج قبرميكائل قرمو ذي براغيت

"... شعرنا أنه حتى الإبرة تحاربنا إلى جانب من يعارضون استقلالنا... بعد ذلك نادينا على أحد سكان المدينة... وسألناه: (عن طبيعة المظاهرة – المترجم) فرد علينا: " إن هؤلاء هم (أنصار) الرابطة الإسلامية، وسيعقدون مؤتمرهم غدًا ". وعندما سمعنا ذلك قلنا له: إن هذا أمر غير مقبول. إن ما ننتظره من إخواننا أن يتم تأسيس رابطة مثل حزبنا تجمع المسلمين والمسيحيين. أما أن يتم تأسيس حزب ليفرق بين المسلمين والمسيحيين، فهي فكرة لا يبخل بها علينا حتى أعداؤنا. ومادمت أنك تقول إنهم سيعقدون مؤتمرهم غدًا، فإننا نسأل المولى أن يوفقهم ليغيروا اسم حزبهم إلى حزب الرابطة الإسلامية والمسيحية الإرترية مع إثيوبيا.. آمين " (١٢).

واختتمت اجتماعات الطرفين فى كرن من دون اندلاع أعمال عنف. ولكنها – من ناحية أخرى – مهدت الأرضية لذلك. وقد شرع حزب الأندنت بعد ذلك فى إقامة فروع له فى كل أنحاء إرتريا من خلال عمل منظم وممركز بشكل دقيق للغاية.

صحيفة إثيوبيا (لسان حال حزب الأندنت)

فى الرابع من مايو ١٩٤٧م، أصدر حزب الأندنت أول عدد من صحيفته التى كانت تعرف بـ " إثيوبيا " وكان يترأس تحريرها تدلا بايرو حتى العدد الرابع عشر، ثم تولى رئاسة التحرير بعد ذلك قبر ميكائيل قرمو ذى براقيت.

وقد صدر العدد الأول من هذه الصحيفة وهو يحمل فى صفحته الأولى صورة كبيرة للإمبراطور الإثيوبى هيلى سلاسى ورسالة قصيرة منه يقول فيها: "... إننا نتمنى أن يطول عمرنا حتى نجد الوقت الكافى للعمل على جمع أشلاء الشعوب والمناطق التى تمزقت وضمها إلى إثيوبيا – الوطن الأم "[١٣].

وفى العدد نفسه نشر الرئيس الفخرى لحزب الأندنت رأس كيدانى ماريام مقالاً يؤكد فيه أنه من الواجب على الشعب الإرترى أن يطالب بالانضمام إلى إثيوبيا. ودعا أن تكون " صحيفة إثيوبيا " بعيدة عن التضليل، كما تدعو إلى ذلك أهدافنا فى الحقيقة ".

وأصبحت الحقيقة فى نظر صحيفة إثيوبيا ومحرريها كافة هى إثيوبيا والإمبراطور هيلى سلاسى فقط. ويبدو أيضًا أنه كان يبدو لهم أن العقيدة المسيحية نفسها تفتقد مكانتها وقوتها، إن لم تكن مرتبطة بإثيوبيا وهيلى سلاسى. وبدأ يتدفق على الصحيفة العديد من المقالات التى ترى أن أعلى درجات الوطنية والمكانة الدينية تتحقق بالمطالبة بالانضمام إلى إثيوبيا وتمجيد هيلى سلاسى واعتبار المرء لنفسه خادمًا وخاضعًا للإمبراطور.

وهكذا خلقت ظروف لم يكن فيها من العيب أن يكذب المرء، ويلجأ إلى المبالغة من أجل إثيوبيا. وقد نشر – على سبيل المثال – قبر ميكائيل قرمو في العدد الأول من صحيفة إثيوبيا مقالاً حاول فيه أن يوضح ويؤكد أن حزب الأندنت هو جمعية حب الوطن نفسها التى أسست في الرابع من مايو ١٩٤١م. وللتأكيد على ذلك، حاول قبر ميكائيل أن يرتكز على حادث القتل الذى وقع فى ٤ من مايو ١٩٤١م (حصل هذا عند قمع تظاهرة رجال الشرطة التى كانت تطالب بدفع الرواتب المتأخرة – المترجم). وفى إطار ذلك استعرض قبر ميكائيل قرمو عملية القتل البشعة التى تعرضت لها جماعة هبتى سلاسى هيبيت " هبتى " على يد الشرطة العسكرية الإيطالية " الكاربينارى ". ثم راح يسرد كيف أن سكان أسمرا المسيحيين منهم والمسلمين على حد سواء قد خرجوا غداة ذلك اليوم، أى فى الخامس من مايو ١٩٤١م فى مسيرة تظاهر سلمية. ثم يمضى فى مقاله فيقول: إنه فى اليوم التالى للمظاهرة (الاثنين)، أى يوم السادس من مايو ١٩٤٧م "... تبادل سكان أسمرا المشورة فيما بينهم واجتمعوا فى مكان ما وأسسوا هذه الجمعية المقدسة والمعمدة بدماء إخوانهم الشرطة " الظابطيا ".

وكان السابع والعشرون من إبريل ١٩٣٦م (الموافق ٦ من مايو حسب التقويم الجريجورى المتبع فى إثيوبيا – المترجم) هو اليوم الذى احتل فيه الإيطاليون إثيوبيا، وكان هذا التاريخ نفسه من عام ١٩٤١م، هو يوم عودة الإمبراطور هيلى سلاسى إلى إثيوبيا من منفاه الإجبارى بمساعدة البريطانيين، وقد تحدث قبرميكائيل قرمو " رئيس تحرير صحيفة إثيوبيا: " باندهاش وتعجب عن المصادفة الإعجازية التى جمعت بين ما زعم أنه تاريخ تأسيس جمعية حب الوطن الإرترية وتاريخ عودة الإمبراطور إلى بلده.

لكن كما رأينا آنفًا، فإن تاريخ تأسيس جمعية حب الوطن كان فى صبيحة الخامس من مايو ١٩٤١م، وليس فى السادس من مايو. لهذا فإن مد التاريخ قد تم بشكل متعمد للإيحاء بأن جمعية حب الوطن هى جمعية أسست من أجل إثيوبيا [١٤].

كان محررو صحيفة إثيوبيا يبدون وكأنهم قد دخلوا فى تنافس فيما بينهم حول من هو أكثرهم تمجيدًا لإثيوبيا. ولا شك أن الإمبراطور هيلى سلاسى نفسه يكون قد استغرب كثيرًا من ذلك القدر الهائل من التملق الذى كان ينشر فى هذه الصحيفة، وأصبح تدلا بايرو أحد أشد المدافعين عن إثيوبيا، وأضحى يضفى على مقالاته مفاهيم عصرية متطورة مستفيدًا من خلفيته التعليمية المتقدمة، وفى هذا الإطار، نقرأ فى مقال له فقرة تقول: "... إن الديمقراطية قد تحققت؛ لأن إثيوبيا قد فرضت هيمنتها [١٥].

وفى مقال آخر نشره فى الصحيفة نفسها بتاريخ ١٥ من يونيو ١٩٤٧م تحت عنوان " الحب والكراهية " نجد تدلا بايرو يضع مسألة حب إثيوبيا وحب العقيدة الدينية فى مرتبة واحدة، وفيما يلى فقرة من ذلك المقال:

"... يا شعب مرب ملاش (يقصد الشعب الإرترى – المترجم) لا تغفل ولا تنخدع. فحب الوطن الحقيقى هو عقيدة؛ لأنه ينطلق وينبع من الإيمان. فإذا قالوا لك: إننا نحن من نحب الوطن حقًا وما أنت إلا مجرد مطبل، فقل لهم: ليسامحكم المولى.. وإذا قالوا لك: إننا – نحن العلماء والحكماء – الذين نعرف متى يكون الاشتراط مطلوبًا، ومتى يكون الانفصال مطلوبًا من إثيوبيا، فلا تكترث لهم على الإطلاق، وقل لهم: أيها الشعب الأبى ليسامحكم الله. وإذا جاءوا إليك كمنجمين وأبلغوك قائلين: " إننا إذ نطالب بأن توضع بلادنا اليوم تحت وصاية الأجانب، فلأننا قصدنا من ذلك أن تستفيد بلادنا من ذلك، وعليك أن تتفحص الأمر على طريقتنا فى التفكير العميق ولا تتهور. فلا تتزعزع وتمسَّكْ بهويتك الإثيوبية، واطلب لهم العفو والمغفرة من المولى... وإذا كنا نكره الشيطان الوسواس؛ لأنه أب الكذب والأفعال الشريرة، فإنه يتوجب علينا أن نكره من أعماقنا كل ما هو ثمرة للأفعال والأفكار والأمانى الشريرة " [١٦].

ومن الواضح هنا أن تدلا بايرو كان يخاطب ويدغدغ بشكل مباشر مشاعر الإيمان والخوف لدى المسيحيين. فهو يقول من خلال هذا المقال بأن الذى يدعو ويؤيد الانضمام، هو من اختار الوقوف فى صف يسوع المسيح، وأن من يدعون إلى الاستقلال، هم مثل الشيطان الذى حاول إغواء يسوع ووضعه أمام اختبار عسير.

يمكن الاستنتاج بأن هذا الأسلوب التعبوى والتحريضى كان قويًّا ومؤثرًا جدًّا خاصة إذا وضعنا فى الاعتبار مستوى الوعى المتدنى فى هذه الفترة. ويلاحظ هنا أنه على الرغم من أن تدلا بايرو كان من أتباع المذهب المسيحى البروتستانتى، فإن المفردات التى كان يستخدمها هى مفردات أصيلة لقساوسة المذهب الأرثوذكسى (مذهب الغالبية المسيحية فى إرتريا – المترجم) وكان كل ما يفعله تدلا بايرو تجاه هذه المفردات هو أنه كان يضفى عليها بعدًا فلسفيًّا عميقًا. لهذا نخلص إلى أن تدلا بايرو لم يكن يروج لمذهبه الدينى البروتستانتى، وإنما كان يستخدم الدين وسيلة لإدخال إرتريا أو ضمها إلى إثيوبيا. وقد يكون هنا عند هذه النقطة بالذات (توظيف الدين لتحقيق هدف سياسى – المترجم) عامل مشترك للأندنت مع حزب الرابطة الإسلامية. فكما أشرنا إلى أن تأسيس حزب الرابطة الإسلامية لم يكن يهدف إلى نشر العقيدة الإسلامية، فإن حزب الأندنت أيضًا لم يسع إلى نشر المذهب الأرثوذكسى؛ لأن الطوائف المسيحية كافة (البروتستانت، الكاثوليك، الأرثوذكس) كانت تحترم معتقدات المذاهب الثلاثة دون تمييز بينهم. لهذا يكون من الصعب القول إن جوهر منطلقات حزب الأندنت كان دينيًّا[١٧].

بيد أن هذا لا ينفى أن الكنيسة الأرثوذكسية كانت الجبهة الأمامية للحركة الانضمامية. ففى الأيام نفسها التى نشر فيها تدلا بايرو مقاله المذكور آنفًا " الحب والكراهية " ألقى الكاهن ملاكى طهايية أبا نفتاليم الذى كان يترأس الكنيسة الأرثوذكسية آنذاك خطبة ضد دعاة " الانفصال " (أى دعاة الاستقلال) حيث قال فى خطبته:

"... يبدو أن الذين يدعون إلى الانفصال يريدون الدخول فـي تحدٍّ مع الرب.. لهذا علينا أن نتحلى بالحذر؛ حتى لا تحل بنا اللعنة التى حلت على بنى إسرائيل... أردنا أن نحكم أنفسنا لمجرد مـزاج طارئ. حسنًا، ولكن ما نملكه هو أربعة جـوالات: الأولـى كـيس شعير، والثانية كيس ذرة شامية، والثالثة كيس حمـص، والرابعـة ذرة رفيعـة. فما عسى أن تنفع هذه الكميـة ؟. (يريد أن يقلل من القدرات الاقتصادية لإرتريا – المترجم) فهل تكفى لتلبيـة حاجاتنـا من الزاد، أم تكفى لإدارة شؤوننا ؟ أم يا ترى أننـا سـنحمل هـذه الكمية إلى الأمم المتحدة لتضعها فى صندوق الـشراكة ؟ (الـذى يوزع على أعضائه ما جمعوه بشكل دورى – المترجم). إن فكرة " الانفصال " هذه فكرة فارغة لا جدوى منهـا. لهـذا مـن الأفضـل أن لا نضيع الوقت سدى، وينبغى أن نعمل على الإسراع بالانـضمام إلى إثيوبيا، هذا البلد المملوء بالخيرات والذهب الذى يغـرف مـن ترابه غرفًا، فضلاً عن أنه بلد يحظى بـاحترام العـالم.. إن جميـع الناس فى العـالم يـسعون جاهـدين للعمـل مـن أجـل وطـنهم وحكوماتهم"(١٨).

وكانت هذه الفقرة من خطبة وعظ دينية ألقيت أمام جمع من المؤمنين. وكما تلاحظ فإن القس قد حط من شأن إرتريا وقدراتها الاقتصادية بمفردات تبعث علـى اليأس؛ بغية مدح إثيوبيا وإعلاء شأنها. بالمقابل كان على القس أن يُطرى قـدرات إثيوبيا وثرواتها بأسلوب مغرٍ للغاية؛ وهو ما جعله يكيل مفردات المديح والمبالغـة لهذه الثروات التى رآها بعينيْه والتى لم يرها.

مثال آخر لهذا الأسلوب نجده فيما حدث فى حفل تدشين فروع جديدة لحزب الأندنت فى مدينتى عدى قيح وصنعفى؛ حيث ألقى دقيات زودى حقوص كلمة فـى المناسبة جاء فيها: "... إن إثيوبيا تعنى الدولة السامية المختـارة.. إنهـا زعيمـة إفريقيا والقارة الخامسة. وأنه نظرًا إلى قدسيتها فإن النبى داوود قد قـال عنهـا:

"... اللهم اجعل إثيوبيا فى علا ذاك الجبل ". أما فى عهد النبى موسى، فإن الشمس قد هبطت إلى الأرض وأضاءت لسبعة أجيال فى القدس، ثم أتت إلى بلدنا إثيوبيا"(١٩).

وعلى الرغم من أن المرء يشك كثيرًا فى أن يكون هؤلاء المتحدثون يؤمنون فعلاً بما يقولونه، فإنه مما لا شك فيه أن ما كانوا يرددونه كان له تأثير مخيف فى آذان المستمعين من الناس العاديين.

لقد كان قبر ميكائيل قرمو ذى براغيت يقول: "... إن كتب التاريخ تعلمنا أن من يتنكر لحاكمه أو ملكه، كمن يتنكر لربه؛ لهذا يعد منبوذًا من مجتمعه لسبعة أجيال من المواليد.. ".

ولم تكن هناك سوى قلة ضئيلة جدًّا ممن يمكن أن يتساءلوا: أىُّ كتاب تاريخ هذا الذى يتحدث على هذا النحو عن هؤلاء الملوك وخاصة الإمبراطور هيلى سلاسى؟

لهذا كانت الغالبية تجد نفسها مجبرة على الرضوخ لمثل هذا الخطاب المفعم بالوعيد، ليس بدافع الاقتناع القوى، ولكن بدافع الخوف الروحى. وبمرور الوقت أصبحت " صحيفة إثيوبيا " لا تحتضن سوى كل ما كان مدحًا وتملقًا لإثيوبيا. لهذا لم تجد هذه الصحيفة أى حرج أو ما يدعو إلى الخجل من أن تنشر حتى الأكاذيب والدجل الفاضح. فعلى سبيل المثال، نشرت هذه الصحيفة فى صبيحة الوصول المتوقع لوفد الدول العظمى الأربع مقالاً يزف بشرى للإرتريين بعنوان " إثيوبيا تفجر ينابيع ثروة تعرف بثروة البنزين والكيروسين (يقصد ثروة النفط – المترجم).

ويشير المقال الإعلامى هذا إلى أن ثروة ضخمة من البنزين والكيروسين قد اكتشفت فى إثيوبيا، فى مساحة تبلغ ٥٦٠ ألف كيلو متر مربع، وأن شركة اسمها " سنكلر " قد شرعت فى عملية استخراج هذه الثروة؛ وأنه قد سمح لستمائة ألف إثيوبى فقط بالعمل فى هذا المشروع، وأنه سيتم بناء مدينة أكبر من العاصمة أديس

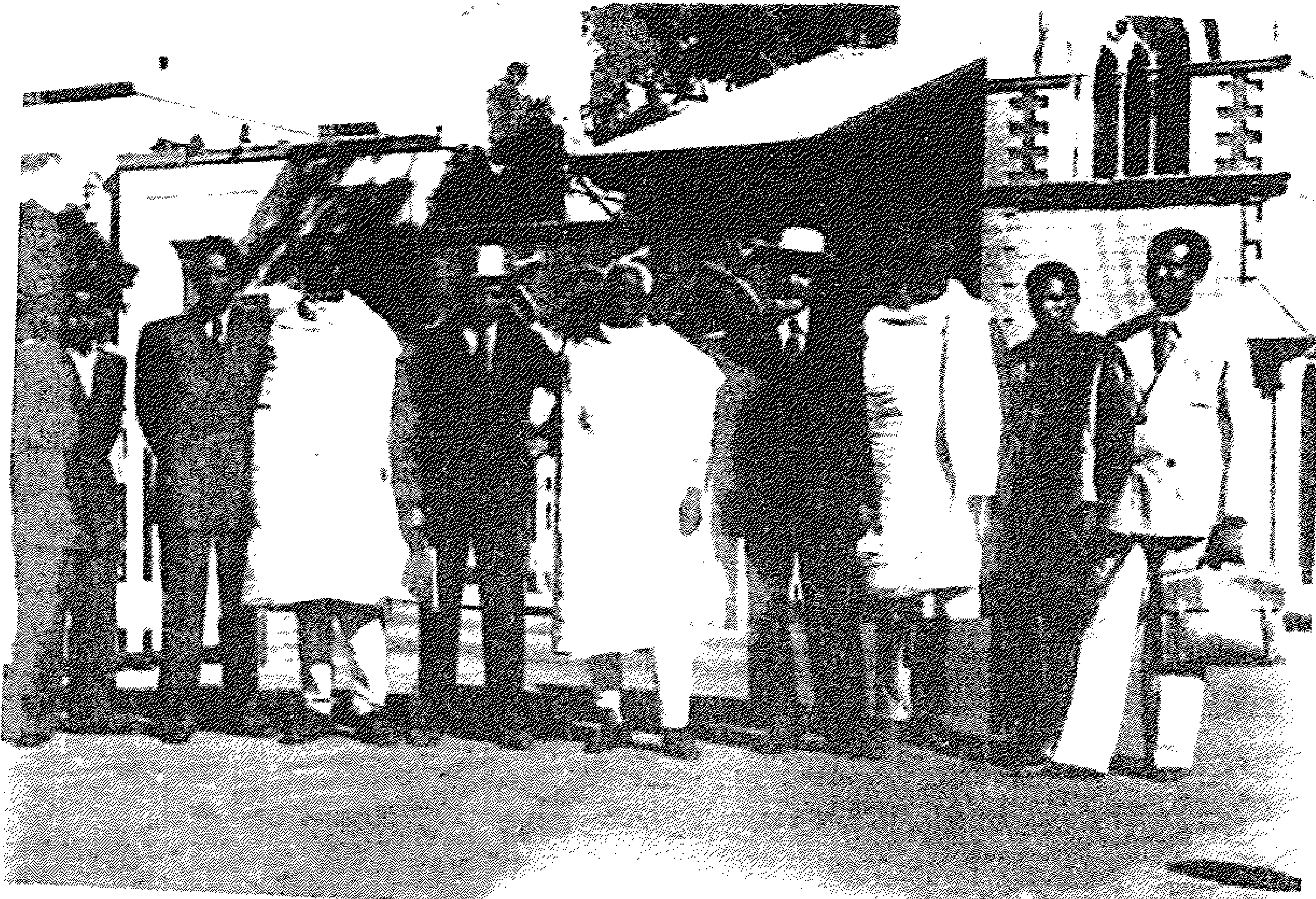
أبابا فى مكان وجود النفط، وأنه سيتم ربط أنحاء إثيوبيا كافة بشبكة سكة حديـد... وهكذا إلى آخر المغريات التى رأوا أنها يمكن أن تجذب أو تسيل لعـاب الـشعب الإرترى الذى كان يعانى الأمرين من الفقر والبطالة (٢٠).

والمفارقة هنا هى أنه على الرغم من أن الخبر كان عاريًا من أى ذرة مـن الحقيقة، فإن عددًا كبيرًا من الإرتريين قد صدق ذلك الخبر، بل إن عددًا كبيرًا منهم زحف نحو إثيوبيا. وانطلت الخدعة على الكثيرين؛ فاختاروا الوقوف إلـى جانـب حزب الأندنت. وهنا نلاحظ أمرًا مهمًّا يتعلق بأسلوب التعبئة الذى كان يتبعه حزب الاتحاد "الأندنت"؛ حيث نجد أنه ما كان ليتورع عن القيام بأى شىء من أجل تحقيق مصالحة وأهدافه بما فى ذلك اللجوء إلى الكذب، بل حتـى العنـف. وقـد تولـت صحيفة إثيوبيا مهمة نشر الأكاذيب، بينما كان العنف من نصيب جمعيـة الـشباب الـوحدوية (كانت هذه الجمعية هى أول من حمل تسمية الأندنت على الرغم مـن أنها قد أسست لاحقًا، وقد طغى اسمها على تسمية الحزب الأم – المترجم) التـى أقامها حزب الاتحاد مع إثيوبيا، وكذا جماعات " الشفتا " أى قطاع الطرق، وهـى مجموعة من الصعاليك التى تقطع الطريق على الناس بهدف السرقة. وهكـذا بـدأ حزب الانضمام بتنظيم هاتين الفئتين لتقوما بأعمال العنف التى يديرها الحزب.

الفصل العاشر

الفترة ما بين تأسيس حزب إرتريا للإرتريين ١٩٤٧م، حتى قدوم بعثة الدول العظمى

حزب استقلال إرتريا وتقدمها - " إرتريا للإرتريين "



بعض من قادة حزب إرتريا للارتريين

من اليسار: شخص لم يحدد،اسبروم ولدقرقيس، القرازماتش بينى كحساى، دقيات أبرها، رأس تسما، دقيات سبهتو، أزماتش كحسو ملكيس، شخص آخر لم يحدد، القرازماتش ميوم معشو.

وفى ١٨ أبريل ١٩٤٧، أسس بمدينة عدى قيح حزب استقلال إرتريا وتقدمها - إرتريا للإرتريين، والمعروف باسم الحزب الليبرالى التقدمى.. [1] هذا الحزب الاستقلالى يعد وليدًا أو استمرارًا للحزب الذى كان قد أسسه رأس تسما فى

إقليم أكلى قوزاى فى عام ١٩٤٣م، والذى كان يطالب فى البداية باستقلال إرتريا التى تضم إقليم تجراى (الإثيوبى) ولكنه تخلى عن ذلك الطرح لاحقًا، وأصبح يطالب باستقلال إرتريا فقط. وكما يذكر فإن كل الذين يؤيدون التوجه الاستقلالى من قادة إقليم أكلى قوزاى وزعمائه كانوا قد وقعوا فى مطلع عام ١٩٤٦م على عريضة تطالب بالاستقلال وقدموها إلى الحاكم البريطانى فى أسمرا.

ويشير تقرير الحاكم البريطانى لإرتريا فى عام ١٩٤٧م إلى أن عدم اندماج هذا الحزب مع حزب الرابطة الإسلامية يعود فقط إلى أن أعضاءه لم يكونوا من المسلمين.

وأنه عدا ذلك لا يوجد اختلاف فى أهداف الحزبين؛ حيث إنهما كانا يعارضان الانضمام أو الاتحاد مع إثيوبيا، وكانا يطالبان بالاستقلال التام بعد انتهاء فترة الوصاية البريطانية. ويوضح التقرير كذلك أن كلا الحزبين كانا يعملان معًا(٢).

هذه الحقيقة التى أشار إليها تقرير الحاكم البريطانى أوضحها رأس تسما زعيم حزب إرتريا للإرتريين فى الكلمة التى ألقاها فى حفل تأسيس حزبه؛ حيث أكد فى كلمته " أن إرتريا كانت منذ آلاف السنين بلدًا " للمسيحيين والمسلمين "، و" أننا كنا نعيش متحابين متعاونين مع تمسكنا بعقائدنا ". ثم يواصل كلمته موضحًا خلفية تأسيس حزبهم فيقول:

"... إن ما نطرحه اليوم من مشروع ورؤية يعبر عن رأينا ورأى شعبنا ويهدف إلى تحقيق الاستقلال. وقد مضى على هذا الطرح عام. ولهذا لم يكن بالطرح الجديد؛ حيث إننا كنا قد اتفقنا عليه مسبقًا مع زعماء أكلى قوزاى وعيناى ولوقاى والعساورتا والمنفيرى والحزو وحكمائهم. وقد قمنا حينها بإبلاغ الحكومة بموقفنا وطرحنا هذا. ونحب أن نؤكد مجددًا أننا اليوم كما بالأمس هدفنا هو استقلال إرتريا ليحكمها أبناؤها " (٣).

على الرغم من أن رأس تسما كان زعيم الحزب، فإن ابنه دجزماتش أبرهـا تسما كان يومها خطيب الحفل اللامع بلا منازع؛ فقد خطب فى الحاضرين وقتهـا بحماسة موضحًا أن فكرة الاستقلال لديهم كانت فكرة قديمة على الـرغم مـن أن طرحها عمليًا كان منذ هزيمة الإيطاليين وقدوم البريطانيين إلى إرتريـا. ومـضى دجزماتش أبرها فى خطبته موضحًا أنه ليس ثمة خلاف جذرى بين دعاة الاستقلال ومعارضته إلا فى الأسلوب؛ لأن هذا الخلاف لا ينطوى على عناصـر العـداء المبنـى على الخلافات العرقية أو الدينيـة أو التبـاين الجغرافـى بـين سـكان المنخفضات والمرتفعات. وأشار أبرهـا تـسما إلـى أن المـسلمين والمـسيحيين موجودون فى معسكرى دعاة الانضمام ودعاة الاستقـلال على حد سـواء، وأنـه لا توجد أى مشاعر عداء بين الطرفين. وبعد أن ألمح أبرها تسما إلى أن الخلافات قد نشبت عقب مؤتمر بيت قرقيس، تطرق إلى سبب نشوب الخلافات ومـن كـان وراءها حيث قال:

"... كما يقول المثل (مثل محلى فى المرتفعات - المترجم) إذا كانت بين قطيع الأبقار بقرة مشاغبة، فإن القطيـع لا يمكـن أن يشرب ماءً صافيًا؛ لأنها تتعمد تعكيره. لهـذا فإنـه بـسبب القلـة الضئيلة جدًّا (ربما كانوا من العملاء) التى لا تريد الخير لبلـدها، لم نستطعْ تحقيق ما كنا نصبو إليه وما اعتبرنـاه الـدواء الـشافى لبلادنا. ولإضفاء الشرعية على هذه الممارسات؛ تخفى هؤلاء وراء القيادات الدينية التى انخرطت فى أمـور لا تعنيها؛ فتـدخلت فـى جمعية حب الوطن بأسمرا . وعلى إثر ذلك، أنشئ حـزب الرابطـة الإسلامية فى مدينة كرن، وأصبح شعبنا الطيب ضحية حسن نيتـه فأصبح ينجرف وراءهـم ".

وكانت اتهامات دقيات أبرها موجهة إلى القس الأب مارقوص وأتباعه مـن الكهنة القياديين. ولم يعبر دقيات عن رأيه فى حزب الرابطـة الإسـلامية بـشكل مباشر فى ذلك الاجتماع، ولكنه تحدث عن ذلك بشكل مباشر مع كل مـن الـشيخ

إبراهيم سلطان ودقيات حسن وعبد القادر الذين كانوا من بين الضيوف المدعوين لذلك الحفل، حيث قال لهم:

"... لا شك أنه لن يعدم من يزعم أن " رابطية " (حزب الرابطة – المترجم) قد تنصرت، وأن حزب إرتريا للإرتريين قد تأسلم، ولكن كالعادة نحن لا نعير مثل هذه الأحاديث أى أذن صاغية... فالمسلم والمسيحى هنا يسيران على نهج أسلافه وتقاليدهم. والتبشير الدينى لا يتم فى مثل هذه الاجتماعات التى تبحث فى قضايا الوطن، وإنما داخل الكنائس والمساجد ".

فى هذا الاجتماع تم انتخاب رأس تسما رئيسًا للحزب، ودقيات معشو ذولدى نائبًا له، والقرزماتش سيوم معشو سكرتيرًا للحزب.



دقيات معشوزولدى (ـب الرئيس)



قرزماتش سيوم معشو (السكرتير)

وقد حضر إضافة إلى قادة حزب الرابطة الإسلامية كافة للمشاركة فى احتفال بتأسيس الحزب، عدد كبير من الزعامات التقليدية للمواطنين، وعلى رأسهم دقيات ولد قرقيس كحساى أحد زعماء عدى خوالا، ودقيات سبهتو يوهنس عن ضواحى مدينة مندفرا، وأزماتش برهى قبر كيدان من منطقة قوح تشعا. وفى ذلك

الوقت، كانت بعض أجزاء إقليم سراى منقسمة بين من يناصر دعاة الاستقلال ومن يؤيد دعاة الانضمام: ففى عدى خوالا فقط – على سبيل المثال – كان السكان منقسمين بين المعسكريْن؛ بسبب مواقف الأسرتيْن الكبيرتيْن هناك، أسرة دقيات ولد قرقيس وأسرة دقيات هيلى تسفا ماريام (أصبح رأس لاحقًا) وفى ضواحى مندفرا كان أتباع دقيات سبهتو من أنصار الاستقلال، فى حين كان أتباع دقيات محارى عند مسقل من أنصار الانضمام (٥). فقط كان كل سكان منطقة عرزا وضواحيها من مؤيدى الانضمام بالوقوف خلف زعيمهم رأس كيدانى ماريام. لهذا يمكن القول إن إقليم سراى كان يحتل المرتبة الثانية بعد إقليم أكلى قوزاى من حيث وجود المناصرين لحزب إرتريا للإرتريين. أما فى إقليم حماسين، وباستثناء أتباع كل من أزماتش كحسو ملكيس والفيتورارى ولد سلاسى تسما، فإن المرء لا يجرؤ على القول إنه كانت هناك قواعد أو أنصار لحزب إرتريا للإرتريين فى هذا الإقليم.

وبناء على هذا الواقع، جرى فى الثامن من مارس ١٩٤٧م افتتاح فرع لحزب إرتريا للإرتريين فى مدينة مندفرا. وهنا أيضًا لم يكن المشاركون فى مراسيم الافتتاح من قادة الحزب فى أكلى قوزاى فقط، وإنما كل قادة حزب الرابطة الإسلامية تقريبًا. وقد تم اختيار دقيات سبهتو رئيسًا لفرع الحزب، وأزماتش برهى نائبًا له، والقرازماتش أسبروم ولد قرقيس (ابن دقيات ولد قرقيس) سكرتيرًا للحزب. والمعروف أن دقيات ولد قرقيس أحد زعماء عدى خوالا كان من كبار قادة حزب إرتريا للإرتريين، وهو رجل مسن وتعرض للعديد من محاولات الاغتيال ولنهب ممتلكاته وثروته الحيوانية على يد اللصوص " الشفتا " الذين كانت ترسلهم إليه حكومة إثيوبيا. وبالصورة نفسها، تم فى هذا الاجتماع إلقاء خطاب مطول من قبل أزماتش برهى تحدث فيه عن التشابه والتطابق بين برنامج الحزب وبرنامج حزب الرابطة الإسلامية. وقد تطرق أزماتش برهى إلى تسمية حزب الرابطة الإسلامية (وفق التسمية العربية – المترجم) وأوضح أنها تتعرض للتشويه من قبل حزب الأندنت الانضمامى، وأن معناها الصحيح هو الجامعة أو الرابطة فقط، ولا شىء غيره. ومن جانبه ألقى دقيات حسن(من حزب الرابطة الإسلامية) أمام المحتفلين كلمة تضامن ونصح قال فيها: "... مادامت أفكار

الحزبيْن وأهدافهما تخدم مصلحة بلادنا، فإن علينا أن نبذل كل ما فى وسعنا من أجل بلوغ أهداف هذيْن الحزبيْن مع تمسك كل طرف بعقائده الدينية ".


دقيات ولدقرقس كحساى


دقيات سبهتو يوهنس

فى ذلك اليوم، ألقى دقيات أبرها كلمة متميزة عن الكلمات التى سبقته؛ حيث أثار من جديد أطروحته التى كان يتبناها خلال الفترة بين ٤٣-١٩٤٤م بشأن إقامة اتحاد تجراى – تجرينية، وأشار إلى أن ظهور فكرة الاتحاد لم تكن خلال فترة الاحتلال الإيطالى فقط، وإنما كانت موجودة منذ القدم، وأنه اتحاد يضم سكان المرتفعات والتجراويين. وعبر دقيات أبرها عن قلقه مما قامت به بريطانيا حيال ذلك؛ حيث كان ينبغى لها أن تعمل كما فعل الإيطاليون على ضم تجراى إلى إرتريا، وليس إلى إثيوبيا. إضافة إلى ذلك ناشد دقيات أبرها الحاضرين النضال بشدة؛ من أجل منع وقوع خطر الانقسام بين المسيحيين والمسلمين الذى كان يحدق بالبلد [٦].

وكان دقيات أبرها أكثر المتحمسين فى أوساط حزب إرتريا للإرتريين لمشروع إقامة دولة تجراى – تجرينية، وكان أكثرهم إثارة لهذا الموضوع فى

مختلف المناسبات. فبالنسبة إليه،كان تشابه اللغة والثقافة بين سكان مرتفعات إرتريا وتجراى، أساسًا كافيًا لبناء دولة كبرى قوية، وكان يدافع بشدة عنه فى رأيه القائل: إن تجراى لم تكتسب الهوية الإثيوبية إلا بعد أن قام الاحتلال الإيطالى برسم الحدود بين إرتريا وتجراى، وإنه قبل ذلك كانت منطقة إرتريا وتجراى تعرف باسم " مدرى اقئازى " أو " تجراى – تجرينية ". وحماسته هذه لا تتوقف عند هذا الحد، بل كان يرى أن الغزوات البربرية والهمجية التى قام بها زعماء تجراى الإقطاعيون، بما فى ذلك غزوات " سبا قادس " و " وبيه " و " رأس الولا "، ضد إرتريا والتى تعتبر أكثر الغزوات الهمجية التى تعرض لها الشعب الإرترى.. حتى هذه الغزوات كان يعدها دقيات أبرها دليلاً على وحدة أراضى شعبى البلدين ومصيرهما (٢).

وعلى النقيض من ذلك، كانت لأزماتش برهى قبر كيدان نظرة مختلفة للموضوع؛ عن نظرة دقيات أبرها تسما. ففى إحدى خطبه قال: " إن ما يزعمونه عن التشابه (بين البلدين) ما هو إلا نفاق لا ينبع من القلب ". وبعد أن يستعرض أزماتش برهى سلسلة المعارك والمواجهات التى دارت بين الإرتريين والإثيوبيين فى كل من " كوعاتيت" و " عدوا " و" آلاجيه "، و"مقلى "، يوضح أن هذه المواجهات ليست سوى تعبير عن عدم الانسجام والوفاق بين الشعبين. ويشرح ذلك بالقول:

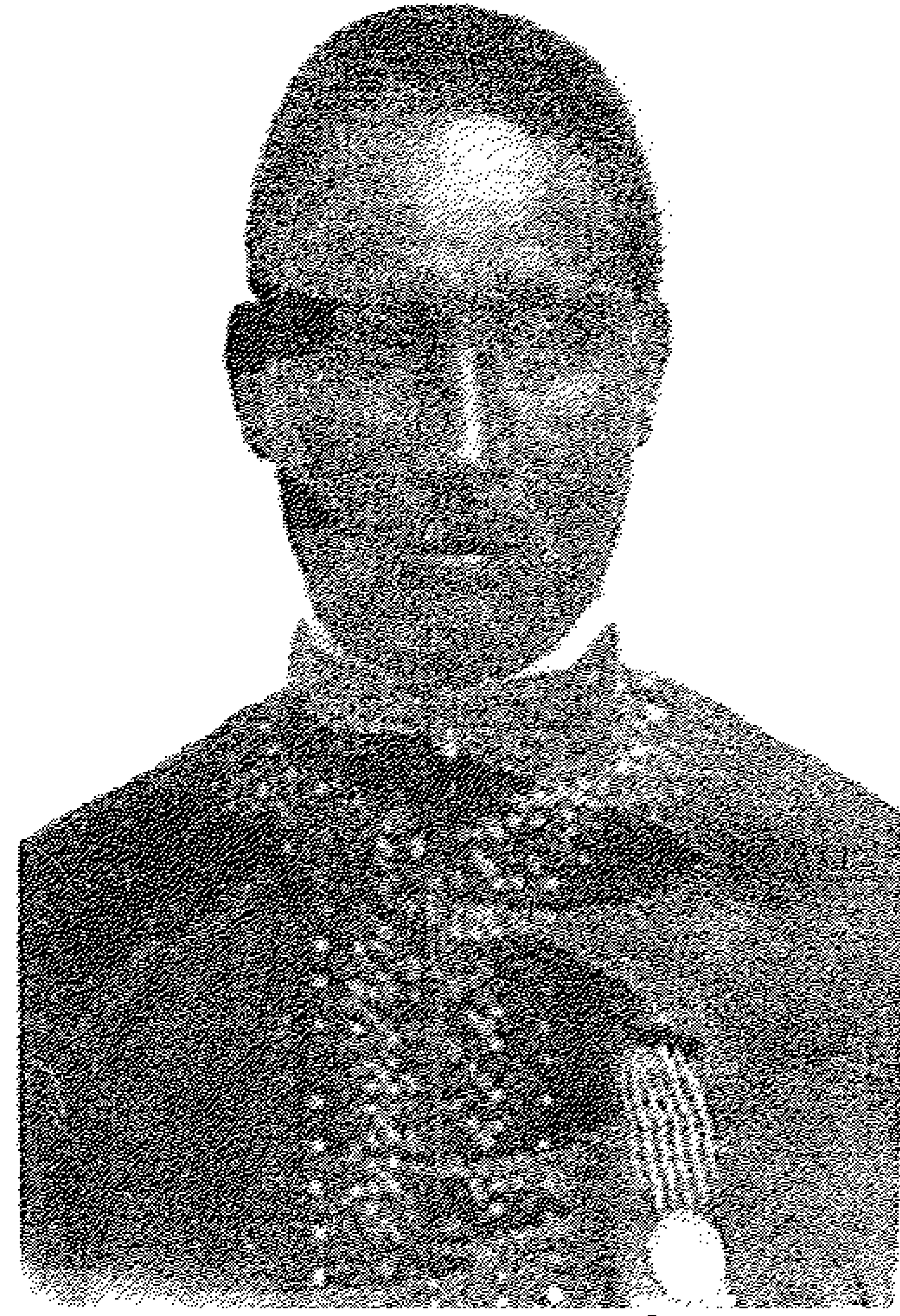
> **"... إن هناك جدارًا كبيرًا يحول دون دمج إرتريا بإثيوبيا، وهذا الجدار يتمثل فى الاقتتال والضغائن والأرواح التى أزهقت فى أثناء ذلك بين الشعبين، وهذا الحاجز لا يمكن أن ينهار ولا يزول؛ لأن سيول الدماء التى تدفقت قد تحولت إلى أسمنت، والعظام التى خلفتها هذه الحروب إلى خرسانة زادت من صلابة هذا الجدار. لهذا لا يمكن أن تصبح إرتريا جزءًا من إثيوبيا، وإنما جارًا لها، مثلها مثل أى دولة إفريقية أخرى ككينيا أو السودان أو مصر أو تجانيقا (تنزانيا لاحقًا – المترجم)، إلخ. وكم هو جميل أن يصبح المرء**

محبًا وعاشقًا، ولكن التظاهر بالحب أمر غير مستحب... فأنْ يتظاهر المرء بأنه يحب إثيوبيا دون أن يكون ذلك الحب متجذرًا في قرارة نفسه، لا لشيء سوى العمل على استعادة منصب أو أراضٍ كانت قد انتزعت (غالبًا على يد الإيطاليين – المترجم) إنما يعتبر تهافتًا لا طائل من ورائه على الإطلاق. أما المقارنة بين خيار الانضمام إلى إثيوبيا، وأن يحصل المرء على استقلاله ويتولى حكم نفسه بنفسه، فأمر نتركه لحكم العقلاء، وسيكون الحكم حينها لصالح الإصلاح ".

ظل أزماتش برهي قبر كيداني متمسكًا باقتناعه هذا، ولم يحاول حتى لحظة وفاته أن يخفف أو يلطف من لهجة خطابه هذا. ومع أننا سنتطرق في الفصول اللاحقة إلى كيفية وفاة هذا الزعيم، إلا أنه من المهم هنا الإشارة إلى أن حزب إرتريا للإرتريين ظل يتبنى أيضًا التوجهات والأطروحات التي كان يمثلها خط دقيات أبرها تسما منذ بداية نشوئه وطوال فترة مسيرته. كما أننا سنتعرض في الفصول اللاحقة للآثار التي ترتبت على توجهات دقيات أبرها تسما في نهاية الأربعينيات.

المواجهات السياسية والأعمال الإرهابية:

بعد وقوف حزب إرتريا للإرتريين إلى جانب حزب الرابطة الإسلامية، زادت حدة الجدل وكثافته في الساحة السياسية، وانهالت على الصحف وخاصة الصحيفة الأسبوعية الكثير من المقالات التي تتحدث عما يحدق بإرتريا من خطر ماثل. وعلى سبيل المثال، نشر الفيتوراري قبر مسقل ولدو الذي كان قد تنحى عن رئاسة جمعية حب الوطن مقالاً بعنوان " اللهم اكفنا شر البلاء " يوجه فيه الانتقادات إلى حزبه القديم – حزب الانضمام، وقد استعرض في بداية مقاله الإنجازات التي حققتها جمعية حب الوطن في حدود الإمكانات المتاحة لها، ثم مضى ليقول:



أزماتش برهي قبرى كيدان



قرازماتش أسبروم ولدقرقس

"... لا شك أنه لا يفوت على المرء الحصيف أن جمعية حب الوطن كانت – من ناحية – تحمل اسمًا أكثر جمالاً وقدسية من ممارساتها، ولكن حتى هذا الجانب كانت تشوبه الكثير من الشوائب، تمامًا كما هى حال الجرح الذى بدأ الصديد يغمر بعض جوانبه ويتخثر الدم فى جوانبه الأخرى. وكان من المفترض أن يتم التطرق إلى ذلك، والتعلم من هذه التجربة... ولكن أترك ذلك لباحثى التاريخ، والحكم عليه للعقلاء من الناس ".

ومع أن الفيتورارى قبر مسقل لم يشر فى الفقرة السابقة إلى حادث ملموس دفعه إلى كتابه الفقرة المذكورة آنفًا، فإنه قد عبر عن ما يختلج فى نفسه من مشاعر الأسى والأسف بالقول:

"... لا أعتقد أن التعامل المتعالى قد أفادنا فى شىء. ولهذا أناشدكم وأوصيكم أن لا يكون بيننا تعامل مبنى على قاعدة رئيس ومرؤوس، وإنما على المحبة والتواضع وتبادل المشورة. وأناشدكم

أيضًا إن كان مثل هذا التعامل قد حدث من قبل، فأرجو أن لا يتكــرر مستقبلاً ".

وتجدر الإشارة هنا إلى أن السياسيين والكتاب فى هذه الفترة كانوا يتجنبــون تسمية الأشياء بمسمياتها، وكانوا يحرصون على إظهار الاحترام اللائق حتى تجــاه خصومهم الذين يوجهون لهم النقد، ويراعون قواعد الأدب والاحتــرام. ومــع أن الفيتورارى قبر مسقل قد استخدم هذا الأسلوب المداور نفسه، فإنه لم يخف أن الفئة المقصودة فى مقالاته هى جماعته من أبناء حزب الأندنت. والمثال التالى يوضــح ذلك:

"... لا أعتقد أننا يمكن أن نحصل على الاستقلال من خــلال النميمة وتشويه صورة الآخرين واللجوء إلــى الكــذب والــشتائم. وبالمقابل أرى أنه من المؤكد أن الله سيشملنا بلطفــه وعفــوه إذا تعاملنا بمحبة وتواضع، وأكثرنا من الصلاة والابتهال إليه. وإذا اتبع حزبنا هذا النهج، فإن سمعته لن تتشوه وسيصبح اسمه اسمًا علــى مسمى بالفعل. وعلينا أن ندرك أنه من الأفضل أن ننقــاد بعقولنــا، بغض النظر عن النتائج الإيجابية والسلبية لذلك، بدلاً من أن ننقــاد ونتخدع بالآخرين. وإذا كنا نريد حقًــا أن نخــدم مــصلحة بلادنــا وشعبنا، فعلينا أن نتلمس معاناة شعبنا، ولا ننقــاد وراء مطامعنــا الشخصية أواه. أواه.. " (١).

ولا يبدو أن تأوهات قبر مسقل هذه كانت مجرد رياء ولا من باب المزايدة؛ فهو كان يرى منذ البداية أن الاتحاد أو الانضمام إلى إثيوبيا يجب أن يكون بإجماع الشعب الإرترى واتفاق قادته أو " صغارهم وكبارهم " على حد تعبيره. وما تصديه لقيادة اجتماع بيت قرقيس الشهير ذاك وتنظيمه ، إلا لأنه كان يــؤمن بــأن فكــرة الانضمام إلى إثيوبيا – التى كان يؤمن ويدافع عنها – يجب أن تتم عبر الإرتريين أنفسهم ولا أحد غيرهم. بعبارة أخرى، لم يستطع الفيتورارى قبر مسقل تقبل مسألة

تدخل جماعة نقا هيلى سلاسى الإثيوبية. وهذا الموقف كان السبب فى عزلـه مـن الحزب. وبالفعل بقى قبر مسقل معزولاً ومهمشاً منذ ذلك الوقت.

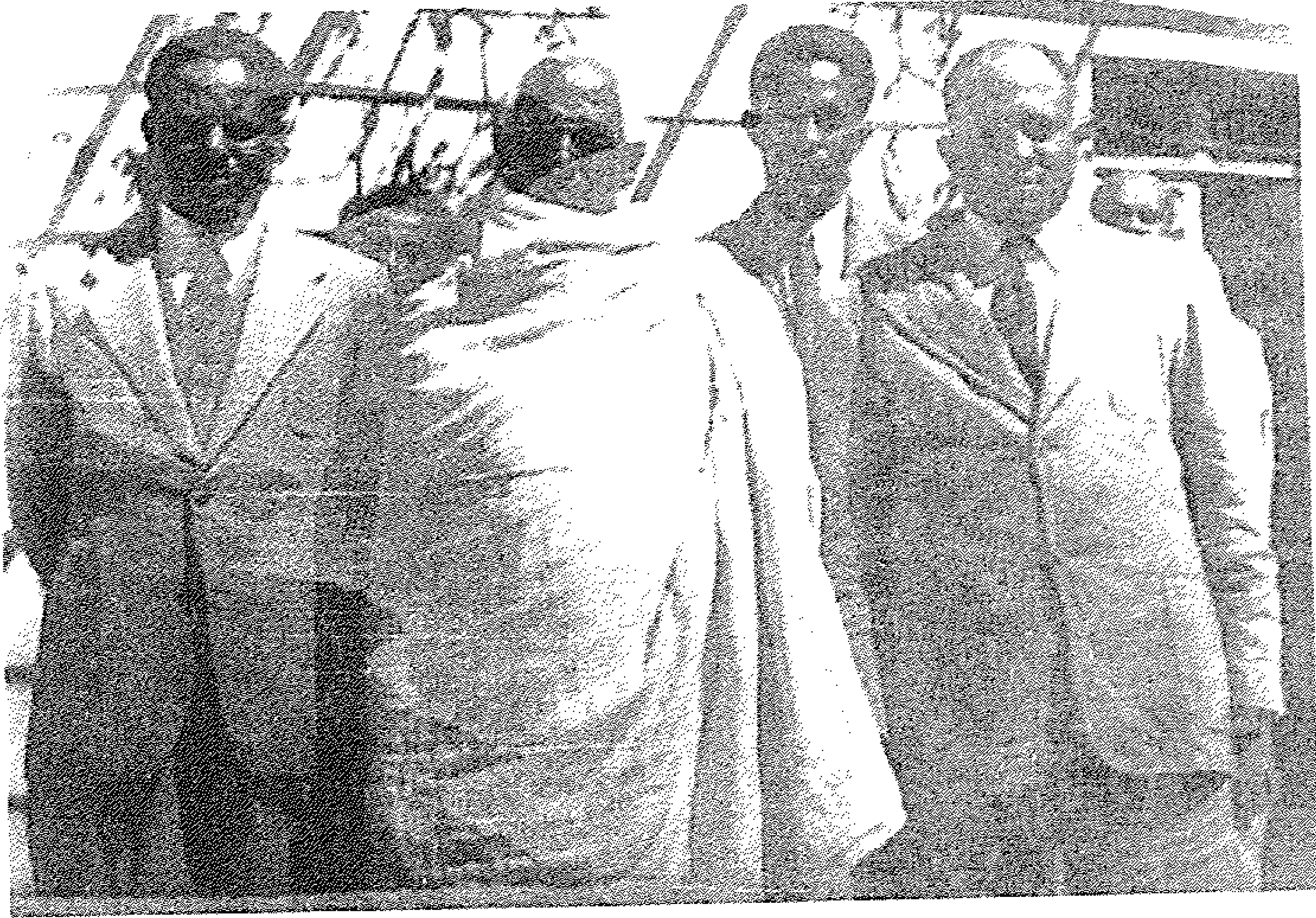
وفى إحدى مقالاته الأخيرة، كتب قبر مسقل تحت عنوان " أواه " أكـد فيـه ولاءه وتأييده لإثيوبيا، ثم أضاف:

" أنا لا يمكن أن ألعب على حبلين، فأنـا متمسـك باقتنـاعى القديم، وأود أن أسهم بجهدى المتواضع فى تحقيق ما ينشده أبنـاء بلدى كافة تطويره... وأنا فقط أحاول ذلك؛ لأنى لـست كـسيحًا لا شاغل له سوى ترديد النميمة والقيل والقال وترويجهما... وحـالى أشبه بمن استعمل سلمًا للصعود إلى الطابق الأعلى مـن المبنـى؛ فقامت مجموعة صغيرة كانت قد قدمت له السلم وتراقبه عن كثـب بإبعاد ذلك السلم، فعجزت مؤقتًا عن النزول، ولكنى أفكـر وأبحـث الآن مع الكثير من إخوتى فى أفضل السبل التى تفيدنا كلنا " (١٠) .

وعقب هذه التطورات، كان صوت قبر مسقل يخفت باستمرار، وبـدأ دوره يبهت كثيرًا فى الحياة السياسية الإرترية. وبهذا يعد قبر مسقل ولدو الرجل الثـانى من حيث الأهمية بعد لورينزو تازاز، من الذين تخلت عنهم إثيوبيا، وألقت بهم فى غياهب النسيان، بعد أن استغلتهم حتى النخاع لخدمة مصالحها وأهدافها. ويـروى المقربون من هؤلاء أن أفراد الفئة قد قضوا بقية حياتهم يعاقرون الخمر، ويعـانون مرارة الأسى والإهمال، على الرغم من أنهم كانوا – كما تـشهد بـذلك أقـوالهم ومواقفهم المبدئية – من ألمع قيادات هذه الفترة وأذكاها.

وكان السيد ولد آب ولد ماريام هو الذى دفع الفيتورارى قبر مسقل ليتبنـى وينظم اجتماع أو مؤتمر بيت قرقيس. وكنا قد تناولنا آنفًا كيف أن تأسـيس حـزب الرابطة الإسلامية كان قد ولد فى نفسه، أى ولدآب إحساس القلق والخطر، ورأينـا كيف أن القنزماتش برهانو أحمد دين قد انتقده بحدة لاذعة.

وكما هو معروف لدى الجميع، فإن السيد ولد آب قد عـرف عنـه نـضاله المرير من أجل الدفاع عن وحدة الشعب منذ أن دخل عالم الـسياسة وحتـى يـوم مماته. ومع هذا فإن مواقفه تجاه استقلال إرتريا وقيامها كبلـد ذى سـيادة، كـان يختلف من وقت إلى آخر، وفقًا لتعقيدات إمكانية تقسيم إرتريا ومخاطرها. ويمكـن فى هذا المجال ذكر مبادرته لعقد المصالحة أو الاتفاق مع إثيوبيا الذى طرحه فـى لجتماع بيت قرقيس كمثال على ذلك.



السيد ولدآب، ورأس تسما، ودقيات أبرها، وابنه أسبروم أبرها

وحتى عندما كان السيد ولد آب من أنـصار حـزب إرتريـا للإرتـريين وأعضائه ، فإنه كانت لديه مواقف وآراء متميزة، خاصة بعد أن أصـبح رد فعـل حزب الأندنت يأخذ طابع العنف حيال تأسيس حزب الرابطة الإسـلامية وحـزب إرتريا للإرتريين. وقد نشر فى هذا الإطار سلسلة من المقـالات فـى الـصحيفة الأسبوعية تحت عنوان " إرتريا.. لمن ؟ " (١١). وقد دافع السيد ولد آب بـشدة فـى مقالاته هذه عن فكرته التى تقول إن إرتريا أقرب إلى إثيوبيا، منهـا إلـى القـوى الاستعمارية التى تعاقبت على إرتريا كافة، وإنه ينبغى أن تصبح إرتريا من نصيب إثيوبيا. وكان منطق ولد آب وحججه فى هذه المقالات أفضل بكثير من حجج أعتى

أنصار حزب الأندنت ومنطقهم، من أمثال: تدلا بايرو وقبر ميكائيل قرمو ذى براقيت. وكما روى السيد ولد آب بنفسه، فإنه، مع تزايد تتالى حلقات هذه السلسلة من المقالات، بدأ الناس يروجون ويتحدثون عن تغيير ولد آب لموقفه وخيانته وتخليه عن حزب إرتريا للإرتريين (١٢).

ومع هذا لم يكن، على ما يبدو هدف ولد آب من هذه المقالات، سوى التظاهر بقبول طرح حزب الأندنت والذهاب بعيدًا فى الدفاع عن اقتناعاتهم وأطروحاتهم وحججهم، ومن ثم العمل على هدمها فى الأخير. ويتضح ذلك فى إحدى هذه المقالات التى يؤكد فى بدايتها بما لا يدع مجالاً للشك بأن إرتريا كانت ولا تزال وستبقى جزءًا من إثيوبيا، ثم يضيف مناقضًا ذلك:

"... أليس من الأفضل أن نسعى إلى أن نضع ضوابط ونظمًا لانضمامنا هذا، بدلاً من أن ننساق إليه كالبضائع أو كقطيع البهائم ؟ أوليس من حقنا - نحن الإرتريين - أن يكون لنا رأى فى مسألة الانضمام هذه.. أم أنه أمر يحسم فقط من قبل الحكومة الإثيوبية والدول العظمى الأربع ؟ " (١٣).

ومع تزايد صدور الحلقات، بدأ موقف السيد ولد آب يتضح أكثر ويأخذ طابعًا متصلبًا، وصارت لغته أكثر حدة؛ فقد شرع يهاجم بشدة موقف دعاة الانضمام الذى يقول: " إننا لسنا فى حاجة إلى اتفاقيات ولا محاسبة فى مسألة انضمامنا إلى دولتنا إثيوبيا "؛ حيث كتب يقول:

"... نعم، بالتأكيد حسب رأيهم، فإن الجانب الضعيف والفقير هو الذى يحتاج إلى عقد اتفاق وإجراء المحاسبة. أما الجانب القوى فلا حاجة له فى ذلك. ولكن مسألة عقد الاتفاق والمحاسبة ليست أمرًا يعبر عن روح الشك والضعف، وإنما دليل على التحضر والتظلم ونقاء النفس... هل هناك من بين الشخصيات الكبيرة من الحكماء والعقلاء المنتشرين فى كل أرجاء حماسين وسراى وأكلى قوزاى، من انخرط أو أُشْرِكَ فى الدعوة للانضمام إلى إثيوبيا، أو

الدعوة إلى إثيوبيا الموحدة، حسب تعبير دعـــاة الـــنهج الـــسياسى الجديد ؟ وهل هناك من استشارهم فى ذلك أصلاً بهذا الشأن ؟ وهل يخفى على أحد أن هؤلاء يتميزون مـــن الغـــيظ بـــداخلهم؛ لأنهـــم مجبرون على قبول كل ما يقوله لهم قادتهم على مـــضض؛ وذلـــك خشية أن يقال لهم: أنت لم توقـــع.. إذن أنـــت عـــدو للإمبراطـــور والوطن ؟

.. إن نظراء الأعيان والحكماء الإرتريين هم الوزراء وكبـــار المسؤولين الإثيوبيين، فهل حدث أن ناقش الزعماء الإرتريون مـــع الحكومة الإثيوبية هذا الأمر الجليل المتعلق بإرتريا ؟ أيها القـــارئ الكريم، إنى أعجب كيف يمكن أن تنظر أو تتابع هذه القضية الكبرى بلا مبالاة ".

عقب ذلك؛ انتقد السيد ولد آب المذكرة التى قدمتها إثيوبيا إلى الأمم المتحدة، والتى توضح فيها الكيفية إلى ستدير بها شؤون الشعب الإرترى. وأوضح أن هـــذه الورقة طرحت دون علم أو مشاورة الشعب الإرترى. ثم يمضى فى مقاله:

"... إنه لأمر مقبول فى حالات الخطبة والزواج أن يخاطـــب العريس فى يوم الزفاف أهل العروس (التى تكون عـــادةً صـــامتة ومغطاة) قائلاً: إنى سأعامل بنتكم على نحو كذا وكذا.. ولكنه ليس من المقبول على الإطلاق أن يتم تجاهل شعب كهذا الشعب الإرترى العظيم وتجاوزه ومخاطبة الأمم المتحدة بالقول: فقط سلمونى إرتريا وأنا سأدير شؤونها على نحو كـــذا.. وكـــذا. أنـــا أعتقـــد أن هـــذا الأسلوب، على الرغم من أنه يعكس روح الحرص الأبـــوى، فإنـــه أسلوب لا يراعى كرامة الشعب الإرترى كما ينبغى [٤٤].

وفى ختام مقاله الطويل جدًّا هذا، أثار السيد ولد آب موضوع اللغة، فأوضح أنه أمر غير سليم أن يتم فرض اللغة الأمهرية على شعب لا يعرف هذه اللغة، وأن تصبح هذه اللغة هى لغة التعامل فى المحاكم والأجهزة الإدارية، وأنه لذلك يجـــب

مراعاة الاستقلال الذاتى لشعبى إرتريا – تجراى (تجراى – تجرينية) ويقترح ولد آب الشروط التالية لضمان هذه الاستقلالية:"

- أن تكون اللغة التجرينية لغة التعامل فى المحاكم والدوائر الحكومية داخل منطقة الحكم الذاتى لإقليم تجراى – تجرينية.

- أن يتم إدخال تعليم اللغة التجرينية والعربية والأمهرية فى مناطق الحكم الذاتى لتجراى – تجرينية.

- أن يتم اعتبارًا من اليوم.. منح شعب أو سكان تجراى – تجرينية حق حرية تأسيس الأحزاب السياسية.

- أن يسمح للشعب الإرترى، وكذا شعب تجراى، باختيار من يعبرون ويدافعون عن مصالحه وحقوقه لتمثيله فى برلمان إثيوبيا"(١٥).

وقد أثار صدور هذه المقالات جدلاً واسعًا فى الساحة السياسية، وانهالت على السيد ولد آب ملاحظات وانتقادات تدعوه إلى أن يفصح بوضوح عما يريد قوله (١٦). وشعر دعاة الانضمام الذين توهموا فى البداية بأن السيد ولد آب قد تخلى وخان مبدأه، بالأسى، عندما نشر مقالاته الأخيرة التى تتضمن الشروط المذكورة آنفًا، والتى تطالب بضم تجراى إلى إرتريا. وازدادت الكراهية لولد آب فى أوساط أنصار الأندنت؛ لأنهم رأوا أن دعوته إلى ضم تجراى لمشروع الانضمام المشروط مع إثيوبيا سيغلق كل فرص الانضمام إلى إثيوبيا، ويجعلها أمرًا غير ممكن.

ولم تكن أجواء التوتر السياسى وغيوم المواجهة والتحدى محصورة حول ما كان يثيره السيد ولد آب. فالجدل الذى كان قد احتدم منذ يناير ١٩٤٧م بين تدلا بايرو والشيخ إبراهيم سلطان كان لا يزال يتواصل. حيث إنه على الرغم من أن حزبى الرابطة الإسلامية وحزب إرتريا للإرتريين كانا حزبيْن مستقليْن عن بعضهما بعضًا، فإنه قد أعلن فى أكثر من مناسبة بأن أهدافهما ومبادءهما واحدة. وقد أشار الشيخ إبراهيم سلطان مرارًا إلى هذه المسألة فى مقالاته التى كان ينشرها

فى صحيفة " الـ كوتيديانو " الناطقة بالإيطالية. ويحرص تدلا بايرو من جانبه باستمرار على التقليل من شأن هذا التنسيق والتحالف القائم بينهما؛ حيث كان يصف حزب إرتريا للإرتريين بأنه حزب أقلية من الناس ترتبط بعلاقات أسرية(١٧). وقد دفعت هذه المزاعم سيوم معشو سكرتير حزب إرتريا للإرتريين إلى كتابة مقالات لدحضها. ولكنه فى معرض رده على هذه المزاعم، أوضح هو نفسه بأن أهداف حزبه هى "... جمع الشعب كافة الذى يتحدث التجرينية والذى يقيم ما بين نهرى آليوها، وتكزى (أى جماعات إنكلو، طليمتى، ولغايت، طقيدى). وقد دافع سيوم بشدة عن حق هذا " الشعب المعترف بتاريخه وثقافته ودوره عالميًّا فى الحصول على الاستقلال ". وقد جاء فى معرض رده على استخفافات تدلا بايرو ما يلى:

" إن إنكار وجود حزب الرابطة الإسلامية مسألة خطيرة للغاية، ونحن نريد أن نوضح لأتباع حزب " إرتريا مع إثيوبيا – إثيوبيا الموحدة " كافة، بأن أهداف حزب إرتريا للإرتريين وأهداف حزب الرابطة الإسلامية متقاربة، وأنها أهداف تتحلى بالسمو وبعد النظر ولا تسعى إلى تحقيق مكاسب آنية زائلة. ولهذا فإن حزب إرتريا للإرتريين لديه اقتناع لا يتزعزع بأنه سيحقق أهدافه التى وضعها من أجل مصلحة وطنه الحبيب "(١٨).

وفى الأسبوع نفسه الذى نشر فيه مقال سيوم معشو المذكور آنفًا، كان الشيخ إبراهيم سلطان قد نشر مقالاً فى الصحيفة الإيطالية " الـ – كوتيديانو " أوضح فيه أن أهداف حزبى الرابطة الإسلامية وإرتريا للإرتريين متماثلة. ولكن تدلا بايرو أوضح فى إحدى مقالاته وجود فوارق بين مواقف الحزبيْن، إذ كتب:

"... إن حزب الرابطة الإسلامية يدعو إلى الاستقلال الكامل لإرتريا، أما حزب استقلال إرتريا (إرتريا للإرتريين) فيسعى إلى اقتطاع جزء كبير من أراضى دولة إثيوبيا – المبنية على أسس النظام والقانون، وهى الدولة التى تحظى بمباركة دول العالم كافة،

وتحديدًا يريد حزب استقلال إرتريا اقتطاع إقليم تجراى من إثيوبيا وضمها إليه... أين إذن التماثل بين أهداف هذين الحزبين؟ " (١٦).

عمومًا، يلاحظ أن المعسكر الاستقلالى على الرغم من اتفاقه على المبادئ والأهداف العامة، فإنه كان منذ بدايته لا يركز على التنسيق والتشاور فى تفاصيل التكتيكات والمسارات التى يتبعها كل منهما فى أنشطته المختلفة. وسنرى لاحقًا كيف أن هذه الحقيقة كانت السبب الرئيس فى الهزيمة المؤقتة التى لحقت بهذا المعسكر.

أما مطلب ضم تجراى الذى كان يعتقد أنه يمكن أن يخيف إثيوبيا، فإن تأثيره لم يتعد أن يكون موضع تندر من قبل أنصار حزب الأندنت؛ ذلك أنه لم تكن فى إقليم تجراى حركة منظمة موازية تحمل الأهداف نفسها. وعلى النقيض مما أراده أصحابه، فإن هذا المطلب – كما أوضح تدلا بايرو – قد دفع إثيوبيا إلى أن تضاعف من اندفاعها بدلاً من ان تتخوف منه.

وقد أدى تراكم هذه الأحداث وتفاعلها إلى أن يصبح عام ١٩٤٧م عام توتر وقلق وتربص. ومن ثم أفضى المدح والتملق الذى تجاوز كل الحدود لإثيوبيا من قبل قادة حزب الأندنت وأعضائه، وما كانوا يقومون به من أجل شل قوة حزب الرابطة الإسلامية، إلى تولد الإحساس بالخطر حتى فى أوساط المسلمين الذين كانوا منضوين فى حزب الأندنت نفسه. وقد عبر هؤلاء وخاصة محمد عمر قاضى، عن موقفهم هذا بالانفصال رسميًّا عن حزب الأندنت. وعندما أثار هذا الموقف الكثير من التساؤلات؛ انبرى عمر قاضى للدفاع عن أهداف الحركة الجديدة التى أسسها تحت اسم " الحزب المستقل لاتحاد إرتريا وإثيوبيا ".

"... إننا نطالب بأن نحكم أنفسنا، أى ندعو إلى الاستقلال الذاتى. ومهما كان حزبنا، حزب مصوع، حزبًا يطالب بالاتحاد أو الانضمام إلى إثيوبيا، إلا أننا نريد أن يكون هذا الانضمام مشروطًا. والشروط التى يطالب بها حزبنا، هى شروط ينبغى أن تخدم وطننا

وشعبنا وتكون نابعة ومعدة من قبل حزبنا، وليست معدة بتوجيه من قوى أو أحزاب أخرى (٢٠).

وقد حظى هذا الموقف مؤقتًا بإشادة حزب الرابطة الإسلامية (٢١)، ولعب دورًا فى إعطاء المشهد السياسى العام المزيد من الوضوح. الأمر الذى زاد من حدة نطاق التوتر والقلق والتربص السائد واتساعه. ومما زاد الطين بلة، أنه اعتبارًا من منتصف عام ١٩٤٧م، أصبحت أنشطة إيطاليا فى إرتريا ومطالبها تحظى بأشكال مختلفة من الدعم؛ الأمر الذى أدى إلى إضفاء طابع العنف على أجواء التوتر السائد.

وفى مساء يوم الأحد السادس من يوليو ١٩٤٧م، وعند الثامنة مساء ألقيت قنبلة يدوية على السيد ولد آب ولد ماريام بالقرب من كنيسة حى " قزا كنيشة "، وذلك فى أثناء توجهه إلى منزله مستقلاً سيارة، وقد أصيب السيد ولد آب فى هذا الهجوم بجراح (كان السيد ولد آب يومها يقيم مع عائلته فى المنزل المجاور لما يعرف اليوم بعيادة منطقة سابا). وبعد هذا الحادث بثلاثة أيام، أى فى التاسع من يوليو تعرّض دقيات حسن لمحاولة مماثلة؛ حيث ألقيت قنبلة داخل منزله إثر دخوله المنزل، وقد انفجرت القنبلة فى ساحة المنزل، ولكنها لم تصب أحدًا. كان هذا العمل الذى تعرض له كل من السيد ولد آب ودقيات حسن الثانى من نوعه، حيث سبقت ذلك هجمات مماثلة بالقنابل اليدوية فى شهر يونيو السابق لوقوع هذيْن الهجومين، وقد أسفرت هذه الهجمات عن إصابة مفتش بريطانى يعمل فى أحد السجون بجروح (٢٢).

وأعلن حزب الأندنت رسميًا أسفه وحزنه للهجوم الذى تعرّض له السيد ولد آب. كما دعا الحزب على لسان تدلا بايرو إلى تقديم الجناة إلى المحاكمة (٢٣). ومع هذا لم يكن هناك من يشك فى أن منفذى هذا الهجوم هم أعضاء هذا الحزب نفسه. كما أن الإدارة البريطانية نفسها أشارت فى تقريرها السنوى إلى أن "... بعض أعضاء حزب الأندنت قد قاموا بإلقاء أربع قنابل فى شهر يونيو، وقنبلتيْن فى

شهرى سبتمبر وأكتوبر ". وأضاف التقرير أن المتهمين اعترفوا بكل فخر واعتزاز بإنهم " قد قاموا بذلك من أجل تحقيق هذه الأهداف " [٢٤].

إضافة إلى ذلك، ألقى القبض على ثلاثة أشخاص اتهمـوا بارتكـاب هـذه الهجمات. وهؤلاء الأشخاص هم: أبرها موسى إزقى، أسقدوم تخلـى، هلقـا قبـر مدهن بلاى، وقدم ثلاثتهم إلى المحكمة. وقد تأكد فى المحكمة أن المتهمَيْن الأولَيْن عضوان فى حزب الأندنت (تنظيم فرعى للحـزب الانـضمامى أسـس لتـأطير الشباب. وقد طغى اسمه كما أشرنا آنفًا على اسم الحزب الـرئيس – المتـرجم). وبعد إجراء التحقيق اللازم؛ أصدرت المحكمة حكمها بالإعدام على أبرها موسـى إزقى وأسقدوم تخلى، بينما حكمت على هلقا قبر مدهن بالـسجن لمـدة عـشرين عامًا[٢٥]. ولكن على الرغم من صدور هذه الأحكام، فإنها لم تنفذ؛ لأن هؤلاء – كما يقال – قد خرجوا من السجن بعد فترة وجيزة.

وهكذا بدأت وتيرة الأعمال الإرهابية تتزايد ويتسع نطاقها حتـى أصـبحت سمة ملازمة للحياة السياسية فى إرتريا. ومع اقتراب موعد وصول بعثـة الـدول العظمى الأربع وتأسيس حزب سياسى رابع موالٍ لإيطاليا، بلغت هـذه الأعمـال أوجها، بل إنها وصلت إلى الحد الذى خرجت فيه عن أى سيطرة، وانتشرت أعمال الإرهاب والسرقة التى تمولها وتشرف عليها إثيوبيا فى كل أنحاء إرتريـا، حتـى بلغت حَدًّا لا يطاق على الإطلاق.

تأسيس الحزب الموالى لإيطاليا

فى الفصول السابقة، كنا قد ذكرنا كيف أن الإدارة البريطانية قد عملت فـى مطلع الأربعينيات على الاستفادة من طاقات المستوطنين الإيطـاليين وخبـراتهم، وكيف أنها قد سمحت للكثيرين منهم بالاستمرار فى مختلـف المواقـع الإداريـة، وكيف أن ذلك قد ولد مشاعر الكراهية وأثار المقاومة ضدهم.

لكن ما إن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها في عام ١٩٤٥م، حتى قامت الإدارة البريطانية بممارسة ضغوط وتهميش ملحوظين ضد هؤلاء الإيطاليين. إذ قامت هذه الإدارة في هذا الإطار بطرد الإيطاليين من مواقع السلطة، وعملت على قطع علاقاتهم بالإرتريين على مستويات الإدارة والقضاء، وتم إلغاء اللغة الإيطالية في المدارس، كما أبطلت القوانين التي ترسخ التمييز العنصري[٢٦]. هذه الإجراءات، مضافًا إليها روح العداء المتنامي وتصاعد مد نزعة ممارسة العنف المكشوف ضدهم لدى الإرتريين، ألحقت الكثير من الضرر بمشاعر هؤلاء الإيطاليين ومعنوياتهم.

ولكن تريفاسكس من جانبه لا يستحسن كثيرًا هذا التحول في معاملة البريطانيين للإيطاليين. وهو يلمح إلى أن هذه الخطوة تأتي في إطار السياسة التي كانت تسعى إلى تدمير اقتصاد إرتريا وجر عجلة تقدمها إلى الوراء؛ حيث إن هؤلاء الإيطاليين كانوا هم المحركين الأساسيين للنشاطات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية [٢٧].

لم تتم هذه الخطوات البريطانية استجابة لتأثير الأوضاع السياسية والاجتماعية المحلية لإرتريا فقط، وإنما جاءت تمشيًا مع سياستها التي رسمتها منذ البداية تجاه منطقة القرن الإفريقي، وهذه السياسة هي التي كانت تحرك بشكل أساسي خطوات الإدارة البريطانية كافة. وكما نذكر، فإن هذه السياسة كانت تسعى لإقامة دولة الصومال الكبرى التي تضم إقليم أوغادين وأجزاء من الأراضي الكينية، وتعويض إثيوبيا عن ذلك بمنحها مناطق المرتفعات الإرترية ومنفذًا على البحر.

ولم يكن بوسع بريطانيا، حسب مقرارات مؤتمر باريس، أن تنفذ سياستها هذه من دون الاتفاق مع حلفائها وهم: فرنسا والاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية. وبدورهم كان هؤلاء وانطلاقًا من مصالحهم الخاصة لا يحبذون تأييد هذا المخطط البريطاني، بل أكثر من ذلك كانت تثار بشدة في أوساط هؤلاء الحلفاء، خاصة في عام ١٩٤٦م. ضرورة مسألة وضع الصومال الإيطالي وإرتريا

تحت الوصاية الدولية؛ الأمر الذى دفع بريطانيا إلى العمل بكل ما فى وسعها لخلق الأرضية التى تجعل من تطبيق ذلك أمرًا غير ممكن. وفى هذا الإطار - على سبيل المثال - التقى وزير الخارجية البريطانى إرنست بيفن فى ١٣ من يونيو ١٩٤٦م مع أكليلو هبتى (وزير الخارجية الإثيوبى)، وكان وقتها قد طُرح اقتراح يدعو إلى إعادة إرتريا وأرض الصومال إلى إيطاليا، واحتجاجًا على ذلك أبلغ بيفن نظيره الإثيوبى أنه سيدفع أكثر باتجاه فكرة إقامة دولة الصومال الكبرى.

وقد أعرب أكليلو عن أن مسألة اقتطاع أوغادين يثير غضب بلاده. وبدلاً من ذلك اقترح على نظيره البريطانى أن تحصل إثيوبيا على إرتريا وميناء زيلع "الصومالى"، وبالمقابل تمنح إثيوبيا الأراضى الرعوية المجاورة للصومال البريطانى؛ للإسهام فى إقامة دولة الصومال الكبرى. ولم يقدم بيفن فى هذا اللقاء أى وعود، ولكنه ألمح له فقط أن الموضوع برمته يعنى - فى الأخير - منظمة الأمم المتحدة [٢٨].

وكانت محتويات كل الرسائل والوثائق الخاصة بالفترة الممتدة طوال أشهر عام ١٩٤٦م وجزء من عام ١٩٤٧م، تحمل طابع هذا اللقاء نفسه المشار إليه بين وزير الخارجية البريطانى ونظيره الإثيوبى. ويلاحظ هنا أن المخطط العام للسياسة البريطانية فى المنطقة لم يكن يتيح لها مجالاً للمناورة ولا للمسارمة، وهى لم تشك للحظة فى أن اقتراح إعادة إرتريا إلى إيطاليا سيؤدى إلى عرقلة مخططها. وهكذا بدأت بريطانيا تلجأ - كما رأينا آنفًا - إلى الاجراءات السابقة ضد الإيطاليين فى إرتريا. فى هذه الفترة كان النظام الفاشى فى إيطاليا قد انهار، وحلت محله أحزاب سياسية جديدة مثل الحزب الملكى، الحزب الجمهورى، الحزب المسيحى الديمقراطى، الحزب الاشتراكى، والحزب الشيوعى، إلخ. وكانت هذه الأحزاب - حسبما ذكر تريفاسكس - تريد أن تشارك فى مجلس الوصاية الاستشارى؛ حتى تتمكن من العمل على ضمان أن يرفرف العلم الإيطالى فى إرتريا من جديد. وتحت حجة العمل على ضمان سلامة المستوطنين الإيطاليين فى إرتريا، سعت هذه الأحزاب بكل ما تملك من أجل معارضة فرض الوصاية البريطانية على

إرتريا، أو انضمام إرتريا إلى إثيوبيا. كما اعترضت هذه الأحزاب بالصورة نفسها على المشروع البريطانى لتقسيم إرتريا إلى مرتفعات ومنخفضات (٢٩).

على الرغم من كل ذلك، فإنه يلاحظ أن النشاط السياسى الإيطالى فى إرتريا كان ذا طابع مسالم حتى نهاية عام ١٩٤٦م، ولكن مع بداية عام ١٩٤٧م، ألّف المستوطنون الإيطاليون فى إرتريا، والذين كانت تسودهم الخلافات، لجنة تمثلهم اسمها لجنة ممثلى الإيطاليين فى إرتريا **Comitato Rappresentativo Italiani Dell'Eritrea**. وبعد قيام رئيس هذه اللجنة الدكتور فينتشنزو دى ميليو بزيارة إيطاليا وعودته إلى إرتريا، أصبحت هذه اللجنة تتحرك كممثل للحكومة الإيطالية فى إرتريا، وكانت كل الأدبيات التى تنشرها تركز على مدح إسهامات إيطاليا لتطوير إرتريا، كما كانت تطالب بأن تستمر إيطاليا فى تكملة " رسالتها " (٣٠).

وقد اتهمت هذه الحملة الإعلامية الدعائية التى كانت تحركها الحكومة الإيطالية بريطانيا بأنها تتعمد تدمير الاقتصاد الإرترى، وإشعال النزاعات الاجتماعية؛ بهدف تطبيق سياسة " فرق تسد ". وكانت هذه الحملة لا تهدف إلى كسب تأييد المستوطنين الإيطاليين فى إرتريا فحسب، وإنما حتى تلك الفئات التى فقدت وظائفها بسبب هزيمة إيطاليا، وخاصة فئات الجنود الإرتريين فى الجيش الإيطالى. وفى مارس ١٩٤٧م، بدأت تظهر نتائج يحتمل أن يكون محصلة مباشرة لهذه الحملة؛ حيث أسس فى ٣٠ مارس ١٩٤٧م تنظيم رسمى سمى نفسه "جمعية قدامى محاربى الجيش الإيطالى"، وأعلن هذا التنظيم أنه قد افتتح مقرًا له فى حى أبا شاول (بالقرب من المسلخ)، وأنه يحق لكل الجنود السابقين فى الجيش الإيطالى أو أسرهم وكل من يطالب بأى حقوق تترتب على خدمته فى الجيش الإيطالى، أن يأتى إلى مقره للتسجيل (٣١).

وقد أوضح هذا التنظيم – من البداية – أنه ليست لديه أية برامج سياسية ولا أهداف أخرى سوى المطالبة باستحقاقات قدامى جنود الجيش الإيطالى. ومع هذا، فإنه اتهم بأنه تنظيم أسسته إيطاليا لتأمين التأييد السياسى لها. وبعد فترة من الوقت، أعلنت الحكومة الإيطالية (فى يوليو ١٩٤٧م) أنها ستبعث بوفد لبحث مطالب هذا

التنظيم. وبشكل متزامن تقريبًا أعلن في الوقت نفسه عن تأسيس " الحزب الموالي لإيطاليا " والذي يطالب بفرض الوصاية الإيطالية على إرتريا؛ الأمر الذي زاد من الشبهات التي كانت تحوم حول هذا التنظيم (٣٢).

ولكن تريفاسكس يرى أن جمعية المحاربين الإرتريين القدامى قد تحولت إلى " الحزب الموالي لإيطاليا " بدفع من الحكومة الإيطالية. ومع أن هذا ليس مثار جدل، لكن ينبغي هنا الإشارة إلى أنه حدث خلاف في أوساط قدامى الجنود حول تأسيس " الحزب الموالي لإيطاليا ". فقد نشر رئيس " جمعية المحاربين الإرتريين القدامى " أزماتش أسفها حمبير مقالاً بتاريخ ٧ من أغسطس ١٩٤٧م. جاء فيه أن "مجموعة مكونة من عشرة إيطاليين، ونحو ثلاثين من الإرتريين، قامت بمحاولات تأسيس جمعية جديدة في مدينة كرن، وقامت بتوزيع العلم الإيطالي والهبات المالية... وهذه المجموعة كانت تدعو قدامى المحاربين، وتطلب منهم أداء القسم؛ ليخدموا العلم " الإيطالي.. وأنه تم تكليف ثلاثة أشخاص مزودين بالأعلام "الإيطالية "، ومبلغ عشرين جنيهًا لكل مدينة؛ ليقوموا بفتح مقر فيها للجمعية الجديدة. وقد أمر هؤلاء بأن يدعوا المحاربين القدامى لتأييد إيطاليا، وبعدم تسجيل من لا يؤيدها "، ويختتم رئيس جمعية المحاربين الإرتريين القدامى مقاله بإدانة هذه الأعمال، وتوضيح أن جمعية " المحاربين القدامى " جمعية مستقلة غير سياسية، وأن هدفها هو الدفاع عن حقوق أعضائها (٣٣).

وعلى الرغم من نشر العديد من المقالات المماثلة التي تناولت هذا الموضوع على النمط المذكور سالفًا، فإن جميعها لم تستطع أن تحول دون تأسيس " الحزب الموالي لإيطاليا ". ومن فور تأسيس هذا الحزب؛ أعلن حزب الأندنت وحزب الرابطة الإسلامية اعتراضهما عليه. وألصقت بمؤسسي ذلك الحزب تهم "الخيانة" والعزم على " بيع الوطن " ووجهت إليهم تحذيرات شديدة اللهجة " (٣٤). كما طلبوا من الإدارة البريطانية حل جمعية المحاربين القدامى. واستجابة لمطالب هذين الحزبين النقيضين، قامت الإدارة البريطانية بحل " جمعية المحاربين الإرتريين القدامى "، ونهض أعضاء هذه الجمعية بدورهم بتغيير اسم الجمعية إلى

"الحزب الموالى لإيطاليا" وطلبوا من الإدارة البريطانية منحهم الترخيص لتأسيس حزب سياسى بهذا الاسم الجديد.

تأخرت الإدارة البريطانية - كما يروى تريفاسكس - لفترة شهر كامل في الرد على مطلبهم، بسبب المقاومة الشديدة التى أبداها حزبا الأندنت والرابطة الإسلامية. وفى الأخير، اشترطت الإدارة البريطانية عليهم أن يكون مقرهم في أسمرا فقط، وأن لا يفتحوا فرعًا لهم فى كرن، وأن لا يكون الإيطاليون أعضاء في الحزب. يجدر هنا توضيح أن هذه الشروط والقيود كانت مفروضة فقط على الحزب الموالى لإيطاليا دون غيره من الأحزاب السياسية (٣٥).

وهكذا تأسس فى إرتريا حزب سياسى كبير ثالث. وبذا بلغ إجمالى عدد الأحزاب السياسية خمسة أحزاب، وذلك إذا أضفنا الحزب المستقل الانضمامى بقيادة محمد قاضى الذى انشق عن حزب الأندنت، وكذا، " الحزب الوطنى الإسلامى " الذى انشق عن حزب الرابطة الإسلامية، والمكون بشكل أساسى من أبناء البحر الأحمر (سنتطرق إلى هذا الحزب لاحقًا) إلى جانب هذه الأحزاب الخمسة، وتمكنت جمعية تضم جيلاً هجينًا من الإرتريين والإيطاليين، إلى جانب هذه الأحزاب الخمسة، من الحصول على ترخيص قانونى لتكوين حزب خاص بها اسمه " جمعية الإيطاليين - الإرتريين ".

من هنا نخلص مما سبق، إلى أن البلاد كانت عند وصول بعثة تقصى الحقائق التابعة للدول العظمى الأربع، مقسمة بين قوى سياسية مختلفة، وتسودها أجواء التوتر والتربص.

لجنة تقصى الحقائق التابعة للدول العظمى الأربع

مواقف حكومات القوى العظمى الأربع:

إثر انتهاء الحرب العالمية الثانية، دخلت القوى العظمى الأربع، أى بريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة الأمريكية، فى دوامة صراع وتنافس فيما بينها. وقد أدى هذا التنافس والصراع - بشكل عام - إلى انقسام العالم إلى معسكريْن متنافسيْن؛ حيث أصبح الاتحاد السوفييتى بسبب طبيعة نظامه الاشتراكى وحيدًا، بينما تكتلت القوى الثلاث الأخرى حول نظامها الرأسمالى، وهكذا انقسم العالم وفقًا لتأثير هذيْن المعسكريْن ونفوذهما.

كان هناك داخل المعسكر الرأسمالى نفسه تباين أيضًا فى التوجهات والمصالح على الرغم من أنه - فى مجمله - كان يشكل معسكرًا واحدًا. وكما رأينا فى الفصل السادس، كانت هذه القوى العظمى الأربع قد اتفقت على أن تعمل على حل قضية المستعمرات الإيطالية السابقة (إرتريا، ليبيا، الصومال) بالتفاهم فيما بينها خلال فترة عام، وأنه إذ لم يتم التوصل إلى حل خلال الفترة المذكورة، ترفع القضية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة. لكن اختلاف المصالح الذى أخذ بمرور الوقت يبرز بوضوح بين هذه الأطراف الأربعة لم يمكنها من تقرير مصير المستعمرات الإيطالية؛ ونتيجة ذلك كانت هناك أربعة مواقف متغيرة بتغير الأوضاع الدولية تجاه القضية الإرترية.

فبريطانيا التى كانت تعد القوى العظمى الأولى التى حلت مكانها الولايات المتحدة الأمريكية، أصبحت تعانى من الضعف؛ بسبب تنامى حركات التحرر

الوطنية فى مستعمراتها المختلفة. لذا كان تركيزها منصبًا على الحفاظ على ما تبقى لها من نفوذ، خاصة فى منطقة الشرق الأوسط. وقد طالبت بتقسيم ليبيا؛ بحيث تبقى طرابلس تحت وصاية إيطاليا، وأن تكون سيريناكا " إقليم برقة " من نصيبها، كما اقترحت بريطانيا أن تدير – نيابة عن الأمم المتحدة –أراضى الصومال كافة، سواء الواقع منه داخل نفوذها، أو داخل نفوذ فرنسا بما فى ذلك إقليم أوغادين، كما اقترحت تقسيم إرتريا إلى جزءيْن، أحدهما يمنح لإثيوبيا، والنصف الثانى يدخل تحت إدارة الأمم المتحدة. وقد رفضت فرنسا هذه المقترحات ونظرت إليها بارتياب بالغ؛ لأنها كانت تخشى أن تثور إفريقيا، وهى أى فرنسا، لم تكن مستعدة أو لا تطيق الاستماع لمفردة الاستقلال. وانطلاقًا من ذلك؛ قدمت اقتراحًا يطالب بالإبقاء على المستعمرات الإيطالية تحت الوصاية الإيطالية مع الإشراف الدولى عليها. ولكنها إلى جانب ذلك، طالبت بأن تكون طرابلس من نصيبها، وميناء عصب من نصيب إثيوبيا لتجد إثيوبيا بذلك منفذًا على البحر.

الموقف الأمريكى شهد تذبذبًا كثيرًا؛ فقد كان الأمريكيون يطرحون أنفسهم قوة معادية للاستعمار ، وانطلاقًا من ذلك؛ طرحوا – فى البداية – أن تبقى كل المستعمرات الإيطالية تحت وصاية جماعية مشتركة، على أن يمنح ميناء عصب لإثيوبيا، وتحصل ليبيا وإرتريا على استقلالهما بعد عشرة أعوام. ولكن ما إن ووجه هذا الاقتراح برفض سوفييتى، حتى تقبلوا من فورهم المقترح الفرنسى بأن تبقى هذه المستعمرات تحت الوصاية الإيطالية.

ولم يكن الموقف السوفييتى يقل تذبذبًا عن الموقف الأمريكى؛ فقد اقترحوا – فى البداية – أن يتم تقاسم المستعمرات الإيطالية بين الدول العظمى الأربع، ثم بدلوا موقفهم هذا، واقترحوا وضع كل هذه المستعمرات تحت الوصاية الإيطالية؛ اعتقادًا منهم بأن هذا الموقف يمكن أن يكسب الحزب الشيوعى الإيطالى التأييد فى الانتخابات العامة التى كانت تجرى فى ذلك الوقت.

وعلى هذا النحو، اتفقت هذه الدولى العظمى الثلاث على وضع هذه المستعمرات تحت الوصاية الإيطالية، على الرغم من تباين مبررات موقف كل

واحدة منهن عن الأخرى. بريطانيا وحدها اعترضت بشدة على ذلك. ولكن، بما أن اتخاذ القرار كان يتطلب إجماع كل الأطراف، فإنهم قرروا - في الأخير - إرسال بعثة تقصى حقائق لمعرفة " رغبات الشعب الإرترى " [١].

وكان من بين مهام الإدارة البريطانية فى إرتريا، العمل على تسهيل مهمة لجنة تقصى الحقائق؛ ولهذا كلفت هذه الإدارة لجنة يقودها مستشار الإدارة البريغادير فرانك إستا فورد بإجراء دراسة تمهيدية قبل وصول اللجنة. وفى السابع من يناير ١٩٤٧م، رفع البريغادير إستا فورد تقريرًا سريعًا للغاية، حول مهمته إلى رؤسائه. وكان هدف هذه الدراسة تحديد الأسلوب الذى يتعين على لجنة تقصى الحقائق اتباعه لمعرفة رغبات الشعب الإرترى، وتقييم المواقف السياسية السائدة فى البلاد، وتحديد الموقف البريطانى، إلخ. وبعبارة أخرى، مُنِحَت الإدارة البريطانية فرصة التأثير على لجنة تقصى الحقائق.

وقد وصف استافورد فى تقريره السكان المسلمين الإرتريين بأنهم مجتمع رعوى متخلف ". ولا يتوقع أن يدلى برأيه حتى حول أبسط القضايا، ناهيك عن أن يستوعب مفهوم الدولة "، وأن " السكان المسيحيين الإرتريين لم يصلوا بعد إلى أى مستوى من النضج السياسى ". واستنادًا إلى ذلك، توصل استافورد إلى أن تقرير مصير الشعب الإرترى عن طريق الاستفتاء، أمر غير ممكن على الإطلاق، ولا يمكن أن يأتى بنتيجة. وبدلاً من إجراء الاستفتاء، اقترح استافورد أن يختار سكان كل مديرية (إقليم) ممثليهم على مستوى محافظة أو قبيلة أو أى تكتل اجتماعى، ومن ثم تقوم لجنة تقصى الحقائق باستجواب هؤلاء الممثلين.

واقترحت لجنة استافورد أن تقوم لجنة تقصى الحقائق بزيارة أى قرية تختارها لمعرفة الآراء الحقيقية مباشرة من المواطنين، إذا ما وجدت أن آراء الممثلين متناقضة. ومهما يكن فإنها بذلك أغلقت بمقترحاتها هذه أى فرصة أو أسلوب يمكن أن يعبر به الشعب الإرترى عن آرائه ورغباته بشكل مباشر.

وفيما يتعلق برغبات الشعب الإرترى، أوضح التقرير أن الشعب الإرترى لا يرغب فى عودة إيطاليا حتى تحت ستار الوصاية. ويضيف التقرير أن لبريطانيا

قبولاً نسبيًا فى أوساط الشعب الإرترى؛ لأنها قد أتاحت فرص التعليم ونشر الأفكار الديمقراطية وغيرها من الأشياء الجديدة التى لم يوفرها الإيطاليون لهم. ويحصر التقرير مآخذ الإرتريين على الإدارة البريطانية فى:

١- قيام الجنود البريطانيين بقتل المدنيين إثر اندلاع انتفاضة على منطاز فى مديرية بركة.

٢- المذبحة التى ارتكبها الجنود السودانيون (التابعون للجيش البريطانى) ضد سكان أسمرا فى عام ١٩٤٦م.

٣- انتزاع أراضى السكان وتأجيرها للإيطاليين.

وألمح التقرير إلى أن بريطانيا تتمتع بنفوذ كبير؛ نظرًا إلى القبول الواسع الذى تحظى به فى أوساط المواطنين الإرتريين. ويفضل الشعب الإرترى فى معرض رده على أى الخيارات يفضل: الانضمام إلى إثيوبيا .. أم البقاء تحت الوصاية الإيطالية.. أم وصاية الدول العظمى الأربع؟ أوضح استافورد أن مؤيدى الانضمام إلى إثيوبيا يتركزون فى مديريتى سراى وحماسين؟ حيث يؤيد ٨٥% من سكان سراى، و٧٥% من سكان حماسين الانضمام إلى إثيوبيا. أما بقية السكان فيؤيدون الوصاية.

وبشكل إجمالى يوضح استافورد رغبات المواطنين بالنسب المئوية التالية:

- مؤيدو الاستقلال:
- مديرية بركة ٩٨%
- مديرية سنحيت والساحل ٦٦%
- مديرية البحر الأحمر ٩٨%
- مديرية أكلى قوزاى ٨٠%
- وبالأرقام:

• مؤيدو الاستقلال ٥٣٨١٠٠ نسمة

• مؤيدو الانضمام إلى إثيوبيا ٤١٨٩٠٠ نسمة

وذلك من إجمالى تعداد سكان إرتريا الذى كان يبلغ آنذاك ٩٥٧٠٠٠ نسمة، دون أن يتضمن هذا الرقم الإيطاليين والمولدين " الإيطاليين – الإرتريين " والأجانب الذين كان يبلغ تعدادهم خمسين ألف شخص.

لا يوضح استافورد مصدر الدراسة التى حصل منها على الأرقام والنسب المئوية المذكورة آنفًا. وللحقيقة لا نجد حتى اليوم أية وثيقة تثبت لنا أنه قد تم فى ذلك الوقت إحصاء سكانى دقيق أو تقص حقيقى لرغبات المواطنين؛ بحيث يمكن الحصول على مثل هذه الأرقام والنسب المئوية الدقيقة جدًا. ولهذا لا يمكن اعتبار هذه الأرقام أمرًا مسلمًا به. ومع هذا نجد أن تقرير ستافورد نفسه يعترف بأن أكثر من ٥٦% من الشعب الإرترى كان يطالب بالاستقلال بعد فترة من الوصاية الدولية، وذلك فضلاً عن المطالب الكثيرة التى كان يتلقاها استافورد من المواطنين، وكنا قد تناولناها بالتفصيل آنفًا وكانت تعبر عن رغباتهم الحقيقية.

ومع هذا لم يجد استافورد أى حرج فى أن يتجاهل هذه الحقائق، وأن يعد مطالب الاستقلال أمرًا غير عملى ولا يمكن أن يدوم طويلاً. وبدلاً من ذلك نجده يتحمس لفكرة تقسيم إرتريا بين إثيوبيا والسودان. وقد أوصى فى تقريره أن توكل مهمة الوصاية على إرتريا إلى بريطانيا؛ لأنها الأفضل من إيطاليا (٢).

وصول لجنة تقصى الحقائق إلى إرتريا

قبل بدء هذه اللجنة مهامها فى إرتريا بنحو شهر تقريبًا، اتفق حزب الرابطة الإسلامية وحزب إرتريا للإرتريين أو (الحزب الليبرالى) على تشكيل تكتل وبرنامج موحد تحت اسم الاتحاد الليبرالى، وأن يتقدما إلى لجنة تقصى الحقائق كحزب واحد، ويطالبا بوصاية بريطانيا تحت إشراف الأمم المتحدة. بيد أن الحزبين، على الرغم من اتفاقهما، لم يتخذا أية خطوات أو خطة لتنفيذ ذلك عمليًا.

ليس من الواضح السبب الذى جعل الحزبين لا يتخذان الخطـوات العمليـة لتطبيق هذا الاتفاق المهم، ولكن سيتضح لاحقًا أنهما قد خسرا الكثير مما كانا يمكن أن يكسباه من زخم وتكتل لو كانا قد فعلا ذلك.

ففى المنخفضات، كانت عملية التحول من هيمنة إقطاعيي الـشماقلى إلـى إدارة زعماء القبائل قد بدأت تأخذ مجراها. ولهذا فإن نفوذ إقطاعيي الشماقلى كـان قد تقلص كثيرًا فى بعض المناطق (٣). وكان أغلب السكان فى هـذه المنـاطق، أى التجرى، يقفون إلى جانب حزب الرابطـة الإسـلامية، أو بعبـارة أخـرى كـان المواطنون المسلمون من سكان إرتريا هم العمـود الفقـرى للمعـسكر المطالـب بالاستقلال.

صحيح أن حزب إرتريا للإرتريين كان لـه أيـضًا أتبـاع كثيـرون فـى المرتفعات. لكن عمليات التعبئة والتحريض التى كانت تقوم بها الكنيسة والعمليـات الإرهابية التى كان يقوم بها الشفتا وغير ذلك، لم تتح لهذا الحزب أن يضاعف من تعداد قواعده وأنصاره هناك. ولهذا فإنه ليس مثار جدل أن يكون التأييـد لحـزب الأندنت الانضمامى فى أوساط المسيحيين فى المرتفعات أكبر بكثير من التأييد الذى كان يحظى به حزب إرتريا للإرتريين. لهذا نلاحظ مما سبق أن الشعب الإرتـرى كان مقسمًا إلى معسكرين غداة وصول لجنة تقصى الحقائق التابعة للدول العظمـى الأربع.

وقد وصلت فى الثانى عشر من نوفمبر ١٩٤٧م، لجنة تقصى الحقائق إلـى إرتريا. وكان ثلاثة من أعضائها الأربعة لا يعرفون عن إرتريا شيئًا مثل:

مندوب الولايات المتحدة الأمريكية: واسمه جيه. إيه. آنز، كـان مـسؤولاً مصرفيًا فى أحد بنوك أمريكا.

مندوب فرنسا: واسمه أيتيتين بورى، دبلوماسى، عمل فى هذا المجال فـى الدولة الغربية.

مندوب الاتحاد السوفييتي: واسمه إيه. أيف. فيدورف، وهو ضابط عسكري عمل في منشوريا.

الشخص الوحيد الذي يعرف شيئًا عن إرتريا في اللجنة كان مندوب بريطانيا البريغادير استافورد، وهو ضابط استعماري عمل لفترة طويلة في منطقة الشرق الأوسط وغرب إفريقيا، كما عمل في أديس أبابا مستشارًا للحكومة الإثيوبية خلال الفترة ١٩٤١م – ١٩٤٤م. وكان يتمتع بقدرات أدبية جيدة في الكتابة وإجراء الأبحاث، وهو متمرس في نسج المؤامرات الاستعمارية (٤).

لهذا لم تكن مصادفة أن تختار الحكومة البريطانية شخصًا عمل مستشارًا لدى الحكومة الإثيوبية وبمستوى كفاية البريغادير استافورد؛ ليتولى مهمة إجراء الدراسة المشار إليها آنفًا. وكنا كذلك قد استعرضنا من قبل مقترحاته الظالمة التي قدمها للجنة تقصي الحقائق. عمومًا نخلص من كل ذلك إلى أن استافورد مُنِح الصلاحية ليلعب دورًا كبيرًا في تقرير مصير إرتريا.

وفي اليوم الثاني لوصول اللجنة إلى إرتريا، أي في الرابع عشر من نوفمبر ١٩٤٧م، عقد حزب الرابطة الإسلامية مؤتمرًا صحفيًّا كبيرًا حضره عدد كبير من الصحفيين الذين يمثلون هيئة الإذاعة البريطانية " البي.بي.سي " ووكالة الأسوشيتد برس ومختلف الصحف البريطانية. وقد طرح حزب الرابطة الإسلامية مطالبه بوضوح شديد ومحدد، وكانت تتلخص فيما يلي:

١-إن إرتريا قادرة على إدارة شئونها بنفسها خلال أسرع وقت ممكن، ولكن إذا رأت الأمم المتحدة أن ذلك غير ممكن، فإن على الأمم المتحدة أن تضع إرتريا تحت وصايتها، على أن تديرها بريطانيا نيابة عن الأمم المتحدة. نحن لا نكن العداء للإيطاليين، ولكن لا نريدهم أن يحكمونا.

٢-لا نريد أي شكل من أشكال الاتحاد مع إثيوبيا.

وطرح على قادة حزب الرابطة الإسلامية في هذا المؤتمر الصحفي سؤال حول ما إذا كان للبريطانيين يد أو إسهام في تأسيس حزب الرابطة الإسلامية، فأكدوا أن ذلك لم يحدث على الإطلاق. وأضاف ممثلو حزب الرابطة الإسلامية " أن حزب الرابطة لا يسمح بتقسيم إرتريا، ولم يطرح فكرة منح ميناء مصوع لمصر، وميناء عصب إلى إثيوبيا " (٥). وكان كل من السيد بكرى الميرغني رئيس حزب الرابطة الإسلامية، والشيخ إبراهيم سلطان سكرتير الحزب بين كبار قادة الرابطة الإسلامية الذين شاركوا في هذا المؤتمر (٦).

يبدو أن هذا المؤتمر الصحفي لم يُحدث تأثيرًا في توجه الدول الغربية ولا في مساعي السياسيين البريطانيين؛ فقد نشرت في تلك الأيام صحيفة إنجليزية اسمها " ما نشستر غارديان " مقالاً عن إرتريا أشارت فيه إلى أن موضوع إرتريا يعد الأكثر تعقيدًا من بين قضايا تصفية المستعمرات الإيطالية السابقة. ولم تتطرق الصحيفة حتى بكلمة واحدة إلى إمكانية حصول إرتريا على استقلالها، ولكن الصحيفة رأت أنه من الأفضل منح مناطق المرتفعات الإرترية لإثيوبيا، وإبقاء مناطق المنخفضات تحت الوصاية. وعبرت الصحيفة عن قلقها من إمكانية العثور على طرف يدير هذه المناطق بالوصاية.

أما صحيفة " ذي قلاسكو هيرالد " الأسكتلندية فقد انتقدت في بداية مقالها مطالب مصر وإيطاليا وإثيوبيا في إرتريا، وأعربت عن تفضيلها بقاء إرتريا تحت الوصاية البريطانية، ولكنها اختتمت مقالها بالقول: " إن من الواضح أن الإرتريين لا يستطيعون إدارة شئونهم بأنفسهم (٧).

يقول الباحث تريفاسكس لو أن مهمة تقصي الحقائق هذه كانت قد أوكلت إلى فريق من الخبراء المحايدين وليس إلى مثل هذه المجموعة من أعضاء لجنة تقصي الحقائق الذين كانوا ينظرون إلى هذه القضية من زاوية مصالح بلادهم المتناقضة، لاستغرق الأمر عامًا على الأقل. بيد أن هذه اللجنة لم تمكث في إرتريا سوى اثنين وخمسين يومًا (٤ من نوفمبر ١٩٤٧م – ٣ من يناير ١٩٤٨م) حيث التقت خلال هذه الفترة بقادة الأحزاب السياسية في مكتب مقرها بأسمرا، بينما التقت بمن قيل

إنهم ممثلو الشعب الإرترى الذين كانت تحضرهم الإدارة البريطانية، خلال جولة قصيرة فى مختلف أنحاء البلاد.

والتقت اللجنة بالأحزاب المطالبة بالاستقلال بشكل منفرد، بدلاً من أن تلتقى بها ككتلة واحدة. وكان الحزب الموالى لإيطاليا هو المتميز عن الآخرين بمطلبه الداعى للوصاية الإيطالية على إرتريا. بينما لم يكن هناك اختلاف فى طرح حزبى الرابطة الإسلامية وحزب إرتريا للإرتريين؛ حيث كانا يطالبان بالاستقلال التام ويقبلان الوصاية البريطانية ويرفضان أية صورة من صور الاتحاد مع إثيوبيا أو تقسيم إرتريا، وكما رأينا فإن الحزبين كانا قد تخليا فى هذه المرحلة الحاسمة عما كانا يقومان به من تعاون وتنسيق تحت راية الاتحاد أو التكتل الليبرالى، وعن مقترحهما بطلب الوصاية الدولية على إرتريا (٨).

ولم تقف الأمور عند هذا الحد؛ إذ قام بعض المواطنين فى ضواحى مصوع وشواطئ البحر الأحمر بالانشقاق عن حزب الرابطة الإسلامية؛ بحجة التمسك بضرورة قبول الوصاية البريطانية. وقد أطلقت هذه الجماعة على تنظيمها اسم " الحزب الوطنى الإسلامى – مصوع ". ولم تكن لهذا الحزب اختلافات أساسية مع حزب الرابطة الإسلامية، وكل ما فى الأمر هو أن حزب الرابطة الأم كان يطالب بالوصاية البريطانية التى ينبغى أن تكون تحت إشراف القوى العظمى الأربع، بينما كان الحزب المنشق يطالب بالوصاية البريطانية التامة فقط.

ظاهريًا كانت تبدو طبيعة هذا الاختلاف هكذا. لكن السبب الرئيس للانشقاق كان يكمن فى أن المنشقين، وأغلبيتهم من العفر، كانوا يرغبون فى تأسيس حزب خاص بهم. كما يزعم آخرون أن التنافس على السلطة كان أيضًا من بين أسباب هذا الانشقاق(٩). وبغض النظر عن مدى صحة هذه الأسباب، فإن هذه الانشقاقات قد أضعفت من موقف حزب الرابطة الإسلامية، ومن موقف الأحزاب المطالبة بالاستقلال كافة.

وبالمقابل استطاع حزب الأندنت أن يقف أمام لجنة تقصى الحقائق كقوة موحدة ومنظمة، وقد استجوبت اللجنة قادة الأحزاب كل على حدة. وتحدث تدلا

بايرو زعيم حزب الأندنت أمام اللجنة، وصوَّر إثيوبيا دولة ديمقراطية تراعى حتى حقوق الأقنان، وأكد للجنة أن حزبه يحظى بتأييد أبناء الشعب الإرترى كافة بمَنْ فيهم التجرى، وطالب بالانضمام غير المشروط إلى إثيوبيا (١٠).

أما حزب إرتريا للإرتريين فقد مثله كل من رأس تسما، دقيات أبرها، دقيات سبهتو يوهنس. لكن معظم الأسئلة كان يجيب عنها رأس تسما، بينما يجيب عن القليل المتبقى منها البعض الباقون. وكان طرحهم أمام اللجنة كالتالى:

١- أن يتم ضم تجراى إلى إرتريا ومنحهما الاستقلال إن كان ذلك ممكنًا.

٢- إنهم لا يقبلون الاتحاد مع إثيوبيا حتى لو كان مشروطًا.

٣- إن البريطانيين هم أفضل من يتولى الوصاية على إرتريا؛ لأنهم نشروا التعليم فى إرتريا.

٤- إن حسم مسألة الأقنان يتم بعد تحقيق الاستقلال وتكوين البرلمان.

كما ترأس عن حزبَ الرابطة الشيخ إبراهيم سلطان لجنة تتألف من عبد القادر كبيرى، محمد عثمان حيوتى (مصوع)، القاضى موسى (كرن). دقيات حسن على. وكان الشيخ إبراهيم سلطان المتحدث الرئيس عن حزب الرابطة الإسلامية أمام اللجنة، وتلخص طرحهم فيما يلى:

١. إن إثيوبيا اشترت الذمم (١١).

٢. وإنها (إثيوبيا) قامت بمحاولات اغتيال لأعضاء حزب الرابطة الإسلامية.

٣. إن مشكلة الأقنان فى إرتريا لا تحل فى إثيوبيا.

٤. إنهم يفضلون الوصاية البريطانية التامة فقط، وتأكيد التعايش الأخوى بين المسلمين والمسيحيين.

٥. إن الرابطة لا تؤيد تقسيم إرتريا، وإنه ينبغى منح إرتريا الاستقلال التام.

وعلى هذا المنوال نفسه، تم استجواب قادة الحزب الموالى لإيطاليا وغيرهم من قادة التنظيمات التى أسستها إيطاليا. وكانت المسألة مجرد إجراءات شكلية لابد من القيام بها؛ للزعم بأنه قد تم التعرف إلى رأى الشعب الإرترى واستطلاعه، ولم يكن الهدف كما رأينا آنفًا التوصل بشكل صادق إلى نتائج حقيقية حول هذه المسألة.

صحيح أن قادة الأحزاب ومن كانوا يمثلون أمام اللجنة كممثلين للمواطنين، لم يفلحوا – فى أثناء تعبيرهم عن موقف أحزابهم – فى طرح مطالبهم الأساسية والجماعية بشكل واضح ومقنع. وحتى جماعة إبراهيم سلطان ورأس تسما – على الرغم مما لديهم من رصيد خبرة قيادية كبيرة – وقعوا فى فخ الطرح المتناقض بسبب عدم استعدادهم كما ينبغى، وقد كان بالإمكان التنسيق فيما بينهم حول المعلومات الأساسية على الأقل من طراز:

- عدد أعضاء حزبهم.
- موضوع الوصاية.
- موقفهم من موضوع الأقنان، إلخ.

وبالطبع لم يكن أعضاء لجنة تقصى الحقائق ممن يمكن أن يغضوا الطرف عن مثل هذه التناقضات. وقد كان الأسوأ من كل ذلك، ما كان يحدث من أعمال إرهابية تستهدف إلغاء الاجتماعات الجماهيرية لحزب الرابطة الإسلامية وحزب إرتريا للإرتريين والحزب الموالى لإيطاليا، بعد أن أصبحت مهاجمة الاجتماعات الجماهيرية لهذه الأحزاب الشغل الشاغل للعصابات الإرهابية " الشفتا " التابعة لحزب الأندنت، وقد اكتفت الإدارة البريطانية بأخذ موقف المتفرج إزاء ذلك. ففى طعزقا، مثلاً، قامت هذه العصابات بهدم السرادق المعد لاجتماع جماهيرى نظمه حزب إرتريا للإرتريين هناك، وقذفوا مندوبى الحزب الذين جاءوا لمخاطبة الجمهور بالحجارة. كما قامت هذه الجماعات بقطع الطريق على سيارة أزماتش

كحسو أحد قياديى الحزب الذين سردنا طَرَفًا من أدوارهم آنفًا، وقاموا بقلبها فى قارعة الطريق، وتمكنوا بذلك من منعه من المشاركة فى ذلك الاجتماع.

أعمال إرهابية مماثلة أخرى قامت بها هذه العصابات فى مدينة دقمحرى وأماكن أخرى، ولكن أعنف هذه الأعمال حدث فى بلدة " ترا إمنى ". حيث كان قادة الحزب الموالى لإيطاليا وأعضاؤه عرضة لهجوم من قبل أنصار حزب الأندنت فى أثناء اجتماع جماهيرى لهم عقد فى السابعة صباحًا من يوم ١٩٤٧/١١/٣٠م، وقد تمكن هؤلاء من إبعادهم من مكان انعقاد الاجتماع. كما هاجمت هذه العصابات فى صباح اليوم نفسه أزماتش أسبروم عطمى قرقيس زعيم حزب إرتريا للإرتريين فى مدينة عدى خوالا، وألحقت به إصابات بالغة، ثم أصابوا بعد فترة من ذلك عريفًا بالشرطة بجروح. وبعد ظهر ذلك اليوم، هاجمت هذه العصابات الاجتماع الأكبر فى بلدة ترا إمنى الذى كان قد نظمه بشكل مشترك قادة حزبى الرابطة الإسلامية وإرتريا للإرتريين، وحاول أنصار هذين الحزبين التصدى لهذا الهجوم، إلا أن أنصار عصابات الأندنت كانت تتفوق عليهم عددًا، فأصابت سبعة عشر شخصًا منهم، كما أصيب سكرتير مديرية سراى القرزماتش أسبروم ولد قرقيس ونقل إلى المستشفى (١٢). وانفض الاجتماع دون أن يعقد، ولم يبذل رجال الشرطة أو الجنود الإنجليز أية محاولة لفض هذه الاشتباكات.

وحسبما يوضحه السيد ولد آب ماريام ومراقبو تلك الفترة، فإن أعضاء حزب الرابطة الإسلامية وحزب إرتريا للإرتريين لم يكونوا يملكون فى تلك الفترة القدرة لا من ناحية السلاح، ولا من الناحية العددية للتصدى لتلك الأعمال الإرهابية (١٣). فدعاة الانضمام " الأندنت " كان لديهم الملاذ فى إثيوبيا إثر ارتكابهم أية أعمال إرهابية. وهذه الفرصة لم تكن متاحة أمام القوى الأخرى؛ لأن الالتجاء إلى السودان كان يعنى الوقوع فى يد الإنجليز مرة أخرى. ولهذا أجبرت هذه القوى على خوض هذه المواجهة بالأساليب السلمية.

لم تكن هناك حدود لتدخل إثيوبيا فى إرتريا. فحين تقدم قادة حزبى الرابطة الإسلامية وحزب إرتريا للإرتريين فى ١٩٤٧/١٢/١٧م بشكوى مشتركة توضح

أن مسؤولين يعملون فى إثيوبيا وهم: البروفيسور تامرات، كيدانى ماريام أبرا. والفيتورارى أسفها ولد ميكائيل، وكفلى إقزئو يحدقو، يقومون بعملية تحريض وتعبئة باسم إثيوبيا، وأن أكثر من ألف شخص من التجراويين الإثيوبيين قد شاركوا فى اجتماع مدينة عدى خوالا " الحدودية "، رفض المندوبان البريطانى والأمريكى استافورد آتر هذه الوقائع الملموسة، بالصورة نفسها التى رفضا بها مرة أخرى قيام القساوسة الأرثوذكسيين بحملات التهديد بالنبذ والعزل ضد كل من لم يؤيد الانضمام إلى إثيوبيا (١٤). وكان من البدهى أن يؤدى ذلك إلى عدم تمكن لجنة تقصى الحقائق من التعرف على الرغبات الحقيقية للشعب الإرترى، ومع هذا - كما يذكر تريفاسكس - فإن اللجنة أقرت فى تحقيقها النتائج التالية:

١. إن ٤٤,٨% من الشعب الإرترى يؤيدون حزب الأندنت.

٢. إن ٤٠,٥% من الشعب الإرترى يؤيدون حزب الرابطة الإسلامية.

٣. إن ٤,٤% من الشعب الإرترى يؤيدون حزب إرتريا للإرتريين.

٤. إن ٩,٢ من الشعب الإرترى يؤيدون الحزب الموالى لإيطاليا.

٥. إن ١,١ من الشعب الإرترى يؤيدون الحزب الوطنى الإسلامى.

وإذا أخذنا فى الاعتبار محدودية فرص اتصال هذه اللجنة بالمواطنين وموقفها المنحاز مسبقًا، فإننا لا يمكن أن نأخذ هذه الأرقام باعتبارها أرقامًا تعطى الصورة الحقيقية لرغبات الشعب الإرترى. ومع هذا فإننا نجد أن مجموعة أصوات المعسكر الاستقلالى قد بلغ ٥٥,٢%، أى أغلبية كبيرة لا يستهان بها. ولم يستطع حزب الأندنت تقبل هذه الحقيقة.

قرار لجنة تقصى الحقائق

بعد اكتمال عمل لجنة تقصى الحقائق التى تمثل الدول العظمى الأربع وعودتها إلى مقرها، أصبح موضوع إرتريا والمستعمرات الإيطالية السابقة

موضوعًا ساخنًا للغاية. ففي مطلع عام ١٩٤٨م، كانت المطالب الأساسية لبريطانيا تتمثل في الحصول على ليبيا بأكملها إن كان ذلك ممكنًا أو أن تحصل على منطقة سرنايكا (إقليم برقة) على الأقل إن تعذر تحقيق المطلب الأساسي، وذلك إضافة إلى سعيها لتحقيق هدفها في إنشاء دولة الصومال الكبرى الذى لم تتخلَ عنه حتى ذلك الوقت.

هذه المطالب كانت سببًا للخلافات مع حلفائها الآخرين، وخاصة فرنسا التى كانت لديها مستعمرات كثيرة فى إفريقيا، وكانت كل واحدة من هذه المستعمرات تعيش إرهاصات ونزعات استقلالية متصاعدة، ولم تكن فرنسا ترغب فى أن تحصل المستعمرات الإيطالية السابقة أو حتى المستعمرات البريطانية على الاستقلال؛ لأن ذلك سيضر بها. كما أن فرنسا لم تكن ترغب فى أن تحصل بريطانيا على ليبيا أو سرنايكا؛ لأنها كانت تستعمر كلاً من المغرب وتونس والجزائر، ولم تكن ترغب وقتها فى ظهور بريطانيا كمنافس لها فى جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط. ولهذا استمرت فرنسا فى مواقفها السابقة، والتى كان من بينها ضرورة عودة إيطاليا إلى إرتريا كوصية عليها.

كان هذا الموقف الفرنسى مصدر قلق كبير لبريطانيا. وقد جاء فى المذكرة السرية التى كتبها السير نويل شارلس أحد كبار مسؤولى الحكومة البريطانية آنذاك، ضرورة العمل على مناشدة الحكومة الفرنسية لتتوقف عن تأييد عودة إيطاليا إلى إرتريا؛ لأن إيطاليا كانت تسير على طريق التحول نحو الشيوعية، ولأنه إذا عادت إيطاليا إلى إرتريا، فإن هناك خطر أو احتمال دخولها فى حرب مع إثيوبيا، ثم يضيف: " ولكن إن اشترط الفرنسيون دعم مطالبنا فى ليبيا بقبولنا لمطالب الإيطاليين فى إرتريا، فإن عليهم أن يسمحوا لنا بأن نتظاهر فى البداية بقبولنا المطالب الإثيوبية؛ نظرًا إلى العلاقات الجيدة التى تربطنا بهم... ثم نتظاهر بعد ذلك بأننا قد عُرِّضنا لضغوط ونبلغ الفرنسيين حينها بأننا قبلنا الوصاية الإيطالية ". وفى الختام اقترح السير نويل منح إثيوبيا ميناء عصب وشواطئ دنكاليا من باب الترضية، وقد أيد وزير الخارجية البريطانى اقتراح السير نويل

فكتب فى الرابع من فبراير رسالة يؤيد فيها عودة إيطاليا فى إطار الوصاية علـى كامل الصومال وأجزاء فى إرتريا " باستثناء ميناءى عصب وشواطئ " التى اقترح منحها لإثيوبيا " مقابل أن تحصل بريطانيا على سرنايكا الليبية (١٦).

وعندما بدأ هذا الاقتراح يحظى بقبول متزايد، تحـرك الإمبراطـور هيلـى سلاسى ليعبر عن معارضته له. وقد جاء فى البيان الصحفى الـذى أصـدره فـى إبريل ١٩٤٨م أنه إذا عادت إيطاليـا إلى الصومال وإرتريا " فـإن ذلـك يعـد جريمة دولية مفزعة لا نتوقع أن تقوم بها الدول العظمى، وإننا لن نكف عن إدانـة ذلك ". وأوضح البيان أنه لا يعقل أن يحل مثل هذا الظلم بدولة صديقة وعضو فى الأمم المتحدة (يقصد إثيوبيا)(١٧).

وعلى الرغم من أن احتجاج الإمبراطور كان يبدو قويًا بما فيه الكفاية، فإن التأييد البريطانى لإيطاليا كان مصدر قلق وخطورة على الحكومة الإثيوبية. وعقـد الإمبراطور اجتماعًا موسعًا لمستشاريه فى السابع من إبريل ١٩٤٩م، وقد تنـاول الباحث زوردى ربنا ما دار فى هذا الاجتماع بالتفصيل فى كتابه القضية الارترية؛ حيث أوضح أن المجتمعين قرروا إبلاغ أكليلو هبتى ولد ضرورة أن يخفـف مـن لهجته الانتقادية المريرة للسياسات البريطانية التى كان يدلى بها فـى اجتماعـات الأمم المتحدة؛ حتى لا يتسبب ذلك فى إثارة غضب بريطانيا، وما يترتب عليه مـن نتائج غير مرغوبة. ولكن نظرًا إلى أنه (أكليلو هبتى ولد) كان يـدافع بأسـلوب يخدم مصلحة إثيوبيا، فقد منح فى هذا الاجتماع المزيد من الـصلاحيات والتأييـد المعنوى، وطلب منه الاستمرار فى نهجه مع الحرص على عدم إثارة بريطانيا (١٨).

ولم يكن الاعتراض على الاقتراح البريطانى من قبل الإمبراطـور هيلـى سلاسى فقط، فثلاثة من الأحزاب الإرترية أيضًا قد اعترضت عليـه، والأحـزاب الثلاثة هى حزب الرابطة الإسلامية، وحزب إرتريا للإرتريين، وحزب الأنـدنت؛ حيث اعترضت جميعها على الوصاية الإيطالية. وقد طلبت هذه الأحزاب الثلاثـة الإذن بالسماح لها بإرسال مندوبيها إلى لندن للتعبير عن اعتراضـها علـى هـذه المقترحات. ولم ترفض الإدارة البريطانية فـى إرتريـا مطلـب هـذه الأحـزاب

السياسية؛ حيث كان لدى هذه الإدارة اقتناع بأن اقتراح عودة إيطاليا إلـى إرتريـا يمكن أن يؤدى إلى اندلاع الاضطرابات فيهـا [١٩].

ونتيجة لهذا القلق، لم تكتفِ الإدارة البريطانية بدعم سفر الوفد الإرترى إلى لندن فحسب، وإنما طلبت أيضًا إرسال كتيبة إضافية من الجيش البريطـانى إلـى إرتريا [٢٠]. لأنها كانت قد توصلت إلى استنتاج يـرى أن الاضـطرابات الداخليـة والهجمات الإثيوبية يمكن أن تؤديا إلى هزيمة إيطاليا فى حال عودتها. ولهذا كـان مقترحهم البديل هو ضم إرتريا إلى إثيوبيا، على الرغم من أنهم كانوا لا يـرون أن إثيوبيا قادرة على حكم إرتريا بالشكل المطلوب، أو أنها قادرة على صيانة الطـرق والسكة الحديد الإرترية. وفى هذا الشأن، كتب السير فيليب ميتـشيل أحـد كبـار المسؤولين البريطانيين إلى وزير الخارجية البريطانية رسالة جاء فيها ما يلى:

"... من الناحية الاستراتيجية يكون من الأفضل لنـا أن نتـرك أمـر إدارة منطقة أسمرا – مصوع إلى صديقتنا إثيوبيا مادمنا نتولى إدارتها بأنفسنا للأسـباب الآتية:

١- لأن إثيوبيا ستحصل على تأييد عام من الأمم المتحدة.

٢- ولن تكون هناك قوة قادرة على إخراجها (من إرتريا).

٣- ليست هناك إمكانية لإثيوبيا لتمتلك سلاحًا جويًا لديه القدرة على عرقلة أو إغلاق الملاحة البحرية فى البحر الأحمر.

٤- إضافة إلى ذلك، ليس هناك شك فى أن هذه المنطقة ستكون لها أهميـة كبرى عند اندلاع الحرب مع الشيوعيين أو القوى الثوريـة الأخـرى؛ حيث يمكن أن نستخدمها، كما فى الماضـى، قاعـدة خلفيـة لجبهتنـا الأمامية ومركزًا لصيانة أسلحتنا، كما يمكن أن نستخدمها مطارًا لعبور طائراتنا إلى وسط المنطقة العربية وجنوبها.

٥- صحيح أن إرتريا ستتحول إلى مستعمرة، ولكن بما أن القوة المستعمرة " بكسر الميم " هى دولة سوداء " إثيوبيا " فإن ذلك سيحظى بتقدير كبير فى دوائر الأمم المتحدة (٢١).

وكل الوثائق البريطانية وغير البريطانية عن تلك الفترة، توضح أن تحديد مستقبل إرتريا لم يكن ينظر إليه من زاوية مصالح الإرتريين. وفى هذه الوثيقة المذكورة آنفاً، يتحدث البريطانيون علناً عن استحسانهم وقوع إرتريا فى الاستعمار " الأسود "؛ لأنهم رأوا أن ذلك يخدم مصالحهم أكثر من أن تكون واقعة فى يد المستعمر " الأبيض ".

وعلى النقيض من ذلك كان موضوع رد فعل إثيوبيا فى حال عودة الإيطاليين هو كل ما يشغل اهتمام الإدارة البريطانية. وفى المجال مثلاً يقول فرانك استافورد مندوب بريطانيا فى لجنة تقصى الحقائق التابعة للدول العظمى الأربع، إن إيطاليا ستواجه مقاومة عنيفة من قبل جماعات " الشفتا " الذين تسلحهم إثيوبيا فى حال عودتها إلى إرتريا. ويصل استافورد إلى استنتاج نهائى مفاده "... إن تقرير مصير إرتريا موضوع ساخن فى أديس أبابا، ولن تتورع إثيوبيا عن القيام بأى شىء من أجل منع عودة إيطاليا إلى إرتريا أو احتلالها أى جزء من أراضيها"(٢٣).

وفى يونيو (١٩٤٨م) بدأت تتجلى حقيقة ضعف إمكانية قبول المطالب الإيطالية. كما أصبحت الحجة القائلة إن إيطاليا لن تنعم بالسلام فى إرتريا، تجد قبولاً متزايداً لدى جميع الأطراف الدولية المهتمة بالشأن الإرترى، وأضحت الفكرة التى تذهب إلى أن الخطر الأساسى هو رد الفعل الإثيوبى، أما الإرتريون فإنهم لا يستطيعون فعل أى شىء لوحدهم؛ لأنهم لا يملكون السلاح ولا التنظيم ولا القيادة التى تمكنهم من المقاومة بشكل فعال... تحظى بقبول عام (٢٢).

وهذه الصورة نجدها تشكل السمة العامة لكل الوثائق المتعلقة بمشاعر الشعب الإرترى ورغباته؛ حيث لا نجد فى هذا المجال غير الآراء التعميمية المبنية على التقديرات والتخمينات الشخصية. ولكن من بين الوثائق القليلة جداً، المختلفة

عن ذلك ، ما كتبه آر.و.ى.ميزن المستشار السياسى للإدارة العسكرية البريطانية فى إرتريا، وذلك فى الوثيقة التى كتبها بتاريخ الثانى من يوليو ١٩٤٩م؛ حيث يقول فى تلك الوثيقة: إن رأس تسما رئيس حزب إرتريا للإرتريين التقى مع قادة الجالية الإيطالية المقيمة بإرتريا وهما الدكتور باربا تون والدكتور بوفينى؛ حيث ناقش معهما مسألة مطالب إيطاليا بالعودة إلى إرتريا. ولا يوضح المستشار ما نتيجة الاجتماع، ولكنه يوضح أن هذه المطالب لا تجد القبول من قبل الشعب الإرترى. كما أنه لم يقدم أى توضيح ولا تحليل متكامل ومُرْضٍ بشأن مقاومة الإرتريين ومعارضتهم. وقد اكتفى فى هذا المجال بفقرة صغير استخفافية تقول: "نظرًا إلى التباين فى العقيدة الدينية، فإنه ليس بوسعهم (الإرتريين) الاتفاق على رأى موحد.. وهم لا يملكون السلاح ولا القوة ولا القيادة المنظمة.. وإذا عاد الإيطاليون فإن سباقهم وتهافتهم (أى الإرتريين) على فرص العمل والمناصب لن يمكنهم من الاتفاق على مواقف موحدة ". وبهذا الرأى الاستخفافى؛ تم تجاهل رأى الشعب الإرترى وأحزابه على حد سواء. فقد نظر هذا المسؤل البريطانى إلى المسألة من زاوية مصالح إيطاليا وإثيوبيا، وبدرجة أساسية، من زاوية مصالح بريطانيا. وفى الأخير ركز هذا المسؤول على بحث أنجع السبل التى تمكن من تقاسم الكعكة الإرترية على النحو الذى يوفق بين جميع هذه المصالح المتعارضة[٢٤].

وعندما اجتمع وزراء خارجية الدول العظمى الأربع فى سبتمبر ١٩٤٨م لتقرير مصير إرتريا والمستعمرات الإيطالية الأخرى، كان الاقتناع والآراء المذكورة آنفًا قد ترسخت وأصبحت مقبولة، ليس فى أوساط قادة بريطانيا وحسب، وإنما أصبحت مهيمنة حتى على تفكير أوساط حلفائها. ويجدر بالذكر هنا أن القوى المتحالفة فى زمن الحرب قد أصبحت بعد ذلك قوى متصارعة وخاصة الاتحاد السوفييتى الذى دخل فى تحدٍّ ومواجهة مع بقية الدول العظمى. حيث كان قد أنشأ معسكرًا آخر للقوى الاشتراكية بقيادته. ويقول تريفاسكس بهذا الشأن: إنه لو استطاعت الدول العظمى الأربع المتحالفة فى أثناء الحرب أن تحافظ على وحدتها بعد الحرب، لكانت هذه الدول قد تمكنت من حل قضية المستعمرات الإيطالية

السابقة من دون أية مصاعب، ولكان ذلك قد تحقق خلال أقصر وقت ممكن. لكن الاتحاد السوفييتى كان قد بدأ يتدخل وقتها فى الشؤون الداخلية لليونان واستولى على نصف برلين، وأكد دوره المهيمن فى يوغسلافيا وأوروبا الشرقية.

وقد أدى كل ذلك إلى أن تتوجس الدول الغربية (أمريكا، فرنسا، بريطانيا) من خطر أطماع الاتحاد السوفييتى.

ولم تكن القضية الإرترية هى وحدها المطروحة أمام الدول العظمى الأربع، فقد كانت هناك أيضًا قضايًا تتعلق بجزء من الصومال وإقليمى برقة وطرابلس الليبييْن، وحسم هذه القضايا كان يمر عبر الكثير من الأوضاع المعقدة. فإقليما طرابلس وبرقة الليبيان على وجه الخصوص، وعلى الرغم من وقوعهما فى امتدادات صحراوية، فإن امتلاكهما لسهول منبسطة شاسعة ملائمة لبناء قواعد جوية، قد أكسبهما أهمية استراتيجية قصوى. وحسبما ذكره تريفاسكس، فإن الهيمنة أو السيطرة على ليبيا كانت تعد أهم من أية قضية أخرى فى نظر الدول الغربية.

وكان من المحتم أن يعكس التقرير النهائى الذى رفعته لجنة تقصى الحقائق هذه المصالح المتعارضة والخلافات القائمة بين هذه الأطراف. ونتيجة لذلك انقسمت القوى العظمى إلى فريقيْن: بريطانيا وأمريكا من جهة، وفرنسا والاتحاد السوفييتى من جهة أخرى وبالطبع لا يعنى هذا أن فرنسا والاتحاد السوفيتى قد جمعتهما عقيدة فلسفية واحدة، ولكن الجانبيْن: فرنسا بدافع من مصالحها، والاتحاد السوفييتى بأسبابه الخاصة، كانا يؤيدان عودة إيطاليا إلى مستعمراتها.

وعلى سبيل المثال، جاء فى المذكرة المشتركة النهائية التى كتبها مندوبا بريطانيا وأمريكا فى لجنة تقصى الحقائق ما يلى:

> **"... صحيح أن البلد (إرتريا) منقسم إلى معسكريْن، وهذا يعود إلى أن التوجه السياسى متأثر بالعقيدة الدينية. إضافة إلى ذلك، فإن أصحاب العقيدتيْن الدينيتيْن (مقسمون جغرافيًّا) بين مرتفعات مسيحية ومنخفضات إسلامية.**

المسيحيون من سكان المرتفعات – باستثناء أقلية لكن ذات أهمية – يؤيدون الانضمام غير المشروط إلى إثيوبيا. أما سكان المنخفضات الإسلامية فيفضلون الاستقلال الممرحل. وبشكل عام، هم يتفقون على أنه من المطلوب بشكل مؤقت البقاء تحت وصاية الأمم المتحدة... وهذا الجانب يختار أن تكون بريطانيا هى الوصية ".

أما مندوبا الاتحاد السوفييتى وفرنسا فقد كان رأيهما متماثلاً على الرغم من أن كلاً منهما كتب مذكرته بشكل منفرد. وقد جاء فى هاتين المذكرتين:

"... لم تمثل أمام اللجنة أية مجموعة لديها تفوق عددى على مجموعات ممثلى الأطراف الأخرى. وأهم عامل أثر (أضر) فى عددية ممثلى الحزب الموالى لإيطاليا، هو أنه قد تم السماح بتأسيس ذلك الحزب عشية وصول اللجنة... (وبشكل عام) فإن الذين مثلوا أمام اللجنة ممثلين للشعب، كانوا مختلفين جدًا... وحسبما توضحه هذه الدراسة (الميدانية) فإن قرار القوى العظمى الأربع سيقبله الشعب حتى لو كان متعارضًا مع آراء ممثليه " (٢٥).

ندرك مما سبق أن موقف بريطانيا وأمريكا كان يميل إلى تقسيم إرتريا، بينما كان الاتحاد السوفييتى وفرنسا يميلان إلى فرض الوصاية الإيطالية. ونذكر أن سبب تأييد فرنسا للوصاية الإيطالية فى إرتريا يعود إلى خشيتها من أن يؤدى أى حل غير ذلك إلى إثارة مطالب مماثلة فى مستعمراتها، بينما كان تأييد الاتحاد السوفييتى للوصاية الإيطالية يرجع إلى تشجيع موقف الحزب الشيوعى الإيطالى وتعزيزه بعد أن حقق النجاح فى الانتخابات الإيطالية.

هذه هى الأجواء التى طرحت فيها القضية الإرترية على اجتماع وزراء خارجية الدول العظمى الأربع فى باريس. وبعد تداول القضية خرج هذا الاجتماع فى ختام أعماله (١٥ من سبتمبر ١٩٤٨م) باقتراحات متناقضة مع بعضها

بعضًا، بل حتى مع المواقف المذكورة آنفًا للدول الأربع، وهذه الاقتراحات كانت كما يلي:

فرنسا: اقترحت أن تمنح إثيوبيا كامل المنطقة الواقعة جنوب زولا، على أن يبقى الجزء المتبقى من إرتريا تحت الوصاية الإيطالية.

بريطانيا: تخلت عن موقفها السابق، وطلبت أن تتولى إثيوبيا حكم إرتريا لمدة عشرة أعوام تحت إشراف الأمم المتحدة، وأن تشكل مفوضية استشارية للإشراف على ذلك.

الولايات المتحدة الأمريكية: اقترحت أن تمنح إثيوبيا إقليم سراى، وأكلى قوزاى، ودنكاليا، على أن يحسم مصير مدينة أسمرا وبقية أجزاء إرتريا بعد عام (كان ذلك يعود إلى خشية أمريكا من أن تمس القواعد العسكرية التى كانت قد أقامتها فى كل من أسمرا ومصوع).

الاتحاد السوفييتى: فى البداية طلب وضع إرتريا تحت الوصاية الإيطالية، ثم تبدل هذا الموقف إلى الطلب بوضع إرتريا تحت الوصاية المشتركة للدول العظمى الأربع، على أن يتم منح إرتريا الاستقلال فى الأخير.

نتيجة لذلك دخلت القضية الإرترية نفقًا مسدودًا. ولم يكترث اجتماع باريس لمعرفة رأى الشعب الإرترى أو أحزابه السياسية أو حتى بتقرير لجنة تقصى الحقائق. ونتيجة لإخفاق الأطراف الأربعة فى التوصل إلى حل، فقد قرر اجتماع باريس إحالة القضية الإرترية إلى الجمعية العامة للبت فيها.

الفصل الثانى عشر

اندلاع الإرهاب السياسى المنظم

أنشطة الإرهاب " الشفتا " فى إرتريا

ظاهرة الشفتا (قطاع الطرق) كانت موجودة فى إرتريا قبل قدوم الإدارة البريطانية. حيث كان بعض الأفراد قد انخرطوا في هذه الأعمال لأسباب شخصية، حتى فى فترة الاحتلال الإيطالى الذى كان معروفًا بصرامة تطبيقه للقانون، وتأكيد سيادته. ويروى أن هناك أعدادًا كبيرة من الإرتريين لجأت إلى نمط حياة الشفتا؛ رفضًا للاحتلال الإيطالى، خاصةً فى بداية عهد الاستعمار الإيطالى، وكان من بين هؤلاء جماعة دقيات حدقمبس، ودقيات أبرا، وزمات ود أكد. ويذكر أن أعدادًا كبيرة من هؤلاء المقاومين قد اعتقلوا وأرسلوا إلى سجن جزيرة نخرة التاريخى؛ حيث لا يعرف مصيرهم بعد ذلك.

حتى بعد تثبيت إيطاليا أقدامها فى إرتريا، لم تكن هناك فترة تخلو فيها من بروز ظاهرة " الشفتا ". فعلى سبيل المثال، خرج الفيتوراري حقوص تمنوا للخلاء، وأصبح من جماعات " الشفتا " فى العشرينيات " ١٩٢٠م " بعد حدوث مشاكل شخصية بينه وبين عائلة " كاشانى " الإيطالية فى عيلا برعد. وقد استمر فى هذا النمط من الحياة حتى الأربعينيات؛ حيث أصبح من أبرز عصابات " الشفتا " التى تمولها إثيوبيا (إبان فترة تقرير مصير إرتريا).

وباستثناء حركة المقاومة التى بدأتها جماعة دقيات أبرا المذكورة آنفًا فى بداية سنوات الاحتلال الإيطالى، فإن كل نشاطات " الشفتا " اللاحقة لم تكن لها أهداف سياسية واضحة؛ إذ كانت معظم تلك الحالات تعود إلى الأخذ بثأر عائلى.

وكانت هناك كذلك أعداد تمارس ذلك؛ بغرض نهب المواشى والأموال من المواطنين.

كما كانت هناك أعداد أخرى لا يستهان بها ممن خرجوا إلى الخلاء؛ بسبب رفض الظلم والاضطهاد الذى كان يمارسه الإقطاعيون والإداريون. وفى جميع هذه الحالات، كانت المنطلقات - فى أغلب الأحيان - ذات طابع شخصى ضعيف، ولم يكن فيها أى حافز وطنى. ومهما يكن، فإن أعمال القرصنة هذه، وبغض النظر عن افتقارها إلى المنطلقات السياسية الواضحة، فإنها - فى النهاية - تعد أعمالاً منافية للقانون وخروجًا على النظام؛ مما يؤدى إلى المواجهة مع الدولة والتصادم مع المكلفين بتأمين الأمن والنظام وحدوث مطاردات. وقد كان من المحتم أن يترتب على ذلك تأثير هذه الأنشطة فى الحياة السياسية والتأثر بها. وتجلت إمكانية حدوث ذلك فى إرتريا بشكل واضح وواسع النطاق مع قدوم الاحتلال البريطانى، وتحديدًا فى عام ١٩٤٧م؛ حيث اتسع نطاق أعمال القرصنة والإرهاب.

وفى عام ١٩٥٠م، طرح الكاتب والسكرتير السياسى للإدارة العسكرية البريطانية فى إرتريا السير كينيدى تريفاسكس بحثًا مطولاً عن ظاهرة " الشفتا " فى إرتريا وسبل حلها (١). وفى بداية هذا البحث، يوضح أن ظاهرة " الشفتا " فى إرتريا ليست أمرًا جديدًا، ويرى تريفاسكس أنه بعد هزيمة الإيطاليين فى عام ١٩٤١م وقع الكثير من السلاح فى أيدى الأفراد. وأن هذا الواقع قد أتاح مجالاً كبيرًا لتفشى ظاهرة " الشفتا " بشكل كبير جدًّا فى الأعوام اللاحقة. ولا يعنى هذا، كما يقول تريفاسكس، أن وجود السلاح فقط كان يدفع الناس إلى الخروج للخلاء لممارسة قرصنة " الشفتا " لمجرد الرغبة فى ذلك؛ حيث يوضح الكاتب أن هناك أسبابًا وقضايا أساسية كانت تدفع إلى حدوث ذلك.

أولى هذه الأسباب - حسبما يقول تريفاسكس - كانت تتمثل فى المشاكل والمصاعب الاقتصادية التى ظهرت عقب هزيمة إيطاليا فى إرتريا؛ حيث أدت هذه المصاعب التى ضربت الريف والمدن من دون رحمة إلى وقوع السكان فى حبائل

الفقر الشديد؛ الأمر الذى أدى إلى دفع الكثيرين منهم إلى دخول عـــالم القرصنـــة و" الشفتا ".

ثانيًا: كانت قد سادت فى أوساط الإرتريين مشاعر يأس واســتياء عميقــة؛ بسبب الطابع الظرفى للإدارة العسكرية البريطانية، واتــضاح أن تقريــر مــصير إرتريا أمر لا خاتمة له. باختصار، كان من الواضح أنه لن تكون هنـــاك حكومــة قوية وقانون صارم، وقد شجع هذا الكثيرين على تحدى القانون والنظام [٢].

من كل ما سبق، نتوصل إلى أن مثل هذه الأجواء الضبابية فتحــت البـــاب واسعًا أمام كل من يريد أن يصفى ثأرًا أو أية أحقاد، أو مشاكل قديمـــة، أو حتـــى إشعال نزاع قبلى أو اجتماعى. هذا على صعيد الأســباب الداخليــة الكامنـــة وراء تفشى تلك الظاهرة، ولكن كان هناك عامل آخر ألا وهو تزايد الكراهية للإيطاليين وتأججها؛ وهو الأمر الذى أدى إلى صعوبة السيطرة على نــشاطات جماعـــات " الشفتا " فى الأربعينيات.

البحث الذى أعده تريفاسكس يوضح – بشكل مختــصر – كيــف تطــورت ظـــــاهرة " الشفتا " منذ عام ١٩٤١م. ونظرًا إلى أن هذا يساعد بشكل جيد علـــى استيعاب التوضيحات والتحليلات اللاحقة، فإننا سنتناوله فيما يلى كما وضعه هـــو حسب الترتيب الزمنى:

- نلاحظ أن عام ١٩٤١م لم يشهد تقريبًا أية نشاطات للشفتا.
- حدثت فى عام ١٩٤٢م أعمال نهب واعتداء على المناطق الحدودية بين سراى وتجراى (إثيوبيا) [٣]. إضافة إلى ذلك قامت جماعـــات الـــشفتا الإثيوبية بالإغارة على محافظة بارنتو وسكانها مـــن الكونامـــا. وكـــان الاقتتال بين البنى عامر والهدندوة (الذى أشرنا إليه آنفًا) قد بدأ أيــضًا فى هذا العام، لكن نطاقه لم يكن قد اتسع بعد).
- فى عام ١٩٤٣م استمرت الاعتداءات على الحدود بين سراى وتجـــراى الإثيوبية. ولعل مما ساعد على استمراره – كما يقول تريفاســكس – أن

قوة الشرطة – المحدودة أصلاً – كانت قد توجهت بأكملها لتهدئة اقتتال الهدندوة والبنى عامر. ومما زاد من تعقيد الوضع، أن هذا الاقتتال الأخير دخلته أطراف أخرى، ولهذا تحولت تلك المنطقة فى عام ١٩٤٣م إلى مكان تعمه الفوضى والاضطرابات وغياب القانون " (٤).

- عام ١٩٤٤م كان العام الذى برزت فيه المشاكل الإدارية والاقتصادية. وتعود الأسباب التى أدت إلى بروز هذه المصاعب الاقتصادية، إلى توقف المشاريع الحربية كافة التى كانت قد أقامتها كل من بريطانيا وأمريكا فى إرتريا؛ فتفشت بسبب ذلك البطالة على نطاق واسع. أما على الصعيد الإدارى، فقد تم تقليص الوحدات الإدارية من ثلاثين محافظة إلى إحدى وعشرين محافظة؛ فنتج عن ذلك طرد الكثير من الإداريين وتبديل بعضهم بآخرين. وقد أغضب هذا الإجراء المطرودين وأقاربهم وأتباعهم؛ مما مهد فى الأعوام التالية لأن يصبح هذا السبب من بين الأسباب التى مهدت لانتشار ظاهرة " الشفتا ".

وإذا نظرنا إلى عام ١٩٤٤م هذا من زاوية أعمال النهب، فإننا نجد أنه كان شبه خالٍ تقريبًا من أية أعمال فى هذا المجال، باستثناء ما كان يحدث فى إقليم القاش بركة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن قوات الشرطة المتوفرة على قلة عددها، كانت قد وصلت درجة لم تعد فيها قادرة على حفظ النظام إلا بمساعدة قوات الدفاع السودانية (٥) (**Sudan Defence Forces**).

- فى عام ١٩٤٥م، بدأت نشاطات " الشفتا " تخف كثيرًا، بل إنها توقفت تمامًا تقريبًا فى مناطق المرتفعات بشكل خاص، وفى هذا العام نفسه، كان اقتتال البنى عامر والهدندوة قد بدأ يهدأ ويسير باتجاه تحقيق المصلحة. لهذا شهدت منطقة المنخفضات الغربية أيضًا هدوءًا مماثلاً نسبيًا (٦).

وعلى الرغم من ذلك، لم تكف الإدارة البريطانية عن اتخاذ الإجراءات التى يمكن أن تشجع أنشطة " الشفتا ". وعلى سبيل المثال، قامت الإدارة البريطانية فى

هذا العـــام متجاهلة احتجاجات المواطنين، بتوزيع أراضى التنقيب عن الذهب فـــى مديرية حماسين للإيطاليين، وبالصورة نفسها قامت هـــذه الإدارة بتوزيـــع أراضٍ زراعية لهم فى مديريتى حماسين وسراى، كما أزاحت ثلاثًا من القيادات التقليديـــة المهمة فى إقليم حماسين من مناصبهم (٧).

يمكن التكهن بالأسباب التى دفعت الإدارة البريطانية إلى اتخاذ مثـــل هـــذه الإجراءات غير المقبولة من قبل السكان، والتى يمكن أن تثير مقاومتهم. وبـــالرغم من أن تريفاسكس يعزو هذه الإجراءات إلى رغبة الإدارة البريطانية فى إرتريا فى ضمان سلاسة إنجاز الأعمال وسرعتها، وأنها لم تنتبه إلى أن مثل هذه الإجراءات يمكن أن تترتب عليها إثارة مشاعر المقاومة لدى السكان(٨)، فإن هذا المبرر يفقـــد أية مصداقية عندما نرى الإجراءات التى كانوا يقومـــون بهـــا لتنفيـــذ مخططهـــم التقسيمى وتعمدهم إثارة النعرات التجزيئية. ومهما يكن، فإن عام ١٩٤٦م قد مضى من دون أية أنشطة إرهابية " للشفتا "، بل أكثر من ذلك شهد هذا العام التوصل إلى حل سلمى قبل به الطرفان فى اقتتال البنى عامر والهدندوة. وقد اعترفـــت الإدارة البريطانية بأن أنشطة " الشفتا " قد خفت أو بهتت (٩).

إن الاستنتاج أو التأكيد على أن أنشطة " الشفتا " قد خفت يمكـــن أن يكـــون مقبولاً ومتوقعًا، لو نظرنا إلى الأمر بمعزل عن الأوضاع السياسية والاقتـــصادية السائدة فى البلاد حينها. لكن مادامت الإدارة البريطانية هى الراعى الذى كان وراء ازدهارها سابقًا ولاحقًا، فإن استنتاج تقرير الإدارة البريطانية لا يعد مقبـــولاً؛ لأن هذه الإدارة كانت تقوم – فى الوقت نفسه – الذى تقول فيه بأن أنشطة " الـــشفتـــا " قد خفـــت (١٩٤٦م)، بتوزيع الأراضى الزراعية فـــى إقلـــيم حماســـين علـــى الإيطاليين، على الرغم من تصاعد حدة مرارة المواطنين وقوة مقاومتهم لمثل هـــذه الإجراءات فى ذلك الوقت، فضلاً عن أن عداء المواطنين للمستوطنين الإيطـــاليين كان قد بلغ ذروته فى تلك الآونة.

إضافة إلى ذلك، قامت الإدارة البريطانية فى هذا العـــام نفـــسه (١٩٤٦م) بإعفاء اثنين من كبار قدماء الزعماء التقليديين فى مديرية حماسين مـــن مناصـــبهم

وهما: دقيات أسرسهى براخى زعيم منطقتى " لقو تشوا " و "كبسا تشوا "، ودقيات هيلى ملكوت ولد ميكائيل زعيم منطقة ميناب زرئاى، وقد تسبب إعفاؤهم فى إثارة موجة من الحنق والغضب فى وسط عائلات وأتباع رأس براخى ورأس ولد ميكائيل؛ الأمر الذى فتح الباب امام المشاكل اللاحقة (١٠).

وكما هو معروف، كان الاحتلال الإيطالى قد ترك معظم الزعماء المحليين ليستمروا فى مواقعهم السابقة القديمة نفسها ، وسمح للسكان بإدارة شئونهم وفق القوانين والأعراف السائدة لديهم. ولم تكن الإدارة الإيطالية تتدخل بشكل مباشر فى تفاصيل الحياة اليومية للمواطنين، وإنما تكتفى بتأدية المهام المقصورة على الدولة، مثل جمع الضرائب وتجنيد المواطنين ومراقبة الأسواق وتأكيد احترام حقوق الإيطاليين، إلخ، ونتيجة لذلك، كان الزعماء المحليون، سواء فى مناطق المرتفعات أم المنخفضات قد تمكنوا من خلق مناطق نفوذ وتكوين مجاميع من الأتباع، ولا تزال آثار تلك الفترة باقية؛ حيث نجد أسماء عائلات رأس براخى ورأس ولد ميكائيل فى منطقة حماسين ورأس كيدانى ماريام فى منطقة عرزا، ورأس تسما وعائلات ناصر باشا وعلى بيه فى منطقة أكلى قوزاى، وعائلة كنتيباى هداد باشا فى الساحل وآل دقلل فى منطقة بركة، إلخ.

وكنا فى الفصول السابقة، قد تطرقنا إلى مسألة قيام الإدارة البريطانية بانتزاع صلاحيات نظام الشماقلى ومنحها لزعماء قبائل التجرى، وكيف أن ذلك قد أثار غضب كنتيباى عثمان هداد ودقلل جيلانى ودفعهما للانضمام إلى حزب الأندنت. التغيرات المماثلة التى قامت بها الإدارة البريطانية فى مناطق المرتفعات، ولدت أيضًا مشاعر غضب واستياء وسط الزعماء المتضررين؛ فتح الباب واسعًا أمام أتباعهم للتعبير عن احتجاجهم بالخروج على القانون ودخول عالم الشفتا. ونظرًا إلى أن هذه الفئة الأخيرة تعد متميزة نوعًا وكمًّا، ولعبت لاحقًا دورًا فى رسم مستقبل إرتريا وشعبها، فإن أمرها يتطلب دراسة أعمق وأدق.

ولم تكن عملية إلغاء الصلاحيات المتوارثة عن الأجداد مقصورة على الجماعات التى تطرقنا إليها آنفا، وإنما شملت العديد من مناطق إرتريا؛ حيث قامت

الإدارة البريطانية مثلاً بإجراءات مماثلة فى منطقة عنسبا، وقد أدى ذلك – كما يروى الكثيرون – إلى خروج أعداد كبيرة من أبناء المنطقة وانضمامهم إلى عصابات حقوص تمنوا وقبرى تسفاطيس [١١] وكنا قد أوضحنا من قبل أن الأول (حقوص) قد خرج إلى الخلاء بعد خلافه مع الإيطالى كاشانى فى عيلا برعد، أما الثانى (الفيتورارى قبر تسفاطين)، فإن خلافه لم يكن فقط حول مسألة انتزاع صلاحياته؛ لأن هذا الشخص كان يوجد فى إثيوبيا قبل هزيمة الإيطاليين، ويقال إنه كانت لديه اتصالات مع جماعات المقاومة التى حاربت الإيطاليين لخمسة أعوام. كما أنه كانت للرجل صلات قوية بتأزاز ولد قرقيس، سكرتير الإمبراطور هيلى سلاسى بعد عودته إلى إثيوبيا فى عام ١٩٤١م. ويروى الأشخاص الذين يعرفون الفيتورارى قبرتسفاظين أن الرجل كان يتردد على أديس أبابا ويلتقى باستمرار بسكرتير الإمبراطور [١٢]. عدا ذلك كان معروفاً أن البلاتين قينا لورينزو تأزاز " مبعوث الإمبراطور فى أثناء فترة منفاه " كان يلتقى فى السودان قبل هزيمته الإيطاليين (٣٩ – ١٩٤١م) برموز المقاومة الإثيوبية ضد الإيطاليين، كما كان يلتقى مع بعض الإرتريين من بينهم الكولونيل قبر غال و الفيتورارى قبر تسافظين [١٣].

لكل ذلك كانت هناك شكوك قوية فى أن يكون السبب الرئيس لدخول الفيتورارى قبر تسفاظين إلى إرتريا، هو بدء أعمال الإرهاب المعروفة عن عصابات " الشفتا "، ولكن علاقة التعاون الوثيقة التى كانت تربطه بعصابات حقوص تمنوا تجعل من إمكانية تأثره بالتغيرات التى أجرتها الإدارة البريطانية وخروجه على هذه الإدارة أمرًا واردًا أيضًا، إلا أن من الواضح أيضًا أن هذا السبب الأخير ليس هو الوحيد لخروجه.

الدخول إلى عالم " الشفتا " كان يتم أيضًا بسبب احتجاج أفراد على عملية تغيير الزعامات فى محيطهم، أو حتى بسبب تضرر مصالحهم الشخصية من هذه التغييرات. ويأتى على رأس هؤلاء الفيتورارى أسرسهى إمبايية الذى ولج عالم " الشفتا "؛ بسبب احتجاجه على توزيع صلاحيات خاله الدجزماتش منقشا بعد وفاته

فى عام ١٩٤٧م على ثلاثة أشخاص، من ثلاث محافظات، وكلهم من خارج العائلة[١٤]. كما تفيد مصادر عديدة بأن أسباب خروج مجموعة " الشفتا " الشهيرة آنذاك التى كان أبرز قادتها تخستى بلاى ودبساى درار، تعود إلى حدوث أوضاع مماثلة فى مناطقهم [١٥].

هناك مجموعة أخرى كانت أسباب ولوجها عالم عصابات " الشفتا " مختلفة قليلاً. وهذه المجموعة تتكون من أربعة أشقاء وتعرف بمجموعة " دقى موسى إزقى " (أى أبناء موسى إزقى) [١٦]. وعلى الرغم من أن قصة هذه المجموعة شهيرة فى إرتريا وكتب عنها الكثير، فإن إعادة سردها فى هذا الكتاب ستكون مفيدة؛ لأنها تساعد كثيرًا على توضيح طبيعة الظروف التى كانت سائدة وقتها. ففى العشرينيات من القرن الماضى (١٩٢٠م) قامت إدارة الاحتلال البريطانية بنقل منصب العمدة فى منطقة مرتا سبنى من القرزماتش معتلكا إلى دقيات كيدانى هبتاى، وقامت سلطات الاحتلال الإيطالى باعتقال الكثير من أبناء المنطقة الذين قاوموا هذا الإجراء، وألقت بهم فى سجن جزيرة " نخرا " الشهيرة. وكان من بين هؤلاء المساجين المدعو موسى إزقى فتاو الذى مات فى هذا السجن (المنفى) الأمر الذى أثار الاقتتال بين عائلة هذا الأخير وعائلة العمدة الجديد دقيات كيدانى. وثأرًا لأبيهم خرج أربعة أشقاء من أبناء موسى إزقى إلى الخلاء " وتحولوا إلى شفتا " [١٧].

نخلص من كل ذلك إلى أن المنطلقات الأساسية حتى عام ١٩٤٧م لقادة الشفتا كافة الذين زرعوا الرعب والإرهاب فى أنحاء إرتريا اللذيْن طرآ فى نهاية الأربعينيات، كانت تندرج ضمن القضايا الشخصية أو العائلية باستثناء " الشفتا " قبر تسفاظين الذى كان يبدو أن لديه ارتباطات بإثيوبيا. وهذا ينفى ما يرويه بعض المؤرخين من أن خروج " الشفتا " فى إرتريا كان بدافع حبهم وتعلقهم بإثيوبيا. ولكن هذا الميل نحو إثيوبيا لم يبدأ إلا فى نهاية عام ١٩٤٧م، أى فى فترة وصول لجنة تقصى الحقائق التابعة للدول الأربع العظمى إلى إرتريا.

جمعية الأندنت والإرهاب أدوات سياسية لإثيوبيا

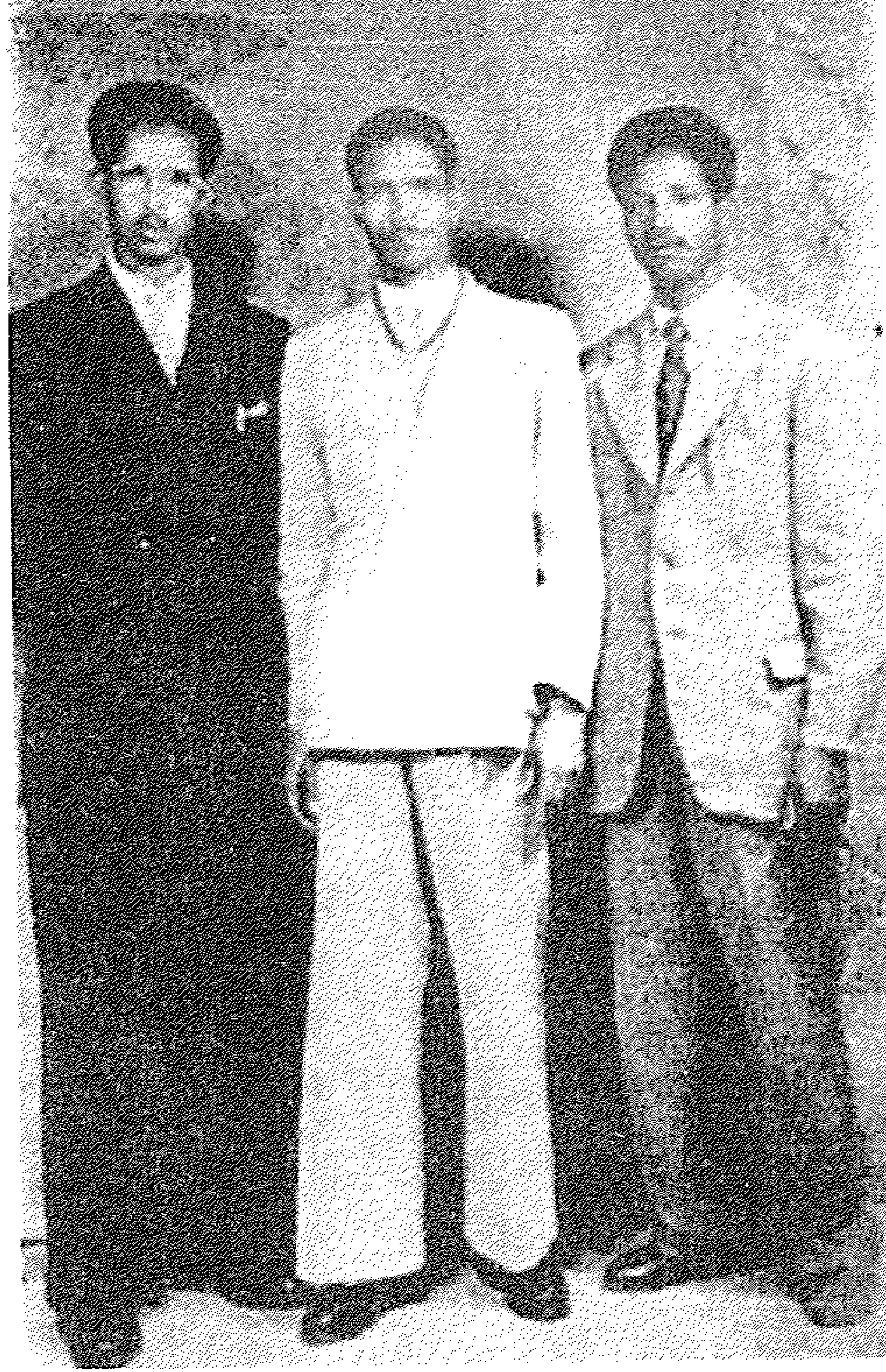
حتى عام ١٩٤٧م كانت معظم الأعمال الإرهابية التى كان يقوم بها أنصار حزب الأندنت، سواء أكان ذلك فى المدن أم فى الأرياف، تحدث بشكل منفرد وغير مخطط على نحو مركزى. وهنا يتطلب الأمر الوقوف والتعرف على تنظيم فرع الشباب التابع لحزب الأندنت اسمه جمعية وحدة إثيوبيا وإرتريا (الحزب الأم أخذ تسميته " الأندنت " أى الوحدة من اسم هذا التنظيم الشبابى التابع له – المترجم).

كانت لدى جمعية وحدة " الأندنت " إرتريا وإثيوبيا وحدة سرية للغاية متخصصة فى أعمال القتل والإرهاب، ويصعب حتى اليوم الحصول على معلومات موثوق بها عن هذا التنظيم؛ لأنه كان يجبر أعضاءه على أداء القسم، ويستخدم معهم أشكال التهديد والإرهاب كافة، ومعظم الأحياء من أعضاء هذا التنظيم السرى لا يريدون أن يبوح بأية معلومات عنه؛ لأنه يرى فى ذلك خيانة للقسم الذى أداه أو أنه يخشى من أن يجعله ذلك عرضة للمساءلة، أو أن يتسبب فى خيانة رفاقه الأموات. ولهذا يفضلون أن يكون حديثهم عن هذا الموضوع بشكل غير مباشر. كما أن بعضهم لا يريد الكشف عن هويته. لكل ذلك يجب وضع هذا الواقع فى الاعتبار عند حديثنا عن هذه الجمعية.

وعلى الرغم من أننا سنورد فيما يلى الكثير من الحقائق التى لم تكن معروفة من قبل، فإننا مضطرون للحفاظ على سرية كثير من هذه المصادر.

جمعية وحدة إرتريا مع إثيوبيا " الأندنت " السرية أسست فى ٩ من سبتمبر ١٩٤٥م فى سفح جبل حى حزحز (أى منطقة ماى انبسا) بأسمرا، وكان عدد الأعضاء المؤسسين لا يتجاوز عشرة أشخاص غالبيتهم من شباب حى أبا شاول.

وكان أول رئيس لهذه الجمعية شخصًا يدعى هيلى برهى وهو المؤسس الرئيسى لهذه الجمعية، وكان معه أشخاص آخرون منهم هبتوم أرأيا، وتولدى فسها (انظر الصورة).



بعض من أهم مؤسسى جمعية وحدة إرتريا وإثيوبيا الشبابية

من اليسار: هبتوم أرايا، قبرسلاسى قارزا، هيلى أبرهى

وكان هدف هذه الجمعية أيضًا العمل كما الحزب الأم على تأكيد انضمام إرتريا إلى إثيوبيا، ولكن هناك من يقولون إن هذا التنظيم الأخير لديه خلاف مع تنظيم " الأندنت الكبير حول أسلوب الانضمام (التسمية الرسمية للحزب الأم هى " جمعية وحدة إرتريا مع إثيوبيا – إثيوبيا الموحدة "، بينما تسمية التنظيم الفرع هى " جمعية وحدة إرتريا مع إثيوبيا ") ويرى قادة الجمعية الفرع أن تسمية الحزب الأم توحى بأن هناك طرفين مختلفين يتحدان، بينما تسمية جمعيتهم تشير إلى أن جسدًا واحدًا يحقق وحدته. ولهذا فإن هذه التسمية الأخيرة لا تفسح مجالاً للمساومة ولا للمناورة (الاختلاف اللغوى غير شديد الوضوح حتى فى اللغة

التجرينية، ولكن يبدو أن ذلك كان نوعًا من المزايدة السياسية والتملق الزائد عن الحدود؛ لتأكيد الولاء والتبعية لإثيوبيا من قبل قيادة الحزب الصغير، وخاصة أنهم قد تولوا تنفيذ المهمات القذرة مثل القتل والإرهاب – المترجم) [18].

وللحقيقة كانت المقالات والتصريحات التي ينشرها قادة جمعية الأندنت "الفرع" في الصحف تعبر عن طرحهم المتطرف لتحقيق الانضمام إلى إثيوبيا بشكل متهافت. وعلى سبيل المثال، تحدث الرئيس الجديد لجمعية الأندنت هذه في حفل ذكرى تأسيسها الثاني الذي أقيم يوم ٩ من سبتمبر ١٩٤٧م واسمه برهي مسقون موضحًا أهداف جمعيتهم بالقول:

"... إن هدفنا هو أن نستجدي الانضمام إلى إثيوبيا؛ فنصبح رعية تحت راعٍ واحد بعد أن قرَّر حليفه إثيوبيا (يقصد بريطانيا) عودة الأمور إلى نصابها؛ فتعود إرتريا إلى أمها إثيوبيا بعد انفصالها عن حضنها لنحو ستين عامًا عاشتها تحت نير كابوس استعماري جسيم " [19].

أما القرزماتش بهتا إيوآب الذي كان أحد أنشط أعضاء جمعية الأندنت، فيقول: إن جمعيته أسست من دون أي تحريض أو تدخل خارجي، وإن تأسيسها كان استجابة لرغبة ودوافع حرة ومستقلة لأعضائها المؤسسين. ويضيف القرزماتش بهتا: في البداية كانت الجمعية تعقد اجتماعاتها في المدارس لإخفاء أهدافها بالتظاهر أنهم مجموعة طلاب في المدرسة "... كنا – في البداية – نتظاهر بالانهماك بالدراسة ممسكين بأقلام الرصاص والكراسات، ثم نتحول بعد ذلك إلى الموضوعات السياسية " [20]. لكن المصادر الأخرى توضح أن جمعية الأندنت قد تم تأسيسها من قبل حزب الأندنت الأم؛ بهدف تنفيذ مهمة الاغتيالات ونشر الإرهاب. كما أن الوثائق البريطانية تؤكد بشدة أن جمعية الأندنت كانت أداة مباشرة لحزب الأندنت الأم. كما أن هناك من يقولون إن رئيس جمعية حب الوطن الفيتوراري قبر مسقل ولدو هو الذي قام إبان فترة رئاسته للجمعية بتجميع هذه الزمرة من بين الشباب مؤيدي الوحدة مع إثيوبيا [21].



قرازماتش بهتا إيوآب

ومهما يكن، فبعد مضى عام من تأسيس جمعية الأندنت الشبابية هـذه كـان دعاة الاستقلال، وخاصة دقيات حسن على، عرضة لمحاولـة اغتيـال فـى عـام ١٩٤٦م. ولكن وقتها عُدَّ الحادث مجرد عمل إجرامى معزول، ولـم يعـد عمـلاً سياسيًّا له صفة الاستمرارية. إضافة إلى ذلك لم يتم تناول هـذه المحاولـة بـشكل مضخم، ولم يكن هناك ما يدعو إلى الشك بأن مرتكبى هذا العمل هم من مؤيـدى الانضمام أو أنصارهم.

لم يأخذ الإرهاب السياسى شكله المنظم، ولم يتضح أن أيدى حزب الأنـدنت والحكومة الإثيوبية تقف وراءه إلا فى مارس ١٩٤٦م، أى بعد قـدوم الكولونيـل الإثيوبى نقا هيلى سلاسى إلى أسمرا كضابط اتصال للحكومة الإثيوبية فى إرتريا.

ومنذ ذلك الوقت، دأب البريطانيون على الإعراب عن شكهم فـى أن هـذا الكولونيل هو المسؤول الأول عن الأنشطة الإرهابية كافة التى تحدث فى الـبلاد. ومع هذا فإنهم، أى البريطانيين، لم يوجهوا إليه أية تهمة رسمية حتى يوم رحيلـه

من إرتريا فى عام ١٩٥١م، ومن جانبه ظل الكولونيل نقا ينكر أية صلة له بهذه الأعمال الإرهابية.

وإذا تتبعنا نهج الإدارة البريطانية فى ذلك الوقت لتطبيق سياسة " فرق تسد " فى إرتريا، فإننا لن نكون مبالغين إن قلنا إنهم كانوا يعملون على ضرب ثلاثة أو أربعة عصافير (وليس عصفورين فقط) بحجر واحد. فتارة يتظاهرون بأنهم يقفون إلى جانب دعاة الانضمام فسمحوا بدخول الكولونيل الإثيوبى نقا إلى إرتريا، ثم نراهم – تارة أخرى – يشجعون تأسيس حزبى الرابطة الإسلامية وحزب إرتريا للإرتريين للإيحاء بأنهم يقفون إلى جانب الاستقلاليين تارة، وإلى جانب الحزب الموالى لإيطاليا تارة أخرى. وكان من الطبيعى أن توجه إلى هذه الأحزاب السياسية الثلاثة فى وقت واحد تهمة الانحياز إلى البريطانيين. لهذا لم يكن مستبعدًا القول إن البريطانيين كانوا يعرفون ويتجاهلون عن عمد دور إثيوبيا فى كل الأعمال الإرهابية التى كانت تحدث فى إرتريا.

ولكن يجدر هنا التذكير بأن التدخل الإثيوبى فى إرتريا كان معقدًا وخفيًّا، إلى حد أنه كان يصعب اكتشافه بسرعة من قبل الإرتريين. فعلى سبيل المثال، يصر رئيس فرع حزب الأندنت فى مدينة أسمرا ومديرية حماسين آنذاك دقيات قبر يوهنس تسفا ماريام حتى اليوم على أن الكولونيل نقا كان من المعارضين لهذه الأعمال الإرهابية، وأن حزب الأندنت لم يكن يرعى حملة الإرهاب الواسعة التى كان يقوم بها أعضاء جمعية الأندنت الشبابية إياها – والتى سنستعرض تفاصيلها لاحقًا – بل يصر على أن حزب الأندنت كان يعارض هذه الأعمال أصلاً. وحسبما يقوله دقيات قبر يوهنس، فإن أول علاقة عمل نشأت بين حزب الأندنت وعصابات الشفتا الموجودة فى الخلاء بدوافعها الذاتية على حد تعبيره، كان خلال الفترة من ٤٧-١٩٤٨م، عندما تأسس الحزب الموالى لإيطاليا، وأن الهدف من وراء ذلك كان فقط " تخويف " أعضاء هذا الحزب، وأن هذا " التخويف " لم يكن يُراد منه القتل ونهب الممتلكات وإنما العمل على إبعاد الأعضاء عن هذا الحزب على الأقل إن تعذر ضمهم إلى حزب الأندنت [٢٢].



الكولونيل نقا هيلى سلاسى

لكن الدلائل تقول غير ذلك، فاسم الكولونيل نقا فى الوثائق البريطانية يـــرد فى نوفمبر ١٩٤٧م مرتبطًا منذ البداية بالإرهاب. وكما رأينا فى الفصل الـــسابق، فإن هذا العام (١٩٤٧م) كان قد شهد محاولة اغتيال السيد ولد آب ماريام، وتـــم تقديم ثلاثة متهمين إلى المحاكمة، وصدرت بحقهم أحكام قضائيـــة.

وفى أثناء مرافعات هذه القضية، تم الإدلاء بشهادات وتقديم وثائق تؤكـــد أن سكرتير الكولونيل نقا واسمه تكولا قبر مدهن الذى أتى من إثيوبيا " كـــان يـــشجع شفهيًا على إلقاء القنابل على الأطراف المعارضة ". وقـــد قبلـــت المحكمـــة هـــذه الشهادات والدلائل المقدمة، وأصدرت بناء على ذلك حكمها بالسجن ١٢ عامًا على الشخص الذى قام بإلقاء القنبلة بتحريض من تكولا.

انطلاقًا من هذا الحكم، أبلغ الحاكم البريطانى رؤساءه أنه يعتزم ســـحب إذن الدخول إلى إرتريا من تكولا؛ لأن " وجوده يشكل خطرًا على أمن البلاد " [٣٢]. لكن المسؤولين البريطانيين فى القاهرة خشوا أن يؤدى اتخاذ مثل هذا الإجـــراء بحـــق

تكولا إلى أن تُسيء إثيوبيا فهم مغزاه. ورأوا أنه من الأفضل التقدم رسميًّا بطلب تغيير الكولونيل نقا نفسه بدلاً من تكولا، عندما يصبح " الأمر ملحًّا " ويتأكد تورط الكولونيل فى هذه الأعمال الإرهابية (٢٤).

كان ذلك الوقت هو الشهر نفسه الذى وصلت فيه إلى إرتريا لجنة تقصى الحقائق التابعة للقوى العظمى الأربع. وكانت الإدارة العسكرية البريطانية فى إرتريا لا يداخلها أى شك فى طبيعة التدخل الذى كان يقوم به كل من تكولا أو الكولونيل نقا، لكنها عُرضة لضغوط واحتجاجات قوية للإبقاء عليهم وعدم طردهم. فعلى سبيل المثال، طلبت السفارة البريطانية فى أديس أبابا التخلى عن فكرة طرد تكولا؛ لأن ذلك لن يمكن الكولونيل نقا من متابعة نشاطات لجنة تقصى الحقائق كما ينبغى، وأنه لذلك لن يستطيع أن يطلع حكومته على حقيقة الأوضاع فى إرتريا. وجاء فى طلب السفارة البريطانية أن المهم هو أن يعمل أعضاء لجنة تقصى الحقائق فى جو آمن "... وينبغى ألا يؤدى أى حدث آخر إلى إزاحة تكولا من موقعه ". وبعبارة أخرى كانت السفارة البريطانية فى أديس أبابا تطلب غض النظر عن أية أعمال إرهابية ترتكب بتحريض من تكولا ضد أعضاء حزب الرابطة الإسلامية أو حزب إرتريا للإرتريين (٢٥).

ونتيجة لكل ذلك، تم تجاهل موضوع تكولا من قبل الإدارة البريطانية فى إرتريا على الرغم من كل ما كانت تملكه ضده من أدلة ملموسة. ولعل أبرز دليل على هذا النهج، هو ما أورده أحد تقارير الإدارة البريطانية بشأن الزيارة التى قام بها الكولونيل نقا إلى السجون لزيارة المتهمين الذين قاموا بإلقاء القنابل "... سمح له بزيارتهم باعتبار أن أمرهم كمواطنين إثيوبيين يعنيه بصفته ممثلاً لإثيوبيا ". وقد جاء فى هذا التقرير أن الكولونيل نقا ".. حاول بكل ما فى وسعه أن يتظاهر بأنه لا يعرف هؤلاء المساجين على الإطلاق، ولكن كان واضحًا أن ذلك محض سذاجة... لأن المتهم الأول لم يكن من المعروفين بترددهم المستمر على منزل ممثل الحكومة الإثيوبية وحسب، وإنما كان هذا الممثل قد كلف أحد الأشخاص بمتابعة القضية فى المحكمة (٢٦).

وفى أحد التقارير البريطانية نجد تقريرًا (نهاية نوفمبر عام ١٩٤٧م) يقدم معلومات إضافية عن أنشطة الكولونيل نقا نفسه؛ حيث يذكر هذا التقرير أن أحد المسؤولين البريطانيين فى إرتريا قام بزيارة الكولونيل نقا فى مقره. ويوضح التقرير أن الكولونيل " كان يزيد من وتيرة التحريض والتعبئة لصالح الانضمام على نحو غير عادى... وأن الكولونيل كانت تأتيه أموال إضافية خاصة زيادة على الميزانية العادية المخصصة له شهريًا "، ثم يتطرق التقرير إلى سكرتير الكولونيل فيقول: "... السكرتير (تكولا) يشارك فى التحريض على أعمال العنف التى يقوم بها حزب الأندنت. وكما نعلم فإن هناك إجراءات تتخذ لإعادة السكرتير إلى أديس أبابا " [٢٧].

لم يتم اتخاذ الإجراءات المشار إليها؛ حيث تم تأجيلها بناء على مبررات.".. إن طرد تكولا خلال فترة وجود لجنة تقصى الحقائق أمر يسئ إلى سمعتنا"[٢٨] التى كانت تقدمها السفارة البريطانية فى أديس أبابا. وهكذا بقى تكولا فى إرتريا حتى بعد ذهاب اللجنة. وقد واصل البريطانيون حتى فى المراحل اللاحقة نهج التذبذب وسياسة إخفاء الأدلة وإنكار معرفة وجود تدخل إثيوبى فى الأنشطة الإرهابية لحزب الأندنت وأنصاره؛ ومن ثم لم يتخذوا الإجراءات اللازمة لوقفها وتركوها تزداد كثافة. ولم يكن بالإمكان تصديق عدم وجود تدخل ودور لحزب الأندنت أو الكولونيل نقا وسكرتيره فى أعمال الإرهاب هذه؛ نظرًا إلى وضوح الأدلة التى تثبته. وفى هذا الإطار، يؤكد دقيات قبر يوهنس مرارًا: "... إن من كان يحرك الأعمال الإرهابية هذه ليسوا من كانوا فى أسمرا، وإنما كانت التوجيهات تصدر من أديس أبابا لتصل إرتريا عبر تجراى، وكانت للسكرتير تازاز ولد قرقيس مجموعة خاصة به تتولى تنفيذ هذه المهمات، كما أنه كان له خط اتصال مباشر ". وتؤكد مصادر عديدة أن هذا الاتصال المباشر " كان يتم مع الفيتوراري أبرها ولد تاتيوس. ويروى أحد الأشخاص (لا يرغب فى الإشارة إلى اسمه) الذين عاصروا تلك الفترة أن الفيتوراري أبرها كان قد طلب من حزب الأندنت فى عام ١٩٤٩م مساعدته فى الاتصال بعصابات " الشفتا " ليقوم بتسليمهم أموالاً كان قد أحضرها من أديس أبابا. ولكن عندما لم يجد الإثيوبيون من هو مستعد للتعاون

المباشر معهم من قبل قادة حزب الأندنت، اضطروا فى الأخير إلى تنفيذ هذه المهمة عبر تجراى [٢٩]. وسنتطرق لاحقًا إلى هذه المسألة بتوسع أكثر عندما نتناول موضوع اغتيال عبد القادر كبيرى.

عام ١٩٤٨ – عام القرصنة (الشفتة) والأعمال الإرهابية

منذ يناير ١٩٤٨م، أى منذ وصول لجنة تقصى الحقائق، ازدادت حدة الأعمال الإرهابية وكثافتها فى الكثير من المدن والأرياف، واستمرت حتى بعد عودتها. وكانت أعمال العنف التى حدثت فى كل من ترا إمنى، طعزقا، عدى خولا وأماكن أخرى تهدف إلى التأثير فى آراء أعضاء لجنة تقصى الحقائق من أن محاولات الاغتيال التى تعرّض لها كل من السيد ولد آب ولد ماريام ودقيات حسن على التى حدثت قبل هذا التاريخ (١٩٤٨م) كانت محاولات متفرقة ومعزولة عن بعضها بعضًا، ولم تتم وفق مخطط منظم.

لكن اعتبارًا من يناير ١٩٤٨م. بدت الأعمال الإرهابية وكأنها تتم بمخطط مسبق ووفق أهداف وتوجهات مدروسة. فعلى سبيل المثال، قامت مجموعة كبيرة من شباب الأندنت بكرن فى الأول من يناير ١٩٤٨م. بمباغتة ستة من شاب أبناء مدينة كرن الذين هم من أعضاء حزب الرابطة. وقد قتل فى هذا الهجوم شاب عمره عشرون عامًا اسمه محمد عثمان عبد الله. وحين تم القبض على مرتكبى الهجوم، كان من بينهم شاب اسمه تسفاى هبتى وهو شقيق امبابيه هبتى رئيس فرع حزب الأندنت فى كرن [٣٠].

وفى مطلع يناير أيضًا من هذا العام نفسه، قامت مجموعة مسلحة تتكون من ثلاثين شخصًا بمهاجمة مصنع كاشانى لألياف الصبار بمدينة عيلا برعد، ونهبوا ثلاثمائة رأس من الماشية. وفى السادس من الشهر نفسه، قام خمسة من أعضاء هذه الجماعات الإرهابية بإيقاف قطار " اللوترينو " السريع فى منطقة حليب منتل (بالقرب من كرن) وأطلقوا على الركاب زخات من الرصاص والقنابل

اليدوية. وتفيد التقارير عن هذا الحادث بأن المهاجمين كانوا يرفعون العلم الإثيوبى. ولعله يتضح أكثر أن أهداف هذه المجموعات كانت سياسية؛ حين نعلم أن كاشانى كان رئيس فرع الحزب الموالى لإيطاليا فى هذه المنطقة.

ومنذ ذلك الوقت، يناير ١٩٤٨م، حتى نهاية ذلك العام، كان موضوع الشفتا الشغل الشاغل للإدارة البريطانية فى إرتريا. وقد اقترحت هذه الإدارة فرض عقوبات جماعية على كل القرى التى تؤوى أو تطعم أو تساعد عصابات الشفتا. وقد تم بالفعل نقاش طويل؛ من أجل المصادقة على هذا الاقتراح [٣١].

وعلى الرغم من كل ذلك، كانت الأعمال الإرهابية تتواصل. ففى الثانى عشر من مارس ١٩٤٨م، مثلاً، تقدمت الجمعية الإيطالية – الإرترية بشكوى إلى السلطات ضد مجموعة من جماعات لصوص الشفتا تابعة لعصابة تعرف باسم " تشفرا ويريبيلا " لنهبها بار " باجى " أو (" بار أوندى تشيزمو " حسب تسميتها فى ذلك الوقت) فى بلدة إمبا درهو. وإمعانا فى الاستفزاز، كشف أفراد هذه العصابة أسماءهم. وقد أعلن رئيس الجمعية الإيطالية – الإرترية " كريو " المدعو فينشنزو دى ميليو أن هذا التصرف يعد إهانة كبيرة لقوات الشرطة، وطالب بأن تؤمن الحراسة والسلامة لممتلكات المواطنين من فورهم [٣٢].



ثلاثة أفراد من جماعات الشفتا

يرجع سبب شكوى رئيس الجمعية الإيطالية - الإرترية إلى أن الجماعات الإرهابية قد اتخذت من الإيطاليين أهدافًا رئيسة لها منذ مطلع ذلك العام. وتوضح مذكرة مكتوبة بتاريخ ١٩ من مارس (١٩٤٨م) "، على سبيل المثال تفاصيل، الهجمات التى تعرض لها الإيطاليون وممتلكاتهم فى مختلف الأماكن خلال الفترة من ٧ – ١٦ من مارس ١٩٤٨م، والتى كانت على النحو التالى:

٧ من مارس: قتل مستوطن إيطالى؛ عندما قام خمسة من جماعة الشفتا بإيقاف سيارته بالقرب من مدينة دقمحرى.

٩ من مارس: حادث مماثل وقع على طريق أسمرا – كرن، وقد جرح فى هذا الحادث شخصان أحدهما إرترى والآخر إيطالى.

١١ من مارس: تعرضت مزرعة أحد الإيطاليين للنهب والتخريب.

١٦ من مارس: تم تدمير منجم للذهب فى مدينة عد تكليزان تعود ملكيته إلى الإيطالى ميلتن دروسن، وقد قدرت الخسائر الناجمة عن هذا العمل بمبلغ ثلاثين ألف شلن.

وتمضى مذكرة الجمعية الإيطالية – الإرترية فى احتجاجها مطالبة بوضع حراسة على المؤسسات التى يملكها الإيطاليون كافة. وفى الوقت نفسه، أكدت المذكرة أن الورقة التى تركها منفذو الجريمة والتى كتب عليها " مناضلو إثيوبيا " توضح أنهم من الإرتريين الأرثوذكس الذين تدعمهم إثيوبيا. وأعربت المذكرة عن شكوكها فى احتمال أن يكون مرتكب الجريمة هو حقوص تمنو المعروف بعدائه الصريح للإيطاليين. ولم تقف المذكرة عند هذا الحد، وإنما مضت تناشد الإدارة البريطانية العمل على طرد تكولا سكرتير الكولونيل نقا؛ لأن هناك شكوكًا غير مدعومة بالأدلة الملموسة، تؤكد أن وجود هذا الشخص يؤدى إلى استمرار هذه الأعمال الإرهابية.

لم تكن كل هجمات شهر مارس موجهة إلى الإيطاليين فقط، وإنما كان نطاقها قد شمل جميع انحاء البلاد تقريبًا. وعلى سبيل المثال، قام ثلاثون من الشفتا

الإثيوبيين فى ١٥ من مارس بنهب قطيعين من المواشى من ضواحى مدينة بارنتو. كما أطلق النار على مسؤولى قطيعيْن من المواشى من ضواحى مدينة بارنتو. كما أطلق النار على مسؤولى بريطانى فى منطقة مرارا (شمال بحرى). كما حدثت مواجهة مسلحة بين هذه العصابات والشرطة البريطانية في يومي ١٤-١٩ من مارس قرقر – قوالا، فى طريق كرن – أسمرا، وقد جرح أحد البريطانيين فى هذه المواجهات(٣٣).

هذا التصعيد أصبح مصدر قلق للإدارة البريطانية، وقد قررت – فى الأخير – العمل على تعزيز وحدات الجيش والشرطة المتوفرة لديها بثلاثمائة من الميليشيات (الباندا) على أن يتم تجنيدهم خلال شهر واحد. وإضافة إلى ذلك رصدت الإدارة البريطانية مبلغ ألف باوند لكل من يقوم بالقبض على واحد من عصابات الشفتا حتى الأول من أبريل (١٩٤٨م) (٣٤). كما أعلن المكتب العسكرى البريطانى فى عدن بأنه سيرسل أربع طائرات من نوع تيمبيست " Tempest " إلى أسمرا بهدف إستعراض القوة واستخدامها عند اللزوم (٣٥).

هذه الإجراءات لم تقلل من حدوث هذه الأعمال الإرهابية، بل على النقيض من ذلك ازدادت حدتها وكثافتها. وبناءً على ذلك طالبت الإدارة البريطانية بمنحها المزيد من الصلاحيات (٣٦). وهكذا انتقلت مسؤولية متابعة النشاطات الإرهابية وملاحقتها من الإدارة البريطانية إلى الإدارة العسكرية.

كانت الجالية الإيطالية المستفيد الأكبر من الاستقرار الذى تولد عن ذلك(٣٧).

لكن المسؤول العسكرى البريطانى الأعلى الموجود فى القاهرة الميجور جنرال دى.سى.كامنغ حذر من مغبة نتائج الخيار العسكرى فى هذا المجال؛ لأنه قد يؤدى إلى نتائج يصعب التكهن بها. كما نبه هذا المسؤول إلى ضرورة التحلى بالحذر واعتماد السبل القانونية بدلاً من اللجوء إلى الإجراءات العشوائية؛ لأن ذلك يمكن أن يدفع الجماعات البريطانية المؤيدة لإثيوبيا من أمثال المسز سيلفيا بانكرست للتحرك ضد خيار اللجوء إلى القوة العسكرية، وطرح الموضوع فى مجلس العموم البريطانى (٣٨).

هذا التخفظات أسهمت إلى حد ما فى التخفيف من حدة الإجراءات الحازمة التى كان يعتزم اتخاذها، لكنها لم تلغ المخطط نفسه، بل إن تطبيقه " حتى بهذا المستوى من الحذر " قد حقق نتائج إيجابية (٣٩). وفى هذا الإطار، قامت قوة عسكرية يقودها المفتش قبرى سلاسى والسرجنت يسن بالانطلاق من دقمحرى ومباغتة عصابة قبرهت " التجراوى " في منطقة ماى عينى. وقد قتل فى هذا الهجوم الصاعق ستة من أفراد العصابة، وأسر ثمانية منهم، كما تم الاستيلاء على عشر بنادق ومسدسات وكمية كبيرة من الذخيرة. وقد اعتبر هذا العمل انتصارًا كبيرًا، وتم تناوله والإشادة به كثيرًا فى وسائل الإعلام. وفى أثناء ذلك كانت الطائرات البريطانية تقوم بطلعات استعراض قوة. وقد أدى كل ذلك إلى أن يسلم طوال أسابيع عدة تالية عدد كبير من أفراد عصابات الشفتا أنفسهم إلى السلطات البريطانية. وعمومًا أسفرت هذه الحملة بالإجمال عن قتل سبعة من لصوص الشفتا، وأسر ٢٦منهم، كما سلم عشرون آخرون منهم أنفسهم إلى السلطات؛ أربعة عشر من هؤلاء كانوا من أفراد عصابة حقوص تمنو" (٤٠).

وعلى الرغم من الضجة الكبيرة التى أثيرت حول عمليات شهر مارس هذه، واعتبار السلطات لها انتصارًا كبيرًا، فإنها – فى حقيقة الأمر – تعتبر إنجازًا ضئيلاً للغاية، مقارنة بحجم عصابات الإرهاب، وقرصنة عصابات الشفتا التى كانت سائدة فى إرتريا وقتها (٤١).

والمثير فى الأمر أنه كثيرًا ما كانت الإدارة البريطانية في إرتريا تتخبط فيما يشبه الهذيان فى تقديراتها؛ للأسباب التى دفعت إلى نشاطات عصابات الشفتا وجذورها، ومن يقفون خلفها. فعلى سبيل المثال، كانت هذه الإدارة فى بعض الأوقات تتعامل بجدية مع الشكوك التى كانت تتحدث عن إمكانية أن يكون الحزب الشيوعى الإيطالى وراء هذه الأنشطة الإرهابية. كما أن هذه الإدارة تحركت فى بعض المراحل بشكل عملى فى هذا المجال تحت حجة "... ربما يريد السوفييت تشويه صورتنا من خلال تحريضهم لهذه العصابات ". لكن هذه الإدارة تخلت عن

هذه الهواجس بعد فترة قصيرة؛ لأن عدد أعضاء الحزب الشيوعى الإيطالى فى إرتريا لم يكن يصل مئة إيطالى على أكثر تقدير[٤٢].

لم تبذل الإدارة البريطانية أى جهد – أو يبدو أنها لم تكن ترغب فى ذلك – لمعرفة الجهة التى تحرك هذه العصابات، على الرغم من أنها كانت أمام مرآهم وبجوارهم. وقد ورد فى التقرير نفسه الذى يتحدث عن دور الحزب الشيوعى الإيطالى، أن معلومات قد وردت إلى الإدارة تتحدث عن حدوث تحركات عسكرية فى إقليم تجراى (الإثيوبى). ويضيف التقرير بهذا الشأن ما يلى :–

"... لا يمكن أن تدخل إثيوبيا فى هذه الآونة فى مواجهة مع بريطانيا... ومع هذا لا يتوقع الإثيوبيون أن يحصلوا على إرتريا بالكامل، وقد يقنعون بحصولهم على عصب وضواحيها فقط. بيد أن مسالة إمكانية عودة إيطاليا إلى إرتريا قد أفزعتهم كثيرًا... لهذا إذا تقرر إعادة القوات الإيطالية من جديد (فى إرتريا) فإننا نتوقع أن يكون هناك رد فعل من طرف إثيوبيا " [٤٣].

فى مثل هذه الأجواء، كان قائدا عصابات الشفتا المعروفان: حقوص تمنو وتخلى ولد قبرئيل قد هربا إلى إثيوبيا واحتميا بها. وطلبت الإدارة البريطانية من إثيوبيا إعادتهما باعتبارهما مجرمين عاديين. لكن الحكومة الإثيوبية لم ترد على هذا الطلب، وقبلت الإدارة البريطانية بما كان يحدث للتستر على هذا الموضوع[٤٤]. لم توجه هذه الإدارة، أو بالأحرى لم تكن ترغب فى توجيه أى شكوى ضد إثيوبيا بهذا الشأن، لأسباب لم توضحها. وكنتيجة مباشرة لهذا التعامل، تواصلت الأعمال الإرهابية فى شهر أبريل التالى دون أى عائق. وفى شهر مايو، عاد زعيما الشفتا حقوص تمنو وتخلى ولد قبرئيل من إثيوبيا، وعاثا نهبًا فى المناطق الغربية من إرتريا [٤٥]. وقد قتل أحد هذين الزعيمين " تخلى ولد قبرئيل " فى إحدى غارات النهب التى كانا يقومان بها، والتجأ من جرحوا من أفراد عصابتهم إلى إثيوبيا [٤٦]. وفى مناسبة أخرى، تم العثور على ورقة عفو موقعة من قبل قيادة دينية كبيرة فى الكنيسة الإرثوذكسية الإثيوبية فى جيب شخص إرترى من عصابات الشفتا بعد وقوعه فى الأسر. ويقال إن أفراد الشفتا الذين يرغبون فى العودة إلى الحياة المدنية

السلمية كانوا يطلبون العفو من الكنيسة في إثيوبيا. ومع أن اسم القيادي الديني غير مكتوب في وثيقة العفو هذه، إلا أن من المرجح أن يكون هو القس نبري إيد قبر مسقل يعبيو؛ وذلك نظرًا لكونه معروفًا بعلاقاته الوطيدة بهذه العصابات.

هذه الوثيقة أثارت حفيظة البريطانيين بشدة؛ حيث اعتبروا أن منح العفو لشخص إرتري من قبل طرف إثيوبي، يعد تدخلاً في الشؤون الإرترية. وقد قامت الإدارة البريطانية بسجن الأسير، وتقديم احتجاج للحكومة الإثيوبية [٤٧]. ويبدو أن البريطانيين لم يحصلوا على رد من الحكومة الإثيوبية بشأن ذلك.

في أثناء ذلك، كانت النشاطات الإرهابية لعصابات الشفتا تزداد حدة وعنفًا من يوم إلى آخر. كما انضمت إلى العصابات الإرترية جماعات إثيوبية من عصابات الشفتا؛ حيث ظهرت – على سبيل المثال – في منطقة البا في شهر يونيو عصابة مسلحة من التجراويين تتكون من أربعين فردًا، يقودها كل من ترقي وقرزقهير، وفي هذا الشهر نفسه، قامت عصابة حقوص تمنو وولد سلاسي بالإغارة على جماعة من البني عامر في وادي كركون، وقتلت ثلاثة منهم، وسلبت ستمائة رأس من الماشية. ويوضح أحد التقارير أن حقوص تمنو قد شن هذه الغارة ردًا على غارة مماثلة قام بها البني عامر ضد آخرين[٤٨].

خصوصية النشاط " الشفتاوي " لعواتي:

إن الحادث المذكور آنفًا، يفرض التطرق إلى حامد إدريس عواتي الذي قام لاحقًا بتفجير الكفاح المسلح الإرتري في عام ١٩٦١م. فكما هو معروف، كان عواتي يعتبر الحامي لمواشي قبيلتي البني عامر والنارا وثرواتهما. ولهذا فإن الغارات التي كان يقوم بشنها على الآخرين، كانت تأتي في إطار تنفيذ هذا الدور. وكما نذكر كان عواتي المعاون الرئيسي لعلي منطاز في حربه التي شنها ضد الهدندوة خلال الفترة من ٤٢-١٩٤٥م. لكن أسباب خروج عواتي للخلاء وتمرده على السلطات، لم تكن بدافع الأسباب المذكورة آنفًا فقط. فقد تمرد عواتي على

السلطات البريطانية واحتمى بالخلاء منذ بداية الاحتلال البريطانى تقريبًا؛ حيث حدث وقتها خلاف بينه وبين المسؤول البريطانى فى منطقة القاش (٤٩).

وتتحدث الوثائق البريطانية لعام ١٩٤٨م عن عواتى بمستوى عصابات الشفتا الأخرى نفسه. وعلى سبيل المثال، يشير أحد هذه التقارير إلى أن عواتى ظهر فى ١٩ من مارس فى منطقة بياقالا – ستونا وبرفقته ١٦ من الإثيوبيين وستة من البنى عامر، وأن جميعهم مسلحون ببنادق إيطالية (٥٠). ثم ظهر مرة أخرى – كما يوضح التقرير – فى ١٥ من مايو فى ضواحى القاش وبرفقته ٢٧ من الإثيوبيين وسبعة من النارا، وهم جميعًا من أفراد عصابته (٥١). وسنرى فى الأجزاء التالية الكثير من التقارير التى توضح أن عواتى لم يكن يسير برفقة الإثيوبيين وحسب، وإنما كان يتخذ من إثيوبيا ملاذًا له وهذا قد يثير سؤالاً حول ما إذا كان عواتى كغيره من عصابات الشفتا من مؤيدى إثيوبيا. الحكاوى الشفهية عن عواتى تؤكد أنه كانت له صلات طيبة مع سكان " ولغاييت " وأبنائهم من الشفتا (فى إثيوبيا). ويرى كثيرون أن علاقته بإثيوبيا لا تتجاوز هذا النطاق (٥٢).

بقى عواتى وعصباته كامنًا فى حالة سكون تام تقريبًا طوال الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٤٨م؛ حيث لم يسجل له أى نشاط ملحوظ يمكن رصده فى التقارير التى تكتب عنه. ولكنه فى شهر يونيو من هذا العام، بدأ هو وعصابته فى الحركة النشطة. ومن باب التذكير، كنا قد رأينا فى الصفحات الفائتة كيف أن عصابة حقوص تمنو كانت قد أغارت على وادى كركون، وقتلت عددًا من رعاة البنى عامر، ونهبت منهم مئات الأبقار (٥٣). ويوضح أحد التقارير أنه بعد أيام من هذا الحادث، وتحديدا فى ٢٣ من يونيو ١٩٤٨م تسلل عواتى وعصابته إلى بلدة أم حجر عبر الأراضى الإثيوبية، وقتل ثلاثة أشخاص وسبى (أسر) ثلاث نساء (٥٤). ويوضح تقرير آخر مكتوب بتاريخ ٢٦ من يونيو ١٩٤٨م، أن عواتى وعصابته قد هاجما قرية يقطنها الكوناما اسمها تانيا، وقتل أربعة من سكانها، وأحرق ٣٩ من أكواخها، ونهب سبعين رأسًا من المواشى (٥٥).

نخلص من هذا أن عواتى فى نهاية الأربعينيات كان رجل عصابات يتحرك وفق أهداف متميزة عن الآخرين من أمثاله. وحسبما يرويه المناضل دنقس آرى زميل عواتى منذ أيام حياة عصابات الشفتا، فإنه لم يكن لعواتى أى هدف آخر سوى حماية ممتلكات قبيلتى البنى عامر والنارا ومواشيهما(٥٦). هذا الأمر المتعلق بأهداف عواتى يؤكده أيضًا " الشفتا " حقوص تمنو نفسه، كما أن الباحث جوردان قبر مدهن يوضح أن عواتى كان يقود فى الأربعينيات جيشًا من الفقراء من الذين لا يملكون المال ولا السلاح، ويدافع بهم عن ممتلكات مواطنيه ومواشيهم(٥٧).

انطلاقًا من ذلك؛ يتطلب منا أن نلاحظ أن نشاطات عصابات الشفتا فى منطقة القاش بركة كانت ذات طابع مميز يهدف -كما هى الحال مع جماعة عواتى – إلى التصدى لأعمال النهب والقتل التى تقوم بها العصابات الأخرى، أوبعبارة أخرى كانت عصابات مضادة لنشاطات عصابات الشفتا، وهو ما يميزها عن عصابات الشفتا فى مناطق المرتفعات. ولم يكن لدعاة الاستقلال من جانبهم وحدات مضادة مماثلة عندما بدأت إثيوبيا فى تحريك عصابات الشفتا بشكل منظم فى عام ١٩٤٨م. ولهذا لم تواجه عصابات الشفتا أية مقاومة، سواء فى المرتفعات أو المنخفضات الشرقية، على عكس ما كانت عليه الحال فى المنخفضات الغربية.

غير أن هذه المقاومة ظهرت لاحقًا خلال الفترة ما بين نهاية الأربعينيات ومطلع الخمسينيات، مع الشروع فى تجميع ما عرف بجمعيات الشبان المسلمين التابعين لحزب الرابطة الإسلامية، وولوج عدد من الشباب من الساهو فى مديريتى أكلى قوزاى وسراى إلى عالم الشفتا. أما خلال عام ١٩٤٨م، فلم تكن هناك أية قوة شعبية – باستثناء تحرك عواتى – تقاوم مجاميع عصابات الشفتا التى كانت تعمل لمصلحة إثيوبيا ، وضد الإيطاليين وحزب الرابطة الإسلامية.

ويبدو أن حكام إرتريا البريطانيين كانوا قلقين جدًّا من توجهات عواتى . وكان عواتى ومجموعته يقومان باستمرار بأعمال تزيد من درجة هذا القلق. وبينما كانت الأمور تسير على هذا المنوال، وقع فى يوم ٢٧ من يوليو ١٩٤٨م، حادث مختلف عما كان يحدث فى البلاد؛ حيث كان الضحايا حتى ذلك الوقت هم

الإيطاليين والرعاة فقط، ولكن فى هذا التاريخ المذكور آنفًا، قام عواتى بمهاجمة مجموعة من الشرطة على مسافة ١٥ كلم إلى الشمال من هيكوتة، وقد قتل فى هذا الهجوم قائد المجموعة المفتش محمد على سكنغ بيم، وثلاثة من الجنود العاديين، وجرح خمسة آخرين، كما سلبت مجموعة عواتى ٦٠٠ طلقة [٥٨]. هذا الحادث أقلق المسؤولين البريطانيين كثيرًا، وقاموا برفع المكافأة المرصودة لمن يحضر عواتى حيًّا أو ميتًا إلى مبلغ ألف شلن [٥٩].

كنا قد ذكرنا آنفًا، أن توجهات عواتى كانت تقلق البريطانيين، ومع هذا يصعب معرفة السبب الذى دفع عواتى إلى اختيار مهاجمة مركز الشرطة. ولن ندعى هنا أنه قد أعلن الثورة، وبدأ فى مقاومة الاستعمار منذ ذلك الوقت؛ لأن ذلك سيكون مجرد محاولة مط تاريخ واختلاقه . بيد أنه لا بد من الإقرار أن هذا العمل الذى قام به عواتى كانت له خصوصيته ومرتبته المتميزة؛ لأن مهاجمة معسكر عسكرى بريطانى فى ذلك الوقت، لم يكن أمرًا مألوفًا، كما أنه كان يعتبر عملاً متميزًا، مقارنة بما كانت تقوم به عصابات الشفا الأخرى.

التدخل الإثيوبى وتجميع الشفتا:

فى عام ١٩٤٨م، وجدت أنشطة الشفتا – باستثناء عواتى ومجموعته – المجال واسعًا لتصبح مرتعًا خاصًّا لعربدة الحكومة الإثيوبية وحزب الأندنت. وكانت إثيوبيا – كما رأينا آنفًا – تشرف على هذه الأنشطة عبر خطى عدوا وأكسوم؛ لأنهما الأكثر ملاءمة. فى تلك الفترة، كان تأزاز ولد قرقيس سكرتير الإمبراطور هيلى سلاسى صاحب نفوذ كبير فى إثيوبيا، وهذا السكرتير الذى ينحدر من أسرة عادية تعمل فى دباغة الجلود، كان مكروهًا ومهابًا من قبل العائلة المالكة الإثيوبية التى كانت تخشى أن ينتزع منها السلطان. وكان الكولونيل نقا هيلى (ممثل إثيوبيا فى إرتريا) أحد هؤلاء الأعداء المنافسين له. ويقال إن السكرتير تأزاز ولد قرقيس كان يسعى إلى عزل الكولونيل نقا وتكوين نفوذ خاص

به فى إرتريا عن طريق استغلال نشاطات الشفتا؛ لتعزيز مركزه فى إثيوبيا. ويبدو أن هذه المزاعم كانت تتضمن شيئًا من الحقيقة " (٦٠).

لم يكن الفيتورارى أبرها ولد تاتيوس قناة الاتصال الوحيدة للسكرتير تسأزاز ولد قرقيس. فالتقارير البريطانية توضح بشكل مباشر بأن قناة اتصال مماثلة كانت تربطه بتدلا بايرو. وكمثال على ذلك، تذكر هذه التقارير أن تدلا بايرو سافر إلى أديس أبابا فى يونيو ١٩٤٨م، وعاد فى الشهر نفسه، ثم اجتمع بلجنة حزب الأندنت فى ٣٠ يونيو وأبلغهم " ... إذا عاد الحاكم الإيطالى إلى إرتريا، فإن إثيوبيا على أتم الاستعداد لمدنا بالأسلحة "، وقد وافقت اللجنة على ذلك.

ويوضح التقرير نفسه المذكور آنفًا، أن اجتماعًا آخر لحزب الأندنت قد عقد فى الأول من يوليو ١٩٤٨م (أى فى اليوم التالى لاجتماع لجنة الأندنت) وأن الاجتماع قد قرر أنه من الأفضل المبادرة باتخاذ إجراءات أو خطوات من قبل الحزب، بدلاً من انتظار صدور قرار من الأمم المتحدة قد لا يكون متمشيًا مع رغباتهم، وأن هذا الاجتماع قد ناقش الخطوات التى ينبغى القيام بها (٦١).

لا أحد يعرف النتائج التى أفضت إليها نقاشات وقرارات تدلا وحزبه. لكن الأعمال الإرهابية زادت من وتيرتها وحدتها بعد ذلك. ففى الخامس من أغسطس ١٩٤٨م، أى بعد عشرة أيام من هجوم عواتى على الجنود السودانيين، قامت عصابة حقوص تمنو بمهاجمة عمال السكك الحديد، وقتلت اثنين من الإيطاليين فى منطقة " دم سبئاى " وألصقوا فى جثتهما ورقة مكتوبة باللغة التجرينية (٦٢).

واعتبرت الإدارة البريطانية هذه الجريمة أيضًا عملاً مختلفًا عن غيره؛ لأن الضحايا لم يكونوا بالأساس يملكون أى قدر من المال. ولهذا عُدَّ هذا العمل لعصابة تمنو متميزًا عن سابقاته؛ لأنه لم يرتكب بهدف الحصول على المال، وثانيًا لأن الورقة التى ألصقت فى جسدى القتيلين كانت تبدو وكأنها قد كتبت مسبقًا فى وضع مريح داخل مكتب، وليس بشكل متعجل تفرضه طبيعة حادث القتل وظروفه. انطلاقًا من هذه الملاحظات، توصلت الإدارة البريطانية إلى الاستنتاج بأن الجريمة قد ارتكبت لأهداف سياسية، وأن مرتكبيها إما حزب الأندنت الأم، وإما من جناحه

الشبابى " الأندنت الصغير". ومن بين الأسباب الأخرى التى مكنت الإدارة البريطانية من الوصول إلى هذا الاستنتاج، هو أن رئيس حزب الأندنت دقيات بينى براخى كان قيد الاعتقال عقب انعقاد اجتماع تدلا بلجنة الحزب. وكان سبب اعتقاله هو أنه كانت قد وجهت إليه تهمة التحريض على العنف والإرهاب، وبعدما ألقى خطابًا حماسيًّا أمام عدد كبير من الناس، فى ساحة كنيسة القديسة مريم، كانوا قد تجمعوا للاحتفال بعيد ميلاد الإمبراطور هيلى سلاسى فى ٢٣ من يوليو، وكان قد جاء فى خطابه:

"... نحن (القادة) نعتبر المدافعين عن الحقوق الطبيعية للمواطنين والشاهدين على رغبته القديمة للانتماء إلى إثيوبيا... لهذا نحن عازمون على التصدى عمليًّا لكل من يريد تقسيم بلادنا... ولن نرضى بغير الانضمام إلى إثيوبيا". وفيما يتعلق بإمكانية عودة حكم المحتل الإيطالى جاء فى خطابه هذا: "... لقد عبرت إرتريا عن رفضها لعودة إيطاليا؛ ولهذا نحن سنقاوم أى شىء من هذا القبيل. ونعلن منذ الآن أننا سنعبر عمليًّا عن رفضنا وكراهيتنا لذلك بكل ما نملك"[٦٣].

وعلى الرغم من أن كل هذا الحديث مقتبس مما نشر فى الصحف، فإن سبب اعتقال دقيات بينى هو أنه قد وجهت إليه تهمة التفوه بعبارات أخرى كانت قد حذفت من المقالات المنشورة فى الصحف الصادرة لاحقًا وكان قد ورد فى الجزء المحذوف من خطابه ما يلى: "... إن إدخال العالم وإغراقه فى الاضطرابات يتطلبان أن تقوموا – أنتم المواطنين – برفع السلاح الذى لا مناص من رفعه فى نهاية المطاف، واستخدامه عمليًّا " [٦٤]. تهمة التحريض هذه وجهت أيضًا إلى رئيس صحيفة إثيوبيا أزماج قبر ميكائيل قرمو ذى براقيت. وقد قضت المحكمة بالسجن لمدة عام على دقيات بينى، وبفترة ستة أشهر على أزماج قبر ميكائيل. وقد تم لاحقًا تعديل الحكم ومضاعفته إلى عامين من السجن على دقيات بهتا، وعام على أزماج قبر ميكائيل. ولكن مع وقف التنفيذ؛ وذلك بعد أن تمت إدانتهما من قبل المحكمة [٦٥].

الكولونيل كينيون سليني السكرتير الاول للإدارة البريطانية ربط بين خطاب دقيات بيني وعملية الاغتيال التى قام بها الشفتا حقوص تمنو، وزيارة تدلا بـايرو إلى أديس أبابا. ولهذا قال ".. إني أرغب في اعتقال تدلا بايرو إذا اسـتمرت هـذه الجرائم السياسية ". ولكن هذا الكولونيل استشار مسؤوله الأعلى في القاهرة المستر فلاكسمان بشأن الاستفادة من القانون الاستعماري الإيطالي المعروف بـــ " لوائح الشرطة " والذى يتيح اعتقال المشتبه بهم دون محاكمة؛ وذلك بغـرض الـسيطرة على النشاط الإرهابي في إرتريا (٦٦). وقد رد فلاكسمان عليه موضحًا أنــه علـى الرغم من توفر الظروف الملائمة للاستفادة من هذا القانون الإيطالي؛ للحـد مـن النشاط الإرهابي، فإن الأمر يتطلب توخي الحذر. ثم قـال مـضيفًا "... يبـدو أن سياستنا في هذا الوقت تميل نحو تأييد دعاة الانضمام إلى إثيوبيـا. ولا أعتقـد أن الحزب الانضمامي له مصلحة الآن في استمرار سياسة الإرهاب، والتي ربما قـد يحتاج إليها في وقت آخر. ولهذا يتطلب الحصول على المزيد من القـرائن التـي تؤكد وجود النية في القيام بأعمال عنف قبل اتخاذ إجراءات الاعتقال بحـق تـدلا بايرو أو آخرين" (٦٧).

هكذا توقفت فكرة اعتقال تدلا بايرو وجماعته، وأصـبحت أعمـال العنـف تزداد كمًّا ونوعًا يومًا إثر آخر. وكانت معظم الجرائم التي ترتكب فـي ضـواحي كرن مصحوبة بأوراق تحمل توقيع الشفتا حقوص تمنو. لكـن الإدارة البريطانيـة كانت تساورها شكوك قوية بأن الفاعلين الحقيقيين هم من حزب الأندنت نفسه، وأن هذه التوقيعات ما هي إلا محاولة للتضليل، وإبعاد الشبهات عن الحزب (٦٨). ومهما يكن، فإن الإدارة البريطانية كانت وقتها قد صرفت النظر عن اعتقال قادة حـزب الأندنت، وركزت على رفع قيمة المكأفاة لكل من يقبض على أعـضاء عـصابات الشفتا. صحيح أن شهرة زعيم عصابة الشفتا حقوص تمنو كانت قد عمت الآفـاق وقتهـا، ولكـن هـذا لا يعني أن العصابات الأخرى لم تكن تقوم بـأي نـشاط. وعلى سبيل المثال، هناك شكوى قوية في أن الفاعل الحقيقي لبعض النشاطات التي كانت تنسب إلى حقـوص تمنو، هو الشفتا قبر تسفاظيون (٦٩). " وهو يعمـل فـي منطقة حقوص تمنو نفسها ". كما إن هذه الفترة نفسها، كانت تشهد النشاطات التـي

زرعت الرعب في مختلف أنحاء المرتفعات، وهي نشاطات كانت تقوم بها عصابات الأشقاء الأربعة أبناء موسى إزقي. وقد ورد على سبيل المثال، أنهم قاموا في فجر ٢٣ من مايو ١٩٤٨م بمهاجمة منزل عمدة بلدة " حليبو " وقتل أحد مواطني البلدة (٧٠) وكانوا قبل ذلك قد قاموا في نهار ١٩ من أبريل باحتجاز أربع شاحنات " لوري " وأتوبيس ركاب وموتورسايكل على طريق دقمحري – نفاسيت، وانتزعوا من الركاب الملابس والساعات ومبلغ ثلاثة آلاف شلن (٧١).

كانت الإدارة البريطانية قد أعلنت في أبريل ١٩٤٨م عن رصدها مكافأة مالية لمن يقبض على عصابة أبناء موسى إزقي (٧٢). إلا أن ذلك لم يحد من نشاطهم طوال ذلك العام. إذ قاموا – على سبيل المثال – في ١٩ من أكتوبر من ذلك العام بمهاجمة بلدة " براغيت عباي "، وأضرموا النيران في ثمانية منازل (٧٣). وكانت عصابة أبناء موسى إزقي تركز حتى ذلك الوقت في الثأر لمقتل والدهم، والقيام بأعمال النهب العادية. ولكن في الرابع من ديسمبر قاموا كعادتهم بإغلاق طريق في ضواحي منطقة " ماي سراو " (الواقعة على بعد ١٢ كيلومترًا في طريق دقمحري – عدي قيح). وفي أثناء تصديهم لقوة الشرطة التي أتت إلى الموقع، قتل اثنان من الأشقاء الأربعة وهما: بيني، وفسهايبه (٧٤). وتردد وقتها أن قاتل الشقيقين شرطي إيطالي يدعى " باربا " ومنذ ذلك الوقت، تحولت عصابة موسى إزقي إلى عدو لدود للإيطاليين (٧٥). والكثيرون ممن يعرفون عصابة أبناء موسى إزقي، يذكرون أن هذه العصابة قد تغير توجهها بعد ذلك الحادث الذي قتل فيه شقيقاهما (٧٦).

يقال إن اجتماعًا عامًّا موسعًا عقد لعصابات الشفتا، في مكان يسمى عوبل بمنخفضات مديرية سراي. وعلى الرغم من أن تاريخ انعقاده غير معروف بالدقة اللازمة، فإنه يرجح أن يكون قد عقد بعد حادث قتل شقيقي عصابة أبناء موسى إزقي. ويروي القرزماج قبراي ملس الذي كان حاضرًا في الاجتماع ممثلاً لأحد أجنحة عصابة أسرسهي امباييه، الكثير مما حدث في هذا الاجتماع. وعلى الرغم من أن هذا الشخص لا تسعفه الذكرة ليحدد بدقة من هم المشاركون في الاجتماع،

ومن هو الذى نظمه، فإنه يعتقد أن عصابة أسرسهى قد تكون هى التى تبنت الدعوة لانعقاده؛ لأن مكان الاجتماع كان يقع فى المنطقة الخاضعة لسيطرة عصابة أسر سهى. إضافة إلى ذلك يؤكد القرزماج قبراى أنه كان من بين الحاضرين أهم قادة عصابات الشفتا من أمثال قبرى تسفاظين وحقوص تمنو وولد قبرئيل موسى إزقى وأتباعهم الأساسيين (٧٧).

ويوضح القرزماج قبراى ان هدف الاجتماع فى البداية لم يكن الدعوة لتأييد مطالب إثيوبيا بشكل مباشر. وبعباراته فإن ما قيل كان كما يلى:

"... نحن جميعًا خرجنا عن القانون، ولكن إذا أصبحنا نقوم باستمرار بقطع الطريق على الناس، ونستبيح ممتلكاتهم وثرواتهم الحيوانية متى ما وقعت فى أيدينا، فإن هذا سيدفع الجميع للخروج إلى الخلاء مثلنا. صحيح أن السلام لم يتحقق، ونحن بدورنا لم ننهض بواجباتنا التى تفرضها تقاليد الآباء. لهذا علينا أن نحترم كرامة الناس بالدرجة الأولى، ونمتنع عن قطع الطريق على التجار، ولا ندخل الرعب فى قلوب النساء، ونتوقف عن سلب الطعام من المواطنين بالقوة... علينا أن نضع صيغة اتفاق للتعايش ".

بناءً على ذلك كما يقول القرزماج قبرى، فإن هدف الاجتماع كان فى البداية العمل على مراعاة مصلحة المواطنين. ولكن الأمر كما يضيف القرزماج قبراى فى بقية المقابلة، لم يسر كذلك؛ حيث يقول:

"... بدأ الإنجليز يستخدمون القوة وسياسة فرق تسد ليضمنوا بقاءهم فى إرتريا. كما أن الإيطاليين أخذوا يصرحون بأنهم سيتدخلون فى تحديد الخيارات؛ لأن الإرتريين – كما يزعمون – يريدون بقاءهم. كل ذلك فرض علينا عبئًا ثقيلاً وقد رأينا أن هذه الأحداث ستؤثر فيها بشكل سلبى، خاصة وأن الإنجليز كانوا يتحركون كثيرًا ضدنا؛ ولهذا قررنا فى الأخير أنه من الأفضل لنا أن

نبحث عن مصدر قوة نستند عليه. وهكذا أصبحنا ندعو للانضمام لإثيوبيا ".

ما أورده القرزماج قبراى، لا يكشف الجهة التى خططت لعقد هذا الاجتماع. وعلى الرغم من أن هذا لا ينفى أن يكون زعيم الشفتا أسرسهى، هو الجهة التى نظمت ودعت إلى هذا الاجتماع.

وأنه قد يكون هناك كثيرون ممن كانوا متحمسين حقًّا لضرورة عدم تعريض المواطنين العاديين للتنكيل. لكن من الواضح أن حديثه يكشف أن جهات أخرى هى التى كانت تقف وراء عقد مثل هذا الاجتماع (٧٨). ولعل أقوى دليل ملموس على ذلك، هو أن معظم قادة عصابات الشفتا فى إرتريا كانت لديهم اتصالات مع تجراى عبر نبرى إيد قبر مسقل والكولونيل إسياس قبر سلاسى. ويوضح الباحث جوردان قبر مدهن فى كتابه أن هذيْن الشخصيْن هما العنصران الأساسيان اللذان كانا يقومان بحشد عصابات الشفتا فى إرتريا وتنظيمها وتوجيهها (٧٩). ومع هذا فإنه لم يتأكد ما إذا كان هذان الشخصان هما اللذان نظما اجتماع عصابات الشفتا فى منطقة عوبل " قوحاين " المذكورة آنفًا أم لا. ويجدر بالذكر هنا هو أنه قد بات من المؤكد تاريخيًّا أن أفراد عصابات الشفتا كافة، سواء كانوا الرؤساء أو العاديين منهم، كانوا يتوجهون بين الحين والآخر إلى تجراى لأسباب مختلفة مثل الرغبة فى الإفلات من يد السلطات البريطانية، أو لتلقى العلاج فى حالة تعرضهم للإصابة، أو حتى استجابة لدعوة الجهات المشرفة عليهم. وعلى سبيل المثال، حضر نبرى إيد قبر مسقل إلى مدينة شيرى إندا سلاسى (تجراى – إثيوبيا) بناءً على موعد مسبق، ورافقته مجموعة كبيرة من قيادات عصابة أسرسهى (كان من بينهم أسرسهى امبابيه نفسه وقبراى ملس) إلى مدينة أكسوم على ظهر شاحنة. وحتى لا ينكشف أمر هذه المجموعة، فقد تنكروا فى زى رجال الدين. ويذكر القرزماج قبراى أنهم انتظروا على هذه الحال لفترة طويلة، إلى أن قدم الكولونيل إسياس والتقى بهم؛ حيث قام هذا الأخير ومجموعته بتشجيع قيادات عصابة الشفتا هذه؛ لكى تعمل لمصلحة إثيوبيا الفيتورازى كما قدمت وقتها هدية

إلى أسرسهى كانت عبارة عن بندقية واحدة من طراز " ألبينى ". وبعد ذلك عادت العصابة أدراجها (٨٠).

ومن الأمثلة الأخرى التى تؤكد تردد عصابات الشفتا على إثيوبيا ما يرويه القرزماج قبراى أيضًا عن لقاء زعيم العصابة الآخر حقوص تمنوا بالإمبراطور الإثيوبى هيلى سلاسى وتلقيه الأموال منه (لم يستطع القرزماج قبراى تذكر تاريخ ذلك الحدث على نحو دقيق) (٨١). كما كان معروفًا أن زميله زعيم العصابة الآخر الفيتورازى قبرى تسفاظيون كان أيضًا قد التقى مرات عديدة سكرتير الإمبراطور تأزاز ولد قرقيس فى أديس أبابا. كما يتردد أن أسرسهى نفسه قد التقى على الأقل مرة واحدة بالإمبراطور فى مدينة غوندار (٨٢).

وبالطبع يستحيل أن يخطر ببال المرء أن قادة عصابات الشفتاء هؤلاء كانوا يعودون من إثيوبيا خاليى الوفاض. وقد كان هذا الأمر موضوع حديث بقية أفراد العصابات الأخرى؛ حيث كان يدور فى أوساطهم الكثير من الحديث والقيل والقال المدعوم بالأرقام التفصيلية عما كان يتلقاه قادة العصابات عند زيارتهم لإثيوبيا. وعلى سبيل المثال، كان يتردد فى هذه الآونة حديث علنى عن تلقى حقوص تمنوا بعد زيارته لأديس أبابا مبلغ خمسة آلاف ريال إثيوبى من الحكومة، ومجموعة من الأسلحة من يد نبرى إيد قبر مسقل. وكان يتردد أيضًا أن هناك علاقات متميزة كانت تجمع بين هذا الأخير وبين حقوص تمنوا (٨٣).

كما يروى القرزماج قبراى أنه يعلم بشكل مؤكد أن قبراى تسفاظيون قد تلقى فى أديس أبابا من يد السكرتير تأزاز ولد قرقيس مبلغ ألفى ريال إثيوبى، وأن أسرسهى أيضًا كان قد ذهب إلى غوندار وعاد محملاً بالأموال. ويوضح القرزماج قبراى أن سر معرفته بتفاصيل أرقام هذه الأموال يرجع إلى أنه كان يعمل كأمين مالى لعصابته، وأنه قد قسم هذه الدفعة من الأموال على مئتين وخمسين من أفراد العصابة، وكان نصيب كل فرد عشرين ريالاً إثيوبيًا.

وعلى الرغم من كل هذه الحقائق، فإن الوثائق البريطانية توضح باستمرار بأن الإدارة البريطانية لم تستطع أن تثبت بشكل قاطع بأن إثيوبيا كانت ضالعة فى

نشاطات عصابات الشفتا. كما يوضح جون سبنسر من جانبه (خبير أمريكى كان يعمل مستشارًا للإمبراطور هيلى سلاسى خلال تلك الفترة) أنه لم يجد أى دليل ملموس ومباشر يؤكد تورط الكولونيل نقا هيلى سلاسى (ممثل الإمبراطور فى إرتريا) فى الأعمال الإرهابية، على الرغم من أنه تساوره الكثير من الشكوك بشأن ذلك (٨٤). ونخلص من هذا إلى أنه ما دام كان متعذرًا الحصول على دليل مادى ملموس لمثل هذه اللقاءات التى كانت تتم فى إثيوبيا، فإن يستشف من ذلك أن هذه اللقاءات كانت تتم بسرية تامة، وبشكل معقد يصعب اكتشافه. والغريب فى الأمر برمته هو أن جميع أفراد هذه العصابات أو نشطاء حزب الأندنت لا زالوا حتى اليوم يترددون فى البوح علانية بما كان يحدث وقتها. وقد يكون هذا عائدًا إلى إحساسهم بالذنب، أو ربما يكون هناك خوف من أن تثير معلوماتهم نزعة الثأر لدى أسر الضحايا.

الفصل الثالث عشر

القضية الإرترية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة

اغتيال الشهيد عبد القادر كبيرى

الأوضاع السائدة قبل اغتيال كبيرى:

رأينا - فى الفصل السابق - الحوارات التى كانت تجرى لتوظيف إرهاب عصابات الشفتا لمصلحة خدمة الأهداف الإثيوبية، وعلى نحو خاص العمل على ضمان أن يكون قرار الدول الأربع العظمى، والذى كان مزمعًا أن يتخذ فى عام ١٩٤٨م، لمصلحة إثيوبيا . وكنا قد رأينا أيضًا كيف أن قرار الدول الأربع العظمى بشأن إرتريا كان قد اتخذ فى ذلك العام، انطلاقًا من مصالح كل دولة من الدول العظمى الأربع، وليس تحت تأثير الأعمال الإرهابية الواسعة النطاق التى كانت ترعاها إثيوبيا.

ولن يخطئ المرء على الإطلاق إذا استنتج أن هذه الحقائق المذكورة آنفًا، كانت أهم ملامح الساحة السياسية الإرترية فى فترة الأربعينيات. حيث يلاحظ أن الشعب الإرترى بفئاته وقادته السياسيين كافة - وعلى الرغم من كل ما كان يقوم به من تحركات، وما يجرى داخله من صراع - لم يكن له أى دور فيما كان يجرى حوله لتقرير مصيره. وكانت كل دولة من الدول العظمى وقتها لا تكترث للقوى السياسية الإرترية، إلا بالقدر الذى ترى فيه أن مواقف هذا الطرف الإرترى أو ذاك، يمكن أن يخدم مصالحها على نحو مؤقت. ولم تكن لدى هذه القوى منذ البداية أية نيات على الإطلاق للتعرف بشكل جدى على رغبات الشعب الإرترى، أو حتى التعامل معه كقوة قائمة بذاته. ولهذا سنرى فى الفصول اللاحقة، أن النشاط

أو العمل السياسى للإرتريين فى ذلك الوقت، لم يكن يمتلك أية قوة تأثير على سير الأحداث، وأن هذا التأثير لم يتجلَ إلا فى العشرين أو الثلاثين عامًا التى تلت ذلك.

عمومًا، كانت الدولى العظمى الأربع قد اتفقت على طرح مسألة تقرير مصير المستعمرات الإيطالية السابقة (إرتريا، ليبيا، الصومال) على الجمعية العامة للأمم المتحدة، عندما تعذر عليهم الاتفاق بشأن ذلك. لم تتأخر هذه الدول فى طرح القضية على الجمعية العامة. وقد انعكس هذا على نشاط الأحزاب السياسية فى إرتريا؛ حيث دبت فيها الحركة من جديد، بعد أن كانت قد خفضت من حدة نشاطها؛ نتيجة لعدم التوصل إلى قرار بشأن مصير البلاد.

وقبل الدخول فى تفاصيل الكيفية التى طرح بها موضح تقرير مصير إرتريا فى الجمعية العامة، سنتطرق أولاً إلى الأجواء التى كانت سائدة فى إرتريا؛ بسبب طرح القضية على الجمعية العامة للأمم المتحدة.

لم تكن هناك أحداث ولا تحركات مهمة فى إرتريا عقب الأسابيع الأولى من اتفاق الدولى العظمى الأربع على إحالة القضية إلى الجمعية العامة، اللهم إلا ذلك الموقف المتقلب الذى أظهره السيد بكرى الميرغنى رئيس حزب الرابطة الإسلامية، خلال فترة نهاية أكتوبر وبداية نوفمبر ١٩٤٨م. حيث أثار التصريح الذى أدلى به، وقراره بالانضمام إلى حزب الأندنت بعض الضجة؛ لأنه اتهم فى تصريحه قادة حزب الرابطة الإسلامية بأنهم لا يعملون لمصلحة الشعب الإرترى، وإنما لتحقيق مصالحهم الدينية والشخصية (١). وقد أقام كل من حزب الأندنت وإثيوبيا الدنيا ولم يقعدوها ابتهاجًا بهذا الحدث الذى اعتبروه انتصارًا كبيرًا لهم. لكن السيد بكرى الميرغنى لم يدعهم يهنأون طويلاً بفرحتهم هذه، فقد تراجع خلال أقل من شهر عن موقفه وأعلن عودته إلى حزب الرابطة، وبرر السيد بكرى موقفه، بالقول: "... إن ما قمت به كان بسبب غضبى من بعض أعضاء حزبى من أبناء مدينة كرن، وليست هناك أية أسباب أخرى غير ذلك " (٢).

لم يكن موضوع تقلب موقف السيد بكرى أمرًا جديدًا على الساحة السياسية الإرترية فى ذلك الوقت. ومن يتابع صحافة تلك الفترة فى إرتريا، فسيجد أنه كان

من المألوف أن ينتقل الأشخاص من حزب إلى آخر نقيض له. ولكن ما أثار الضجة وقتها بخصوص تقلب موقف الميرغني، هو أنه كان الأول من نوعه من حيث مستوى المسؤولية. فالرجل كان يتبوأ موقع رئيس أحد أكبر أحزاب تلك الفترة. والمشكلة تكمن بالأساس في أن أحزاب تلك الفترة لم تكن لديها اللوائح الداخلية الشديدة القيود، أو الشروط المبدئية القوية التي يفترض أن يلتزم بها أعضاؤها. ولهذا كان الحبل متروكًا على الغارب للأعضاء؛ مما جعل كثيرًا من أعضاء الأحزاب، كما يروى كثيرًا، ينتقلون بين الأحزاب والقوى السياسية كافة التي كانت قائمة وقتذاك (٣). وهذا الوضع لم يمكن الأحزاب في ذلك الوقت من أن تكون أحزابًا قوية وغير قابلة للاهتزاز أمام الضغوط الخارجية. وكما رأينا في الفصل السابق، فإن هذا الوضع قد جعل من حزب إرتريا للإرتريين - على نحو خاص - حزبًا هشًا يهتز أمام الأعمال الإرهابية. ولا شك أن هذا يعود إلى ضعف الأعضاء العاديين الذين كانت تتكون منهم قاعدة هذه الأحزاب وعدم صلابتهم.

وفي معظم الأحيان، كان انتماء الناس إلى الأحزاب في ذلك الوقت، لا يستند على الاقتناع بمبادئ الحزب، وإنما كان يتم انسياقًا وراء الشخصيات التي يكن لها الولاء. ولهذا بدأت الأعمال الإرهابية الإثيوبية تركز على استهداف الشخصيات النافذة التي تتعاطف، أو بالأحرى لديها ميول استقلالية. وذلك عملاً بالمنطق القائل: " لن يكون هناك أتباع، إذا لم يكن هناك قائد ". وكنا قد رأينا في ذلك الإطار في الفصول السابقة، كيف أن زعامات استقلالية من أمثال ولد آب ولد ماريام وحسن علي وبرهانو أحمد دين كانت تتعرض لمحاولات الاغتيال منذ عام ١٩٤٦م.

وعلى الرغم من أن معظم هذه المحاولات لم تؤد إلى الموت (٤). والمحاولة الوحيدة التي أفضت إلى الموت حتى ذلك الوقت، كانت عندما تم اغتيال عمدة منطقة طلما، البلاتا كحساي مالو، في ١٢ من أكتوبر ١٩٤٩م. وكان هذا العمدة من أنصار حزب إرتريا للإرتريين وقادته، ولكنه كان يعيش أيضًا صراعًا وتنافسًا مع بعض أسر المنطقة التي انتزع منها منصب العمدة في وقت سابق. وقد وقع حادث الاغتيال، عندما نصبت له مجموعة مسلحة كمينًا في أثناء عودته إلى قريته

" دقو طنعا " عائدًا من اجتماع مجلس بلدة " عدى قدا وعلوم " (*). ولا يعرف حتى اليوم سبب اغتياله، أهو بسبب دعاة انتمائه إلى الاستقلال .. أم كان بسبب الصراع على منصب العمدة.

هذه هى الأجواء التى تم فيها طـرح قـضيـة المـستعمرات الإيطاليـة السابقـة (إرتريا، ليبيا، الصومـال) فى الجمعية العامة للأمم المتحدة.



بلاتا كحساى مالو

أحد أعضاء حزب إرتريا للإرتريين الذين اغتالتهم

عصابات الشفتا

وقد قامت اللجنة السياسية التابعة للجمعية العامة بتشكيل لجنة فرعية أخرى خاصة لبحث القضية الإرترية. وقد أدى ذلك إلى تحريـك بركـة ميـاه الـسياسة الإرترية التى كانت قد بدأت فى السكون. وقدم حزب الأندنت اقتراحًا إلى حـزب الرابطة الإسلامية يدعوه فيها إلى ضرورة التفاهم، وتغيير توجهاته نحو الدعوة إلى الانضمام إلى إثيوبيا ؛ "لأن الاضطرابات ستندلع إذا خرج البريطانيون من إرتريـا ". وكان رد حزب الرابطة الإسلامية أن دعا إلى اجتماع عـام خـرج بقـرارات (تم طبعها فى منشورات وتوزيعها) لم تكن توضح بجلاء الرغبة فى أية علاقـة

مع إثيوبيا وحسب، وإنما تطالب بوضع إثيوبيا نفسها تحت الوصاية؛ " لأنها عاجزة حتى عن إدارة شؤون نفسها، ناهيك عن أن تحكم إرتريا ". وقد انهمك حزب إرتريا للإرتريين في الإعداد لمذكرة تطالب بالاستقلال لإرسالها إلى الأمم المتحدة[١]. أما حزب الرابطة الإسلامية، فقد ألح على ضرورة أن يشارك قادته شخصيًّا في المداولات التي ستعقد لمناقشة القضية الإرترية ليعبروا عن وجهة نظرهم. كل ذلك حدث خلال شهري يناير وفبراير ١٩٤٩م.

لم تؤيد الإدارة العسكرية البريطانية في إرتريا فكرة إرسال وفد إلى الأمم المتحدة. وقد بلغ بها الغيظ والحنق مبلغه؛ عندما وجهت اللجنة السياسية للأمم المتحدة الدعوة في مارس ١٩٤٩م إلى ممثلي الأحزاب السياسية في إرتريا للحضور إلى " ليك ساكسيس " (نيويورك) لإسماع صوتهم، وبذلت الإدارة البريطانية قصارى جهدها لعدم إنجاح هذا المسعى. وكان سبب غيظ الإدارة البريطانية يعود إلى أنها كانت ترى أنه "... ليست هناك حاجة لمعرفة آراء الشعب الإرتري ورغباته؛ لأن ذلك قد تم التوصل إليه عن طريق لجنة تقصي الحقائق التابعة للدول العظمى الأربع ". وانتقدت الإدارة البريطانية بشدة الأسلوب الذي انتهجته اللجنة السياسية التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة في توجيه الدعوة إلى ممثلي الأحزاب السياسية الإرترية، وكذا المعايير التي اعتمدت عليها في تحديد المدعوين. وجاء في رد الإدارة البريطانية على ذلك: "... ليس من اللائق إرسال الدعوة إلى أي شخص أو مجموعة تدعي أنها الممثلة للشعب الإرتري، دون الرجوع إلى هذه الإدارة " الإدارة البريطانية " [٢].

ولم تقبل اللجنة السياسية هذا الاعتراض، وقامت بإرسال الدعوات للممثلين متجاهلة ذلك؛ وبناء على ذلك أعلن حزب الرابطة الإسلامية في ٢٥ من مارس ١٩٤٩م، أن وفده المكون من إبراهيم سلطان وعبد القادر كبيري ومحمد عثمان حيوتي والحاج إبراهيم محمود، سيتوجه إلى ليك ساكسيس. وكان هذا الإعلان مفاجئًا للجميع، بما في ذلك الإدارة البريطانية في إرتريا. ولكن هذه الإدارة حاولت التقليل من شأن ذلك؛ بالادعاء بأن ذهاب هؤلاء الممثلين لن يثمر عن أي شيء [١].

ولم تكتفِ الإدارة البريطانية بذلك، بل حاولت أن تمنعهم من السفر، لكنها لم تكن ترغب – من ناحية أخرى – فى أن تظهر فى دور من منع سفرهم. ولهذا حاول ميزن المستشار السياسى لهذه الإدارة أن يعيق سفرهم عندما يصلون إلى القاهرة. وقد كتب بهذا الخصوص إلى رئاسته فى القاهرة: "... إن الشيخ إبراهيم سلطان ورفاقه لا يتحدثون الإنجليزية، وغير ناضجين من الناحية السياسية والاجتماعية.. وإنهم لم يغادروا إرتريا من قبل إلى أى مكان؛ ولهذا فإنهم يمكن أن يعودوا راضين إذا مكثوا فى القاهرة أسبوعينْ أو ثلاثة أسابيع ". وفى ختام رسالته، أوصى هذا المستشار بعدم منحهم تأشيرة سفر إلى الولايات المتحدة الأمريكية (٩).

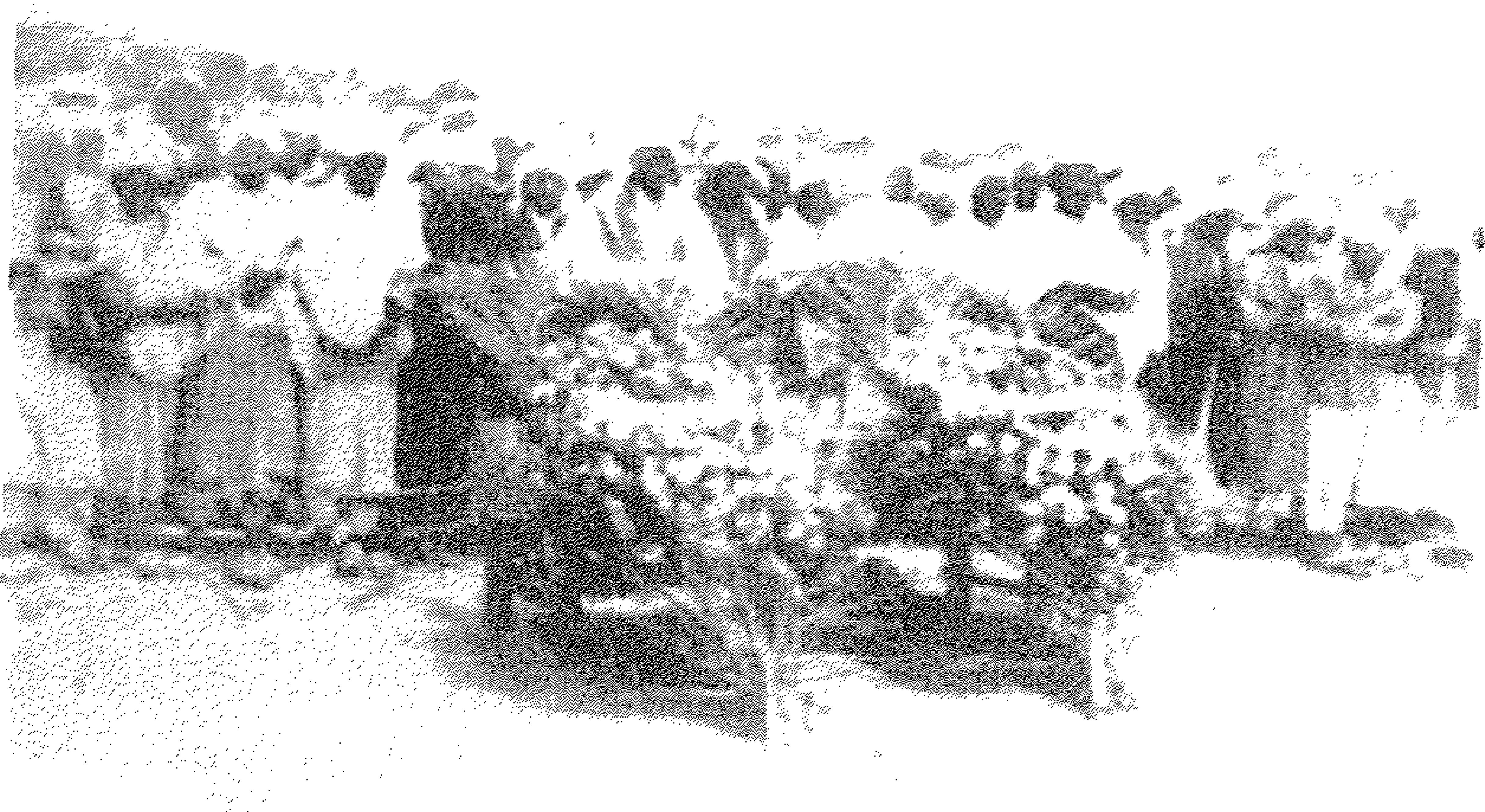
ولم تتمكن الإدارة البريطانية من تحقيق مبتغاها؛ لأنه قد تمت الاستجابة لطلب ممثلى حزب الرابطة الإسلامية بالتوجه إلى ليك ساكسيس (١٠). وبينما انشغل الحزب فى الإعداد لسفر ممثليه، تَعرَّض أحد أعضاء الوفد المسافر للولايات المتحدة وهو السيد عبد القادر كبيرى للاغتيال فى يوم ٢٧ من مارس ١٩٤٩م، أى فى الأسبوع نفسه الذى كان مقررًا أن يسافر فيه الوفد. وقد وقع الاغتيال عندما خرج السيد عبد القادر من مقهى محمد أبرا حقوص الكائن فى كاليارى " **Cagliari** " أو شارع سراى حاليًا (وهذا المقهى يعرف حاليًا بمطعم لؤلؤة البحر الأحمر) وهو المقهى الذى اعتاد قضاء الأماسى فيه مع الأصدقاء. وقد اغتيل السيد كبيرى عندما عبر الشارع ولم يكن قد خطا سوى خطوات فى رصيف الجانب المقابل للمقهى المذكور؛ حيث أطلق عليه مسلح يحمل مسدسًا الرصاص من الخلف وهرب. وسقط الشهيد كبيرى أمام الممر الترابى الضيق المغلق الواقع بين الدكانين رقم " ٤١-٤٣ " (هذا الموقع قائم حتى الآن بهذه الأرقام نفسها). ولم يفارق كبيرى الحياة من فوره، وأخذ إلى المستشفى حيث بقى هناك حتى توفى بعد يومين، أى فى التاسع والعشرين من مارس ١٩٤٩م. وقد جرت فى اليوم التالى، مراسيم دفن مهيبة لجثمانه؛ حيث رافقت الجثمان مظاهرة سلمية كبيرة (١١).



عبد القادر كبيرى (الأول من اليمين) قبل أيام قليلة من اغتياله

من اليسار إلى اليمين: محمود نورحسين، يوهانس ظقاى، القس قبر سلاسى هبتو

واقتحمت الشرطة مقر جمعية الأندنت الشبابية. وقامت بتفتيشه، وعثرت على وثائق وأدلة يمكن أن تدين كلاً من الكولونيل نقا هيلى سلاسى وسكرتيره تكولا قبر مدهن (١٢).



مراسيم دفن الشهيد عبد القادر كبيرى

قضية عبد القادر كبيرى وكيفية معالجتها:

بعد بحث وتحقيق بطيئين للوثائق التي وجدتها الشرطة في مقر جمعية الأندنت الشبابية، رفعت الإدارة البريطانية فى إرتريا هذه الوثائق ونتائج التحقيق إلى الجهات العليا. وعلى الرغم من أن هذه الإدارة كانت قد سارعت إلى اعتقال اثنين من قادة جمعية الأندنت وهما: قبر سلاسى قارزا وهبتوم أرأيا، فإنها لم تول الاهتمام الكافى للدلائل والقرائن المتبقية فى الوثائق التى عثرت عليها. فعلى سبيل المثال، رفع البريغادير دورى الحاكم العسكرى البريطانى وقتها تقريرًا ورد فيه: "... لم نحصل على دلائل دامغة تؤكد تورط الكولونيل نقا أو تكولا فى عملية اغتيال كبيرى، أو فى الأعمال الإرهابية الأخرى، وكل ما لدينا مجرد معلومات إيحائية "، (كتب هذا التقرير بتاريخ الثانى من أبريل ١٩٤٩م، بعد ثلاثة أيام من وفاة كبيرى !!!) وهذا يعنى أن التقرير كتب قبل أن يتم فحص الوثائق ودراستها بشكل دقيق وتفصيلى [٢٢]. لكن فى الثالث من مايو ١٩٤٩م، أى بعد مرور أكثر من شهر على العثور على الوثائق، رفع تقرير مرفق بترجمة للوثائق إلى وزير الخارجية البريطانية إرنست بيفن. ونظرًا إلى أن هذا التقرير كان يحمل معلومات متكاملة، فإننا سنورد فيما يلى، وبشكل مختصر، ما ورد فيه:

الوثيقة الأولى من وثائق حزب الأندنت كانت مكتوبة باللغة الإيطالية، بتاريخ ١٩٤٨/١٠/٢٤م، وهى تتناول بالتفصيل المخططات التى وضعها الأندنت. ولم تتضمن هذه الوثيقة أى توقيع أو اسم يوضح كاتبها أو الجهة المرسلة إليها.

والمخطط كان يتحدث عن كيفية إقامة فرع للحزب أو الجمعية فى إرتريا، والطريقة التى يراد أن تتوسع بها هذه الفروع. وتطرق المخطط كذلك إلى بحث السبل التى يمكن أن تقدم بها المساعدات للأعضاء المعوزين، وغير ذلك من أشكال الدعم والمساعدة. وتركز الوثيقة بعد ذلك على المسائل الأهم، وهى المتعلقة بأنشطته.

وفيما يلى ملخص لأهمها:

- تقديم مكافأة بين الحين والآخر للأشخاص الذين يقومون بالخطوات اللازمة ضد العدو.
- اغتيال المسؤولين والقادة السياسيين الإيطاليين للحزب الموالى لإيطاليا.
- سرقة وثائق العدو من خلال تقديم الرشاوى للموظفين العاملين فى مؤسساته.
- إغراء الشباب المنضوين فى الأحزاب الأخرى للانضمام إلينا.
- زرع جواسيس فى أوساط الإدارة الحكومية والأحزاب.
- السعى إلى ضمان حصولنا على الأسلحة الخفيفة والثقيلة.
- القيام بالاستعدادات اللازمة لمواجهة أية مظاهرات شعبية يمكن أن تنتفض بدفع من الإيطاليين؛ حتى لا يؤدى ذلك إلى حدوث نتائج غير عادلة.
- لتنفيذ كل هذه البرامج؛ يقتضى الأمر أن تخصص لنا رواتب شهرية منظمة؛ حتى نتمكن من العمل من أجل تأمين حريتنا والانضمام إلى إثيوبيا[١٤].

وتكشف الوثيقة المذكورة آنفًا، بشكل غير مباشر، نهج تفكير جمعية الأندنت وعملها. ولهذا فإنها تكتسب أهمية قصوى للغاية؛ حيث تكشف الوثيقة بوضوح أن جمعية الأندنت الشبابية قد أسست خصيصًا لتنفيذ الأعمال الإرهابية؛ من أجل تأمين الانضمام إلى إثيوبيا؛ وتوفر الدليل القاطع على أن حزب الأندنت الأم (جمعية حب الوطن إرتريا مع إثيوبيا – إثيوبيا الموحدة) والحكومة الإثيوبية هما اللذان كانا يدعمان ويمولان هذه الجمعية.

أما الوثيقة الثانية التى عُثر عليها فى مقر الجمعية، فتتحدث عن تنفيذ مهام إرهابية محددة. وهذه الوثيقة المكتوبة باللغة التجرينية بتاريخ ١٥ من مايو ١٩٤٩م، لا تحمل أى اسم ولا معلومة تكشف عن كاتبها سوى عبارة " من أجل الانضمام " التى ذيلت بها فى آخر الصفحة. أما العنوان الموجه إليه فكان يقول:

" إلى الأعزاء، أصدقاء الانضمام المخلصين ". فى بداية الوثيقة، يوضح كاتبها أن يوم الانضمام – أى شهر مارس – يقترب. بعد ذلك يتطرق الكاتب مباشرة إلى الموضوع الذى يقصده. ونقتطف منه ما يلى:

" إن إبراهيم سلطان زعيم حزب الرابطة الإسلامية يقيم فى مدينة كرن، وهو يتردد باستمرار على أسمرا ومصوع... والإنجليز يدعمونه، ولكن نحن مشهود لنا بالصلابة، ونعرف كيف يكون رد فعلنا، ومستعدون أن نواجه حتى الموت من أجل بلوغ أهدافنا... وهناك مجموعة من الإيطاليين بقيادة عبد القادر كبيرى تقوم بدراسة شيء ما على طريق مصوع... وإذا أعطيتمونا الإذن، فإنه يمكن القيام بالاستعدادات اللازمة لقتل هذيْن الشخصيْن. وكما تعلمون نحن أناس موثوق بنا... باسم كل أتباعى أوكد لكم تعاوننا التام معكم " (١٥).

وعلى الرغم من أن الوثيقة يشوبها بعض التشويش، فإنه لا جدال فى أن كاتبها كان رئيس جمعية الأندنت الشبابية. وهو فى رسالته لا يوضح اسم الجهة المرسلة إليها هذه الرسالة، ولا الجهة التى تمنح الإذن لتنفيذ المهمة المطلوبة. كما أن الإدارة البريطانية لم تشر بالاسم إلى هذه الجهة. وقد يكون هذا عائدًا إلى أنها لم تجد القرينة التى تثبت ذلك، أو أنها تعمدت أن تتستر على ذلك. ولكن كل المؤشرات توضح أن الجهة المرسلة إليها لا تخرج عن ثلاث جهات:

الكولونيل نقا هيلى سلاسى، أو قادة حزب الأندنت الأم. أو ممثلى تأزاز ولد قرقيس " سكرتير الإمبراطور " فى أديس أبابا، الذين كانوا يتصلون بهم بشكل مباشر. الوثيقة الثالثة من بين الوثائق التى عُثر عليها فى مقر جمعية الأندنت الشبابية، وهى عبارة عن صفحة كتبها رئيس هذه الجمعية قبر سلاسى قارزا بتاريخ ١٩٤٨/١٢/٣١م فى مفكرته اليومية، وهى تقول:

"... ذهبت إلى فندق " تشاو " (فندق السلام حاليًّا المترجم) والتقيت بالفيتورارى أبرها وقد شرحت له مصاعبنا المالية، والأمور التى كنا نستعد لتنفيذها. وقد أبلغنى من جانبه بأنه سيعلم نقا بهذا الأمر " (١٦).

المقصود بالفيتورارى أبرها، هو أبرها ولد تاتيوس (المبعوث الخاص لسكرتير الإمبراطور تأزاز ولد قرقيس)، الذى تحدثنا عنه مرارًا. ونستنتج من كل ذلك، أنه، على عكس ما يصرح به أعضاء حزب الأندنت، كانت هناك صلة وثيقة بين الأعمال الإرهابية لجميعة الأندنت الشبابية، وحزب الأندنت الأم، والحكومة الإثيوبية، وأنه كانت لكل من الكولونيل نقا والسكرتير تأزاز ولد قرقيس (عبر مبعوثه الفيتورارى أبرها بشكل خاص) يد فى كل الأعمال الإرهابية التى كانت تنفذ فى إرتريا، بما فى ذلك عملية اغتيال عبد القادر كبيرى.

ونظرًا إلى أننا لن نجد ما يمكن التحدث عنه مجددًا بشأن الفيتورارى أبرها بعد هذه الفترة التى تناولناها، فإنه سيكون من المفيد لو تطرقنا هنا قليلاً إلى ما آل إليه مصيره؛ حيث إنه – فى الأخير – دخل فى خصام وخلاف شديديْن مع الإثيوبيين، على الرغم من كل إخلاصه لهم، وتضحياته التى قدمها من أجلهم. وقد عاش أخريات أيام حياته فى حنق وغيظ شديديْن.

وحسب ما يرويه العارفون بسيرة حياته، فإن الفيتورارى أبرها، كان من الأتباع المخلصين للسكرتير تأزاز ولد قرقيس حتى مطلع الخمسينيات. وحينها أى فى بداية الخمسينيات، نشب صراع على السلطة فى حكومة الإمبراطور بين السكرتير تأزاز وثلاثة أشقاء (مكونن، أكالى ولد، أكليلو) يعرفون باسم أولاد هبتى ولد. وقد تخلى الفيتورارى أبرها فى هذا الصراع عن السكرتير تأزاز، وانحاز إلى مجموعة الأشقاء الثلاثة. وكان الفيتورارى قد دخل قبل ذلك فى خصومه مع الكولونيل نقا، وابتعد أيضًا عن الإمبراطور هيلى سلاسى . وقد تضافرت كل الظروف وأدت إلى عزل الفيتورارى من قبل مسؤولى الحكومة الإثيوبية؛ الأمر الذى دفعه إلى مغادرة إثيوبيا فى مطلع الخمسينيات، والعودة إلى إرتريا، والإقامة فى بلدته " عدى قريتو " بمديرية سراى. وقد بقى الفيتورارى فى

قريته فى ما يشبه وضع المنفى، وظل هناك غاضبًا دون أن يخرج منها حتى يوم وفاته.

وبالعودة إلى نشاطات جمعية الأندنت، فإنه وبناءً على ما توصلت إليه الإدارة البريطانية من نتائج، وبناءً على الوثائق التى عثرت عليها فى مقر هذه الجمعية، أصدرت الإدارة البريطانية حكمًا بإدانة هذه الجمعية كمنظمة تخريبية وإرهابية. وقد أصدر البريغادير دورى الحاكم العسكرى الإدارى البريطانى لإرتريا بيانًا بتاريخ ٦ من أكتوبر ١٩٤٩م جاء فيه: " أصدرتُ اليوم قرارًا بإغلاق مقر جمعية الأندنت، واعتبارها منظمة غير قانونية؛ وذلك لأنها كانت تقوم بنشاط يجعل الأمن عرضة للخطر فى هذه المستعمرة " (١٧). ومنذ ذلك اليوم تم " إغلاق " مقر جمعية الأندنت رسميًا. ولكننا سنرى لاحقًا كيف أن هذه الجمعية واصلت نشاطاتها بأساليب أخرى.

وعندما تم تفتيش مقر جمعية الأندنت (إثر اغتيال عبد القادر كبيرى) عثر بالإضافة إلى الوثائق المذكورة آنفًا، على عدد من الأسلحة البيضاء وهى: ٩٥ ساطورًا، ٥٠ سيفًا، ٢٠ فأسًا (١٨). وقد اعتقل وقتها اثنان من قادة الجمعية كانا حينها بالمقر وهما : قبر سلاسى قارزا وهبتوم أرأيا. وقد وجهت إليهما تهمة حيازة أسلحة، وقدما للمحاكمة وصدر عليهما حكم بالإدانة لحيازتهما أسلحة بغير ترخيص(١٩). أما موضوع اغتيال كبيرى، فلم يسألا عنه، على الرغم من أن الإدارة البريطانية كانت تبدو فى البداية أنها عازمة على التشدد فى هذا الأمر؛ حيث قامت بعد اعتقال الاثنين (قبر سلاسى وهبتوم) وتحديدًا فى مطلع أبريل، باعتقال ٣١ شخصًا من قادة جمعية الأندنت وأعضائها (١٣ من أسمرا + ١٨ من مصوع) ولكن الشرطة أطلقت سراحهم بعد فترة وجيزة؛ بحجة أن التحقيق معهم لم يُفْضِ إلى نتائج تبرر اعتقالهم، وأن الرسائل التى عثر عليها بالمقر على الرغم مما تحمله من قرائن لا توضح الجهة المرسل إليها.

فى هذا التقرير نفسه الذى كشف فيه البريغادير دورى هذه المعلومات، أشار أيضًا إلى أنه تم العثور على وثائق أخرى فى مقر جمعية الأندنت. وأوضح أن هذه

الوثائق كشفت أن جمعية الأندنت كانت تتلقى هذه التوجيهات من تدلا بايرو وتكولا قبر مدهن، وأن بداية تلقى هذه التوجيهات كانت فى عام ١٩٤٧م، وأنه قد وجـــدت وثائق تثبت تورط تكولا فى النشاطات الإرهابية التى كانت تقوم بها جمعية الأندنت فى شتاء ذلك العام [٢٠]. ويمضى البريغادير دورى فى تقريره قائلاً:

"... تم التأكد من أن تدلا بايرو قد اتصل فى أمسية ٢٧ من مـــارس التـــى اعتقل فيها قبر سلاسى قارزا، بالمتهم قارزا عن طريق حارس السجن المنـــاوب وقتهـــا، وقد استفسر تدلا من المتهم عما إذا كانت الشرطة قد عثـــرت علـــى وثائـــق تدينـــه (تدلا)، وقد تم إبلاغ تدلا بأن بعض هذه الوثائق تدينه بشدة"[٢١].

وبناءً على المعلومات والوثائق المتوفرة، ألمح البريغادير دورى إلى أن الجهة التى كان يطلب منها الإذن لاغتيال عبد القادر كبيرى، لا تتعدى أن تكون تدلا بايرو أو تكولا. ومع هذا فإن البريغادير دورى يقول إنه نظرًا إلى أن الرســالة لا توضـــح الجهة المرسلة إليها، وإن الـــجهة التى (منحت الإذن) غير معروفة، فـــإن ذلـــك لا يعد دليلاً ملموسًا كافيًا. ولهذا صرف البريغادير دورى التركيز على تدلا بايرو، ووجه اهتمامه نحو كل من الكولونيل نقا وتكولا. ويصف البريغادير دورى ممثـــل الإمبراطور نقـــا بالقـــول: "... على الرغم من أنه لا يمكن القول إنه تم العثـــور على قرائن ملموسة تدينه، فإننى وانطلاقًا من كل ما قيل وتم تنفيذه، لا أَعُدُّ نقا على علاقة وثيقة بأعضاء الأندنت وحسب، وإنما غدَّ من المفروغ منه أن يكون نقا هـــو الذى يتولى قيادة أنشطة جمعية الأندنت" وتوجيهها. لم يكتـــفِ البريغـــادير باتهـــام الكولونيل نقا فقط، وإنما شمل اتهامه زميله تكولا أيضًا؛ حيث تم العثور فى مكتب جمعية الأندنت على وثيقة عبارة عن رسالة كتبها تكولا إلى قادة جمعيـــة الأندنت ويقول فيها: " نحتاج إلى شخصيْن موثوق بهما، ويتحليان بالشجاعة؛ لتنفيذ مهمـــة خاصة " [٢٢]. وقد علق دورى: " ليس واضحًا ما إذا كان المقصود بالمهمة الخاصة هو قتل كبيرى أم لا ". ومع ذلك، فإن هذا الدليل قد زاد من الصورة السلبية لـــدى دورى عن تكولا قبر مدهن.

وانطلاقًا من ذلك، رأى الحاكم دورى أن الكولونيل نقا يمارس مهامً تتجاوز عمله كضابط اتصال، وأن الشيء نفسه ينطبق على ممارسات تكولا. كما لفت الحاكم دورى الانتباه إلى ضرورة الاهتمام بموضوع الاتصالات التي يجريها سكرتير الإمبراطور " الماكر تأزاز ولد قرقيس " مع جمعية الأندنت عبر الفيتورارى أبرها ولد تاتيوس"[٢٣].

وطالب الحاكم البريطانى دورى بطرد هذين الشخصين، ووجه ذلك باعتراض شديد فى بريطانيا نفسها، خاصة من المسؤول عن الشؤون الإفريقية فى وزارة الخارجية البريطانية. فقد انتقد المسؤول عن هذا القسم (المستر جورج كيلاتن) الحاكم دورى بشدة، ووصف طلبه هذا بأنه " كلام فارغ ". وقد جاء فى رد جورج على هذا الطلب، بأن هذا الطلب على الرغم من تكرار طرحه فى السابق، فإنه لم يقبل لسببين:

الأول: إن الاتهامات المذكورة لا يسندها دليل ملموس.

الثانى: إن الاستجابة لهذا الطلب يمكن أن تخلق مشاكل أخرى لبريطانيا؛ ولهذا فإن الوقت غير ملائم هذه المرة أيضًا لتلبية ذلك؛ " لأننا بدأنا محادثات (مع إثيوبيا) لعقد اتفاقية جديدة بشأن ميناءى هود وزيلغ، كما أننا نحتاج إلى موافقتهم (الإثيوبيين) بشأن مخطط بحيرة طانا ". واختتم جورج رده منبهًا إلى أنه لا حاجة لإثارة موضوع الكولونيل نقا مرة أخرى [٢٤]. بعد فترة حظى اقتراح جورج كيلاتن بقبول عام فى أوساط مركز اتخاذ القرار، وتم بناء على ذلك إقرار رسمى بتجاهل الطلب الذى تقدم به البريغادير دورى لإبعاد نقا وتكولا. وقد عبر دورى عن خيبة أمله بهذا الشأن، ولكنه لم يتحمس كثيرًا لتصعيد المسألة إلى أكثر مما وصلت إليه[٢٥].

وعلى هذا النحو، غرق ملف اغتيال عبد القادر كبيرى فى ظلام دهاليز السياسة البريطانية، وبقى هكذا دون أن ينال المكانة والاهتمام اللازمين. أما المتهمان قبر سلاسى قارزا وهبتوم أرأيا، فقد وجهت إليهما تهم إضافية هى إثارة الشغب، ومحاولة استدراج أفراد من الشرطة ليخونوا أمانة المسؤولية (كان الحكم

الأول الصادر ضدهما خفيفًا للغاية) [٣٦]. وبعد مرافعات حامية الوطيس، تولى فيها محاميان إيطاليان الدفاع عن المتهمين صدر - فى الأخير - قرار المحكمة بالسجن لخمسة عشر عامًا للمتهم قبر سلاسى قارزا وعشرة أعوام للمتهم أرأيا [٣٧].

وخرج المتهمان لاحقًا من السجن قبل أن يكملا فترة العقوبة.

ولم يتم القبض على قاتل عبد القادر كبيرى. ولكن وثائق الإدارة البريطانيــة توضح أن القاتل هو شخص تجراوى (إثيوبى) معروف لــدى أعــضاء جمعيــة الأندنت اسمه قبر مدهن أبرها. وقد فرَّ القاتل إلى عدوا (تجراى) بعد اغتيالـــه لكبيــــرى. والإدارة البريطانية كانت تعلم أنه كان يتباهى هناك جهارًا امام الناس قائلاً بأنه قاتل كبيرى. وقد أوضــحت الإدارة البريطانيــة مــرارًا أنهــا ســتتخذ الإجراءات الــلازمة لإعــادته إلى إرتريا، لكن لم تتم إعادة القــاتل قبر مــدهن، ولا تقديمه للمحاكمة، ولا يعرف ما إذا كان ذلك عائدًا إلـــى عــدم ســعى الإدارة البريطانية بشكل جدى للقبض عليه .. أم لأنها لم تكن ترغب فـــى ذلـــك .. أم أن محاولاتها بهذا الشأن لـــم تفلــــح [٣٨].

هكذا تم التستر على اغتيال كبيرى . ومع هذا فقد احتل هذا الحادث مكانـــة كبيرة فى تاريخ النضال الإرترى. فالشهيد كبيرى كان أول هــدف للقتــل تــشهده ساحة السياسة الإرترية؛ بسبب المبادئ السياسية. ولهذا يمكن أن يُعد هذا الحــدث نقطة تحول فى مسار السياسة الإرترية. كما أن هذا الحادث أصبح دليلاً واضــحًا على أن المواجهة القائمة بين دعاة الاستقلال ودعاة الانضمام هو صراع حيـــاة أو موت. وهذه الحقيقة أشار إليها تقرير الإدارة البريطانية بهــذا الــشأن"... و(بهــذا الحادث) احتل الاغتيال السياسى مكانة فى سجل التاريخ الإرترى ".

باختصار، لم يتسبب حادث اغتيال كبيرى فى إحداث تغير فورى واضح فى الساحة السياسية. لكن كان واضحًا حتى بالنسبة إلى سياسة ذلك العصر، بأن هــذا الحدث ستكون له مدلولات عميقة ذات آثار مستقبلية.

وبعد مرور أربعين يومًا على استشهاد كبيرى، أقيم له حفل تأبين كبير في قاعة سينما إمبيرو، حضره قادة حزب الرابطة الإسلامية وحزب إرتريا للإرتريين والجمعيات الإيطالية ومسوؤلو الإدارة البريطانية. وقد تم في هذا المهرجان الخطابى، سرد تاريخ عبد القادر كبيرى الذى يوضح دوره وأهميته العظيمة. وقد كانت كلمة المناضل ولد آب ولد ماريام فى هذه المناسبة أكثر الكلمات أهمية ووقعًا فى النفوس. ولهذا تناقلت صحف اليوم التالى فقرات من كلمته على نطاق واسع. ونقتطف فيما يلى أهم ما ورد فى هذه الكلمة:

"... إن هذا الجمهور الغفير المجتمع اليوم (فى هذه الدار) إنما جاء ليحتفل ويتذكر الشيخ العظيم عبد القادر كبيرى الإرترى، وليس عبد القادر كبيرى السياسى فقط... هذا الجمهور جاء ليحيى ذكرى أب العائلة الكبرى (إرتريا) وليس قائد حزب الرابطة الإسلامية... وما دام هذا الحفل قد أقيم لإحياء ذكرى شقيق إرترى بطل، فإنه لا ينبغى أن يبرز أى تمييز بين المسيحيين والمسلمين".

ويمضى السيد / ولد آب فى كلمته فيوضح أن أى شخص يعتقد أنه يجد مكسبًا أو انتصارًا فى مقتل كبيرى يعد مخطئًا. وفى الأخير، يختتم ولد آب كلمته بهذا الحديث التاريخى:

" إذا كانت أفكار المرء سليمة وجميلة، فإن من المستحيل قتلها. فالأفكار لها أجنحة، بل تمتلك أيضًا عضلات تجعلها قادرة على خوص الصراع وتحقيق الانتصار... والشيخ عبد القدر كبيرى قد مضى بعد أن ترك لنا أفكاره ومبادءه. ومن واجبنا أن نصل بهذه الأفكار والمبادئ إلى نهايتها الظافرة. وإذا عجزنا عن ذلك، فإننا سنصبح حينها قتلة أفكار الشيخ عبد القادر كبيرى ومبادئه... لهذا ولكى نؤكد أن كبيرى لم يمت، علينا أن نناضل من أجل أن نبلغ بأفكاره وأهدافه خاتمتها الظافرة، وهذا يتمثل فى العمل على تحقيق الحرية الكاملة لإرتريا، وتحقيق التقدم بشكل ناجز وسريع " (٢٩).

الموقف الدولى الذى أفضى إلى اتفاقية بيفن – سفورزا:

وكما أشرنا آنفًا، فإن عملية اغتيال عبد القادر كبيرى وكيفية معالجتها، كانتا توضحان مستوى الاهتمام المتدنى واللامبالاة للإدارة البريطانية فى إرتريا تجاه قضية الإرتريين وآرائهم. وهذه اللامبالاة تعود – كما أشرنا إلى ذلك مرارًا أيضًا – إلى أن تركيز الحكومة البريطانية كان منصبًا فى ذلك الوقت على تنفيذ مخطط إقامة منطقة شرق إفريقيا الكبرى. ولهذا السبب؛ لم تكن الحكومة البريطانية مكترثة بمعرفة آراء الإرتريين ولا تلبية مطالبهم.

هذه الحقيقة يمكن أن تتأكد للمرء من خلال متابعة النشاط الدولى إثر عدم توصل الدول العظمى الأربع إلى حل، بشأن موضوع تقرير مصير المستعمرات الإيطالية السابقة. فبريطانيا لم تكتفِ بمواصلة الجهود لانجاح مخططها الذى كانت قد وضعته لتقسيم إرتريا وحسب، وإنما تحركت فى هذا الاتجاه معتبرة أن الأمر محسوم لا محالة. وشرعت فعلاً فى إجراء الاستعدادات اللازمة لتنفيذ ذلك. فعلى سبيل المثال، كان أكثر ما يشغل بال مسؤولى الحكومة البريطانية فى إرتريا خلال يناير ١٩٤٩م، هو مشكلة طبيعة العلاقة التى يمكن أن تربط بين منطقة المنخفضات الغربية والعالم الخارجى بعد انفصالها عن بقية أجزاء إرتريا. وقد بحثت هذه الإدارة كثيرًا فى مسألة التسهيلات المتوفرة فى أسمرا، وعدم توفرها فى مدينة كرن عند نقل الإدارة إليها ومسألة ضيق رقعة المدينة (٣٠).

لكن الحاكم العسكرى لإرتريا البريغادير دورى كان قلقًا أكثر؛ بسبب خشيته من ألا يحظى اقتراح تقسيم إرتريا إلى مرتفعات ومنخفضات بقبول الجمعية العامة للأمم المتحدة. ولهذا قدم اقتراحًا بديلاً ينص على منح ميناء عصب إلى إثيوبيا، ووضع برنامج لتحديد مصير ما تبقى من إرتريا ككيان واحد. وكان البريغادير دورى مقتنعًا بأن الإمبراطور لن يرفض هذا الاقتراح. لكن المشكلة كانت بالنسبة إلى دورى، تتمثل فى السؤال القائل: من أية نقطة سيتم اقتطاع أراضى دنكاليا من إرتريا، حين يتم منح ميناء عصب لإثيوبيا؟ ، وكانت المشكلة

الرئيسية بالنسبة إليه تكمن فى ما كان يتردد حول وجود مخزون للنفط فى منطقة مرسى فاطمة، وأن منح كامل إقليم دنكاليا لإثيوبيا، يعنى منحها مناطق النفط المحتملة أيضًا؛ وهذا قد يؤدى إلى أن يصبح هذا النفط خارج سيطرة بريطانيا. لكنه – فى الأخير – توصل إلى اقتراح يرى بموجبه منح إثيوبيا منطقة واقعة جنوب خط خليج زولا وضواحى مرسى فاطمة، وكانت حجته فى ذلك" أنه يمكن تبرير ذلك بأن إدارة إقليم شمال دنكاليا تكون أكثر ملاءمة عندما تكون من مصوع"(٣١)، على الرغم من ذلك لم يحظَ اقتراحه هذا بالقبول (٣٢).

كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد حددت شهر أبريل ١٩٤٩م موعدًا لمناقشة مسألة تقرير مصير المستعمرات الإيطالية السابقة. وعندما اقترب هذا الموعد بدأت الدول المهتمة بهذه المسألة و خاصة إيطاليا وأمريكا تنشط فى هذا الامر بأعلى الدرجات وبدرجة اهتمام بريطانيا وإثيوبيا نفسها. وشرعت إيطاليا – على نحو خاص – فى شن حملة دعاية وتعبئة مكثفة يقودها وزير خاريجيتها الكونت سفورزا نفسه. وعلى الرغم من أن إيطاليا كانت عضوًا فى تحالف دول المحور المهزوم فى الحرب العالمية الثانية، فإنها كانت قد قامت فى نهاية تلك الحرب بقلب نظام موسيلينى وأقامت نظامًا غير فاشى. وقد تمكنت بفضل ذلك، لا أن تصبح عضوًا كاملاً فى منظمة الأمم المتحدة وحسب، وإنما استطاعت أيضًا أن تحصل على تأييد كل دول أمريكا اللاتينية تقريبًا (٣٣).

ونظرًا إلى التنافس والمواجهة الحادة اللذيْن نشبا نشبت بين الدول العظمى الأربع التى كانت قد تحالفت وحققت الانتصار فى الحرب العالمية الثانية، فإن إيطاليا ومسألة تقرير مصير مستعمراتها السابقة على نحو خاص، قد حظيت باهتمام كبير ومحورى. وانطلاقًا من هذا الواقع، شرع الكونت سفورزا وزير خارجية إيطاليا فى اتخاذ الخطوات التى توضح موقف إيطاليا بشأن هذه المسألة. ففيما يتعلق بإرتريا، على سبيل المثال، أوضح سفورزا أن تقرير مصيرها يهم كلاً من إيطاليا وإثيوبيا وبريطانيا (الدولة التى تتولى إدارتها) على قدم المساواة، لكنه حذر من أنه ينبغى عدم تقسيم إرتريا تلبية للمصالح الأجنبية. وقد جاء فى حديث

سفورزا نفسه الذى صرح به فى فبراير ١٩٤٩ م، أنه ينبغى أن تحصل إرتريا على استقلالها بعد فترة الوصاية، وأضاف: "... إنه لا يعقل أن تمنح إرتريا لبلد لم يتمكن بعد من تجاوز مراحل من التقدم قد تجاوزتها إرتريا من قبل " وردًا على مزاعم إثيوبيا القائلة: بأن استقلال إرتريا لا يشكل ضمانة لها.. لأن الغزوات التى تعرضت لها إثيوبيا أتت عن طريق إرتريا، وقال سفورزا: "... إن إرتريا التى ستكون تحت وصاية الأمم المتحدة لايمكن أن تكون منطلقًا لأى عمل عدوانى ضد إثيوبيا ". وكان الهدف الرئيس للوزير الإيطالى من كل ذلك، أن تعود إيطاليا إلى إرتريا وصيةً. وقد دافع الوزير الإيطالى عن هذا الموقف بالقول: " إن الشعب الإرترى وعبر هذه العلاقة – وليس عن طريق الانضمام إلى إثيوبيا – سيؤمن ليس عدم توقف الأعمال (العمرانية) التى بدأتها إيطاليا، وواصلتها بريطانيا فحسب،وإنما أيضًا سيتمكن من زيادة ازدهارها فى كل المجالات بوتيرة أسرع"[٣٤].



البريغادير دروى

وكان طرح الكونت سفورزا حذرًا، ويوحى بأنه يتطلع إلى دعم بريطانيا. وأحست إثيوبيا بالخطر الشديد من ذلك. وقد حاول نائب وزير الخارجية الإثيوبى

أكليلو هبتى ولد أن يطرح على بريطانيا مطلب أن تؤيد انضمام إرتريا بكاملها إلى إثيوبيا؛ لأن ذلك – على حد زعمه – يحظى بتأييـد كـل دول أمريكـا الاتينيـة والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا. وقد أوضح ساشل سفير بريطانيا لدى إثيوبيا فى أحد تقاريره التى بعثها إلى وزير الخارجية البريطانى إرنست بيفن أن كل مـا يقوله أكليلو هبتى ولد محض ترهات وأكاذيب ومبالغات. وأعرب هذا السفير عـن دهشته من ذلك بالقول: " لا أستطيع أن أفهم لماذا يتعمد أن يـزور الوقـائع علـى الرغم من معرفته بالحقائق؟ " (٣٥). وللحقيقة مسألة الكذب والمبالغة لم تكـن أمـرًا مدهشًا بالنسبة إلى من يعرف طبيعة السياسة والدعاية الإثيوبية فى ذلك الوقت؛ فقد كان ذلك سياسة رسمية لها.

ومهما يكن، فإن الحكومة الإيطالية واصلت نهج التقـرب مـن الحكومـة البريطانية. ففى مطلع مارس١٩٤٩ م، على سبيل المثال، التقى المسؤول الإيطالى الدكتور مانزينى بالمسؤولين البريطانيين، وأبلغهم أن بلاده ستعارض اقتراح تقسيم إرتريا. ومع هذا توسل إليهم هذا المسؤول البحث عن بعض الإجراءات أو الحلول التى تحفظ ماء وجه إيطاليا؛ إذا مـا أصبح اقتـراح التقـسيم مـسألـة حتميـة التطبيـق. وأولى الحلول أو الإجراءات التى اقترحها هذا المسؤول كانت تتمثل فى أن تعامل إيطاليا على قدم المساواة مع الدول الاستعمارية وأن يسمح لها بالمشاركة فى المؤتمرات الدولية الخاصة بإفريقيا، وأن تعد أيضًا شريكًا فى الجهود الدوليـة *التى تبذل لـــ "تطوير" القارة الإفريقية "* (٣٦).

وهذا يعنى أن كل ما كانت تتظاهر به الحكومة الإيطالية من إبداء الحـرص على مصلحة إرتريا وشعبها، كان أمرًا يمكن المساومة عليه بسهولة. وفـى تلـك الأيام نفسها، وتحديدًا فى الرابع مـن مارس ١٩٤٩م، بعثت إيطاليا بمـذكرة إلـى الحكومة البريطانية. والغريب فى الأمر أن هذه المذكرة لم تكن تجادل مـن أجـل عدم المساس بكرامة إيطاليا، وإنما كانت تدافع عن مصير الإرتريين (٣٧).

ويبدو أن المسؤولين البريطانيين الذين كانوا يستمعون إليه كانوا يـضحكون منه فى سرائر أنفسهم؛ لأنهم ردوا عليه بـأنهم يؤيـدون مـشاركة إيطاليـا فـى

المؤتمرات المتعلقة بإفريقيا، لكنهم أهملوا مطلبه الثانى بأن تكون إيطاليا شريكة لهم فى إفريقيا؛ بحجة أن الإمكانات الاقتصادية لإيطاليا قد لا تسمح لها بلعب هذا الدور[٣٨].

ومهما يكن، فإن المسؤولين البريطانيين كانوا قلقين من تناقض التصريحات التى يدلى بها نظراؤهم الإيطاليون فى المناسبات الرسمية وغير الرسمية. ولم يكن اقتراح تقسيم إرتريا أمرًا قابلاً للمساومة من قبل بريطانيا. لهذا ظلوا يبحثون عن السبل كافة التى تمكنهم من إضعاف الاعتراض الإيطالى على ذلك، أو على الأقل تليين ذلك الموقف. وكانت إيطاليا من جانبها تسعى جاهدة لكى لا يحسم موضوع إرتريا فى اجتماع الجمعية العمومية للأمم المتحدة الذى كان مزمعًا عقده فى أبريل من ذلك العام. لكن بريطانيا كانت من جانبها تسعى إلى أن يتم البت فى القضية فى الاجتماع نفسه حسب مخططها. ولتحقيق مخططها هذا، طرحت مسودة قرار بذلك، وسعت إلى كسب تأييد الولايات المتحدة الأمريكية لضمان إقرارها. وكانت الولايات المتحدة من جانبها قد قررت تأييد المطالب التى تقدمت بها إثيوبيا حول إرتريا؛ انطلاقًا من مصالحها، وليس بهدف إنجاح المخطط البريطانى. وقد لاحظت إثيوبيا ذلك، وبدأت تتملق الولايات المتحدة الأمريكية بشدة. وفى هذا الإطار، التقى نائب وزير الخارجية الإثيوبى أكليلو هبتى ولد بوزير الخارجية الأمريكى جورج.سى.مارشال، ووعده بأنه إذا أيدت أمريكا مطلب " إعادة " إرتريا إلى إثيوبيا، فإن إثيوبيا ستسمح لأمريكا بمواصلة حرية استخدام قاعدة الاتصالات الموجودة فى راديو مارينايو [٣٩]. وأكد وزير الخارجية الأمريكى من جانبه أن إثيوبيا ستحصل على التأييد الكامل من أمريكا؛ إذا سمحت إثيوبيا باستمرار سيطرة أمريكا على قاعدة راديو مارينايو وبحرية استخدام القوات الأمريكية لمطار أسمرا وميناء مصوع. وكان المسؤول الإثيوبى أكليلو يريد أن يكون هذا الاتفاق موثقًا كتابيًّا. لكن الوزير الأمريكى مارشال اختار أن يكون هذا الاتفاق شفهيًّا؛ حتى لا يترتب عليه سوء تفاهم على المستوى الدولى [٤٠].

وقد تبدل الموقف الأمريكي الذى كان يطالب بوضع إرتريا تحت الوصاية الدولية. وتغيره إلى حد تقديم هذا التأييد الكبير لمطالب إثيوبيا فى إرتريا، كان نابعًا من المصالح السياسية و الاستراتيجية الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية فقط. وهذه المصالح نفسها هى التى دفعت الإدارة الأمريكية إلى التفاوض والتقارب فى المواقف مع بريطانيا. وعلى سبيل المثال، كانت قيادة هيئة الأركان العسكرية الأمريكية العليا قد عقدت اجتماعًا فى الخامس من أغسطس١٩٤٨ م، ووضعت الإستراتيجية العسكرية التى ينبغى أن تتبعها فى منطقة الشرق الأوسط.

هذه الاستراتيجية ويمكن تلخيصها فى النقاط التالية:-

- منع أية قوى معادية من إيجاد موطئ قدم لها فى منطقة الشرق الأوسط.
- تقديم المعونات الاقتصادية والاجتماعية والأسلحة اللازمة؛ بغرض إقامة علاقة صداقة مع شعوب هذه المنطقة، واتباع سياسة دفاعية مشتركة.
- العمل على أن لا تتم أعمال التنقيب عن الثروات النفطية الكامنة فى المنطقة، إلا عن طريق الولايات المتحدة الأمريكية والدول الصديقة لها.
- ضمان سبل تدخل القوة العسكرية الأمريكية فى حال نشوب حرب فى المنطقة.
- تأكيد حق الولايات المتحدة الأمريكية فى إنشاء المرافق وتوسيعها والتسهيلات اللازمة؛ لتنفيذ الأهداف المذكورة آنفًا.

وقد عَدَّ هؤلاء القادة العسكريون هذه الاستراتيجية لا تخدم الاستراتيجية العالمية لدولتهم وحسب، وإنما أيضًا المصالح البريطانية التى تعد جزءًا من مصالحهم الاستراتيجية. كما أوضح هؤلاء القادة أن تنفيذ هذه الاستراتيجية يفرض بشكل ملح أن تكون هناك قاعدة جوية خلفية فى طرابلس (الغرب)، وأن تكون قاعدة الاتصالات المنصوبة فى أسمرا، والقاعدتان الجوية والبحرية فى مصوع، فى خدمة الولايات المتحدة الأمريكية، أو الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا معًا.

وفيما يتعلق بإرتريا، على نحو خاص، توصل هـؤلاء القـادة العـسكريون الأمريكيون إلى أن حق الولايات الـمتحدة الأمريكية فى الـوجود فى إرتريا، أمر لا يقبل المساومة؛ لأن قاعدة الاتصالات العسكرية المنصوبة فى أسـمرا لا يوجـد نظير لها فى كل منطقة الشرق الأوسط، أو شرق البحر الأبيض المتوسط [٤١].

وقبل اجتماع هيئة الأركان الأمريكية العليا هذا بيوم واحد، أى فى الرابع من أغسطس ١٩٤٨ م، كان مساعد وزير الدفاع الأمريكى لافات قد قدَّم إلى مجلس الأمن الأمريكى مقترحًا بعد التفاهم مع المسؤولين البريطانيين يوضح فيه السياسة الدفاعية التى ينبغى أن تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية. ويوضح لافات فى مقترحه أن الهدف الرئيس لدولته هو أن تستخدم إرتريا قاعدة عسكريـة. واستعرض مساعد وزير الدفاع الأمريكى فى ورقة اقتراحه الخيارات المتاحة أمام بلاده لتحقيق ذلك الهدف. ورأى هذا المسؤول أن وضع إرتريا تحت الوصاية الإيطالية (بإشراف الأمم المتحدة) لا يخدم مصلحة بلاده؛ لأن الأمم المتحدة لن تسمح لإيطاليا، ولا لأية دولة أخرى، بأن تقوم بأية نشاطات عسكرية فى إرتريا، وأنه حينها لن يكون بوسع إيطاليا أن تسمح للولايات المتحدة بالقيام بأى نشاط عسكرى فى إرتريا. نتيجة لذلك؛ رأى المسؤول الأمريكى أن الأفضل لمصلحة بلاده أن يتم منح ميناء مصوع والمرتفعات التى يقطنها المسيحيون إلى إثيوبيا لتأمين المصالح الأمريكية، ومن ثم ضم المنخفضات الغربية إلى السودان . ونخلص من هذا أن الولايات المتحدة الأمريكية، ومواقفها فى الأمم المتحدة الأمريكية تجاه القضية الإرترية، كانت محكومة باستراتيجيتها العسكرية [٤٢].

إضافة إلى هذه المصالح الاستراتيجية العسكرية، كانت هناك مصالح إضافية أخرى تجنيها أمريكا من تأييد مطالب إثيوبيا فى إرتريا. ويذكر المؤلف عقبـازقى يوهنس فى كتابه ثلاثة عوامل كبرى كانت وراء هذا الموقف الأمريكي، أول هـذه العوامل أن إثيوبيا كانت قد شرعت فى بعض التحركات التكتيكية للإيحـاء بأنهـا مستعدة لأن تميل إلى المعسكر الشيوعى إذا لم تتم الاستجابـة إلى مطالبهـا فـى إرتريا. وكان هذا مبعث قلق للولايات المتحدة الأمريكية، خاصة وأنه كانت هنـاك مواجهة عظمى بين المعسكريْن فى ذلك الوقت. وأحد الأمثلة على هذه التحركات

التكتيكية ما قاله الإمبراطور هيلى سلاسى فى إحدى رسائله مهددًا الرئيس الأمريكى ترومان: "... إن عدم حصولنا على منفذ بحرى... يعنى أن الحق الذى منحناه لإحدى كبريات الشركات الأمريكية للتنقيب عن النفط... سيتبخر.." [٤٣]

أما العامل الثانى الذى أثر فى موقف الولايات الأمريكية، فيتمثل فى المصالح التجارية المتزايدة النمو للولايات المتحدة فى إثيوبيا. وهنا ينبغى عدم إغفال عمليات التنقيب عن النفط التى كانت تقوم بها شركة سنكلر الأمريكية فى إثيوبيا كمثال. أما العامل الثالث والأخير - كما يقول عقبازقى فى كتابه - فكان يتمثل فى أن الأجواء السياسية السائدة فى إرتريا آنذاك، وسلوك أحزاب تلك الفترة، لم تكن تضمن تأمين المصالح الأمريكية. فالولايات المتحدة كانت تدرك أنه حتى حزب الأندنت لم يكن يملك قاعدة اجتماعية قوية وعريضة؛ حيث إنه كان يمكن أن تتقلص أو تذوب قاعدته الجماهيرية فى أية لحظة. لهذا لم يكن لدى الإدارة الأمريكية أى اقتناع بأن مصالحها يمكن أن تتنامى عن طريق استقلال إرتريا [٤٤].

وعليه يمكن القول إن التعاون والتنسيق اللذيْن كانا قائميْن بين أمريكا وبريطانيا بشأن إرتريا وبقية المستعمرات الإيطالية السابقة، كان مبنيًا على المصالح الخاصة بكل من بريطانيا وأمريكا. وكان هذان الطرفان قد تبادلا الرأى والمشورة بشأن المقترح الذى أعدته بريطانيا بهذا الشأن. وفى نهاية مارس ١٩٤٩ م، أى قبل أسابيع قليلة من طرح القضية الإرترية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، اتفق هذان البلدان على تقسيم إرتريا.

وفى الثامن والعشرين من مارس١٩٤٩ م (أى فى الوقت نفسه الذى كان يحتضر فيه عبد القادر كبيرى بعد تعرضه للاغتيال بالرصاص) كان المسؤولون البريطانيون والأمريكيون يضعون اللمسات الأخيرة على مقترحاتهم فى أثناء لقائهم فى واشنطن. ولم يكن موضوع تقسيم إرتريا مثار جدل فى هذا اللقاء. لكن موضوع مصير الإيطاليين المقيمين فى إرتريا، حاز اهتمامًا وتركيزًا كبيريْن؛ حتى تم توضيح الموقف بشأنه بجلاء؛ حيث طلبت الإدارة الأمريكية تضمين المقترح البريطانى بهذا الشأن فقرات تؤكد أنه سيسمح للإيطاليين المقيمين بإرتريا بالاحتفاظ بجنسيتهم، وإقامة مؤسسات تعليمية ودينية وصحية خاصة بهم، وكذا بممارسة

حرية التعبير وإصدار الصحف والكتب باللغة الإيطالية، وأيضًا ضمان ممتلكاتهم وحقوقهم القانونية وسلامتهما...إلخ، وشددت الإدارة الأمريكية على أنه ينبغي أن تلتزم إثيوبيا بتطبيق ذلك من دون تلكؤ (٤٥).

وما كانت تردده الحكومة الإثيوبية خارج الدهاليز كان مختلفًا عما تدلى به فى المواقف الرسمية. فعلى عكس ما كانت تردده، فإن إثيوبيا قبلت الاقتراح الذى يدعو إلى تقسيم إرتريا. وقد أوضح هذه الحقيقة ما ذكره ممثل بريطانيا فى الأمم المتحدة المستر سكريفنر بأن مندوب إثيوبيا لدى الأمم المتحدة أوضح له أن إثيوبيا لن تعيق عملية فصل مناطق غرب إرتريا. وكان هذا التوضيح قبل أيام قليلة من طرح قضية حسم مصير المستعمرات الإيطالية السابقة فى الجمعية العامة للأمم المتحدة (٤٦). وهذا يوضح أن إثيوبيا قد شاركت فى هذا الاجتماع بعد أن أبدت موافقتها على مشروع تقسيم إرتريا.

وكان المشروع البريطانى المزمع تقديمه إلى اجتماع الجمعية العامة يتضمن اقتراح ضم كل إرتريا – باستثناء منطقة المنخفضات الغربية – إلى إثيوبيا، بعد الأخذ فى الاعتبار التشابه القائم بين البلدين ورغبات المواطنين. كما تضمن المشروع البريطانى فقرات خاصة بمسألة الجنسية، ومختلف الحقوق المتعلقة بالإيطاليين المقيمين فى إرتريا.

وكان هناك جانب مختلف بعض الشىء عما كان منتظرًا من بريطانيا بشأن تحديد مصير منطقة المنخفضات الغربية لإرتريا التى يتوقع المرء أن تسعى بريطانيا إلى ضمها للسودان الذى كان يخضع لسيطرتها. حيث إن الفقرة السادسة من المشروع البريطانى المذكور تركت مسألة حسم هذا الموضوع لمجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة (٤٧).

وفى هذه المرة أيضًا، لم يكن الموقف البريطانى نابعًا من روح الحرص على مصلحة سكان المنخفضات الغربية الإرترية. فقد كان السودان فى ذلك الوقت يعرف باسم (السودان المصرى الإنجليزى). وكان السودان فى ذلك الوقت قد أنشأ برلمانًا خاصًا به؛ تمهيدًا للانتقال إلى مرحلة الاستقلال. وفى ذلك الوقت، كان قد

نشب خلاف بين مصر وبريطانيا حول: من يحدد أو يحسم مسألة ضم أو عدم ضم المنخفضات الغربية الإرترية إلى السودان؟ وهروبًا من مواجهة هذه المشكلة، اقترحت بريطانيا فى مشروعها المذكور آنفًا أن تترك مسألة تقرير هذا الأمر إلى مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة [٤٨].

وكانت هذه هى الأجواء التى انعقد فيها الاجتماع الدورى الثالث للجمعية العامة للأمم المتحدة (٥ من أبريل١٩٤٩ م) بمدينة نيويورك. وقد طرحت مسألة المستعمرات الإيطالية السابقة (إرتريا- الصومال - ليبيا) فى البداية على لجنة الشئون السياسية والأمنية التابعة للجمعية العامة قبل طرحه على الاجتماع العام للجمعية.

النقاشات أمام لجنة الشئون السياسية والأمنية

المواقف والنقاشات:

جرت فى بداية جلسات اجتماع هذه اللجنة الفرعية فى الموعد المذكور نقاشات حول بعض المسائل الإجرائية والشكلية مثل: أينبغى أن تكون إيطاليا ضمن اللجنة المذكورة أم لا؟ وقد طالب المندوب الباكستانى فى اللجنة السيد محمد ظفر الله خان بضم ممثلى هذه المستعمرات لإسماع أصواتهم مادام أنه سيكون هناك تمثيل لإيطاليا فى اللجنة. وقام المندوب البريطانى فى اللجنة ماك نيل بتحوير المقترح الباكستانى؛ حيث دعا إلى تكوين لجنة فرعية أخرى تقوم بالاستماع إلى ممثلى هذه المستعمرات، ورفع تقرير لملخص هذه الآراء إلى اللجنة الأم. وتمت الموافقة على تشكيل مثل هذه اللجنة، وتم بالفعل تشكيلها فى ١١ من أبريل ١٩٤٩م [٤٩].

وكانت النقاشات حول تقرير مصيرهذه المستعمرات قد بدأت فعليًّا منذ السادس من أبريل؛ حيث طرح وزير الخارجية الأمريكى مشروع بلاده بهذا الشأن والذى كان قد اتفق حوله مسبقًا مع البريطانيين. ففيما يتعلق بليبيا، تجنب التطرق

إلى مسألة: التعامل مع ليبيا كمستعمرة واحدة أم كثلاث مستعمرات (إقليم برقة، إقليم فزان، إقليم طرابلس)، ودعا بشكل عام إلى وضع موقف الحكومة البريطانية ومصالحها في الاعتبار عند حسم هذه المسألة (كنا قد رأينا أن بريطانيا كانت تريد أن تضع إقليم برقة تحت وصايتها).

ومضى الوزير الأمريكي في طرح مشروع بلاده؛ فاقترح وضع الصومال تحت الوصاية الإيطالية. أما إرتريا فهي " بلد يفتقر إلى الوحدة وغير جاهزة للاستقلال " حسب تعبيره. ولهذا فإنه،ومنعًا لأي عدوان مستقبلي يمكن أن يأتي عبر إرتريا ضد إثيوبيا. ووضعًا في الاعتبار حاجة إثيوبيا إلى منفذ بحري"... فإنه ينبغي ضم الأجزاء الشرقية من إرتريا،بما في ذلك ميناء مصوع والعاصمة أسمرا، إلى إثيوبيا ". أما المنخفضات الغربية، ولأنها أكثر" تقاربًا مع البلد المجاور لها من الغرب (يقصد السودان) فإنه ينبغي البحث عن حل خاص لأمرها " [٥٠].

لاجدال في أن حرص وزير الخارجية الأمريكي جون دالاس على طرح مشروع بلاده في أول جلسات هذه اللجنة، كان يهدف إلى توجيه مسار النقاشات اللاحقة وتحديده. وبالفعل لم تخرج النقاشات التالية عن دائرة ما ورد في المشروع الأمريكي، لكن النقاشات والجدل كانا محتدمين بقوة. وقد طرحت خلال هذه النقاشات الكثير من الخيارات البديلة. وكان النقاش في بعض المراحل يصل إلى حد المهاترات. ولا يسع الحيز لاستعراض كل ذلك.

ويقسم المؤلف عقبازقي يوهنس في كتابه المواقف التي ظهرت في اجتماع اللجنة المذكورة (باستثناء مواقف إثيوبيا وممثلي الأحزاب الإرترية) إلى أربع فئات:

- مواقف الدول الغربية.
- مواقف الاتحاد السوفييتي وأنصاره.
- مواقف دول أمريكا اللاتينية.

● المواقف المستقلة لبعض الدول أو "الطريق الثالث" حسب تعبير المؤلف(٥١).

وفى هذا الكتاب، سنستفيد من هذا التصنيف؛ لأنه يساعد على فهم التعقيدات التى تحيط بهذا الموضوع. أما فيما يتعلق بمواقف الدول الغربية – بشكل عام – فإنها تؤيد ما ورد فى المشروع الأنغلو أمريكى. لكن هناك أيضًا تباينًا داخل هذه الدول فى بعض المسائل.

ففرنسا مثلاً ترغب فى حل أوروبى للمستعمرات الإيطالية السابقة، لكنها تمسكت بطرحها الداعى إلى وضع جميع هذه المستعمرات تحت الوصاية الإيطالية؛ لخوفها من أن يؤدى منح الاستقلال لهذه المستعمرات إلى نشر عدوى الاستقلال فى مستعمراتها الإفريقية الأخرى. كما أن فرنسا قد وافقت أيضًا على أن تحصل إثيوبيا على منفذ بحرى عبرميناء عصب (٥٢).

وكان لإيطاليا أيضًا كدولة غربية مطالبها ومشروعها الخاص. فقد طرح وزير خارجيتها الكونت سفورزا حجة بلاده موضحًا " أن إرتريا لم تكن فى أى وقت جزءًا من إثيوبيا... وأن وضع إرتريا تحت الوصاية الإيطالية لفترة محددة لا يجعل إثيوبيا عرضة للخطر.. لهذا ينبغى وضع إرتريا تحت وصايتها ". وبالمنطق الفرنسى نفسه، أعلن الوزير الإيطالى أن بلاده لا تعارض منح عصب لإثيوبيا " لاعتبارات أخلاقية واقتصادية " (٥٣).

كان المندوب البريطانى يطرح نفسه كمدافع قوى عن إثيوبيا. ففى إحدى مرافعاته – على سبيل المثال – تحدث بحماسة قائلاً: " إن شعب بريطانيا وحكومته لديهما اقتناع بأن إثيوبيا تستحق التعويض" (٥٤). ولم يكن هذا "التعويض" يعنى إرتريا، ولم يكن ينبغى بأية حال أن تدفعه إرتريا. وكما هو معروف، فإن الإمبراطور كان قد استنجد بعصبة الأمم إثر هروبه عندما احتل الإيطاليون إثيوبيا فى عام ١٩٣٦م. ولكن الدول الغربية لم تعره اهتمامًا. ولهذا فإن هذه الدول لديها عقدة الإحساس بالذنب تجاه إثيوبيا. ونراها الآن تتحدث عن هذا " التعويض". فعلى الرغم من أن هذه الدول هى المذنبة، فإنها رأت أن تعويض هذه الدولة "المظلومة"

يكون بمنحها إرتريا... هذا هو المعيـــار الـــذى كانـــت تـــرى بـــه هـــذه الـــدول تحقيق"العدالة"عند تقرير مصير إرتريا.

وقد منحت مواقف الدول العظمى إثيوبيا دفعة معنوية كبرى، ولم يترك نائب وزير خارجيتها أكليلو هبتى ولد أية حجة يمكن أن تنال أو تستخف من مقترحـــات الوزير الإيطالى الكونت سفورزا إلا وأتى بها. فقد كان يردد باستمرار أن إيطاليـــا دولة غازية عدوانية ومصدر الخطر بالنسبة إلى إثيوبيا. وكان يـــستعرض أســـماء عديدة لإرتريين نالوا مستويات عليا من التعليم ويتبوأون مواقع رفيعة فـــى حكـــم إثيوبيا؛ ليوضح من خلال ذلك أن إثيوبيا وليست إيطاليا هى الأحرص على مصلحة الإرتريين... وأن إرتريا لا يمكن أن تقف على رجليها من دون دعـــم الاقتـــصاد الإثيوبى... وأن الإيطاليين كانوا يتكبدون خسائر كبيرة فى إدارتها... إلـــخ قائمـــة المزاعم الطويلة التى لا زالت تستخدم حتى يومنا هذا؛ لتبرير الطموحات التوسعية لحكام إثيوبيا فى إرتريا (٥٥). وكان الموقف المعارض للدول الغربية بهـــذا الـــشأن يتمثل فى المشروع السوفييتى وأنصاره. وكان ضمن اللجنة الأولـــى مـــن جانـــب الاتحاد السوفييتى ست دول أخرى ممن كان قد بدئ يطلق عليهن فى ذلك الوقـــت دول " المعسكر الاشتراكى " (٥٦). وكان الاتحاد الـــسوفييتى، والـــدول التابعـــة لـــه بالطبـــع، لا زال متمسكًا بطرحه الداعى إلى وضع المستعمرات الإيطالية الـــسابقة تحت الوصاية الإيطالية، ومن ثم منحها الاستقلال بعد فترة محدودة. ولكـــن هـــذا الموقف ينطلق من توقع أن يستلم الحزب الشيوعى الإيطالى السلطة فـــى إيطاليـــا، ويتمكن الاتحاد السوفييتى عبر ذلك من إيجاد موطئ قدم له فى إفريقيا.

وعندما اتضح عدم امكانية تحقيق توقعات وصول الحزب الـــشيوعى إلـــى السلطة، بدأ موقف الاتحاد السوفييتى والدول الدائرة فى فلكه يميـــل إلـــى الطـــرح الداعى إلى وضع هذه المستعمرات تحت الوصاية المشتركة لممثلى الأمم المتحدة. وقد اتهم وزير الخارجية السوفييتى وقتهـــا أندريـــه جروميكـــو الـــدول الغربيـــة، وبريطانيا على نحو خاص، بأن جشعها وطمعها هما السبب فى تأخير البـــت فـــى مصير المستعمرات الإيطالية السابقة، وقدم فى المقابل مشروعًا بديلاً يـــدعو إلـــى

وضع ليبيا وإرتريا والصومال تحت وصاية الأمم المتحدة. واقترح أن تتولى سبع دول من بينها بريطانيا، والاتحاد السوفييتى، والولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وإيطاليا، مسؤولية الوصاية على هذه المستعمرات. وفيما يتعلق بإرتريا، اقترح المشروع السوفييتى إضافة اثنين من ممثلى الشعب الإرترى إلى مجلس الوصاية الدولية، كما اقترح المشروع البحث عن سبل لتمكين إثيوبيا من الحصول على منفذ بحرى (٥٧).

كان موضوع تقرير مصير المستعمرات الإيطالية السابقة يزداد تعقيدًا من وقت إلى آخر، واحتارت كتلة دول أمريكا اللاتينية. فهى – من ناحية – تريد أن ترضى جارتها القوية والغنية: الولايات المتحدة الأمريكية، وتريد كذلك – من ناحية أخرى – إرضاء إيطاليا التى تربطها بها روابط الثقافة والدم. وذلك فضلاً عن أن كل دول أمريكا اللاتينية كانت تابعة للكنيسة الكاثوليكية فى الفاتيكان، إلى جانب تعاطف هذه الدول مع المستوطنين الإيطاليين فى إرتريا الذين تربطهم بهم أيضًا علاقات الدين والدم والثقافة. ولم يكن هناك اختلاف كبير بين هذه الدول تجاه مسألة مصير المستعمرات، وقد قدمت هذه الكتلة – فى الأخير – مشروعًا توفيقيًّا يدعو إلى وضع جزء من إرتريا تحت الوصاية الإيطالية ومنح إثيوبيا منفذاً على البحر.

والمفارقة هنا هى أنه على الرغم من تظاهر دول هذه الكتلة بالدفاع عن استقلال الشعوب وحقوقها، فإنها كانت تكن الكثير من الاحتقار والاستعلاء للدول الخاضعة للاستعمار. وعلى سبيل المثال، ألقى ممثل البيرو كلمة أكثر فيها المدح والإطناب على نظام الإدارة الاستعمارى الإيطالى، وأعرب مندوب الأرجنتين من جانبه عن تأييده حق إثيوبيا فى الحصول على منفذ، وقال: "... بهذا ستحصل إثيوبيا على العدالة، ويجد بقية المواطنين الإيطاليين متنفسًا لهم " (٥٨).

وكان الموقف المتميز الوحيد للمجموعة التى أطلق عليها المؤلف " مجموعة الطريق الثالث "، هئ أنها كانت تحاول أن تدافع من أجل تحقيق العدالة، وإنجاح أهداف ميثاق منظمة الأمم المتحدة، مع الحرص على أن لا تبدو مواقفهم مؤيدة لهذا

الطرف أو ذاك. وقد قامت كل دول هذه المجموعة بلفت الانتباه إلى أن المنظمة الدولية تنظر إلى موضوع تحديد مصير إرتريا وبقية المستعمرات الإيطالية الأخرى من زاوية المصالح الاستراتيجية للدول العظمى، وليس من زاوية الاهتمام بتقرير مصير شعوب هذه المستعمرات. وقد حذرت المملكة العربية السعودية، على سبيل المثال، من أن عدم اتفاق الدول العظمى لا يعنى أنه لا يمكن وضع نهاية لقضية هذه المستعمرات، وحاولت المملكة العربية السعودية جاهدة أن توضح فيما يتعلق بإرتريا أن مهام اللجنة ليس تنفيذ مصالح الأطراف الأخرى، وإنما الالتزام بمبدأ ضرورة الحفاظ على وحدة إرتريا، وإعطاء الأولوية لمصلحة الشعب الإرترى، ووضع نظام وصاية يقود إلى تحقيق الاستقلال، وإقامة نظام حكم إدارى مقبول من الشعب الإرترى.

وأكد العراق من جانبه أن إثيوبيا يمكن أن تحصل على منفذ بحرى مادام ذلك لا يتعارض مع رغبة الشعب الإرترى. كما شدد على أنه غير مقبول إطلاقًا حرمان الشعب الإرترى من تقرير مصيرة بنفسه. كذلك انتقدت كل من تركيا ويوغسلافيا والفلبين أسلوب تعامل الدول العظمى مع هذا الموضوع وكأنه ملكية خاصة. وقد دافع مندوبو هذه الدول عن حقوق الشعوب فى هذه المستعمرات. وقد جاء – على سبيل المثال – فى كلمة مندوب الفلبين انتقاد شديد لأسلوب التعامل هذا:

"... هل حقًا اعتبرت هذه الدول مجرد بضاعة حتى يتم تقسيمها بين مصر وإثيوبيا وإيطاليا؟ كان ينبغى أن تدركوا أن مثل هذا التقسيم لأراضى (الشعوب) قد مضى عهده، اللهم إلا فى المناطق القطبية (غير المأهولة).

إن طرح المسألة كقضية تصفية للممتلكات (المستعمرات) الإيطالية طرح خاطئ منذ البداية. فالقضية الأساسية والحقيقية هى: مصير شعوب (المستعمرات) مصير الإنسان. والمبدأ الأساسى الذى ينبغى أن يطرح هنا هو: هل أراضى (هذه المستعمرات) هى ملك للشعوب التى تقيم فيها أم لا؟ كان ينبغى السعى للاطلاع على رغبات هذه الشعوب " (٥٩).

لم تكن مثل هذه المواقف العادلة تجد آذانًا صاغية من الدول الأخرى؛ ولهذا فقد دار نقاش حامٍ كان يتخلله تبادل الاتهامات والإدانات التى تعكس تناقض مصالح الأطراف المختلفة. وكان مندوبو بريطانيا وإثيوبيا يصورون إرتريا بلدًا فقيرًا غير قادرعلى الإطلاق على الاعتماد على نفسه. وعارض السوفييت وبقية مجموعتهم بشدة مثل هذا الطرح. وأوضح وزير الخارجية السوفييتى أندريه جروميكو بأن مجمل عجز مدفوعات بريطانيا فى إرتريا خلال ستة أعوام لم يتعدَ ١٠٣ مليون جنيه إسترلينى (مليون واحد وثلاثمائة ألف جنيه إسترلينى) وأنها بالمقابل نهبت ممتلكات من إرتريا تبلغ قيمتها ٨٥ مليون استرلينى [٦٠].

ومما كان يدهش مندوبى الكثير من الدول فى الأمم المتحدة، هو ادعاء بريطانيا بأن كل مستعمراتها مشاريع خاسرة ماليًا. إلا أنها مع هذا كانت تطالب بأن يوضع إقليم برقة الليبى تحت وصايتها. وقد دفع هذا التناقض بعض المندوبين إلى التهكم من هذا الموقف البريطانى قائلين: " هل مطلب بريطانيا هذا (الوصاية) نابع من حبها العميق لشعوب هذه المناطق، أم أن هناك مبررات اقتصادية وسياسية واستراتيجية أخرى وراء ذلك؟ " [٦١].

مندوبو الأحزاب السياسية الإرتريةأمام اللجنة الأولى

ونتذكر فى هذا السياق، أنه شكلت لجنة فرعية أخرى مهمتها الاستماع إلى مندوبى قادة إرتريا وليبيا والصومال. لكن الاتصالات التى قامت بها هذه اللجنة الفرعية لم تحقق نتائج مرضية، فتقرر أن تستمع اللجنة الأساسية إلى هؤلاء المندوبين. وبناء على ذلك سمح لمندوبى إرتريا بالمثول أمام اللجنة الأساسية فى ٢٠ من أبريل ١٩٤٩م [٦٢]. وكان الشيخ إبراهيم سلطان أول من استدعى للتحدث أمام اللجنة ممثلاً لحزب الرابطة الإسلامية الإرترية.

وبالعودة إلى الوراء، نذكر أن الإدارة البريطانية كانت قد بذلت كل ما فى وسعها لمنع مشاركة وفد الرابطة الإسلامية فى اجتماع الأمم المتحدة، وأن لجنة

الأمم المتحدة تجاوزت الإدارة البريطانية فى إرتريا وأرسلت دعوة مباشرة إلى ممثلى الرابطة؛ وهو ما مكنهم من الذهاب إلى الأمم المتحدة. وعندما حدث ذلك؛ دفعت الغيرة القوى السياسية الإرترية الأخرى إلى المطالبة بحقها المماثل للمشاركة فى اجتماعات الأمم المتحدة وتم لها ما أرادت؛ فبدأت وفود الحزب الموالى لإيطاليا وحزب الأندنت الأم ورابطة الإيطاليين والخلاسيين الإيطاليين بالتقاطر على مدينة نيويورك.



ممثلو حزب الرابطة

من اليسار إلى اليمين: محمد عثمان حيوتى، إبراهيم سلطان، الحاج إبراهيم

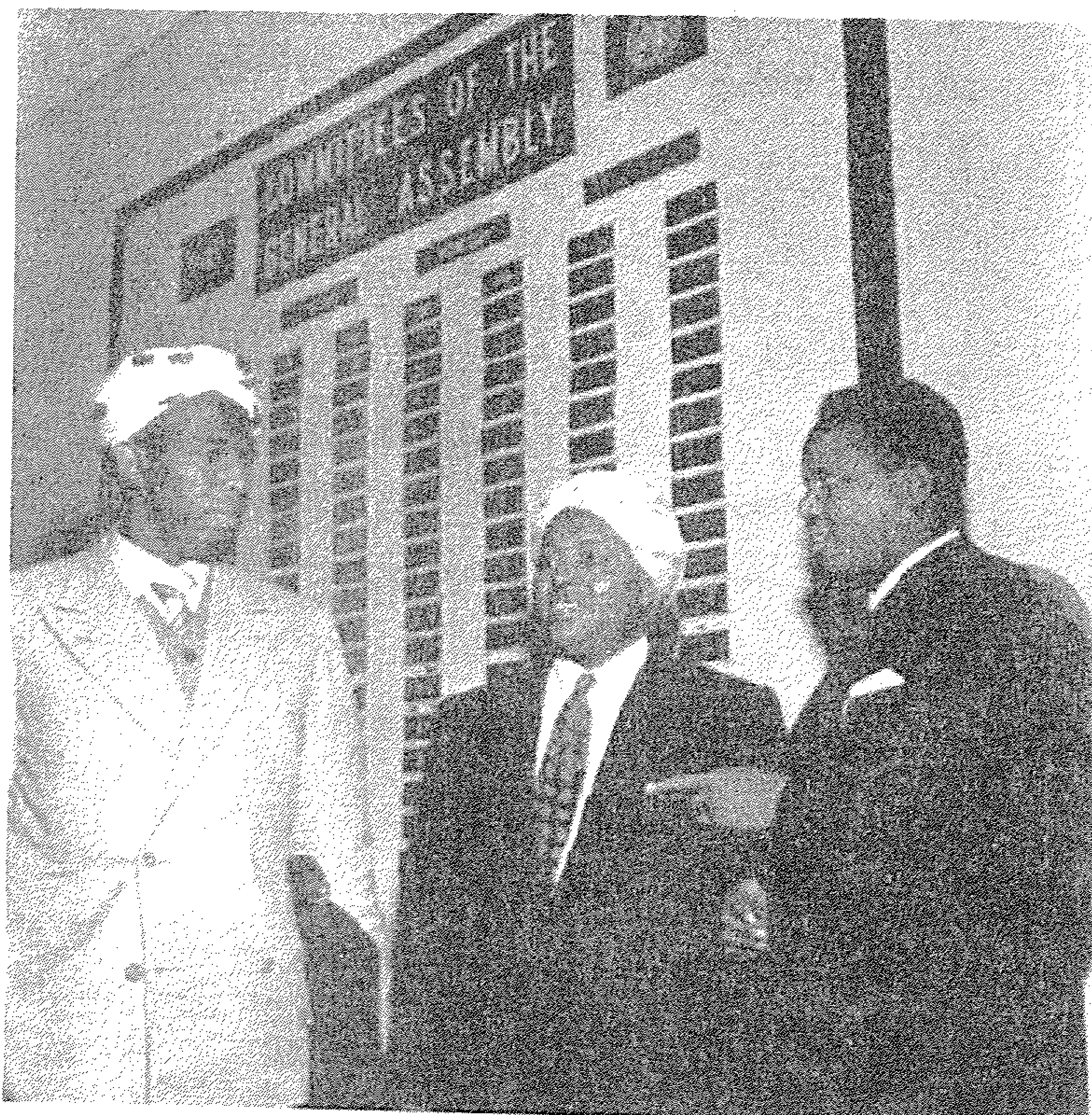
وألقى الشيخ إبراهيم سلطان كلمته أمام اللجنة، ولوحظ أن مضمون هذه الكلمة كان قد خرج قليلاً عن مبادئ الرابطة التى كانوا يدافعون عنها ويروجون

لها فى مختلف المناسبات. حيث جاء فى مقدمة كلمته، أن حزب الرابطة الإسلامية يمثل مصالح المسلمين الذين يشكلون ٧٥% من تعداد الشعب الإرترى، وأن غير المسلمين فى إرتريا غير موحدين من ناحية العقيدة أو الأصل العرقى.

ومضى الشيخ إبراهيم فى كلمته، فأوضح أن الأراضى الإثيوبية التى أضافها الإيطاليون إلى إرتريا قد أعيدت إلى إثيوبيا. ولهذا فإن حدود إرتريا هى تلك التى كانت قائمة حتى عام ١٩٣٥م (أى قبل غزو إيطاليا لإثيوبيا). أما فيما يتعلق بالجانب التاريخى، فقد أوضح الشيخ إبراهيم سلطان للجنة بأن " إرتريا قد كانت عرضة لمختلف أشكال الغزو والاستعمار خلال مختلف العصور، ومع هذا فإنها لم تكن جزءًا من إثيوبيا فى أى يوم من الأيام ". وواصل إبراهيم سلطان كلمته: ".. إذا تم تنفيذ اقتراح الضم (إلى إثيوبيا) فإن ذلك سيكون بلا شك مناقضًا لميثاق الأمم المتحدة الذى يضمن حق الشعوب فى إقامة دول خاصة بها... ليست هناك أية مصالح اقتصادية مشتركة ذات قيمة تربط إرتريا بإثيوبيا.. أما فيما يتعلق باستخدام الموانئ، فإن ميناء جيبوتى أقرب جغرافيًّا إلى إثيوبيا من ميناءى مصوع وعصب ". وأكد الشيخ إبراهيم سلطان فى كلمته " أن مسلمى إرتريا، ليست لديهم أية روابط دينية ولا تاريخية ولا اقتصادية مع إثيوبيا، وهم يعارضون بشدة انضمام إرتريا إلى إثيوبيا ". وأشار إبراهيم سلطان إلى حادث اغتيال الشهيد عبد القادر كبيرى كمثال لما ستقوم به إثيوبيا خاصة ضد المسلمين الإرتريين من تنكيل وقمع؛ إذا سمح لها باحتلال إرتريا. وبشكل عام، أوضح الشيخ إبراهيم سلطان أن معظم الإرتريين يؤيدون الاستقلال، وأن ٨٠% من الشعب الإرترى يرفضون تقسيم إرتريا بشكل مطلق. وفى الأخير، اختتم الشيخ إبراهيم سلطان كلمته: "... إذا حصلت إرتريا على استقلالها فإن حزب الرابطة الإسلامية، وانطلاقًا من الرغبة فى السلام وعلاقات الإخاء والصداقة مع الجيران، مستعد لتقديم الضمانات لكل الجاليات المقيمة فى إرتريا، بما فى ذلك الجالية الإيطالية " (٦٣).

وأوضح الشيخ إبراهيم سلطان للجنة عند توديعها لوفده، أنه فى حال إقرار الوصاية على إرتريا، فإن حزبه يفضل وصاية الأمم المتحدة.

ثم كان المتحدث التالى أمام اللجنة، مندوب حزب إرتريا الحديثة الموالى لإيطاليا البلاتا محمد عبد الله [٦٤]. والذى صرّح بأن حزبه يطالب بالاستقلال التام بعد بقاء إرتريا تحت الوصاية الإيطالية لفترة محدودة، وأن اختيار حزبه لإيطاليا وَصيةً، يرجع إلى أنها اكتسبت الخبرة والنضج السياسى والاجتماعى اللازميْن لتولى مهام الوصاية.



بعض من أعضاء الحزب الموالى لإيطاليا

من اليسار: محمد عبد الله / عمر بادورى / قبرى ميكائيل براخى

كما أوضح أيضًا أن انتشار اللغة الإيطالية فى إرتريا وإسهام الشعب الإيطالى فى التطور العام لإرتريا، سيمكن الإيطاليين من مضاعفة إسهاماتهم من

خلال وضع الوصاية. كما أكد من جانب آخر، أن ضم إرتريا إلى إثيوبيا أمر غير مقبول؛ لأن هناك عداء بين الإثيوبيين والإرتريين. كما رفض بلاتا فكرة التقسيم.

وطرحت اللجنة على البلاتا محمد عبد الله أسئلة تتعلق بحجم الدعم والتأييد الذى يتمتع به حزبه فى إرتريا، وقدم محمد عبد الله من جانبه صورة مبالغًا فيها فى هذا المجال. حيث قال فى بداية حديثه: " إننا نحظى بتأييد الإرتريين المسلمين منهم والمسيحيين على حد سواء ". ولكن بعد أن انهالت عليه مجموعة من الأسئلة الصعبة؛ خفض حجم التأييد الذى يتمتع به حزبه إلى أربعمائة ألف شخص.

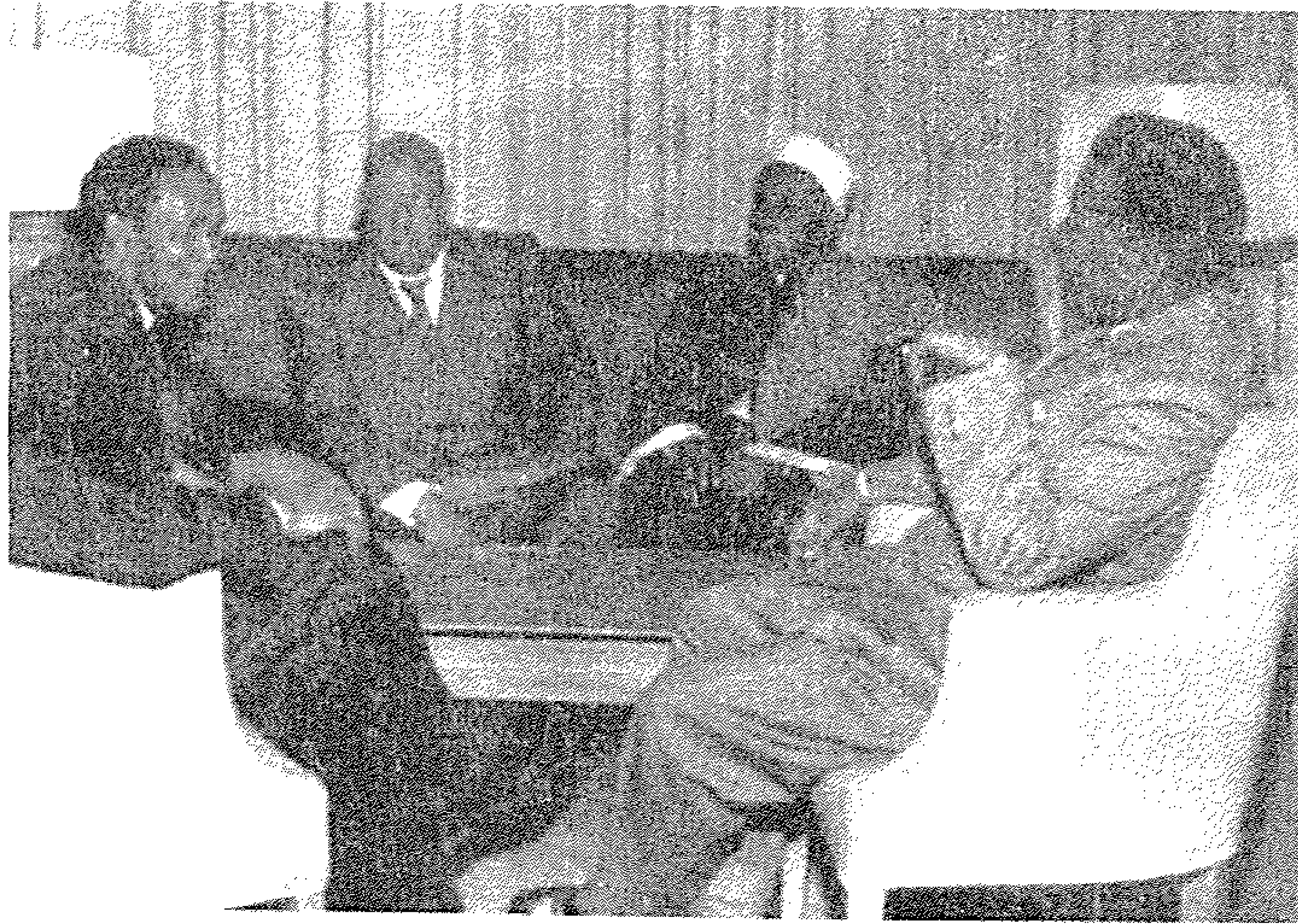
وفى إطار الأسئلة المحرجة التى طرحت عليه من قبل مندوبى مختلف الدول، كان أحدها يقول: " هل يقبل حزبكم الاستقلال أم يرفضه، إذا تم إقرار منح الاستقلال لإرتريا حسب طلب حزب الرابطة الإسلامية الإرترية؟ " فكان رد البلاتا محمد عبد الله كالتالى:

"... إن إرتريا غير مهيأة للاستقلال التام، وإن حزب إرتريا الحديثة الموالى لإيطاليا على الرغم من مطالبته باستقلال إرتريا فى المستقبل، فإنه يطلب مساعدة إحدى الدول الأوروبية القوية حتى ذلك الوقت ودعمها ". كاشفًا بذلك أن حزبه يقدم الوصاية الإيطالية كأمر حتمى على الاستقلال (٦٥). وبهذه الطريقة، حرم حزبان يطالب كلاهما بالاستقلال، قضية مطلب الاستقلال من الحصول على الوزن الذى تستحقه أمام اللجنة؛ بسبب طرحهما لمطالب لا جامع بينها. ولعل أكثر ما أضر بجدية مطالب الحزبين، هو مبالغتهما فيما يتعلق بعضوية حزبيهما. وكما استعرضنا آنفًا، فإن لجنة الأمم المتحدة هذه، كانت تسود أعضاءها نظرة استخفافية بإفريقيا والشعوب الإفريقية، وكانوا يعكسون ذلك عبر مختلف الآراء التى كانت تطرح فى أثناء المناقشات المتعلقة بإفريقيا.

لهذا لم تكن هذه الأجواء تحتاج للمزيد؛ لكى تزيد الطين بلة بشأن الصورة السلبية والاستعلائية التى كانت تسيطر على أعضاء اللجنة بشأن إفريقيا والشعوب الإفريقية، والتى رسخها أكثر طرح مثل تلك المبالغات التى أدلى بها مندوبا حزب الرابطة الإسلامية وحزب إرتريا الحديثة الموالى لإيطاليا، خاصة وأن أعضاء هذه

اللجان كانوا يتشككون كثيرًا فى قدرة الأفارقة على إدارة شؤونهم وفى قدرتهم على تقرير مصيرهم. لهذا كانت مثل هذه المواقف لوفدى الرابطة والحـزب المـوالى لإيطاليا، عاملاً مساعدًا على ترسيخ الصورة السلبية أصلاً عن إفريقيا لدى أعضاء اللجنة. وأحد الأمثلة على ذلك هو أن حجة بعض هذه الدول للاعتراض على ضـم إرتريا إلى إثيوبيا، لم يكن بدافع الحرص على حقوق الشعب الإرترى، وإنما كـان ببساطة مبنيًا على حجة أن إثيوبيا دولة متخلفة وغير مؤهلة. وعمومًا، عنـد هـذا الحد انتهى مؤقتًا لقاء الشيخ إبراهيم سلطان ومحمد عبد الله بلجنة الأمم المتحدة.

اللقاء التالى للجنة مع الوفود الإرترية، كان فى ٢٦ من أبريل مع تدلا بايرو ممثلاً لحزب الأندنت. ولم يكن هناك أى اختلاف فى طرح تدلا بايرو عن الطـرح الذى كانت تقدمه إثيوبيا. فقد أوضح تدلا بايرو أنه لا يوجد أى اختلاف بين إرتريا وإثيوبيا من الناحية التاريخية أو الدينية أو التضاريس الجغرافية. كما شـدد تـدلا بايرو على أن الأحزاب الإرترية الأخرى لا تعبر عن الرغبات الحقيقيـة للـشعب الإرترى. أما عن موضوع الوصاية الإيطالية فقد أبلغ تدلا بايرو اللجنة أن حزبـه يرفض الأمر بشكل مطلق، وكذا يرفض مشروع تقسيم إرتريا.



ممثلو حزب الأندنت

من اليسار: دقيات بينى، الشيخ سليمان الدين، السيد تلا بيرو

وأكد تدلا بايرو أن حزبه يرى أن مصلحة إرتريا لا يؤمنها سوى إثيوبيا. إلى جانب ذلك، قال تدلا للجنة إن حزبه هو أكبر حزب إرترى، وإن الاحزاب الأخرى تضخم عضويتها زورًا، فضلاً عن حقيقة أن ثلث أعضاء حزبه هم من المسلمين؛ ولهذا فإن حزبه يعبر عن رغبات الشعب الإرترى. وهكذا أكمل لقاءه باللجنة (٦٦).

اللقاء الرابع للجنة الأمم المتحدة مع مندوبى القوى السياسية الإرترية، كان فى مايو ١٩٤٩م مع السنيور كاشانى ممثل الجمعية الإيطالية – الإرترية. وكانت هذه الجمعية تمثل الفئة الناتجة عن تزاوج الإيطاليين بالإرتريين، وهم من يعرفون فى إرتريا بـ " الحنافط " أى الهجين. ويقول المؤلف عقبازقى فى كتابه إن كلمة السنيور كاشانى كانت الأقوى من ناحية المنطق والحجة من كلمات الوفود الإرترية السابقة.

فقد أوضح كاشانى أنه على الرغم من التنوع العرقى والدينى واللغوى للأقوام التى تكوِّن الشعب الإترى، فإن المصاهرة بين بعضها بعضًا والمصالح الاقتصادية المشتركة التى تجمع بينها، قد جعلت من إرتريا بلدًا متمازجًا ومتجانسًا. وأضاف كاشانى: إن هذه الشعوب قد ظلت طوال قرون عديدة تتعايش فى ظل من التعاون والاحترام المتبادل؛ ولهذا فإن إسهام أية فئة من هذه الجماعات يعد مسألة أساسية لسلامة بقية الأقوام الإرترية.

وانطلاقًا من ذلك، خلص كاشانى إلى أن جمعيته تعارض ضم إرتريا إلى إثيوبيا، وتعارض فكرة تقسيم تستند على العرق أو العقيدة أو اللغة. أما فيما يتعلق بموضوع المنفذ البحرى، فإن اقتراحات كاشانى فى هذا المجال كانت بعيدة النظر؛ فقد رفض رفضًا مطلقًا فكرة منح إثيوبيا منفذًا عن طريق ميناءى مصوع وعصب. وبدلاً من ذلك، اقترح كاشانى منح إثيوبيا تسهيلات خاصة فى الميناءيْن وإقامة منطقة حرة خاصة بإثيوبيا (٦٧).

المتحدث التالى أمام اللجنة، كان شخصًا إيطاليًا يدعى دى روسى، وكان يمثل المستوطنين الإيطاليين فى إرتريا. وقد عبر هذا الممثل عن تأييده لاستقلال إرتريا، وبانتهاء كلمة دى روسى، أكملت لجنة الأمم المتحدة استماعها إلى ممثلى

مختلف الأطراف فى قضية تقرير مصير إرتريا. وكان الانطباع العام الذى تركه مندوبو الأحزاب والقوى السياسية الإرترية عن الشعب الإرترى، أنه شعب ممزق ويفتقر إلى الوئام.

ولم يحدث أن دافع الشيخ إبراهيم سلطان قبل لقائه بلجنة الأمم المتحدة فى كل خطبه ومقالاته التى كان يعدها عن حزب الرابطة الإسلامية من أرضية دينية، وإنما كان دومًا يركز على الطابع الوطنى لحزبه. لكن تطرقه إلى المسألة الدينية فى كلمته أمام اللجنة التابعة للجمعية العامة، لم يكن من دون مبرر. فقد كانت إثيوبيا تسعى فى جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى تصوير إرتريا بلدًا مسيحيًّا، غالبية سكانه من المسيحيين. ولهذا كان هناك قلق وخوف من أن يؤدى هذا الخطاب المسيحى إلى كسب تأييد معظم أعضاء منظمة الأمم المتحدة، وذلك فضلاً عن الدعم والتأييد اللذيْن كانا تمحضانه كل من بريطانيا وأمريكا لإثيوبيا؛ انطلاقًا من مصالحهما الاستراتيجية. ولمواجهة هذا الخطر؛ سعى إبراهيم سلطان عبر كلمته هذه، إلى كسب تأييد الدول الإسلامية العشر التى كانت عضوًا بالمنظمة(٦٨).

وعلى الرغم من مساعيه هذه، فإن المرء لا يجرؤ على القول إن كلمة الشيخ إبراهيم سلطان هذه، وحجته أمام اللجنة، كانتا فعالتيْن. ولعل ذلك يرجع فى جزء كبير منه إلى أن الخصم الذى كان يجلس أمامه ممثلاً لإثيوبيا، لم يكن أكليلو هبتى ولد (إثيوبي) وإنما كان شخصًا إرتريًّا يدعى البلاتا إفريم تولدى مدهن (٦٩).

وقد كان أكليلو يستغل هذا الشخص كلما أراد استخدام أداة لإضعاف مطلب الاستقلال. ففى إحدى المرات، تدخل إفريم هذا فى أثناء جلسات النقاش، وسأل إبراهيم سلطان ساخرًا: إذا كان تعداد الشعب الإرترى ١,٢٥٠,٠٠٠ نسمة، وإذا كان المسلمون يشكلون ٧٥% من الشعب الإرترى، فكم يكون تعداد سكان أقاليم أكلى قوزاى وسراى وحماسين ومصوع والمنخفضات الغربية (٧٠).

وأجاب الشيخ إبراهيم عن هذا التساؤل بأن النسبة والأرقام التى ذكرها ليست من عنده، وإنما هى تقديرات لجنة تقصى الحقائق التابعة للدول العظمى

الأربع. وسرد الشيخ إبراهيم بالتفصيل عدد أعضاء حزبه فى كل أنحـاء إرتريـا. وحسب تفاصيله، وُجدَ أن عدد أعضاء الرابطة يبلغ ١,٢٠٤,٧٦٤ شخـص [٧١]. وهذا يعنى أن عدد أعضاء بقية الأحزاب الإرترية، بما فى ذلك حزب الأندنت يبلغ ٤٥ ألف شخص فقط. لهذا لن يكون المرء مخطئًا إن ادعى أن طرح الشيخ إبراهيم سلطان لم يكن حذرًا.

مؤامرة اتفاق بيفن – سفورزا:

فى أثناء النقاشات الجارية داخل اللجنة الأولى، كانت بريطانيا تقـوم سـرًّا وبدعم كامل من الولايات المتحدة الأمريكية، بحشد التأييد لمـشروعها التقـسيمى. وبشكل عام، كان المشروع الذى عرف بوثيقة A/C.1/446 والذى كانت بريطانيا منذ البداية تدفع باتجاه فرضه [٧٢]. لكن بالمقابل، كان موقف الطرح الـداعى إلـى احترام حقوق شعوب المستعمرات الإيطالية السابقة وصيانتها قد أصبح قويًّا نـسبيًّا خاصة بعد معارضة كتلة الاتحاد السوفييتى للأطروحات الأخرى . ومـن ناحيـة أخرى، بدأت فرنسا ودول أمريكا اللاتينية تؤيد المشروع البريطانى للتقسيم؛ لأنـه كان يتضمن فقرات تضمن مصالح إيطاليا.

كنا قد أوضحنا فى الصفحات الفائته، كيف أن بريطانيـا منحـت بمقتـضى مشروعها التقسيمى، كل منطقة المرتفعات الإرترية وميناءى مصوع وعصب إلى إثيوبيا، و طلبت أن تضم المنخفضات الغربية الإرترية إلى السودان. إضافة إلـى ذلك، كان هذا المشروع التقسيمى يتضمن اقتراحًا خاصًّا آخر يـدعو إلـى وضـع ميثاق خاص بشأن إدارة أسمرا و مصوع. وكانت إثيوبيا قد وافقت سرًّا على هـذا الاقتراح الإضافى، على الرغم من أنها كانت تقول غير ذلك فى العلن [٧٣]. فضلاً عن أن مندوبها أكليلو هبتى ولد كان يتوسل الأمم المتحدة لكى تعوض بـلاده؛ لأن المنظمة الدولية آنذاك (عصبة الأمم المتحدة) لـم تقـم بواجبهـا حينمـا غـزا الإيطاليون إثيوبيا.

وحاول وزير خارجية أمريكا جون فوستر دالاس من جانبه، أن يتستر على نصيب بلاده من الامتيازات الذى يوفره لها المشروع البريطانى التقسيمى؛ فوصف المشروع بأنه الحل الأفضل والأكثر عملية (٧٤).

مع هذا، دار نقاش ساخن حول هذا المشروع داخل اللجنة. وقد طالب المندوب الإيطالى بضرورة الاستجابة لمطلب الشعب الإرترى الحقيقى فى الاستقلال؛ لأنه ستترتب نتائج خطيرة على المشروع التقسيمى الذى يتعارض مع رغبات الشعب الإرترى.

وأوضح مندوب الأرجنتين من جانبه أن موقف بلاده لا يعترض على احترام حقوق إثيوبيا، لكنه يرفض رفضًا تامًّا الاقتراح الداعى لاحتلال بعض أجزاء إرتريا من قبل إثيوبيا، وضم المنخفضات الغربية الإرترية إلى السودان المصرى الإنجليزى. أما المندوب الفرنسى فقد دعا إلى بحث السبل التى تمكن اللجنة من الحصول على معلومات إضافية دقيقة وصحيحة؛ لأن مندوبى إرتريا قد قدموا معلومات متناقضة، وذلك فضلاً عن أن المشروع لا يضع فى الاعتبار مصلحة الشعب الإرترى أو الأمن الدولى أو المصالح الإيطالية (٧٥).

يقول المؤلف عقبازقى إن موقف إيطاليا ودول أمريكا اللاتينية لم يكن حبًّا فى الشعب الإرترى ومصلحته أو شعوب المستعمرات الإيطالية الأخرى، وإنما كان انعكاسًا للتنافس والصراع الدائريْن بين الدول الغربية، وتحديدًا بين المعسكر الأوروبى ذى الأصول العرقية اللاتينية من جهة، والمعسكر الأنغلو سكسونى الذى يضم بريطانيا والولايات المتحدة من جهة أخرى (٧٦).

ومضت المكسيك خطوة أبعد فى هذا التنافس؛ فتقدمت باسم كل دول أمريكا اللاتينية بمشروع مضاد للمشروع البريطانى. وكان هذا المشروع يطالب بمنح إرتريا الاستقلال بعد فترة وصاية محدودة من قبل بريطانيا وإيطاليا وفرنسا والولايات المتحدة وإثيوبيا (٧٧).

وتوالت إثر المشروع المكسيكى مشاريع أخرى فتقدم الاتحاد السوفييتى بمشروع خاص به يدعو إلى وضع إرتريا تحت وصاية بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا وفرنسا والاتحاد السوفييتى. الفرق الوحيد بين المشروع السوفييتى والمكسيكى هو أن الأول يضم الاتحاد السوفييتى ويستبعد إثيوبيا. وقد حظى المشروع السوفييتى بتأييد كل دول الكتلة الاشتراكية (٧٨).

حتى ذلك الوقت، كانت كل المشاريع المقدمة بهذا الشأن تسعى إلى تحقيق مصالح استراتيجية أو سياسية معينة، ولم يأتِ مشروع مختلف نوعيًّا عن ذلك، إلا عندما تقدم كل من الهند والعراق بمشروعيهما. وقد طلبت الهند فى مشروعها أن ينظر إلى القضية الإرترية أو المستعمرات الإيطالية السابقة من زاوية مصالح شعوب هذه المستعمرات، وبعيدًا عن دائرة مصالح الدول العظمى.وفيما يتعلق بإرتريا، اقترح المشروع الهندى إجراء استفتاء لمعرفة رغبات الشعب الإرترى. وبناء على ذلك؛ طلب الهند أن تتولى الأمم المتحدة مهمة إنشاء مفوضية تشرف على هذا الاستفتاء. أما المشروع العراقى فقد طالب بإرسال بعثة من الأمم المتحدة، تتكون من خمسة أشخاص تقوم بتقييم رغبات الشعب الإرترى، وتحديد ملامح مستقبله، وتقديم تقرير بذلك إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة (٧٩).

وهكذا تحول الموقف العام فى اللجنة ضد المشروع البريطانى. ليس فيما يتعلق بالقضية الإرترية فقط، وإنما حتى فى قضيتى ليبيا والصومال. وبدأ المشروعان الهندى والعراقى يحصلان على تأييد متزايد من الدول الأخرى ، ولم يتمكن أعضاء اللجنة الأولى من التوصل إلى اتفاق بشأن المستعمرات الإيطالية. وفى الأخير، تقدم وزير الخارجية الأمريكى جون دالاس باقتراح يدعو إلى أن يتم تشكيل لجنة مصغرة من خمسة عشر عضوًا تقوم بتلخيص المشاريع كافة التى قدمت إلى اللجنة، وأية مشاريع جديدة (٨٠).

وعلينا أن لا ننسى عبارة " أية مشاريع جديدة" هذه التى قالها جون دالاس؛ لأنها ستصبح ذات مغزى لاحقًا.

عمومًا جرى نقاش فى ٩ من مايو ١٩٤٩م حول أسلوب تشكيل اللجنة المصغرة، وتم - فى الأخير - الاتفاق على أن يتم اختيار أعضائها بالتصويت، وأن تقوم هذه اللجنة برفع تقريرها يوم ١٢ من مايو ١٩٤٩م. ولكن فى صبيحة اليوم التالى، نشرت وكالة أنباء الأسوشيتد بريس خبرًا يقول إن وزير الخارجية البريطانى بيفن ونظيره الإيطالى سفورزا قد التقيا سرًّا وتوصلا إلى اتفاق.

هذا الاتفاق الذى كانت تقف وراءه الولايات المتحدة، تم التوصل إليه خلال الفترة ٦ - ٩ من مايو ١٩٤٩م. وبمقتضى هذا الاتفاق، يقترح المشروع الجديد منح بريطانيا وفرنسا حق الوصاية المباشرة على التوالى على إقليمى برقة وفزان الليبيين، على أن يوضع إقليم طرابلس تحت الوصاية الإيطالية اعتبارًا من نهاية عام ١٩٥١م، واقترح الاتفاق أن يدار إقليم طرابلس من قبل لجنة استشارية بريطانية وأخرى دولية؛ حتى يحين موعد الوصاية الإيطالية فى نهاية



إرنست بيفن



الكونت كارلو سفورزا

عام ١٩٥١م. أما فيما يتعلق بإرتريا، فإن إتفاق بيفن - سفورزا يقترح أن تمنح إرتريا - باستثناء المنخفضات الغربية - إلى إثيوبيا، على أن توقع إثيوبيا اتفاقًا مع الأمم المتحدة يعطى كلاًّ من أسمرا ومصوع "وضعًا خاصًّا. إضافة إلى ذلك، اقترح المشروع أن يتم على الفور وضع الصومال الإيطالى تحت الوصاية الإيطالية[١١].

وفى ٩ من مايو ١٩٤٩م، قدم هذا المشروع إلى اللجنة التى عرفت بـ " لجنة الخمسة عشر المصغرة " والتى أنيط بها تلخيص مختلف المشاريع بناء على اقتراح وزير الخارجية الأمريكى جون فوستر دالاس. (لاحظ أن موعد تقديم المشروع كان فى يوم تأسيس هذه اللجنة الفرعية الجديدة نفسها). وفى هذا التاريخ نفسه (٩ من مايو) نجد فى الوثائق مذكرة سرية من الحكومة الأمريكية جاء فيها " بمقتضى اتفاقية بيفن – سفورزا سيتم ضمان قاعدتنا الخلفية (القاعدة التى كانت فى طرابلس) وسيتم احترام ذلك حتى عام ١٩٥١م على الأقل، وسيكون بإمكاننا وقتها متى ما كان ذلك ضروريًا ترتيب الأوضاع مع الإيطاليين بما يوافقنا " [٨٢]. وهذا يوضح أن مصائر الشعوب والدول كانت تقرر وفق مصالح الدول العظمى ورغباتها وأمزجتها.

وما يهمنا هنا هو الموقف الإثيوبى. فكما رأينا، كانت إثيوبيا تدعى فى العلن أنها ستكافح حتى النهاية من أجل الحصول على كامل تراب إرتريا، وأنها ستعارض عودة الإيطاليين إلى الصومال تحت ستار الوصاية، لكن حين طرح مشروع بيفن – سفورزا بدأت إثيوبيا تجهر بما كانت تقبله فى السر، وتعلن قبولها مؤامرة التقسيم. وقد شرح الكاتب الإثيوبى زودى رنيا فى كتابه " القضية الإرترية " هذا الموضوع بتفصيل مسهب؛ حيث أوضح أن مندوب إثيوبيا فى الأمم المتحدة أكليلو هبتى ولد اقتنع بأنه من غير المجدى الوقوف ضد مشروع بيفن – سفورزا؛ لأن بريطانيا وأمريكا تقفان وراءه. ولكن بما أنه كان عليه أن يحصل على موافقة الإمبراطور على الخيارات المتاحة أمام إثيوبيا؛ فقد بعث إليه بالتلغراف التالى:

١. نظرًا إلى تزايد التأييد الذى يحظى به مشروع بيفن – سفورزا التقسيمى، فإنه من الأفضل لإثيوبيا أن تضمن أولاً ما تقرر بمقتضاه (أى ضم نصف إرتريا إليها) ثم تواصل النضال من أجل ضم ما تبقى.

٢. لقد قمنا بالاستعدادات اللازمة للتصدى بشكل موسع للميثاق الخاص بإدارة مصوع وأسمرا، الذى تعتزم الأمم المتحدة إصداره باعتبار أن ذلك تدخل فى شؤوننا الداخلية.

٣. نحن نعارض بشدة الاقتراح المقدم لوضع إقليم طرابلس والصومال تحت الوصاية الإيطالية.

٤. أنا حائر فى الموقف الذى علينا أن نتخذه حيال الاقتراح الداعى لوضع إقليم برقة تحت وصاية البريطانيين، وإقليم فزان تحت وصاية الفرنسيين.

وأسباب هذه الحيرة يشرحها المندوب الإثيوبى فى التلغراف نفسه، بأنها عائدة إلى خشيته من أن لا تتهم إثيوبيا تاريخيًا بأنها كانت شريكًا للاستعماريين فى تقسيم ليبيا. لكن أيضًا كان الوقوف ضد الفرنسيين والبريطانيين يعنى خسارتهم لمطالبهم فى إرتريا. وهو ما دفع المندوب الإثيوبى إلى طلب مساعدة الإمبراطور هيلى سلاسى وتوجيهاته. وبالفعل قام الإمبراطور فى ١٢ من مايو ١٩٤٩م (أى فى يوم طرح مشروع بيفن – سفورزا نفسه أمام اللجنة الأولى) ببعث التلغراف التالى إلى أكليلو:

"... على كل حال، أنت تعرف جيدًا أننا لسنا مرتاحين بالكامل لما جاء فى مشروع بيفن – سفورزا فيما يتعلق بإرتريا التى هى قضيتنا الأساسية. لكننا قد سمحنا لك بالدفع باتجاه ما اقترحته بأن نحصل أولاً على النصف، ثم نواصل النضال من أجل الحصول على ما تبقى ".

وقد بعث الإمبراطور بعد هذا الرد بتحذير إلى أكليلو بتاريخ ١٥ من مايو ١٩٤٩م قال فيه: " ينبغى التحلى بالحذر الشديد من القيام بأى شىء من شأنه أن يسىء أو يفسد العلاقات الطيبة التى لدينا مع صاحبة الجلالة ملكة بريطانيا العظمى والشعب البريطانى". وقد بعث الإمبراطور بهذا التحذير إثر لقائه بالسفير البريطانى فى أديس أبابا، ساشل. حيث كان الإمبراطور قد أبلغ السفير البريطانى أنه يعترض

فقط على تقسيم إرتريا، ولم يقل له أى شىء حول قبوله أو رفضه لمشروع بيفن – سفورزا. أما فيما يتعلق بالاقتراح المقدم فى المشروع حول أسمرا ومصوع، فقد قال الإمبراطور للسفير البريطانى: "... ربما نقبل الأمر لو أن الإدارة الذاتية المستقلة (لهاتيْن المدينتيْن) ستتم بموافقتنا، وبعيدًا عن أي تدخل خارجى ".

لم تكن رسالة الإمبراطور ولا تحذيره واضحيْن بالنسبة إلى أكليلو، فاختلط عليه الأمر. لكن هذا الالتباس قد خف بعض الشىء؛ حين بعث إليه سكرتير الإمبراطور تأزاز ولد قرقيس برسالة تقول: "... إن الإمبراطور يطلب منك فقط أن تتجنب خلق ما يمكن أن يتسبب فى الانتقاد المباشر، أو ما يمس مصالح أصدقائنا بشكل مباشر " (٨٣). نخلص من هذا إلى أن إثيوبيا قد دخلت اجتماع لجنة الخمسة عشر الفرعية، بعد أن حسمت أمرها، وقررت قبول تقسيم إرتريا وفقًا لما هو مطروح فى مشروع بيفن – سفورزا.

لعلنا نذكر الآن كيف أن وزير الخارجية الأمريكى جون فوستر دالاس كان قد طلب عندما اقترح تشكيل لجنة الخمسة عشر المصغرة " أن تمنح هذه اللجنة صلاحية دراسة حتى المشاريع والمقترحات الجديدة التى يمكن أن تقدم لها ". وقد اتضح لاحقًا أن الاقتراح كان يتضمن نيات خبيثة"؛ وذلك لأنه ما إن شرعت هذه اللجنة المصغرة فى عملها، حتى قدم لها مشروع بيفن – سفورزا كمشروع جديد. وقامت هذه اللجنة دون أن تدرس المشاريع الأخرى بأى قدر من الجدية بالمصادقة على مشروع بيفن – سفورزا. وكما كان مقررًا رفعت تقريرها حسب الموعد فى ١٢ من مايو. ولم يكن مشروع بيفن – سفورزا هذا يختلف كثيرًا عن المشروع البريطانى، اللهم إلا فى بعض التفاصيل الصغيرة. وقد قبلته لجنة الخمسة عشر كما هو، بعد أن طرح على التصويت؛ حيث أيدته عشر دول، وعارضته أربع دول، وامتنعت دولة واحدة عن التصويت(٨٤).

هذا النمط من التعامل مع المشاريع المطروحة على اللجنة المصغرة، أثار احتجاج أعضاء اللجنة الأولى؛ حيث قال مندوب العراق على سبيل المثال، إن لجنة

الخمسة عشر الفرعية منحت صلاحية دراسة المشاريع، وليس صلاحية إقرارها؛ ولهذا فإنها قد تجاوزت صلاحياتها. وأوضح المندوب العراقى أنه لم يكن ينبغى تقديم مشروع بيفن – سفورزا إلى هذه اللجنة مباشرة قبل اطلاع اللجنة الأولى عليه [٨٥]. هذه الاحتجاجات بدورها أثارت جدلاً واسعًا، ولم يستطع الكثير من مندوبى الدول تقبل مبرر طرح مشروع بيفن – سفورزا كمشروع نهائى وحيد، على الرغم من أنه كان هناك العديد من المشاريع الأخرى المقدمة من العراق والهند والاتحاد السوفييتى، والتى كان من المفترض أن تدرسها اللجنة المصغرة، خاصة أنها (هذه المشاريع) كانت تتضمن أفكارًا تستحق الاهتمام اللازم.

إضافة إلى ذلك، اندلعت حركة احتجاج شعبية واسعة عندما علمت شعوب المستعمرات المعنية بمضمون المشروع، وعلى نحو خاص كانت قد اندلعت فى منطقة طرابلس مظاهرات شعبية عارمة؛ نظرًا إلى روح العداء العميقة هناك تجاه الإيطاليين. وقد أحدث كل ذلك قلقًا وتغييرًا فى نهج تفكير أعضاء اللجنة الأولى [٨٦]. ونتيجة لكل ذلك؛ فاز اقتراح المندوب البولندى الذى يطالب بدعوة مندوبى إرتريا وليبيا والصومال من جديد للاستماع إليهم أمام اللجنة الأولى، وذلك على الرغم من الاحتجاج الشديد للمندوب البريطانى.

هكذا تقرر دعوة إرتريا للتحدث أمام اللجنة. ونظرًا إلى أن ممثلى حزب الرابطة الإسلامية الإرترية وحزب إرتريا الحديثة الموالى لإيطاليا والجمعية الإرترية الإيطالية، كانوا أعلنوا وقتها عن تشكيل إطار موحد أطلقوا عليه الجبهة الشعبية الإرترية (**Eritrean Popular Front**)، فقد مثل فى الثانى من مايو ١٩٤٩م أمام اللجنة الأولى نيابة عنهم الشيخ إبراهيم سلطان [٨٧].

وفى كلمته أمام اللجنة الأولى، أوضح الشيخ إبراهيم أنه لايتحدث نيابة عن ثلاث منظمات فقط، وإنما أيضًا نيابة عن حزب إرتريا للإرتريين وجمعية محاربى الجيش الإيطالى القدامى، وأنه لذلك لن تكون هناك مما حكات ومجادلات يمكن أن تثار حول قيامه بالحديث نيابة عن غالبية الشعب الإرترى. وقد جاء فى كلمة الشيخ

سلطان عن مشروع بيفن – سفورزا: ".. إن هذا المشروع يتعارض مع رغبة أبناء الشعب الإرترى كافة فى الاستقلال المباشر، وإن الشعب الإرترى يعارض مقترحات التقسيم، أو ضم أى جزء من إرتريا إلى أى دولة كانت ". إضافة إلى ذلك، طلب الشيخ إبراهيم أن تتم دراسة المقترحات من قبل لجنة مؤهلة تشكلها الأمم المتحدة قبل طرح هذه المشاريع للنقاش.

وأوضح أن مشروع بيفن – سفورزا يتعارض مع مبادئ ميثاق الأطلسى. وفى الختام، اقترح الشيخ إبراهيم سلطان تشكيل مفوضية تتكون من أعضاء الدول التى ليست لها مصلحة مباشرة فى القضية؛ لكى تقوم بدراسة التركيبة العرقية والأوضاع الاقتصادية للشعب الإرترى. وأعرب الشيخ إبراهيم فى كلمته عن ثقته فى أن نتيجة مهمة تقصى الحقائق التى تقوم بها مفوضية التحقيق هذه "... ستؤكد حق هذا الشعب الإرترى فى الاستقلال داخل حدوده الحالية ". وناشد إبراهيم سلطان الأمم المتحدة أن تتولى بشكل مباشر مهمة الوصاية على إرتريا إذا تقرر أن الاستقلال غير ممكن فى ذلك الظرف[١٨].

كان بالإمكان أن يحقق مثل هذا الموقف والطرح الموحد نتائج أفضل لو أنهما كانا قد حدثا منذ البداية. أما فى هذه المرحلة، فقد كان الوقت متأخرًا؛ لأن اتفاق بيفن – سفورزا قد أصبح واقعًا، وكانت دول أمريكا اللاتينية قد توقفت عن اتخاذ المواقف المضادة للمشاريع البريطانية؛ لأن هذه الدول لم تكن – فى الأصل – تهدف من وراء ذلك الدفاع عن حقوق شعوب هذه المستعمرات؛ وإنما كانت تدافع عن إيطاليا (واتفاق بيفن – سفورزا كان قد ضمن بعض الامتيازات لإيطاليا). نتيجة لكل هذا؛ لم تحصل إرتريا فى هذه النقاشات على التعاطف والتأييد اللذيْن كان يمكن أن تحصل عليهما إرتريا فى وقت سابق. وعلى سبيل المثال، عندما عبر المندوب الأكوادورى عن تأييده لاقتراح ضم مرتفعات إرتريا وشواطئ البحر الأحمر إلى إثيوبيا، ورفضه ضم المنخفضات الغربية إلى السودان، فإنه قد برر رفضه هذا بأنه "... لا صلاحية لنا أن نقوم بتوزيع هذا الجزء إلى السودان، دون أن نطلع على آراء السكان ". لكن هذا المندوب

الأكوادورى لم يوضح ما مقاييس العدالة التى اعتمد عليها فى قبوله ضم المرتفعات الإرترية وشواطئ البحر الأحمر، إلى إثيوبيا ورفضه ضم المنخفضات الغربية إلى السودان (٨٩).

أما السير محمد ظفر الله خان مندوب باكستان فقد رفض مشروع بيفن – سفورزا لاعتبارات أخرى. حيث قال: ".. إذا كانت أسباب السماح لإثيوبيا بأخذ جزء من إرتريا، تعود إلى حجة العلاقات العرقية والحاجة الاقتصادية (الحصول على منفذ بحرى) فإنه كان من الواجب التعرف أولاً على رغبات السكان. ونظرًا إلى أن غالبية السكان هم من المسلمين، ولا يرغبون فى الانضمام إلى إثيوبيا "، فإن مشروع الضم كما وصفه المندوب الباكستانى "... غير عادل؛ لأنه يعمل على ضم المسلمين أيضًا ". ورأى مندوب باكستان أن الحل يكمن فى إرسال بعثة للتعرف على آراء الشعب الإرترى كافة قبل اتخاذ أية خطوة أخرى (٩٠).

أما الدول الاشتراكية فقد اعتبرت اتفاقية بيفن – سفورزا مؤامرة و إساءة للجنة الأولى، وأدانت هذه الدول الاتفاقية وشجبتها. وقد تحدث مندوب جمهورية روسيا البيضاء (بيلا روسيا) منتقدا " أنهم يطالبوننا أن نقبل هذا الاتفاق النهائى بين بريطانيا و إيطاليا والذى تم بمباركة سرية من أمريكا " (٩١)

ومهما يكن، فقد انتهى النقاش فى اللجنة الأولى وتم إسقاط جميع المشاريع عدا مشروع بيفن – سفورزا الذى طرح على اللجنة يوم ١٣ من مايو ١٩٤٩م، ففاز بأكثرية الأصوات فى اللجنة الأولى. ولكن الكلمة الأخيرة فى هذا الأمر كانت بيد الجمعية العامة للأمم المتحدة.

عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٧ من مايو ١٩٤٩م اجتماعا للبت فى هذه القضية. وكما رأينا، فإنه قبل هذا التاريخ كان قد تناهى إلى علم أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة أن هناك معارضة عامة قوية لمشروع بيفن – سفورزا فى إرتريا والصومال، وبشكل خاص فى إقليم طرابلس الليبى. وقد دفع هذا الوضع الدول العربية والدول الاشتراكية إلى إعلان معارضتها مشروع بيفن – سفورزا (٩٢).

وبعد انتهاء النقاش حول المشروع المذكور، تم أخيرًا طرحه للتصويت. كانت العملية الإجرائية للتصويت معقدة جدًا؛ فقد تم الاتفاق على أن يصوت أعضاء الجمعية – فى البداية – على كل جزء من المشروع على حدة. (وهذا يعنى أن يتم التصويت على موضوع إقليم طرابلس، ثم يليه إقليم فزان، ثم المنخفضات الغربية لإرتريا... وهكذا...) وبعد أن يتم الفراغ من هذا التصويت المجزأ، كان مطلوبًا من أعضاء الجمعية التصويت مرة أخرى على المشروع كوحدة متكاملة، وأن يتم إقراره بأغلبية ثلاثة أرباع أصوات الجمعية العامة.

وبناء على ذلك؛ فاز الاقتراح المتعلق بمنح مرتفعات إرتريا وشواطئ البحر الأحمر لإثيوبيا بأغلبية الأصوات، وسقط الاقتراح المتعلق بضم المنخفضات الغربية إلى السودان. ومهما يكن، فإن موضوع تقرير مصير المستعمرات الإيطالية السابقة، قد عاد إلى المربع صفر؛ حينما تم إسقاط مشروع بيفن – سفورزا فى التصويت على مجمل المشروع [٩٣].

كان مشروع بيفن – سفورزا مؤامرة حقيقية، ليس بحق الشعوب التى جعلوا منها سلعة يساوم عليها مقابل تأمين المصالح الدولية وحسب، وإنما مؤامرة على اللجنة الأولى أيضًا. كان هذا المشروع خطرًا جدًا خاصة بالنسبة إلى إرتريا. ولم يفشل هذا المشروع إلا لأن أبناء الشعب الإرترى كافة ، وبغض النظر عن انتمائهم ومواقفهم السياسية، قد قاوموا منذ البداية بشدة، وبشكل مستمر، فكرة تقسيم إرتريا من أساسها.

وكما سنرى فى الفصول اللاحقة، فإن خطر التقسيم هذا قد أحدث تغييرًا فى النهج السياسى للإرتريين. فقد تعلم الشعب الإرترى بكل أحزابه السياسية وقياداته من تجربة مشروع بيفن – سفورزا درسًا عظيمًا يتمثل فى أن البت فى القضية الإرترية لم يكن يراعى سوى مصالح الآخرين. وتأخر تعلم هذا الدرس؛ كاد أن يؤدى إلى وقوع ذلك الخطر.

الفصل الرابع عشر

الكتلة الاستقلالية الإرترية

تأثيرات مشروع بيفن – سفورزا على الساحة السياسية الإرترية:

فى الفصل السابق أشرنا إلى أصوات الاحتجاج والمقاومة فى إرتريا التى بدأت ترتفع عندما تناهى إلى أسماع المواطنين مضمون مخطط مشروع بيفن – سفورزا، وبتحريض وتحرك من المعلمين الإيطاليين والطلاب الإيطاليين انطلقت مظاهرات سلمية من مختلف المدارس باتجاه الشوارع فى اليوم نفسه الذى قدم فيه مشروع بيفن – سفورزا إلى اللجنة الأولى، أى فى ١٢ من مايو ١٩٤٩م. وقد تصدت قوات الشرطة لجموع المتظاهرين وفرقتهم من فورهم واعتقلت قياداتهم.

والإيطاليون المقيمون فى إرتريا لم يكونوا يرفضون فكرة منح إرتريا لإثيوبيا وحسب، وإنما كانت يهلعون من مجرد إمكانية حدوث ذلك؛ لأنهم كانوا يخشون من أن يسعى الإثيوبيون إلى الانتقام منهم. ولهذا عندما علموا أن الكونت سفورزا (وزير الخارجية الإيطالى) قد وقع ذلك الاتفاق المعادى لهم اعتبروا ذلك خيانة كبرى وتأثروا كثيرًا لذلك [١].

فى اليوم التالى، أى الثالث عشر من مايو، بدأت تتضح الصورة الأعمق للاحتجاج والمعارضة الكبيرة لذلك المشروع. فحزب الرابطة الإسلامية كان قد تقدم قبل ذلك التاريخ بطلب للقيام بمظاهرة سلمية للتعبير عن احتجاجه ومعارضته للمشروع المذكور، لكن الإدارة الاستعمارية البريطانية رفضت السماح بذلك. وبدلاً من ذلك، سمحت هذه الإدارة بمقابلة ممثلى الحزب فى يوم ١٣ من مايو. وبالفعل تقدم ممثلو حزب الرابطة الإسلامية بعريضة احتجاج قوية عبروا فيها عن رفضهم

ومعارضتهم لمشروع بيفن – سفورزا بشكل عام، ولفكرة تقسيم إرتريا بشكل خاص. وقد تضمنت عريضة الاحتجاج والشكوى التى تقدم بها حزب الرابطة الإسلامية طلبًا يدعو الأمم المتحدة لإرسال بعثة أو مفوضية لإرتريا للتحقق من الأوضاع الداخلية للشعب الإرترى، والتأكد من المعارضة التامة لأبناء الشعب الإرترى كافة لفكرة تقسيم البلاد.

وأوضح ممثلو حزب الرابطة الإسلامية عند لقائهم بمسؤولى الإدارة البريطانية أن الأحزاب الأخرى المتبقية ترفض فكرة التقسيم، وأن سكان المنخفضات المسلمين لا يربطهم أى شىء بالسودان. إضافة إلى ذلك أكد ممثلو حزب الرابطة للمسؤولين البريطانيين، أن الإرتريين كافة يجمعهم تاريخ مشترك، وأنهم ظلوا يعيشون شعبًا واحدًا، وأنه لا يوجد أى مبرر لتقسيمهم. وكان من بين ما يشغل بال ممثلى حزب الرابطة الإسلامية الذين قدموا عريضة الشكوى، أن بعض الأجزاء التى اقترح منحها لإثيوبيا " باعتبارها أراضى مسيحية "، تضم أيضًا سكانًا مسلمين، وعدوا تجاهل مشروع بيفن – سفورزا لهؤلاء وضمهم عشوائيًّا إلى إثيوبيا " هذا البلد المتخلف.. الذى لم ينل حظًا من التعليم والمعرفة " يعد ظلمًا فادحًا. وبعد أن أوضح الوفد أن إثيوبيا دولة تضطهد حتى مواطنيها من المسلمين، أوضح الوفد أن حزبهم يفضل الوصاية البريطانية.

وقد ركز الحاكم البريطانى بشدة فى حديثه على موضوع طلب الوفد لحضور بعثة من الأمم المتحدة، وطرح على الوفد العديد من التساؤلات حول ذلك:

ما الشىء الجديد الذى يمكن أن تضيفه هذه البعثة إلى ما قامت به لجنة تقصى الحقائق التابعة للدول العظمى الأربع؟ ألا تعتقدون أن قدوم بعثة جديدة يمكن أن يقود إلى إراقة الدماء من جديد؟ ".

وأوضح الحاكم البريطانى فى ختام تساؤلاته هذه، أنه ينطلق فى ذلك من روح الحرص والسعى لتحقيق السلام. وكان رد الوفد على الحاكم واضحًا للغاية: "... إن مندوبى الدول العظمى (فى لجنة تقصى الحقائق – المترجم) قد اختلفوا فيما بينهم؛ لهذا لم يستطيعوا أن يرفعوا تقريرًا مشتركًا موحدًا ". وكما أوضح

• الحاكم البريطانى، فإن رأى الوفد بشأن ذلك كان يتمثل فى أن "... بعثة الأمم المتحدة يمكن على الأقل أن تتأكد أنه لايوجد إرترى واحد يقبل التقسيم، وأن الغالبية لا ترضى بأن تمنح بلادها إلى إثيوبيا، وأن المسلمين لا يقبلون أن يتجزأوا ما بين السودان وإثيوبيا، وإنما يريدون أن يكونوا مستقلين عن كليهما ". وأوضح الحاكم أن الوفد أبلغه مرارًا أن مشروع بيفن – سفورزا معادٍ لرغبات الشعب الإرترى وتطلعاته ومصالحه(٢).

ولا يستبعد أن تكون فكرة القيام بمظاهرة سلمية وتقديم عريضة احتجاج للحاكم البريطانى مرتبطة مباشرة أو مدفوعة بما تم تشكيله فى جبهة متحدة " الجبهة الشعبية الإرترية "؛ وذلك لأن هذه الجبهة كانت قد بعثت فى يوم ١٣ من مايو ١٩٤٩م ببرقيات موقعة بأسماء القيادات الثلاث (حزب الرابطة الإسلامية والحزب الموالى لإيطاليا والجمعية الإيطالية – الإرترية) إلى كل الأحزاب المنادية بالاستقلال فى إرتريا وهى: حزب الرابطة، وإرتريا للإرتريين، والحزب الموالى لإيطاليا، وقدامى محاربى الجيش الإيطالى، وقد أشارت البرقية المشتركة فى البداية إلى أن مشروع بيفن – سفورزا يتعارض مع الميثاق الأطلسى، ثم تمضى البرقية وتوضح:

"... لم يكن ممكنًا قبول مشروع بيفن – سفورزا الذى يسبب ضررًا كبيرًا لنا؛ ولأنه يقف حجرة عثرة أمام طريق الاستقلال الذى ننشده لبلادنا إرتريا. ومهما يكن فإنه لن يكن مقبولاً – بأية حال من الأحوال – تقسيم وطننا إرتريا أو ضمه إلى أقطار غريبة عنا. ونحن سنبلغ ذلك علنًا للجمعية العامة الموقرة التابعة للأمم المتحدة؛ لأن المشروع الذى وضعته يتعارض مع ميثاق الأطلسى. وإذا كانت العدالة الحقيقية ستتحقق، فإنه ينبغى بحث هذه القضية من قبل من بيدهم العقد والحل من واضعى " ميثاق الأطلسى ". إضافة إلى ذلك، تطرق الموقعون على البرقية إلى مطالبتهم بإرسال

بعثة تقصى حقائق تابعة للأمم المتحدة إلى إرتريا، وأوضحوا أنهم يطالبون بالوصاية الدولية إن تعذر منح الاستقلال الكامل فورًا ".

واختتمت البرقية بالكلمات التالية:

".. نحن لا نقبل أن تقسم بلادنا مثلما يقطع ويوزع لحم الذبيحة الحيوانية. فخيارنا الأول ورغبتنا الأساسية هى أن نحصل على استقلالنا الكامل من دون أن نتعرض للتقسيم. ولا يرغب شعبنا على الإطلاق فى أن تتعرض إرتريا بلدنا المبارك والمحبوب للتقسيم وهو الذى ظل منذ القدم موحدًا " [٣].

لم تخطئ الإدارة الاستعمارية البريطانية فى إرتريا تقدير حجم الخطر والغضب الذى ولدهما مشروع التقسيم. وقد اعترفت هذه الإدارة بهذه الحقيقة فى أحد تقاريرها، حيث جاء فيه: "... كل الأحزاب تعارض تقسيم هذا البلد؛ ولهذا فقد شعرنا بالاطمئنان عندما لم يطبق هذا المشروع ". وأوضح التقرير أن تأسيس الجبهة الشعبية الإرترية كان رد فعل مباشرًا لهذا المشروع، وأن حزب الرابطة الإسلامية الإرترية – على نحو خاص – قد أسف كثيرًا لخيانة بريطانيا وإنكارها لمبادئها ومطالبه كافة، وإنه أى هذا الحزب لا يريد على الإطلاق تقسيم البلاد ما بين إثيوبيا والسودان. ومضى التقرير يوضح أنه على الرغم من منع الحزب من تنظيم مظاهرة سلمية، فإنه سيعمل فى المستقبل على تطبيق برامجه، وإنهم لن يتوقفوا عن مواصلة معارضتهم حتى يفشل المخطط الذى يرفضونه [٤]. فى تلك الفترة، كان حزب الأندنت هو الحزب الوحيد من بين الأحزاب السياسية الأخرى الذى خفتت ضجة دعايته السياسية. فعلى الرغم من أن إثيوبيا قد أعلنت قبولها سرًا لمشروع التقسيم، فإنه لم يصدر عن حزب الأندنت أى بيان ولا خطاب يوضح قبوله لهذا المشروع بشكل واضح. وكما رأينا، فإن تدلا بايرو كان قد طالب فى الأمم المتحدة بضم كامل إرتريا إلى إثيوبيا. لكن رغبة هذا الحزب لم تلبَ، ومع هذا فإن قادة الحزب أو أعضاءه لم يظهروا أى مشاعر أسى على فشل مشروع بيفن – سفورزا، وليس من المستبعد أن يكون ذلك عائدًا إلى اقتناع الحزب بأنهم

يمكن أن يظهروا بشكل أقوى وأفضل، عندما تأتى بعثة الأمم المتحدة لتقصى الحقائق، وتعمل على معرفة رغبات المواطنين مرة أخرى فى سبتمبر القادم (٥). وقد لاحظت الإدارة البريطانية ذلك، ولكنها ألمحت إلى أن مظاهر الثقة بالنفس كانت مقصورة على قيادات هذا الحزب، ولا تجد لها انعكاسًا لدى قاعدته؛ حيث لاحظت هذه الإدارة – على سبيل المثال – أن مشاركة الأعضاء العاديين فى حفل الاحتفال لذكرى عودة الإمبراطور من المنفى كانت باردة وعادية للغاية.

ولم تكن الإدارة البريطانية تتوقع أن يدوم طويلاً ذلك الهدوء العام الذى أعقب فشل مشروع بيفن – سفورزا؛ حيث لم يكن الشيخ إبراهيم سلطان قد عاد إلى أسمرا، إذ كان قد عرج على روما بعد مغادرته لنيويورك، ولهذا لم تدب الحركة والنشاط فى هذا المعسكر بشكل جيد (٦). لكن تكتل دعاة الاستقلال فى جبهة واحدة خلق فى الساحة السياسية الإرترية قوتيْن متعارضتيْن واضحتى الملامح وهما: حزب الأندنت مقابل الجبهة الشعبية الإرترية. وحول ذلك يقول تقرير الإدارة البريطانية، إنه قد بدأت بالفعل تبرز آراء ومواقف مشتركة يمكن أن تقود إلى وفاق عام. وهذا يعود، كما يقول التقرير إلى تراجع عدد كبير من متطرفى حزب الأندنت، بعد فشل مشروع بيفن – سفورزا عن أطروحاتهما السابقة وتبنيهم مبدأ الاتحاد أو الانضمام المشروط (٧).

إن التجاهل التام لرغبات الشعب الإرترى ومشاعره، لم يكن فى مشروع بيفن – سفورزا وحسب، وإنما فى مجمل نقاشات الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ مما ولد مشاعر أسى وأسف عميقيْن فى نفوس الشعب الإرترى. حتى تدلا بايرو نفسه أعرب عن أسفه الشديد للاستهتار والاستخفاف الكبير الذى أبداه أعضاء الجمعية العامة عند مناقشتهم للقضية الإرترية. فبعد عودته من نيويورك فى ٢٩ من مايو ١٩٤٩م، أوضح تدلا بايرو فى أثناء لقائه بمسؤولى الإدارة البريطانية، أن ما رآه فى نيويورك قد فتح عينيه، وأكد لهم أن موضوع " الوصاية " ليس فى مصلحة الشعوب المستعمرة، وإنما هو أداة احتيال بيد القوى العظمى للحصول على المزيد من الأراضى. وكان موضوع التصويت

الإجمالى على مشروع بيفن – سفورزا هو أكثر ما أثار حنق تدلا بايرو. فهو كان يرى أن التصويت على المشروع لو تم بشكل جزئى، لكان بالإمكان منح إرتريا لإثيوبيا. ومهما يكن، فقد بات واضحًا لكل الأطراف الإرترية أن وجهة نظر الشعب الإرترى ورغباته، لا اعتبار لها فى السياسية الدولية (٨).

فى أثناء تلك الفترة، هدأت حركة عصابات الشفتا، أو على الأقل بدا الأمر كذلك، خاصة فى مايو من ذلك العام (١٩٤٩). (وهذا لا يشمل عمليات هذه العصابات ضد الإيطاليين والتى لم تتوقف أصلاً).ومع هذا فقد وقع فيما يتعلق بذلك فى تلك الفترة حدث مهم، وبالتحديد فى أبريل ١٩٤٩م وقد علمت الإدارة البريطانية بذلك الحدث وسجلته فى تقاريرها؛ حيث نجد فى أحد تلك التقارير " أنه قد عقد اجتماع بين زعماء مجموعة من عصابات الشفتا هم: حقوص تمنو، قبر تسفا ظيون، لد سلاسى أدال، أسر سهى إمبابيه، وأن هؤلاء اتفقوا فى هذا الاجتماع على العمل بشكل مشترك" (٩).

وبعد فترة من ذلك، استطاعت الإدارة البريطانية أن تتيقن من حدوث ذلك الاجتماع، ومن أن هذه العصابات قد بعثت برسائل تهديد إلى عمدة أعيان إقليم سراى ممن يعادون حزب الأندنت الانضمامى (١٠). ومن ناحية أخرى، كان التجراوى الإثيوبى نبرى إيد قبر مسقل يعبيو قد قدم من أكسوم إلى إرتريا فى ذلك الشهر نفسه (أبريل) والتقى براعى الكنيسة الأرثوذكسية مارقوص وقاما معًا بجولة مشتركة فى أنحاء إرتريا. وكان ذلك بهدف التمهيد لتحركات حزب الأندنت فى الشهور التالية (١١).

تكتل معسكر دعاة الاستقلال وآثاره:

وكما كان متوقعًا، ما إن عاد الشيخ إبراهيم سلطان من جولته فى نيويورك، حتى دبت الحركة فى الحياة السياسية للبلاد. وقد ورد فى أحد تقارير الإدارة البريطانية عن هذه العودة ما يحاول أن ينال من شخصية إبراهيم سلطان فجاء فيه:

".. لقد تغير كثيرًا بعد عودته، وأصبح مختلفا عن ابن حيه الذى لم يسافر من قبل.. لقد انتفخ رأسه وبدا غير متوازن فى سلوكه العام". ويمضى التقرير فى جزء آخر منه فيقول عن الشيخ إبراهيم: "... ونظرًا إلى حيويته، فإنه يمكن أن يؤثر بشخصيته وجهوده فى الأوضاع الداخلية... فى البداية، كان هذا الرجل يحرض الناس ضد بريطانيا. ولكنه عندما لاحظ أن مثل هذا الحديث لا يجد قبولاً فى أوساط أقنان " التجرى " الآخرين فى المنخفضات الغربية الذين ساعدوه على تبوء موقع قيادى فى حزب الرابطة الإسلامية، بدأ يغير لهجته ويتحدث عن ضرورة حصول الكتلة الاستقلالية على دعم بريطانيا "(٢٠).

بعبارة أخرى، لم تكن الإدارة البريطانية مسرورة لنشاطات الشيخ إبراهيم أو لمخططات الكتلة الاستقلالية التى كانت قد بدأت تتجمع. لكن فى هذه المرحلة، لم يبدر من الإدارة البريطانية ما يشير إلى رغبتها فى عرقلة هذه الكتلة أو اتخاذ أية إجراءات ضد الكتلة أو فى هذا الاتجاه.

وعقب تشكيلهم الجبهة الشعبية الإرترية فى نيويورك، شرع قادة التجمعات السياسية الثلاثة فى عقد لقاءات تمهيدية عديدة فى إرتريا، إلى أن تم عقد اجتماع موسع فى ١٩ من يونيو ١٩٤٩م شارك فيه قادة حزب الرابطة الإسلامية والحزب الليبرالى التقدمى " إرتريا للإرتريين " وحزب ارتريا الحديثة الموالى لإيطاليا وجمعية قدامى محاربى الجيش الإيطالى. وكان الهدف من عقد هذا الاجتماع تشكيل كتلة أو حزب موحد. لكن حزب الرابطة الإسلامية وحزب إرتريا للإرتريين تقدما بمطلب رأيا فيه أنه ينبغى تنفيذه قبل الشروع فى أية عملية توحيدية. ويتلخص الطلب فى دعوة حزب إرتريا الحديثة الموالى لإيطاليا إلى التخلى رسميًّا فى برنامجه عن مطلبه بفرض الوصاية الإيطالية على إرتريا، ورفع مطلب الاستقلال الفورى أسوة بالأحزاب الأخرى فى هذا التجمع.

فى البداية، أظهر حزب إرتريا الحديثة الموالى لإيطاليا وجمعية قدامى محاربى الجيش الإيطالى مماطلة فى تقبل مطلب الحزبين، لكن - فى الأخير - قررا قبول ذلك، وتم تغيير اسم الحزب إلى حزب ارتريا الحديثة فقط، واندمجا فى

التكتل المكون من هذه الأحزاب الأربعة والذى عرف بالكتلة الاستقلالية " The Eritrean Bloc For The Indepence Of Eritrea " واتفقوا، أن يناضلوا من أجل تحقيق الاستقلال لإرتريا بحدودها الدولية المعروفة فى ذلك الوقت (١٣).

ولم تنضم الجمعية الإيطالية الإرترية إلى هذا الاتفاق الأولى، وكان هذا يعود، حسبما جاء فى تقارير الإدارة البريطانية، إلى أن كل أعضاء هذه الجمعية هم من المولدين " الحنافط " (زيجات إرترية إيطالية) ومن الإيطاليين الذين كانت لهم مصالح ضاربة الجذور فى إرتريا. ولهذا كان هناك خوف من أن يؤدى انضمام هذه الجمعية إلى الكتلة الاستقلالية عند بداية تأسيسها إلى نفور المحافظين من قيادات حزبى الرابطة الإسلامية وإرتريا للإرتريين وأعضائهما. ولكن – فى حقيقة الأمر – نجد أن كاشانى رئيس الجمعية الإرترية الإيطالية هو الذى كان سباقًا فى طرح مطلب الاستقلال الفورى أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة (١٤).

وكانت الجمعية الإيطالية – الإرترية تدرك هذه المشكلة بعمق. وحرصًا منها على عدم الابتعاد عن الكتلة الاستقلالية، لم تكتف بإلغاء مطلب الوصاية الإيطالية من برنامجها وحسب، وإنما أعلنت بوضوح أنها تؤمن أنه من حق الإرتريين بعد تحقيق الاستقلال أن يتبوأوا كل المواقع العليا فى السلطة، وأن أعضاء هذه الجمعية سيلتزمون بالقوانين الإرترية كافة. وكانت هذه التعديلات كافية لتحظى الجمعية بقبول عضويتها فى الكتلة الاستقلالية (١٥).

وكانت ظاهرة التكتل – فى حد ذاتها – أمرًا جديدًا على الساحة السياسية الإرترية. وقد خلق ذلك أجواء سياسية جديدة، ولم تخف تقارير الإدارة الاستعمارية البريطانية أن هذا التكتل الجديد يستقطب ثلثى الشعب الإرترى. ولم تخف هذه الحقيقة عن حزب الأندنت، وكان أكثر ما يقلق قادة حزب الأندنت أن بعض زملائهم فى قيادة حزب الأندنت، كانوا يظهرون استعدادًا للمساومة مع الكتلة الاستقلالية. وهذا – فى حد ذاته – يمكن أن يعطى صورة عن حجم التأثير وقوته اللذيْن أصبح يتمتع بهما هذا التكتل الجديد.

لم يشك قادة الكتلة الإستقلالية فى أن طرح الاستقلال سيحظى أخيرا بالقبول على الأقل من حيث المبدأ. ولكن لأن ذلك يصعب جعله واقعًا على الفور، فإنهم قد شرعوا يعملون بجهد كبير من أجل تحقيق الوصاية. وتوقع البريطانيون أن يشهد شهر يونيو ١٩٤٩م حركة نشطة [١٦].

محاولات عرقلة الاستقلال:

لم يؤد تكتل دعاة الاستقلال فى تنظيم واحد إلى إفزاع حزب الأندنت إلى حد شل حركته؛ فقد كان هذا الحزب لا يزال يحتفظ بتأثيره الكبير فى الكثير من القضايا المتعلقة بإرتريا. ولعل أحد الأمثلة التى تبرز هذا التأثير ما قام به راعى الكنيسية الأرثوذكسية القس ماركوص من دور رئيس فى وقف إضراب عمال السكة الحديد الذى بدأ فى مطلع عام ١٩٤٩م، وتواصل حتى مايو من ذلك العام؛ حيث لم يتوقف المضربون فعليًا عن الإضراب، إلا بعد أن زجرهم هذا القس [١٧]. وقد اعتبرت الإدارة البريطانية ذلك الدور انعكاسًا لقوة حزب الأندنت وتأثيره.

لكل هذا لم يكن من السهل تصور أن حزب الأندنت يمكن أن يستسلم بسهولة، أمام الدور والتأثير المتعاظمين اللذين واكبا زخم تأسيس الكتلة الاستقلالية. وكما ذكرنا آنفًا، فإن أعضاء حزب الأندنت كانوا قد أظهروا سلوكًا طيبًا بشكل عام، بعد فشل مشروع بيفن – سفورزا. لكن قادة الحزب من أمثال تدلا بايرو كانوا يأملون أن تُلَبى مطالب إثيوبيا فى الاجتماع التالى للجمعية العامة للأمم المتحدة.

وسعيًا إلى بث روح النشاط فى تحركات حزب الأندنت من ناحية، والعمل – فى الوقت نفسه – على النيل من القوة المتنامية للكتلة الاستقلالية قبل أن يشتد ساعدها من ناحية أخرى، تواصل تدفق المسؤولين الإثيوبيين إلى إرتريا، والذى كان قد بدأ بزيارة نبرى إيد قبر مسقل يعبيو وجولته.

كما شهد إقليم تجراى الإثيوبى (المجاور لإرتريا – المترجم) تحركات سياسية تهدف إلى طمأنة الإدارة البريطانية فى إرتريا. فقبل فترة وجيزة من تصاعد الأحداث فى الساحة السياسية الإرترية، كانت الإدارة البريطانية قلقة جدًّا من تسليح السلطات الإثيوبية أعدادًا كبيرة من الفلاحين التجراويين، وكانت تخشى أن تقوم إثيوبيا بغزو إرتريا. وقد تبادلت وقتها الرسائل بهذا الشأن مع السلطات الإثيوبية (١١). لكن يبدو أن الإدارة البريطانية قد وجدت ما يطمئنها فقد رفعت فى نهاية مايو ١٩٤٩م تقريرًا جاء فيه: "... إن رأس سيوم الحاكم العام لإقليم تجراى الإثيوبى والفيتورارى يمنو، المدير العام للإقليم، يرغبان فى تهدئة الأوضاع. ولم يكتف والفيتوراى يمنو بتوضيح عدم رغبة إثيوبيا فى غزو إرتريا وحسب، وإنما أدان أيضًا تصرفات أعضاء حزب الأندنت الإرترى الذين يعملون ضد الإدارة البريطانية، وهذا يعود إلى أنهم (الإثيوبيون) يعدون بريطانيا الصديق الأفضل لإثيوبيا " (١٩).

لاجدال فى أن ما قامت به الحكومة الإثيوبية لم يكن إلا تصرفًا تكتيكيًّا قصدت من ورائه طمأنة الإدارة البريطانية؛ حتى تحصل على هامش للتحرك فى إرتريا. والدليل على ذلك أنه، وقبل أن يمضى أسبوع واحد على تقرير الإدارة البريطانية المذكور آنفًا، تجددت نشاطات عصابات الشفتا بوتيرة أقوى وأسرع. فقد قتل فى ٤ من يونيو ١٩٤٩م اثنان من الإيطاليين، وجرح اثنان آخران فى كمين نصبته لهم عصابة أولاد موسى إزقى بالقرب من مدينة صنعفى. وفى الثامن من الشهر نفسه، اغتالت عصابة لم يتم التعرف عليها، مسؤولاً " كوبرارى " إيطاليًّا فى طريق مندفرا – عرزا. كما قتلت عصابة أخرى فى ١٩ من يونيو صاحب مزرعة إيطاليًّا فى منطقة ماى حبار. وفى هذا الشهر نفسه، حاولت عصابة من الشفتا التجراويين (الإثيوبيين) الذين قدموا من مدينة عدوا، الاعتداء على السيارات التى كانت تعبر جسر مرب، فتصادف أنه كانت بهذه السيارات وحدات من رجال الشرطة، فاصطدمت بها وقتل عدد من أفراد هذه العصابة وأسر آخرون، وقد تم التعرف على هويات أفراد هذه العصابة (٢٠).

من كل ذلك يمكن التوصل إلى أنه، على الرغم من عدم وجود أساس يبرر خشية الإدارة البريطانية من إمكانية التعرض إلى غزو، فإن انطلاق العمليات الإرهابية المرتبطة بإقليم " تجراى " أساسًا لم يتوقف. وسنطّلع لاحقًا على كيف أن مجموعات من عصابات الشفتا التى ترابط فى تجراى كانت ترتكب الجرائم منذ عام ١٩٤٨م بحق أبناء الساهو، وخاصة العساورتا منهم، والذين كانوا يقيمون فى الحدود.

وبما أن الفترة التى نتحدث عنها الآن كانت قد شهدت تزايدًا فى الأعمال الإرهابية الموجهة خصيصًا ضد الإيطاليين، فقد بثت هذه العمليات إحساسًا كبيرًا بالخطر فى أوساط الإيطاليين، وانهالت الانتقادات من هؤلاء على الإدارة البريطانية تتهمها بعدم توفير الحماية اللازمة لهم. حتى الحكومة الإيطالية نفسها اقترحت أن تتولى بنفسها تمويل عملية تقوية جهاز الشرطة، ولكن الإدارة البريطانية لم تقبل هذا الاقتراح؛ لأنها خشيت أن يسىء جماعة الأندنت فهم هذا التصرف. ولم يمنع هذا الإيطاليين من اتخاذ أعلى درجات الحيطة والحذر. فعلى سبيل المثال، حين قررت جمعية الخلاسيين الإيطاليين الإرتريين الانضمام إلى الكتلة الاستقلالية، تجنبت جمعية الإيطاليين فى إرتريا اتخاذ أى موقف منحاز إلى أى طرف [٢١].



دقيات أبرها تسما (من اليمين) مع أكلينو. والأب تولد مدهن يوسيف وأحد الأجانب

ولم تكن الممارسات المعادية للإيطاليين مقصورة على أعمال العنف والقتل. فقد كان حزب الأندنت يشن ضدهم عبر صحيفته " إثيوبيا " حملة قاسية من الشتائم المباشرة والكلمات الجارحة. وللاطلاع على نموذج من هذه الحملة يمكن أن نقرأ ما كتبه تولدى برهان قبر مدهن تحت اسم مستعار هو " ذى كيوس "، عن المولدين من زيجات إرترية – إيطالية، عندما انضمت الجمعية الإيطالية – الإرترية التى تمثلهم إلى الكتلة الاستقلالية:

"... إن هؤلاء لم يعمدهم آباؤهم، وهم أناس لا وطن لهم و لا دولة (لو كانت لهم دولة لكانوا قد استقروا فى واحد ولاستراحوا وأراحوا) وقد نسوا قصة الفاشية .. نسوا كيف أن الإيطاليين كانوا يطلقون عليهم تسميه أبناء الشيطان. وهم الآن يسعون بلا جدوى إلى تغيير لون جلدهم الأسمر إلى الأبيض فلم يفلحوا.. وها هم نراهم – فى الأخير – يبذلون كل ما فى وسعهم لاكتساب اللون الأسود [٢٢].

وبمثل هذه الكلمات الجارحة وصم حزب الأندنت عملية الانضمام إلى الكتلة الاستقلالية بالخيانة والعمالة. بل إن الحزب عمل على نشر شائعة تقول إن الشيخ إبراهيم سلطان قد تلقى رشاوى من الإيطاليين عندما عرج على روما فى أثناء عودته من نيويورك [٢٣]. وقد قال السيد ولد آب ولد ماريام أحد مؤسسى الكتلة الاستقلالية وفى معرض إجابته فى إحدى المقابلات التى أجريناها معه على السؤال القائل: هل كانت الكتلة الاستقلالية تتلقى المساعدة من إيطاليا أم لا؟

".. لا يمكن إخفاء أن (الكتلة الاستقلالية) كانت تتلقى أموالا ضئيلة من الحكومة الإيطالية، ولكن الكتلة الاستقلالية لم تقبل بهذه الأموال إلا بعد أن أعلنت إيطاليا قبولها استقلال إرتريا، عدا ذلك لم تتلق الكتلة الاستقلالية أية مساعدات مالية من أى جهة كانت " [٢٤].

لكن دعم الإيطاليين استقلال إرتريا كان، على الأقل من وجهة نظر البريطانيين، يبدو مرهونا بشروط مسبقة. فالحكومة الإيطالية كانت قد عينت فى

إرتريا ضابط اتصال إيطاليًا فى عام ١٩٤٩م يدعى دى قروبيلو. وحسبما نسب إلى هذا الضابط فإنه كان هناك شك متبادل بين المنظمات الإرترية والإيطالية. فالأحزاب - الإرترية من ناحية - كانت تشك فى أن الإيطاليين يسعون إلى إقامة دولة يهيمن عليها الإيطاليون. وكان الإيطاليون - من الناحية الأخرى - تساورهم الشكوك فى أن الدولة التى سيقيمها الإرتريون ستمنع المشاركة المتساوية مع الإيطاليين. ومع أن الإيطاليين لم يكونوا يطمحون إلى أن يمنحوا المساواة فى التمثيل البرلمانى، فقد كان دى قروبيلو يطالب أن يمنح الإيطاليون فرص مشاركة متساوية فى المواقع الأخرى [٢٥].

هذا ما كان يدور من أحاديث فى الخفاء، لكن على الصعيد الرسمى والعلنى، فقد كانت الحكومة الإيطالية، تدافع عن منح الاستقلال غير المشروط لإرتريا. خاصة بعد أن مكث الشيخ إبراهيم سلطان أيامًا فى العاصمة الإيطالية فى طريق عودته من نيويورك، كما أعلنت الحكومة الإيطالية استعدادها للتعاون والعمل معًا مع الحكومة الإثيوبية؛ من أجل تطبيق نظام الوصاية وتحقيق الاستقلال اعتقادًا منها أن ذلك قد يحقق لها الصلح مع إثيوبيا [٢٦].

ومهما يكن، فإن الحكومتيْن الإيطالية والبريطانية على حد سواء كانتا قد أدركتا، بعد تشكيل الكتلة الاستقلالية، أن غالبية الشعب الإرترى يريد الاستقلال. ولهذا واصلت الحكومة الإيطالية معارضتها بشدة لأى اقتراح يدعو إلى ضم إرتريا أو أى جزء منها إلى إثيوبيا. وقد أيد السفير البريطانى لدى روما، على سبيل المثال، موقف إيطاليا الذى كان يرى أن ضم إرتريا إلى إثيوبيا سيضر بإرتريا من الناحية الاقتصادية، وسيعيد عجلة تقدمها إلى الوراء. واعترف هذا السفير بأن قلة ضئيلة من الشعب الإرترى تريد الانضمام إلى إثيوبيا [٢٧]

كل ذلك لم يغير من سياسة الحكومة البريطانية تجاه إرتريا. فقد كانت الحكومة البريطانية تفكر وتجرى استعداداتها لتقسيم إرتريا وإعداد الميثاق الخاص بإدارة كل من أسمرا ومصوع. وقد أدى هذا إلى أن تشعر الحكومة الإيطالية بالأسف تجاه ذلك وأن تعرب عن ذلك علنا [٢٨].

وعلى صعيد آخر، تصلب المسؤولون البريطانيون حول موقفهم العام الــذى كان يرى " أن استقلال إرتريا أمر غير موضوعى " وذلك على الرغم مــن أنهــم كانوا يشاهدون التأييد المتزايد الذى كانت تحصل عليه الكتلة الاســتقلالية، وعلــى الرغم من اعترافهم بذلك مرارًا. وقد كتب، على سبيل المثال، أحد مسؤولى وزارة الخارجية البريطانية واسمه إم. استيوارت عن استقلال إرتريا ما يلى: "... لا يمكن العثور حتى على شخص واحد من السكان الإرتريين بمقدوره أن يتبوأ السلطة. كما أنه ليست هناك أية ظروف يمكن أن تجعل هذا البلد حتى على المــدى المنظــور تستطيع الاعتماد على نفسها.. لهذا فإنه إذا قررت الجمعية العامة للأمــم المتحــدة منح الاستقلال لإرتريا، فإن محصلته ستكون خلق الإضرابات أو أن تقوم إثيوبيــا بغزوها، أو أن يتم تشكيل حكومة تهيمن عليها الصبغة الإيطاليــة ". أمــا جــورج كلاتن المسؤول البريطانى الآخر، فقد اعتبر أن مسالة استقلال إرتريا أمر مستبعد. والأسباب كما يراها:

"... إن إرتريا تفتقر إلى الوحدة، وليست لديها لغــة مــشتركة ولا تجــانس عرقى ولا ترابط جغرافى؛ حيث تقطنها مجاميع متــصارعة. واقتــصاد الأقــاليم الوسطى والشرقية هو جزء من إثيوبيا، وهذه المديريات لايمكن أن تكتفى بذاتها إلا إذا اعتمدت على إثيوبيا. ونظرًا إلى تخلف هذا البلد، فإنه لا يمكن إقامــة حكومــة وطنية قادرة على إدارة شئونه " (٢٩).

وبمثل هذه الآراء والحجج تمسكت الحكومة البريطانية بمقترحهــا لتقــسيم إرتريــا. لكن إيطاليا، كما رأينا آنفًا، كانت تدافع عن استقلال إرتريا؛ إثــر فــشل مشروع بيفن – سفورزا. وأكثر من ذلك كان سفورزا نفــسه (وزيــر خارجيــة إيطاليا) يتحدث عن أنه لم يكن مقتنعًا تمامًا بذلك المشروع " المؤامرة " وأنه قــد اضطر إلى الدخول فيه مجبرًا (٣٠).

هذا الموقف الإيطالى الجديد، بعد فشل مشروع بيفن – ســفورزا، أصــبح عائقًا أمام رغبات بريطانيا، خاصة وأنه نشأت ظروف يمكن أن تحبط المخططات البريطانية؛ لأن الموقف الإيطالى كما حدث فى المرة الأولى قد حصل مرة أخرى

على تأييد فرنسا ودول أمريكا اللاتينية. إضافة إلى ذلك، لم يكن بالإمكـــان حجـــب إمكانية حصول إرتريا على الاستقلال؛ لأن التقديرات كانت تشير إلى أن نحو ثلثى سكان إرتريا يؤيدون الكتلة الاستقلالية (٢١).

على الرغم من محاولات الإدارة البريطانية فى إرتريا التقليـــل مـــن تـــأثير الكتلة الاستقلالية وقوتها ، فإن هذه الأخيرة كانت تضاعف من نشاطها فى إرتريا. فقد عقدت الأطراف الخمسة المكونة لهذا التكتل (حزب الرابطة الإسلامية، حزب إرتريا للإرتريين، الجمعية الإيطالية الإرترية، جمعية قدامى محـــاربى الجيـــش الإيطالـــى، حزب إرتريا الحديثة) اجتماعا فى أسمرا انتخبت فيه مجلـــسا يتـــولى قيادة التكتل، واتفق المجتمعون بالإجماع على أن تصبح القرارات كافـــة الـــصادرة عن هذا المجلس ملزمة التنفيذ من قبل جميع الأطراف. وتم فـــى هـــذا الاجتمـــاع الإعلان رسميًّا عن تشكيل " ائتلاف إرتريا من أجل الاستقلال " ليعمل مـــن أجـــل تحقيق الاستقلال الفورى لإرتريا فى حدودها الجغرافية الراهنة، وكذا ضمان وحدة ترابها والتصدى لمخططات التقسيم والاحتلال كافة (٢٢).

وبدأت أعداد الأطراف التى تنضم إلى الكتلة الاستقلالية تتزايد. وفـــى هـــذا الإطار انضم حزب الوطن، ثم عقد فى الثانى والعشرين من يوليو ١٩٤٩م اجتماع ضخم للغاية، وتم فى هذا الاجتماع الإعلان رسميًّا عن أن التسمية الرسـمية لهـذا الائتلاف هى " الكتلة الاســتقلالية الإرتريـــة " " **Eritrean Bloc For Independence** " وجدد التكتل أهدافه على النحو التالى:

١. الاستقلال الفورى.

٢. إقامة دولة ديموقراطية.

٣. وحدة التراب الوطنى داخل حدوده الراهنة.

٤. رفـض مشاريـــع التقسيـــم كافة كمـــا جاءت فى مشـــروع بيفـــن – سفـــورزا، أو مشاريع ضم أجزاء من إرتريا إلى إثيوبيـــا أو الـــسودان.

ورفض فكرة ضم أى جزء من البلاد إلى أية دولة كانت تحت أى ظرف كان (٣٣).

وعقب الاجتماع توجه قادة الكتلة الاستقلالية إلى مقـر الإدارة البريطانيـة، والتقوا بمسؤول الشئون السياسية، وقدموا إليه برنامج الكتلة الاسـتقلالية، وطلبـوا منه أن ينقله أو يوصله إلى الحكومة البريطانية. وقد أبلغهم المسؤول البريطانى من جانبه أن موقف الحكومة البريطانية من القضية الإرترية لم يتغير عما كانـت قـد طرحته فى الجمعية العامة، وهو تأييد تقسيم إرتريا (٣٤).

بعد ذلك عرج وفد قادة الكتلة الاستقلالية على دى قوربيلو (ممثل الحكومة الإيطالية فى إرتريا)، ومنه إلى الكولونيل نقا هيلـى سلاسـى ممثـل الحكومـة الإثيوبية فى إرتريا) وقدموا إليه مطالبهم. وحسبما تفيد تقارير الإدارة البريطانيـة بشأن ذلك، فإن الكولونيل نقا قد تعجب كثيرًا من سعى وفد الكتلة الاستقلالية إلـى الحصول على تأييد حكومة بلاده لأهدافهم، ولكنه اضـطر إلـى مقـابلتهم علـى مضض، وانتهى الاجتماع بكلمات مجاملة عابرة وابتسامات مصطنعة ولم تسده أية أجواء ودية (٣٥).

أكدت الإدارة البريطانية الاستعمارية مرارًا أن الكتلـة الاسـتقلالية حركـة إرترية خالصة تسعى إلى تحقيق الاستقلال، وتعارض تقسيم أو احـتلال إرتريـا. وأكدت أيضًا أن هذه الكتلة لم ولن تحصل على أى دعم من الحكومة البريطانيـة. وأنه على النقيض من ذلك، فإن الحكومة البريطانية لم ولن تحيد قيـد أنملـة عـن مخططها الذى أعلنته منذ عام ١٩٤٩م والذى يدعو إلى منح أجزاء من إرتريا إلى إثيوبيا (٣٦).

أصبحت الكتلة الاستقلالية فى نهاية يونيو ١٩٤٩م تتمتع بقوة تأييد متزايدة، على الرغم من العراقيل التى كانت تضعها الإدارة البريطانية أمامها. وقد تم فـى هذا الشهر نفسه تكوين " اتحاد المثقفين الإرتريين " بقيادة السيد ولد آب ولد ماريام. وكان الهدف الذى يسعى إليه هذا الاتحاد هو العمل على بلورة مواقـف المثقفـين الإرتريين كافة فى خط واحد، ولم يكن هذا الاتحاد قد انضم رسـميًّا إلـى الكتلـة

الاستقلالية. ولهذا فإن اسمه لم يرد رسميًّا في القائمة التي أعلن عنها في اجتماع ٢٢ من يوليو ١٩٤٩م، على الرغم من أنه، أي اتحاد المثقفين، كان يحضر اجتماعات الكتلة استقلالية قبل ذلك التاريخ؛ نظرًا إلى أن أهدافه هي أهداف الكتلة الاستقلالية نفسها (٣٧).

ولم تغفل أعين حزب الأندنت وإثيوبيا عمَّا كانت تقوم به الكتلة الاستقلالية من أنشطة؛ فعملت على تحريك عصابات الشفتا التي كان نشاطها الإرهابي قد هدأ خلال شهر يوليو. فقامت عصابة أولاد موسى إزقي بهجمات متتالية بثت الرعب في مناطق شمال بحري وحرقيقو. وقد كشفت بعض الوثائق التي تركوها في مزرعة أحد الإيطاليين أن لهم علاقات بعصابات الشفتا الأخرى، وأن حزب الأندنت هو الذي يحركها (٣٨).

ففي ١٧ من يوليو ١٩٤٩م، تسللت عصابة شفتا إثيوبية إلى منطقة أنتوري " القاش " وقتلت ثلاثة من أبناء قبيلة البني عامر. كما قتل في ١٩ من هذا الشهر نفسه ثلاثة من أفراد هذه العصابات الإرترية في أثناء مواجهة حدثت مع قوات من الشرطة والميليشيا في ضواحي مدينة عدي قيح (٣٩).

كانت الأعمال الإرهابية لهذه العصابات تركز أكثر على أعضاء حزب إرتريا الحديثة (الحزب الموالي لإيطاليا سابقًا) وعلى الإيطاليين ومؤيديهم، وكان الهدف من وراء ذلك التأثير سلبًا على حجم تأثيرهم ومشاركتهم، ومن ثم إضعاف الكتلة الاستقلالية. ولم تقف نشاطات حزب الأندنت المعادية عند هذا الحد، وإنما قام هذا الحزب بحملة تشويه إعلامية مكثفة ضد الكتلة الاستقلالية، وخاصة ضد شخص الشيخ إبراهيم سلطان؛ حيث اتهمته هذه الحملة بشكل مباشر بأنه يسعى إلى إدخال الكتلة الاستقلالية تحت هيمنة إيطاليا و الإيطاليين.

من ناحية أخرى، حدثت شروخ هنا وهناك عند بداية تأسيس الكتلة الاستقلالية بفعل اشتداد حملة التشويه؛ ولأن الكتلة الاستقلالية كانت تضم مجموعة من القيادات المتنافسة فيما بينها، وذلك فضلاً عن افتقارها إلى توجهات سياسية

موحدة، على الرغم من القبول الشعبى الواسع الذى كان يحظى به الشيخ إبراهيم سلطان فى منطقة المنخفضات الغربية، فبدأت مواقف الأتباع تظهر الخذلان.

وقد بلغ الأمر بالبعض من أنصار حزب الرابطة الإسلامية بمصوع، على سبيل المثال، إلى حد الخروج عن الحزب (٤٠). لكن، من ناحية أخرى، أعلن السيد بكرى الميرغنى (رئيس حزب الرابطة الإسلامية سابقًا) فى يوليو ١٩٤٩م عودته إلى حزب الرابطة الإسلامية، وانضمامه إلى الكتلة الاستقلالية، بعد أن كان قد أعلن فى نوفمبر ١٩٤٨م انضمامه إلى حزب الأندنت (٤١). ولم يكن لهذا الحدث تأثير سياسى، ولا أهمية سياسية جديرة بالاهتمام، اللهم إلا كونه حرم حزب الأندنت من الادعاء بأن فى صفوفه أيضًا قادة مسلمين كبارًا. وهذا مثال جيد يساعدنا كثيرًا على فهم نوعية الأشخاص والمنظمات السياسية التى كانت سائدة فى ذلك الوقت؛ لأنه كان من المألوف جدًّا أن يتقلب الناس من مواقف معينة إلى نقيضها.

بشكل عام، ليس هناك جدال فى أن كل أحداث هذا الشهر (يوليو ١٩٤٩م) كانت لصالح الكتلة الاستقلالية، وأصبح حزب الأندنت فى ورطة، بل إنه بدا وكأنه قد فقد قدرته السابقة على التأثير والتظاهر بلعب الدور الأساسى فى الساحة. ولعل خير شاهد على ذلك، على سبيل المثال، هو أن قائدى جمعية الأندنت الشبابية اللذين اتهما باغتيال الشيخ عبد القادر كبيرى، وهما قبر سلاسى قارزا وهبتوم أرأيا، قد تم توجيه اتهامات جديدة إليهما بعد أن كانت قد صدرت بحقهما أحكام مخففة فى البداية، تمحورت هذه المرة فى إثارة الشغب وتقديم الرشوة للشرطة، وذلك بعد الحصول على قرائن وأدلة جديدة. وقد صدرت فى شهر يوليو نفسه ١٩٤٩م، أحكام قضائية بالسجن لخمسة عشر عامًا بحق المتهم قبر سلاسى قارزا، وعشرة أعوام بحق هبتوم أرأيا. وهذا الحدث لم يكن ليمر بسهولة لو أن حزب الأندنت كان فى وضع مماثل لما كان عليه فى السابق. ولكن مر هذا الحدث كأى حدث عادى وكأن شيئًا لم يكن؛ بسبب الوهن الذى أصاب حزب الأندنت فى ذلك الوقت (٤٢)

لم يكن مثل هذا الوهن مقبولاً من قبل الحكومة الإثيوبية، (ويجدر بالـذكر هنا أن إثيوبيا كانت قد أنقذت حزب الأندنت فى عام ١٩٤٤م؛ عندما لاحظـت أن حزب الأندنت فى إرتريا فى ذلك الوقت قد بدأ يضعف؛ فقامت بتأسيس حزب آخر فى أديس أبابا يطالب بالانضمام، يتكون من الإرتـريين المقيمـين فـى إثيوبيـا، وتشرف عليه بنفسها بشكل مباشر). ولهذا قامت إثيوبيا هذه المرة أيضًا بتكثيـف جهودها لإنقاذ أداتها " حزب الأندنت " فى إرتريا.

كنا قد أشرنا فى الصفحات الفائتة، إلى أن جولة المسؤول الإثيوبى نبرى إيد قبر مسقل برفقة راعى الكنيسة الأرثوذكسية فى إرتريا القس الإرترى مـارقوص فى مختلف أنحاء إرتريا، كانت ذات أهداف سياسية. وقد بدأ المسؤولون الإثيوبيون بعد ذلك خاصة فى شهر يوليو وحتى نهاية أغـسطس ١٩٤٩م يتقـاطرون علـى إرتريا بكثافة. ففى خلال أيام قليلة متتالية من هذه الفترة، وصل كـل مـن وزيـر التجارة والصناعة يلما دريسا ووزير الزراعة إفريم تولدى مدهن، ونائـب وزيـر الصحة كيدانى ماريام أبرا، ورئيس المحكمة العليا فى إثيوبيا كفلى إزقى يحـدقو، وكانت حجة زيارة الثانى والرابع أنهما قدما بحجة زيارة شخـصية؛ لأنهمـا مـن أصل إرتـرى، أما البقية فأوضحوا أنهم قد قدموا لأسباب صحية (٤٣).

منذ البداية تشكك الحاكم الإدارى البريطانى البريغادر دورى فـى أسـباب مجيئهـم. وقد استفسر من رؤسائه عما إذا كان هؤلاء قـادمين حقًـا لأسبـاب صحيـة. غير أنه اضطر فى الأخير أن يتقبل مجيئهم عندما أكـدت لـه الـسفارة البريطانية فى أديس أبابا أنه لا توجد أسباب أخرى غير ذلك (٤٤).

لكن الزوار القادمين لم يضيعوا الوقت، فقد سارعوا إلى مباشـرة المهمـة الأساسية التى أتوا من أجلها؛ حيث عثر عليهم وهم يقدمون بشكل جماعى المشورة لحزب الأندنت. وكان مصدر قلق الحاكم البريطانى دورى كما أوضحه بنفسه هـو أن لا تؤدى تحركات هؤلاء المسؤولين الإثيوبيين إلى إثارة الاضطرابات، خاصـة وأن تجمع الكتلة الاستقلالية كان قد أصبح قويًا بما فيـه الكفايـة. ولهـذا بعـث

البريغادير دورى إلى رؤسائه برسالة يقول فيها: "... هل بالإمكان الطلب من الحكومة الإثيوبية أن تسحب كلابها؟ "[٤٤].

السفارة البريطانية فى أديس أبابا، أكدت بعد فترة أن شكوك الحاكم البريطانى دورى كانت فى محلها؛ حيث كشفت أن أسباب زيارة وزير التجارة والصناعة الإثيوبى يلما دريسا لإرتريا لم تكن لأسباب صحية. وكشفت وثيقة السفارة البريطانية فى أديس أبابا الأسباب الحقيقية لزيارته على النحو التالى:

"... لقد بعث حزب الأندنت تحذيرًا قوى اللهجة إلى الحكومة الإثيوبية، يحذرها فيه من مغبة استمرار ترك الكثير من الأتباع لحزبهم؛ بسبب تأسيس الكتلة الاستقلالية وانضمامهم إلى هذا الحزب الجديد. وحذر حزب الأندنت بأكمله، الكتلة الاستقلالية ما لم تقدم الحكومة الإثيوبية بشكل عاجل ورسمى تأكيدًا يوضح حجم تمثيل إرتريا أو الإرتريين فى الحكومة المركزية الإثيوبية. وقد طرح حزب الأندنت أسئلة تتعلق بعدد الوزراء الذين سيتم تعيينهم فى مجلس الوزراء الإثيوبى، وأسئلة أخرى تتعلق بعدد المقاعد التى ستخصص لإرتريا فى المجلس الاستشارى (البرلمان) لممثلى إثيوبيا " [٤٦].

يتضح من ذلك أن وزير التجارة والصناعة الإثيوبى يلما لم يأتِ إلى إرتريا إلا لتسوية الأوضاع الناجمة عن بدء حزب الأندنت طرح شروط مسبقة لتحقيق الانضمام إلى إثيوبيا، وهو أمر لا يمكن قبوله من طرف إثيوبيا. وقد لحق وزير الخارجية الإثيوبى أكليلو هبتى ولد بالوزير يلما فى إرتريا.

والتقى أكليلو هبتى ولد بعد وصوله إلى أسمرا بالعديد من الشخصيات بمن فيهم الكولونيل نقا، والوزيران يلما وإفريم، ولكن كان الأهم من كل ذلك، لقاءه بواحد من مؤسسى حزب إرتريا للإرتريين وقادته، ونعنى بذلك الدقيات أبرها تسما [٤٧]. وسنرى لاحقًا كيف أن هذا اللقاء كان مرتبطًا بالخطوة التى اتخذها دقيات أبرها تسما لاحقًا.

في الأخير، التقى الوزير الإثيوبي أكليلو بالحاكم البريطاني دوري، وعبر له عن قلقه العميق من تنامي نشاط الكتلة الاستقلالية، وأوضح الوزير الإثيوبي للمسؤول البريطاني أن الكتلة الاستقلالية يمكن أن تحصل على تأييد الأغلبية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأن إرتريا إذا أصبحت دولة مستقلة فإنها ستكون ضعيفة اقتصاديًا، وأنها (أي إرتريا) "... ستمسك بزمام إثيوبيا " نظرًا إلى أن إثيوبيا ستصبح محرومة من المنفذ البحري. وحاول الحاكم البريطاني دوري تطييب خاطر الوزير الإثيوبي بالقول إن إرتريا المستقلة الضعيفة اقتصاديًّا سترتمي في حضن إثيوبيا في خاتمة المطاف. واختتم الحاكم البريطاني دوري تقريره بالقول: "... إن تحركات دعاة الحركة الاستقلالية أصبحت تبعث القلق في نفوس الإثيوبيين بشكل لا مجال فيه للشك... " كما أوضح دوري أن تحركات جماعة يلما تقلقه؛ لأنها يمكن أن تتسبب في اضطراب الأمن[٤٨]. وأبلغت حكومة لندن من جانبها الحاكم دوري أنه ينبغي ألا يمنع هؤلاء الزوار مادامت زيارتهم لم تخرج عن إطار الدعاية و التعبئة، ولم تتسبب في خلق مشاكل ملموسة[٤٩].

غير أن الحاكم البريطاني دوري لم يعط في تقريره أية أهمية للنتائج المباشرة لنشاطات هؤلاء الوزراء الإثيوبيين، بل على العكس من ذلك أوضح في تقريره أن الوزير يلما قد حاول في أثناء زيارته لمصوع رشوة بعض أعيان المنطقة، ولكنه فشل في ذلك[٥٠].

على صعيد آخر، شارك هؤلاء المسؤولون الإثيوبيون في حفل افتتاح مدرسة حرقيقو التي شيدها صالح كيكيا باشا، والتي كان قد تقرر أن تحمل اسم الإمبراطور الإثيوبي هيلي سلاسي[٥١]. كان الهدف من هذا الاحتفال جلب عدد كبير من أبناء إقليم سمهر؛ للإيحاء بأن حزب الأندنت يحظى بتأثير كبير في هذا الإقليم. لكن هذا المسعى لم ينجح، وقد أوضح الحاكم دوري في تقريره أن ستمائة شخص فقط من أصل ١٥٠٠ مدعو شاركوا في ذلك الحفل. وأن غالبية هؤلاء المشاركين كانوا من المدعوين المسيحيين الذين قدموا من أسمرا. وعلى عكس ما

كان يرغب فيه هؤلاء فإن سكان المنطقة المسلمين، كما يوضح تقرير الحاكم دورى، قد اغتاظوا كثيرًا من هذه المناورات السياسية التى تجرى وراء ستار إنشاء مدرسة (٥٢).

باختصار، واكب الفشل تحركات حزب الأندنت فى شهر أغسطس بالصورة نفسها التى كانت عليها الحال فى شهر يوليو ١٩٤٩م. فحتى منطقة المنخفضات الغربية حدثت فيها تطورات تزيد من بؤس وضعهم. فقد ترك الكثير من أعضائهم السابقين الحزب، وشكلوا " حزب إرتريا المستقلة "، وأعلنوا انضمامهم إلى الكتلة الاستقلالية كتكتل حزبى. وقد اختاروا هذا الأسلوب؛ لأن مسألة الانضمام الفردى كانت قد خلقت لهم مصاعب فى السابق، عندما انضموا إلى حزب الأندنت(٥٣). وقد كان هذا الحدث عاملاً إضافيًّا قويًّا لإضعاف حزب الأندنت.

ربما كانت الرغبة فى معالجة كل هذه المشاكل هى الدافع الذى كان وراء دعوى حزب الأندنت، وعقده اجتماعًا كبيرًا بأسمرا فى الحادى والعشرين من أغسطس ١٩٤٩م. وقد ألقى زعماء هذا الحزب الكثير من الخطب التى تحث على ضرورة التمسك بمبادئ الحزب والإخلاص له. وأكد هؤلاء فى كلماتهم أن انتصارهم فى الاجتماع المقبل للجمعية العامة للأمم المتحدة مسألة حتمية.ولكن يبدو أن الأمور لم تسر كما خططوا لها.فعلى عكس توقعاتهم، لم يشارك الكثير من أعضائهم وأتباعهم فى هذا الاجتماع (٥٤).

بشكل عام، نلاحظ أن شهر أغسطس كان فترة تحقيق النجاح و الانتصارات للكتلة الاستقلالية. الشيء الوحيد الذى كان يقلل من وهج انتصاراتهم هو التأثير السلبى لحملة التشويه التى كان يروجها خصومهم، والتى تزعم بأن الكتلة الاستقلالية تعتزم بيع إرتريا للإيطاليين.

ولمواجهة هذه الحملة وإزالة تأثيراتها على ما يبدو، عقدت الكتلة الاستقلالية الإرترية فى أغسطس ١٩٤٩م اجتماعًا عامًّا بمدينة كرن. وقد أكد الشيخ إبراهيم سلطان للمشاركين فى هذا الاجتماع أن تعاونه مع الإيطاليين، كان بهدف كسب تأييد دول أمريكا الاتينية فى الاجتماع المقبل للجمعية العامة للأمم المتحدة، وليس

بغرض التفريط فى استقلال إرتريا. ووقع إبراهيم سلطان على وثيقة باسم حـزب الرابطة الإسلامية يتعهد فيها بعدم تلقى أية مساعدة مـن إيطاليـا، بعـد تحقيـق الاستقلال لإرتريا. وقد أدى كل ذلك إلى تهدئة مشاعر الأعضاء وإزالة مخاوفهـم وشكوكهم؛ الأمر الذى ساعد على أن يسود الاجتمـاع جـو التفـاهم [٦٥]. وبهـذا الأسلوب تأكدت أكثر هيمنة الكتلة الاستقلالية على الساحة الإرترية.

انطلاقًا من ملاحظة هذه الحقائق جاء فى الوثائق البريطانية أن ثلثى الشعب الإرترى، أو ربما أكثر من ذلك يرغبون فى الاستقلال. ولو كان قد أجرى استفتاء فى تلك الفترة فى إرتريا، فإنه كان من المحتم أن مطلب الاستقلال كـان سـيفوز بالغالبية العظمى من الأصوات. ولكن تشاء الأقدار أن يكون مـا يحـدد مـصير الشعب الإرترى ليس إدارته ورغباته، وإنما رغبات الدول العظمـى ومـصالحها. والأسوأ من ذلك هو أن وحدة صف تجمع الكتلة الاستقلالية لم تـستطع أن تـصمد طويلاً أمام المؤامرات الخارجية بشكل عام، ومؤامرات بريطانيا بشكل خاص.

الفصل الخامس عشر

القضية الإرترية أمام الاجتماع الرابع للجمعية العامة للأمم المتحدة

الرحلة الثانية إلى ليك ساكسيس (نيويورك / مقر الأمم المتحدة)

عندما انعقد اجتماع الكتلة الاستقلالية فى ٢٨ من أغسطس ١٩٤٩م لتوضيح موقفها من دور إيطاليا ومشاركتها، لم يتم توجيه الدعوة للجمعية الإيطالية – الإرترية، التى كانت عضوًا بالكتلة الاستقلالية. وقد أغضب ذلك قادة الجمعية الذين طلبوا مقابلة الحاكم الإدارى لإرتريا فى شهر سبتمبر. كما قام بعض قادة حزب إرتريا للإرتريين الذين لم يكونوا راضين عن سير بعض الأمور بطلب مماثل لمقابلة الحاكم البريطانى.

وطلب الطرفان من الحاكم البريطانى عند لقائهما به أن يوضح لهما ما إذا كانت الحكومة البريطانية مستعدة أم غير مستعدة لوضع إرتريا تحت وصايتها؟ وأبلغهما الحاكم البريطانى أن موقف بريطانيا القديم لم يتغير بهذا الشأن، وأن بريطانيا غير مستعدة لقبول فكرة الوصاية البريطانية على إرتريا [١]. فخلق الرفض البريطانى تذبذبا فى مواقف الوفدين بشكل عام، وموقف وفد إرتريا للإرتريين بشكل خاص، لاسيما أنه كان هناك رفض قوى للمخططات الخفية لإيطاليا فى إرتريا.

هذه المشاعر القلقة نفسها من المخططات الخفية لإيطاليا، كانت تنتاب بعض أعضاء حزب الرابطة الإسلامية فى منطقة المنخفضات الغربية [٢]. وكما رأينا، فإن دعوة الشيخ إبراهيم سلطان لاجتماع عام للكتلة الاستقلالية، ربما كان هدفه الأساسى تهدئة هذه المشاعر القلقة وطمأنتها؛ حيث أوضح أن العلاقات التى

أقيمت مع إيطاليا، إنما تهدف إلى كسب تأييد دول أمريكا اللاتينية التى كانت تساند إيطاليا فى الجمعية العامة للأمم المتحدة، وليس للمساومة علـى حقـوق الـشعب الإرترى. وفيما يتعلق بالإيطاليين من أعضاء الكتلة الاستقلالية، فإن الشيخ إبراهيم سلطان قد استعرض بالتفصيل الدور الـذى يمكـن أن يلعبـوه، والحقـوق التـى سيتمتعون بها فى دول إرتريا المستقلة؛ الأمر الذى أدى إلى تهدئة مخاوفهم (٣).

وعلى الرغم من كل ذلك، لم تتوقف حملة التشهير والتشويه القويـة ضـد الشيخ إبراهيم سلطان، الذى يبدو أنه لم يكن يكثرث بما كان يدور فى داخل إرتريا من تكتلات وتشرذمات بين مختلف الأطراف ولحملات تلطيخ سمعته؛ حيث كـان يكتفى بعقد اجتماع هنا وهناك بين الحين والآخر. وهكذا أمضى إبـراهيم معظـم شهر سبتمبر فى السفر والترحال؛ حيث سافر فى الثالث مـن هـذا الـشهر إلـى القاهرة؛ للحصول على تأييد الجامعة العربية ودولة باكستان. وقـد التقـى خـلال زيارته هذه بالجهات المعنية بهذا الشأن. وعندمـا عاد من زيارتـه هـذه فـى الخـامس عشر من سبمتبـر، أوضح الشيخ إبراهيم سلطان أن الدول الأعضاء فى الجامعـة العربيـة، إضافة إلى مصر قد أعلنوا له تأييدهم لقضيته، ثم سافر مـرة أخرى فى التاسع عشر من سبتمبر إلى روما، و قضى فيها عدة أيام، وتوجه مـن هناك إلى مقر الأمم المتحدة فى نيويورك. وفى أثناء زيارته روما لم يكتف الـشيخ إبراهيم سلطان بلقاء المسؤولين الإيطاليين، وإنما التقى أيضًا بممثلى دول أمريكـا اللاتينية والمؤيدين لإيطاليا (٤).

وفى هذه الفترة، ظهرت القدرات السياسية للشيخ إبراهيم سلطان بشكل أكثر وضوحًا. حتى رجال الإدارة البريطانية الذين كانوا يقومون مثل الآخـرين بـشن حملات تشويه ضده، ويزعمون ".. أنـه شـخص خـاضع لنفـوذ إيطاليـا وأمـوالها "؛ بغرض التقليل من أهميته ووزنه، كانوا يجدون أنفسهم مجبرين على الاعتراف بأنه لم بكن هناك فى تلك الفترة من يضاهيه من السياسيين مـن ناحيـة قدرته السياسية وذكائه اللماح. وفى هذا المجال نقرأ ما يلى عن الـشيخ إبـراهيم سلطان فى وثائق الإدارة البريطانية:

"... يمكن القول إن الشيخ إبراهيم سلطان قد أثبت أنه الأفضل من بين السياسيين المحليين. فقد أدرك سريعًا أن عملية اتخاذ القرار فى بحيرة ساكسيس (مقر الأمم المتحدة – نيويورك – المترجم) لا تتم بمسرحيات الأحزاب السياسية التى تقوم بها هنا، أما الآخرون فلم يفهموا ذلك بعد. ولأنه قد أدرك أن المهم هو الحصول على تأييد الأشخاص الأهم، أى الحصول على تأييد من يصوتون فى الجمعية العامة، فإنه قد تجاهل تمامًا المهاترات التى تدور داخل البلاد، وركز كل جهده على أولئك الأشخاص المهمين"(٥).

وعلى الرغم من هذه الشهادة البريطانية، فإن المسؤولين البريطانيين لم يتخلوا للحظة عن الاستخفاف بالأهداف والمبادئ التى كان يناضل من أجلها الشيخ إبراهيم، وهى استقلال إرتريا. فكانوا يتهمونه تارة بالأنانية، وتارة ثانية بالخيانة، وتارة ثالثة بالتذبذب.... إلخ. ولم تتوقف الإدارة البريطانية عند هذا الحد، بل بذلت كل ما فى وسعها من أجل تضخيم حملة التشويه التى كان يشنها الخصوم ضد الكتلة الاستقلالية، وذلك بغض النظر عن حجم هذه الحملات وأهميتها، ثم شرعت هذه الإدارة – كما سنرى لاحقًا – فى تشجيع كل ما من شأنه أن يضعف الكتلة الاستقلالية. ولعل ما ساعد البريطانيين على القيام بذلك هو أن طبيعة العمل السياسى الإرترى فى تلك الفترة كان يتيح لهم ذلك. فالأحزاب السياسية كانت تمتلك القدرة على التعبير عن الرغبات والتطلعات، ولكنها لم تكن تملك قدرة التنظيم و الاستمرارية، كما أن معظم قادة هذه الأحزاب كانوا يفتقرون إلى الإلمام العميق بالمبادئ التى يتمسكون بها وتأطير المواطنين على أساس هذه المبادئ. ولعل خير شاهد على ذلك – وهو ما سنتطرق إليه بالتفصيل لاحقا – هو أنه حتى بعض القادة المؤسسين للكتلة الاستقلالية قد بدأوا فى هذه المرحلة الحاسمة فى إبداء المواقف المتخاذلة. ولا يجد المرء أى تفسير آخر لقبولهم التقسيم بعد أن ظلوا يرفضونه طوال الوقت، سوى عدم النضج، وأن يكون سبب قبولهم هذا هو كراهيتهم الإيطاليين.

وبالصورة نفسها، نجد آخرين كانوا ينادون بكل حماسة بالاستقلال أو الموت، ولكنهم فى الأخير يقبلون بالانضمام إلى إثيوبيا، وهو أمر يصعب أن تجد له مبررًا مقبولاً. ولكن هذه الظاهرة كانت فى تلك الفترة قد أصبحت أمرًا مألوفًا؛ حيث شهد شهر سبتمبر هذا حركة انقلابية فى مصوع بقيادة بلاتا محمد عمر قاضى وهو إحدى الشخصيات النافذة فى ذلك الوقت، وكان من بين الذين يطالبون منذ عام ١٩٤٦م بالانضمام المشروط إلى إثيوبيا (٦). وقد أطلق هذا الزعيم على حركته فى البداية اسم " الرابطة الإسلامية المستقلة " ولكنه اضطر إلى تغيير هذا الاسم إلى " الرابطة الإسلامية المستقلة – فرع مصوع أو البحر الأحمر " بعد أن واجه اعتراضًا قويًّا على هذه التسمية من قبل حزب الرابطة الإسلامية الأساسى(٧). وفى الاجتماع الذى عقده هذا الحزب الجديد فى مطلع سبتمبر ١٩٤٩م، أعلن أنه على استعداد لإرسال مندوبه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة للمطالبة بالاتحاد أو الانضمام المشروط إلى إثيوبيا. وقد جاء فى كلمة الحزب بهذا الشأن فى هذا الاجتماع ما يلى:

> **"... لقد أصبح جليًّا أن هذه الحركة السياسية النامية قد قسمت حزب الرابطة الإسلامية إلى قسمين، وأحد هذين القسمين معارض لأهداف الصنيعة الإيطالية المعروفة باسم الكتلة الاستقلالية. وأسباب معارضتنا تعود إلى انهيار أو تخلى حزب الرابطة الإسلامية عن مطالبها بفرض الوصاية البريطانية الذى كنا نطالب به؛ بدافع الخوف من عودة الاستعمار الإيطالى. لذلك وإدراكًا للصلات الجغرافية والمصالح التى تربطنا بإثيوبيا، فإننا نطالب بالاتحاد مع إثيوبيا؛ لأن ذلك هو الأفضل لنا. ونحن إذ نطالب بالاتحاد إنما نريد اتحادًا مبنيًّا علىٰ التزامات وحقوق عادلة. لذا قررنا بناء على ذلك طرح مطالبنا هذه فى منبر الأمم المتحدة"(١).**

باختصار، كان عمر قاضى يكرر مطالب اجتماع بيت قرقيس. وكما كان يبالغ الآخرون فى مضاعفة أعداد عضوية أحزابهم، فإن عمر قاضى قد زعم هو

الآخر أن عدد أعضاء حزبه يبلغ ستين ألفا (٦٠,٠٠٠) وهو أمر مجافٍ للحقيقة. ومع هذا، فإن حدث تأسيس هذا الحزب، كانت له انعكاسات سلبية على وحدة صف حزب الرابطة الإسلامية؛ وهو أمر لم يكن - فى الأخير - يخدم مصلحة الكتلة الاستقلالية.

إن ذهاب زعيم إسلامى معروف بحجم عمر القاضى ضمن وفد حزب الأندنت، كان أمرًا يفوق توقعات حزب الأندنت؛ ولهذا سارع هذا الحزب إلى قبول حزب عمر قاضى، على الرغم من مطالبته بالانضمام " المشروط ".

وعندما اقترب موعد انعقاد اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة المزمع فى ٢٠ من سبتمبر ١٩٤٩م، كانت كل الأحزاب السياسية تجرى الاستعدادت لإرسال مندوبيها. ونتيجة لتركيز كل أنظار سكان البلاد وأحزابهم السياسية نحو اجتماع الجمعية العامة هذا، وما يمكن أن يتمخض عنه من قرارات بشأن إرتريا، هدأت النشاطات الإرهابية والحملات الشفهية والصحفية بشكل ملحوظ؛ حيث لم يشهد شهر سبتمبر أية عملية اغتيال، على الرغم من عدم توقف أعمال النهب الموجهة ضد الإيطاليين. وكانت معظم هذه الأعمال تتم كما تفيد المعلومات من قبل عصابة أولاد موسى إزقى [٩].



بلاتا عمر القاضى

ولكن عندما بدأت أعمال الجمعية العامى للأمم المتحدة فى الانعقاد، وبدأت الكتلة الاستقلالية استعداداتها لإرسال مندوبيها، بدأت الحملة الدعائية تزداد سخونة ضد الكتلة الاستقلالية بشكل عام، وضد كل من الشيخ إبراهيم سلطان والسيد ولد آب ولد ماريام بشكل خاص. عدا ذلك كانت الأمور هادئة فى الجوانب الأخرى خلال شهر سبتمبر هذا. وكنا قد أشرنا آنفًا إلى أن الشيخ إبراهيم سلطان كان قد عَرَّج على العاصمة الإيطالية روما فى ١٩ من سبتمبر قبل توجهه إلى نيويورك، وفى نهاية سبتمبر لحق به بقية وفد الكتلة الاستقلالية (١٠). وفى الثانى من أكتوبر، لحق بهم إلى هناك وفد حزب الأندنت (١١).

نقاشات اجتماعات الدورة الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة:

من جديد طرحت القضية الإرترية فى اجتماعات الجمعية العامة التى كانت قد بدأت فى الانعقاد منذ العشرين من سبتمبر، وقبل انتقال القضية إلى اللجنة الأولى وهى المعنية مُبَاشرة بهذه القضية، جرت نقاشات حولها داخل الجمعية العامة، وكانت معظم هذه النقاشات تكرارًا لما قيل فى اجتماعات الدورة الثالثة السابقة.

وقد طالبت إثيوبيا فى أثناء نقاشات الجمعية العامة بإصدار قرار بأسرع ما يمكن بشأن المستعمرات الإيطالية السابقة. وطلبت مجموعة أخرى من الدول بقيادة باكستان بمعرفة رغبات السكان أولاً قبل الركض نحو اتخاذ أى قرار بشأن مصير هذه المستعمرات. كما طرحت إضافة إلى ذلك، العديد من الآراء المتفرقة، وبدا الأمر وكأن هذه القضية قد وصلت إلى طريق مسدود. ولكن قبل أن تصل الأمور إلى هذه النتيجة، طرح وزير خارجية أمريكا دين آتشسن اقتراحًا يدعو إلى أن تمنح بمقتضاه ليبيا دون أن تتجرأ، الاستقلال التام بعد فترة إعداد وتهيئة تستمر ثلاثة أو أربعة أعوام (١٢).

وقد أثار هذا الاقتراح حول قضية المستعمرات الإيطالية بشكل عام، مسألة إمكانية النظر فى كل قضية من قضايا هذه المستعمرات بشكل منفصل. وحظى هذا الاقتراح بتأييد كثير من الدول الأعضاء. وبناء عليه تم الشروع فى النظر إلى كل قضية بشكل منفصل عن القضايا الأخرى.

فى ظل هذه التغيرات، انتقلت قضية المستعمرات الإيطالية إلى اللجنة الأولى المعنية بهذه المسألة. ومن جانبها، قامت هذه اللجنة بتشكيل لجنة مصغرة للاستماع أطلق عليها اسم " اللجنة المصغرة ١٦ " أربعة من الأحزاب السياسية الإرترية وهى: الكتلة الاستقلالية الإرترية، حزب الأندنت، حزب الرابطة الإسلامية المستقلة، لجنة الإيطاليين المستوطنين فى إرتريا (كريو) للمثول أمام اللجنة الأولى (٣٣).

كان على كل وفد من هذه الوفود الأربعة، أن يلقى كلمته أمام اللجنة الأولى خلال خمس عشرة دقيقة. ويذكر السيد ولد آب ولد ماريام الذى كان من بين أعضاء وفد الكتلة الاستقلالية أن معظم القضايا كان يتم حسمها خارج الجلسات؛ حيث كانت تجرى اللقاءات الثنائية فى دهاليز مبنى المنظمة (٣٤).

كان الشيخ إبراهيم سلطان أول المتحدثين أمام اللجنة الأولى ممثلاً للكتلة الاستقلالية. وقد ألقى مرافعة قوية للغاية، دعا فى نهايتها أعضاء اللجنة الأولى إلى أن تمنح لجنتهم الوضع القانونى للاستقلال، الذى تأكد بالدليل الملموس أنه رغبة غالبية الشعب الإرترى. وكالعادة أعرب الشيخ إبراهيم سلطان فى كلمته عن رفضه مشروع تقسيم إرتريا أو ضمها إلى إثيوبيا، وقدم شرحًا مستفيضًا عن مدى متانة الوحدة السياسية لإرتريا، وخصوصية إرتريا، وتميزها عن إثيوبيا.

وأوضح الشيخ إبراهيم سلطان فى مرافعته، أن إثيوبيا بلاد غير متسامحة تجاه الاختلافات العرقية والدينية، وأنها تمارس التمييز، وذلك فضلاً عن أنها بلد فقير، وتعانى من سوء الإدارة والحكم؛ وأنها لذلك أعجز عن أن تدير شئون نفسها، ناهيك عن أن تدير إرتريا. واختتم الشيخ إبراهيم سلطان مرافعته بالفقرة التالية:

"... إن إثيوبيا لم تصل بعد إلى مستوى التطور الذى يمكنها من إدارة شؤون بلد مثل إرتريا، والذى لا يشك فى أنه الأفضل منها على هذا الصعيد... والشعب الإرترى بأكمله يرفض أية محاولة تهدف إلى إدخال بلاده، سواء بشكل جزئى أم كلى تحت نير الاستعمار. والإرتريون يملكون الشروط التى تؤهلهم للحصول على الاستقلال السياسى، وهم يطالبون بأن لا يتم إخضاعهم لأى شكل من أشكال الاستعمار، سواء أكان أوربيًا أم إثيوبيًا " (١٥).

أما ممثل لجنه المستوطنين الإيطاليين فى إرتريا، فقد قال إن أى حل غير الاستقلال سيكون غير عادل، وضد رغبات الشعب الإرترى. ثم جاء الدور على ممثل حزب الأندنت السيد تدلا بايرو فوقف أمام اللجنة، وكانت إثيوبيا فقط هى التى تعلن سرًا حتى ذلك الوقت قبولها مشروع تقسيم إرتريا، حتى قبل طرح مشروع بيفن – سفورزا. أما حزب الأندنت فكان يرفض هذه الفكرة، حتى عندما ذهب تدلا بايرو إلى نيويورك للمرة الثانية لم تكن لديه أية توجهات فى هذا الاتجاه، ولكن عندما وصل وفد حزب الأندنت إلى نيويورك هذه المرة، كما يروى السيد ولد آب ولد ماريام، استقبلتهم جماعة أكليلو هبتى ولد (وزير خارجية إثيوبيا) فى المطار وأمرتهم بأن يتخلوا عن طرح مطلب ضم كامل إرتريا، وأن يبلغوا لجنة الأمم المتحدة انهم لا يعترضون على تقسيم إرتريا. كان الموضوع جديدًا على جماعة حزب الأندنت، ولم يكونوا مهيئين له. ويروى السيد ولد آب ولد ماريام أن رئيس حزب الأندنت دقيات بينى براخى قد مرض لأسبوع كامل؛ بسبب الصدمة والغضب اللذين انتاباه نتيجة لذلك (١٦).

كانت هذه هى التوجيهات التى أعطيت لـ " تدلا بايرو " حينما مثل أمام لجنة الأمم المتحدة، وقد أوضح للجنة فى كلمته – بعد ان كرر فى بدايتها الرواية المألوفة عن الروابط التاريخية والاقتصادية والثقافية بين إرتريا و إثيوبيا – أنه إذا كان هناك من لا يريدون الانضمام إلى إثيوبيا، فإن حزبه لن يتمسك بضرورة

انضمامهم. وكان هذا يعنى بعبارة أخرى، قبول حزب الأندنت بوضع حل خـاص للمنخفضات الغربية أو فصلها.

كما أوضح تدلا بايرو للجنة مخاوفه من أنه إذا تقرر منح إرتريا الاستقلال، فإن ذلك يعنى أن يرتبط سكان المرتفعات الوسطى بنظام الكتلة الاستقلالية؛ ولهـذا فإنهـم لا يريدون الاستقلال. وبعبارة أخرى، أعلن تدلا بـايرو أن حزبـه يؤيـد مشروع بيفن – سفورزا. وناشد تدلا بايرو اللجنة أن تدرك أنه على الـرغم مـن تجديد مطالبة حزبه بالمنخفضات الغربية، فإن ذلك لا يعنى الإلغـاء التـام لهـذه المطالبـة [١٧].

إثر ذلك بدأ النقاش فى اللجنة؛ حيث أخذ النقاش حول ليبيا يسير باتجاه الدفع لمنح ليبيا الاستقلال التام. أما فيما يتعلق بالصومال، فكان الاتجاه العـام يـرى أن يمنح الاستقلال بعد أن يبقى لفترة من الزمن تحـت الوصـاية الإيطاليـة. وأمـا موضوع إرتريا فكان مثار جدل ونقاش كثيرين. وتمامًا كما حدث فى الدورة الثالثة للجمعية العامة، فقد تنازعته المصالح والآراء المتعارضة، وبدا واضحًا أنه لم يـتم اتخاذ قرار موحد وسريع بهذا الشأن. وعلى سبيل المثال، طرح المندوب الفرنـسى رأيًا مائعًا يقول بأنه ينبغى أن يتم حل القضية الإرترية بما يلبى رغبـات شـعبها، ويخدم مصالح إيطاليا وإثيوبيا، وليس عن طريق وضع المشاريع والمخططـات. أما بريطانيـا فأعـادت من جديـد طـرح مشـروع بـيفـن – سفـورزا، وردد المندوب البريطانى الكلام الممجوج القائـل: "... إن إرتريـا ليـست كيانـا موحدًا... وليست محصلة نمو سياسى عضوى **Organic Political Growth** إنما هـى موروث لمؤسسات تجارية قديمة ". ومضى المندوب البريطانى يتفوه بكل ما اعتقد أنه يمكن أن يصور إرتريا بلدًا متعدد الانتماءات، ويفتقر إلـى الوحـدة الـسياسية والدينيـة [١٨].

ولا جدال هنا فى أنه لم يكن خافيًا على بريطانيا أن مـا ذكـره المنـدوب البريطانى يشكل عاملاً مشتركا بين كل الدول الإفريقية التى كانت تنشأ فـى ذلـك

الوقت. ومع هذا فإن بريطانيا مضت فى طرح هذه المبررات كحجة قوية لتبرير مشروعها.

على صعيد القضية الليبية، مضت الأمور فى اتجاه الحسم النهائى، وتبخرت الآمال الإيطالية بالحصول على إقليم طرابلس وفق ما كان مقررًا فى مشروع بيفن – سفورزا. وقد كان هذا التطور هو أحد الأسباب التى دفعت إيطاليا للمطالبة بمنح إرتريا الاستقلال الفورى [١٩]. أما الاتحاد السوفييتى فقد طالب بمنح الاستقلال الفورى؛ انطلاقًا من حساباته فى إمكانية استيلاء الشيوعيين على السلطة فى إيطاليا، ومن رغبته فى الوقوف ضد الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. ولم يعدل الاتحاد السوفييتى موقفه هذا سوى بشكل طفيف حتى انتهاء الدورة الرابعة للجمعية العامة؛ حيث كان آخر مقترح تقدم به بهذا الشأن قبل اختتام الدورة الرابعة يتمثل فى طلب منح إرتريا الاستقلال بعد وضعها تحت الوصاية المباشرة للأمم المتحدة لفترة خمسة أعوام، وسنرى لاحقًا الآثار التى ترتبت على هذا الطرح. لم تكن مثل هذه المواقف والأطروحات المتباعدة جدًّا ملائمة لأطماع إثيوبيا. وقد ظل أكليلو هبتى ولد (المندوب الإثيوبى) يردد بلا ملل موضوع الروابط التاريخية والاقتصادية بين إرتريا وإثيوبيا. وحاول أن يقلل من أهمية الكتلة الاستقلالية من خلال تصويرها كمجتمع يسعى قادته لتحقيق مكاسب فردية. ولكن عندما بدأ الاقتراح المقدم من باكستان وغيرها، والداعى إلى إرسال لجنة تقصى حقائق لمعرفة تطلعات الشعب الإرترى ورغباته، يحظى بقبول متزايد، خشى الوفد الإثيوبى أن يخسر حتى الأجزاء التى يمنحه إياها مشروع بيفن – سفورزا من إرتريا. وانطلاقًا من ذلك، قدم رئيس الوفد الإثيوبى أكليلو هبتى ولدو اقتراحًا مضادًا بقبول مبدأ تقسيم إرتريا، على أن تمنح إثيوبيا على الأقل مناطق المرتفعات الإرترية والشواطئ البحرية. وفى ختام كلمته عبر المندوب الإثيوبى عن شكره وتقديره لمواقف بريطانيا وفرنسا وأمريكا [٢٠]. وحاولت إثيوبيا، كما


ظفر الله خان (مندوب باكستان)

فعلت بريطانيا، تصوير إرتريا بلدًا فقير الموارد الاقتصادية، غير قادر على الاعتماد على نفسه. لكن المندوب الباكستانى ظفر الله خان سخر من الحجج التى قدمها البلدان (بريطانيا وإثيوبيا) قائلاً:

"... إن تركيز المندوب البريطانى على هذه العوامل الاقتصادية يفرض – فى حد ذاته – تساؤلاً حول ما إذا كان ضم هذين البلديْن يمكن أن يؤدى إلى وضع استقلال إثيوبيا فى مأزق. فحسب الصورة التى قدمها البلدان (بريطانيا وإثيوبيا) فإن إرتريا فضاء جغرافى لا ينطوى إلا على ظلال لا فائدة منها. وسيكون من غير العدل أن يطلب من إثيوبيا تحمل مثل هذا العبء الثقيل " (٢١).

سخرية المندوب الباكستانى ظفر الله خان واضحة فى هذا النص. وكان يريد أن يقول من خلال ذلك إن بلدًا كبيرًا (إثيوبيا) يريد أن يبتلع جاره الصغير (إرتريا) وإن ذلك أمر خطير. ولهذا طالب ظفر الله بشدة ضرورة استطلاع رغبات الشعب الإرترى أولا، ثم اتخاذ قرار بعد ذلك (٢٢). مضت أسابيع، وتعقدت القضية الإرترية أكثر، وبدا واضحًا أن الأمور لن تسير وفق ما تريده إثيوبيا، وأصبح ذلك مصدر قلق للوفد الإثيوبى. وكالعادة لجأ الإثيوبيون إلى حيلتهم القديمة فى استدرار عواطف الدول الغربية واستغلالها ، وقال المندوب الإثيوبى أمام اللجنة: "... لقد صمتم عندما غزا الفاشست (الطليان) بلادنا،...



بلاتين قيتا إفريم تولدى مدهن

وها أنتم الآن أيضًا تعيدون الكرة ". وجاء في بعض فقرات كلمات أحد أعضاء الوفد الإثيوبي السيد بلاتين قيتا إفريم تولدى مدهن ما يلي بشأن ما يمكن أن يحدث إذا منحت إرتريا الاستقلال، وعاد الإيطاليون إلى الصومال:

"... إن هذا يعني أن تلحق الأمم المتحدة بإثيوبيا ظلمًا أكبر مما ألحقته بها عصبة الأمم المتحدة، ولن تقبل إثيوبيا أن تقدم قربانًا على مذبح منظمة الأمم المتحدة، لا لشيء سوى إرضاء مزاعم ضرورة ترضية إيطاليا وتهدئتها، كما فعلت عصبة الأمم. وإذا قطعت إثيوبيا أي أمل في أن تجد العدل في منبر الأمم المتحدة، فإنها ستتخذ الإجراءات اللازمة كافة لممارسة حقها المشروع في الدفاع عن النفس الذي يجيزه ميثاق منظمة الأمم المتحدة " (٢٣).

كانت كلمته هذه مزيجًا من التوسل والتهديد، لكنها مع ذلك لم تحقق نتائج فورية. فقد تقرر بعد أن تعقدت الأمور أكثر، تشكيل لجنة مصغرة أخرى تعرف باسم (اللجنة المصغرة ١٧) لتتولى مهمة تنسيق مختلف المقترحات والمشاريع التي طرحت على اللجنة الأولى (٢٤).

هذه اللجنة المصغرة الجديدة هيمنت عليها دول أمريكا اللاتينية؛ بفضل عددها الكبير. وقد تمت الموافقة سريعًا على الاقتراح الداعي إلى منح ليبيا الموحدة الاستقلال التام؛ حيث حظي هذا الاقتراح بتأييد فرنسا وإيطاليا ودول أمريكا اللاتينية (٢٥). وكانت القضية التالية هي قضية الصومال، لكن إثيوبيا وبتوصية من ليبيريا أصرت بشدة على تقديم القضية الإرترية؛ لأن وضع الصومال تحت الوصاية الإيطالية كان شبه مفروغ منه تقريبًا.

كانت حجة إثيوبيا للحصول على قرار يخدم مصالحها يرتكز على منطقها القائل: "... لن أسمح بأن يهددني الخطر من جانبيْن، لهذا لابد أن أمنح إرتريا كضمانة ". ولكن هذا المطلب لم يفلح؛ لأنه لم يحظ بتأييد دول أمريكا اللاتينية (٢٦). ولعل أكثر ما جعل موضوع الصومال شبه مفروغ منه، هو أنه لم يحظ بتأييد

كل دول أمريكا اللاتينية وحسب، وإنما أيضا حظـى بتأييـد الولايـات المتحـدة الأمريكية.

بذا أصبحت القضية الإرترية المعضلة الوحيدة التى استعصت على الحـل. وكانت كل المقترحات والمشاريع المقدمة بشأنها حتى ذلك الوقت لا تخـرج عـن الدعوة لمنحها الاستقلال التام، أو ضمها إلى إثيوبيا، أو تقسيمها أو وضعها تحـت الوصاية المباشرة للأمم المتحدة.

لكن فى شهر أكتوبر، طرح مندوب الولايات المتحدة فيليب جوسيب فكـرة إقامة اتحاد فيدرالى مع إثيوبيا. وكان الاقتراح قبل تعديله من الدول الأخرى يدعو – فى مجمله – إلى أن تصبح إرتريا دولة تتمتع بالحكم الذاتى، وتـرتبط باتحـاد فيدرالى تحت التاج الإمبراطورى الإثيوبى. ووفقًا لهذه التعديلات، تقرر أن تبقـى إرتريا فى الاتحاد الفيدرالى لفترة عشرة أعوام، ثم يتم بعده إجراء استفتاء للـشعب الإرترى ليقرر فى ضوئه ما إذا كان يرغب فى الاتحاد الدائم بإثيوبيا أم لا (٢٧).

لكن هذه التعديلات ووجهت بالاعتراض من مختلف الأطراف، ولـم تفلـح الجهود لطرح الاقتراح على اللجنة المصغرة لعدم موافقة بريطانيا عليه بالدرجـة الأولى. ويرجع سبب رفض بريطانيا لهذا الاقتراح، إلى أن كل المقترحـات التـى كانت تقدمها فى الجمعية العامة بشأن مستعمرات شرق إفريقيا، كانت تفشل الواحدة تلو الأخرى. لقد كانت بريطانيا تفكر فى إقامة دولة الصومال الكبرى التى تـضم إقليم أوغاديـن (ضم لاحقًا إلى إثيوبيا – المترجم) ولكن هذا الحلم تبخر حينما صوتت دول أمريكا اللاتينية بالإجماع لصالح وضع الـصومال تحـت الوصـاية الإيطالية، وبريطانيا لم تكن تناضل منذ البداية من أجل تلبية المطالب الإثيوبية على نحو جزئى فى إرتريا؛ إلا لأنها كانت ترغب فى أن تجعل من مرتفعـات إرتريـا وشواطئها ورقة مساومة بإقليم أوغادين. ولكن عندما لم يتحقق كل ذلك، بدأ التأييد البريطانى لموضوع حصول إثيوبيا على إرتريا، أو أجزاء منها يقل تدريجيًا. وهذا هو السبب الذى دفع بريطانيا إلى رفض مشروع الاتحاد الفيدرالى الـذى طرحتـه

الولايات المتحدة الأمريكية، كما يقول جون سبنسر (مستشار أمريكى للإمبراطور هيلى سلاسى) [٢٨].

بعد كثير من الجدل والأخذ والعطاء ورفض الكثير من المشاريع والمقترحات، اتفقت اللجنة المصغرة ١٧ على اقتراح يدعو إلى إرسال بعثة تقصى حقائق إلى إرتريا، وقررت هذه اللجنة رفع توصيتها هذه إلى اللجنة الأولى المسؤولة عنها. وتم الاتفاق بعد ذلك على تشكيل بعثة تقصى حقائق تتكون من خمس من الدول الأعضاء، وتم تحديد مهمة البعثة فى العمل على معرفة رغبات أبناء الشعب الإرترى كافة، وتهيئة الأرضية التى تضمن سلامة اللجنة، ودراسة مسألة تحديد مصير هذا البلد ورفع تقريرهم بهذا الشأن، مع تضمينه مقترحات حلول إلى الأمين العام للأمم المتحدة [٢٩]. إلى جانب ذلك، اقترحت اللجنة المصغرة منح الاستقلال لليبيا، ووضع الصومال تحت الوصاية الإيطالية. وقدمت هذه المقترحات إلى اللجنة السياسية الأولى للأمم المتحدة، وطرحت إثيوبيا مقترحًا أيدته كل من ليبيريا والنرويج، وقد صادقت عليه اللجنة السياسية الأولى على الرغم من المعارضة الشديدة التى واجهته. إضافة إلى ذلك، كلفت اللجنة السياسية خمس دول لتكون فى لجنة تقصى الحقائق، أربع من هذه الدول كانت تعارض ضم إرتريا وإثيوبيا، وهذه الدول هى: غواتيمالا، بورما، جنوب إفريقيا، وأدخلت دولة النرويج التى تؤيد إثيوبيا إلى لجنة تقصى حقائق لإرضاء إثيوبيا [٣٠]. وقد طرح تقرير اللجنة السياسية الأولى ومقترحاتها على اجتماع الجمعية العامة الذى انعقد فى ٢١ من نوفمبر ١٩٤٩م؛ بغية التصويت عليه. وقد وافقت عليه ٤٨ دولة، وعارضته دولة واحدة، وامتنعت تسع دول عن التصويت، وبمقتضى ذلك تقرر إرسال بعثة الأمم المتحدة إلى إرتريا [٣١].

اعتبرت إثيوبيا هذا الإجراء بمثابة صفعة وجريمة عظمى بحقها. ولم يكتف مندوب إثيوبيا أكليلو هبتى ولد بالتعبير عن معارضته أمام الجمعية العامة، وإنما اتهم الدول التى كانت تقف ضد إثيوبيا، وخاصة دول أمريكا اللاتينية، بممارسة التمييز العنصرى [٣٢]. كما بعث الإمبراطور هيلى سلاسى برسالة إلى الأمين العام

للأمم المتحدة وصف فيها المنظمة بأنها غير عادلة، كما قام أيضًا بالتذكير بـــالغزو الذى قامت به إيطاليا الفاشية لبلاده فى الماضى، واعتبر أن عـــودة إيطاليـــا إلـــى الصومال ستعرض بلاده " للمصاعب والمصائب ". وعبر الإمبراطور عن مرارته بالقول: سيأتى اليوم الذى سأرى فيه بنفسى العالم يخرج من هذه الصراعات الآنية غير المفيدة، ويسود فيه العدل والحق (٣٣).

ويوضح جون سبنسر الـــمستشار الـــقانونى للإمبراطـــور هيلـــى سلاســـى (أمريكى الجنسية – المترجم)، أنه حينما لم تلبَ مطالب إثيوبيا فى الدورة الرابعة للجمعية العامة، انتابت الحكومة الإثيوبية الشكوك فـــى أن مواقـــف دول أمريكـــا اللاتينية المعارضة لمطالبها، كانت تتم بتشجيع خفى من الولايـــات المتحـــدة؛ ولهذا عمـــدت (إثيوبيا) إلى القيام ببعض التحركات التى توحى بأنهـــا بـــصدد الميل نحو المعسكر الاشتراكى، عسى أن يؤدى ذلك إلى إخافة الولايـــات المتحـــدة الأمريكية. وقد تمثلت هذه التحركات فى شراء الأسلحة من تشيكوسلوفاكيا، وفـــى التجرؤ على التصويت ضد الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية بصفة عامة فى اجتماعات الأمم المتحدة... إلخ (٣٤).

وهكذا أصبحت ورقة التلويح بالانحياز نحو المعسكر الاشـــتراكى، ورقـــة إضافية أخرى، إلى جانب الورقة التى ما فتئت إثيوبيا ترفعها فى وجـــه المجتمـــع الدولى، أى " صمت العالم حيال غزو إيطاليا الفاشية لإثيوبيا ".

الاستعدادات لقدوم بعثة الأمم المتحدة لتقصى الحقائق:

فى أثناء مداولات الدورة الرابعة للجمعية العامة، ساد إرتريا وجوم وترقـــب عميقان؛ إذ لم يكن المواطنون بمنأى عما يدور فى هذه الاجتماعات؛ لأن الصحف كانت تنقل ما كان يدور فيها، وكانت متابعة الآراء والمقترحات المتناقـــضة التـــى تناقش فى اجتماعات الجمعية تثير فى نفوس المواطنين مشاعر متناقضة ومتقلبـــة تتأرجح بين التفاؤل تارة، والتشاؤم تارة أخرى حسب موقف كل طرف.

كان الاقتراح الأمريكى لربط إرتريا بإثيوبيا فيدراليًّا الأكثر إثارة للانتعاش وللضجة السياسية فى إرتريا. وكان دعاة الانضمام (حزب الأندنت) هم الأكثر صدمة من هذا الاقتراح الأمريكى المفاجئ. وقد سارع هؤلاء إلى تقديم طلب إلى الإدارة الاستعمارية البريطانية للسماح لهم بتسيير مظاهرة احتجاج سلمية ضد هذا المشروع. وقتها لم يكن البريغادير دورى الحاكم البريطانى فى إرتريا موجودًا بالبلاد. ولم يسمح السير برنارد كارن كروفورد، الذى كان ينوب عنه، لحزب الأندنت بتسيير مظاهرة احتجاج سلمية. ولكنه أعلن لهم استعداده لمقابلة ممثلى الحزب. وبناء على ذلك؛ مثل أمامه ثلاثون من قيادات حزب الأندنت يتقدمهم كل من رئيس الحزب رأس كيدانى ماريام وراعى الكنيسة الأرثوذكسية الإرترية القس ماركوص. وفى هذا اللقاء؛ أبلغ الوفد المسؤول البريطانى أنهم لا يقبلون سوى الانضمام إلى إثيوبيا ويرفضون الاقتراح الأمريكى جملة وتفصيلاً. وبعد اللقاء، بعث الوفد ببرقيات احتجاج إلى لندن ونيويورك (٣٥).

وبعد أيام قليلة من ذلك، التقى أربعون من ممثلى الكتلة الاستقلالية بالمسؤول البريطانى نفسه وأبلغوه أنهم لا يقبلون عن الاستقلال بديلاً (٣٦). وكالعادة لم تحظَ هذه الشكاوى والاحتجاجات بأى مكانة أو اعتبار من قبل الجهة المعنية، أى منبر الأمم المتحدة فى نيويورك. وكما رأينا، كان قرار اللجنة الـ ١٧ المصغرة، ومن ثم اللجنة السياسية الأولى بإرسال بعثة تقصى حقائق إلى إرتريا قد خلق اضطرابًا شديدًا فى صفوف حزب الأندنت. وقد شوهد وقتها قيام عدد من قادة هذا الحزب بالميل إلى تأييد فكرة الانضمام المشروط (٣٧).

منذ ذلك الوقت، بدأت الحملة الدعائية لهذا الحزب تأخذ طابع الحدية والقسوة الصارمة أكثر من ذى قبل، و ازداد الطابع الهجومى الرامى إلى اغتيال الأفراد فى عمل الحزب. وأصبح الشيخ إبراهيم سلطان والسيد ولد آب ولد ماريام الموضوع الرئيس لصحيفة إثيوبيا الناطقة باسم الحزب؛ حيث أصبح هذان القياديان المادة الرئيسة لصفحات هذه الصحيفة (٣٨). وفيما يلى نورد هذه الفقرة نموذجًا لما كان يرد بهذه الصحيفة حول الكتلة الاستقلالية:

"... إن من واجبنا أن نبلغكم (الشعب الإرترى – المترجم) مبكرًا أن (إيطاليا) قد أسست حزبًا يعرف باسم الكتلة الاستقلالية لتستخدمه فى الاستيلاء على بلادكم وممتلكاتكم وحقولكم، وفى إبادة ذريتكم، وفى العمل كعادتها على جعل أراضيكم ملكًا مشاعًا " دومينالى " لتنعم هى وحدها بخيراتها.

إن الذئب لا يمكن أن يغير طبائعه وسلوكه السيىء لمجرد أن يغير جلده؛ ولهذا عليكم أن تدركوا أن إيطاليا لا يمكن أن تغير سلوكها القديم. وإذا أفلحت الدعاية الإيطالية فى تضليل البعض منكم، سواء بالإغراءات المادية أو غيرها، فإن عليكم أن تدركوا أنكم قد خسرتم أنفسكم وذريتكم إلى أبد الآبدين. أما أنتم أيها الأطفال الأبرياء الذين تدفعون الثمن دون جرم جنيتموه.. فإنه عليكم أن تدركوا أن بالآباء وحدهم تصلح أو تفسد الأمور " [٣٩].

رئيس تحرير صحيفة إثيوبيا، قبر ميكائيل قرموذى براغيت كان من بين أفضل كتاب تلك الفترة فى إرتريا (باللغة التجرينية – المترجم)، وكان يستخدم قدراته الكتابية هذه فى تدبيج مقالات مغلفة بالوعظ الدينى الذى يبعث الرعب فى نفوس المؤمنين المسيحيين، وتوظيف كل ذلك لمصلحة الأهداف السياسية لحزب الأندنت. ويمكن القول إن المعسكر المعارض لهم لم يكن يملك صحيفة ولا أداة دعائية توازى هذه الصحيفة؛ فحزب إرتريا الحديثة كان قد غير اسم صحيفته من (مصباح إرتريا) إلى (استقلال إرتريا)، وتمكن من إصدارها أسبوعيًا بشكل منتظم، لكن محتويات هذه الصحيفة وأسلوبها لم يكن جذابا على الإطلاق. أما " الصحيفة الأسبوعية " (تصدرها الإدارة البريطانية) فقد توقفت عن نشر الآراء، وأصبحت تكتفى بنشر الأخبار وبعض القضايا الاجتماعية. وعندما أصبح السيد ولد آب ولد ماريام (رئيس تحرير هذه الصحيفة) رئيسًا لاتحاد المثقفين، ودخل عالم السياسة بشكل رسمى، فقدت هذه الصحيفة الكثير من انتشارها ووزنها، وما كانت تحظى به من قبول واسع فى أوساط القراء.

لكل ذلك يمكن القول إن صحيفة " إثيوبيا " الناطقة باسم حزب الأندنت كانت الصحيفة المهيمنة فى الساحة الإعلامية، إلى حين بدأت الكتلة الاستقلالية فى إصدار صحيفة خاصة بها.

إن المقالات النارية التى كان يدأب حزب الأندنت على نشرها فى صحيفته، كانت ترافقها أعمال إرهابية على الأرض، خاصة بعد قرار الأمم المتحدة بإرسال بعثة تقصى حقائق إلى إرتريا. ونذكر أننا كنا قد أشرنا فى الصفحات السابقة إلى أن الأعمال الإرهابية كانت قد هدأت حتى نهاية سبتمبر. ولكن منذ أن بدأت نقاشات الجمعية العامة للأمم المتحدة للمرة الثانية بشأن القضية الإرترية – أى منذ نهاية سبتمبر وحتى نهاية نوفمبر ١٩٤٩م – اندلعت الأعمار الإرهابية بوتيرة سريعة للغاية.

فبعد أن ظلت إحدى عصابات الشفتا التى تتكون من ثمانين فردًا تجوب مختلف أنحاء إرتريا طوال موسم الخريف، قامت فى ٢٥ من سبتمبر ١٩٤٩م بمهاجمة قرية " براغيت عباى " وأحرقت محاصيل الحبوب. وبعد ثلاثة أيام من ذلك كانت دورية للشرطة تتكون من عشرة أشخاص عرضة للهجوم من قبل عصابة من الشفتا فى منطقة عدى روسو (ضواحى أسمرا) وفى أثناء الهجوم حصلت عصابة الشفتا على دعم إضافى حين وصلت مجموعة نجدة أخرى من الشفتا لمساعدتهم؛ فقتلت هذه العصابة ضابط شرطة وأسرت خمسة من أفراد الشرطة بينهم شرطى برتبة رقيب. وقد عزم رجال العصابة فى البداية على قتل الأسرى، لكنهم قرروا – فى الأخير – إخلاء سبيلهم بعد أن جردوهم من كل شيء بما فى ذلك ملابسهم العسكرية (٦٠).

ويفيد تقرير آخر حول هذا الحدث نفسه بأن عدد أفراد عصابة الشفتا كان يتراوح ما بين ٥٠ – ٧٥ فردًا؛ حيث كانت تضم أفرادًا من عصابة الأخوين ولد قبرائيل وبرهى (أولاد موسى إزقى) وعصابة الشفتا أسرسهى أمبايه الذى انضم إليهم لاحقًا(٦١).

وفى الأيام التالية ازدادت وتيرة نشاطات عصابات الشفتا، وكانت المناطق الرئيسة لنشاطاتهم تشمل ضواحى " حمبرتى " و " عدى تخلاى " وطريق مندفرا – عرزا، وكذا المنطقة الممتدة من ضواحى سقنيتى وحتى طريق أسمرا – مصوع. إضافة إلى ذلك كانت مناطق المنخفضات الغربية تشهد مواجهات بين عصابات الشفتا الإثيوبية والمسلحين من أبناء قبائل البنى عامر. ولم تتمكن سلطات الإدارة الاستعمارية البريطانية من السيطرة على الأوضاع فى هذه المنطقة، على الرغم من أنها قد خصصت لها الفوج العسكرى الملكى المعروف باسم **Royal Berkshire Regiment**.

وقد شهد مطلع أكتوبر العديد من أعمال النهب لممتلكات الإيطاليين من قبل عصابات الشفتا؛ حيث اقتحمت فى الخامس من هذا الشهر مجموعة مسلحة مكونة من خمسة أشخاص من هذه العصابات أحد المنازل فى بلدة ماى عطال (بلدة قريبة من مصوع على طريق أسمرا – مصوع) فقتلوا اثنين من الإيطاليين، وجرحوا أحد المواطنين الإرتريين. وتركت المجموعة ورقة (مكتوبة باللغة التجرينية) توضح أن العملية نفذت من قبل مؤيدى الانضمام إلى إثيوبيا. بعد أيام قليلة من ذلك، حصلت مواجهة بين أفراد من عصابات الشفتا الإثيوبية الذين عبروا الحدود، ومجموعة من أبناء قبيلة البنى عامر، وقد عثر على جثث ثلاثة من أفراد هذه العصابة.

وعلى المنوال نفسه، شهدت بقية أيام شهر أكتوبر ومطلع نوفمبر، العديد من أعمال النهب لممتلكات الإيطاليين فى الكثير من الأماكن. ففى التاسعة من مساء الثالث عشر من نوفمبر مثلاً، قامت مجموعة مسلحة بالتسلل إلى داخل مندفرا، وتوجهت إلى أحد البارات الكائنة فى الشارع الرئيس بالمدينة، وأطلقت النار على شخص إيطالى وآخر إغريقى؛ مما أدى إلى مصرعهما من فورهما، بينما جرح اثنان من الخلاسيين الإيطاليين " حنفط "، وقبل أن تهرب المجموعة المسلحة تركت فى المكان ورقتين، إحداهما تذكر الإنجليز بضرورة احترام وعودهم، والأخرى تحذر الإيطاليين من تأييد الاستقلال.

وكانت هذه العملية مختلفة تمامًا من حيث النوعية عن كل عمليات عصابات الشفتا الأخرى؛ لأنها كانت الوحيدة التى تمت فى قلب مدينة مندفرا. ولم تتوقف الأعمال الإرهابية عند هذا الحد. فبعد أربعة أيام من عملية مندفرا، قام اثنان من أفراد عصابات الشفتا الذين يعتقد أنهم من الإثيوبيين بقطع الطريق على إحدى الشاحنات فى طريق إمباتكالا – مصوع، وقتل شخص إيطالى وآخر هندى. وبعد تسعة أيام من هذه العملية الأخيرة، هاجمت هذه العصابات شخصًا إيطاليًّا وعددًا كبيرًا من الإرتريين كانوا يقومون بقطع الأشجار فى الغابات الواقعة غرب مدينة دقمحرى، وقد قامت العصابة بقتل الإيطالى، وإطلاق سراح العمال الإرتريين بعد تحذيرهم من أن لا يعملوا مع الإيطاليين. وفى الأخير قامت العصابة بإحراق الشاحنة مع كل ما كانت تحمله من أخشاب (٤٢).

وعندما بدأت وتيرة الأعمال الإرهابية تزداد حدة وعنفًا، قام مسؤولو الإدارة البريطانية فى مطلع أكتوبر ١٩٤٩م، بمقابلة ممثل إثيوبيا فى إرتريا الكولونيل الإثيوبى نقا، وطلبوا منه أن يستخدم نفوذه فى أوساط حزب الأندنت من أجل العمل على إيقاف تلك الأعمال غير القانونية. وكعادته – كما يقول أحد تقارير الإدارة البريطانية – ردد أمامهم حكايته القديمة بأنه لا نفوذ له على قادة حزب الأندنت، ولكنه تعهد لنا بأنه سيقوم بكل ما فى وسعه.

ولم تحدث ربما بالصدفة (أو بغير صدفة) بعد هذا اللقاء أية عمليات إجرامية ولا اضطرابات (٤٣). وبالفعل لم تحدث أية عمليات إجرامية كبيرة منذ الأسبوع الأول من أكتوبر، ولأكثر من شهر بعد ذلك، اللهم إلا بعض عمليات سرقة ونهب صغيرة الحجم.

ولم تكن الإدارة البريطانية عاجزة عن اتخاذ الإجراءات اللازمة للوصول إلى عصابات الشفتا التى أخذت أعمالها تزداد عنفًا وعددًا أمام أعينها، أو اكتشاف طبيعة العلاقات التى تربط بين حزب الأندنت وعصابات الشفتا من ناحية، وعصابات الشفتا والحكومة الإثيوبية من ناحية أخرى. لكنها كانت تغضى الطرف عن عمد عن ذلك انطلاقًا من مصالحها الخاصة. ويبدو أن تركيز العمليات

الإرهابية على الإيطاليين لم يكن بمحض الصدفة؛ فقد كان حزب الأندنت والحكومة الإثيوبية يريان بأن الإيطاليين يشكلون العمود الفقرى للتمويل المالى للكتلة الاستقلالية. ولهذا كانوا يعتقدون أنه إذا تم دفع الإيطاليين إلى الهروب، فإن الكتلة الاستقلالية ستضعف. وبالفعل أفلح مخطط حزب الأندنت والإثيوبيين، خاصة مخططهم المتعلق ببث الرعب فى أوساط الإيطاليين؛ حيث اضطر الكثير من الإيطاليين الذين يعملون خارج العاصمة أسمرا إلى ترك ممتلكاتهم وأعمالهم والتكدس فى أسمرا، لكن هؤلاء الإيطاليين لم يتخلوا عن تأييدهم ودعمهم للكتلة الاستقلالية. بل على النقيض من ذلك، عملوا على مضاعفة تأييدهم ودعمهم للكتلة الاستقلالية، من خلال الدعم العملى والدعاية الإعلامية فى صحفهم. ولم يتوقف الإيطاليون عن مطالبة الإدارة البريطانية بتوفير الحماية اللازمة، لكن الإدارة البريطانية – التى كانت نفسها ضحية إعلامية – كانت تتجاهل هذه المطالب وتطالب فى الوقت نفسه بالتخفيف من حدة هجوم الصحف الإيطالية ضد إثيوبيا وحزب الأندنت (٤٤).

وعلى الرغم من كل هذه الممارسات العدائية، فإن شعبية الكتلة الاستقلالية لم تتقلص خلال شهر نوفمبر. بل على النقيض من ذلك كان حزب الأندنت هو الأكثر قلقًا؛ لأن عملية انتقال أعضائه إلى الكتلة الاستقلالية لم تتوقف. وكان الحزب خلال تلك الفترة قد انقسم إلى ثلاثة أجنحة: الجناح المتشبث بطرح الانضمام غير المشروط إلى إثيوبيا، والجناح الذى لا يعارض تقسيم إرتريا، وأخيرا الجناح الذى لا يرى ضيرًا فى الاتحاد الفيدرالى (٤٥). هذا الانقسام ظل مستمرًا حتى عودة سكرتير حزب الأندنت تدلا بايرو من نيويورك، والذى عاد وهو يتذمر من نتائج اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة. وقد انتقد تدلا بايرو موقف بريطانيا ووصفها بأنها تسعى للحصول على مناطق المنخفضات الغربية لنفسها. وكانت بريطانيا قد رفضت فى الأمم المتحدة اقتراح الاتحاد الفيدرالى، وتمسكت بمشروع تقسيم إرتريا (٤٦).

يجدر بالذكر هنا أننا كنا قد رأينا فى الصفحات السابقة كيف أن تدلا بايرو نفسه كان قد أعلن أنه لايعارض التقسيم وعرفنا كيف حدث ذلك. ويبدو أن مظاهر التذمر وروح اليأس التى كانت تسيطر على تدلا بايرو بعد عودته من نيويورك كانت – على الأرجح – مرتبطة بإحساسه بالسيطرة المتعاظمة لإثيوبيا، وتدخلها فى شئون حزب الأندنت. وسنرى لاحقًا أنه سيتخذ مواقف متذبذبة حول هذه المسألة.

باختصار، نخلص من كل ذلك أنه يمكن القول إنه خلال الفترة التى كانت تجرى فيها الاستعدادات لوصول بعثة تقصى الحقائق التابعة للأمم المتحدة إلى إرتريا، كانت الكتلة الاستقلالية لاتزال تحظى بتأييد غالبية السكان، وذلك فى الوقت نفسه الذى كانت فيه الأعمال الإرهابية والمؤامرات السياسية تسير بزخمها السابق نفسه. ومع هذا لم تكن الوحدة الداخلية للكتلة الاستقلالية تملك الصلابة الكافية، فقد كانت هذه الفترة أكثر الأوقات التى حدثت فيها حركة الانتقال من حزب إلى آخر. وعلى الرغم من أن حركة التنقل الأكبر كانت من حزب الأندنت إلى الكتلة الاستقلالية، فإن بعض أعضاء الكتلة كانوا أيضا ينتقلون للانضمام إلى حزب الأندنت تحت ضغط الخوف من الأعمال الإرهابية لحزب الأندنت. ليس هذا فحسب، وإنما تجدر الملاحظة إلى أنه كانت هناك بعض القوى فى الكتلة الاستقلالية تعمل على إضعاف قاعدة الكتلة الاستقلالية؛ نتيجة لكرههم للعلاقات القائمة بين الكتلة الاستقلالية والإيطاليين، أو لعدم قبول البعض لقيادة الشيخ إبراهيم سلطان الكتلة الاستقلالية، أو حتى لبعض الأسباب الشخصية أو الجماعية لبعض الأطراف.

ومن المفارقات أن البريطانيين، وليس حزب الأندنت ولا إثيوبيا، هم الذين استغلوا هذه النواقص الداخلية لإضعاف الكتلة الاستقلالية الإرترية، وكان أكثر من سعى إلى ذلك تحديدًا هو الضابط البريطانى البريغادير فرانك استافورد (هذا الشخص تعرفنا إليه فى الفصول السابقة) الذى كان عضوًا فى لجنة تقصى الحقائق التابعة للدول العظمى الأربع، والذى كان قبل ذلك مستشارًا لحكومة

الإمبراطور هيلي سلاسي [٤١]. كما عمل مستشارًا للإمبراطور هيلي سلاسي في الشؤون المالية في بداية الأربعينيات، وهو ضابط استعماري ماكر سعى بكل قوة – عندما كان عضوًا بلجنة تقصي الحقائق التابعة للدول العظمى الأربع – لكي يحظى مخطط التقسيم البريطاني بالقبول.

وقد جاء استافورد هذا إلى إرتريا مرة أخرى في سبتمبر ١٩٤٩؛ لإعداد دراسة حول الأوضاع السياسية في إرتريا. وأوضح في دراسته أن بالبلاد اتجاهيْن سياسييْن، أحدهما يطالب بالانضمام إلى إثيوبيا ويقبل بتقسيم إرتريا، والثاني يطالب بالاستقلال ولا يقبل بالانضمام ولا بالتقسيم. وفيما يتعلق بحزب الأندنت أوضح استافورد، أن وجود الحزب في منطقة المنخفضات الغربية قد تبعثر وأنه أيضًا لا يحظى بالتأييد في منطقة البحر الأحمر، وأنه لا زال يحافظ على نسبة التأييد التي يحظى بها في منطقة المرتفعات حسب تقدير لجنة تقصي الحقائق الأولى التابعة للدول العظمى الأربع وأضاف: ".. إذا تم اقتطاع المنخفضات الغربية فإن هذا يعني أن ٦٥% من سكان إرتريا يقبلون الانضمام إلى إثيوبيا، أما البقية باستثناء المنخفضات الغربية " فهي إما رافضة عمليًّا لهذا الأمر وإما ساكتة عنه، وكلهم انضووا تحت لواء الكتلة الاستقلالية ".

وحول تفسيره لمدلول هذا التقييم يقول استافورد: " باستثناء الدناكل المقيمين في شواطئ البحر الأحمر وبعض الساهو، فإن غالبية المسلمين المقيمين خارج منطقة المنخفضات الغربية، لا يعارضون التقسيم على الرغم من أنهم لا يرحبون به ". ولا يوضح استافورد البيانات الإحصائية التي استند إليها للوصول إلى مثل هذه الاستنتاجات وكما نذكر، فإن استافورد هذا هو الذي عمل على إعاقة لجنة تقصي الحقائق التابعة للدول العظمى الأربع من القيام بدراسة ميدانية للتعرف على رغبات الشعب الإرتري ومشاعره؛ بحجة "... أن الشعب الإرتريي يفتقر إلى النضج السياسي؛ ولهذا يفضل الاستماع إلى ممثليه ". وها هو الآن يكرر في هذه المرة أيضًا حججه السابقة نفسها بعد دراسة لا تدعمها أية بيانات، وترتكز على

مشاعره وأحاسيسه المنحازة. وباعترافه فإن هذه الدراسة الأخيرة أعدها استنادًا إلى دردشات مع الحاكم العام لإرتريا وحكام الأقاليم الإرترية.

وينتقل استافورد فى تقييمه إلى الكتلة الاستقلالية الإرترية ويصفها بأنها ".. ائتلاف فالت وغير منسجم... وأن أعضاءه على الرغم من التفاهم حول برنامج واحد، فإنهم لا يثقون ببعضهم بعضًا، وهم لا يتحدون إلا حول موضوع الاستقلال غير المجزأ ".

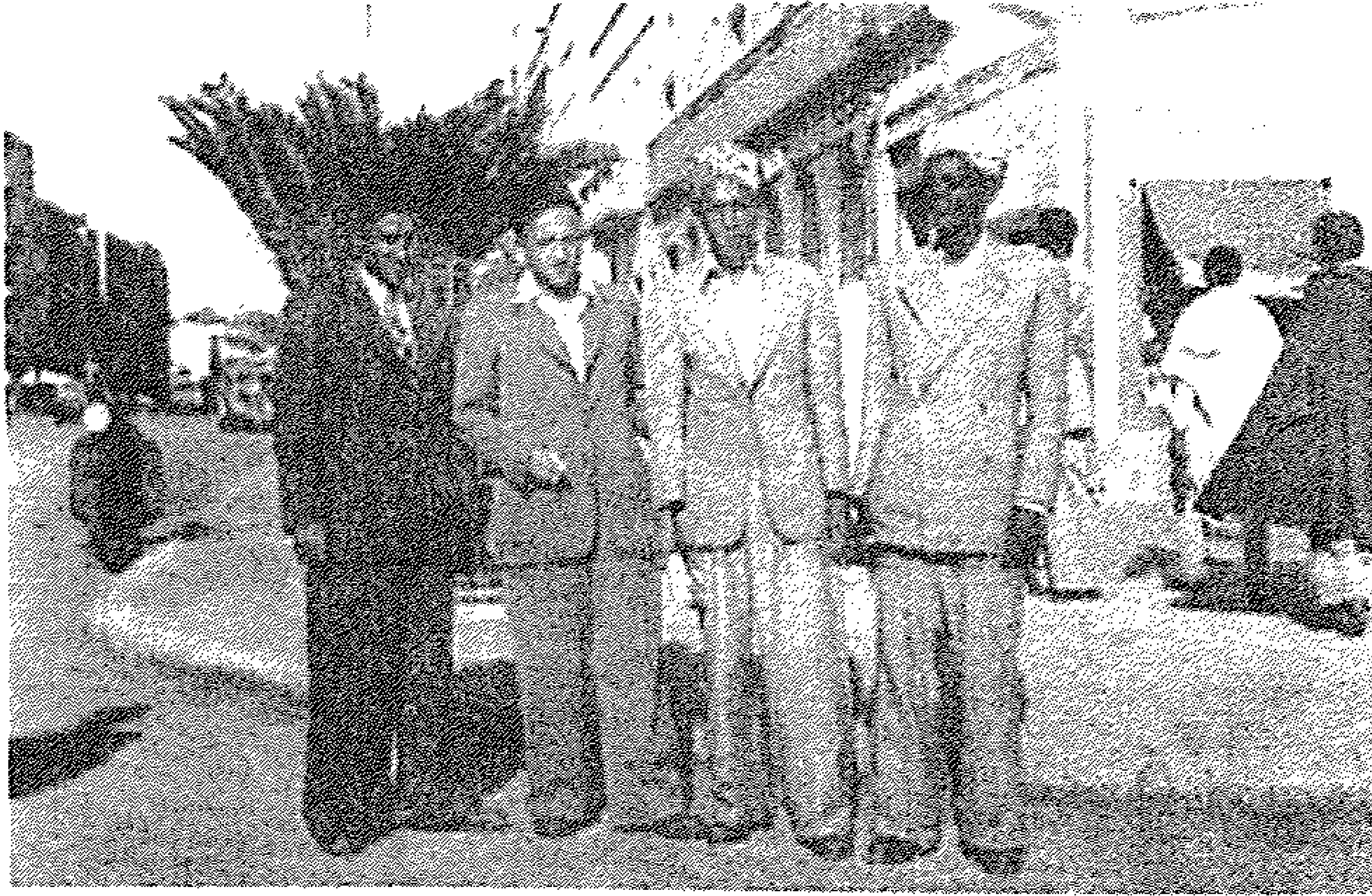
وكان استافورد يدرك أن قوة الكتلة الاستقلالية ترتكز على حزبى الرابطة الإسلامية الإرترية وحزب إرتريا للإرتريين، ولم يخفَ عليه أن معظم أعضاء الكتلة الاستقلالية قد تركوا مؤقتًا معارضتهم الإيطاليين جانبًا، واختاروا الوقوف كتلة موحدة فى الأمم المتحدة. وكان هدف استافورد هو اقتطاع منطقة المنخفضات الغربية لإضعاف الكتلة الاستقلالية. وقد ذكر صراحةً فى تقريره: ".. ليس صعبًا شق هذا التكتل؛ لأن سكان المنخفضات ليس لديهم أى طرح بديل واضح عدا رفضهم لإثيوبيا... لهذا إذا أقرت الأمم المتحدة مشروع تقسيم إرتريا، فلن تكون هناك مشكلة يؤبه لها ". وهو يكشف بذلك أن بريطانيا لاتزال متمسكة بمخططها التقسيمى. وحذر استافورد أنه يمكن أن تندلع اضطرابات عنيفة فى منطقة المرتفعات بين مؤيدى الاستقلال ومؤيدى الانضمام إذا تم رفض المشروع التقسيمى أو تأجيله (٤٠). وأهمية آراء استافورد لا ترجع فقط إلى أنه يكرر المواقف السابقة لبريطانيا بشأن إرتريا، وإنما أيضًا إلى سعى بالتعاون مع المسؤولين البريطانيين فى إرتريا إلى التفرغ لدراسة الميول السياسية كافة واستغلالها، والشكوك التى كانت تساور أطراف هذا التكتل. وكان ما يقوم به استافورد فى هذا المجال أسوأ من الأعمال الإرهابية والمؤامرات كافة التى تقوم بها إثيوبيا وحزب الأندنت.

الفصل السادس عشر

عشية وصول بعثة الأمم المتحدة

الجمعيات الشبابية لحزب الرابطة الإسلامية.

كان تأسيس الجمعيات الشبابية التابعة لحزب الرابطة الإسلامية إحدى أهم الظواهر التي انتشرت عشية وصول بعثة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة. وقد تعذر الحصول على معلومات موثقة بشأن هذه الجمعيات، اللهم إلا بعض الشذرات المتناثرة في صحف تلك الحقبة. ويبدو أنه حتى التاريخ الشفهي لهذه الجمعيات قد أصبح مقصورًا على ذاكرة قلة من الناس. ومهما يكن، فإنه من المهم للغاية الاعتماد على المعلومات المتوفرة لتكوين صورة عنها علها تكون مدخلاً لدراسة موسعة في المستقبل بهذا الشأن.



بعض من القيادات العليا لشباب الرابطة.

من اليسار: محمد سعيد أبرا، باطوق، سعد صالح، كوربيا.

وعندما تأسس حزب الربطة الإسلامية الإرترية فى مدينة كرن فى ديسمبر ١٩٤٦م، قرر المؤتمرون فى هذا الاجتماع توجيه الدعوة إلى الشباب المسلم كافة، فى جميع أنحاء إرتريا للانضواء تحت لواء حزب الربطة الإسلامية. ونورد فى ما يلى بشكل تفصيلى ذكريات السيد أحمد محمد سعيد الذى شغل منصب رئيس جمعية شباب الربطة الإسلامية بمدينة عدى قيح فى ذلك الوقت؛ لأن هذه الذكريات يمكن أن تعكس ظروف الشباب فى مختلف أنحاء إرتريا فى تلك الفترة

وحسب ذكريات أحمد محمد سعيد، فإن القيادات الإسلامية فى إقليم أكلى قوزاى وهم: ناصر أبو بكر باشا، على بيه، عونا على، القاضى على وآخرون، قرروا أن يرافقهم الشاب أحمد محمد على وبقية شباب الإقليم إلى مؤتمر حزب الرابطة الإسلامية فى مدينة كرن.

وعلى الرغم من أن غالبية الشباب فى ذلك الوقت لم يكن لديه إلمام عميق بالعمل السياسى، فإن مما لاشك فيه أن شباب تلك الفترة كان قد تأثر كثيرًا بالوضع السائد آنذلك. ولهذا نجد أنه قد شارك عدد كبير من الشباب المسلم الإرترى فى المؤتمر التأسيسى لحزب الرابطة الإسلامية واحتفالاتها.

وحسب رواية أحمد محمد على، كانت هناك فى تلك الفترة قضية تشعل بال الكثير من الشباب يمكن تلخيصها فى السؤال القائل: ألا يخلق تأسيس حزب للمسلمين مشكلة مع الجزء المسيحى من الشعب الإرترى؟

وقد قام أحمد مع مجموعة من الشباب وهم: أحمد كوربيا، (أحمد كوربيا كان أحد قادة جمعية الشباب الإسلامى فى أسمرا). حسنو محمد، أحمد سعيد صالح، بطرح هذا التساؤل على الشيخ إبراهيم سلطان. ويذكر أحمد أن الشيخ إبراهيم سلطان أوضح لهم أن تأسيس حزب إسلامى هو تكتيك وليس هدفًا فى حد ذاته، وقال لهم بالحرف الواحد: "... مادامت إثيوبيا تحاول أن تستقطب المسيحيين الإرتريين من خلال أسطورة تاريخ المسيحية التى يبلغ عمرها ألف عام فى المنطقة، فإننا نسعى بالصورة نفسها إلى توظيف الدين لاستقطاب الناس وليس لشيء آخر ". أما فى ما يتعلق بقلقهم من احتمال عدم حدوث وفاق بين أتباع الديانتيْن، فقد طمأنهم

الشيخ إبراهيم سلطان بالقول: " هم أيضًا (المسيحيون) سيؤسسون بعد ثلاثة أشهر حزبًا ينادى بالاستقلال، وسنتفق وقتها ".



القاضى على رئيس فرع حزب الرابطة الإسلامى

بإقليم أكلى قوزاى

عقب ذلك تم تأسيس حزب الرابطة الإسلامية، وفتحت له فروع فى أنحاء البلاد كافة، وشرع هذا الحزب فى تأسيس الجمعيات الشبابية لتأطير الشباب المسلم. وفى هذا الإطار كلف القاضى على – الذى عين رئيسًا لحزب الرابطة الإسلامية فى إقليم أكلى قوزاى ، أحمد محمد سعيد، لينوب عنه فى تأسيس جمعيات الشباب المسلميين فى الإقليم.

وعقد المؤتمر التأسيسى للجمعيات الشبابية التابعة لحزب الرابطة الإسلامية الإرترية فى مقهى السيد محمد أبرا حقوص نفسه (مطعم لؤلؤة البحر الأحمر حاليًا). وكما يروى أحمد محمد سعيد، فإن هذا الاجتماع التأسيسى كان يقوده محمد سعيد أبرا (ابن صاحب المقهى) والسيد سعيد سفاف (ابن دقيات سفاف / أى دقيات أو عمدة قندع) وشخص ثالث يدعى محمود عمر، وهو من

المهندسين القلائل فى تلك الفترة، كما شارك فى هذا الاجتماع السيد أحمد صالح فولاى أحد مثقفى تلك الفترة.

وقد تقرر فى هذا الاجتماع أن تفتتح جمعية الشباب المسلم الإرترى فروعًا لها فى كل أقاليم إرتريا، وأن يتم العمل على استقطاب الشباب فى خط حزب الرابطة، وعلى التصدى لممارسات حزب الأندنت وجمعيته. وتم فى هذا الاجتماع اختيار لجنة قيادية عليا برئاسة محمد سعيد أبرا وعضوية سعيد سفاف، ومحمود عمر.



محمد سعيد أبرا: أول رئيس لجمعية شباب الرابطة

وفى الواقع العملى، واجهت الجمعية مشاكل مالية؛ لأن مؤسسيها الشباب لم يكونوا يملكون الميزانية اللازمة لتحركاتهم؛ لهذا أصبح الاتفاق على نشاطات أعضاء قيادة الجمعية يتم من جيوبهم الخاصة، وكان أهم مهام أعضاء هذه الجمعيات هو القيام بحراسة مقرات حزب الرابطة الإسلامية وفروعه المختلفة، وكان على عضو الجمعية الشبابية إذا تحرك لأية مهمة تنظيمية أن يتكفل بنفقاته

من جيبه الخاص. وقد أدى ذلك إلى تدنى حجم الاستقطاب، وعدم فاعلية من يتم استقطابهم. ومع هذا فقد أظهر أعضاء هذه الجمعيات تفانيا فى العمل حسب ما تسمح به إمكاناتهم المتاحة.

هذا فيما يتعلق بشباب حزب الرابطة الإسلامية، أى الجناح الذى كان يخوض نضالاته بالطرائق السلمية. لكن على الجانب الآخر، كان أبناء الساهو فى إقليم أكلى قوزاى قد يرعوا منذ عام ١٩٤٨م فى خوض مقاومة مسلحة ضد حزب الأندنت والحكومة الإثيوبية. ونحن لا نملك بشأن هذه المقاومة المسلحة سوى معلومات متفرقة ترتكز على أحداث شخصية. ولعل أشمل معلومات حول هذه الموضوع وأوسعها، هى ما حصلنا عليها من ذكريات الشيخ موسى صالح أبو داؤود، وهذه المعلومات يمكن أن تشكل بداية جيدة لأى دراسة موسعة فى المستقبل حول هذا الموضوع.

وفى عامى ١٩٤٧ – ١٩٤٨م، ومع ازدياد حدة أعمال النهب والإرهاب التى كانت تقوم بها عصابات الشفتة، واجه الغالبية من أبناء العساورتا الموجودين فى المنطقة الممتدة من هزمو وحتى مرب على طول الحدود مع إقليم تجراى الإثيوبى، ظروفاً صعبة بسبب ذلك. وكان مصدر هذه المشاكل أفراد عصابات الشفتا من أبناء إقليم تجراى الإثيوبى الذين كانوا يعبرون الحدود للقيام بأعمال النهب وزرع الاضطرابات فى إرتريا. وكان العساورتا يعترضون هذه العصابات ويعيقونها عن أداء مهامها على النحو الذى تريده.

ولهذا طالب أفراد هذه العصابات إبعاد أبناء الساهو كافة من المناطق الحدودية، بل إنهم أكثر من ذلك قاموا بمهاجمة أبناء الساهو الذين يقيمون فى منطقة أحسئا بإقليم تجراى الإثيوبى. وقد قتل فى هذا الهجوم اثنان من أبناء الساهو وأحد رجال عصابات الشفتة.

ويروى الشيخ صالح موسى، أن هذه الأحداث ولدت مشاعر غضب عارمة، وإحساسًا بالخطر فى أوساط أبناء العساورتا كافة، وتقدموا بطلب إلى الإدارة البريطانية؛ لكى يسمح لهم بامتلاك السلاح بغرض الدفاع عن أنفسهم على

الأقـــل، وقد رفضت الإدارة البريطانية فى البداية منح تراخيص السلاح لأبنـــاء الساهو بشكل عام، والعساورتا بشكل خاص؛ لأنها رأت أن ذلك يمكـــن أن يفـــاقم النزاعات القائمة.

إلى جانب ذلك، توجه أعيان هؤلاء السكان إلـــى زعـــيم حـــزب الرابطـــة الإسلامية الشيخ إبراهيم سلطان، وطلبوا منه أن يقوم الحزب بتدريب أشخاص على السلاح؛ لكى يتولوا مهمة حماية الحزب وحراسته. ويروى الشيخ صالح موسى أن إبراهيم سلطان رفض هذا الطلب، وكانت حجته فى ذلـــك " أن تـــسليح الرابطـــة لأتباعها سيشعل مواجهات مسلحة، وهذا سيوفر لإثيوبيا فرصة للتدخل بكل قواها.. وبما أنه ليست لدينا الإمكانات ومصادر الأسلحة التى تمكننا مـــن المنافـــسة فـــى هـــــذا المجال، فإن الخيار الوحيد أمامنا هو خوض الصراع بالسبل السياسية.." وهكذا أسدل الستار على هذا الموضوع. أما إدارة إقليم أكلى قوزاى فقـــد غيـــرت موقفها بعد فترة، وأوضحت أنها على استعداد لمنح أســـلحة للمـــواطنين، بغـــرض الدفاع عن أنفسهم إذا استوفوا الشروط التالية:

١. عدم القيام بأية عراقيل على الطريق التجارى الذى يربط إرتريا ببلدتى عدى قرات / إنتشو؛ لكى يكون هذا الطريق مفتوحـًـا أمـــام الحركـــة التجارية.
٢. أن لا تستخدم هذه الأسلحة فى التنكيل بالمدنيين المـــسالمين المقيمـــين بالجوار.
٣. أن لا توجه هذه الأسلحة نحو جيش الحكومة وشرطتها.

على أثر ذلك، دعا ناصر أبوبكر باشا بنفسه إلى اجتماع عام لكل المعنيـــين وزف إليهم البشرى، وتم فى هذا الاجتماع جمع المال لشراء السلاح. واقترح فـــى هذا الاجتماع، أن يتطوع أحد الحاضرين ليتولى قيادة الشباب الذين سيحملون هـــذا الســـلاح. ومن فوره تطوع شاب يدعى آدم قدوف لتولى هـــذه المهمـــة. وتمـــت

الموافقة على ذلك، على الرغم من أنه كان هناك آخرون أكبر منه، لكن يبدو أنهم لزموا الصمت إما خجلاً، وإما حتى لا يظهروا فى موقف المتلهفين لذلك.



عثمان حاج ناصرو

وفى المناسبة نفسها، تطوع نفر آخر من الشباب الذين اشتهروا لاحقًا بمواقفهم البطولية، وكان أبرز من يذكر من هؤلاء فى هذا المجال، عمر ألـولا، على شوم عثمان، حاج ناصر،صالح سليمان، وهذه الأسماء ستصادفنا فى الفصول التالية لهذا الكتاب، عدا اسم عثمان حجى ناصرو؛ ولهذا من الواجب أن نتطرق إلى قصته الآن. فعثمان حجى ناصرو هذا ومعه ١١ شخصا آخر، كان قد حكم عليهم فى نهاية ديسمبر ١٩٥٨م (خلال فترة الفدرالية) بالإعدام رميًا بالرصاص.

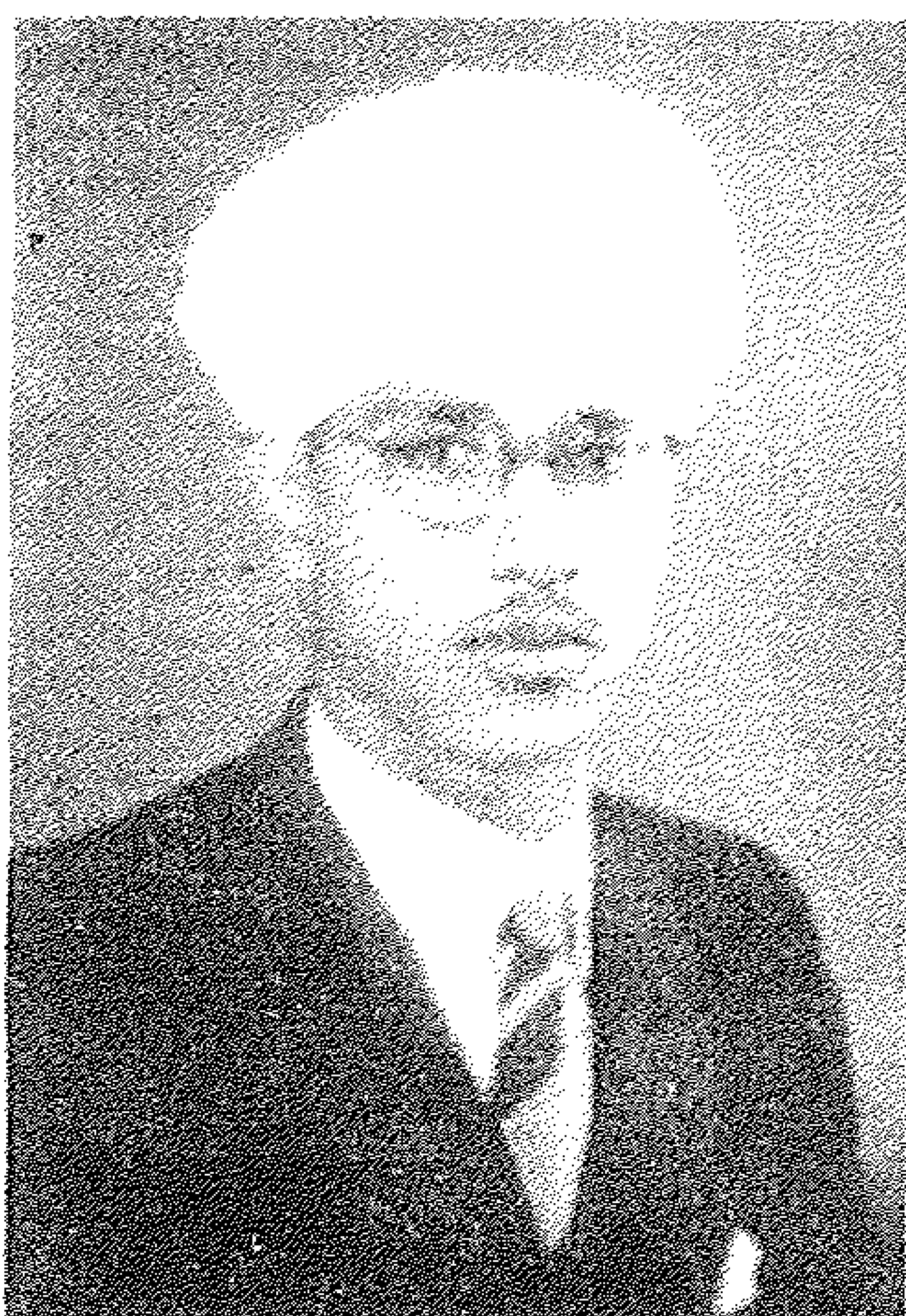
وكانت التهمة الموجهة إليهم أنهم قتلوا فى يونيو ١٩٥٥م ستة أفراد من الشرطة. وتنفى روايات سكان المنطقة هذه التهمة عن عثمان حجى هذا، على نحو خاص، وتؤكد روايات هؤلاء أن عثمان حجى معروف عنه معارضته ومقاومته الشديدة للحكومة الإثيوبية منذ عام ١٩٤٨م. وقد لجأت حكومة أسفها

ولد ميكائــل (عميل إرترى لإثيوبيا – المترجم) إلى الحيلة، وخدعت عثمان هذا وأقنعته بأن يسلم نفسه، ثم قتلوه بشكل بشع بعد أن نكلوا به.

وتولى الشاب عمر آدم قيادة المجموعة المسلحة لأكثـــر مـــن عـــام. وقـــد تضاعف أعضاء هذه المجموعة بالعشرات خلال فترة وجيزة جـــدًّا. وقـــد تقيـــدت المجموعة حرفيًّا بالشروط والمحاذير التى طلبتها الإدارة البريطانية والوصايا التى



أحمد محمــد علــى



الشيخ صالح أبو داود

قدمها لهم الاعيان بقيادة ناصر أبوبكر باشا، فلم يعرض أى مواطن لــلأذى، ولــم ينهبوا الممتلكات، واقتصر نشاطهم على التحركات الدفاعية؛ حيــث دخلــوا فـــى مواجهات عديدة مع عصابات الشفتا الإثيوبية، ومات الشاب عمر آدم فـــى إحـــدى هذه المواجهات بعد أن أصيب بجرح أدى إلى وفاته لاحقًا.

وبعد وفاة عمر آدم، انتقلت مهمة قيادة المجموعات المسلحة إلـــى جماعـــة علـــى شـــوم، عمر الولا، عثمان حجى ناصر وآخرين. وبالصورة نفسها اســـتمر هؤلاء، كما يروى حجى صالح موسى، فى قيادة هذه المجموعات دون أن يلحقـــوا أذى بأى مواطن لفترة تسعة أشهر؛ لأن الهدف الرئيسى لهـــؤلاء الـــشباب الـــذين أطلقوا على أنفسهم " حرس حزب الرابطة الإسلامية " كان التـــصدى لممارســـات

جمعية الأندنت. ولعل خير دليل على ذلك المثال التالى الذى يرويه الشيخ صالح؛، فقد تقرر من قبل بعثة تقصى الحقائق التابعة للأمم المتحدة عقد اجتماع لسكان منطقة فورو (بشمال دنكاليا) فى ٢٣ من مارس ١٩٥٠م للاطلاع على آراء المواطنين. وبما الشيخ صالح كان مكلفًا بتنظيم عقد هذا الاجتماع، فقد توجه إلى هناك. وكان قد علم مسبقًا أن حزب الأندنت يستعد لإرسال أفراد عصاباته إلى ذلك الاجتماع لخلق البلبلة وإفشال الاجتماع. ولمواجهة ذلك؛ قامت مجموعة على شوم وعمر الولا بنصب كمائن فى مناطق فطر وزحزح، وهناك اعترضوا شاحنة كانت تحمل مؤونة أفراد عصابة الأندنت؛ وتمكنوا بذلك من إفشال مخطط عصابة الأندنت.

وكانت مثل هذه العمليات التى تستهدف، من حيث المبدأ، التصدى لأى عدوان، قد بدأت قبل هذا التاريخ. فعلى سبيل المثال، قام عدد من أبناء الساهو المسلحين فى يوم ٣١ من ديسمبر والأول من يناير ١٩٥٠م، كما يفيد تقرير إدارة الإقليم آنذاك، بالهجوم على عدد من القرى الواقعة بضواحى مدينة عدى خوالا وأحرقوها ونهبوا ممتلكاتها وانتهكوا حرمة إحدى الكنائس [١]. ولم يذكر هذا التقرير بالتحديد الجماعة التى قامت بذلك، ولكنه أوضح أن هذا العمل أثار رد فعل عصابات الشفته المسيحية؛ حيث توجه هؤلاء إلى منطقة هزمو، وهاجموا قرى أبناء الساهو وحدثت مواجهة فى الأول من يناير ١٩٥٠م بين عصابة أولاد موسى إزقى المسيحية، والتى انضم إليها أيضًا أفراد عصابة أسرسهى، وعصابة عمر الولا وعلى شوم، وقد لحقت بعصابة موسى خسائر كبيرة فى هذه المواجهة [٢].

وسنرى فى الفصول اللاحقة كيف أن جماعة عمر ألولا وعلى شوم وصالح سليمان وعثمان حجى ناصر وغيرهم من قيادات الشفتا قد عادا إلى الحياة المدنية السلمية بعد أن استفادوا من قرارات العفو التى صدرت آنذاك. لكن كثيرًا من الذين واصلوا حياة عصابات الشفتا من هؤلاء تحولوا بمرور الوقت، وفى ظل غياب الأمن والنظام إلى أعمال النهب والسطو العادية. وتوضح روايات سكان تلك المناطق أن المواطنين قد عانوا كثيرًا بسبب ذلك.

كانت الحكومة الإثيوبية تحاول أن تصور نشاطات الجمعيات الشبابية الإسلامية الدفاعية وعصابات الشفتا الموالية لها وكأنها عمل تم بتحريض من الإدارة البريطانية. ولكن هذا لم يكن صحيحًا؛ لأنه وعلى الرغم من أنه لا يمكن إنكار رغبة الحكومة البريطانية فى أن تندلع وتتوسع النزاعات الدينية على نحو ما يتمشى مع مشروعها التقسيمى، فإنه لم يكن من مصلحة بريطانيا تشجيع عصابات الشفتا الإسلامية؛ لأن هذا سيقوى الكتلة الاستقلالية. وهذا ما لم تكن الإدارة البريطانية ترغب فيه؛ لأنها كانت تنظر إلى الأمر من زاوية مختلفة. من هنا؛ نشأت هذه المحاولة لإنشاء عصابات الشفتا الإسلامية بشكل عفوى، وكان يصاحبها الكثير من حالات النهب والتدمير، ومع هذا فإنها كانت تحمل، على الأقل، طابع التصدى للأعمال الإرهابية لعصابات الأندنت. ولا شك فى أن هذه العصابات الإسلامية كانت قد اكتسبت المزيد من القوة عشية وصول بعثة تقصى الحقائق التابعة للأمم المتحدة. ولكن هذا لا يعنى أن الضباط الإنجليز كانوا يحجمون عن القيام بكل ما من شأنه أن يثير الفتنة بين الإرتريين ويباعد بينهم (٣).

حفل تدشين تأسيس الكتلة الاستقلالية:

فى أثناء عودته من نيويورك عرج الشيخ إبراهيم سلطان على إيطاليا. ولهذا تأخر فى الوصول إلى إرتريا؛ الأمر الذى أدى بدوره إلى تأخير مراسيم الإعلان الرسمى لتأسيس الكتلة الاستقلالية. وقد دفع هذا الوضع الأطراف المكونة للكتلة إلى أن تواصل نشاطها ككيانات مستقلة، كما كانت عليه فى الماضى. لهذا لن نسمع كثيرًا عن نشاطات الكتلة الاستقلالية خلال ديسمبر ١٩٥٠م؛ حيث لا نجد فى وثائق تلك المرحلة أية نشاطات للكتلة الاستقلالية، على الرغم من أنه من غير المشكوك فيه أنه كانت تجرى استعدادات سرية لمراسيم الإعلان الرسمى لتأسيس هذه الكتلة. وكانت مختلف تقارير الإدارة البريطانية بشأن تقييم الكتلة الاستقلالية تناقض بعضها بعضًا. ففى أحد هذه التقارير على سبيل المثال نقرأ ما يلى: "... على الرغم من أن قاعدة الكتلة الاستقلالية تقف على أرض رملية هشة، فضلاً

عن التناقضات التـي تتقاذفهـا، فإن الكتلة استطاعت أن تنقذ نفسها مـن التمـزق التام. وقد حان الأوان لتدخل الكتلة الاستقلالية محك الاختبار الحقيقى " (٤). وسنرى لاحقًا أن ماذكر بشأن " محك الاختبار الحقيقـى " لـم يكن إلا جزءًا من المؤامرة التى أشرنا إليها فى الفصل السابق والتى يقودها فرانك استافورد.

من ناحية أخرى، لم تكن الكتلة الاستقلالية قد أنشأت بعـد الـصحيفة التـى تحقق بواسطتها نشاطاتها التعبوية، ولم تكن فى إرتريا خلال هذه الـشهور التـى نتحدث عنها سوى أربع صحف إرترية وهى: " صوت الرابطة " (لـسان حـال جزب الرابطة الإسلامية)، " إثيوبيا " (لسان حال حزب الأنـدنت)، " اسـتقلال إرتريا (لسان حال حزب إرتريا الحديثة)، " الوحدة الإرترية " (Unita dell Eritrea)

وقد توقفت هذه الأخيرة فى منتصف خريف عام ١٩٤٩م وكانت تـصدرها مجموعة من الإرتريين والإيطاليين ذوى الميول الشيوعية. لم يمض وقت طويـل على توقف هذه الصحيفة حتى سارعت الكتلة الاستقلالية إلى شرائها، وتم تحويـل اسمها منذ ٢٨ من يناير ١٩٥٠م إلى صحيفة " وحدة إرتريا " (٥).

وتولى السيد ولد آب ولد ماريام رئاسة تحرير صحيفة (وحدة إرتريا) التى أصبحت لسان حال الكتلة الاستقلالية، وقد قامت هذه الصحيفة فى عـددها الثـانى الذى صدر بتاريخ ٤ من فبراير ١٩٥٠م، بتغطية موسعة للمؤتمر التداولى الضخم الذى عقد بمدينة دقمحرى خلال يومى ٣١ من يناير والأول من فبرايـر ١٩٥٠م، وكان هذا المؤتمر الذى حضره تقريبًا جميـع قـادة الأحـزاب المكونـة للكتلـة الاستقلالية، مناسبة للاحتفال بالإعلان الرسمى لتأسيس الكتلة الاستقلالية وانتخـاب قيادتها، وقد جاء فى تقرير صحيفة " وحدة إرتريا " عن أجواء تلك المناسـبة مـا يلى:

"... لم يشهد هذا المؤتمر أحاديث مفعمة بالنفاق أو نابعة من نقيض ما يقتنع به المرء، كمـا يحـدث فـى مـؤتمرات الآخـرين واجتماعاتهم . كما لم يتم التغاضى عن آراء المشاركين؛ فقد تحدث كل المشاركين بكل ثقة وسرور، وطرحوا الأفكار التـى رأوا أنهـا

الأفضل لحزبهم و بلدهم، غير عابئين بإرضاء هذا الطــرف أو ذاك. ليست هناك فى الكتلة الاستقلالية أمور سياسية فى عداد الأســرار، وليس هناك شىء خفى. لم يكن هناك أى أمر يخفى عن المنــدوبين والشعب؛ لأن كل شىء هو بالشعب، ومن الشعب، ولأجل الــشعب. لهذا كانت القضايا تطرح أمام المؤتمرين، ويجرى النقاش حولهــا، ثم تصدر القرارات بشأنها... فى التنظيمات الأخرى التى يقودها فكر واحد، تعد مسألة طرح آراء مناقضة لذلك الفكر أو مجــرد التفكيــر فيه جريمة كبرى. وقد أثبتت التجارب أن مثل هذا الأسلوب، الــذى تفوح منه رائحة الفاشية، لا يمكن أن يفيد الــوطن أو المــواطنين مهما كانت النقاشات أو القرارات الصادرة عنه " (٦).

كان رأس تسما الذى اختير ليترأس جلسات هذا المؤتمر قد بلغ الثمانين عامًا من العمر. وقد تحدث فى هذا الاجتماع متناولاً الجرائم التى يرتكبها حزب الأندنت بالقــول:

" إننا نأسف كثيرًا لنهج العمل الخارج عن الأعراف والتقاليد والقوانين السماوية الذى يتبعه الحزب المعــارض لنــا. ونــود أن نوضح مسبقًا بأن هذا النهج لا يخدم مصلحة إرتريا. كان بإمكاننــا أن نتبع نهج مواجهة مماثلاً، لكننا لا نريد أن نخلق الاضطرابات فى وطننا الذى نحبه. فنحن نسعى إلى أن نخوض نــضالنا مــن أجــل الحصول على الاستقلال وفق أعرافنــا وتقاليــدنا وقــوانين الأمــم المتحدة (المجتمع الدولى) والقوانين السماوية. نحن نريد أن نقيم دولة مستقلة وحرة يحكمها المتعلمون من أبنائها، وتكون خالية من التمييز والظلم. أنا شخصيًا رجل تقدم بى العمر كثيــرًا، وكــل مــا أتمناه هو أن أمضى بقية أيام حياتى فى التعبد والصلاة، ولا أطمــع فى هذا العمر فى الحصول على منصب ولا جاه " (٧).

وتليت فى الاجتماع أجندة جلسات المؤتمر وتمت المصادقة على معظمهـا، وظهر خلاف عندما طرح بند انتخاب رئيس للكتلة الاستقلالية، وكان سبب الخلاف هو أن معظم مندوبى الأحزاب لم يكونوا قد ناقشوا هذا الأمر مع أعضاء حـزبهم. ولهذا طلبوا إمهالهم بعض الوقت للإتيان بموقف حاسم بهذا الشأن؛ بناء على ذلـك تقرر تأجيل جلسات المؤتمر حتى العاشر من فبراير؛ وهكذا انفض المؤتمر.

عقد المؤتمر حسبما كان مقررًا من جديد فى موعده المحدد بمدينه أسـمرا، وانتخب القاضى موسى من مدينه دقمحرى ليترأس جلسات المؤتمر. وكما حـدث فى المرة الأولى، فإنه جرى نقاش طويل استمر ساعات عديدة حول كيفية انتخـاب رئيس للكتلة الاستقلالية وقضايا أخرى. ويبدو أنه كان هناك شد وجذب كثير؛ لأن هناك بعضًا من الأعضاء المشاركين طلبوا تأجيل جلسات المؤتمر مرة أخرى، لكن – فى الأخير – طرح مندوبو حزب الرابطة الإسلامية الذين كـانوا قـد طـالبوا بتأجيل المؤتمر لمدة عشرة أيام من خلال سكرتير الحزب الشيخ إبراهيم سـلطان، اقتراحًا توفيقيًّا.

كان هذا الاقتراح يتلخص فى أن يتبادل المـسلمون والمـسيحيون رئاسـة ائتلاف الكتلة الاستقلالية، على أن تكون فترة الرئاسة عاما واحدا فقـط، ويمـضى اقتراح حزب الرابطة فيطرح أن يتولى فترة الرئاسة الأولى المسيحيون، وحـصل هذا الاقتراح على تأييد الجميع وانتخـب بمقتـضاه رأس تـسما رئيـسًا للكتلـة الاستقلالية.

كان المشاركون فى مؤتمر الكتلة الاستقلالية قد قدموا من مختلـف أنحـاء إرتريا. لهذا يمكن القول إن إرتريا كانت ممثلة فى هـذا المـؤتمر بكـل لغاتهـا وعقائدها، وإنه لهذا لم يكن من السهل إظهار القدر المطلوب من الرغبة والحـسم الموحدين فى موضوع بهذه الجسامة (انتخاب الرئيس). وللحقيقة لم يـستهن أى طرف بهذا الأمر، وقد نشرت صحيفة وحدة إرتريا حول هـذا الموضـوع مقـالا بعنوان " شعب يستحق الإشادة والتقدير " جاء فيه:

" أصبح يتضح من يوم إلى آخر أن الشعب الإرتـرى شـعب أكثر نضجًا واتزانًا من غيره، وأنه لا ينال منه الأعداء الخـارجيون والمؤامرات الدنيئة. فعملية انتخاب رئيس للبرلمان تصاحبها عـادة الكثير من الاضطرابات وإراقة الدماء حتى فى الدول المتقدمة، كـم تنفق خلالها الكثير من الأموال وتـنظم لهـا الحمـلات الدعائيـة الإعلامية الضخمة. أما هنا حيث يوجد هذا الشعب الحـر الأصـيل، فإن مثل هذه المهمة الجسيمة تنجز خلال اجتماع واحد، وفى جـو يسوده الوفاق والوئام، وذلك على الرغم مـن تكالـب المتـامرين وتنوع مؤامراتهم الشيطانية. هذا هو المقيـاس الحقيقـى لتحـضر الشعوب وتقدمها، وليس للنجاح فى إلقاء قنبلة تبيد شـعبًا بأكملـه خلال دقيقة واحدة. وهل بعد كل هذا يمكن أن يعد جرأة منا أن ندعو العالم ليتعلم من هذا الشعب الإرترى، الصغير العدد، مفهومًا جديـدًا اسمه " رزانة العقل؟ " [٨].

دأبت صحيفة " وحدة إرتريا " على التركيز أكثر على المقـالات التثقيفيـة لتعليم المواطنين قيم النظام والديمقراطية، وتركت جانبًـا المقـالات التـى تكتـب بغرض الاستهلاك الدعائى، ولا شك أن مضمون كتابة هذه المقـالات وأسـلوبها يكشفان أن كاتبها كان ولد ماريام نفسه. ولا غرابة، إذن، أن يكون السيد ولد آب – بسبب انكشاف هذه الحقيقة – فى اليوم التالى لصدور العدد الثانى من هذه الصحيفة " ٤ فبراير ١٩٥٠م " عرضة لمحاولة الاغتيال الثالثة، عندما ألقيـت عليـه قنبلـة يدوية، ولكنه نجا من المحاولة[٩]. عمومًا عندما اتضح أن المـؤتمر يـسير نحـو الاختتام على نحو الأجواء التى أشرنا إليها آنفًا، دعا الشيخ إبراهيم سلطان الشباب الذين كانوا يقفون خارج قاعة المؤتمر إلى الدخول وخاطبهم قائلاً:

"لابد أنكم قد سمعتم بالدعايات المغرضة التى يروج لها الأعداء بشأن كتلتنا الاستقلالية؛ حيث يزعمون أن هذا التكتل هـو أداة للقـوى الأجنبيـة والحكومـة الإيطالية على وجه الخصوص. ولا شك أنكم لا تجهلون أن مثـل هـذه المـزاعم

عارية من الصحة، وأنها من اختراع الأعداء. فنحن - أتباع الكتلة الاستقلالية الإرترية - نناضل من أجل استقلالنا وحريتنا. والاستقلال هو في مصلحتنا ومصلحة أبنائنا و الأجيال القادمة، وليس لمصلحة شيء آخر؛ لهذا فإن نضالنا هو من أجل استقلال إرتريا، وليس من أجل إيطاليا أو بريطانيا أو إثيوبيا أو مصر...؛ انطلاقًا من ذلك نحن نصادق من يريد استقلال إرتريا ولا يمكن أن نحب ولا أن نصادق من يعادى استقلال إرتريا. أيها الشباب الإرترى إن استقلال وطنكم إرتريا هو لمصلحتكم أنتم بالدرجة الأولى، أما نحن فقد كبرنا وقريبًا سنمضى. فإذا تحقق الاستقلال لإرتريا، فإن ذلك سيكون أفضل بالنسبة لكم، وإذا لم نحصل عليه، فإنكم أنتم الذين ستعانون من ذلك. لهذا ندعوكم أن تنخرطوا فى هذا النضال؛ لأنه من أجل حريتكم وكرامتكم وإرثكم. لا تستمعوا إلى الدعايات المغرضة التى يروجها الأعداء ولا تعيروها أى اهتمام... فنحن نناضل من أجل الاستقلال، وهذا عهد لا يمكن أن نتراجع ولا نحيد عنه ولا نساوم عليه، مرة أخرى أنصحكم أن لا تستمعو إلى دعايات الأعداء مهما قالوا؛ لأن ذلك لا يؤدى سوى إلى تعطيل مسيرتكم... وباسم استقلال إرتريا أدعوكم وأكرر وصيتى لكم. تحيا إرتريا المستقلة والحرة إلى الأبد " (١٠).

لم يكن تعمد الشيخ إبراهيم سلطان مخاطبة هؤلاء الشباب على هذا النحو من دون مبرر؛ فقد كان ذلك الشهر هو الشهر الذى عزم فيه حزب الأندنت مستخدمًا طاقات الشباب وقوته من أتباعه على إثارة الاضطرابات على نحو لم يسبق له مثيل. وكنا رأينا فى الفصول السابقة، كيف أن الإدارة البريطانية كانت قد أمرت بحل جمعية الأندنت الشبابية بعد اغتيال عبد القادر كبيرى، لكن هذه الجمعية أسست مرة أخرى فى نهاية ديسمبر ١٩٤٩م تحت اسم جديد هو " جمعية شباب حماسين " (١١).

لكل ذلك كانت دعوة الشيخ إبراهيم سلطان ومناشدته للشباب تنطلق من حقيقة أن أجواء الإرهاب على مستوى التخطيط والتطبيق كانت قد تصاعدت على أعلى الدرجات. وإذا كان هناك شيء مشترك يمكن أن نذكره على نحو جلى من

خطابات الشيخ إبراهيم سلطان والسيد رأس تسما، فهو أن إحساس قادة الكتلة الاستقلالية بالخطر كان قد بلغ أقصى المستويات. وللحقيقة كانت الضغوط الواقعة على دعاة الاستقلال كبيرة للغاية؛ فقد كانت إمكانية الرد بالعنف على العنف محدودة للغاية أمامهم، وكان أمل الكتلة الاستقلالية يكمن فى الحل السياسى لمجمل قضية تحديد مصير إرتريا. لكن المنحى الذى أخذته المؤامرات الداخلية والخارجية على حد سواء، لم يكن يترك مساحة للتفاؤل بأن تكون آمال الكتلة الاستقلالية فى محلها.

حملات العنف المعنوى والمادى ضد الكتلة الاستقلالية:

كنا قد أوضحنا بشكل منفصل، أنه، عقب تأسيس الكتلة الاستقلالية، انتقل إليها عدد كبير جدًّا من أعضاء حزب الأندنت. ونتيجة الإحساس بالخطورة البالغة التى ولدها هذا الواقع فى صفوف معسكر دعاة الانضمام إلى إثيوبيا، فقد تم الشروع فى شن حملة ضغوط روحية (دينية) عظمى وأكثر تكثيفًا من ذى قبل شاركت فيها قيادة الكنيسة الأرثوذكسية الإرترية. وعلى سبيل المثال أصدرت ما يعرف بجمعية حب الوطن بإقليم حماسين (أى مجلس إقليم حماسين) ما قالت إنه قرارات وقوانين بشأن أعضاء الكتلة الاستقلالية الإرترية، وأعضاء حزب الأندنت الذين ينتقلون إلى الكتلة الاستقلالية، وكانت هذه القرارت كما يلى:

١. **عدم المشاركة و الاختلاط بأى شخص ينتسب إلى الكتلة الاستقلالية مهما كانت الأسباب.**
٢. **فسخ أية علاقة خطوبة تمت مع أى شخص ينتسب إلى الكتلة الاستقلالية.**
٣. **عدم المشاركة فى أفراح الزواج التى يقيمها أى شخص ينتسب إلى الكتلة الاستقلالية وعدم تقديم أى عون مالى أو مادى له.**

٤. **إذا توفى أى شخص ينتسب إلى الكتلة الاستقلالية أو أى فرد ممن يعولهم من أسرته، فإننا لن نقوم بمهمة النعى، وإذا لم يجد أحد هؤلاء من يدفنه، فيكفى أن يقوم أربعة أشخاص بحمل جثته، وثلاثة آخرون بحفر قبره ودفنه كأية جيفة؛ حتى لا يتسبب بقاء جثته دون دفن فى تعفنها وتلويث المحيط برائحة كريهة. ويتم دفن هؤلاء دون إقامة قداس أو أية مراسيم، كما لا تقدم لأسرته أى إعانه مادية كما هو فى الحالة العادية.**

٥. **إعفاء أى قسيس ينتسب إلى الكتلة الاستقلالية من مهامه، وعدم قيام أى من المؤمنين بتقديم الاعترافات أمامه أو إجراء مراسيم التعميد أو المباركة لديه... إلخ [١٢].**

ليس بمقدور المرء أن يتخيل أن مثل هذه القرارات الصادرة عن حزب الأندنت يمكن أن تصدر من دون موافقة الكنيسة. ومهما يكن فإنه من الواضح أنه لا يمكن الاستهانة بحالة القلق والخوف التى يمكن أن تولدها مثل هذه القرارات فى نفوس أتباع الكنيسة.

انتقدت صحيفة " وحدة إرتريا " فى عددها الثانى هذا الانحياز والاستغلال الدينى للكنيسة الأرثوذكسية فى مقال بعنوان " جريمة لا تغتفر " وأشار المقال إلى أن هذه الكنيسة ارتكبت جريمتيْن عظميين خلال الفترة ١٩٣٥ – ١٩٥٠م. وتطرق المقال إلى الموقف الذى اتخذته الكنيسة الأرثوذكسية الإرترية فى عام ١٩٣٥م، أى عندما غزت إيطاليا إثيوبيا فقال:

"... فى جريمتها الأولى قامت " الكنيسة الأرثوذكسية الإرترية " بالتعاون مع دولة أجنبية " (يقصد إيطاليا – المترجم) بمهاجمة دولة إثيوبيا التى ظلت مستقلة لآلاف السنين، وأصبحت هذه الكنيسة أداة بيد الدولة الأجنبية وتورطت فى إراقة دماء الكثير من المؤمنين التقاة. فى ذلك الوقت توعدت الكنيسة الأرثوذكسية كل من لم ينخرط – سواء كان إرتريًا أو من أبناء إقليم تجراى (إقليم

إثيوبى يقع فى شمالها ويجاور إرتريا من جنوبها) – فى ذاك الجيش الذى كان يغزو أرضًا غير أرضه، بأنه سينبذ روحًا وجسدًا أبد الدهر، محطمة بذلك الاستقلالية الروحية والمادية للمسيحيين، وخاصة أتباع الكنيسة الأرثوذكسية. وها هى فى هذه المرة أيضًا تقوم فى هذا الوقت وعلى مرأى ومسمع من الشعب الإرترى بمسلميه ومسيحييه بإصدار الأوامر لحرمان المواطنين الأحرار المسالمين والأتقياء دينيًا، من الأسرار المقدسة ودفنهم من دون صليب كأية جيفة حمار أو بغل، لا لشىء سوى لأنهم ناضلوا من أجل تحقيق الاستقلال.

إذا كان هناك من خرج عن عقيدة آبائه أو من انحرف عن قوانين الكنيسة الأرثوذكسية ونظمها، فإن ما ينبغى على الكنيسة الأرثوذكسية أن تقوم به هو أن تسعى إلى إعادته إلى حظيرة الإيمان من خلال الصلوات والابتهال. أما أن تسعى هذه الكنيسة للتلاعب بمصير أتباعها وتعمل على هلاكهم بأسوأ السبل، فأمر ما كان ينبغى أن تأتى به. ولكن ما تقوم به هذه الكنيسة فى هذه الآونة هو أنها تقوم باضطهاد المؤمنين المسالمين من أبناء إرتريا الذين لم يخرجوا عن عقيدة آبائهم وحرمانهم، من أسرار المسيح الذى استشهد من أجلهم، لا لشىء سوى أن معتقداتهم السياسية تختلف مع المعتقدات السياسية للحزب الذى تقوده هى، ولأنهم ناضلوا من أجل استقلال بلادهم وشعبهم ".

وبالمقابل أشار مقال صحيفة "وحدة إرتريا " إلى أنه لا يوجد فى الدين الإسلامى من يقوم بمثل هذه الإدانات البعيدة عن الروح الدينية التى تقوم بها الكنيسة الأرثوذكسية. حيث جاء فى المقال بهذا الشأن ما يلى:-

" إن الإرتريين الأحرار من أتباع النبى محمد الذين يقودون المسلمين بدءًا من المفتى الكريم وقضاتهم وشيوخهم يديرون

شؤون رعاياهم بنزاهة وورع، دون أن يميزوا بين من ينتمى إلى الأحزاب السياسية المختلفة. "

لم يتوقف المقال عند هذا الحد، وإنما تطرق إلى ما قاله أحد كهنة بلدة "عرزا "، من عبارات التهديد فى أحد الاجتماعات الحاشدة لحزب الأندنت هناك، متناولاً أتباع الكتلة الاستقلالية؛ حيث أوضح الكاهن أن الخلاص أو النجاة لا يتحقق دون إراقة الدماء.

" إن من يحقن دماءه ويستبيح دماء الآخرين بحجة " أننى أقاتل من أجل وطنى وعقيدتى " فسيحاكم أمام عدالة الأرض والسماء وفقًا لمبدأ " من يقتل بالسيف يقتل بالسيف " وحتمًا سيدان ويحكم عليه بالهلاك، ولا يمكن أن يكون هلاكه سببًا للخلاص على الإطلاق. لهذا فإن ذلك الكاهن الجليل قد أخطأ وضلل الآخرين، وجرمه أو ذنبه يعد الأعظم لأنه سيكون سببًا لحدوث انحراف وفتنة عظمى.

وفى ختام المقال خاطبت الصحيفة كاهن عرزا بالقول:-

"... بما أنه لا يوجد من يريد أن يريق دمكم، فإنه من الأفضل لكم أن تريقوا دمكم فى سبيل استقلالكم الروحى والمادى. أما إذا عزمتم على إراقة دماء أناس لاذنب لهم؛ فإن عقابكم سيكون جسيمًا للغاية "[١٣].

كانت كلمات هذا المقال وغيره من المقالات المماثلة تكشف بوضوح – كما أشرنا آنفًا– إلى أن كاتبها هو السيد ولدآب، وهو أمرلم يكن يجهله قادة حزب الأندنت. ولذا كان هذا المقال والمقال الآخر الصادر فى هذا العدد نفسه بعنوان " شعب يستحق الإشادة والتقدير "سببًا للاعتداء عليه ومحاولة اغتياله كما ذكرنا آنفًا؛ حيث ألقيت عليه قنبلة يدوية فى يوم صدور هذا العدد نفسه، أى فى الرابع من

فبراير ١٩٥٠م، ولكن السيد ولد آب نجا أيضًا من هذه المحاولة الثالثة لاغتياله، ولم يصب بأى أذى.

ليس من العسير على المرء أن يدرك أن مثل هذه الضغوط الروحية كان لها أثر كبير خاصةً فى أوساط الإرتريين من سكان الريف. ولعله أمر لا يحتاج إلى إيضاح لنستنتج أن عددًا كبيرًا من الذين كانوا يتطلعون إلى الاستقلال قد اضطروا تحت مثل هذه الضغوط الدينية إلى الانضمام إلى حزب الأندنت، أو إلى التزام الصمت على الأقل.

كانت محاولة اغتيال السيد ولدآب جزءًا من حملة الإرهاب الموسعة التى شرعت فيها جمعية الأندنت، بعد أن تم تأسيسها من جديد تحت اسم " جمعية شباب حماسين ". هذه الجمعية الإرهابية الجديدة التى أسست تحت مظلة " جمعية حب الوطن بإقليم حماسين " كانت لديها لائحة داخلية تتكون من ثمانية عشر بندًا. وعلى الرغم من عدم ورود ما يوضح أهداف هذه الجمعية الإرهابية بجلاء فى البنود المذكورة، فإننا نقرأ فى الخاتمة ما يبدو أنه يمثل الأهداف المنشودة حيث جاء فى ذلك:-

"... إن من يكسب فى الدنيا هو من يأتى متأخرًا تمامًا كما هى الحال مع الأرض البور؛ حيث تنتظر حتى يأتى من يملك ثورًا فيحرثها " - الترجمة بتصرف والمقصود هنا هو جيل الشباب - المترجم ". إن الجمعيات الشبابية التى أقامتها جمعية حب الوطن بإقليم حماسين فى مختلف المناطق والقرى تعمل على إجبار الشباب على " متابعة " قضايا وطنه بشكل أفضل، وهذا العمل يجنب جيل اليوم من الآباء من اللوم من قبل جيل الأبناء؛ لأن هذه الجمعيات تتيح لهم الإنخراط فى قضايا الوطن قبل فوات الأوان... لهذا على الجميع - شيبًا وشبابًا - أن يكونوا على قدر التحدى ويكونوا مستعدين للتصدى لمهام المرحلة الراهنة والتنمية" (١٤).

إن هذا أشبه بنداء النفير. وهذه الجمعية كانت تمتلك بعض البنود التي تجعلها مستقلة، على الرغم من أنها أسست تحت مظلة جمعية حب الوطن بإقليم حماسين؛ ففي البند العاشر - على سبيل المثال - نجد " عند طرح أى اقتراح أن المصادقة عليه تتم بتصويت أغلبية الشباب، وإذا تساوت نتيجة التصويت، فإن الجانب الذى يؤيده رئيس الجمعية هو الذى يصادق عليه ".

كنا قد رأينا فى لوائح جمعية الأندنت الشبابية الأولى وجود فقرة توضح أنه على من ينفذون العمليات الإرهابية أن يخططوا وينفذوا أعمالهم بسرية تامة. ويبدو أن هذه الفقرة قد أدخلت بغرض منح منفذى العمليات الإرهابية الحرية التامة والتستر على كبار المسؤولين. لذلك فإن دقيات قبرهنس تسفا ماريام الذى كان رئيسًا لجمعية حب الوطن بإقليم حماسين قد سعى شخصيًا، لكى تكون هذه الجمعية الشبابية تحت إشرافه المباشر. ويكشف أن السبب من وراء ذلك كان على حد قوله " إن جمعية الأندنت الشبابية الأولى كانت عارًا جسيمًا على حزب الأندنت الكبير. " وقد أقنع دقيات قبرهنس زملاءه فى الحزب بأنه سيعمل على إقناع الإنجليز حتى لا يعترضوا على إعادة تأسيس هذه الجمعية من جديد بالزعم ".. أنا سأقيم هذه الجمعية على مسؤوليتى فى اجتماعاتهم "وأنه بهذا الأسلوب تمكن من تأسيس هذه الجمعية من جديد.

على هذا النحو؛ تم تأسيس هذه الجمعية، واختيار شاب يدعى كيدانى هبتى طيون ليرأس الجمعية تحت إشراف دقيات يوهنس. وبعد أسبوع من ذلك ازدادت وتيرة الأعمال الإرهابية التى كانت تحدث فى الأرياف، بإضافة النشاطات الإرهابية فى المدن [١٥]. فبعد أسبوع بالضبط من تأسيس الجمعية، وتحديدًا فى الساعة الثانية والربع بعد ظهر ١٢ من ديسمبر، قام اثنان من الشباب يركبان درجات هوائية بإلقاء قنبلة على كل من الفتيورارى وقبر ميكائيل براخى و الفتيورارى حقوص تسفاماريام وبلاتا تسفا صيون درس الذين كانوا يتجاذبون أطراف الحديث وهم متكئون على سيارتهم أمام بار إيطاليا (**كورسو ديل ريه،**

فى شارع النصر حاليًا) ولكن لحسن حظهم لم تنفجر القنبلتان، وقد تطوع أحد المارين فقام بتفجير القنبلتين دون أن يحركهما من مكانيهما (١٦).

لم تتوقف الأعمال الإرهابية فى ذلك اليوم عند ذلك الحد، ففى التاسعة والربع من مساء اليوم نفسه وقع إطلاق نار فى شارع لورينسيني (أصبح اسم الشارع لاحقًا شارع هيلى ماريام مامو) وقد أصيب شخص إيطالى يدعى الدكتور دى جاما موتى بإصابات بالغة أدت إلى وفاته لاحقًا عندما نقل إلى المستشفى، ولم يكن هدف المسلحين قتل هذا الشخص حيث كان المقصود شخصًا إيطاليًّا آخر.

إثر هذه الأحداث أصدر الحاكم العام البريطانى قرارًا بحظر التجول ابتداءً من الساعة السادسة مساءً حتى الخامسة صباحًا. واستثنى من ذلك من يحملون تصاريح مرور خاصة (١٧).

يروى الكثيرون أنه بعد قتل الإيطالى موتى خرج ما بين ٢٣-٣٠ من شباب حزب الأندنت بمن فيهم كيدانى هبتى طيون (رئيس جمعية شباب حماسين) إلى الخلاء زاعمين أنهم خارجون لخوض النضال. ولكن لا يوجد حتى الآن من يعرف على وجه الدقة أسباب خروجهم وكيفيته. حتى دقيات قبريوهنس نفسه الذى يقول إنه ودعهم فى حى كيدانى مهرت ليس لديه ما يقوله سوى أنهم أبلغوه بذلك بالقول: " إننا ذاهبون لنوقف أعمال التنكيل والنهب التى تقوم بها عصابات الشفتا لنثبت للناس أن حزب الأندنت لا يعنى النهب "، ويضيف دقيات قبر يوهنس: إن هؤلاء الشباب كتبوا ورقة تتضمن قائمة بأسمائهم ولائحة توضح أهدافهم وأدخلوها فى زجاجة. بيد أن هذه الزجاجة، كما يقول دقيات قبر يوهنس، ضاعت ولم يعثر عليها (١٨).

لكن الوثائق البريطانية توضح أن كيدانى هبتى صيون واثنين من رفاقه التجراويين ويدعيان كيدانى قبر وهويت ولدو قد ألقى القبض عليهم بعد أسبوع من مقتل الإيطالى موتى أى فى ١٩ من ديسمبر على طريق مندفرا عدى خوالا (١٩). وقد قدم ثلاثتهم إلى المحاكمة وحكم عليهم جميعًا بالإعدام. ولكن أطلق سراحهم بعد إقامة الاتحاد الفيدرالى.

أما فيما يتعلق ببقية الشباب الذين خرجوا مع كيداني إلى الخلاء، فإنه لا توجد بشأنهم معلومات تفصيلية، ولكن نجد بعض المعلومات عنهم في إحدى وثائق الإدارة البريطانية حيث توضح الوثيقة أن عصابة " الشفتا " قبرى تسفا صيون قامت فى السابع من فبراير ١٩٥٠ باختطاف عضو الكتلة الاستقلالية فسهاولد ماريام " غاندى " من بلدته " طعزقا " وأخذته إلى منطقة " ليتو"، ويقول التقرير إنه لو لم يقم زعيم العصابة قبرى تسفاصيون نفسه غاندى لكن أفراد العصابة الآخرين الذين يتكونون من أبناء إقليم تجراى ومناطق إثيوبيا الأخرى قد أجهزوا عليه؛ حيث كان يصرون على قتله [٢٠]. وبعبارة أخرى فإن أعمال الإرهاب وعلى النقيض مما زعمته جماعة كيدانى هبتى صيون لم تهدأ وإنما ازدادت شدتها بخروج شباب الأندنت.

ومغزى هذا الكلام هو أنه تم بناء جسور قوية بين عصابات الإرهاب العاملة فى الأرياف، وتلك العاملة فى المدن، ومع أن هذه الحقيقة لم تكن محل شك فإن الإدارة البريطانية ظلت تماطل فى اتخاذ أى إجراءات بشأن ذلك متعللة بمختلف المبررات. لكن هذه الإدارة قامت فى يناير ١٩٥٠م باعتقال رئيس تحرير " صحيفة إثيوبيا " (لسان حال حزب الأندنت) أزماج قبر ميكائيل قرمو وآخرين، وظل هؤلاء رهن الاعتقال لفترة شهرين [٢١]. ومع أن هذا الإجراء اتخذته الإدارة البريطانية نتيجة لشكوكها فى ارتباطهم بالعمليات الإرهابية، فإنها لم تتجاوز فى ذلك حدود التخويف ولم تترتب عليه أى نتائج تذكر.

وبدأت أعمال الإرهاب التى كانت ترتكب باستمرار ضد أعضاء الكتلة الاستقلالية، تفلح مع مرور الزمن فى تحقيق أهدافها، ففى منتصف يناير ١٩٥٠م أصدر تسفاصيون درس سكرتير حزب إريتريا المستقلة بيانا يعلن فيه أن حزبه قد قرر الانضمام إلى " إخواننا فى جمعية حب الوطن إرتريا مع إثيوبيا (أى حزب الأندنت – المترجم) الذين يطالبون بالانضمام إلى إثوبيا، وذلك اعتبارًا من١٦ ينـاير ١٩٥٠م [٢٢]. وكانت حجته أنه رأى أن وجود الخلاسيين الإيطاليين (المولدين من زيجات إيطالية وإرترية) فى الكتلة الاستقلالية يشكل

خطرًا على وحدة إرتريا. وعلى نقيض ما توقع سكرتير حزب إرتريا المستقلة، فإن أعضاء حزبه جميعهم لم يتبعوه، وهو نفسه قد واجهته بعد ذلك الكثير من المشاكل، ومع هذا فإن خروج تسفا صيون درس هذا (شقيق زرآى درس الذى قتل عددًا كبيرًا من الإيطاليين بالسيف فى روما) من الكتل الاستقلالية لم يكن أمرًا جيدًا ليس لأهمية دور حزب استقلال وحجمه إريتريًّا؛ وإنما لأن ذلك قد شجع آخرين على الانتقال أيضًا، فضلاً عن أن مثل هذا التصرف يعطى المصداقية للمزاعم الإنجليزية بأن الكتلة الاستقلالية ليس لها أساس متين.

لكن عندما تقرر فى الاجتماع الدورى الرابع للجمعية العامة للأمم المتحدة إرسال بعثة تقصى الحقائق إلى إريتريا، وصل قادة حزب الأندنت إلى مرحلة اليأس. وحسبما يرويه دقيات قبرهنس ، فإن تدلا بايرو نفسه كان قد تملكه اليأس لدرجة كبيرة إلى حد أنه فضل أن يتسكع فى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ويتأخر هناك بعض الوقت. كما أنه قد أظهر تذبذبًا فى مواقفه عندما عاد إلى إرتريا. وعلى الصعيد الآخر كانت الكتلة الاستقلالية فى تلك الفترة تبدو وكأنها قوة لا تجابه ولا تهزم. لكن التصدعات بدأت تظهر بشكل جزئى فى أوساط الكتلة الاستقلالية بسبب حملة الضغوط الروحية فى أوساط اتباعها التى مارستها الكنيسة الأرثوذكسية بشكل مكثف، إضافة إلى تناغم ذلك مع انتشار نطاق الأعمال الإرهابية فى أنحاء إرتريا كافة، وكان ذلك سانحة مواتية وجميلة بالنسبة إلى خطط بريطانيا، خاصةً للبريغادير البريطانى فرانك استافورد الذى عاد إلى إرتريا خصيصًا لتنفيذ هذا المخطط.

مؤامرة فرانك استافورد:

بدأ أعضاء فرقة تقصى الحقائق التابعة للأمم المتحدة يصلون تباعًا إلى إرتريا منذ الثامن من فبراير ١٩٥٠م. وقد قامت كل من الحكومة البريطانية والإثيوبية قبل وصول وفود هذه البعثة وبعده بأنشطة دبلوماسية تدعو إلى العجب، وكانت هذه الأنشطة فى معظمها تتم بالتنسيق بين مسؤولى الحكومتين.

وأحد هذه الأنشطة الملحوظة هو ذهاب قادة حزب الرابطة الإسلامية المستقل (الموالى لحزب الأندنت — المترجم) إلى أديس أبابا بناءً على دعوة من إثيوبيا قبل ثلاثة أيام من وصول بعثة الأمم المتحدة [٢٣]. كان هدف الزيارة هو الحصول على مباركة الإمبراطور هيلى سلاسى لبرنامجهم وتقبيل يدى الإمبراطور. وقد تولى وزير الخارجية الإثيوبى أكليلو هبتى ولد شخصيًا مسؤولية استقبال هذا الوفد وضيافته. وكان أكليلو قد تعرف إلى رئيس حزب الرابطة الإسلامية المستقل السيد عمر قاضى فى أثناء وجودهما فى نيويورك، وكان ذلك مفيدًا بالنسبة إلى الإثيوبيين. وقد طرح جماعة عمر قاضى برنامج حزبهم الذى كان يتضمن النقاط التالية:

- **هدف حزب الرابطة الإسلامية المستقل هو الانضمام أو الاتحاد مع إثيوبيا.**
- **مساواة الإرتريين بالإثيوبيين.**
- **أن تكون للإرتريين حقوق مساوية للإثيوبيين فى المناصب الإدارية.**
- **أن تكون هناك مساواة دينية فى مؤسسات الحكومة الإثيوبية.**
- **احترام التقاليد الشعبية السائدة فى إرتريا.**
- **أن تعد اللغة العربية فى إرتريا متساوية مع اللغة الرسمية التى ستقرر فى إرتريا، وأن تكون اللغة العربية لغة تعليم فى المدارس.**
- **أن تطبق نصوص الشريعة على المسلمين فى إرتريا [٢٤].**

وقد خاطب أكليلو هبتى ولد (وزير خارجية إثيوبيا) وفد حزب الرابطة الإسلامية المستقل، بكلمات مدغدغة للمشاعر وأبلغهم أن كل مطالبهم: "…. وبإذن كريم من ملك الملوك هيلى سلاسى… ستنفذ عمليًا وفقا لما يسمح به الدستور الذى

منح للشعب الإثيوبى ". أما فيما يتعلق بمساواة الإرتريين بالإثيوبيين، فقد تحدث أكليلو مخادعًا: ".... لم يكن هناك أى شيء يحول دون حصول الإرتريين على حقوق الإثيوبيين نفسها، حتى عندما كانت إرتريا خاضعة للاستعمار، ناهيك عن أن يحرموا منها بعد انضمامها إلى إثيوبيا ".

عاد بلاتا عمر قاضى وزملاؤه وهم راضون بهذه الكلمات وبالوعود المعسولة التى قدمها لهم الإثيوبيون [٢٥]. وفى أثناء ذلك كان وزير الخارجية الإثيوبى أكليلو هبتى ولد ينسق مع المسؤول البريطانى فرانك استافورد الذى قدم إلى إرتريا لينفذ مخططه الخاص. والغريب هنا هو أن استافورد هذا الذى كان ممثلاً لبريطانيا فى لجنة تقصى الحقائق التابعة للدول العظمى الأربع والذى كان يدافع عن مشروع بلاده لتقسيم إرتريا، قد عين فى هذه المرة أيضًا ليصبح ممثلاً لبريطانيا، ومنح كامل الصلاحية للاتصال ببعثة تقصى الحقائق التابعة للأمم المتحدة. وقد عين هذا الشخص خصيصًا ليضمن تبنى بعثة الأمم المتحدة لموقف بلاده بشأن الحقوق والامتيازات التى ترى بأن إثيوبيا ينبغى أن تحصل عليها.

بدأ استافورد تنفيذ مهمته الخاصة عندما التقى بالإمبراطور هيلى سلاسى بأديس أبابا فى ٢٧من يناير ١٩٥٠م. وأوضح الإمبراطور لاستافورد أن إرسال بريطانيا له ممثلاً لبريطانيا أمام بعثة تقصى الحقائق التابعة للأمم المتحدة يعد دليلاً على رغبة بريطانيا فى مساعدة إثيوبيا، وتحقيق المخططات المشتركة للبلدين وتلبيتها.

إضافة إلى ذلك تعهد الإمبراطور لاستافورد، أنه بعد عودته إلى إرتريا سيجد كل التعاون من ممثله فى إرتريا الكولونيل نقا، ووعده بأن كل مشوراته ستكون مقبولة من إثيوبيا.

كما عبر الإمبراطور لاستافورد عن سروره لاستعداد هذا الأخير للعمل على اختراق كل الأحزاب الإرترية والتأثير فيها. وأوضح استافورد للإمبراطور أنه يتطلب القيام بنشاط كبير لكسب تأييد المسلمين الإرتريين؛ لأنه لا يمكن الحصول على إرتريا؛ اعتمادًا على تأييد المسيحيين الإرتريين فقط [٢٦].



البريغادير فرانك استافورد

وكانت زيارة بلاتا محمد عمر قاضى ورفاقه إلى إديس أبابا، التى كنا قد تطرقنا إليها آنفاً، قد تمت بعد زيارة استافورد لأديس أبابا. ولا شك أن أيدى استافورد وشريكه أكليلو كانت وراء هذه الزيارة.

ومن فور عودته إلى أسمرا، أخذ استافورد على عاتقه فى البداية مهمة شق صف حزب إرتريا للإرتريين، والذى كان يعرف باسم الحزب الليبرالى التقدمى. وتناول استافورد فى الرسالة التى بعثها إلى السفير البريطانى فى أديس أبابا ما تعرَّض له فى أثناء تنفيذه هذه المهمة والنتائج التى حققها. وفى هذه الرسالة نفسها، طلب استافورد من السفير البريطانى نقل الرسالة التالية إلى أكليلو هبتى ولد:-

"... على الرغم من أننى لم أتمكن من دفع رأس تسما أسبيروم "ومعه " الحزب الليبرالى التقدمى إلى أن يتبنى مطلب الانضمام، فإنى لاحظت أن قطاعًا كبيرًا ومؤثرًا من هذا الحزب متذمر جدًّا من وضعه أو مكانته فى الكتلة الاستقلالية ومن الاعتماد الكلى على الأموال الإيطالية. وهذا القطاع الذى أعتقد أنه قادر على التأثير فى غالبية بقية أعضاء الحزب يقوده شخص صادق ومقتدر هو دجزاماتش أبرها تسما(ابن رأس تسما)، وأنا لدى فيه ثقة كبيرة

وهو وشركاؤه منهمكون الآن فى تأسيس حزب منفصل وهذا الحزب سيحمل اسم "الحزب الليبرالى الوحدوى"، وسيطالب بالانضمام المشروط إلى إثيوبيا. "

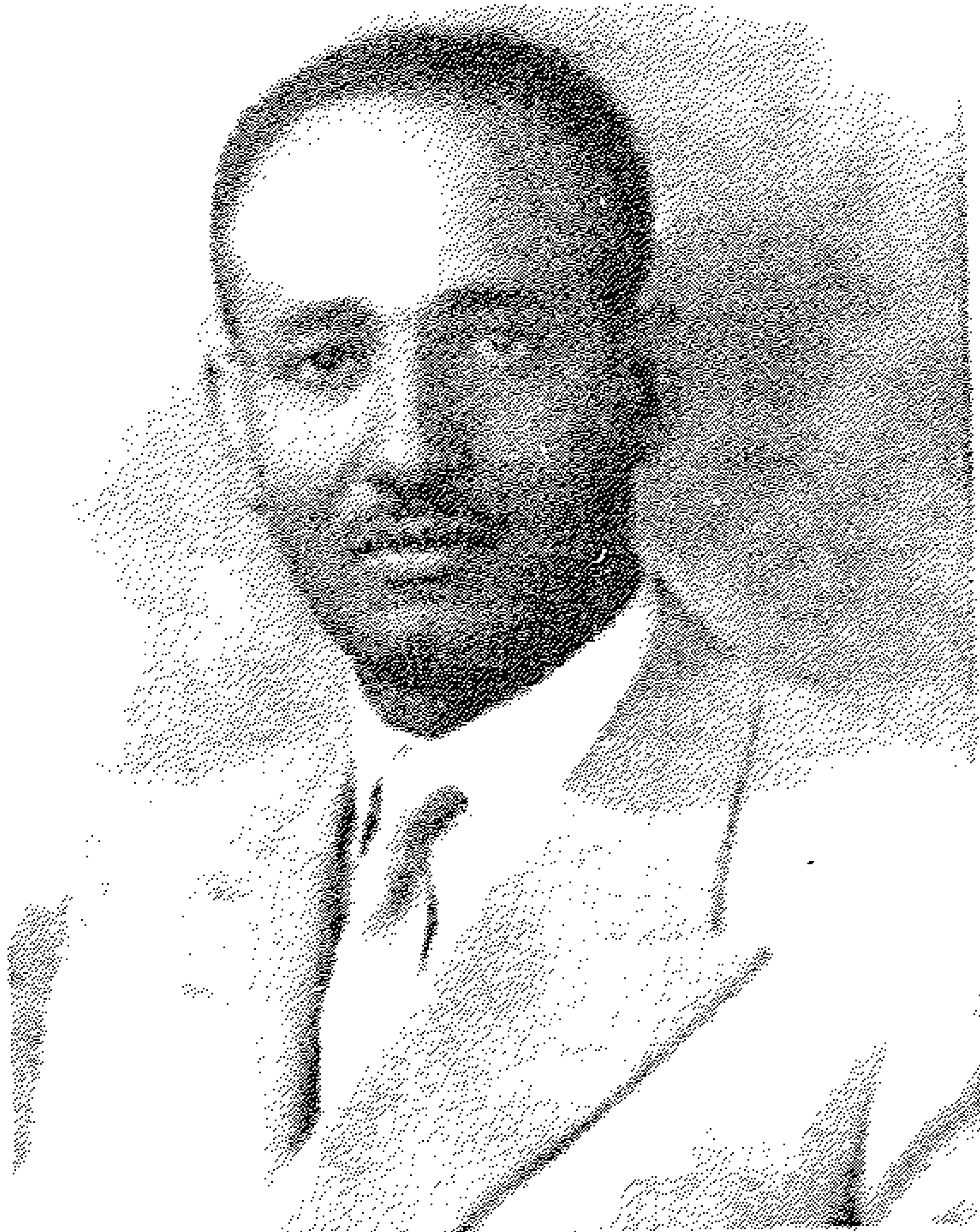


دقيات أبرها تسما

ويمضى تقرير استافورد ويقترح دعوة الحكومة الإثيوبية لهؤلاء القادة المنشقين إلى أديس أبابا ليطرحوا أفكارهم. ويستعرض استافورد أسماء هؤلاء القادة فيوضح أن أهمهم: دقيات أبرها تسما، دقيات قبرزقى قانقول والقرازماج سيوم معشو، الذى كان سكرتيرًا لحزب إرتريا للإرتريين.



دقيات قبرى زقى قانقول



قرزماتش سيوم معشو

إذن لم تكن فكرة " تقسيم المعسكر الاستقلالى " نابعة فقط من استافورد شخصيًّا؛ فكلمات هذا الأخير نفسه تشهد بأن الحكومة البريطانية نفسها كانت منغمسة بقوة فى هذا الجانب.وقد اقترح منطلقاً من اقتناعه بأهمية هذه الخطوة الانشقاقية وتأثيرها الكبير المتوقع فى بقية أطراف الكتلة الاستقلالية، أن يمنح القادة المنشقون أعلى مراتب التكريم والمناصب من قبل إثيوبيا. ودفع استافورد باتجاه تعجيل موعد زيارتهم لأديس أبابا؛ حتى يعودوا إلى إرتريا بسرعة ويعملوا على تأسيس حزبهم الجديد، ويتمكنوا من إسماع صوتهم أمام بعثة تقصى الحقائق التابعة للأمم المتحدة، والتى كان أعضاؤها قد بدأوا يتوافدون على إرتريا (٢٨).

وأعرب وزير الخارجية الإثيوبى إكليلو هبتى ولد عبرالسفير البريطانى فى أديس أبابا عن بالغ سروره لتحركات استافورد وأفكاره، وعبر له عن عميق امتنانه. وأوضح أكليلو أنه سيرسل الدعوة المقترحة عبر ممثلهم فى إرتريا الكولونيل نقا هيلى سلاسى(٢٩).

وفى اليوم التالى (١٦ من فبراير ١٩٥٠) صدرت صحيفة إثيوبيا وهى تحمل مقالاً بعنوان " إعلان للشعب الإرترى " موقعًا باسم سيوم معشو (سكرتير حزب إرتريا للإرتريين) يعلن فيه تأسيس حزب اسمه " الاتحاد الاستقلالى مع إثيوبيا ". ويوضح سيوم معشو فى هذا المقال أن حزبه الجديد يؤمن بفكرة الانضمام المشروط إلى إثيوبيا التى كانت قد وضعت أسسها فى مؤتمر بيت قرقيس، وتضمن المقال ثمانية بنود تحمل المطالب التالية:

١- أن تبقى إرتريا بحدودها البرية والبحرية الراهنة.

٢- أن تكون اللغتان التجرينية والعربية اللغتيْن الرئيسيتيْن فى إرتريا.

٣- أن تحترم حقوق الإنسان التى أقرتها الأمم المتحدة.

٤- أن يتكون برلمان فى إرتريا تكون لديه لوائحه الداخلية الخاصة به.

٥- أن يحصل الإرتريون على حقوقهم التى تقرها الحكومة المركزية.

٦- أن يكون الحاكم العام لإرتريا إرترى الجنسية كشرط ملزم، على أن يتم تعيينه من قبل ملك الملوك، بناءً على توصية البرلمان الإرترى.

٧- لا يحق لأى شخص غير إرترى أن يتبوأ منصبًا مدنيًا أو عسكريًّا الدخول (إلى إرتريا) إلا بإذن الحاكم الإرترى.

٨- أن يتم إيداع هذه الاتفاقية لدى وثائق الأمم المتحدة كنوع من الضمان [٣٠].

ويقدم دقيات أبرها تسما ورفاقه الكثير من الأسباب التى دفعتهم إلى اتخاذ هذه الخطوة. ومهما يكن، فإن النقاط الثمانى المذكورة آنفًا، تشبه فى مضمونها مشروع الاتحاد الفيدرالى الذى طرحته الولايات المتحدة الأمريكية فى الأمم المتحدة للقضية الإرترية.

وحسبما يُرْوَى، فإن استافورد قد التقى بدقيات أبرها وتعهد له بأنه سيتبوأ موقعًا قياديًّا فى الحكومة الإرترية التى ستقام إن اختار حزبه هذا الطريق [٣١]. لكن سيوم معشو من جانبه ينفى معرفته بما دار بين استافورد ودقيات أبرها، ويوضح أن أسباب قبوله لفكرة الانضمام المشروط يعود إلى أن أمل الاستقلال كان قد أصبح بعيد المنال، وأنهم قد خشوا أن ينجح المشروع التقسيمى؛ وأنهم لذلك قد قبلوا بفكرة الانضمام المشروط لمنع حدوث الانقسام [٣٢].

هناك أيضًا معلومات أخرى عن خلفيات هذا الطرح، ففى تلك الفترة التى نتحدث عنها كانت قد ظهرت حركة مطلبية جديدة فى مناطق حدود إقليم تجراى مع إرتريا، وكان يتزعمها عدد كبير من الزعماء الإقطاعيين فى هذه المناطق الحدودية. وكان هؤلاء يرفعون مطلبًا يقول: " نحن أيضًا نريد أن نتخلص من نير استعباد ملوك شوا (الأمهرا أو إثيوبيا ـــ المترجم) ونصبح مستقلين مع إخواننا

الإرتريين " وكانت هذه الحركة تطالب بالحصول على دعم الإيطاليين وتأييدهم. وقد وصلت إلى الإدارة البريطانية تقارير عن هذه الحركة، وعن التقاء زعمائها بالكتلة الاستقلالية الإرترية [٣٣].

وكانت هذه التقارير توضح أن هناك مشاعر معادية لحكم شوا (نسبة إلى الإقليم الذى تقطنه قومية الأمهرا الحاكمة وقتها ــ المترجم) فى شمال إقليم تجراى، وتحديدًا فى مناطق أديابو؛ حيث تسود الاضطرابات والأصوات المنادية بالانتفاضة ضد حكم الأمهرا [٣٤]. كما كانت هذه التقارير توضح – من ناحية أخرى – وحسب تفسير الإدارة البريطانية الاستعمارية – أن التحريض على الثورة فى تجراى كان يأتى من إرتريا عبر الكتلة الاستقلالية الإرترية، وأن أموال الحكومة الإيطالية وراء تشجيع هذه الحركة. وقد عرف أن من كان يقدم كل هذه المعلومات للإنجليز هو شخص يدعى قبرئيل ولد ماريام الذى يعمل مسؤولاً فى اتحاد المثقفين[٣٥].

وحول هذا الأمر يقول السيد ولد آب ولد ماريام (كان وقتها رئيس اتحاد المثقفين):

لم تكن هناك أية علاقة بين الكتلة الاستقلالية وتجراى (إقليم إثيوبى مجاور لإرتريا). وإذا كان هناك من يبعث بأشخاص إلى تجراى (للتحريض) فهو إما البريطانيون أنفسهم، وإما جماعة دجزماتش أبرها تسما. وأنا لا أعنى أن الإيطاليين لا يمكن أن يقوموا بذلك، لكن لا أرى سببًا يدفعهم إلى ذلك [٣٦].

وحسبما أوضحه السيد ولد آب، فإن منطلقات دقيات أبرها تسما الذى كان يعتنق منذ البداية فكرة إقامة دولة تجراى ــ تجرينية، يمكن أن تكون نابعة من رغبته فى أن يتولى زعامة متحدثى اللغة التجرينية الكائنين على ضفتى نهر مرب " القاش" (أى متحدثى اللغة التجرينية فى إرتريا وتجراى). وعمومًا فإن ما قام به جماعة دقيات أبرها كان خطوة كبيرة فى اتجاه إضعاف الكتلة الاستقلالية. أما

فيما يتعلق بما قيل عن اتصالهم بتجراى، فإن هذا الموضوع قد تراجع قبل أن يتمخض عن أية نتيجة.

وعندما تم الإعلان عن تأسيس حزب "الاتحاد الاستقلالى مع إثيوبيا "، أثار ذلك الكثير من الغضب والاحتجاج فى صفوف حزب إرتريا للإرتريين، وتمت تنحية سيوم معشو من منصبه سكرتيرًا للحزب، وحل محله من فوره أسبروم ولد قرقيس (٣٧). وانهالت الانتقادات والتوبيخات على الجماعة المنشقة، وقيل إن دقيات أبرها قد لُعِن من قبل أبيه رأس تسما (رئيس حزب إرتريا للإرتريين).

وبعد أيام قلائل من صدور " إعلان " الحزب الانشقاقى، أصدرت صحيفة وحدة إرتريا تعليقًا مطولاً بشأن هذا الحدث نقتطف منه ما يلى:ـ

"... إذا كان (هذا الحزب) يدعو حقًّا كما تقول تسميته بالحرف الواحد إلى (الاتحاد الاستقلالى) فإنه يبدو أنه لم ينحرف كثيرًا عن جادة الطريق القويم. فمن الواضح أن ذلك (الاتحاد الاستقلالى) يعنى أن تحصل إرتريا على استقلالها، ومن ثم تعقد مع إثيوبيا ــ الدولة المستقلة مثلها ــ اتفاقيات تفاهم.

ومادام الأمر كذلك، ومادامت مسألة الحصول على الاستقلال التام أمرًا مقبولاً ومفروغًا منه مسبقًا، فأى حزب هو الذى يكره أن تعقد اتفاقيات مع إثيوبيا؟ إن الدعوة إلى مثل هذه الاتفاقيات لا تعد سببًا لتأسيس حزب جديد؛ لأن الكتلة الاستقلالية الإرترية نفسها تتطلع إلى تحقيق الاستقلال التام لإرتريا، وأن تعقد مع إثيوبيا والدول المجاورة الأخرى اتفاقيات تفاهم وفق النهج السليم فى مثل هذه الحالات.

نعم ... الكتلة الاستقلالية الإرترية، تكره الاتحاد الذى تكون فيه العلاقة بين مُسْتَعْمَر ومُسْتَعمِر،أما أن يتم عقد الاتفاقات بين دولتيْن، أى إرتريا وإثيوبيا المستقلتيْن، واللتين ستديران شؤونهما بشكل مستقل، فأمر لا يمكن أن يكون غير مستحب. لهذا ينبغى أن

تعترف إثيوبيا؛ أولاً بالاستقلال إرتريا، وحينها يمكننا الحديث عن الاتفاقيات (٣٨).

هكذا إذن برزت الخلافات، ويصعب الحديث بالأرقام عن الأعداد التى انشقت مع جماعة دقيات أبرها. ومع هذا يمكن القول إن انشقاق دقيات أبرها قد ألحق أضرارًا يصعب تقديرها ليس بحزب إرتريا للإرتريين فحسب، وإنما أيضًا بالكتلة الاستقلالية الإرترية. لأنه كان من المؤسسين الرئيسين لحزب إرتريا للإرتريين. وقد تمكن استافورد عبر هذه الخطوة من تسجيل نصر على الكتلة الاستقلالية الإترية.

استافورد وحزب الرابطة الإسلامية للمنطقة الغربية:

كنا قد رأينا فى الفصول السابقة أن استافورد استهدف حزب الرابطة الإسلامية منذ سبتمبر ١٩٤٩، وكان لديه مخطط لفصل المنخفضات الغربية عن باقى أجزاء إرتريا. وكان استافورد هذا قد ألمح للإمبراطور هيلى سلاسى عند لقائه به فى أديس أبابا أنه يتعين إيلاء اهتمام خاص بالمسلمين الإرتريين؛ حتى يمكن تلبية الرغبات الإثيوبية والبريطانية. وهكذا وبعد أن أنجز مهمة انشقاق حزب دقيات أبرها تسما حوّل استافورد كل اهتمامه نحو الرابطة الإسلامية.

كنا قد تابعنا فى الفصول السابقة أيضًا كيف أن تدخل الإدارة البريطانية الاستعمارية كان قد وضع نهاية لانتفاضة طبقة التجرى التى كان يقودها الشيخ إبراهيم سلطان ضد اضطهاد طبقة الإقطاعيين الشماقلى. كما كنا قد أوضحنا بشكل موسع أن هذه الإدارة عملت على تشتيت قبائل التجرى كافة، بما فيها تلك التى أقامتها منهم طبقة الشماقلى نفسها، إلى وحدات شبه مكتفية ذاتيًا يدير كلاً منها إما زعيم، وإما ناظر. كما رأينا كذلك كيف أن هذا الحل قد أثار غضب الطبقات المهيمنة وزعاماتها التقليدية المعروفة بتسميات كنتيباى، شوم، دقلل وحقدهم كافة، بل إن الأمر قد وصل فى بعض المراحل المحددة إلى انضمام هذه الزعامات بمن

فيها السيد بكرى الميرغنـــى (رئيس حزب الرابطة الإسلامية) نفسه إلى حـــزب الأندنت.

ولاشك أن الشيخ إبراهيم سلطان (باعتباره قائدًا لهذه الانتفاضة) كان يقــف فى مواجهة النضالات المضادة كافة التى كانت تقوم بها طبقة الشماقلى. من ناحية أخرى، كان إبراهيم سلطان يتبوأ موقعًا أماميًّـــا أو قياديًّـــا فـــى حـــزب الرابطـــة الإسلامية،كما أن الكتلة الاستقلالية لم تكن لتخطو خطوة واحدة إلى الأمام من دون تعاونه وقيادته، لهذا تحددت الإنجازات الثلاثة فى:

" ١ " إسقاط نفوذ طبقة الشماقلى وهيمنتها، وتأمين احتــرام حقــوق طبقــة التجرى.

" ٢ " تجميع المسلمين الإرتريين، وتحويلهم إلى قوة سياسية وطنية.

" ٣ " تأسيس تكتل عريض وتجميع كلمة غالبية الشعب الإرترى حول مطلب الاستقلال، كفيلان بأن يضعا الشيخ إبراهيم سلطان أمام نصب أعــين الكثير من الأعداء والخصوم.

فى تلك الفترة، لم يكن هناك من أُضمِرَتْ له كراهية غير محدودة من قبــل المعارضين لاستقلال إرتريا وشعبها أكثر من الشيخ إبراهيم سلطان وزميله ولد آب ولد ماريام. وكان للشيخ إبراهيم أعداء فى كل مرحلة، فقد كـــان هنـــاك زعمـــاء الشماقلى وطبقتها خلال نضال طبقة التجرى، وكانت هنـــاك الحكومـــة الإثيوبيـــة وحزب الأندنت خلال مرحلة تأسيس حزب الرابطة الإسلامية. وعنـــدما أســـست الكتلة الاستقلالية لم يكن كل من ذكرناهم آنفاً ضده فحسب، وإنما كان هناك أيـــضًا المسئولون البريطانيون وبعض زعماء قبائل التجرى الذين حصلوا علـــى حقـــوقهم بفضل جهود الشيخ إبراهيم سلطان.

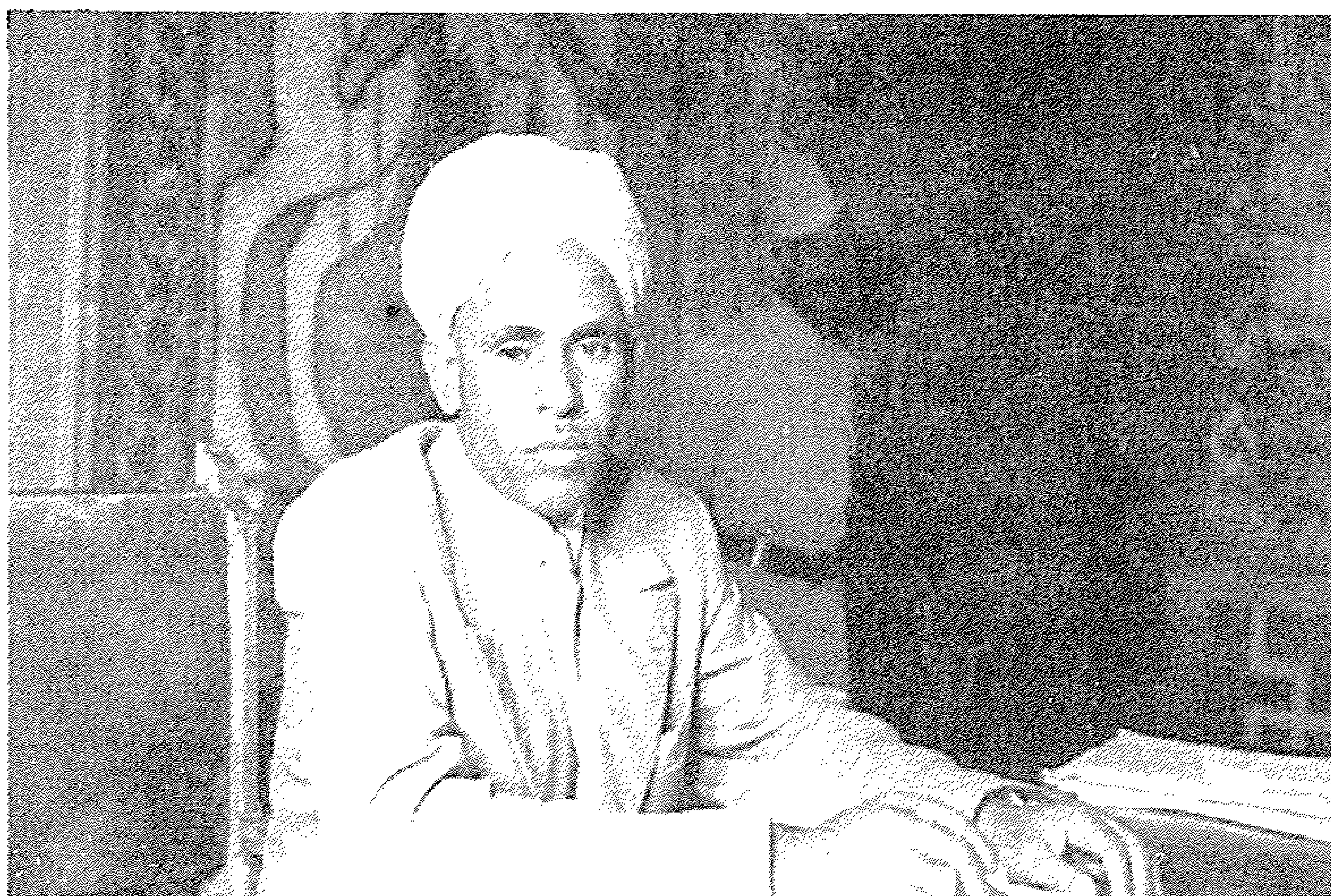
لم يترك المسئولون البريطانيون أية سانحة إلا واستغلوها للتقليـــل مـــن دور الشيخ إبراهيم سلطان وتشويه صورته. فإضافة إلى زعمهم بأنـــه " أداة للإيطاليين " لم يكن المسؤولون البريطانيون يتورعون فى أحـــاديثهم ـــ عنـــدما يكـــون هـــو

موضوعها _ عن إلصاق أية عبارة يرون أنـــها يمكن أن تـــسيء إليـــه أو تـــشوه صورته.

والسبب وراء كل ذلك هو أن الشيخ إبراهيم سلطان كان المحـــرك الفعلـــى للحركة الاستقلالية فى الساحة الإرترية، خاصة منذ أن كـــشفت بريطانيـــا نياتهـــا لتقسيم إرتريا وبروز دعاة الاستقلال والانضمام إلى إثيوبيا كخطين منفصلين، أى خلا الفترة ١٩٤٤- ١٩٤٥، أما فيما يتعلق بمزاعمهم بأنه أقام علاقة شراكة مـــع الإيطاليين والعرب، فإن البريطانيين أنفسهم كانوا مقتنعين بأن استقلال إرتريا غير ممكن من دون الحصول على تأييد الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة. لهذا فإن مـــا كان يقوم به الشيخ إبراهيم سلطان من نشاط للحصول على التأييد الـــدولى، إنمـــا ينطلق من فهمه المبكر للواقع السياسى فى تلك الفترة، وليس لنيته فى بيع الـــبلاد. وبعبارة أخرى ليس من المبالغة فى شيء إن قلنا إن الشيخ إبراهيم ســـلطان كـــان متجاوزًا الفهم السياسى الذى كان سائدًا فى أوساط قـــادة الأحـــزاب و الـــسياسيين الإرتريين فى تلك الفترة، أما فيما يتعلق بمزاعمهم حول الجوانـــب الـــسلبية فـــى سلوكـــه الشخصـــى، فإن هذه المسألة لا يمكن وينبغى ألاَّ تطغى علـــى الحقيقـــة المذكورة آنفًا. والشيخ إبراهيم، وعلى الرغم من أنه أصبح زعيمًا لقبيلة رقبات فى أثناء التغيير الإدارى القبلى الذى وضعه الإنجليز فى عام ١٩٤٨م، فإنه لم يرغـــب فى أن تبتلعه السيـــاســـات القبلية. كما يروى الكثير من معارفه أنه لم يكن يتسامح مع الإقطاعيين الذين مضى عهدهم، أو مع من يتبعون نهجًا مماثلاً لهم من زعماء القبائل، وإنه كان شديد القسوة فى انتقاده وسبابـــه المكشـــوف لهـــذه الفئات؛ الأمر الذى خلق له عداوات شخصية كثيرة. والمعروف أن الشيخ إبراهيم سلطان كانـــت له شخصية قوية، وأنه كان غير مجامل فى حديثه، وكان كثيرًا ما يمزج بين الجـــد والهزل فى حديثه. كما عرف عنه تسرعه واندفاعه إلى حد يقرب مـــن التهـــور. وعندما شرع استافورد فى خطته لتمزيق حزب الرابطة الإسلامية كان مدخله الذى استغله لتحقيق مأربه هذا، هو هذه السلوكيات الفردية الخاصـــة بالـــشيخ إبـــراهيم سلطان والعداوات والأحقاد التى كان يكنها بعض الأفراد تجاهه.

فى البداية حاول استافورد تسجيل اختراقه عن طريق مسلمى المرتفعات، لكن مخططه هذا لم ينجح بفضل وجود أمثال دقيات حسن على من قيادات حزب الرابطة الإسلامية الذين لا ينقضون عهودهم ولا تلين لهم قناة. بعد ذلك اتجه إلى منطقة المنخفضات الغربية، والتى كانت بريطانيا تعتزم أصلاً اقتطاعها وضمها إلى السودان. وهناك وجد زعيمين يقبلان أفكاره، كان أحدهما ناظرًا والآخر قاضيًا. الأول كان اسمه الشيخ على موسى رادناى[٣٩]، والثانى القاضى حامد أبو علامة[٤٠].

وبينما كان الشيخ على موسى رادناى يعد أحد القياديين المؤسسين لحزب الرابطة الإسلامية وأحد المدافعين الأساسيين عن أهدافها، كان القاضى حامد معروفًا عنه أنه لا يمكث فى حزب واحد؛ حيث تنقل فى كل الأحزاب تقريبًا، بدءًا بحزب الرابطة الإسلامية، ومرورًا بالحزب الموالى لإيطاليا، كما انتمى إلى حزب الأندنت لفترة محدودة[٤١].



الشيخ على موسى رادناى

التقى استافورد بهؤلاء وبغيرهم من النظار فردًا فردًا وحرضهم ضد الشيخ إبراهيم، واصفًا لهم أنه عميل للإيطاليين. إضافةً إلى ذلك أثار استافورد مسألة الموقف المعادى المعروف لإبراهيم سلطان ضد الزعماء الإقطاعيين، وأوضح لهم أنهم كزعماء قبائل ونظار لن يكونوا بمنأى عن معاداته لهم (٤٢). كان هدف استافورد هو العمل على عزل الشيخ إبراهيم سلطان عن طريق تخويف الزعماء والنظار الجدد بأن إبراهيم يسعى إلى إسقاطهم وتأكيد زعامته الشخصية لقبائل التجرى كافة.

وكان من بين النظار الذين تأثروا بتعبئة استافورد واستجابوا لها، شخص يدعى الشيخ عمر ناشف والذى انتخب لاحقًا عضوًا فى البرلمان الإرترى. ويروى الشيخ أنه عند تأسيس الكتلة الاستقلالية، انضم إليها أغلبية الإرتريين بمن فيهم أعضاء حزب الأندنت، وأن الإنجليز التقوا بالشيخ إبراهيم سلطان، وحاولوا أن يثنوه عن فكرة الاستقلال، وأن الأمر قد بلغ بهم حد تهديده فى كثير من الأحيان(٤٣).

لم يكن بالإمكان التأكيد على ما رواه الشيخ عمر ناشف وآخرون بهذا الخصوص، لكننا نجد فى إحدى الوثائق البريطانية السرية للغاية، أن مسؤولاً بريطانيًا يدعى دى. سى. أى. كوك قد عقد اجتماعًا عاصفًا تخللته ملاسنات حادة مع الشيخ إبراهيم سلطان. وقد جاء فى هذا التقرير السرى: ".. إن تعطشه للسلطة (يقصد الشيخ إبراهيم سلطان) قد تضاعف كثيرًا خلال الأسابيع الماضية، ولكن من الناحية السياسية يعد قوة سياسية ينبغى علينا مواجهتها، وهو لديه قدرة مدهشة على الخروج من المآزق " (٤٤).

يبدو أن قدوم استافورد لتنفيذ مخططاته تلك كان بعد هذا الرفض العنيد الذى أظهره الشيخ إبراهيم. ويروى الشيخ عمر ناشف أنه كان حاضرًا فى الاجتماعات التى عقدها استافورد لنظار القبائل فى منطقة القاش - بركة. ويوضح الشيخ عمر أن تريفاسكس (باحث تاريخى و اجتماعى و سياسى بريطانى عمل فى إرتريا - المترجم) هو الذى تحدث فى هذا الاجتماع. وذكر الشيخ عمر اسم تريفاسكس ربما يعود إلى أن تريفاسكس واستافورد كانا معًا فى ذلك الاجتماع، أو أن

تريفاسكس كان ينوب عن استافورد فى إدارة الاجتماع، أو أن الأمر قد اختلط على الشيخ عمر فخلط بين اسمى الرجلين. ومهما يكن فإن المخطط أو المؤامرة كانت بالأساس من صنع استافورد. ويروى الشيخ عمر مادار فى ذلك الاجتماع بالقول:

"... سألنا تريفاسكس هل نعيدكم إلى حكم آل كنتيباى ودقلل السابق أم ستقبلون التقسيم؟ فقلنا إن غالبية التجرى مع إبراهيم، ونحن المجتمعين عشرة نظار فقط، فكيف يمكننا أن نطالب بالتقسيم؟ حينها رد تريفاسكس:-

إن عشرة نظار يكفوننا وأبلغنا أن نسمى حزبنا " حزب الرابطة الإسلامية للمنطقة الغربية " بدلاً من الحزب التقسيمى. وهكذا أنشئ الحزب التقسيمى. وانشققنا نحن النظار خوفًا من عودة هيمنة آل كنتيباى ودقلل، وذلك فى الوقت الذى كانت فيه غالبية السكان تؤيد حزب الرابطة... إن كل ذلك كان من صنع الإنجليز، إن تريفاسكس هو الذى قام بذلك (٤٥).

كل هذا حدث فى منتصف فبراير ١٩٥٠م، وكانت بعثة تقصى الحقائق التابعة للأمم المتحدة قد وصلت وبدأت فى مباشرة مهامها.

هكذا أسس الحزب التقسيمى برئاسة القاضى حامد أبو علامة وكان سكرتيره على رادآى . وحسب ما يرويه الشيخ عمر ناشف فإنه قد أمكن إدخال عشر قبائل ــ عن طريق زعمائها ــ من أصل ثلاث وعشرين قبيلة بمنطقة بركة، إلى الحركة الجديدة. و باستثناء قبائل الشماقلى التى كانت قد انضمت لتوها إلى حزب الأندنت، فإن القبائل العشر المتبقية فى منطقة بركة وكل قبائل التجرى الأخرى فى أنحاء إرتريا كافة تمسكت بالوقوف خلف الشيخ إبراهيم سلطان.

وعندما تنظر إلى الأمر من هذه الزاوية (عدد القبائل) يكون واضحًا أن قوة حزب الرابطة الإسلامية الأساسية لم تتقلص. ومع هذا، فإن إقامة الحزب التقسيمى كان له أثر سلبى لا يستهان به فى ذلك الوقت وفى الأعوام اللاحقة على

واقع السياسة الإرترية، وكان أسوأ ما فى الأمر أن هذا المخطط هو الـــذى حقــق للمستعمرين البريطانيين مكاسب سياسية ملموســـة دون غيـــره مـــن مخططـــاتهم ومؤامراتهم الأخـــــــرى؛ وذلك لأننا، كما سنرى بين الحين والآخر فى الفصول التالية، أن الأشخاص الذين أسسوا الحزب التقسيمى كانوا يقيمون علاقات سياســـية مختلفة ويدخلون فى تكتلات ائتلافيـــة متباينـــة، بعـــد أن أصـــبحوا أدوات تعمـــل لإعاقة النضالات التحررية للشعب الإرترى من أجل الاستقلال.

*** ملحوظة:**

فى الطبعة الثانية من هذا الكتاب أجرى المؤلف تصحيحًا وتنقيحًـــا لـــبعض أجزاء الطبعة الأولى وفيما يتعلق بهذا الجزء مـــن الكتـــاب يقـــول المؤلـــف: إن القرزماتش سيوم معشو سكرتير حزب إرتريا للإرتريين قد أبدى ملاحظتـــه علـــى الفقرة الخاصة بدور استافورد فى شق الكتلة الاستقلالية، وكيف بدأ تنفيذ مهمته من خلال اختراق حزب إرتريا للإرتريين، وقد اعترض القرزماتش سيوم بشدة علـــى هذه المعلومة وقال: "... عندما أسس حزب الرابطة الإسلامية للمنطقـــة الغربيـــة، خشينا أن تنقسم البلاد فطالبنا بالاتحاد المستقل مع إرتريا وقدمنا مـــشروعًا شـــبيهًا بمشروع الاتحاد الفيـــدرالى؛ ولهـــذا لم نكن نحن من بدأ الانقسام.. وأرى أنكم قد نسبتم إلينا ما لم نرتكبه "

الفصل السابع عشر

بعثة تقصى الحقائق التابعة للأمم المتحدة فى إرتريا

الاضطراب والإرهاب والاقتتال الأهلى فى أسمرا

شرعت البعثة من فور وصولها إلى أسمرا فى الثامن من فبراير ١٩٥٠ م، فى ممارسة مهامها. ولكن قبل مضى أسبوعيْن على وصولها، وقع فى شوارع أسمرا حدث عظيم للغاية، فكما هو معروف فى الكثير من تجارب الشعوب، أن مسيرة بناء الوحدة الوطنية والحس الوطنى تكتنفها تحديات واختبارات عسيرة للغاية؛ لهذا يمكن اعتبار ما حدث فى الحادى والعشرين من فبراير ١٩٥٠ من شجار الأشقاء فى شوارع أسمرا، أحد أقسى المحكات أو الاختبارات التى واجهت الشعب الإرترى فى هذا المجال.

ففى التاريخ المذكور، توفى شخص يدعى باشاى نصر الدين (أى الباشا نصر الدين - المترجم) فى مستشفى ريجينا ألينا (مستشفى دار الشفاء حاليًّا) متأثرًا بإصابته التى نتجت عن أنه تعرَّض لهجوم من عصابات الشفتا التابعة لحزب الأندنت فى مقر عمله بمحطة السكة الحديد فى بلدة " إمبا درهو " (بلدة صغيرة تقع على بعد نحو ١٠كلم إلى الشمال الغربى من العاصمة أسمرا - المترجم) حيث كان يعمل ناظرًا للمحطة، وكان باشاى نصر الدين عضوًا بالكتلة الاستقلالية. ويزعم آخرون أنه برغم حدوث عملية القتل فى بلدة إمبادرهو، فإن البريطانيين تعمدوا نقل جثته إلى أسمرا بهدف إثارة الاضطرابات ودفع الناس للخروج فى مظاهرات [١].



تشييع جنازة باشاى نصر الدين فى أسمرا

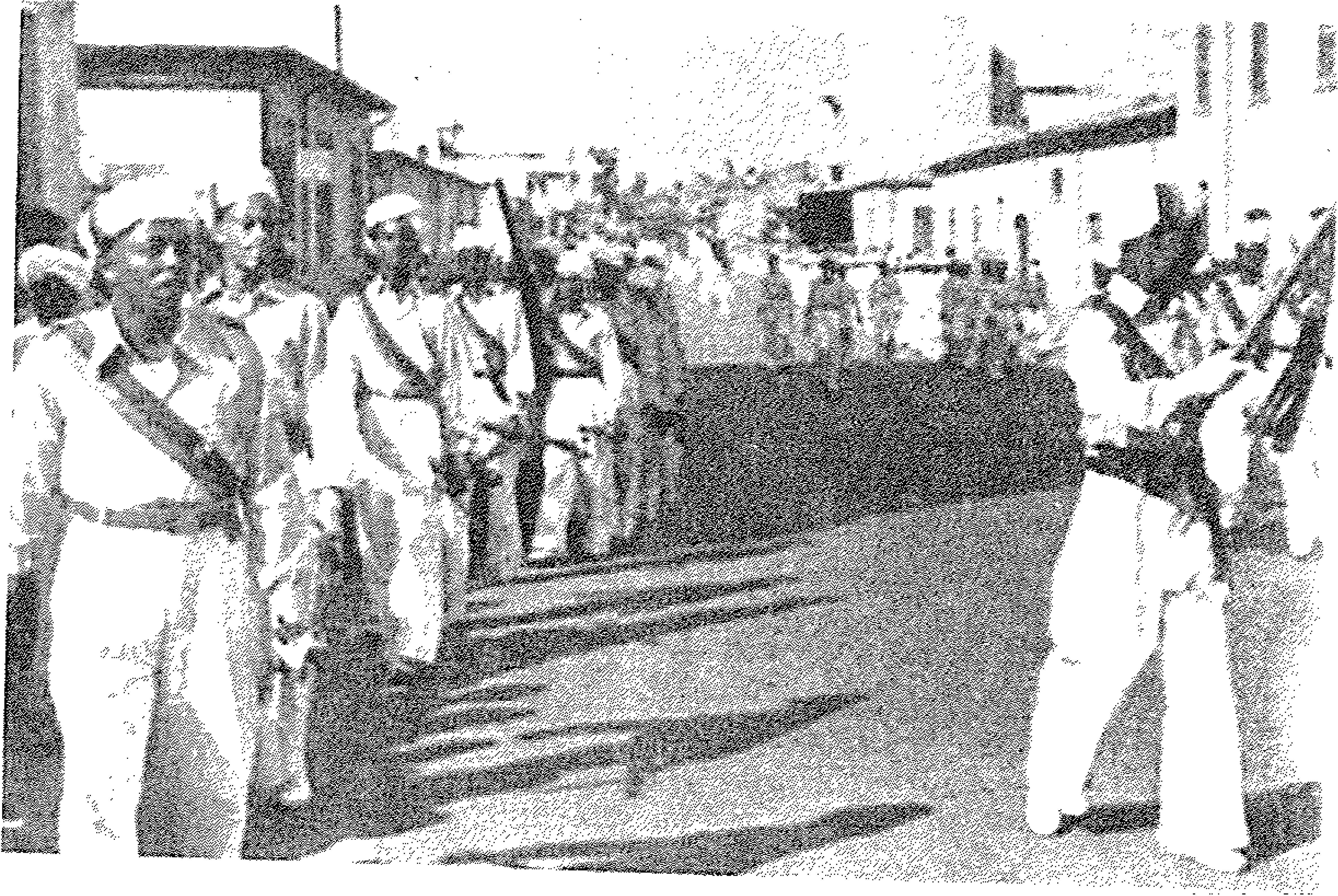
ومهما يكن فإن قادة حزب الرابطة الإسلامية كانوا قد اعتزموا أن يحولوا مراسيم التشييع إلى مظاهرة سياسية سلمية؛ ولهذا شرعوا فى إجراء الاستعدادات اللازمة لذلك، ويروى الشيخ إبراهيم سلطان أنه قد جادل كثيرًا لمنع تسيير تلك المظاهرة، فإنه، كما يقول، لم يجد من يصغى إليه (٢).

فى ذلك اليوم نفسه، كانت تجرى مراسيم تشييع جنازة أحد الإيطاليين الذى قتلته عصابات الشفتا التابعة لحزب الأندنت، وقد خشى ضابط الشرطة الإنجليزى من أن تحدث اضطرابات هناك؛ فركزوا كل اهتمامهم نحوها. وتجنبًا لأى تعارض فى التوقيت، فقد قرر الإنجليز أن تكون مراسيم دفن نصر الدين عند الثالثة عصرًا.

لكن جثمان نصر الدين لم يخرج من مستشفى دار الشفاء إلا عند الرابعة والربع عصرًا؛ بسبب تأخر قدوم المشيعين.

كانت المظاهرة التى رافقت الجنازة منظمة بشكل جيد؛ ففى الصفوف الأمامية اصطفت طوابير جمعيات الشباب المسلمين التابعين لحزب الرابطة الإسلامية، وهم يحملون السيوف والعصى ويرفعون الرايات ذات الألوان الخضراء

والحمراء التى كانت ترمز لجمعياتهم، وتلى هـذه المجموعـة طـوابير طـلاب المدارس الإسلامية ومعلميهم، وخلفهم كان يسير موكب جثمان نصر الدين الـذى كان يحف به من جوانبه فضيلة مفتى الديار الإرترية وقيـادات حـزب الرابطـة الإسلامية ومسئولى الكتلة الاستقلالية، وفى آخر الموكب كان يسير المشيعون مـن الأقارب وعامة الناس، وكان عدد المشاركين فى تشييع الجنازة يتراوح مـا بـين ٣٠٠٠ – ٣٥٠٠، وقد بدا الموكب طويلاً للغاية؛ لأن المشيعين كانوا يسيرون فـى طابوريْن متباعديْن ومتوازييْن.



مسيرة سلمية لشباب حزب الرابطة

كان من المقرر أن يتحرك موكب الجنازة من أمام المستشفى ويمر من أمام سينما كابيتول والمكاتب الحكومية المصطفة على طول الطريـق، وأن ينعطـف الموكب باتجاه فندق كرن ويسلك الشارع الكبير المعروف وقتها باسم " كورسوديل ريه " (شارع النصر حاليًا) ثم ينعطف تاركًا مقر هيئة الكهرباء " سـيداو " إلـى اليسار؛ حيث يصل إلى سوق الحبوب " سوق العيش " ويزحف الموكب من هنـاك سالكًا اتجاه الشمال؛ حتى يصل شارع الإمبراطـور منليـك الأول، ثـم ينعطـف الموكب إلى الأيمن ويمر بجوار موقف أتوبيسات مصوع، كرن، تـسنى... إلـخ

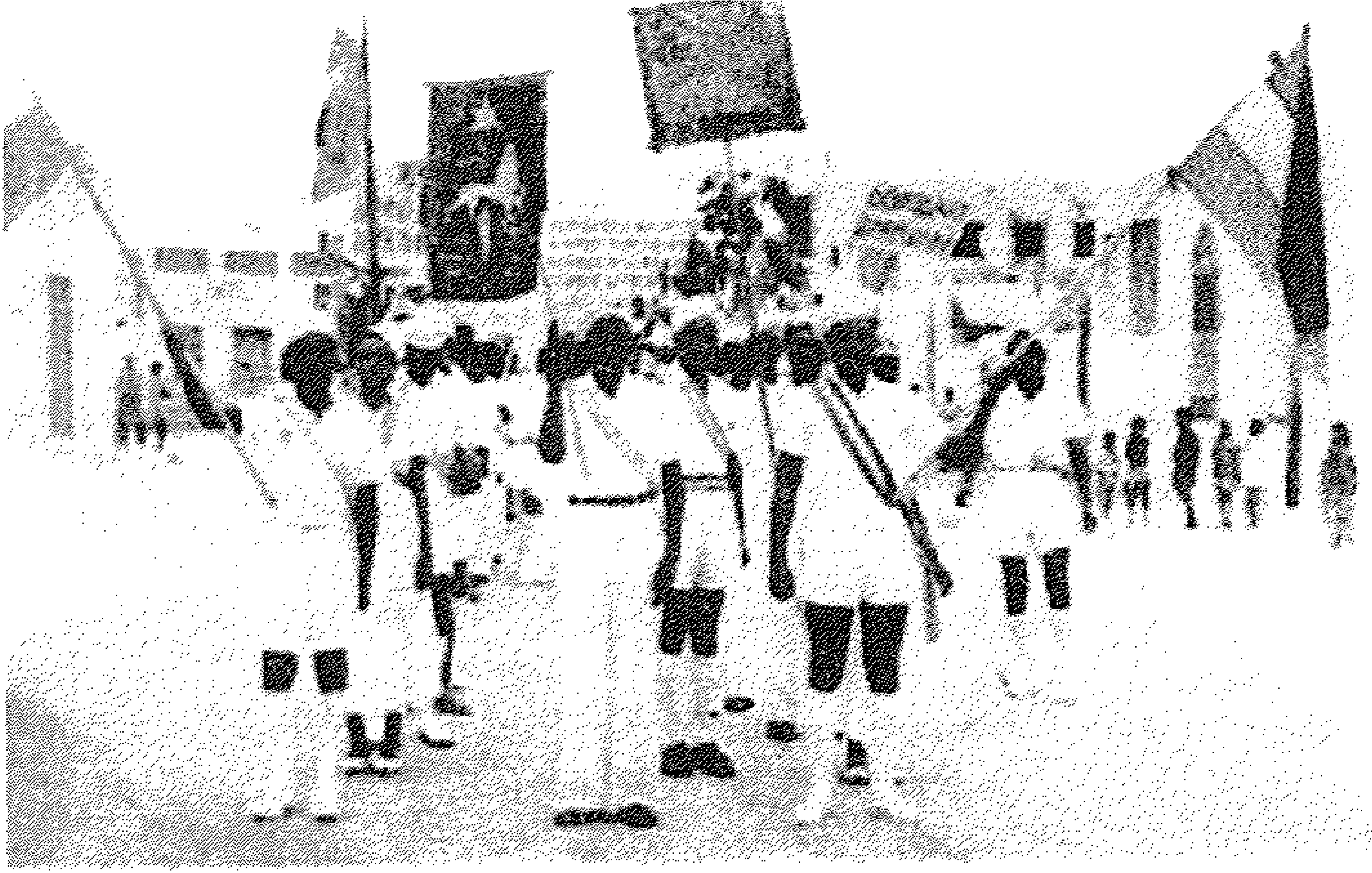
حاليًا (وقتها كان أرضًا خالية) ويجتاز المسلخ القريب منه ويخترق منطقة عــداقا حموس متجهًا مباشرةً إلى مقابر المسلمين [٣].

في تلك الفترة، كان مقر حزب الأندنت يقع إلى الغرب من مستشفى بلديــة أسمرا (الذي يجاور موقف حافلات مصوع تسنى... حاليًا) ويوضح الكثير مــن شهود العيان أن المظاهرة كانت سلمية حتى وصولها إلى الشارع المجــاور لمقــر حزب الأندنت " شارع الإمبراطور منليك ". ومما يذكره الشيخ إبراهيم سلطان بهذا الشأن – على سبيل المثال – أن المسيرة لم تشهد أيــة أعمــال اســتفزازية قبــل الوصول إلى هذا المكان، اللهم إلا قلة من بين المصطفين على جانــب الــشوارع الذين كانوا يرفعون أصابع إبهامهم إلى الأعلى، وكانت هذه إشارة خاصة بأعضاء حزب الأندنت [٤].

وعندما وصلت طوابير المظاهرة السلمية بالقرب من مقر حزب الأنــدنت، ألقى حجر على المظاهرة من وسط جمهور المتفرجين، وأثار هذا التصرف حفيظة أحد شباب الرابطة الإسلامية، فخرج عن طابور المسيرة ولوح بسيفه في وجه أحد المتفرجين وضربه به في وجنته على نحو خفيف دون أن يلحق به أذى؛ وقــد أدى هذا إلى تزايد إلقاء الحجارة على المظاهرة والاشتباك بالعصى؛ فهــرب الأطفــال جزعًا وساد الهرج والمرج واختلط الحابل بالنابل، بينمــا كــان رجــال الــشرطة الإنجليزية والإرتريين يحاولون تهدئة الوضع انفجرت قنبلة في جدار مقر حــزب الأندنت وأثار ذلك ذعرًا عامًا وثورة من الغضب؛ فتحول الأمر إلى فوضى عارمة واقتتال مباشر ومكشوف، وفي أثناء ذلك كان يسمع انفجار القنابل وصوت طلقــات الرصاص وسقط نتيجة لذلك العديد من الناس صرعى.

وندرك من شهادة الشيخ إبراهيم سلطان أن الاضطرابات قد اندلعت بسرعة كبيرة للغاية، وأن الاضطرابات حدثت عندما كان هو برفقة فضيلة الــشيخ مفتــي الديار الإرترية ودقيات حسن علي. وكانوا لا يزالون يسيرون في التظاهرة التي لم يكن وسطها قد تجاوز مقر هيئة الكهرباء " سيداو "، وحاول جماعة إبراهيم سلطان تهدئة الأطفال المذعورين عندما وصلوا سوق الحبوب.

وقد قام إبراهيم سلطان ومعه جماعة آخرون من كبار السن بحمل نعش الجثمان، وتوجهوا به نحو المقابر، بينما كانت الحجارة تنهال عليهم. وعندما تجاوزوا متجر بامشموش ووصلوا إلى موقف الأتوبيسات، رأى الشيخ إبراهيم سلطان – كما يروى فى شهادته – ثلاثة من رجال الشرطة الإرتريين يطلقون الرصاص صوبهم دون أن يسقط أحد [٥]. ولكن المكان ساده الهرج والمرج بسبب الصراخ، وسقوط الكثير فزعًا من صوت الرصاص. وأوضح الحاج إمام موسى أحد قادة حزب الرابطة الإسلامية أنه لم يتمكن من مرافقة الجنازة؛ لأنه انشغل بمنع شباب الرابطة الإسلامية من الدخول إلى حى أبا شاول، ويتهم الحاج إمام موسى مفوض الشرطة بأنه لم يحاول حماية أحد شباب الرابطة الإسلامية، عندما قام أعضاء حزب الأندنت بإطلاق الرصاص عليه وقتله، بينما كان هذا المفوض واقفًا فى وسطهم [٦].



مظاهرة سلمية لحزب الأندنت

صحيح أن شرارة اندلاع الاضطرابات بدأت عندما ألقى أحد المتفرجين حجرًا على المسيرة، لكن إلقاء القنبلة على مقر حزب الأندنت هو الذى صعد الأمور إلى تلك الدرجة، وقد قام الكثير من المتظاهرين بالإشارة بأيديهم إلى الشخص الذى ألقى القنبلة، وأبلغوا الضابط الإنجليزى المرافق، وكان يدعى كوبر،

فقبض عليه من فوره، وكان هذا الشخص يدعى خليفة، هوه من الأعضاء المعروفين فى حزب الأندنت. وقد تأكد لاحقًا من تحقيقات الشرطة أن هذا الشخص قد تم تكليفه من حزب الأندنت ليقوم بالقاء القنبلة، بحيث يبدو الأمر وكأن شباب الرابطة هم الذين رموا بها. كما اتضح أنه قد كلف أن يرمى القنبلة فى مكان لا يحدث ضررًا بمقر حزب الأندنت [٧].

استمرت الصدامات في وسط المدينة، ولكن موكب الجنازة واصل مسيرته بالعدد المحدود الذى استطاع أن يواصل. وقد قامت الشرطة بحماية الموكب حتى وصولهم المقابر؛ حيث تمت مراسيم دفن الميت، وشرعت الشرطة فى تفتيش الشباب وتجريدهم من السيوف والخناجر. وعند عودة الموكب جمع شباب الرابطة الإسلامية الكثير من الحجارة واتجهوا إلى حيث تدور الصدامات، وهناك وجدوا أن أفراد الشرطة قد زاد عددهم، وأن حدة الاقتتال قد زادت وبشكل خاص فى المنطقة الممتدة من ماى بلا (مسجد عبد القادر جيلانى حاليًا) وحتى منطقة عيادة البلدية (بالقرب من موقف أتوبيسات كرن، أغوردات، تسنى.... إلخ حاليًا.)

قام أعضاء حزب الأندنت بإطلاق الرصاص على موكب شباب الرابطة الإسلامية العائدين من المقابر برفقة وحدات الشرطة، وقد ردت الشرطة على ذلك بإطلاق الرصاص عليهم، ولم يكن هذا بالطبع سوى لحماية أنفسهم، وليس لحماية شباب الرابطة الإسلامية الذين لم يكونوا يملكون الأسلحة. واستمر الوضع على هذه الحال حتى غروب الشمس، وعند حوالى السادسة مساءً قدمت مجموعة من شباب الرابطة الإسلامية يحملون الحجارة والعصى من اتجاه محطة الوقود المعروفة حاليًا بمحطة شل عقبا هبلى (تقع حاليًا خلف مسجد عبد القادر جيلانى) وحاولت هذه المجموعة التقدم إلى حيث تدور الصدامات، لكن مجموعة من رجال الشرطة ومجموعة من الشيوخ المسلمين قامت باعتراضهم وتوسلوا إليهم حتى أقنعوهم أخيرًا بضرورة التزام الهدوء. وتحرك الجميع حتى وصلوا منطقة سوق محاصيل الحبوب، وهناك ألقيت عليهم قنبلة، كما سقط منهم شخص عندما أطلق

عليه الرصاص؛ وقد دفع هذا الحادث المجموعة إلـى توجيـه الاتهـام للـشرطة بالتواطؤ مع المهاجمين [٨].

عند السادسة مساءً، وصلت وحدات إضافية من فصائل الـشرطة وقـوات الجيش البريطانى [٩]. وأعلن فى مساء اليوم نفسه قرار فرض حظر التجوال؛ لهـذا لم تحدث بعد ذلك أية إضرابات، اللهم إلا ما كان يـسمع مـن أصـوات متفرقـة لإطلاق الرصاص ومحاولة من أعضاء الأندنت لإحراق أحد المـساكن وتخويـف وحدات رجال الشرطة وجنود الجيش البريطانى من الدخول إلى حى أبـا شـاول، وقد بقى هؤلاء يحرسون أطراف الحى حتى الفجر.

لكن فى فجر اليوم التالى (٢٢ من فبراير ١٩٥٠) اقتحمت هذه الوحـدات العسكرية الحى المذكور، وكانت قوات من الشرطة بقيادة الضابط الإنجليزى كوبر قد قامت فى اليوم السابق بإجراء مسح استطلاعى داخل هذا الحى، وقد وجدوا فى أثناء ذلك جثثًا مرصوصة لأربعة قتلى من أعضاء حزب الأندنت. وعندما قامـت هذه الوحدة بتفتيش المنازل وجدوا داخلها ١٨ جريحًا و ٢٤ قنبلـة يدويـة، وفى صباح ذلك اليـوم (٢٢ من فبراير) جرت محـاولات لإحـراق المنـازل والنهب فى باقى أحياء العاصمة أسمرا، وقد تمكنت الشرطة من إفشال بعض هـذه المحاولات، بينما لم تتمكن من إفشال المحاولات الأخرى.

ويجدر بالذكر أن كل هذه الأعمال كانت تـتم مـن قبـل أعـضاء حـزب الأندنت[١٠]. كانت أحداث اليوم التالى هى الأسوأ، وهى التى حدثت فى حـى أكريا (حى يقع أقصى شمال العاصمة وغالبية سكانه من المسلمين – المتـرجم) فقـد فرقت قوات الشرطة بقيادة الضابط الإنجليزى كوبر فى ذلك الصباح مجموعة من شباب الرابطة الإسلامية القادمين من حى أكريا ومجموعـة مـن شـباب حـزب الأندنت الذين تجمعوا من حى "عداقا عربى" وحى " حدش عدى " وكـان مقـررًا حدوث المواجهة فى المنطقة الواقعة بين حى أكريا وحى عداقا حموس وقد فرقتهم الشرطة من خلال إطلاق الرصاص فوق رؤوسهم. وعندما هرب شباب الأنـدنت ألقت الشرطة القبض على أربعة من شباب الرابطة الإسلامية بتهمة حيازة قنابـل يدوية.

وفى المساء التقى الجمعان مرة أخرى فى المكان نفسه، وانطلق الرصاص. وقد قامت وحدة الشرطة الموجودة فى المكان – وكانت تضم عددًا من الجنود المستجدين بإطلاق الرصاص؛ فقتل واحد من مجموعة شباب الرابطة الإسلامية، وأثيرت هنا مرة أخرى مسألة انحياز الشرطة للطرف الآخر. ومهما يكن فإن قوة الشرطة التى كان يقودها الضابط كوبر أيضًا تمكنت من فض الاشتباك مرة أخرى وتفريق المتقاتلين.

ولكن فى أثناء ذلك قامت مجموعة أخرى من حزب الأندنت كانت قد تجمعت من ناحية بلدة " عدى نفاس "، وهاجمت حى أكريا من الناحية الشمالية، وهذه المجموعة لم تكن تحمل فقط المسدسات والقنابل اليدوية، وإنما البنادق أيضًا. ولهذا تدور شكوك حول إمكانية وجود أفراد من عصابات الشفتا فى وسط هؤلاء المهاجمين. وقد قتل فى أثناء هذا الهجوم عدد من جماعة الأندنت، ولكن الضابط فى ذلك اليوم ساعدهم على تغطية عملية سحب جثثهم.

وفى أثناء ذلك سمع دوى الرصاص باتجاه حى " إمباقلايانو "؛ حيث كان يزحف نحو ثلاثمائة من جماعة حزب الأندنت باتجاه حى أكريا، وهاجم هؤلاء قوة من الرابطة كانت تدافع عن المنطقة ولم يكن لدى هذه القوة المدافعة سوى القنابل اليدوية والسيوف، بينما كانت القوة المهاجمة تملك القنابل والمسدسات. ويوضح هذا التقرير الذى أعدته الإدارة البريطانية أن الشرطة قد أطلقت النار على جماعة حزب الأندنت، لأن عدوانيتهم وظلمهم كانا سافرين، فسقط اثنان من هذه الجماعة. وفى أثناء هذه الفوضى قتل ثلاثة من شباب المسلمين، وانسحب جماعة الأندنت إلى الوراء ولم تحدث طوال مساء ذلك اليوم أية مواجهات أخرى، ولكن كان يسمع صوت إطلاق الرصاص بين الحين والآخر (١١).

كانت حصيلة المواجهات خلال هذيْن اليوميْن فقط (٢١ – ٢٢ من فبراير ١٩٥٠) ٢٧ قتيلاً (٩ من الأندنت و ١٨ من شباب الرابطة) وجرح ٧٣ آخرون وتمت معالجتهم فى المستشفى (٤٥ من الأندنت و١٣ من الرابطة) وكان القتلى

من الطرفين قد قتلوا بالرصاص، وكان من بينهم اثنان من النساء وطفل واحد [١٢].

وفى ٢٤ من فبراير، شكل الحاكم البريطانى البريغادير دورى لجنة تحقيق قضائية، ولكن هذه اللجنة لم تهتم إلا بأحداث ٢١ – ٢٢ من فبراير، فى حين أن الأحداث كانت قد تواصلت حتى يوم ٢٦ من فبراير، وبإضافة حصيلة هذه الأيام الإضافية، فإن إجمالى عدد الخسائر البشرية بسبب هذه الاضطرابات كانت على النحو التالى:–

- **٤٧ قتيلاً (١٦ منهم أنصار حزب الأدنت و ٣١ من شباب الرابطة الإسلامية).**
- **١٠٠ جريح (٥١ منهم من أنصار الأدنت، و ٤٩ من شباب حزب الرابطة الإسلامية).**
- **١٢١ إصابة خفيفة تلقى أصحابها العلاج فى المستشفى، وخرجوا فى اليوم نفسه (٧٢ من أنصار الأدنت، و ٤٩ من شباب الرابطة الإسلامية).**

كان عدد القتلى الذين قتلوا برصاص الشرطة والجيش من إجمالى عدد القتلى المذكور آنفًا يبلغ ١٥ شخصًا، بينما كان الجرحى الذين أصيبوا على يد الشرطة ١٥ شخصًا. وأوضحت لجنة التحقيق أن جميع القتلى والجرحى الذين أصيبوا برصاص الشرطة والجيش كانوا من أعضاء الأدنت، وأن الشرطة والجيش قد أطلقا النار عليهم دفاعًا عن النفس [١٣].

وكما رأينا لم تفلح إجراءات الإدارة البريطانية فى تهدئة الاضطرابات، بل على النقيض من ذلك اتهم الطرفان – وخاصة أعضاء حزب الرابطة الإسلامية – الإنجليز بالانحياز إلى الطرف الآخر، لا سيما وأن أنصار حزب الرابطة كانوا يواجهون أنصار حزب الأدنت المسلحين بكميات كبيرة من القنابل

اليدوية والبنادق والمسدسـات، وقد اتهم هؤلاء البريطانيين بأنهم لم يبذلوا الجهـد اللازم لوقف الاقتتال الأهلى.

لجنة تقصى الحقائق التابعة للأمم المتحدة التى كانت قد وصلت البلاد قبـل اندلاع هذه الأحداث بأسبوعين، لم تلتزم الصمت تجاه ما كان يدور، وإنما أصدرت فى ٢٢ من فبراير (أى فى اليوم الثانى من اندلاع الاقتتال – المترجـم) بيانـا بعنوان " نصيحة ومناشدة عبرت فيه عن عميق حزنها وأسفها لما يجرى، وأعلنت أن مهمتها لا يمكن أن تخدع بأعمال العنف هذه ". ومضى البيـان يقـول: "... إن الاضطرابات لا يمكن أن تجنى من ورائها أية فائدة ولا تؤدى سوى إلـى إراقـة الدماء وبث روح الكراهية والحقد بين المواطنين " واختتم البيان مناشدًا المـواطنين عدم الانجرار وراء هذا النهج الخطير[١٤].

ولم تفلح لا جهود الإدارة البريطانية ولا مساعى لجنة الأمم المتحـدة فـى وقف هذه الاضطرابات التى توقفت أخيرًا بفضل مساعى الخيرين والعقلاء من كلا الطرفين. ويروى دقيات قبر هنس تسفاماريام، الذى كان رئيسًا لحزب الأندنت فى إقليم حماسين وأسمرا، بكل صراحة، أن حزب الأندنت كان يقوم بنفـسه، عنـدما اشتدت المواجهة، بتوزيع البنادق والقنابل والذخيرة، ولكن مـع مـرور الوقـت وتعاظم الخسائر وجسامتها، بدأ العقلاء من كلا الطرفين يلتقون سرًا ليبحثوا عـن السبل التى تمكنهم من وقف هذا الاقتتال الأهلى.

ويقدم السيد ولدآب ولد ماريام من جانبه رواية مماثلـة؛ حيـث يوضـح أن الاقتتال كان قد استنزف طاقات الطرفين إلى درجة أنه وصل حد التوقف تلقائيًـا؛ الأمر الذى أتاح فرصة مواتية للحوار والتفاوض، وكالعادة، كمـا يوضـح الـسيد ولدأب، كان الحوار يتم فى منزل آل غفر الله.

إن أسلوب حل هذه النكبة العظيمة التى حلت بسكان أسمرا، كـان أسـلوبًا ناضجًا على نحو فريد ينبغى أن تعرفه، وتتعلم منه الأجيال الإرترية القادمة، وهو كذلك درس مفيد يمكن أن تتعلم منه الشعوب والدول الأخرى عندما ينشب داخلهـا خلاف أو نزاع أو اقتتال.

ففى مساء ٢٤ من فبراير ١٩٥٠م أى فى اليوم الثالث لبدء الاقتتال الأهلى، تجمع العمد والأعيان والإرتريون من سكان أسمرا بعد أن أكملوا فيما بينهم حوارهم ومفاوضاتهم. وأمام مقر الحاكم الإدارى البريطانى لإقليم حماسين وأسمرا حيث:

" تم تشكيل لجنة رسل صلح من ٦٢ شخصًا، ٣١ منهم من المسيحيين، و ٣١ منهم من المسلمين، وقد تم تكليف هؤلاء ببحث السبل التى تضمن الأمن وسلامة المواطنين وتحقيق الصلح بينهم. وهذه اللجنة مكونة من الأشخاص الذين ظلوا يبحثون " خلال الأيام الماضية " سبل تهدئة الاضطرابات والمصادمات التى عاشتها أسمرا، وتأمين الضمانات اللازمة؛ لتمكين الناس من التحرك والتجول أينما شاءوا بحرية وقضاء حاجاتهم دون خوف. كما تضم اللجنة كلاً من سماحة الأنبا مارقوص وفضيلة المفتى اللذيْن قاما معًا بتقديم النصح والمشورة الحسنة لأتباعهم ".

على أثر تشكيل هذه اللجنة قام أعضاء اللجنة بدورهم بانتخاب لجنه مصغرة تتكون من ستة أشخاص (ثلاثة من كل طرف) وانتخب كل من دقيات أسرسهى براخى وبلاتا نورو أحمد دين ليتناوبا رئاسة اللجنة المصغرة. وعندما أنجزت اللجنة المصغرة مهامها عقدت اجتماعًا عامًا للجنة الكبرى فى ٢ مارس ١٩٥٠م وتم التوصل إلى نقاط الصلح التالية:-

١- إن اللجنة التى تم اختيارها من قبل الحاكم العام هى المخولة بدراسة الأوضاع السائدة منذ ٢١ فبراير حتى اليوم من مارس ١٩٥٠م والبت فيها.

٢- يؤدى المندوبون عن الجانب المسيحى القسم على كتاب الإنجيل المقدس لكى يقوموا بمنع المواطنين الذين ينوبون عنهم من إثارة الاضطرابات؛ و إرتكاب الظلم وأن يبلغوهم بأن أى فرد

سيتحمل اعتبارًا من اليوم مسؤولية مشاركته فى عمل يؤدى إلى إثارة الاضطرابات أو ارتكاب الظلم.

٣- أن يؤدى كذلك الجانب المسلم القسم على المصحف الكريم؛ لكى يقوم بما يقوم به الجانب المسيحى، وكذا تقديم النصح والمشورة (للمواطنين الذين ينوبون عنهم) [١٥].

وبمقتضى هذا الاتفاق عقد فى ٢٥ من مارس ١٩٥٠م، اجتماع صلح حاشد للغاية حضره الأعيان والوجهاء من كلا الجانبين [١٦]. وألقيت فى هذا الاجتماع خطب تدعو وتشيد بالتصالح وأقيمت الصلوات ورفعت الدعوات لمباركة هذه الخطوة، وفى صبيحة اليوم التالى (الأحد) تحركت مسيرة صلح سلمية ضخمة شارك فيها كل الزعماء الدينيين وقادة الكتلة الاستقلالية وحزب الأندنت. وحسبما ورد فى صحيفة إثيوبيا (لسان حال حزب الأندنت) فإنه قد تم فى ذلك اليوم وضع أكاليل الزهور على قبر ١٧ من القتلى المسحيين و ٣٤ من القتلى المسلمين[١٧]. وبهذا تم وضع نهاية لمأساة الاضطرابات تلك، والمدهش جدًّا فى الأمر أن الحادث مر من دون أن يخلف أثارًا لا تزول وبدا وكأنه ظاهرة عابرة سريعة الزوال.

ولكن لماذا حدث ما حدث ؟ يجيب عن هذا السؤال: دقيات قبريوهنس (رئيس حزب الأندنت فى إقليم حماسين وأسمرا) عدا انزعاجنا من السياسة البريطانية، فإنه لم يكن هناك أى مبرر لذلك، والخلاف كان بين معسكرى دعاة الانضمام ودعاة الاستقلال. ولم يكن على الإطلاق خلافًا بين المسيحيين والمسلمين. ولأن الأمر لم يكن ذا جذور عميقة، ولم تكن هناك فى الأصل عداوات قائمة فإنه سرعان ما زال وزالت معه آثاره " [١٨]. حاول المسئولون البريطانيون تصوير تلك الاضطرابات على أنها ناشئة عن عداوات دينية وعرقية [١٩]. لكن لو كان الأمر كذلك لكان ذلك من دواعى سرور البريطانيين؛ لأن مثل هذا النوع من الاقتتال الأهلى يتمشى مع مخططهم لتقسيم إرتريا.

وبغض النظر عن أى شيء آخر، يكفى أن نعرف أن نهج تفكير بريطانيا كان مرفوضًا حتى من قبل تدلا بايرو (سكرتير حزب الأندنت ومفكره – المترجم) ناهيك عن الآخرين وقد شدد فى شهادته التى أدلى بها أمام لجنة التحقيق فى القضية أن سبب الاقتتال لم يكن العداء بين المسلميين والمسيحيين، وإنما التنافس وسوء التفاهم بين مؤيدى الكتلة الاستقلالية ومؤيدى حزب الأندنت (دعاة الانضمام إلى إثيوبيا – المترجم) وشرح تدلا بايرو بإسهاب أن سجل تاريخ الشعب الإرترى لا توجد فيه رواسب عداوات يمكن أن تقود إلى مثل هذا الاقتتال، إضافة إلى ذلك قال تدلا بايرو أن كلا المعسكرين المتقاتلين يتكون من مسيحيين ومسلمين، ولهذا فإن سبب الخلاف سياسى وليس دينيًا [٢٠].

وقد أقرت لجنه التحقيق القضائية بدورها أن السبب الأساسى للخلاف هو سياسى على الرغم من أنها أفسحت حيزًا ضيقًا لدور العامل الدينى، وكان من العوامل الرئيسة التى دفعت لجنة التحقيق القضائية إلى التوصل إلى هذا الاستنتاج هو أن الاضطرابات اندلعت فى أماكن محددة وكانت بين أناس محددين. ولم تكن الاعتداءات تحدث لمجرد أن هذا الشخص مسلم أو مسيحى الهوية، فقد كان الأشخاص المشاركون فى الاقتتال من أعضاء الأندنت والكتلة الاستقلالية قد استعدوا مسبقًا وكانا يبحثان عن بعضهما بعضًا بشكل مدروس؛ ولهذا لم يكن الاقتتال يحدث بشكل عشوائى.

غير أن المسألة التى تأكدت منها لجنة التحقيق هى أن من تعمد بدء إثارة الشغب والاضطرابات وارتكاب المظالم كانوا ممن وصفتهم بـ " المسيحيين الأرثوذكس " من جمعية الأندنت الشبابية، وتوصلت اللجنة إلى أن إسراع هؤلاء فى إطلاق الرصاص وإلقاء القنابل يثبت أنهم كانوا قد استعدوا لذلك مسبقًا. وبالمقابل أوضحت اللجنة انه باستثناء قلة من شباب الرابطة الإسلامية، فإن كل ما كان يملكه غالبية شباب الرابطة من سلاح كان السيف. وأكدت اللجنة أن حمل السيف فى مراسيم التشييع والدفن يعد ظاهرة مألوفة، إضافة إلى ذلك توصلت لجنه التحقيق إلى أن العدد المضاعف لقتلى شباب الرابطة عن شباب الأندنت وحدوث

أكثر الإصابات البدنية فى صفوف الأندنت، يوضحان أن شـباب الرابطـة كـانوا يدافعون عن أنفسهم بالعصى والحجارة والسيوف.

أما فيما يتعلق بدور الجيش والشرطة من البريطانيين وأعوانهم الإرتـريين، فإن اللجنة قد برأتهم من أية تهمة، بل أشادت بهم بالقول: " إنهم قـد أدوا واجـبهم على أكمل وجه " وعلى الرغم من إصابة ٥٠ من شباب الأندنت و ٤٨ من شـباب الرابطة واعتقالهم بسبب تلك الاضطرابات، فإنه لم توجه أية تهمة أو انتقاد إلى أى فرد من أفراد الجيش أو الشرطة (٢١).

وأيًا كان، فإن محاولة تمزيق إرتريا على أساس دينى قد فشلت علـى هـذا النحو، وليس هناك شك فى أن هذه الاضطرابات كانت وراءها أيدى إثيوبيا وحزب الأندنت، فقد ثبت أن الشخص الذى ألقى القنبلة اليدوية على مقر حزب الأندنت هو شخص يدعى خليفة وكان عضوًا بحزب الأندنت، وقـد وصـفته لجنـة التحقيـق القضائية نفسها بأنه عنصر إشعال **Agent provocateur** ومع هذا لم تصرح اللجنـة بالجهة التى ينتمى إليها وإنما اكتفت بالتلميح إلى ذلك (٢٢).

ومن الصعب جدًّا الاكتفاء بالاستنتاج فقط بأن هذا العنصر كان تابعًا لحزب الأندنت؛ وذلك لأن تلك الفترة كانت تشهد تحركات البريطـانى اسـتافورد لتنفيـذ مخططاته التقسيمية، حيث كان فى أثناء ذلك يسعى بكـل طاقتـه لتفتيـت الكتلـة الاستقلالية من الداخل. وبما أن مخططه كان يهدف على الدوام إلى تقسيم إرتريـا، فإنه لن يكون بعيدًا عن الواقع إذا توجهت إليه أصابع الاتهام والشكوك فى أحـداث ٢١ من فبراير ١٩٥٠م، على قدم المساواة مع إثيوبيا وحزب الأندنت فكل الـدلائل المحيطة، على الرغم من أنها غير ملموسة تقود إلى هذا الاستنتاج.

وعمومًا يمكن القول إن وحدة الإرتريين، والحس الوطنى الإرترى – بشكل عام – قد تمكنا فى ذلك الأسبوع من تجاوز أقسى اختبار. ومدلول هذا الانتـصار وعظمته لم تتكشف فورًا أو حتى بعض مضى أشهر عليه، إنما مـضت سـنوات عديدة لتتبدى لاحقًا هذه الأهمية والعظمة، ولتلعب دورًا فى إحداث تغيير فعلى فـى نهج التفكير.

أعمال لجنة تقصى الحقائق التابعة للأمم المتحدة وتقريرها.

كانت هذه اللجنة قد بدأت أعمالها فى ١٤ من فبراير ١٩٥٠م. ومع هذا لا يمكن الجزم بأن الاضطرابات التى اندلعت فى ٢١ فبراير – أى بعد أسبوع من بدء أعمال هذه اللجنة – لم تؤثر بشكل سلبى على سير تحقيقاتها أو على الآراء الجماعية أو الفردية لأعضائها، ومع هذا لم يلاحظ حدوث تأثير كبير بسبب ذلك على مواقف حكوماتهم التى كانوا يتمسكون بها عند قدومهم.

كانت هذه اللجنة تتكون من خمس دول وهى، باكستان، وبورما، وغواتيمالا، والنرويج، وجنوب إفريقيا، وفى الاجتماع الدورى الرابع للجمعية العامة للأمم المتحدة كانت باكستان وغواتيمالا تؤيدان منح الاستقلال لإرتريا، بينما كانت بورما تتبنى الاقتراح الداعى لاستطلاع رغبات الشعب الإرترى، وكانت النرويج من جانبها منحازة إلى إثيوبيا وتؤيد مطالبها. أما جنوب إفريقيا فكان نظامها يرفض منح الاستقلال أو الحكم الذاتى لأية دولة مستعمرة.

لم تكن بريطانيا مسرورة؛ لأن لجنة التحقيق هذه لم تكن تضم من يؤيد اقتراح تقسيم إرتريا. وقد سعت بريطانيا من خلال سيلفيا بانكرست على الترويج داخل البرلمان البريطانى لرأى يعارض تركيبة هذه اللجنة [٢٣]. وانطلاقا من ذلك التقى استافورد بأعضاء هذه اللجنة، وحاول أن يقنعهم بتبنى فكرة تقسيم إرتريا، لكن باكستان وغواتيمالا رفضتا مقترحاته من فورهما، لكنه استطاع أن يحقق مكاسب على حد تعبيره مع الدول الثلاث الأخرى [٢٤].

وكان هناك أيضًا إضافة إلى مندوبى باكستان وغواتيمالا اللذين رفضا مقترحات بريطانيا، شخص مهم يعارض الموقف البريطانى يدعى شميدت، يعمل سكرتيرًا للجنة تقصى الحقائق هذه، وشميدت هذا ليس عضوًا بلجنة التحقيق هذه، لكنه كان على اتصال مباشر بالأمين العام للأمم المتحدة. وحسبما يوضح عقبازقى يوهنس فإن شميدت هذا كان يؤيد الاقتراح الداعى إلى منح الاستقلال الفورى

لإرتريا، أو الاستقلال بعد فترة من الوصاية الدولية. وكان لديه اقتناع بأن ما يعوق تطبيق ذلك هو الحملة الدعائية السلبية التى تشنها بريطانيا، وقد عـده المـسئولون البريطانيون شخصًا خطرًا عليهم لتمسكه بموقفة ورفضه فكـرة أن إرتريـا غيـر قادرة على الاعتماد على نفسها اقتصاديًّا (٢٥).

وقد أدى تشدد شميدت وصلابة تمسكه بموقفه، إلى أن بـدأت تظهـر فـى صفوف المسئولين البريطانيين انشقاقات ومواقف متذبذبة، ووصل الأمر إلى حد أن البعض منهم بدأ يقترح أن تبقى إرتريا تحت الوصاية الدولية لعدد مـن الـسنوات وبدأوا يصرحون علنًا بان الحجة القائلة " بأن إرتريا بلد لا يملك قدرات اقتصادية " غير صحيحة، وإن هذا يشمل دولاً أخرى فى طريقها لنيل الاستقلال (٢٦).

للأسف لم تكن هذه المواقف تعكس رأى غالبية المسؤولين البريطانيين الذين تمسكوا بالموقف الرسمى لبلادهم والداعى إلى التقسيم، فضلاً عن ذلك كانت مثـل هذه الآراء تعيق لجنة تقصى الحقائق ولا تساعدها على الوصـول إلـى الحقيقـة الموضوعية.

هذه هى الأجواء التى كانت تعمل فى ظلها لجنة تقصى الحقائق التابعة للأمم المتحدة، وعلى الرغم من خمود الاضطرابات التى اندلعت فى أسمرا خلال وقـت قصيـر، فإن أعمال القرصنة والإرهاب التى كانت تمارسها عـصابات الـشفتا داخل المدن والأرياف كانت تتصاعد بشدة وأخذت اللقاءات والعلاقات القائمة فـى هذه الفترة بين هذه العصابات ومسؤولى إقليم تجراى (الإثيوبى) تتم نهارًا جهارًا فى الحدود، على سبيل المثال يوضح تقرير مديرية سراى عـن شـهر فبرايـر ١٩٥٠م أنه قد أمكن التأكد من مصادر موثوقة بأن الفيتورارى يمنو حـسن نائـب حاكم إقليم تجراى ونبورى إيد قبر مسقل حاكم أكسوم كانا يلتقيان باستمرار بكـل من قبرو تسفاصيون وأسرسهـى إمبابيه (وهما قائدا عصابات الشفتا التى كانـت تنشط فى إرتريا – المترجم) ويوضح التقرير أن حقوص تمنوا قد اسـتلم ثلاثـة جوالات مملوءة بالقنابل اليدوية فى مدينة أكسوم.

إضافةً إلى ذلك يوضح التقرير أنه كانت تتم فى الشهر نفسه لقاءات متواصلة على الحدود بين زعيم عصابة الشفتا أسرسهى والدجات طهايية بسرات عمدة بلدة أديابو الإثيوبية، وأن زعيم عصابة الشفتا الآخر حقوص تمنوا قد قام بتجنيد عشرين شخصًا من بلدة أديابو بناءً على أوامر من حاكم عدوا العقيد إسياس قبر سلاسى (عميل إرترى ترقى لاحقًا إلى رتبة جنرال وأعدمه نظام الدرق فى منتصف السبعينيات ضمن نحو ستين شخصًا من حاشية الإمبراطور هيلى سلاسى – المترجم).



بعض أعضاء لجنة تقصى الحقائق التابعة للأمم المتحدة

ويوضح التقرير إلى جانب ذلك أن أسرسهى باعتباره زعيم عصابات الشفتا الأساسى فى المنطقة كان يتلقى الذخيرة من الدجات تسفاى عمدة بلدتى " مدباى " وعدى أربعتى" ومن دجات مسفن حاكم مدينة شيرى، وكانت أسرة زعيم العصابة أسرسهى فى تلك الفترة تختبئ تحت حماية الإثيوبيين فى بلدة تدعى "أسقدى" بإقليم تجراى الإثيوبى، وكانت عصابة أولاد موسى إزقى تتجول فى تلك المنطقة كما تشاء بفضل حماية دجات هيلو الذى كان عمدة بلدة أحسئا.

ويختتم التقرير بفقرة يقر فيها بأن هذا الوضع يمكن أن يخرج عن السيطرة إذا لم تتعاون إثيوبيا فى السيطرة عليه؛ لأن مسؤولى إقليم تجراى

الإثيوبى وبالمشاركة مع حزب الأندنت هم الـذين يمارسـون العنـف الـسياسى والنشاطات الإرهابية (٣٧).

وكعادتها قامت الكنيسة الأرثوذكسية الإرترية – خاصةً بعد بدء لجنة تقصى الحقائق التابعة للأمم المتحدة لأعمالها – بتكثيف حملتها التعبوية فى وسط أتباعهـا ومارست عليهم ضغوطًا دينية قوية، بشكل ملحوظ ومكـشوف لتـضمن تأييـدهم لحزب الأندنت، ولكن الكثير من المسيحيين الذين ينتمون إلى الكتلـة الاسـتقلالية قاموا بالتصدى لحملة الكنيسة الأرثوذكسية بكل جرأة وشجاعة، وعلى سبيل المثال يمكن أن نذكر فى هذا المجال ما كتبـه شـخص مـن إرتريـا بـشأن الكنيـسة الأرثوذكسية الإرترية آنذاك القس مارقوص:-

"... هل يجوز أن يكون القس مارقوص راعيًا للكنيسة وهـو الذى يستمع إلى مشورة المنافقين ويحرض على اقتتال المـسلمين والمسيحيين، ويحرم على رعيته المشاركة فى تـشييع جنـازة أو زيارة أى مريض (من أنصار المعسكر الاستقلالى) ويدعو رعاياه إلى أن يقتلوا الآخرين فى سبيل (مبادئ) حزبهم (الأنـدنت). إن هذا أمر مخجل حقًّا، فحتى الشخص الملحد لا يمكن أن يـسمح لـه ضميره بأن يحرض الناس على مثل ذلك.

ويمضى المقال مصورًا القس بالشخص الـذى قـدم شـهادة زور لتمكـين صديقـه (إثيوبيا) من الحصول على قطعة أرض، ويقوم هذا الصديق باحتقار هذا الشاهد ونبذه ثم يختتم الكاتب مقاله بالفقرة التالية:

".... على الرغم مـن أن إراقـة الـدماء بـين المـسلمين والمسيحيين هى سبب فى تحريض القس مارقوص وزمرتـه مـن المنافقين، فإنه يبدو أن هـؤلاء (القس مارقوص وزمرتـه) لـم يدركوا أن شوا " (إثيوبيا) قد لاحظت أنهم غير مفيـدين، ومهمـا يكن اعتقادهم (القس وجماعته) بأن مثل هذا التحريض يمكـن أن يحقق له مكاسب، فإن ذلك مجرد وهم؛ فلا أحـد يخفـى عليـه أن

الاستقلال يعنى أن يكـون الـشعب بأكملـه هـو صـاحب الأرض والمكاسب [٢٨].

كانت العداوات والمهاترات قد وصلت إلى هذا الحد من التلاسن، وأخذ هـذا الوضع يزداد حدة طوال الواحد والخمسين يومًا التى مكثتها لجنة تقصى الحقـائق متجولة فى جميع أنحاء إرتريا (١٤ فبراير – ٦ مايو ١٩٥٠)، وعقـدت لجنـة تقصى الحقائق خلال الفترة المذكورة ٦٤ اجتماعًا فى ٣٧ مركزًا، وكان هذا العدد من الاجتماعات يقل عن تلك التى عقدتها من قبل، لجنة تقصى الحقائق التى بعثتها الدول العظمى الأربع.

ويوضح تريفاسكس أنه إضافة إلى ذلك، فإن الإسلوب الذى اتبعتـه اللجنـة الأولى لدراسة آراء المواطنين كان أكثر تنظيمًا نسبيًّا من ذلك الذى اتبعته اللجنـة الثانية التابعة للأمم المتحدة. وكانت اللجنة الثانية قد "... اكتفت بأن تكون مراقبًـا غير مبالٍ بالأطراف المتصارعة، وأن تنقل أو تطرح فقط مطالب أشخاص لم يـتم التأكد من حقيقة هويتهم ومدى تمثيلهم (لقطاعات السكان) [٢٩].

وإذا أضفنا إلى ما ذكره تريفاسكس مسائل أخرى مثل نـواقص الانـضباط الأمنى، فإنه بلا شك سنتوصل إلى أنه لا التحقيقات ولا نتائج هذه التحقيقات التـى توصلت إليها لجنة تقصى الحقائق كانت حقيقية أو يمكن الوثـوق بـصحتهـا. فحسبما يؤكد أعضاء حزب الأندنت أنفسهم، فإنه كانت هناك مجاميع تابعـة لهـذا الحزب مكلفة خصيصًا بفريق أية اجتماعات تعقدها لجنة تقصى الحقائق مع الكتلـة الاستقلالية. حيث كان أعضاء هذه المجاميع يخرجون من المدن الكبيرة سيرًا على الأقدام ثم تلحق بهم شاحنات فارغة وتنقلهم إلـى الـضواحى التـى سـتعقد بهـا الاجتماعات، ويقوم هؤلاء بالتنسيق مع عصابات الـشفتا بمنـع أعـضاء الكتلـة الاستقلالية من الوصول إلى هذه الاجتماعات؛ وبذلك تنقص الأعداد المشاركة مـن أعضاء الكتلة الاستقلالية فى هذه الاجتماعات بنسبة كبيرة [٣٠].

وانقسمت آراء لجنة تقصى الحقائق إلى قسمين بشأن التقيـيم القائـل بـأن ممارسات حزب الأندنت المذكورة آنفًا والضغوط الدينية التى كان يمارسها القـس

مارقوص راعى الكنيسة الأرثوذكسية الإرترية قد لعبت دورًا كبيرًا فى عدم تمكــن الكتلة الاستقلالية من إظهار قوتها وشعبيتها. فبينما زعمت كل من بورما والنرويج وجنوب إفريقيا بأن تلك المسألة لم تحل دون وصول اللجنة إلى تقييم ســليم بــشأن رغبات المواطنين، طالبت باكستان وغواتيمالا بوضع العراقيل فى الاعتبار عنــد تقييم رغبات السكان (٣١).



أزماتش برهى قبرى كيدان

كان أعضاء الكتلة الاستقلالية يوضحون باستمرار للجنة تقــصى الحقــائق بأنهم يمنعون من قبل عصابات الشفتا من الوصول إلى أماكن الاجتماعات للتعبيــر عن مواقفهم، وعلى سبيل المثال، شكا أزماج برهى قبرى كيدان نائب رئيس الكتلة الاستقلالية فى إقليم سراى (كان عمدة الجنوب ومنطقة دقى دقنا بــإقليم ســراى) بصراحة من عصابة الشفتا هذه أمام لجنة تقصى الحقائق وكشف لهم أنهــا كانــت تبحث عنه وأنها كانت تعتزم قتله (٣٢). ولكن لجنة تقصى الحقائق لم يكن بوســعها

فعل شيء سوى الاستماع إليه، وبعد أقل من شهر من لقاء أزماج برهي بلجنة تقصى الحقائق أى فى صبيحة ١٦ مايو ١٩٥٠، قامت مجموعة مسلحة من نحو ستين عنصرًا بمحاصرته فى فجر تلك الليلة بمنزله فى بلدة (دنبى منط) وأطلقوا عليه وابلاً من الرصاص فقتلوه. وتشير تقارير الإدارة البريطانية كافة والصحيفة الأسبوعية فى تلك الفترة بأن تلك العصابة تابعة للشفتا أسرسهى إمبابيه [٣٣].

من ناحية أخرى، يروى بعض من التاريخ الشفاهى لتلك الفترة بأن القاتل المباشر كان شخصًا يدعى زموى نباراى، وهو من أعضاء تلك العصابة، وأنه كان لديه عداء شخصى مع أزماج برهى [٣٤]. ومع هذا فإن أصابع الاتهام وجهت بشكل رسمى إلى عصابة أسرسهى.

كان أزماج برهى أحد أصلب المعارضين لفكرة الانضمام إلى إثيوبيا منذ أن بدأ النضال السياسى في تلك الفترة، ولم يتراجع عن دعوته للاستقلال حتى يوم مقتله، وكان معروفًا عنه قوله: " هناك عداء تاريخى بين إرتريا وإثيوبيا له جذور عميقة؛ لهذا من الأفضل أن تقتصر العلاقة على حسن الجوار " [٣٥].

كانت هذه ثانى عملية اغتيال لأحد كبار القادة الاستقلاليين بعد اغتيال عبد القادر كبيرى، وكان قد سبق ذلك وتحديدًا فى الأول من أبريل ١٩٥٠م رابع محاولة لاغتيال السيد ولد آب ولد ماريام ولكن هذه المحاولة لم تسفر سوى عن إصابته ببعض الجروح[٣٦].

بالصورة نفسها، كانت لجنة تقصى الحقائق التابعة للأمم المتحدة قد انقسمت على نفسها حول القضايا الأخرى، فعلى سبيل المثال كررت بورما والنرويج وجنوب إفريقيا مزاعم الإدارة الاستعمارية البريطانية نفسها بشأن القدرات الاقتصادية الضعيفة لإرتريا، حيث توصلوا إلى خلاصة تقول: بما أن مواشى إرتريا تستفيد من مراعى إثيوبيا، وأن الحبوب الغذائية تأتى إلى إرتريا من إثيوبيا وأنه "... مادام أن مسألة ترحيل السكان من منطقة المرتفعات الإرترية الكثيفة السكان إلى مرتفعات إثيوبيا مسألة حتمية " فإن اقتصاد إرتريا سيبقى معتمدًا على الاقتصاد الإثيوبى [٣٧].

على النقيض من ذلك رأت كل من باكستان وغواتيمف أنه على الرغم من أن الاقتصاد الإرترى يواجه بعض المتاعب "... فإنه لا توجد فى هذا الوقت أية دولة تتمتع بالاستقلال الاقتصادى، وأوضح مندوبا هاتين الدولتين أن المصاعب التى تعانى منها إرتريا ناتجة عن عدم الوضوح المتعلق بتقرير مصيرها، وما يترتب على ذلك من غياب الاستقرار السياسى، وذلك فضلاً عن الأضرار التى كانت تلحق بالاقتصاد الإرترى بسبب أعمال القرصنة والإرهاب التى تقوم بها عصابات الشفتا، وكذا تفاقم سوء الأوضاع الاقتصادية بسبب الرحيل المستمر للإيطاليين من إرتريا. باختصار رفضت هاتان الدولتان حجة الوضع الاقتصادى التى كان يتم التذرع بها لحرمان إرتريا من الاستقلال [٣٨].

لم يطرأ شيء جديد فى اللقاءات التى كانت تقوم بها لجنة تقصى الحقائق مع ممثلى الأحزاب السياسية والمواطنين، سوى أن حزب الأندنت كان قد تخلى عن موقفه المطالب بضم إرتريا إلى إثيوبيا، وبدأ يعلن قبوله بالتقسيم إذا كان ذلك هو رغبة سكان المنخفضات [٣٩].

وتوضح مصادر عديدة أن التحول فى موقف حزب الأندنت كان يعكس حالة القلق التى كانت تسود معسكر دعاة الانضمام، ولم يكن خافيًا على أحد أن حزب الأندنت لا يحظى بتأييد كبير إلا فى منطقة المرتفعات. كما يروى أن حزب الأندنت لم يكتف بالعمل على إعاقة أعضاء الكتلة الاستقلالية من المشاركة فى الاجتماعات التى تنظمها قيادتهم، وإنما كان يعمل على إظهار مشاركة أعضائه الكبيرة فى الاجتماعات من خلال إرسال جماعات كبيرة تشارك فى كل اجتماع يعقده الحزب فى أى مكان، وأن كثيرًا من أفراد هذه الجماعات كان يتم التعرف إليهم من قبل أعضاء لجنة تقصى الحقائق على الرغم من أنهم كانوا يحرصون على تغيير الملابس التى كانوا يظهرون بها فى كل اجتماع، وعلى سبيل المثال، اضطر حزب الأندنت – عندما لم يجد من يشارك فى أحد الاجتماعات التى عقدها بمنطقة المنخفضات الغربية إلى جلب " نحو عشرين من المومسات وعدد قليل من المشردين " ويوضح استافورد أن سلوك هذه المجموعة أثار ريبة أعضاء لجنة

تقصى الحقائق. أما فى منطقة المنخفضات الشرقية فإن استافورد يشهد بأنه لم يسمع تقريبًا أى صوت مؤيد لحزب الأندنت (٤٠). وعلى هذا النحو الذى لا يحتاج إلى الخوض فى تفاصيله على نحو أعمق وما شابهه من أساليب مماثلة، أكملت لجنة تقصى الحقائق فى الثامن من مايو ١٩٥٠م جولتها فى إرتريا.

وقد قامت هذه اللجنة بعد ذلك بإنجاز مهمتها الأخرى والمتمثلة فى حصر مواقف الدول المعنية وآرائها وهى: إثيوبيا، ومصر، وفرنسا، وإيطاليا، وبريطانيا العظمى.

وفى هذه اللقاءات التى عقدتها اللجنة مع الدول المعينة المذكورة آنفًا، طالبت إثيوبيا بضم إرتريا إلى سيادتها، ولكنها أكدت فى الوقت نفسه قبولها لحل خاص إذا كان ذلك يمثل مطلب سكان المنخفضات الغربية. أما مصر فأوضحت أن رغبتها هى تلبية مطالب رغبات الشعب الإرترى كافة، وضمان وحدة ترابه، ولكنها قررت أن تتحفظ عن الإعلان عن رأيها فى مسألة تقرير مصير إرتريا؛ لأنها لم تكن تريد أن تقدم مقترحاتها بهذا الشأن دون أن تعرف الكيفية التى تريد الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تحل بها هذه القضية(٤١).

أما فرنسا فرأت أن يترك القرار فى هذا الشأن للجنة تقصى الحقائق والجمعية العامة للأمم المتحدة بشرط أن يضع ذلك القرار فى الاعتبار تعددية الشعب الإرترى، كما ناشدت فرنسا ضرورة البحث عن سبل لتعويض إثيوبيا، كما أعربت عن رغبتها فى أن يتيح القرار المتخذ بهذا الشأن فتح الباب أمام مصالحة إثيوبيا وإيطاليا وتأمين مصالحهما (٤٢).

لم تغير إيطاليا موقفها المطالب بمنح الاستقلال لإرتريا، ولكنها مع هذا ناشدت أن يتم ذلك بأسلوب لا يضر بمصالح إثيوبيا (٤٣).

وكانت بريطانيا الدولة الوحيدة التى تشبثت بموقفها القديم. وبناءً على ذلك اقترحت أن يتم ضم شواطئ البحر الأحمر بما فى ذلك مصوع وأقاليم حماسين وسراى وأكلى قوزاى إلى إثيوبيا، وأن يتم وضع ضمانات للإيطاليين المقيمين فى

هذه المناطق، وأن تدار كل من أسمرا ومصوع وفق ميثاق محدد. أما فيما يتعلق بالمنخفضات الغربية فقد رأت أنه ينبغي ألا يضم إلى إثيوبيا من دون رغبة سكانه، واقترحت بريطانيا أن يتم ضم هذا الجزء إلى السودان؛ لأنه غير مؤهل لمنحه الاستقلال. وكانت حجة بريطانيا في رفض منح الاستقلال لإرتريا تتلخص في نظرتها القائلة: "... إن إرتريا... وفضلاً عن أنها بلد غير قادر ولم يكن قادرًا في أي وقت من الأوقات على الاعتماد على نفسه اقتصاديًّا، فإنه يفتقر إلى مقومات الدولة المتمثلة في الوحدة الوطنية والدينية والعرقية والجغرافية " (٤٤).

بناءً على هذه المعطيات كافة، استعدت لجنة تقصي الحقائق – التي كانت في الأصل منقسمة على نفسها – لتقديم مقترحاتها النهائية بشأن القضية الإرترية.

مقترحات لجنة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة:

وقد ظهرت الانقسامات نفسها في أثناء مراحل التحقيق والتقييم، وعندما وصلت اللجنة مرحلة وضع الخاتمة والمقترحات فتباينت المواقف وتحددت في ثلاثة هذه المرة: فكان لباكستان وغواتيمالا موقف موحد، ولبورما وجنوب إفريقيا موقفهما المختلف، وقدمت النرويج مقترحات خاصة بها.

وفي الاقتراح المشترك الذي قدمته كل من باكستان وغواتيمالا، رأت الدولتان أن الخيار الأفضل يتمثل في منح الاستقلال لإرتريا. ونظرًا إلى أن الدولتين تواصلتا إلى أن منح الاستقلال الفوري مسألة غير عملية، فقد اقترحتا أن تبقى إرتريا تحت وصاية الأمم المتحدة إلى حين تحقيق ذلك. ويمكن تلخيص أهم مقترحات هذين البلدين في النقاط التالية:

١. أن تصبح إرتريا دولة مستقلة ذات سيادة داخل حدودها السياسية الراهنة.

٢. يتم تنفيذ قرار منح الاستقلال خلال عشرة أعوام اعتبارًا من تاريخ قبول الجمعية العامة للأمم المتحدة لهذا الاقتراح.

٣. أن تدار إرتريا (خلال فترة الأعوام العشرة هذه) من خلال وصاية دولية تشرف عليها الأمم المتحدة بنفسها.

٤. أن تقوم الجمعية العامة باختيار الجهة التى تنوب عن الأمم المتحدة فى إدارة إرتريا، على أن يساعد هذه الجهة مجلس استشارى مكون من الدول التالية:

- الولايات المتحدة الأمريكية
- إثيوبيا وإيطاليا
- دولة إسلامية
- دول من أمريكا اللاتينية
- ممثل واحد لكل من المواطنين المسلمين والمسيحيين وممثل واحد للأقليات " أى الإيطاليين والمولدين "

إضافةً إلى ذلك، دعا مندوبا باكستان وغواتيمالا إلى عقد اتفاقيات خاصة بين إرتريا وإثيوبيا لضمان انسياب الحركة التجارية بين البلدين، وأن تصبح مناطق ميناءى مصوع وعصب مناطق حرة، وقد اقترح مندوبا البلدين أن تلعب الأمم المتحدة دورًا نشطًا فى تطوير إرتريا وأن يتم إنشاء جامعة فى إرتريا تخدم المنطقة بشكل عام (٤٤).

الخلاصة المشتركة التى قدمتها كل من بورما والنرويج وجنوب إفريقيا كانت ترفض أية فكرة لمنح الاستقلال لإرتريا؛ بحجة أنها غير قادرة على الاعتماد على نفسها اقتصاديًّا حسب تقديرهم. وذكر مندوبو هذه الدول الثلاث أن أعداد المطالبين بالاستقلال الذين كانوا يشكلون الأغلبية قد تضاءلت بانشقاق حزب الرابطة الإسلامية للمنطقة الغربية المطالب بالتقسيم فأصبحوا أقلية. لم يكتف هذا الاقتراح الثلاثى المشترك بهذا، وإنما ادعى أن إثيوبيا لها حق قانونى فى الحصول

على منفذ بحرى، وأن مختلف أشكال العلاقات القائمة بين الشعبين الإرترى والإثيوبى وتعدد أوجه التشابه بينهما تعزز ضرورة توحدهما.

كان هذا هو مدخل مقدمة الخلاصة المشتركة التى اتفقت عليه هذه الدول الثلاث، ولكن بعد ذلك انقسم هؤلاء إلى اتجاهين عند الخوض فى التفاصيل (٤٦). فقد لاحظت كل من بورما وجنوب إفريقيا فى اقتراحهما الثنائى المشترك أن هناك منطلقات وأسسًا تقف وراء مضامين البرامج المتعارضة لدعاة الانضمام والاستقلال على حد سواء، وأوضح هذا الاقتراح الثنائى أنه. "..... على الرغم من أن الحل الأفضل هو إقامة الروابط السياسية والاقتصادية مع إثيوبيا "، فإن الحل الذى يوضع بناءً على ذلك ينبغى ألا يتم على نحو ضار برغبات السكان المسلمين الإرتريين والإيطاليين والمولدين المقيمين فى إرتريا ومشاعرهم. وانطلاقًا من ذلك اقترحت هاتان الدولتان حلاً فيدراليًا يتضمن المبادئ التالية:-

١- أن تصبح إرتريا كيانًا يتمتع بحكم ذاتى فى طار اتحاد فيدرالى، وأن تكون إثيوبيا الطرف الثانى فى هذه العلاقة، على أن يتم تأسيس هذا الاتحاد الفيدرالى تحت التاج " الإمبراطورى " الإثيوبى.

٢- أن يتمتع كلا البلدين بصلاحيات قانونية وإدارية داخلية. أما فيما يتعلق بأمور الدفاع والشؤون الخارجية والضرائب والشؤون المالية والتجارية الخارجية والاتصالات فتقع ضمن صلاحيات السلطة الفيدرالية.

٣- ضرورة قيام اتحاد جمركى بين البلدين.

٤- أن تكون هناك جنسية مشتركة فى كامل منطقة الاتحاد الفيدرالى، وألا يكون هناك أى تمييز دينى أو إنسانى أو مدنى أو فى الممتلكات.

٥- يتم تطبيق هذا النظام الفيدرالى خلال ثلاثة أعوام، وحتى ذلك الوقت تتولى بريطانيا إدارة إرتريا، على أن تقوم بريطانيا فى أثناء ذلك بتأهيل الإرتريين ووضعهم فى مواقع المسؤولية، وأن يتم فى هذه الفترة تكوين مجلس استشارى من قبل الأمم المتحدة يضم كلاً من بريطانيا ومصر وإثيوبيا، وأن يتعاون هذا المجلس فى إدارة إرتريا خلال هذه الفترة، وأن يتم أيضًا تشكيل برلمان إرترى يتولى السلطة مع الحكومة الإثيوبية (٤٧).

غير أن مندوب بورما لم يقف عند هذا الحد، وإنما قدم اقتراحًا منفردًا طالب فيه أن تتشكل حكومتان مستقلتان لكل من إرتريا وإثيوبيا، وأن يكون ملك الملوك الإثيوبى رئيسًا دستوريًّا فوقيًّا. وأن يكون لكل حكومة فى البلدين جهازها التنفيذى والتشريعى والقضائى الخاص بها. وكان هذه الاقتراح البورمى يدعو إلى إقامة اتحاد فيدرالى قائم بذاته يضم كلا البلدين، ويكون مسؤولاً أمام برلمان موحد (٤٨).

أما النرويج فقدمت اقتراحًا منفردًا؛ حيث أوضح المندوب النرويجى فيه أنه لم تكن فى إرتريا أية خلافات سياسية قبل عام ١٩٤٦م (أى إلى ما قبل اجتماع بيت قرقيس). واعتبر جمعية حب الوطن الأولى قد أسست أساسًا من أجل الاتحاد مع إثيوبيا، وقال المندوب لو أن الاتحاد بين إرتريا وإثيوبيا كان قد قام فى عام ١٩٤١ م لما كانت قد نشأت أية مشكلة على الإطلاق. وبعد أن كرر كالعادة كل المزاعم المعهودة التى تدعى أن إرتريا غير قادرة على الاعتماد على نفسها اقتصاديًّا وأنها تعتمد على إثيوبيا فى هذا المجال، وأنه لا توجد إمكانية لقيامها كدولة مستقلة.... إلى آخر المزاعم التى تطالب بانضمام إرتريا إلى " الأم إثيوبيا " واختتم اقتراحه مطلبًا بضم إرتريا إلى إثيوبيا(٤٩).

وعلى هذا النحو، انتهت مهمة لجنة تقصى الحقائق التابعة للأمم المتحدة فى إرتريا. وقدمت هذه المقترحات الثلاثة إلى الأمين العام للأمم المتحدة فى الثامن من يونيو ١٩٥٠ فى انتظار صدور قرار نهائى بشأنها (٥٠).

الفصل الثامن عشر

إرتريا بعد انتهاء زيارة لجنة تقصى الحقائق

الأوضاع الداخلية فى إرتريا ١٩٥٠ م

على الرغم من أن لجنة تقصى الحقائق كانت قد انتهت مهمتها وغادرت إرتريا فى مايو ١٩٥٠م، فإن المقترحات الثلاثة لم تطرح على الاجتماع الدورى الخامس للجمعية العامة للأمم المتحدة إلا فى ١٣ يوليو ١٩٥٠. وقد مرت عملية مناقشة المقترحات بإجراء مطولة. وبعد نقاش موسع خلال نوفمبر ١٩٥٠، صدر فى الثانى من ديسمبر ١٩٥٠، القرار النهائى بشأنها. وسنتطرق إلى تفاصيل هذه العملية المطولة فى الأجزاء المتبقية من هذا الكتاب، ولكن فى هذا الفصل سنتناول الظروف التى كانت سائدة غى إرتريا فى أثناء العملية المطولة لاتخاذ القرار فى محفل الأمم المتحدة.

مرة أخرى نجد أن أعمال القرصنة والإرهاب لعصابات الشفتا وما تخلفه من أجواء متوترة كانت تشكل السمة المميزة للنشاط السياسى الأساسى فى البلاد. ويمكن القول إن نشاط الأحزاب السياسية كان قد أصابه الوهن تقريبًا بعد مغادرة لجنة تقصى الحقائق التابعة للأمم المتحدة. أما مسألة تنقل الأشخاص من حزب إلى آخر وحدوث الانشقاقات الحزبية، فقد تحولت إلى ظاهرة مألوفة، وأصبحت صحف تلك الفترة متخمة بالبيانات والإعلانات المتعلقة بذلك، ومع أن الكثير من حالات التنقل والعودة التى كانت تحدث داخل هذه الأحزاب، كانت ناجمة فى معظم الأحوال عن التنافس الفردى بين أعضاء هذه الأحزاب وخاصةً داخل الكتلة الاستقلالية، فإن أسبابًا أخرى أيضًا مثل الخوف من ممارسات عصابات الشفتا ومسائل الانتماء الإقليمى والقبلى...إلخ، كانت أيضًا تقف وراء عمليات

التنقلات تلك، وقد خلق هذا الوضع ظروفًا ملائمة تخدم المخططات التجزيئية لاستافورد والمسؤولين البريطانيين أكثر مما تخدم أى طرف آخر.

وكان هذا الأمر مدعاة سرور البريجادير استافورد على نحو خاص؛ فهو لم يقتنع بما كان قد حققه من نجاح فى تجزئ الكتلة الاستقلالية؛ ولهذا صار يندفع أكثر لتحقيق المزيد. وقد تناولت صحيفة وحدة إرتريا هذا الموضوع فنشرت فى مايو ١٩٥٠ م مقالاً قصيرًا بعنوان " عند معالجته بالمحجمة لم يكترث المريض صاحب الشأن نفسه كما اكترث الممسك برأسه " انتقدت فيه استافورد:

"... إذا نظرنا إلى الأمر من زاوية سياسية، فإن الذى يعالج بالمحجمة يقصد به الشعب الإرترى، الذى نجد أن جراح العلاج بالمحجمة قد طالت معظم أجزاء جسده، حتى أنه لم يبق له سوى منطقه البطن (منطقة فى الجسم لا تعالج بالمحجمة - المترجم) فإنه يبدو أن الذى يعانى أكثر فى هذا الوقت هو مبعوث الحكومة البريطانية البريغادير استافورد؛ حيث يبدو أن السيد استافورد يعانى الأمرين عند تعاطى الإرتريين لعلاج المحجمة، ففى الوقت الذى يتمسك فيه الشعب الإرترى بشدة بموقفة الرافض للتقسيم، نجد استافورد يزعم أن الشعب الإرترى يطالب بالتقسيم بكل حماسة، بل إنه يجادل بشدة بأن إرتريا لا يمكن أن تنعم بالعافية والسلام مالم تتجزأ.

كلنا نذكر أن بعض الناس فى منطقة المنخفضات الغربية قد طالبوا أمام لجنة تقصى الحقائق بأن تبقى إرتريا تحت الوصاية البريطانية لفترة عشرة أعوام ثم تحصل بعدها على الاستقلال، ولكن البريغادير استافورد لم يوفر حتى هؤلاء الذين يستجدون حكومته، فرد على مطلبهم بالقول: "... إن الحكومة البريطانية لا تريد حكم أو إدارة المنخفضات الغربية؛ ولهذا ليس أمام هذه المنطقة سوى الانضمام إلى السودان ".

"... إن بريطانيا دولة عظمى وقوية وهى معروفة بنظامها الديمقراطى فى العالم أجمع، ولكن أصبح من غير الممكن معرفة كيف يريد البريغادير استافورد أن يعالج القضية الإرترية " (١).

وبعد أسبوع من صدور هذا المقال، كان المسؤولون البريطانيون قلقين كثيرًا من ألا يتفكك حزب الرابطة الإسلامية للمنطقة الغربية الذى اعترفوا بأنفسهم أنه صنيع فرانك استافورد، وانغمسوا وقتها يبحثون عن السبيل التى تضمن استمرار خدمة هذا الحزب لمصالحهم (٢). وأعلن كوك وهو أحد المسؤولين البريطانيين العاملين فى أسمرا وقتها بأنه مادام قد بقى هذا الحزب التقسيمى يدافع عن منطقة المنخفضات الغربة، فإن ذلك سيكون شاهدًا قويًا وحجة لا تتزعزع بيد القوى المعارضة لاستقلال إرتريا.

وعلى الرغم من كل ذلك، فإن الحزب التقسيمى كان يعانى فى داخله من وجود مصالح وميول متعارضة، وكان ذلك التعرض ينبع من التناقض أو التنافس الذى كان قائمًا بين القاضى حامد أبو علامة والشيخ على رادئاى. ومع أن أبا علامة كان شخصًا متبدل المواقف ويتنقل بين الأحزاب السياسية كافة التى كانت قائمة فى ذلك الوقت، فإنه تمكن من تبوء رئاسة الحزب التقسيمى بفضل الدعم البريطانى له، وهذا الدعم كان نابعًا من تأثر جماعة استافورد وانجذابهم إلى مستواه التعليمى العالى وسعة اطلاعه، لكن القاضى أبا علامة لم يكن لديه مؤيدون كثر فى منطقة المنخفضات الغربية بسبب مواقفه المتقلبة هذه.

ولكن – من ناحية أخرى – نجد أن على رادئاى كان أول من تقبل فكرة التقسيم من فور طرحها من قبل البريطانيين، وأنه هو الذى سعى إلى نشر الفكرة وترسيخها فى أوساط من كانت لهم أوضاع مماثلة له، فضلا عن أنه كان هو الذى يتمتع بشعبية وتأييد كبير وليس القاضى أبو علامة. لكل ذلك لم يستسغ على رادئاى اختيار الإنجليز للقاضى حامد ليكون رئيسا لحزب التقسيم وأصبح هذا سببًا للتنافس بين الرجلين.

بدأ البريطانيون يساورهم الخوف والقلق من أن يسعى الشيخ إبراهيم سلطان إلى استغلال هذا التنافس فيعمل على استمالة أحدهم إلى جانبه؛ فيؤدى ذلك إلى إضعاف الحزب التقسيمى، ونظرًا إلى أنه كان هناك سوء تفاهم وعداء سياسى قوى بين الشيخ إبراهيم سلطان والقاضى أبى علامة، فإن أكثر ما كان يقلق البريطانيون هو حدوث تفاهم بين الشيخ إبراهيم سلطان وعلى رادئاى. ونتيجة لذلك توصلت جماعة كوك إلى اقتناع مفاده "... الأفضل أن يذهب القاضى أبو علامة الذى يتمتع بشعبية ضعيفة إلى إبراهيم بدلاً من أن يتصالح على رادئاى مع إبراهيم سلطان"[٣]. كانت هذه هى الفترة التى عاد فيها الشيخ إبراهيم سلطان من زيارة قام بها إلى مصر برفقة القرزماج قبر ميكائيل براخى سكرتير حزب إرتريا الحديثة. ويروى أن هذين الرجلين عادا من هناك مسرورين جدًّا من نتائج اللقاءات التى عقداها مع المسؤولين المصريين ومسؤولى الجامعة العربية. وكالعادة كان البريطانيون يحاولون أن يستخفوا بالشيخ إبراهيم فى تقاريرهم فيصفونه – من ناحية – بأنه يسيطر عليه جنون العظمة " **Megalomaniac** "، ويعترفون فى الوقت نفسه. كما أشرنا إلى ذلك آنفًا، بأنه يعد " داهية سياسية مدهشة"، وأن لديه قدرة عجيبة على الخروج من المآزق [٤].

هذه العلاقات التى أنشأها مع مصر والجامعة العربية كانت تخلق المشاكل داخل الكتلة الاستقلالية وتحديدًا فى أوساط الطرف المسيحى. إلا أن اللقاءات التى كان يجريها الشيخ إبراهيم مع الجماعة على رادئاى بدأت تؤتى أكلها؛ الأمر الذى زاد من قلق الإنجليز. وعندما عقد الشيخ إبراهيم سلطان موعدًا للقاء مع على رادئاى سارع الإنجليز إلى اتخاذ خطوات تعرقل ذلك، وقد جاء فى الرسالة التى كتبها كوك إلى وزارة الخارجية بشان هذا اللقاء ما يلى:

> **".... أن تحدثهما (إبراهيم وعلى رادئاى) فى حد ذاته فيه فائدة له (إبراهيم سلطان) ولكن إذا أفضى هذا اللقاء إلى تشكيل جبهة مشتركة مع على رادئاى فإنه (إبراهيم سلطان) سيحقق مكاسب عظيمة للغاية. وإذا كان الأمر حسبما قاله (لنا) على**

رادنای فإن إبراهیم سیطلب منه عند عقد اللقـاء المطالبـة بـشكل مشترك بوضع إرتريا تحت الوصاية البريطانية وأن يتوجها معًا إلى ليك ساكسيس (نيويورك) لتقديم هذا الاقتراح (٥).

ويتضح من هذا التقرير بالطبع كيف أن على رادنای كان لا يعمل إلا بعـد التشاور مع البريطانيين. ومع هذا لم يرتح البريطانيون إلى فكـرة لقائـه بالـشيخ إبراهيم. كوك نفسه هذا اللقاء بأنه " غير ضرورى " وأضاف فـى تقريـره بهـذا الشأن ما يلى":

" لا نعتقد أن على رادنای شخص ابتزازی، ولا نعتقـد أنـه يمكن أن يتقبل مقترحات إبراهيم مالم نطرح قضايا وسياسات جديدة لا يحبذها، أو يمكن أن يرى أنها تشكل خطورة عليه وعلى حزبـه وتجعله عرضة للمهانة. ونحن إذ نقول ذلـــك، ليس خافيًا علينا أن على ردنای يعـرف عـن نـشأة حـزب الرابطـة الإسـلامية للمنخفضات الغربية وتطوره أكثر مما نريده له أن يعرفه. أما فيمـا يتعلق باللقاء الذى يقال إنه سيعقده مع إبراهيم سلطان، فإن خطتنـا بشأنه هى أن يواصل على رادنای البداية فى مماطلته " STALL " لتأخير اللقاء ثم أن يقوم بتقديم اقتراح لكى نلتقى أنـا وكـين فـى البداية بإبراهيم سلطان (ربما يوم الخميس بتاريخ ٢٨) ثم يلتقـى به على رادنای فى الأخير " (٦).

إلى هذا الحد كانت المؤامرة دقيقة وتفصيلية. أما على رادنای فقد تحول – سواء عن جهل أو جريًا وراء مصالح ذاتية – إلى أداة بيـد البريطـانيين، وبعـد عشرة أيام من رسالة كوك هذه قام استافورد بالإدلاء برأيـه فـى المـوضوع، وأوضح استافورد أن تأييده لأن يكون القاضى حامد أبو علامـة رئيـسًا للحـزب التقسيمى كان أمرًا سليمًا ولكن يرى أنه ينبغى عدم الاحتفاظ بأبى علامة فى هـذا الموقع على حساب على رادنای، ويوضح استافورد أسباب ذلك كما يلى:

"... إن على رادئاى هو القوة المحركة التى تقف وراء الحركة " التقسيمية.. وهو شخص مستقيم ونزيه ". إذا كان الأمر بيدى لما تركته حتى أن يلمس إبراهيم سلطان؛ فهذا الشخص يتراءى لى وكأنه ضفدعة سياسية ممسكة بعصا حادة ولديه تأثير مفسد فى الآخرين. وحسب تقديرى فإن هذا الشخص يسير نحو الاضمحلال، ولهذا أرى أنه من الخطأ التفكير فى عقد صلح بينه وبين أى من هؤلاء الذين ذكرتهم أو إيلاؤه أى اهتمام من الآن فصاعدًا (٧).

كان إبراهيم سلطان مكروهًا من قبل البريطانيين، ونذكر أن كوك نفسه كان قد عقد لقاءً عاصفًا مع إبراهيم سلطان، وأنه لم يستطع أن يتوصل إلى تفاهم معه. وهاهو استافورد – كما رأينا فى السطور الفائتة – يعطى رأيًا مماثلاً فى إبراهيم. ونقرأ فى ختام الرسالة التى سطرها استافورد إلى أم. ستيوارت المسؤول بوزارة العلاقات الخارجية البريطانية. ما كتبه عن أهمية حزب الرابطة الإسلامية لمنطقة المنخفضات الغربية:

"... الأحزاب التى اختارت بأى شكل كان (الوقوف إلى جانب) سياستنا ينبغى أن تكن مكتملة التنظيم، وأن يقدم لها الدعم اللازم لأنه إذا اتسع نطاق تأثير حزب الرابطة الإسلامية للمنخفضات الغربية ونفوذه، فإن ذلك سيكون الأفضل بالنسبة إلينا. وأنا أرغب فى أن أرى تزايد تأثير هذا الحزب " (٨).

على هذا النحو؛ أصبح مركز على رادئاى فى الحزب التقسيمى أكثر قوة. وقد سايره جماعة استافورد ورفاقه إلى حين بلوغ غايتهم. أما فيما يتعلق بوعود الوصاية أو الاستقلال التى قدمت لعلى رادئاى وجماعته فقد اتضح أنها لم تكن سوى وعود جوفاء لم يرد أصلاً تنفيذها. ولكن ذلك (دور الحزب التقسيمى) أفاد البريطانيين فى إضعاف الكتلة الاستقلالية.

مفارقات التاريخ تأتى بتحالفات غير مقدسه ولا تخطر على البال، وقد كـان التحالف الذى نشأ بين هذا الحزب التقسيمى وحزب الأنـدنت، هـو إحـدى هـذه المفارقات التاريخية التى أفرزتها أحداث الساحة الـسياسية الإرترية فـى ذلـك الوقـت، وسنرى لاحقًا كيف تطور الأمر إلى هذا المستوى.

ولم تقتصر الأحداث السياسية الداخلية لذلك الشهر على ما تطرقنا إليه فقط. فكما يذكر فإن ممثلى حزب حزب الأندنت كانوا فى أثناء مثولهم أمام لجنة تقصى الحقائق التابعة للأمم المتحدة يعلنون تأييدهم لفكرة التقسيم التى تشجعها بريطانيا إذا كان ذلك هو مطلب سكان المنخفضات الغربية. هذا الموقف لحزب الأندنت أثـار معارضة قوية داخل الحزب وخاصةً فى أوساط أبناء بعض مناطق إقليم سـراى. وقد قام كل من القرزماج تكؤ زولدى، والبرامبراس بهتا زموى وباشاى هيلو قبـر ظادق وثلاثتهم كانوا من ممثلى إقليم سراى الذين كانوا قد مثلوا أمام لجنة تقـصى الحقائق نيابة عن بعض مناطق إقليم سراى. وقد قام هؤلاء بنشر بيان فى الصحف جاء فيه:-

" نحن - ممثلى إقليم سراى الموقعين أدناه - كنا قـد مثلنـا أمام لجنة تقصى الحقائق الأولى والثانية هذه للإجابة عن تساؤلاتهم بشأن مستقبل إرتريا. وكان اقتراحنا ومطلبنا الذى قـدمناه للجنـة الأولى والثانية هو أن تضم إرتريا بكاملهـا إلـى إثيوبيـا دون أن يقتطع أى جزء منها.

ولكن اليوم يقوم قادة حزب الاتحاد بـين إرتريـا وإثيوبيـا (الأندنت)، دون أن يبلغونا، بتقديم مطلب من بنات أفكـارهم وهـو مطلب يتعارض مع رغبات الشعب الإرترى؛ حيث طـالبوا بتقـسيم بلادنا إرتريا بين الإنجليز وإثيوبيا. ونحن نجد أنفـسنا مـضطرين للمرة الثالثة إلى أن نقف ونعبر عن آراء سكان أبناء إقليم سـراى ورغباتهم ولهذا نعلن أن تطلع سكان إقليم سراى ورغبتهم، هو أن

تنال إرتريا استقلالها بدلاً من أن تقسم، ولـيحفظ المـولى وحـده وطننا[٩].

نظرًا إلى الخطورة البالغة لهذه الحركة على حزب الأنـدنت، قـرر هـذا الحزب اتخاذ إجراءات فورية بشأن ذلك. ودون أى تلكؤ دعا دقيات هيلـو تـسفا ماريام رئيس حزب الأندنت بإقليم سراى وتدلا بايرو السكرتير العام للحزب إلـى اجتماع عاجل فى مندفرا، وألقيت فى هذا الاجتمـاع – الـذى حـشدت لـه كـل مجموعات الشباب الإرهابية – خطب تحرض على اتخاذ خطوات صارمة وقاسية ضد الممثلين الثلاثة لسكان سراى.

ونذكر أن دقيات هيلوا هذا كان أحد الذين يعتبرون مـن قبـل المـسؤولين البريطانيين من مسببى الاضطرابات الحدودية وأعمال الإرهاب والنهب؛ حيث كان قد لجأ إلى ممارسة حياة عصابات الشفتا خلال عامى ١٩٤٤ – ١٩٤٥ م بعـد أن أقاله المسؤولون البريطانيون من منصب العمدة [١٠]. وقد تحدث دقيات هيلو هذا فى الاجتماع المذكور وهو يذكر بالاسم مندوبى سكان سراى الثلاثة واحدًا بعد الآخـر فقـال:

"…. هناك الكثيرون من الأذلاء المنبوذين الذين رحبوا بـأن يبدلوا عقيدتهم بثمـن بخـس ، ونكثـوا بعهـودهم وخـانوا بلادهـم. وها هو اليوم يأتى الدور علينا فنرى أنه قد أطـل مـن بيننا من أصابهم مس فى عقولهم ونخر فى جسدهم جـذام غيـاب الضمير. قد يكون هناك من يريد أن يشبه الثلاثة الـذين أصـبحوا موضوع حديثنا اليوم بيهوذا الذى بـاع سـيدنا المـسيح بثلاثـين درهمًا. لكن هذا تشبيه خاطئ؛ فخطأ يهوذا كان مقصورًا على نفسه وقد مات من الندم حتى قبل أن يأكل المال الذى قبضه "لقاء خيانته" وهو لم يورط معه بقية الحواريين الأحد عشر ولم يدعِ أنه يتحـدث باسمهم ".

لا بد أن هذه الكلمة كانت قد أعدت مسبقًا وبشكل مدروس لتحدث أو تدخل الرعب الديني فى النفوس، وهذا يوضح أن كل قادة حزب الأندنت كانوا قد أصبحوا متمرسين للغاية بنهج هذا الأسلوب عند إلقاء خطاباتهم. وعلى خلفية هذا الجو المرعب الذى خلفه دقيات هيلو، نهض تدلا بايرو ليلقى كلمة وقد حاول فى كلمته أن يرد على الموضوع الأساسى أى الأسباب التى دعت حزب الأندنت ليقبل بتقسيم إرتريا فقال:

"... بعد أن طال انتظارنا لتسعة أعوام خشينا أن ندخل فى دوامة جديدة لا نعرف حدودها، فاضطررنا إلى أن نخاطب الاجتماع السابق للأمم المتحدة بالقول: (ما دام أن هذا الموضوع قد أصبح موضوع تجاذب كثير بينكم، فنرجو أن تعطونا أجزاء إرتريا التى تعترفون أنها إثيوبية " الهوية " وأن تبحثوا وتتحروا عن الأجزاء التى تتشككون فى " انتمائها لإثيوبيا ". لقد طال الانتظار علينا، "ولكن الأمم المتحدة ردت علينا "..... ذلك أمر غير ممكن، وعليكم أن تنتظروا كما كنتم عليه إلى أن نبعث إليكم مندوبين. وكما رأيتم فإن مصيرنا قد أصبح فى يد هذه اللجنة (لجنة تقصى الحقائق) التى أحسنتم وداعها.

".... إن ما نقوله للأمم المتحدة: ".... إذا اعتبرتم إرتريا كسابق عهدكم بلدًا مجزءًا وقررتم التصويت على ذلك، ووجدتم أن أغلبية سكان المديرية الغربية - أغوردت وضواحيها لا يرغبون فى الانضمام فى الانضمام إلى إثيوبيا، فإننا حينها لا نعترض على وضع حل خاص بذلك الجزء..... لقد قلنا ذلك لأنه لم يكن بيدنا شيء نفعله.

كان طرح تدلا بايرو ذكيا على نحو ما، فقد كان دفاعه مبنيًا على توضيح أن التقسيم ليس رغبة حزب الأندنت وأن الحزب اضطر إلى قبوله تلبيه لمطالب سكان المنخفضات الغربية. وبعد أن تمكن تدلا بهذا الأسلوب من طمأنة المجتمعين

من هذه الناحية، انتقل بحديثه إلى موضوع القيادات الثلاثة المنشقة حيث كان ذلك هو الموضوع الأساسى الذى جاء من أجله فقال:

"..... المحترمون الأكارم، لقد تحدثتم كثيرًا عن هؤلاء الأشخاص الثلاثة من أبناء (إقليم) سراى كما أنكم قد قدمتم شكوى مقبولة بشأنهم إلى السلطات الإدارية، ولكن هذا غير كاف؛ فالمطلوب التحلى بالحذر من الآن ولا حقًا، وعلى كل فرد أن يتكفل بأهله ومحيطه، عليكم أن تبتدعوا شيئًا ما، عليكم أن تضعوا قانونًا حتى لا يسىء إليكم آخرون فى المستقبل. فالاجتماع الدورى الخامس للجمعية العامة للأمم المتحدة لم يتبق عليه سوى ثلاثة أشهر فقط. ومع اقتراب هذا الموعد ينبغى علينا أن نسعى للعمل على تقوية صفوفنا وعزيمتنا، وليمنحنا المولى رب إثيوبيا النصر والنجاح ".

ليست هناك إجابات موثقة عن التساؤلات التى تدور حول كيفية عمل حزب الأندنت داخليًا وطبيعة الاجتماعات التى يعقدونها. لكن يمكن القول إن قيام صحيفة " إثيوبيا لسان حال حزب الأندنت " بنقل وقائع هذه الاجتماعات يفتح نافذة للإجابة عن مثل تلك التساؤلات.

وبعد أن أكمل تدلا بايرو كلمته، عاد وأخذ مكانه بين الجالسين منتظرًا سماع حكم الحضور على المارقين الثلاثة، قام أحد الحاضرين واقترح قائلاً: من الأفضل أن نقدم لهم " النصيحة " جريًا على عادة الآباء والجدود. وكان رد الفعل على اقتراح توجيه " النصيحة " هذا يعكس نهج حزب الأندنت لهذا فإنه من الأفضل أن نقرأ ما ورد فى تقرير صحيفة " إثيوبيا " عن هذا الحدث:

"..... عندما قال الشاب سيفو كفلى ظيون عضو جمعية شباب سراى والذى يقيم بأسمرا: "...... صحيح أن هؤلاء الثلاثة هم أبناء بلدنا، لكن لم يكن ينبغى أن نعطيهم مثل هذا القدر من

الاهتمام، لأن الحل فى متناول اليد (صفق له مائة شاب كانوا بالاجتماع طويلاً.

وقبل انفضاض الاجتماع تقدمت أسرة (زوجة) القرزماج تكؤ زولدى (أحد المارقين) وجثت على ركبتها وهى تبكى أمام المجتمعين، فطلب منها أن تطرح رأيها فقالت: "..... فقط أرجو أن لا تتخذوا قرارًا بعزلهم من الحزب، وعدا ذلك فإننا قادرون على إحضاره إليكم ليطلب العفو أمامكم فى أى وقت تحددونه، ونحن مستعدون لتنفيذ كل ما تأمرون به "، عندها تم تحديد موعد لها لإحضاره (١١).

قبل نحو شهر من انعقاد هذا الاجتماع، كان قد تم اغتيال الأزماج برهى قبر كيدان. ولم يكن هناك من يتوهم فى ذلك الوقت بأن التهديدات التى كان يطلقها كل من حزب الأندنت وإثيوبيا يمكن أن لا تنفذ. فالعنف سواء كان جسديًا أم نفسيًا كان الأداة الأساسية لحزب الأندنت وإثيوبيا. وبالمقابل لم تكن الكتلة الاستقلالية بما فيها حزب الرابطة الإسلامية تلجأ إلى اتخاذ أية خطوات مماثلة. فعندما ينشق أى عضو عنهم سواء كان بكرى الميرغنى (رئيس حزب الرابطة الإسلامية) أم دقيات أبرها تسما (كلاهما كانا قد انشقا عن حزبيهما – المترجم) أو أى عضو آخر من الكتلة الاستقلالية أو حزب الرابطة الإسلامية ويسعى إلى أن يشكل حزبًا آخر خاصًا به، فإن الأمر لا يتعدى إصدار بيان أو توجيه بعض الانتقادات.

وللحقيقة كان العنف فى تلك الفترة يسود الأجواء السياسية على نحو كان يشوه الصورة الحقيقية لهذه الأجواء ويسيء إليها. ففى حين كان يطلع المرء على مقالات متحضرة حول مفهوم الحرية والديمقراطية فى صفحات صحف " حتى إرتريا " (وحدة إرتريا) " وصوت إرتريا "، كانت صحيفة " إثيوبيا " لسان حال حزب الأندنت مملوءة بالشتائم والسباب والمهاترات، ولم يكن هناك وجه للمقارنة بين النهج السياسى الذى يتبعه هذان الطرفان، وكان واضحًا أن المستقبل هو لصالح دعاة الاستقلال أما العنف والتدخل الإثيوبى السافر المهيمن والسياسة

التى تدعو للانضمــام إلى إثيوبيا أو تقسيم إرتريا التى تتبناها بريطانيا فكان مــن أبرز سمات تلك المرحلة.

الإرهاب والإرهاب المضاد

حتى هذه الفترة كانت كل أشكال أعمال النهب والإرهاب تتم من قبل أعضاء حزب الأندنت الأم وجمعية الأندنت الشبابية، ولم تكن توجد حتى ذلــك الوقــت أى ردود فعل دفاعية مضادة للإرهاب من قبل دعاة الاستقلال، باســتثناء المحــاولات الدفاعية التي كان يقوم بها حامد إدريس عواتى فى المنخفضات الغربيــة لحمايــة مواشى قبائل النارا والبنى عامر من عصابات الشفتا ومن الإنجليز.

لكن عند منتصف عام ١٩٥٠م، بدأت تظهر بوادر رد الفعل على ذلك. فعلى سبيل المثال، تم إلقاء قنبلة على مقر حزب الأندنت فى ١٤ مايو ١٩٥٠م، أى فــى اليوم الثالث لاغتيال أزماج برهى قبر كيدان (١٢). ولم تحدث القنبلــة أى أضــرار، لكن ثارت شكوك حول إمكانية أن يكون ذلك قد تم من قبل مؤيدى إيطاليا (١٣). فقبل بضعة أيام من ذلك كان قد قتل اثنان من الإيطاليين الذين كانوا يعملون فى مــنجم للذهب ببلدة عدى نفاس(١٤). وبذا كان عدد الإيطاليين الذين قتلوا فقط خلال الشهرين ونصف الشهر الأخيرين قد بلغ عشرة أشخاص (١٥). وهذه الممارسات كانت تزرع روح الإحساس بالخطر والغضب فى أوساط الإيطاليين وأعضاء حــزب إرتريــا الحديثة الموالى لإيطاليا؛ الأمر الذى دفعهم إلى الانخراط فى الأعمال الإرهابية(١٦).

بدأت الإدارة البريطانية فى اتخاذ سلسلة من الإجراءات بهدف لجــم هــذه الممارسات حيث شرعت فى اعتقال من ترى أنهم يشكلون خطــرًا علــى الأمــن وقامت بنفيهم من أسمرا والمدن الأخرى وأجبــرتهم علــى الإقامــة فــى مدينــة تسنـــــى، كما بدأت هذه الإدارة فى فرض عقوبات جماعية على القرى التى يعتقد أنها تؤوى عصابات الشفتا (١٧).

هذه الإجراءات أثارت ردود فعل متباينة خارجيًا، ففى حين أدانت سلفيا بانكرست المناصرة الرئيسية لإثيوبيا فى بريطانيا ومعها مجموعة من أعضاء مجلس العموم البريطانى هذه الإجراءات ووصفتها بأنها عملية طرد وترحيل للمواطنين (١٨). فإن إيطاليا رأت أن عدم تأمين ضمانات لسلامة مواطنيها المقيمين بإرتريا سيكون مدعاة سرور الشيوعيين الإيطاليين؛ ولهذا واصلت الحكومة الإيطالية ضغوطها على بريطانيا من أجل اتخاذ خطوات عملية فى هذا المجال (١٩).

كانت هذه الفترة – كما سنرى لاحقًا – هى الفترة نفسها التى شهدت محادثات عديدة بين إيطاليا وبريطانيا من أجل الوصول إلى اتفاق بشأن تقرير مصير إرتريا وكانت بريطانيا تحاول طمأنة إيطاليا وتهدئتها؛ لأن هذه الأخيرة كانت قد جعلت من مسألة تأمين سلامة رعاياها فى إرتريا مسألة مساومة كبيرة، وقد قامت الإدارة البريطانية فى إرتريا فى هذا الإطار بإبلاغ الحكومة الإيطالية أنها عمدت خلال الفترة من ٢٣ مايو – ٥ يونيو ١٩٥٠م إلى تجريد حملة هجومية واسعة ضد عصابات الشفتا شاركت فيها وحدات خاصة من الجيش البريطانى. وشملت منطقة العمليات فى هذه الحملة مناطق " ماى حبار " " وماى وسن " و" درفو" و" عدى خوالا" و" عوبل" وأماكن أخرى، وقتل فى هذه الحملة، اثنان من أفراد عصابات الشفتا وأسر ٣٢ آخرون كما أنه تم استجواب ٨٥٠ من المشتبه بهم ونفى العشرات.

عدا ذلك نجد فى التقرير الذى أعده بى. سى. إيه كوك المستشار السياسى للإدارة البريطانية فى إرتريا أنه تم خلال الفترة من أبريل وحتى سبتمبر ١٩٥٠ م قتل ٣٩ من أفراد عصابات الشفتا وجرح ٢٩ منهم وأسر ٨٠ آخرين. وأنه قد قتل خلال هذه العمليات خمسة من رجال الشرطة وخمسة من الإيطاليين، كما قتل ٤٤ من المدنيين الإرتريين بسبب الأعمال الإرهابية (٢٠). ولم تئن أرقام القتلى الإيطاليين تشمل هؤلاء الذين كانوا يقتلون داخل أسمرا (٢١).

كل هذه الجهود لم تفلح فى وقف الأعمال الإرهابية، ولعل إحدى الظواهر الجديدة التى بدأت تطل فى تلك الفترة، هى أن الفئات المستهدفة أصبحت لا تقتصر

على الإيطاليين، وإنما شملت المواطنين الإرتريين أيضًا. بل - في بعض الأحيان - كان أعضاء حزب الأندنت أنفسهم هدفًا لهذه الأعمال، فعلى سبيل المثال، تعرض مبرهتو قنطو عمدة جنوب منطقة عنسبا لهجوم من الشفتا، ومع أن أسباب مثل هذا النوع من الأعمال الإرهابية قد تكون عائدة إلى خلافات أو نزاعات عائلية أو قبلية.... إلخ، فإن ما شجع عليها هو أن النظام الإدارى الذى كان قد أقامه الإنجليز كان قد بدأ يتهاوى. وهذه الحقيقة كان يعترف بها المسؤولون أنفسهم. فحاكم إقليم سراى مثلاً تقدم بشكوى إلى مسؤوليه يوضح لهم فيها أنه أصبح غير قادر على إدارة كامل الأجزاء الغربية من الإقليم؛ لأنها قد أصبحت تحت سيطرة عصابات الشفتا، كما أبلغ حاكم المديرية الغربية أنه أصبح غير قادر على إدارة محافظة بارنتو؛ بسبب الاقتتال الدائر هناك بين عصابات الشفتا وهجمات هذه العصابات على السكان (٢٢).

كانت عصابات الشفتا تفرض سيطرتها على الكثير من المناطق حتى في أوج حملة الجيش البريطاني الواسعة النطاق، ففي ذلك الوقت كانت هذه العصابات تستعيد سيطرتها سريعًا على المناطق كافة بعد عودة الجنود البريطانيين؛ لأن هجماتهم لم تكن ذات طابع مستديم. ولعل أبرز دليل على ذلك ما ذكره أحد الأسرى من أفراد هذه العصابات للسلطات البريطانية بأن عصابات الشفتا التي يقودها كل من قبرى تسفاطين، وحقوص تمنو تخستى هيلى، وهيلى أباى قد عقدوا اجتماعًا في منطقة درفو لتقسيم غنائم الأسلحة التي سلبوها، وأن ذلك كان بعد أيام قليلة من ادعاء الإدارة البريطانية بأنها قد كنست عصابات الشفتا من تلك المنطقة. كما روى هذا الأسير أن مجموعة من المواطنين الإرتريين قبضت عليهم هذه العصابات في تلك المنطقة، وأعدمتهم رميًا بالرصاص؛ لأنها شكت من أنهم يتجسسون لحساب الشرطة (٢٣).

وعندما بلغت هذه الأعمال الإرهابية لعصابات الشفتا حدًا خرجت فيه عن السيطرة، تم عقد اجتماع بوزارة الخارجية البريطانية بلندن حضره كبار المسؤولين البريطانيين (٢٤). وبعد مناقشات مطولة تقرر في الاجتماع زيادة عدد أفراد قوة

الشرطة بإضافة ثلاثمائة جندى، وأن يتم إنشاء وحدة ميدانية خاصة لمحاربة عصابات الشفتا " field force "، إلى جانب ذلك تقرر أن تتولى وحدة من الضباط البريطانيين مسؤولية قيادة هذه القوة وأن تشارك الطائرات الحربية فى العمليات التى تتم هناك [٢٥].

وعلى الرغم من أنه كان يفترض اتخاذ هذا الإجراء فى وقت مبكر، فإنه مع ذلك لم يكن قادرًا على وقف نشاطات عصابات الشفتا التى كانت قد خرجت عن السيطرة؛ لأن تنفيذه يستغرق وقتًا طويلاً نسبيًا. ولهذا شهد شهر يونيو وجزء من شهر يوليو ١٩٥٠ م أكبر تصعيد لنشاطات هذه العصابات. واشتدت حدة مطالبة المسؤولين البريطانيين نظراءهم الإثيوبيين بالعمل للسيطرة على حركة عصابات الشفتا؛ لأن تلك الفترة شهدت تكثيفًا شديدًا للأعمال الإرهابية التى تنفذها العصابات الإثيوبية المتسللة عبر الحدود، فعلى سبيل المثال، أوضح لاشل سفير بريطانيا لدى إثيوبيا أن عملية الاغتيال التى نفذت فى مندفرا ضد شخص إيطالى وآخر إغريقى لم تقم بتنفيذها عصابة أولاد موسى إزقى كما كان يشتبه بها، وإنما أفراد عصابة آخرون قادمون من تجراى أرسلهم دجزماتش طهاييه بسرات حاكم محافظة اديابو (تجراى) وطالب السفير البريطانى السلطات الإثيوبية بتسليم القتلة إلى الإدارة الإرترية [٢٦]. لكن الحكومة الإثيوبية ردت على ذلك بأنها أجرت التحقيقات اللازمة ولم تجد دليلاً يؤكد هذه المزاعم[٢٧].

إضافة إلى ذلك كان حاكم محافظات تجراى الحدودية قد كثفوا أعمال النهب والقتل التى كانت تقوم بها عصاباتهم ضد أبناء الكوناما فى بارنتو وضواحيها. ويشير أحد تقارير الإدارة البريطانية فى إرتريا بهذا الشأن إلى أن الأسباب التى تقف وراء الهجمات التى يشنها إقطاعيو إقليم تجراى الإثيوبى فى هذه المنطقة تنطلق ".... من رغبتهم فى السيطرة على المناطق الممتدة بين نهرى القاش وستيت " [٢٨]. وهذا يعنى أن هذه الأطماع كانت كامنة منذ وقت قديم (لاحقا أدت هذه الأطماع لاندلاع الحرب الحدودية بين إرتريا وإثيوبيا فى عام ١٩٩٨ م وقد استمرت الحرب لعامين، وصدر حكم المحكمة الدولية بأن منطقة بادمى – سبب

النزاع – من ضمن الأراضي الإرترية حسب اتفاقيات عام ١٩٠٠ – ١٩٠٢ – ١٩٠٨ م – المترجم).

ويمكن القول إن هذه الفترة كانت هي الفترة التي تحركت فيها الإدارة البريطانية بجدية لوقف النشاطات الإرهابية لهذه العصابات على نحو لم تفعله من قبل. ففي نهاية يونيو ١٩٥٠ م بدأ الجيش البريطاني يستخدم طائراته من نوع سببت فاير في محاربة هذه العصابات [٢٩]. وفي يوليو أصدرت الإدارة البريطانية في إرتريا مرسومًا يقر تنفيذ حكم الإعدام شنقًا على أي من أفراد هذه العصابات يتسبب في موت أي شخص. وقد فضلت الإدارة البريطانية عقوبة الإعدام شنقًا على عقوبة الإعدام رميًا بالرصاص، لأنها رأت أن ذلك يمكن أن يبث الذعر في المجتمع [٣٠]. وبناء على هذا المرسوم؛ تم تنفيذ حكم الإعدام شنقًا على عضو عصابة شهير يدعى ولد رفائيل أبرها؛ وذلك بعد أن تمت المصادقة على حكم الإعدام من قبل وزارة الخارجية البريطانية [٣١].

هذه الإجراءات لم تحدث تغييرًا سريعًا في الواقع الأمني. ففي ١٥ يونيو ١٩٥٠ م تسللت مجموعة من أفراد هذه العصابات لم تعرف هويتها إلى حي " أربعتي أسمرا " وقتلت بشكل بشع أزماتش عبد القادر جابر داخل منزله. وكان أزماتش عبد القادر رجلاً مسنًا في الخامسة والثمانين من العمر وهو عضو بالمجلس الاستشاري لحزب الرابطة الإسلامية الإرترية، وعمل في وقت سابق عمدة لحي قزا برهانو وممثلاً للزعيم رأس براخي بخيت. وكانت عصابات الشفتا تطارده وتحاول اغتياله طوال الأسابيع الفائتة. ولكن كما يروى، كان ينجو من هذه المحاولات بفضل دفاع جيرانه من أعضاء حزب الأندنت وحراستهم [٣٢]. بيد أنه في تلك الليلة كان ينام وحيدًا في منزله؛ لأن أفراد أسرته كانوا قد ذهبوا للمبيت لدى أقارب لهم في مكان آخر.

وفي ٢٠ يونيو قتل في قلب أسمرا السنيور فيتوريو لونغي أحد كبار زعماء الجمعية الإيطالية الإرترية وأحد كبار المدافعين عن مواقف الحكومة الإيطالية في إرتريا [٣٣]. وقد اتضح أن قتلته كانوا من أعضاء حزب الأندنت وأن أحدهم كان من

أفراد الشرطة الإرترية السابقين المطرودين من الخدمة وكان قد زار إثيوبيا وعـاد قبل فترة قصيرة من مشاركته فى العملية. وفى اليوم الثالث لاغتيال السنيور لونغى ألقيت قنبلة يدوية على منزل دقيات أرأيا واسيه من قبل مجموعة يشتبه أنها مـن الخلاسيين الإيطاليين (يعرفون محليًا بالحنافط). وكان دقيات أرأيا هذا أحد القادة الرئيسيين لحزب الأندنت. وعندما ألقيت القنبلة فى داره لم يكن موجودًا؛ لأنه كـان قد سافر إلى أديس أبابا وقد لحقت أضرار طفيفة بالمنزل، أما أفـراد أسـرته فلـم يصب أحد منهم بأذى (٣٤).

نخلص من هذا إلى أن إجراءات الإدارة البريطانية لم تعجز عن الحد مـن نشاطات هذه العصابات وحسب، وإنما كانت تسهم فى تصعيد نشاطاتها. ففى نهاية شهر يوليو هاجمت عصابة أسرسهى امبابيـه وحـدة عـسكرية مـن الإنجليـز والإرتريين كانت عائدة من منطقة عوبل إلى مندفرا بعد أن قامت بـدفع رواتـب الجنود الإنجليز. وقتل فى هذا الهجوم جندى إنجليزى وثلاثة من الجنود الإرتريين وتم أسر الجنديين الإنجليزيين ومن تبقوا معه من الجنـود الإرتـريين، وحـصلت عصابة أسرسهى بذلك على كمية كبيرة من الأسلحة بما فيها قطعتـان مـن نـوع متريبس (٣٥).

وبينما كانت مثل هذه العمليات التى تستهدف وحدات الشرطة تتواصل، وقع حادث فى بلدة " زبان سبعو " بمنطقة مراقوز (تحديدًا فى منطقة عناقر – المترجم) أسهم فى إعطاء هذه الأعمال الإرهابية طابعًا دينيًا. فجميع سكان بلدة زبان سـبعو المذكورة هذه هم من المسلمين وكان لديهم نزاع على الأراضى مع ثلاث منـاطق مجاورة. وقد نجحوا فى كسب القضية قانونيًا عندما صدر حكـم قـضائى بـذلك لصالحهم. ولكن بعضًا من خصومهم ممن لـم يقبلـوا بـالحكم احتمـوا بـالخلاء وانخرطوا فى حياة عصابات الشفتا وبدأوا يهددون سكان بلدة زبان سبـعو، وقد قامت السلطات بمنحهم بعض السلاح للدفاع عن أنفسهم أمام هذه التهديدات. ولكـن السلطات استردت السلاح؛ لأن بعضًا ممن كانوا قد مرقوا من القرى المنافسة كانوا قد عادوا إلى قراهم بعد أن سلموا أنفسهم للسلطات. وبعد شهر من ذلك وتحديدًا فى





أزماتش عبد القادر جابر عضو حزب الرابطة وفيتوريو لونقى من الجمعية الإرترية الإيطالية اللذان اغتيلا بكل قسوة

٢ أغسطس هاجمت مجموعة كبيرة جدًّا من عصابات الشفتا بلدة زبان سبعو هذه، وكانت المجموعة الرئيسية للهجوم تتكون من عصابة أسرسهى، إضافة إلى مجموعة من عصابة أولاد موسى إزقى. وقد قتل فى هذا الهجوم أربعة من أبناء بلدة زبان سبعو وجرح اثنا عشر آخرون منهم.

وقد أثارت هذه العملية الجائزة غضبًا عارمًا، وخاصة فى أساوط مسلمى مدينة مندفرا، إلى حد أنهم أغلقوا متاجرهم تعبيرًا عن احتجاجهم. وذهب الكثيرون منهم إلى بلدة زبان سبعو لإظهار تضامنهم والمشاركة فى مراسم تشييع القتلى. وكان السبب الرئيسى لسورة غضب المسلمين هو أن هذه العملية كانت دليلاً ملموسًا وكافيًا على أن الإدارة البريطانية وجنودها لا يحمون المسلمين من هذه العصابات. وقد نشرت صحيفة " وحدة إرتريا " (النسخة العربية من لسان حال الكتلة الاستقلالية) مقالاً حول جريمة بلدة زبان سبعو جاء فيه: أن جنود الوحدة الميدانية الخاصة المعروف باسم (**field force**) والمكلفة بمحاربة عصابات الشفتا

تعتقد إنها قد قامت بمهامها لمجرد أن أفرادها يتبخترون فى المدن ويقضون وقــتهم فى تلميع أسلحتهم (٣٦).

لم تتوقف نتائج حادث " زبان سبعو " عند ذلك الحد، وإنما ترتبــت عليــه نتــائج أخرى. فكما أشرنا آنفاً، كانت هناك مجموعات من أبناء الساهو التى يقــال إنهــا كانت مرتبطة بحزب الرابطة الإسلامية قد التجأت إلى الأحراش وكونت عصابات شفتا خاصة بها. ورأينا كيف أنها كانت تقوم بهجمات على بعض القرى فى سراى تحرق خلالها منازل السكان. وقد قامت واحدة من هذه العصابات فى ٢ أغــسطس ١٩٥٠ م وكان يقودها شخص يدعى محمد صالح سليمان بشن هجوم مبــاغت فى كمين نصبته فى مكان يعرف بـــ " محماد " لمجموعة من عصابات شفتا الأنــدنت كانت عائدة من بلدة " طاف نفاس " (إقليم سراى) وتتوجه إلى الأحراش الشرقية من تلك المنطقة، وكانت هذه العصابة تتكون من ٤٠ مــسلحًا و ١٢٠لا يحملــون السلاح وكان يقودها كل من برهى موسى إزقى ودبساى درار.



صـــالح سليمان الذى يقال إنه قتل برهى موسى إزقى

وكانت **عصابة** محمد صالح سليمان هذه، تتكون فقط من عشرين مسلحًا وخمسة غير **مسلحين**. وعند تعرض العصابة الأولى للهجوم المباغت، قام جناح دبساى درار **بالهروب** من فور جرح اثنين من أفراده. وقد دارت معركة طاحنة بين الطرفين، **وقتل فيه** زعيم العصابة برهى موسى إزقى نفسه، بينما لاذ دبساى درار **مع عصابته** وجرحاه بالفرار والتجأوا إلى تجراى [٣٧]. وبعد نحو أسبوع من هذه المعركة، قام محمد صالح سليمان بتسليم نفسه ومعه مجموعة من ٣٢ شخصًا من أتباعه إلى **السلطات** الحكومية [٣٨].

وفى تلك الفترة، أى قبل تسليم صالح سليمان نفسه وبعده، كانت مجموعات كبيرة من الشفتا تضم جماعة بينى حقوس وابرا منقستو **وأتباعهم** قد سلموا أنفسهم إلى السلطات **الحكومية**. وكان يستقبلهم ضابط إنجليزى اسمه برانس وهو معروف بعلاقته الوثيقة **بكل هذه** العصابات. ولعل أكثر ما كان يقلق السكان المسلمين وما كانوا يرددونه **على** الدوام هو أن هؤلاء الشفتا كانوا يسلمون أسلحتهم بكل تباهٍ وتبجح وكأنهم **أبطال** من دون أى إحساس بالحرج من أنهم قتلة ولصوص [٣٩].

وعلى الرغم من استسلام هذا العدد الكبير من عصابات الشفتا، فإن الجماعات الأساسية فى النشاط الإرهابى والتى كانت أداة بيد إثيوبيا لم تتوقف عن نشاطاتها، ومع مرور الوقت أصبحت الحقائق تتكشف أمام المواطنين، واتضح مدى زيف ادعاء أفراد هذه العصابات بأنهم جماعة من المناضلين من أجل قضية " وطنية "، حيث أضحت نشاطاتهم مجرد أعمال نهب وسطو فاضحين، ويبدو أنه نتيجة لإدراك هذا الواقع، قامت هذه العصابات بقيادة أسرسهى امباييه وحقوص تمنو وقبرى تسفاطين وقبر مدهن كفلا بعقد اجتماع عام فى ٣١ أغسطس عام ١٩٥٠ م ببلدة " ليتو"، شارك فيه ٢٤٠ من أعضاء هذه العصابات، وقد اتخذ الاجتماع مجموعة من القرارات من بينهما الامتناع عن قطع الطريق على الأفراد العاديين وعدم ارتكاب السرقات العادية، وضرورة أن تكون نشاطاتهم موجهة ضد المسافرين الأثرياء وحافلات نقل الركاب والشرطة ووحدات الجيش الخاصة فقط، على أن ينهبوا منهم الأموال والأسلحة والملابس فقط [٤٠].

وعلى الرغم من أن عقد هذا الاجتماع كان يهدف إلى تحسين صورة هذه العصابات، فإنه كانت هناك جماعات من بين هذه العصابات رفضت التقيد حتى بهذه المعايير الأخلاقية للصوص، ومن ذلك، مثلاً، أن الشفتا تخستى هيلى قد شرع بعد ذلك فى قطع أذن أى شخص مسلم يقابله فى إقليم سراى، الأمر الذى سبب رعبًا شديدًا بين الناس، وبالصورة نفسها، جعلْ الشفتا دبساى درار من مسألة قتل المواطنين المسلمين شغلة الشاغل؛ وذلك – كما يقول – ثأرًا لزميله زعيم العصابة برهى موسى إزقى. وطالت أعمال قتل المسلمين منطقة كرن التى كانت تعتبر الأكثر هدوءًا نسبيًا عن بقية أجزاء البلاد؛ حيث قتل فى سبتمبر ١٩٥٠م أحد الشبان المسلمين (٤١).

وفى ضواحى مدينة بارنتو، كانت أعمال العداء والتنافس التناحرى تتواصل خاصة بين أبناء الكوناما والبنى عامر. ففى أغسطس ١٩٥٠م مثلاً، قامت جماعة من الكوناما الواقعة بضواحى أوقارو، وجرحت ستة من أبنائها، ونهبت عددًا كبيرًا من المواشى والأغنام، ومن هناك زحفت هذه المجموعة إلى منطقة تعرف بـ "خوركوغى" لمواجهة عصابة الشفتا التى يقودها عثمان لونغى (الزميل اللصيق لعواتى عند اندلاع الكفاح المسلح – المترجم)

إضافة إلى هذه الهجمات، كان المواطنون من أبناء الكوناما يتعرضون لهجمات أخرى من عصابات الشفتا القادمة من إقليم تجراى الإثيوبى (٤٢). وكالعادة كان من المدهش حقًا أن كل هذه الممارسات الإرهابية التى كانت تتم بشكل مخطط بهدف إثارة النعرات الدينية والقبلية، لم تفلح فى تحقيق أهدافها، ولم يحدث أى تغيير فى علاقات الناس أو تتولد مشاعر كراهية جديدة.

وحسبما كان يرد فى مختلف المقالات التى تنشرها صحيفة وحدة إرتريا (الناطقة باسم الكتلة الاستقلالية) فإن عمليات الاغتيال على أساس الهوية الدينية التى كانت تنفذها عصابات الشفتا، كانت تهدف إلى تحقيق مآرب " خفية دنيئة " أخرى، وأن الإدارة البريطانية كانت تشجع هذه الأعمال وترعاها بشكل صامت. وبالطبع لا جدال فى أن هذه الأعمال الإرهابية كانت

تتم بتحريض من إثيوبيا، والمثير هنا للاهتمام هو أن هذه الأعمال لم تفلح في إثارة خلافات أو أحقاد عميقة بين المواطنين على أى مستوى، اللهم باستثناء نجاحها فى زرع حالات رعب مؤقت كان يترتب عليه الإحجام بشكل مؤقت عن ممارسة النشاط السياسى. ويعلق دقيات قبر يوهنس الرئيس الأعلى لحزب الأندنت فى ذلك الوقت على هذه الحقيقة بالقول: "... لم يكن ممكنًا لهذه العداوات والأحقاد المدفوعة من الخارج أن تتجذر فى نفوس الشعب الإرترى؛ لأن الشعب الإرترى لم تكن لديه خلال مختلف الحقب التاريخية أى أحقاد دينية أو قبلية أو إقليمية مترسبة؛ ولهذا عندما يراد فرض مثل هذا النوع من الأحقاد عليه لم يكن الأمر ممكنًا ".

هذه الحقيقة لا تعنى أن مثل هذه المحاولات الخارجية لم تجد قبولاً فى أوساط قادة الأحزاب السياسية الذين لم يكونوا يمتلكون النضج السياسى الكافى، بل إننا نجد أن هذا التقبل كان سبب الانشقاقات فى الأحزاب السياسية وحالات تقلب الأعضاء وتنقلهم من حزب إلى آخر وافتقارهم للمواقف المبدئية الصلبة. فالأطراف التى تصدت لقيادة المجتمع لم تكن لديها القدرة على عكس النضج والحكمة التى يتحلى بها المجتمع الإرترى.

هذه هى الأجواء التى كانت سائدة فى إرتريا عندما انعقدت الدورة الخامسة لاجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، والتى تمت فيها مناقشة القضية الإرترية. وما حدث فى الاجتماعات لم يكن له رابط مع ما كان يحدث فى إرتريا من تطورات.

الفصل التاسع عشر

صراع ومؤامرة في الاجتماع الدورى الخامس للجمعية العامة

مقترحات لجنة تقصى الحقائق أمام الجمعية العامة

المقترحات المتفرقة الثلاثة لهذه اللجنة طرحت على الاجتماع الدورى الخامس للجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٣ يوليو ١٩٥٠ م. ولكن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا كانتا تبذلان جهودًا مكثفة طوال أشهر عديدة قبل انعقاد اجتماع الجمعية؛ من أجل الوصول إلى موقف بشأن القضية الإرترية حتى يتمكنا من حسمها حسب رغبتهما. وقد شكلا لهذا الغرض لجنة مشتركة وتم التفاهم على أن تقوم هذه اللجنة بوضع حل يمكن أن يقبله دعاة الاستقلال من ناحية، وتحصل إثيوبيا من خلاله على مطالبها الأساسية. وبما أن هذا الموضوع قد تناوله المؤرخ عقبازقى يوهنس فى كتابه بشكل مفصل، فإنه يحسن أن نورده كما هو: [١].

" عندما بدأت اللجنة المشتركة أعمالها لم يكن البلدان أمريكا وبريطانيا يملكان نظرة مشتركة تجاه القضية المطروحة أمامهما، فالولايات المتحدة كانت تعد اقتراح الحل الفيدرالى الذى طرحته مؤخرًا هو الخيار الأفضل أما بريطانيا فقد تظاهرت بقبول هذا الاقتراح كسبًا للوقت، ولم تكن قد تخلت بعد بالكامل عن مشروعها التقسيمى. ومهما يكن فإن اللجنة المشتركة قد شرعت فى مهامها معتبرة أن الاقتراح الفيدرالى يمكن أن يشكل بداية تنطلق منها وهكذا طرحت فى وقت مبكر وتحديدًا فى سبتمبر ١٩٥٠م هذا الاقتراح على حكومات إيطاليا وإثيوبيا، ولم يكن هدف اللجنة المشتركة من وراء ذلك الوصول إلى حل للقضية الإرترية فقط، وإنما كانت تسعى أيضًا من خلاله لخلق التقارب بين إيطاليا وإثيوبيا، وفى هذا

الإطار رتبت الولايات المتحدة كوسيط العديد مــن اللقــاءات والاجتماعــات بــين البلدين(٢).

من جانبها، كانت إيطاليا ترغب فى تحقيق التقارب مع إثيوبيا، لكنها كانــت تعيش فى داخلها خلافات بشأن تقرير مصير إرتريا. فبينما كــان هنــاك طــرف يطالب بمنح إرتريا لإيطاليا بغية استعادة مكانة إيطاليا السابقة وصــورتها. وكــان هناك طرف آخر يرى أنه إذا كانت إيطاليا تريد أن تكون مقبولة دوليًا، فإنه ينبغى تلبيه مطالب بريطانيا. باختصار لم يكن هناك من موقف موحد فى إيطاليــا تجــاه تقرير مصير إرتريا، فعلى سبيل المثال، تخلت إيطاليا فى إحــدى المراحــل عــن مطلب استقلال إرتريا، وأبلغت بريطانيا أنهــا مــستعدة لقبــول اقتــراح الاتحــاد الفيدرالى. ونظرًا إلى أن ذلك يتعارض مع المشروع التقــسيمى لبريطانيــا، فــإن بريطانيا قد رفضت القبول الإيطالى بالاتحاد الفيدرالى متعللة بأن ذلك غير عملى؛ لأن إثيوبيا سترفض أى حل يضعها على قدم المساواة مع إرتريا(٣).

أما الولايات المتحدة فكانت من جانبها تبذل ما فى وسعها لجعــل اقتراحهــا مقبولاً من قبل إثيوبيا. وانطلاقًا من ذلك ناشــدت بريطانيــا والولايــات المتحــدة الأمريكية فى مطلع يناير ١٩٥٠م (أى قبل وصول لجنة تقــصى الحقــائق إلــى إرتريا) إثيوبيا ألا تقوم بأية خطوة يمكن أن تعرقل عمل لجنة تقــصى الحقــائق، وتعهدت لها الدولتان بأنهما ستعملان – بعد أن تنتقل القضية الإرترية من يد لجنــة تقصى الحقائق إلى الجمعية – على تمرير مشروع حل يكون مقبولاً مــن إثيوبيــا دون أن تطلع عليه اللجنة المعنية (٤).

ولم يرض هذا الاتفاق الذى تم التوصل إليه فى جنيف إثيوبيا؛ لأنــه كــان مطلوبًا منها الإحجام عن أى نشاط سياسى خلال فترة إقامة لجنة تقصى الحقــائق فى إرتريا وقد رأت إثيوبيا أن هذا ســيؤدى إلــى تقويــة المعــسكر الاســتقلالى واضمحلال نفوذ معسكر دعاة الانضمام إلى إثيوبيا. ونتيجة لهذه الأسباب؛ رفضت إثيوبيا ذلك الاتفاق وعملت ضده.

لكن – من ناحية أخرى – كانت محاولة أمريكا وبريطانيا لطرح مشروع إلى جانب المشروع الذى ستتقدم به مفوضية تقصى الحقائق، يعنى أنه لا ينبغى طرح اقتراح الاستقلال ضمن الخيارات التى ستتقدم بها لجنة تقصى الحقائق. وعمومًا أدت كل هذه التعقيدات إلى فشل المبادرة الأمريكية التى أريد بها التقريب بين إيطاليا وإثيوبيا (٥).

ومع هذا لم تتوقف محاولة البلدين عند هذا الحد. فكما حدثت خلافات بين المسؤولين فى إيطاليا حول تقرير مصير إرتريا، ظهرت اختلافات مماثلة لدى المسؤولين فى أمريكا. فعلى سبيل المثال، وصل الأمر إلى حد أن السفير الأمريكى السابق فى إيطاليا اقترح وضع إرتريا تحت الوصاية الدولية بدلاً من ربطها فيدراليًا مع إثيوبيا. وكانت حجته أن تحقيق الاتحاد بين إرتريا وإثيوبيا يجب أن يسبقه أولاً وضع إرتريا تحت وصاية الأمم المتحدة لتدير شؤونها، ثم يتم بعد ذلك وضع الحل سواء كان الانضمام إلى إثيوبيا أو إلى غيره وفقًا لرغبات شعبها. وقد اضطرت أمريكا نفسها إلى التغاضى عن هذا الاقتراح؛ لأن بريطانيا لم تكن مستعدة لأن تقبل أى حل من هذا القبيل. ثم واصلت أمريكا من جديد مساعيها لإيجاد حل يقرب بين إيطاليا وإثيوبيا (٦).

ولتحقيق ذلك؛ لوحظ أنها تقوم بممارسة ضغوط مكشوفة على بعض الدول الأعضاء فى لجنة تقصى الحقائق. ومن ذلك، مثلاً، ما ذكر عن قيام أحد مسؤوليها بمقابلة أحد مسؤولى وزارة الخارجية الباكستانية وإبلاغه ".... إن إرتريا لن تكون بلدًا يعتمد على نفسه؛ ولهذا فإن الاصرار على منحها الاستقلال سيكون أمرًا خطيرًا وغير عملى ".. إضافة إلى ذلك " سيتيح الفرصة لأول مرة أمام روسيا لتتغلغل فى إفريقيا (٧). وهو يقصد بذلك أنه إذا أصبحت إرتريا مستقلة فستكون تابعة للاتحاد السوفييتى وبذلك ستفتح منفذًا لتغلغل الشيوعية.

واصل الأمريكان جهودهم بشكل أكثر تكثيفًا؛ من أجل الحصول على تأييد إيطاليا أيضًا. وقام وزير خارجيتهم دين إتشيسون بنفسه بالتدخل فى الأمر وممارسة جماعة الكونت سفورزا (وزير خارجية الإيطالى) ومناشدتها؛ لكى

يقبلوا الموقف الأمريكى. وقد أدى هذا إلى أن تبدى إيطاليا ميولاً للانسحاب من موقفها المؤيد لاستقلال إرتريا. كما إن سفورزا أيضًا بدأ يردد بأن مسألة إعلان استقلال إرتريا أمر عفى عليه الزمن " **morta lettera** ". كل ذلك شجع أمريكا وجعل الأمر يداخلها فى أن تفلح فى طرح مشروع اقتراح يهمش مقترحات لجنة تقصى الحقائق أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة. وانطلاقًا من ذلك سارعت إلى تكثيف نشاطها لبلوغ ذلك (٨).

وعلى الرغم من ذلك لم يكن موقف إيطاليا مطمئنًا إلى الحد الذى تريده أمريكا. فوعود مسؤولى الحكومة الإيطالية وأحاديثهم، لم تكن مضمونة؛ لأنه - من ناحية - كان الشعب الإيطالى بأكمله تقريبًا يؤيد منح الاستقلال لإرتريا. وكما أن الاتحاد الفيدرالى الذى قيل إن إيطاليا ستؤيده، كان - من ناحية أخرى - من ذلك النوع الذى يمنح إرتريا كل الصلاحيات والحقوق الفيدرالية وليس من النوع الذى يضمن بشكل غير مباشر هيمنة إثيوبيا. نتيجة لذلك أصبحت رغبة إيطاليا المتمشية مع الطرح الفيدرالى للجنة تقصى الحقائق، متعارضة مع رغبات أمريكا وبريطانيا(٩).

كان لا بد من إزالة هذه العقبة لضمان نجاح الطرح الأمريكى والبريطانى. ولم تكن المشكلة المعيقة فى نظر هاتين الدولتين تكمن فى الأوضاع السياسية السائدة فى إرتريا، أو رغبات شعبها، وإنما كانت مشكلتهما الكبيرة جدًّا فى موقف معظم دول أمريكا اللاتينية المتأثر بموقف إيطاليا. لهذا قامت كل من بريطانيا وأمريكا وإيطاليا بتنظيم مؤتمر تداولى خاص بإرتريا خلال الفترة من ٣٠ يونيو وحتى ٣ يوليو ١٩٥٠م، أى قبل بضعة أيام من تقديم لجنة تقصى الحقائق لمقترحاتها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة. وقد عمد مندوبو بريطانيا وأمريكا فى هذا المؤتمر إلى استخدام سياسة العصا والجزرة مع مندوبى إيطاليا. حيث أبلغوهم بأن وضع حل للقضية الإرترية يعنى بالنسبة إلى إيطاليا التصالح مع إثيوبيا، والحصول على أسواق كبيرة فيها. أما عدم حلها فلا يعنى فقط عدم المصالحة مع إثيوبيا فحسب، وإنما أن الشيوعية السوفيتية ستتغلغل عبر إرتريا إلى

إفريقيا، وأن ذلك أمر ينبغى، أن تفكر فيه إيطاليا مليًا. إضافة إلى ذلك تعهد البريطانيون والأمريكيون للإيطاليين بضمان تلبية المطالب والمصالح التى يرغبون فيها كافة فى إرتريا، بما فى ذلك ضمان سلامة الإيطاليين المستوطنين فى إرتريا[١٠].

وافقت إيطاليا على مطالب الدولتين، وقبلت باقتراح الحل الفيدرالى الأمريكى. وأعربت عن قلقها من إمكانية حدوث التغلغل السوفييتى فى إرتريا. والغريب هنا هو إنه لم يطرح أى شرح لكيفية حدوث هذا التدخل السوفييتى ومع ذلك فقد قدم كذريعة لحرمان إرتريا من استقلالها. وقد قبلت إيطاليا هذه الذريعة. لكن هذا لم يكن يعنى أن ايطاليا كانت قد وافقت على النقاط المطروحة كافة من الحلف الأنجلو أمريكانى. ففى نهاية هذا المؤتمر، أوضحت إيطاليا أنها لن توافق على الاقتراح البديل المطروح من قبل بريطانيا وأمريكا، إذا كان هذا الاقتراح لا يضمن وحدة التراب الإرترى، ولا يضمن انحكم الذاتى الذى يؤمن للإرتريين المشاركة التامة فى إدارة الشؤون الاقتصادية والمدنية لبلدهم [١١].

هذا النوع من الحكم الذاتى الواسع الصلاحيات لم يكن مقبولاً من قبل البريطانيين والأمريكيين. فاقتراح الفيدرالية المقدم من أمريكا كان يطالب بان توضع إرتريا تحت السيادة الإثيوبية، على أن تتمتع داخل هذا الإطار ببعض حقوق الصلاحيات الداخلية. أما الفيدرالية التى كانت تطالب بها إيطاليا، فكانت تتجاوز ذلك وتنتقص من السيادة الإثيوبية. ولم يرغب الطرفان فى أن تكون هذه المسألة سبب خلاف بينهما، فتم طرح توفيقى بهذا الشأن. وبمقتضى ذلك وافقت إيطاليا على أن لا تحرض ولا تتحرك بحماسة للدفاع عن استقلال إرتريا داخل أروقة الأمم المتحدة، كما وافقت على تأييد المشروع الفيدرالى الأمريكى على الرغم من عدم موافقتها على مبادئه الأساسية [١٢].

وعلى الرغم من أن أمريكا وبريطانيا لم تفلحا فى خلق موقف موحد مع إيطاليا يمكنهما من إسقاط مقترحات لجنة تقصى الحقائق وتقديم مقترحهما البديل، فإن هاتين الدولتين أفلحتا، على الأقل، فى تحقيق اتفاق يشل اعتراض إيطاليا.

مع هذا كانت لا تزال هناك نقاط خلاف بين بريطانيا وأمريكا. فبريطانيا لم تكن قد تخلت فى سرها عن مشروعها التقسيمى، كما أنه كان لها رأى فى الاتفـاق الذى تم حول الطرح الفيدرالى الأمريكى؛ فالدول الثلاث لم تكن متفقة علـى نـوع العلاقة الفيدرالية... إلخ. ولهذا لم يكونوا قد توصلوا سوى إلى تفاهم تآمرى مؤقت فى بعض القضايا على نحو يمكنهما من إنجاح ذلك المـؤتمر التـداولى وبعـض المناورات التى كانوا يقومون بها خلف الستار.

انطلاقًا من ذلك أبلغت الحكومة البريطانية مندوبيها فى الأمـم المتحـدة أن يعلن الاجتماع فى كلمته أن بلاده مستعدة لترك مساحة لأية مقترحـات توفيقيـة؛ وذلك على الرغم من عدم تخليها عن مشروعها التقسيمى، كمـا نـصح المنـدوب الإثيوبى بالامتناع عن استخدام أية عبارات استفزازية أو جارحة فى كلمته، وأبلـغ مندوبا النرويج وجنوب إفريقيا أن يتشددا ويتمسكا بالمقترحـات والمواقـف التـى طرحاها فى لجنة تقصى الحقائق. كما تم تفاهم عام على أن تقوم جميع الأطـراف بالدفع باتجاه تحقيق التقارب بين إيطاليا وإثيوبيا (١٣).

وكان كل ذلك مؤامرة مكشوفة ومتعمدة لمنع أى إمكانية لمـنح الاسـتقلال لإرتريا. وفى الحادى عشر من يوليو ١٩٥٠م، أى قبل يومين مـن تقـديم لجنـة تقصى الحقائق لتقريرها أمام الجمعية العامة. وأصدر وزير الخارجيـة الأمريكـى دين آتشسن تعميمًا إلى دبلوماسييه يحذرهم فيه من العمل على توسـيع الخلافـات القائمة بين بلاده وبريطانيا فيما يخص إرتريا. ولتطبيق ذلك؛ أمـر الـوزير وفـد أمريكا فى الأمم المتحدة أن يطالب فى البداية بتقسيم إرتريا، ثم الانسحاب تـدريجيًا من مثل هذا الطرح والتظاهر بقبـول " حـل تـوفيقى " علـى شـاكلة الحـل الفيدرالـى. إضافة إلى ذلك، أمر الوزير أتشسن مندوب بلادة بطـرح القـضية الإرترية وكأنها مرتبطة بأزمة كوريا التى كانت فى قمة تأججها؛ وذلـك بهـدف الضغط لوضع حل عاجل للمسألة (١٤).

وعلى هذا النحو أخذ موقف إيطاليا من استقلال إرتريا يسير نحو الضمور، وتلقائيًا تبع ذلك تغير مماثل فى مواقف دول أمريكا اللاتينية التى كانت تؤيد الاستقلال.

وفى هذه الأجواء، تقدمت كل من بريطانيا وأمريكا إلى الجمعية العامة بمشروع منسق بينهما، ولكنه غير مكتمل. وتجدر الملاحظة هنا إلى أن رغبات الشعب الإرترى وتطلعاته لم تثره حتى للحظة واحدة طوال أوقات حبك هذه المؤامرة.

مؤامرة أخرى فى أروقة الأمم المتحدة

عندما طرحت القضية الإرترية فى الجمعية العامة حسب الموعد المحدد، أى ١٣ يوليو ١٩٥٠م (كان ذلك يحدث للمرة الثالثة) تم تكوين لجنة خاصة من الأمم المتحدة للنظر فى هذه القضية تحديدًا. وقد سارعت أمريكا وبريطانيا إلى تقديم اقتراحهما المشترك إلى هذه اللجنة. وقد اعتقدت الدولتان فى البداية أن مخططهما سينجح بسرعة؛ لأنه كان يدور حديث فى دهاليز المنظمة حول " الفيدرالية " مقرونًا بالمشروع الذى طرحته بورما.

لكن من الناحية العملية لم تسر الأمور كما اشتهت الدولتان. فبغض النظر عن أى شىء آخر، ظهر خلاف بين الدول الأوروبية نفسها [١٥]. وقد جاءت الطامة الكبرى من إيطاليا. فعلى الرغم من إعلانها إنها تحترم وعدها بالتأييد الذى التزمت بت فى المؤتمر التداولى، فإنها أصرت على رفض التفسير الأنجلو أمريكانى للفيدرالية، أو أنها بعبارة أخرى، أعلنت أنها لن تقبل كما فى السابق بأى " حل لا يمنح إرتريا حقوقًا إدارية واقتصادية واسعة. وحينها أعلنت دول أمريكا اللاتينية أنها ستعارض أى حل لا تقبل به إيطاليا. وبذلك دخلت القضية فى نفق مسدود. إضافة إلى ذلك أصبح الموقف الإيطالى أكثر قوة وتأثيرًا عندما اتضح أن طرح

الحل الفيدرالى المقدم من بورما كان يدعو إلى نظام فيدرالى جديد يضع دولتى إرتريا وإثيوبيا على قدم المساواة[١٦].

وعندما وصلت الأمور إلى هذا الحد بات جليًا أن رغبات أمريكا وبريطانيا لن تلبى داخل هذه اللجنة الخاصة. فشرعت أمريكا بعد ذلك فى العمل على بلوغ مرادها بأساليب خفية. وقد وافق رئيس اللجنة الخاصة السفير البرازيلى مونيز فى هذه اللقاءات السرية، أن يلعب دور الوسيط لعقد اللقاءات بين مختلف الأطراف.

وكان منظما هذه اللقاءات السرية هما تشارلس نويس مندوب أمريكا لدى الأمم المتحدة والبريغادير فرانك استافورد وهذا الأخير كان قد جاء إلى نيويورك ضمن الوفد البريطانى لاجتماعات الجمعية العامة. وقد وجه هذان الشخصان الدعوة إلى كل من المندوب الإيطالى فيتيتى ومندوب إثيوبيا أكليلو هبتى ولد ومستشاره الأمريكى جون سنبسر، كما وجها الدعوة إلى المندوب المكسيكى بى. نيرفو ليعمل مساعدًا للمندوب البرازيلى مونيز وبعبارة أخرى كان ذلك يعنى أن المؤامرة المحبوكة كانت تقضى بأن يقرر مندوبو أمريكا وبريطانيا وإيطاليا وإثيوبيا والبرازيل والمكسيك مصير إرتريا التى لم يكن لها أى وجود فى الصورة.

وفى بداية اجتماعاتهم السرية هذه، اتفق المجتمعون على البدء بالاقتراح البورمى كنقطة انطلاق لمهمتهم. وكما رأينا آنفًا، فإن هذا الاقتراح البورمى كان يدعو إلى أن تكون لكل من إرتريا وإثيوبيا حكومتها الخاصة بها ليشكلا حكومة فيدرالية من دولتين قائمتين بذاتهما، وأن يكون الإمبراطور الرئيس الدستورى لهذا الاتحاد الفيدرالى. وسارع المندوب الإثيوبى أكليلو هبتى ولد إلى رفض المشروع من أساسه، وقال إن إثيوبيا التى ظلت محافظة على استقلالها مئات السنين لا يمكن أن تفرط فى وجودها لمجرد الاقتران فى باتحاد فيدرالى مع بلد صغير لا يساوى ٢٠/١ من مساحة إثيوبيا ولم يكن دولة فى أى وقت من الأوقات. ومضى أكليلو فى حديثه مهددًا بأن القضية الإرترية لن يكون لها حل ما لم يتم الإقرار بالوجود التاريخى والدولى لإثيوبيا، وأنه إذا عادت إيطاليا إلى إرتريا فإن إثيوبيا ستكافح ضد ذلك بكل ما تملكه من قوة [١٧].

وقد قاد هذا الرفض الإثيوبى الفورى المحادثات إلى طريق مسدود. ولأنهم رأوا أنه يحمل شيئًا من الجدية، فإن الشركاء قد وقفوا عنده طويلاً. ولكن يبدو أن أكليلو لم يقصد من كلامه سوى التهديد لا أكثر. فحسبما قاله مستشاره جون سبنسر فإن الإمبراطور كان على وشك قبول اقتراح الفيدرالية المطروح إذا لم يجد أمامه خيارات أخرى. وبالفعل كان الإمبراطور هيلى سلاسى قد بعث برسالة إلى وفد بلاده بالأمم المتحدة فى أثناء هذه الاجتماعات يطلب فيه منهم أن يحرصوا على ألا يعطوا الانطباع بأنهم قد قبلوا مشروع الفيدرالية بفرحة، وأنه لهذا عليهم فى البداية أن يطالبوا بضم إرتريا بالكامل إلى إثيوبيا. وإذا أصرت الجمعية العامة للأمم المتحدة على قبول اتحاد الفيدرالية فعليهم أن يظهروا أنهم يقبلون ذلك على مضض وعمومًا أمرهم أن يتقبلوا الاقتراح الفيدرالى فى نهاية الأمر (١٨).

أفلح رئيس اللجنة المؤقتة السفير البرازيلى مونيز فى التخفيف من حدة المأزق الذى خلقه الرفض الإثيوبى لاقتراح الفيدرالية، عندما أعلن أنه يؤيد موقف المندوب الإثيوبى أكليلو فى رفض الفيدرالية. وطرح بدلاً من ذلك اقتراحًا بأن ترتبط إرتريا بإثيوبيا فيدراليًا، على أن تكون إرتريا خاضعة للسيادة العليا للتاج الإمبراطورى الإثيوبى. وهنا قد يبدو الأمر فى البداية أنه لا يوجد فرق بين الاقتراحين، ولكن اقتراح الفيدرالية الذى طرحه مونيز كان أمرًا جديدًا ولا سابقة له فى القوانين الدستورية الخاصة بالعلاقات الفيدرالية. فعلاقة الفيدرالية التى كان يراد بها ربط إرتريا بإثيوبيا كانت تخص إرتريا فقط، ولم يكن النظام الفيدرالى يشمل الحكومة الإثيوبية. وعلى النقيض من ذلك ما كان يسميه هؤلاء الشركاء الثلاثة بالحكومة الفيدرالية، فإنهم كانوا يقصدون به الحكومة الإثيوبية نفسها (وليس الحكومة المكونة من البلدين) وقد شكر جون سبنسر مستشار الحكومة الإثيوبية كلاً من تشارلس نويس وفرانك استافورد للمساعدة الكبيرة التى قدموها لإثيوبيا بقبولهم هذا التفسير للفيدرالية، وغضبهم النظر عن ما لديهم من معرفة واقتناع ميدانى بشأن القوانين الدستورية (١٩).

وعندما توصل الجميع إلى اتفاق حول هذه المسألة، لم تكن هناك مشكلة فى تحديد صلاحية الحكومة الفيدرالية. فقد اتفقوا على أن تكون مسؤولية الدفاع، والعلاقات الخارجية والشؤون المالية والنقدية والتجارة الخارجية الفيدرالية والاتصالات الخارجية والفيدرالية من صلاحيات الحكومة الفيدرالية. لكن جرى جدل كثير حول البرلمان الفيدرالى وقرروا فى الأخير أن تتم توسعة البرلمان (الإثيوبى) بحيث يضم ممثلى الشعب الإرترى حسب نسبة تعداد الشعب الإرترى إلى الشعب الإثيوبى، وأن يصبح هذا البرلمان " الإثيوبى" هو البرلمان الفيدرالى.

وبعبارة أخرى كان هذا القرار يعنى أن تشارك إرتريا فى البرلمان الإثيوبى مثلما يشارك أى إقليم إثيوبى. وحتى لا يبدو الأمر أنه لا يضمن المساواة لإرتريا تقرر تشكيل مجلس استشارى آخر يضم عددًا متساويًا من ممثلى البلدين، ولا يجتمع سوى مرة واحدة فى العام. ولم يكن هذا المجلس يتمتع بأية صلاحية تنفيذية ولا تشريعية، وإنما كانت وظيفته تقديم المشورة فقط. وعلى المنوال نفسه، قرر الشركاء أن يتم تنظيم الجهاز القضائى بصورة مماثلة. وبمقتضى ذلك تقرر أن يكون الجهاز القضائى الإثيوبى هو الجهاز القضائى الفيدرالى الذى يملك صلاحية البت النهائى فى أية قضايا تثار فى إرتريا [٢٠].

والتفاصيل فى هذا المجال طويلة وتقود إلى جدل قانونى مستفيض، ويكفينا أن نستخلص مما تطرقنا إليه التوجهات التى كانت تنحوها الأمور. وعليه نرى اختصار شديد أن الاقتراح الفيدرالى منح إثيوبيا كل الصلاحيات والعوامل التى كان يمكن أن تضمن استقلال إرتريا، وذلك بدءًا من الإشراف على الموانئ البحرية وانتهاءً بمسألة " الجنسية الفيدرالية ". ففيما يتعلق بالجنسية – على سبيل المثال – طالب الاقتراح أن تكون هناك جنسية داخلية إرترية، وأخرى فيدرالية. وبالطبع ليس هناك شيء يمكن تسميته بالجنسية الفيدرالية. من ثم؛ أضحى من الطبيعى أن يكون هناك إقرار إلى الحقوق والواجبات، لكن فيما يتعلق بمسألة " الجنسية الفيدرالية " فقد كانت ابتكارًا جديدًا. ولا أحد يمكن أن يغفل عن إدراك أن الأمر لم

يكن سوى مؤامرة لجعل الإرتريين مواطنين إثيوبيين فالشركاء؛ كانوا قد نادوا منذ البداية أن تكون الحكومة الإثيوبية هى الحكومة الفيدرالية.

وفى نهاية الأمر، لم تبق أمام هؤلاء الشركاء سوى مسألة واحدة؛ فقد طرح السفير مونيز اقتراحًا يدعو إلى طرح الاقتراح الفيدرالى على الشعب الإرترى ليقول فيه كلمته بالرفض أو الإيجاب. لكن المندوب الإثيوبى أكليلو ومستشاره الأمريكى جون سبنسر اعترضا على ذلك وطالبا بإلغائه. لكن حسبما يرويه سبنسر لاحقًا تم تدارك الأمر عندما قام كل من استافورد والأمريكى نويس بإيجاد مخرج؛ حيث اقترحا عدم توريط الأمم المتحدة فى إقامة الاتحاد الفيدرالى، وترك ذلك ليصبح أمرًا يتم تنفيذه من قبل البرلمان الإرترى المزمع تأسيسه والحكومة الإثيوبية، والتأكيد على أنه يحق للطرفين حتى حل الاتحاد الفيدرالى إذا رغبا فى ذلك (٢١).

هذا التفاهم كان يخفى فى داخله مصالح وتحفظات غير منصوص عليها. وقد أراد السفير مونيز اختبار مدى إمكانية قبول اقتراح الشركاء من الآخرين قبل تقديمه إلى اللجنة المؤقتة، فقام بطرحه على عدد من المندوبين الذين يعتقد أنهم يمكن أن يقبلوا بهذا الحل " التوفيقى "، وقد واجهتهم هنا مشكلتان، تناولها المؤرخ عقبازقى يوهنس بالتفصيل على النحو الآتى:

المشكلة الأولى (كما يقول عقبازقى) حدثت عندما غيرت إيطاليا موقفها متعللة بأن الشعب الإيطالى لن يقبل الاقتراح المذكور، وبأنها لن تستطيع أن تعارض إذا تقدم الاتحاد السوفييتى بمشروع اقتراح لمنح الاستقلال لإرتريا، فضلاً عن أن مندوبى دول أمريكا اللاتينية لم يتقبلوا اقتراح الشركاء عندما قدمه لهم مونيز وفق مخطط الاختبار المذكور آنفًا، وأصبح ذلك مبررًا إضافيًا يدعم حجة الرفض الإيطالى (٢٢).

إن تقلب المواقف الإيطالية كان مدعاة سرور بريطانيا؛ لأن هذه الأخيرة لم تكن راضية منذ البداية عن الطرح الفيدرالى، وكانت قد تقبلته بتحفظ شديد؛ لأنها لم تكن قد تخلت عن مشروعها التقسيمى لإرتريا. وكان الحاكم البريطانى فى

إرتريا البريجادير دورى على نحو خاص يهيئ الأمور للتقسيم. فهو كان ينظر إلى الاتحاد الفيدرالى باعتبار أن تركيبته تسمح لإثيوبيا أن تلغيه فى أى وقت تشاء؛ ولهذا لم يكن يوليه أى جدية. وعلى النقيض من ذلك كان لدى حاكم إرتريا البريطانى اقتناع بأن آمال الفيدرالية ستتبخر عندما يطرح ممثلو الأحزاب السياسية الإرترية أمام الجمعية العامة مقترحاتهم المتناقضة (٢٣). وقد كان الاقتناع نفسه مترسخًا لدى جماعة استافورد ومسؤولى وزارة الخارجية البريطانية.

وفى سبتمبر بدا وكأن المشروع الأمريكى للفدرالية فى طريقه إلى الموت، بل إن الحديث عن ذلك " الموت " بدأ يدور فى الأروقة: وبدأت إثيوبيا، التى يئست وضاقت ذرعًا من ممارسات بريطانيا ومقترحاتها، تركز اهتمامها وآمالها على الولايات المتحدة الأمريكية. وبالصدفة كانت تلك الفترة قد شهدت بدء اندلاع الأزمة الكورية (٢٤).

وكما نذكر كان وزير خارجية أمريكا دين آتشسن قد أصدر توجيهاته إلى دبلوماسيى بلاده فى الأمم المتحدة إلى ضرورة أن يعملوا على خلق رابط بين القضية الإرترية والأزمة الكورية. وقد قامت إثيوبيا بخلق هذا الرابط عندما أعلنت تأييدها للحرب التى تخوضها الولايات المتحدة فى كوريا ضد خطر الزحف الشيوعى، وأعلنت إثيوبيا استعدادها لإرسال جنودها ليقاتلوا إلى جانب الجيش الأمريكى (٢٥).

وكان هذا الموقف هدية عظيمة للولايات المتحدة الأمريكية؛ لأن وقوف دولة إفريقية سوداء إلى جانب الغرب الأبيض لمحاربة الشيوعية كان فرصة تفتح أفاقًا جديدة للدور القيادى الأمريكى فى العالم، وقد تقبلت هذا الموقف بصدر منشرح للغاية؛ وصممت على المزيد من التصلب فى موقفها المؤيد لإثيوبيا من القضية الإرترية. وهكذا تحقق للوزير الأمريكى آتشسن ما أراده من خلق علاقة بين القضية الإرترية والأزمة الكورية.

وفى أثناء ذلك كانت بريطانيا تقوم باتخاذ خطوات عملية لإعادة الحياة إلى مشروعها التقسيمى؛ حيث انهمكت فى إصدار المذكرات وفى العمل على حشد

التأييد له فى دوائر الأمم المتحدة. وقد أثار ذلك معارضة أمريكية قوية إلى حد أن وفدًا أمريكيًّا سافر إلى لندن وأجرى مباحثات مطولة هناك بشأن ذلك. وقد أوضح المسؤولون البريطانيون خلال هذه المحادثات أنه لا بد من طرح المشروع التقسيمى بدلاً من المشروع الفيدرالى الذى لن يحظى بتأييد دول أمريكا اللاتينية؛ لأن إيطاليا لا تؤيده، بل إن الأمر وصل ببعض المسؤولين البريطانيين إلى استخدام التهديد والتلويح بأنه إذا لم تتمكن الأمم المتحدة من حل القضية الإرترية فإن بريطانيا ستتولى حل القضية بنفسها وفق ما تراه ملائمًا. لكن هذه اللغة كان قد عفى عليها الزمن؛ فبريطانيا فى ذلك الوقت لم تعد بريطانيا الأمس؛ حيث إنها فقدت الكثير من قوتها ونفوذها. ومهما يكن فإنه تم الاتفاق فى الأخير بعد مساومات مطولة على أن ينحى البلدان خلافاتهما جانبًا بشأن إرتريا وأن يعملا معًا على دعم الاقتراح الفيدرالى وتأييده(٢٦).

وقد تدخل وزير الخارجية الأميركى آتشسن أيضًا بنفسه مباشرة فى الموضوع ووجه مناشدة شخصية إلى كل من وزير الخارجية البريطانى بيفن ووزير الخارجية الإيطالى الكونت سفورزا، ومارس عليهما الضغوط اللازمة لكى يؤيدا الحل الفيدرالى. مستهترة إلى المسؤولين البريطانيين فى القاهرة عندما كان إبراهيم سلطان فى طريقه إلى نيويورك لأول مرة حيث قال: "..... دعوهم يتجولون فى القاهرة ثم أعيدوهم (إلى بلادهم) فسيكونون راضين بذلك ".

وكما فشلت مساعى البريطانيين لمنع وصول ممثلى إرتريا إلى نيويورك فى المرة الأولى، فشلت مساعيهم الثانية بالصورة نفسها. فقد أوضح السفير البريطانى فى روما بأن إبراهيم سلطان ويسن باطوق كانا قد حصلا وقتها على تأشيرة دخول إلى بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وأنهما قد مكثا أسبوعًا فى لندن وأنهما سيصلان نيويورك فى السادس عشر من نوفمبر ١٩٥٠ م. ولهذا كان منعهم أمرًا غير ممكن من الناحية العملية؛ بسبب حصولهم المسبق على تأشيرات الدخول تلك (٣٠).

هكذا وصل إبراهيم سلطان ويسن باطوق إلى نيويورك. وحينها كانت اللجنة السياسية للجنة العامة قد قطعت شوطًا بعيدًا فى مداولات القضية الإرترية. وفى العشرين من نوفمبر قامت أمريكا ومعها ثلاث عشرة دولة من مؤيديها بطرح مشروع الحل الفيدرالى. وفى ٢١ نوفمبر سمح للشيخ إبراهيم سلطان بطرح وجهة نظره أمام اللجنة. وفى أجواء كان يسيطر عليها موضوع الأزمة الكورية على اللجنة السياسية، بدأ إبراهيم سلطان كلمته بالدعوة إلى بحث مصير أكثر من مليون إرترى بتأنٍ وصبر.

وكان الاهتمام الرئيسى للشيخ إبراهيم سلطان فى كلمته بالموضوع الأمنى. وقد أشار فى هذا الصدد إلى أن لجنة تقصى الحقائق لم تتمكن من معرفة الرغبات الحقيقية للشعب الإرترى؛ بسبب الضغوط والتهديدات التى مارستها عصابات الشفتا الإثيوبية ضد أعضاء الكتلة الاستقلالية. وأوضح الشيخ إبراهيم أن السبب الرئيسى وراء ذلك هى إثيوبيا التى تعمل على تعكير أمن إرتريا وسلامها، من خلال احتضانها وتبنيها لعصابات الشفتا التى تنطلق من أراضيها؛ بهدف زعزعة الاستقرار تأمينًا لمصالح إثيوبيا [٢١].

وواصل إبراهيم حديثه موضحًا أن هذه الممارسات التى استهدفت أمن المواطنين وسلامتهم قد منعت الإرتريين من التعبير عن رغبتهم فى الاستقلال كما ينبغى، وأن قادة الكتلة الاستقلالية كانوا عرضة للاغتيال فى مناطق المرتفعات، وهدفًا لمحاولات اغتيال مستمرة. واستعرض إبراهيم بالتفصيل نماذج لهذه العمليات، فذكر عملية اغتيال أزماتش برهى قبر كيدان عمدة منطقة " قوح جعا "، والمحاولة الخامسة لاغتيال ولد آب ولد ماريام بالسم. وكذا محاولة اغتيال دقيات ولد قرقيس وابنه أسبروم فى مدينة عدى خوالا. وأوضح الشيخ إبراهيم أن مثل هذه الممارسات الدنيئة لا يمكن أن تقف حائلاً أمام سعى الشعب الإرترى لتحقيق مطالبه وتطلعاته العادلة. وقد لخص الشيخ إبراهيم هذه المطالب فى النقاط الست التالية:-

- الاستقلال الناجز.

- تأسيس حكومة ديمقراطية.

- المحافظة على وحدة التراب الإرترى داخل حدوده الجغرافية الراهنة.

- رفض أى مخطط يهدف إلى تقسيم إرتريا أو إلحاق أى جزء منها، سواء بإثيوبيا أو بالسودان وكذا رفض أى مخطط يهدف إلى إلحاق أو احتلال أى جزء منها.

- رفض أى مشروع يسعى إلى ضم إرتريا إلى إثيوبيا أو ربطها بها فيدراليًا

- معارضة أى تأخير لحل القضية الإرترية.

كان اهتمام الشيخ إبراهيم منصبًا أكثر على مسالة ضم إرتريا إلى إثيوبيا أو ربطها بها فيدراليًا وقبل أن يدخل فى التعبير عن رفضه؛ لذلك أوضح الشيخ إبراهيم للجنة أن ما يطرحه من آراء لا يمثل رأى حزب الرابطة الإسلامية، وإنما كل الأحزاب التى تشكل الكتلة الاستقلالية. ثم أوضح معارضته للمشاريع المذكورة آنفًا على النحو التالى:

"..... لم يحدث أن كانت (إرتريا) حتى منذ القدم خاضعة لإثيوبيا، بل على النقيض من ذلك كان الإرتريون فى الكثير من المناسبات يضطرون إلى التصدى للغارات التى كان يقوم بها الإثيوبيون بهدف النهب والسرقة. أما فى تاريخنا الحديث فإن بلادنا كانت تتكون من إمارات صغيرة، ثم سيطر عليها العثمانيون الأتراك ومن بعدهم المصريون، إلى أن جاء الإيطاليون فأخذوها من المصريين. وهذا يوضح أن إرتريا لم تؤخذ (من قبل إيطاليا) من الإثيوبيين كما زعم وزير الخارجية الإثيوبى ومن يحركهم ومن يقفون وراءه ".

ومضى الشيخ إبراهيم فى كلمته موضحًا أن المسلمين ليسوا وحدهم من ناضلوا ضد الخضوع للاحتلال الإثيوبى، وإنما حتى كان للمسيحيين الإرتريين نصيب فى ذلك. وذكر فى هذا الصدد النضالات التى خاضها رأس ولد ميكائيل سلمون زعيم هزقا والكنتيبا أسبروم زعيم منطقة معربا (إقليم أكلي قوزاى) ضد الغزاة الإثيوبيين. وطلب الشيخ إبراهيم أن يأتوا بأسماء الحكام الإثيوبيين لإرتريا أن كان هناك من يزعم أن الإثيوبيين احتلوا إرتريا لفترة طويلة. وأما فيما يخص نضالات المسلمين ضد الغزوات الإثيوبية فأوضح أنه يكفى ذكر معارك روبروبيا والمعارك المسلحة التى خاضتها قبائل البلو والكوناما والبنى عامر والبلين والماريا والمنسع والقدين. ومضى إبراهيم فى حديثه متسائلاً:

".... أليست كل هذه المقاومة المسلحة قد خيضت بهدف منعهم (الإثيوبيون) من احتلال البلاد؟ إذا كنتم تدركون كل هذه الدلائل، فهل هذا يعنى أنكم تريدون تحت حجة الانضمام الفيدرالية أن تقدم إرتريا قربان فداء لعدوها التاريخى (إثيوبيا)؟

لماذا هذا الإصرار على وضع الاعتبار (لمخطط) التقسيم على الرغم من أن البلاد بأكملها ترفضه؟ هل لأننا ضعفاء كدولة ونحب السلام؟ إن اتخاذ أى قرار كهذا ضد رغبة البلاد لا يتمشى مع الأهداف التى قاتلت من أجلها دول الحلفاء ولا مع المبادئ السامية التى أسست من أجلها هذه المنظمة الدولية (الأمم المتحدة) والتى يحتفى بها القوى والضعيف على حد سواء".

وأوضح الشيخ إبراهيم أن عدالة مطالب الشعب الإرترى مسألة غير قابلة على الإطلاق للجدال، وأنه لا حاجة لتقديم المزيد من الأدلة المقنعة أكثر مما قدمه أمام اللجنة. وتنبأ الشيخ إبراهيم سلطان فى كلمته بأنه نظرًا إلى أن الشعب الإرترى لن يقبل بالاستعمار الإثيوبى، فإن حرمانه من الاستقلال سيؤدى إلى عدم الاستقرار فى منطقة القرن الإفريقى، وقال إبراهيم إن منح الاستقلال للمستعمرتين الإيطاليتين، ليبيا والصومال، وحرمان إرتريا من ذلك يعد تمييزًا.



إبراهيم سلطان يلقى كلمته فى الأمم المتحدة وإلى يمينه قرزماتش أسبروم ولد قرقس ويظهر خلفهم يس باطوق

وكان أقوىّ جزء فى كلمته ذلك المتعلق برده على المزاعم القائلة "…. إن الإرتريين ليسوا شعبًا واحدًا (متجانسًا) وإنه لهذا يجب تقسيمهم أو ضمهم إلى إثيوبيا. ووصف إبراهيم هذه المزاعم بأنها "…. مبررات مخجلة للتستر على السياسة التوسعية لإثيوبيا " ومضى إبراهيم فى كلمته فألقى مرافعة مطولة عن الشعب الإرترى جاء فيها:

"….. بودنا أن نعرف فى أية مرحلة من تاريخنا حدثت نزاعات بين المسلمين والمسيحيين، فعد ذلك مظهرًا للخلافات الوطنية. ومادام أنه لا أحد لديه علم بمثل هذه الأحداث، وأنه لم تكن هناك أصلاً خلافات بين المجاميع الدينية فى إرتريا، فإنه لا يجوز أن نوافق على مثل هذا المخطط التقسيمى. إن مثل هذه المقترحات قد درستها كل الأحزاب السياسية الإرترية جيدًا. ورفضتها، ويصعب علينا أن نصدق أن هذه اللجنة يمكن أن تتفق على اتخاذ مثل هذه الخطوة الإجبارية لمجرد خلق وضع طبيعى ".

وبالصورة نفسها، رفض إبراهيم سلطان المشروع الفيدرالي ووصفه بأنه " مشروع مبهم ". ومضى يقول:

"... حسبما فهمنا فإن الفيدرالية أو الوحدة هى أمر يحدث بين دولتين تتمتعان بالسيادة المتساوية، ويتم ذلك برغبتها المشتركة، ولا يمكن أن ينشأ ذلك بين دولة مستقلة وأخرى محرومة من الاستقلال. إن هذه الفيدرالية الإجبارية التى نؤمر بقبولها رغمًا عنا تتعارض مع مبادئ الحرية والديمقراطية وحق تقرير المصير... إن مسح اسم إرتريا من خارطة العالم أمر لا يمكن أن يتحمله شعبنا ".

إلى جانب ذلك رفض إبراهيم المزاعم القائلة إن إرتريا غير قادرة على الاعتماد على نفسها اقتصاديًا، وقدم الدلائل التى تنفى ذلك. وأوضح أن حزب الأندنت تقوده مجموعة من الخونة الذين تحركهم الأموال الإثيوبية، وأنهم أيدوا التقسيم، وهم سبب عدم الاستقرار والمصاعب (فى المنطقة)، ولا يمثلون رغبات الشعب الإرترى.

وعلى هذا المنوال، مضى إبراهيم يفند الآراء كافة غير الموضوعية التى كان يدلى بها أعضاء اللجنة حول تقييم الوضع فى إرتريا (٣٢).

وكان التوقيت الذى ألقى فيه إبراهيم سلطان كلمته هذه هو التوقيت نفسه الذى كان يدور فيه حوار ساخن جدًا داخل تلك اللجنة. وكانت فى أثناء ذلك تطرح مقترحات أخرى مضادة للاقتراح الأمريكى، ومن ذلك مثلاً طرحت بولندا فى اليوم التالى، أى فى ٢١ نوفمبر ١٩٥٠، اقتراحًا يطالب بمنح الاستقلال لإرتريا، وفى ٢٤ نوفمبر طالبت باكستان بالتصويت على اقتراح مماثل للمصادقة عليه (٣٣).

إضافة إلى ذلك، استدعى الشيخ إبراهيم سلطان مرة أخرى فى ٢٧ نوفمبر أمام اللجنة؛ لأنه كانت هناك بعض القضايا التى كانت تحتاج إلى توضيح. فشارك إبراهيم فى نقاشات اللجنة. وكان أول سؤال وجه إليه يتعلق بعدد أعضاء الكتلة

الاستقلالية. أما السؤال الثانى فكان يتعلق بالعلاقات الاقتصادية بين إرتريا وإثيوبيا. وفى معرض رده على السؤال الأول شرح إبراهيم بتوسع أنه إذا تم وضع الاعتبار للأعداد الكبيرة من أعضاء الأندنت الذين تدفقوا إلى الكتلة الاستقلالية، فإن نسبة ٨٠% من الشعب الإرترى يؤيدونها، وأن المنشقين من أمثال حزب الرابطة الإسلامية للمنطقة الغربية أو غيرها من الأحزاب الأخرى المنشقة لم يقتطعوا من رصيد التأييد الشعبى للكتلة الاستقلالية أى مقدار يذكر؛ وأنه لذلك لا يزال السكان متمسكين بصلابة بمواقفهم السابقة.

وفى معرض إجابته عن السؤال المتعلق بالعلاقات الاقتصادية بين إرتريا وإثيوبيا، قال إبراهيم:

" لم يحدث أن أنكرنا فى بياناتنا و(أدبياتنا) العلاقات الاقتصادية القائمة بين إرتريا وإثيوبيا، ولكن ما نردده دومًا هو أن هذه العلاقات الاقتصادية ليست كبيرة ولا تصل إلى المستوى الذى يجبرنا على الخضوع للهيمنة والاستعباد الإثيوبى على الرغم من أنفنا. والعلاقات الاقتصادية فى عالم اليوم متداخلة فى كل مكان من عالم وإثيوبيا فى حاجة إلينا من الناحية الاقتصادية، والشىء نفسه ينطبق علينا... أما المزاعم بأن إرتريا بلد فقير يتغذى على خيرات إثيوبيا، فإننا نعده كلامًا فارغًا على نحو فاضح؛ وذلك لأن إرتريا لم يحدث أن اعتمدت بالكامل على إثيوبيا للحصول على المحاصيل الغذائية وغيرها؛ فإرتريا تملك ما يكفيها من المحاصيل الزراعية لتلبية حاجاتها الأساسية، أما محصول الطاف (محصول ينمو فى إثيوبيا بكثرة ولا يوجد فى بلد آخر سوى فى جنوب إفريقيا، ويقدم كعلف للحيوانات فى جنوب إفريقيا – المترجم) فهو ليس محصولاً مألوفًا لدى غالبية الإرتريين؛ لأنهم يعتمدون أكثر على الذرة الشامية والذرة الرفيعة، وهذه المحاصيل متوفرة بكثرة فى بلادنا".



إبراهيم سلطان يجادل فى دهاليز مقر الأمم المتحدة

ولفت إبراهيم نظر اللجنة إلى أنه ربما يكون قد التبس على البعض؛ فأدخل الاعتبار – عن غير علم – المحاصيل الإثيوبية المصدرة للخارج التى تمر عبر إرتريا. الأمر الذى يمكن أن يعطى الانطباع بأن إرتريا تعيش على الخيرات الإثيوبية. وشدد إبراهيم على أن إرتريا بلد يتمتع بالحرية التآلف والكفايات الفنية، ويمكن أن تنفذ فيه مشاريع استثمارية ضخمة، وإن ما تحتاج إليه رأس مال فقط.

وكانت الكلمات التالية للشيخ إبراهيم حول استقلال إرتريا أمام اللجنة من أقوى الكلمات التى قيلت وكتبت عن استقلال إرتريا. ففى ختام كلمته الأخيرة هذه، سأل إبراهيم أعضاء اللجنة عن عدد من عاش من بينهم تحت ظل الاستعباد الاستعمارى، وكافح وحقق الاستقلال بعد أن بذل أرواحًا عزيزة وغالية من مواطنيه. ومضى إبراهيم يطرح مطالبه وانتقاداته على النحو التالى:

"... لماذا نحرم دون غيرنا من هذا الحق الطبيعى المتمثل فى الاستقلال الذى هو حق لكل الدول؟ هل لأن بيننا فئة صغيرة تطالب بالانضمام إلى غرباء؟... إن بلادنا تجاور بلدًا كبيرًا يريد أن يحتلها

رغمًا عنا... والإدارة التى تحكم بلادنا (الإنجليز) تريد أن تقسم بلادنا، وأن تربط على الأقل جزءًا من بلادنا بإثيوبيا، وهذان الطرفان ليسا ممن يؤيدان رغبتنا فى الاستقلال. وتلك المجموعة (حزب الأندنت) قد ترعرعت فى حضن هؤلاء، وهى تمثل الأقلية... لماذا تتحدى الشعوب وتكافح ضد الاستعمار الأوروبى. هل ذلك لمجرد أن يحل محله استعمار إفريقى؟... إثيوبيا كانت قد طالبت أيضًا بأن تمنح الصومال الاستقلال. ونحن مسرورون لحصول الصومال على الاستقلاله، ولكن السؤال هو: لماذا نحرم نحن من الحق الذى منح لكل من ليبيا والصومال؟ إذا تم (هنا) اتخاذ قرار خاطئ، فإن أعضاء هذه اللجنة سيكونون مسؤولين عمًّا يمكن أن يترتب على ذلك من اضطرابات وعدم استقرار فى منطقة شرق إفريقيا؛ بسبب المقاومة التى سنخوضها ضد هذا القرار، ولتحقيق استقلالنا وصيانته وتأكيد وجودنا. وقد بقينا صابرين حتى الآن نتحمل المصائب والمصاعب كافة؛ من أجل أن يسود السلام والنظام بلادنا. وكنا نأمل أن تتحلى لجنتكم هذه بالنظرة العادلة غير المنحازة تجاه حقوقنا الطبيعية ".

واختتم إبراهيم كلمته بعد إلقائه هذه الكلمات النبوئية، مناشدا أعضاء اللجنة أن يصدروا قرارهم بنزاهة ضمير، وبناء على مبادئ الحق والعدالة [٣٤].

وللحقيقة، فإنه على الرغم من أن اللجنة كانت قد استمعت إلى كلمة إبراهيم سلطان بالكامل فإن الذين تقبلوا مضمونها كانوا قلة. وكانت حينها قد تبقت خمسة أيام على اتخاذ القرار النهائى بشأن القضية الإرترية. أى أن الأمور كانت قد وصلت نهايتها، ولم يكن هناك ما يمكن القيام به. أما كلمات الشيخ إبراهيم التى كانت تخاطب الأجيال الإرترية القادمة، وتستجلى قادمات نضالات شعوب القرن الإفريقى، فإنها تكشف بحق مدى نضوج الشيخ إبراهيم سلطان ومقدرته النبوئية الفائقة.

قرار الفيدرالية الصادر عن الأمم المتحدة

النقاشات داخل اللجنة والجمعية العامة للأمم المتحدة

فى الخامس والعشرين من نوفمبر ١٩٥٠م، أى قبل يومين من إلقاء إبراهيم سلطان كلمته الثانية (التى قرأنا فقرات منها فى الفصل السابق) أمام اللجنة السياسية للأمم المتحدة. وكان قد طرح على هذه اللجنة المشروع الفيدرالى من قبل أمريكا و ١٣ دولة أخرى مؤيدة له؛ وذلك للتصويت عليه. وقد دارت حوله نقاشات ساخنة استمرت يومين، ثم طرح للتصويت فى اليوم نفسه الذى دعى فيه إبراهيم سلطان لإلقاء كلمته. فما هى ياترى طبيعة النقاشات التى دارت حول هذا المشروع؟ وبأى أسلوب كانت تصل هذه النقاشات إلى إرتريا؟ وماذا كان رأى الإرتريين بشأنها؟

كل ما كان يدور فى أروقة الأمم المتحدة (بشأن إرتريا) كان يصل سريعًا وبأكمله تقريبًا إلى إرتريا، وينشر فى الصحف. فعلى سبيل المثال، عندما قيل إن مشروع الاقتراح الفيدرالى قد طرح على لجنة الأمم المتحدة، نشرت صحيفة " وحدة إرتريا " مقالاً مطولاً عن معنى كلمة الفيدرالية ومفهومها، واستعرضت الاقتراح بالتحليل فقرة فقرة. وقد استخدمت الصحفية أسلوبًا مبسطًا يفهمه عامة الناس لشرح مفهوم الفيدرالية؛ حيث جاء فى مقدمة المقال:

> **".... الفيدرالية تعنى اتحاد دولتين كما يمكن أن تتحد أكثر من دولة فى اتحاد فيدرالى. (وفى هذا الاتحاد الفيدرالى) تقوم الدولتان بإدارة شئونهما الداخلية باستقلال تام، وتتفقان على إنشاء**

اتحاد فيما بينهما بأسلوب ما، ويتم التعاون بينهما ويعملان كدولة واحدة.

وعلى سبيل المثال، يمكن لاثنين من الفلاحين أن يقيما اتحادًا فيدراليًا بينهما ويشتركا فى أدوات الحرث والأرض مع احتفاظهما باستقلالية مسكنهما وعائلتيهما وثرواتهما الحيوانية الخاصة بكل منهما. وهما فى هذا الاتحاد يتفقان على الاشتراك فى الحقل والقيام بحراثته وزراعته وحصاده وحراسته معًا، ويقوم الاثنان بإخراج المال اللازم للقيام بالعمليات الزراعية من جيبهما كل على حدة وجمعه، أو يقتطعان مبلغًا من المال من (قيمة مبيعات) محصولهما ويخصصانه لإدارة شؤون الحقل. وفى هذا النوع من الاتحاد بين الفلاحين، يدار الحقل وثيران الحراثة، و حتى ربما العبيد باعتبارهم ملكية موحدة على الرغم من أن كل واحد من الفلاحين هو المالك لنصيبه منها. وعلى الرغم من أن هذين الفلاحين يشتركان فى الحقل وثيران الحراثة ويربطهما اتفاق (بهذا الشأن) فإنه ونظرًا إلى أنهما يشكلان عائلتين لهما حياتهما المستقلة والمعتمدة على ذاتها، فإنه بإمكان كل منهما أن يكون لديه حقله الإضافى وثيران إضافية وعبيد إضافيون. لهذا لا يمكن ولا ينبغى لأحد الشركاء أن يتصرف فى الأموال أو فى الحيوانات المشتركة بينهما إلا بموافقة شريكه الآخر " (١).

ويعكس فهم صحيفة " وحدة إرتريا " للفيدرالية كما نشرته فى هذا المقال، الفهم المألوف السليم لمفهوم الفيدرالية. ولا يبدو أن الصحيفة قد أدركت أو استوعبت كما يجب " المنح " أو " التوزيع" الفعلى لإرتريا إلى إثيوبيا الذى اقترحته أمريكا تحت ستار تسمية " الفيدرالية ". كما نجد أن الصحيفة توضح فى تحليلها أنه بعد نشوء الدولتين " إرتريا وإثيوبيا " سترتبطان فوقيًا بملك الملوك " الإمبراطور هيلى سلاسى " وأن هاتين الدولتين ستشتركان فقط فى مسائل العلاقات الخارجية

والدفاع، والتجارة الدولية، والمالية التى ستتم إدارتها بالتنسيق بين البلدين. وبتعبير آخر ندرك من ذلك أن معسكر دعاة الاستقلال كان يعتقد أنه ستنشأ علاقة فيدرالية حقيقية، بين دولتين يتم فيها مراعاة كرامة الدولتين وصيانة وحقوقهما [٢].

من ناحية أخرى، كان فهم دعاة الانضمام إلى إثيوبيا لمفهوم الفيدرالية منذ البداية محصورًا فى إطار ضيق للغاية. ومن ذلك مثلاً المقال الذى نشرته صحيفة "إثيوبيا" (الناطقة باسم حزب الأندنت الانضمامى) بعد طرح لجنة التحقيق لمقترحاتها المتباينة أمام الأمم المتحدة، والذى تشرح فيه فهمها للأمر على النحو التالى:-

"...اقتناعًا منهم بأن إرتريا غير قادرة على الاعتماد على نفسها اقتصاديًا وسياسيًا وأنها ليست قادرة على البقاء منفصلة عن إثيوبيا فحسب وإنما أيضًا لن تقوى على البقاء من دونها فإنها (الأمم المتحدة) قد توصلت إلى منحها "استقلالاً ذاتيًا" (فيدرالية) فى إطار إثيوبيا، ومهما اختلفت الأساليب فإن إرتريا ستكون - فى خاتمة المطاف - من نصيب إثيوبيا وبما أن الأمر المهم هنا هو انتزاع موطئ قدم أولاً، فإن غدًا لناظره لقريب. وأنت - يا عزيزى القارئ - لست فى حاجة لأن تتساءل أكثر من هذا الحد فى هذا الوقت" [٢].

بعبارة أخرى لم تكن جماعة حزب الأندنت أو إثيوبيا يداخلهم أى شك فى أن نتيجة المخطط ستكون فى صالحهم فى خاتمة المطاف. وهذا الأمر لم يكن خافيًا على قادة الكتلة الاستقلالية، فقد نشرت صحيفة "وحدة إرتريا " مقالاً ترد فيه على المقال المذكورة آنفًا لصحيفة " لإثيوبيا " جاء فيه:

".... إن خلاصة المقال المذكور توضح بشكل مكشوف أن إثيوبيا تتظاهر مؤقتًا بقبول الفيدرالية فى هذا الوقت لربط إرتريا بها، وأنها سوف تعمل على ابتلاعها بالكامل بعدما تكون وحيدة ومعزولة عن دعم الأمم المتحدة وحمايتها.

"... وإذا أخضعنا المقال للتحليل انطلاقًا من كلمات كاتب هذا المقال أفكاره، فسنجد أن كاتب المقال يريد أن يقول لنا خلال ذلك إن الحكومة الإثيوبية لا تحترم العهود والمواثيق، ولا تعير أى اهتمام للقانون والنظام الدوليين، ولا تدرك معنى مفهوم الديمقراطية. ونحن إذ نأمل أن لا تكون الحكومة الإثيوبية من هذا الطراز من الحكومات، فإننا نتمنى أن تكون مثل هذه الأفكار الطفولية أو الصبيانية من بنات أفكار كاتب هذا المقال " لا غير" [٤]

ويثير هذا المقال موضوعين، فهو – من ناحية – يغمز من قناة إثيوبيا، ويوحى – من ناحية أخرى – أن هناك أملاً فى أن يطبق النظام الفيدرالى. وللحقيقة يبدو أنه – ونظرًا إلى الأوضاع السياسية المتوترة وانتشار العمليات الإرهابية فى إرتريا فى تلك الفترة – كانت تسود اقتناعات وآمال بأن يكون الحل الفيدرالى وفق تفسيره السليم الذى كانت قد نشرته صحيفة " وحدة إرتريا"، هو المخرج بالنسبة إلى الشعب الإرترى. وكالعادة لم يكن ما يأمل فيه الناس فى إرتريا وما كان يحاك من مؤامرات فى الأمم المتحدة متماثلين. وكما ذكرنا آنفا كان المشروع الفيدرالى الأمريكى قد أثار الكثير من النقاش عند طرحه على اللجنة السياسية التابعة للأمم المتحدة. وإلى جانب ذلك، كانت هناك أربعة مشاريع أخرى مقدمة من قبل الاتحاد السوفييتى وبولندا والعراق وباكستان [٥].

كان المشروع السوفييتى يطالب بمنح الاستقلال الفورى لإرتريا والخروج الفورى أيضًا للجيش البريطانى من إرتريا. واقترحت بولندا منح الاستقلال لإرتريا بعد ثلاثة أعوام، على أن تدار خلال هذه الفترة الانتقالية من مجلس استشارى يتكون من أعضاء يمثلون إثيوبيا وبعض الدول العربية. أما باكستان فقد طرحت مشروعًا يتضمن جدولاً زمنيًا تفصيليًا يحدد الأسلوب الذى يمكن أن يتم من خلاله إعلان إرتريا دولة مستقلة فى الأول من يناير ١٩٥٣، وإلى حين إعلان الاستقلال فى التاريخ المذكور طالبت باكستان أن تدار إرتريا من قبل مفوض يمثل الأمم المتحدة ومجلسًا استشاريًا.

أما مشروع الاقتراح العراقى، فإن ما كان يميزه عن غيره هو أنه اقترح أن لا يقرر مصير إرتريًا عبر الأمم المتحدة، وإنما من خلال الشعب الإرترى عن طريق العمل أولاً على تشكيل برلمان وطنى إرترى، ومن ثم يقرر هذا البرلمان: إما إن ترتبط إرتريا بإثيوبيا فى اتحاد فيدرالى تحت التاج الإمبراطورى، وإما أن تصبح إرتريا بلدًا مستقلاً بعد أن يتم منح إثيوبيا منفذًا على البحر. وقد سقطت كل هذه المشاريع عند التصويت عليها فى اللجنة السياسية، ولم يبق سوى المشروع الأمريكى الفيدرالى المذكور آنفًا (٦).

ودار حول المشروع الفيدرالى الأميركى بدوره نقاش وجدل بين مؤيدى المشروع ومعارضيه، وقد رأت دول مثل اليونان وتشيلى وبارغواى أن هذا المشروع يمثل حلاً وسطًا مقبولاً. وقال مندوب تشيلى - على سبيل المثال - إن المشروع به بعض النواقص؛ ولهذا يحتاج إلى بعض التعديلات. أما المندوب الأرجنتينى فاعترف أنه يرى أن الحل الأفضل للقضية الإرترية هو منح إرتريا الاستقلال، فإن الأجواء السياسية السائدة قد أجبرته على تأييد المشروع الفيدرالى. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تقدمان كل الحجج، وتمارسان الضغوط الممكنة كافة لإنجاح مشروعهما. وقال المندوب الأمريكى: إن هذا المشروع "... حل توفيقى وضع انطلاقًا من دراسة الأوضاع الراهنة فى إرتريا، وهو ليس كأى اتحاد فيدرالى آخر؛ ولهذا فإن تأييده أمر ضرورى " (٧).

واتهم المندوب البريطانى الدول التى كانت تؤيد استقلال إرتريا، وخاصة الدول الإسلامية، بالانحياز والمحاباة، وأشار إلى أنه قد دار الكثير من الشد والجذب والتنافس بين مختلف القوى الإرترية وخاصة ".... أن أقوى الأطراف من حيث الشراسة وعدد المؤيدين هو حزب الأندنت ". وفيما يخص المشروع السوفييتى أعلن المندوب البريطانى رفضه له بالقول: ".... إن إرتريا غير مهيأة لإدارة شؤونها..

(وإن مثل هذا المشروع الذى يدعو لاستقلالها) لن يؤدى سوى إلى إثـــارة الاضطرابات والقلاقل ". وأيد المندوب البريطانى فى ختام كلمته بـــشكل رســـمى مشروع الحل الفيدرالى، متخليًا بذلك عن تمسكه بموقفه المطالب بتقسيم إرتريا [٨].

ومع هذا لم يتمكن هذا الكم من الضغط الذى مارسته كـــل مـــن بريطانيـــا وأمريكا من أن يقضى على التأييد الذى يحظى به مطلب الاســـتقلال، أو علـــى أن يزيحه من أجندة لجنة الأمم المتحدة. وخير شاهد على هذا ما قاله فى هذا الـــصدد مندوب جمهورية روسيا البيضـــاء:

".... إن اقتراح الفيدرالية بعيد عن رغبات هذا الشعب الـــذى يكافح من أجل أن يحكم نفسه بنفسه وعن تطلعاته، إضافة إلى ذلك فإن مشروع الفيدرالية سيؤدى عاجلاً أو أجلاً إلى الانضمام المطلق. ولهذا فإنه ليس هناك حل مفيد سوى منح الاستقلال لإرتريا [٩].

ورفض مندوب الأرغواى الاقتراح الفيدرالى قائلاً: ".... إنه من الأفضل أن توضع إرتريا تحت وصاية الأمم المتحدة؛ حتى يتمكن الشعب الإرترى من الإلمـــام بوضعه ويتعلم من تجربته". وكالعادة تمسكت باكستان بموقفها، وحاولت أن تقنـــع الدول الأعضاء بأنه يجب أن يقرر الإرتريون مصيرهم بأنفسهم، وأن أية محاولـــة لفرض حل من الخارج أمر غير سليم. وأوضح المندوب الباكستانى أنه ".... لـــولا خشية السكان من الإرهاب الذى تقوم بها عصابات الشفتا والعقوبات الدينية التـــى تفرضها الكنيسة الأرثوذكسية على كل من يؤيد مطالب الاستقلال، فـــإن غـــالبيتهم يفضلون أن يحصلوا على الاستقلال، ويرغبون فى أن يـــديروا شـــؤون بلادهـــم بأنفسهم ". وأشار المندوب الباكستانى إلى مسألة وضع المسلمين التى تطرق إليهـــا الشيخ إبراهيم سلطان أمام اللجنة، فأوضح أن حقوق المسلمين لا يمكن أن تـــصان فى ظل الحكم الإثيوبى، وخلص المندوب إلى أن ".... الحل الفيدرالى لا يمكـــن أن يحقق أية نتيجة لإرتريا سوى الاضطرابات وعدم الاستقرار" [١٠].

وعلى الرغم من كل هذا الجدل والنقاش الحامى الذى دار حـــول القـــضية الإرترية، فإن النتيجة كانت معروفة سلفًا. فمطلب استقلال إرتريا كان يكتسب القوة

من تأييد إيطاليا وأصدقائها من مجموعة دول أمريكا اللاتينية. ولكن ما إن تخلت إيطاليا عن هذا المطلب وأعلنت تأييدها مشروع الحل الفيدرالى الأمريكى، حتى انفرط عقد هذا التحالف. ولهذا عندما طرح المشروع الفيدرالى للتصويت صوتت ١٢ من دول أمريكا اللاتينية لصالحه، ولم تؤيد مطلب الاستقلال سوى خمس من بقية هذه الدول [١١].

أما على صعيد الدول العربية فقد صوتت كل من مصر ولبنان واليمن فى هذه المرحلة الحاسمة لصالح المشروع الفيدرالى، بينما رفضت هذا المشروع كل من سوريا والعراق والمملكة العربية السعودية. وعدا السويد التى امتنعت عن التصويت، فإن خمس عشرة دولة أوروبية وكل مجموعة دول الكومنولث التى تتزعمها بريطانيا قد صوتوا لصالح المشروع الفيدرالى. وقد رفض الاتحاد السوفييتى وباكستان ودول أخرى من دول المجموعة الاشتراكية التى يتزعمها السوفييت المشروع الفيدرالى، كما امتنعت سبع دول أخرى عن التصويت [١٢].

عمومًا صوتت ٣٨ دولة من أعضاء اللجنة السياسية، بما فى ذلك كل من إثيوبيا وليبريا لصالح المشروع الفيدرالى، واعترضت عليه أربع عشرة دولة، بينما امتنعت عن التصويت ثمانى دول أخرى.

وهكذا تقرّر طرح المشروع الفيدرالى على الجمعية العامة فى ٢٧ نوفمبر ١٩٥٠م، وذلك بعد أن تم إقراره على مستوى اللجنة السياسية.

القرار رقم ٣٩٠ أ(٥) للجمعية العامة للأمم المتحدة

طُرحت القضية الإرترية أمام الجمعية العامة فى الثانى من ديسمبر ١٩٥٠م لإصدار قرار نهائى بشأنها. وعلى الرغم من أن نتيجة التصويت كانت معروفة سلفًا، فإنه سمح لمندوبى الدول التى تطالب بمنح إرتريا استقلالها بعرض وجهة نظر دولهم. وقد وصف أحد الكتّاب هذه الدعوة لإلقاء كلمات تعبر عن آراء الدول

المؤيدة للاستقلال بأنها بمثابة دعوة لإقامة حفل تأبين لفكرة أو مشروع الاستقلال الذى كان قد مات [١٣].

وتحدث السفير إتشاسو مندوب كوبا بانفعال معبرًا عن رفض بلاده للحل الفيدرالى وأوضح أن الفيدرالية عبارة عن اتفاق يدخله الطرفان بكامل رضاهما وإدراكهما. ولفت إتشاسو النظر إلى أن مهمة الأمم المتحدة هى العمل على تمكين الدول المستعمَرة " بفتح الميم الثانية والراء" من الانتقال التدريجى نحو الاستقلال التام وجاء فى كلمة المندوب الكوبى ما يلى:

"..... إن مشروع الحل الفيدرالى الذى صادقت عليه اللجنة السياسية يغلق أى باب أمام الاستقلال، بينما لم يكن مشروع الاستقلال الذى تقدم به مندوب باكستان والذى أيدناه نحن، يغلق خيار الفيدرالية وإنما كان يترك الخيار للشعب الإرترى ليقرر بإرادته الحرة بشأن ذلك.... إنما أرى أن عدم معاملة أو معالجة القضية الإرترية بنفس أسلوب حل قضيتى الصومال وليبيا اللتان منحتا الاستقلال يكشف أن هناك تمييز فى حل ومعالجة قضايا المستعمرات الإيطالية السابقة" [١٤].

وطرح السفير كاسترو مندوب السلفادور رأيًا مماثلاً، واحتج على الأسلوب الذى اتبعته الأمم المتحدة للتحقق من رغبات الشعب الإرترى، وقال إن إرسال بعثة تقصى الحقائق ليس كافيًا ليكون الأسلوب الوحيد لتقرير رغبات الشعب الإرترى وتحديدها وجاء فى كلمته بهذا الصدد:

".... كان من المفترض أن يتم إجراء استفتاء للتأكد بأن الشعب الإرترى يرغب فى الحل الفيدرالى ولكن هذا الاستفتاء لم يحدث... لهذا فإن الحقيقة هى أنه لم يتم التحرى اللازم لمعرفة رغبة الشعب الإرترى. لهذا نحن نشعر بأن الموضوع الذى كان ينبغى أن يقرره الشعب الإرترى بنفسه – سواء كان يريد الحل

الفيدرالى أو الكونفيدرالى أو الملكية أو الجمهورية- تقوم الأمم المتحدة " هنا الآن " بتقريره (١٥).

وبالصورة نفسها رفض مندوب غواتيمالا الحل الفيدرالى ووصفه بأنه ليس حلاً توفيقيًا، وأنه غير متوازن. وأكد هذا المندوب أن الزمن كفيل بكشف صحة تقريره وتقييمه. أما دول الكتلة الاشتراكية فقد وصفت المشروع بأنه دليل يعكس الأساليب الرخيصة للدول الغربية، وأدانت هذه الدول الإمبريالية الأمريكية باعتبارها المستفيد الأساسى من هذا المشروع الفيدرالى الظالم. وسنأخذ فيما يلى ما ورد بهذا الشأن فى كلمة مندوب تشيكوسلوفاكيا؛ لأنها تعبر عن مواقف دول هذا المعسكر الاشتراكى:-

".... إن الهيكل الفيدرالى الذى تجرى الاستعدادات لفرضه على إرتريا لا يستند إلى الرغبة الحرة والديمقراطية لدولتين مستقلتين. إن هذا الاتحاد الفيدرالى، فى جوهره، عبارة عن ستار لاحتلال البلد الصغير إرتريا من قبل دولة أكبر منها تفوقها تعدادًا (من الناحية السكانية).... و لنا أن نتصور حجم التأثير الذى يمكن أن يكون فى المجلس التشريعى لممثلى ستة عشر مليونًا من الإثيوبيين، مقابل " ممثلى" الشعب الإرترى الذى لا يزيد على المليون نسمة؟ فكيف يمكن فى مثل أوضاع كهذه صيانة حق الشعب الإرترى فى ظل التطور الحر؟ (١٦)

لم يتحدث أى مندوب من الدول المؤيدة لمشروع الحل الفيدرالى؛ لأن كل الأمور كان قد تم طبخها سرًا، وأصبح المخطط جاهزًا ولم تكن هناك حاجة للكلام. ولكن نظرًا إلى أنه كانت هناك دول لم تحدد موقفها بعد، فإنه لم يكن معروفًا عدد الأصوات التى يمكن أن يفوز بها المشروع الأمريكى. وفى أثناء ذلك قام مندوب إثيوبيا أكليلو هبتى ولد (وزير خارجية إثيوبيا) بإلقاء كلمة ماكرة أسهمت فى تغيير مواقف كثير من مندوبى الدول. ففى ذلك الوقت، كانت الأزمة الكورية فى أوج تصاعدها، وقد ألمح أكليلو فى كلمته إلى أنه يجب وضع هذه الأزمة فى مقدمة

الأولويات. وقال إنه على الرغم من أن الحل الفيدرالى لا يلبى مطالب بلـده فـإن حكومة بلاده مستعدة لقبوله كحل وسط، واضعة فـى الاعتبـار هـذه الظـروف العاجلـة (أزمة كوريا) وتحدث الوزير الإثيوبى بكلمات منتقاة مؤكدًا للاجتمـاع أن بلاده ستعمل بكل حذر لاحترام هذا الحل، وأنها ستبذل كل مـا فـى وسـعها لتطبيقه. وقال متحدثًا عن العلاقة الفيدرالية التى ستنشأ:

> **".... لن يكون هناك (فى الاتحاد الفيدرالى المزمع) وجـود لقدامى الخصوم أو الأعداء السياسيين مـن الأقليـات أو الأغلبيـة الإسلامية أو المسيحية، وإنما فقط للإرتريين الذى يتعاونون معنـا نحن الإثيوبيين والأصدقاء الذين كانوا أعداءنا فى السابق، بـشرط أن يعملوا على دفن زمن التـشرد والمعانـاة الطويـل، ويكونـوا مستعدين معنا فى هذه المرحلة الحاسمة فى كتابة صفحة جديدة من التاريخ تعكس مبادئ الحق والعدالة التى أسست من أجلهـا الأمـم المتحدة (١٧).**

كانت هذه الكلمات قد تمت صياغتها بشكل متعمد ومـدروس للتـأثير فـى المواقف المتذبذبة لمندوبى بعض الدول التى لم تكن قد حددت موقفها بعد. وبالفعل حققت هذه الكلمة النتيجة المرجوة منها. وقد انهالت بعد ذلك كلمات المديح للـوزير الإثيوبى من هنا وهناك. وأصبح المندوب الإيرانى فى اللجنة السياسية، والذى كان قد امتنع عن التصويت (أن هذه الكلمة) قد جعلته يغض النظر عما وصفه بأسلوب التصويت الذى لم يراعِ النظم والقواعد المعمول بها. وأعلـن المنـدوب الإيرانـى قبوله للمشروع الأمريكى. وللسبب نفسه تخلى مندوب لبنان وتشيلى عن موقفهمـا السابق، وأعلنا تأييدهما للمشروع الفيدرالى. وما جاء فى كلمة مندوب لبنان يمكـن أن يكون دليلاً جليًّا على مدى قوة تأثير كلمة الوزير الإثيوبى أكليلو:

> **".... لقد قرر وفدنا – بعد ازدياد اقتناعـه بفـضل الكلمـة المهمة التى ألقاها الوزير أكليلو – أن يصوت لـصالح المـشروع المطروح. ونحن نعد هذا التوضيح (كلمة أكليلو) ليس فقط مجرد**

برنامج سياسى يؤكد بالكامل الالتزام بتطبيق روح القرار الصادر عن الجمعية العامة وحسب، وإنما نعده عهدًا يقطعه زعيم محنك (أكليلو). ودولة (إثيوبيا) تمتلك دلائل كافية على أهليتها للثقة والتزامها بتحقيق العدالة والحرية [١٩].

كانت الأزمة الكورية هى أكثر ما يقلق أعضاء الأمم المتحدة؛ ولهذا فقد أعطتها الأولوية ووقتها لم يكن قد مضى سوى خمسة أعوام على تأسيس الأمم المتحدة، وكانت الأزمة الكورية وتقرير مصير إرتريا أول تحديين يواجهان هذه المنظمة.

وكانت الكثير من الدول التى أيدت المشروع الفيدرالى تتململ من موقفها هذا، على نحو ما بدا فى تعليق مندوب تشيلى على سبيل المثال: إن تأييد بلاده للمشروع الفيدرالى لا يعنى أنه قد تناسى أو تنكر لمبدأ حق الشعوب فى تقرير مصيرها، وأكد أن اقتناعه بهذا المبدأ راسخ ولا يتزعزع [٢٠]. وبعبارة أخرى يمكن القول إنه كان يريد القول: " إننا نتخلى عن تأييد هذا المبدأ مؤقتًا اليوم، أما فى باقى الأوقات فإننا متمسكون بتأييدنا لهذا المبدأ ".

فى مثل هذه الأجواء من التآمر الدولى وضغوط الدول العظمى والأجواء السياسية العالمية المتوترة، تم طرح القضية الإرترية للتصويت وتقرير مصيرها فى نيويورك لا فى إرتريا (البلد المعنى). ولم تكن لجنة تقصى الحقائق التى أوفدتها الأمم المتحدة قد قدمت للجمعية العامة تقريرًا يعكس الرغبات الحقيقية لغالبية أبناء الشعب الإرترى؛ بسبب أسلوبها الهزيل الذى اتبعته لمعرفة آراء المواطنين.

وهكذا طرح على الجمعية العامة فى الثانى من ديسمبر ١٩٥٠ م المشروع الفيدرالى الذى يضم إرتريا تحت التاج الإمبراطورى الإثيوبى للتصويت؛ فصوتت ٤٦ لصالحه، وعارضته عشر دول، بينما امتنعت أربع دول عن التصويت [٢١]. وعلى هذا النحو، تمت المصادقة على القرار الفيدرالى الذى عرف باسم القرار ٣٩٠/ أ/ ٥. وتقرر إلى جانب ذلك أن يتم تطبيق الفيدرالية فى سبتمبر ١٩٥٢ م.

وتم تعيين مفوض ليقوم نيابة عن الأمم المتحدة بوضع دستور للدولة الإرترية وتطبيق القرار.

رد فعل الشعب الإرترى على القرار الفيدرالى

لم يكن مفهوم الفيدرالية أمرًا جديدًا فى إرتريا؛ فاقتراح الانضمام المشروط إلى إثيوبيا الذى طرح فى مؤتمر أو اجتماع بيت قرقيس فى عام ١٩٤٦، كان – فى جوهره – يماثل الطرح الفيدرالى، ولكن ذلك الطرح كان قد مات فى مهده ولم يعد منذ ذلك الوقت يحمل أية ملامح إرترية.

صحيح أن حزب الرابطة الإسلامية المستقل بزعامة بلاتا محمد عمر قاضى والحزب الليبرالى بزعامة دقيات إبرها تسما كانا يطرحان مطلبًا يدعو لإقامة أحد أشكال العلاقة الفيدرالية. لكن هذه المطالب – وكما رأينا آنفًا – كانت تتم بتحريض ودفع من الإدارة البريطانية، وتحديدًا كانت تتم بدفع من البريطانى فرانك استافورد، ولم تكن هذه المطالب بأية حال من الأحول نابعة من مبادرة السياسيين الإرتريين كما حدث فى اجتماع بيت قرقيس.

لهذا السبب يمكن القول إنه عند النظر إلى مطالب الفيدرالية من زاوية رغبة أبناء الشعب الإرترى كافة سنجد أنه لم يكن هناك قطاع ذو شأن يطلب به وعندما فشل مخطط بيفن – سفورزا التقسيمى، كانت قوة حزب الأندنت قد تضاءلت بشكل كبير إلى درجة أنه كان قد أصبح من المسلم به اعتبار أن ما بين ٦٥% – ٧٥% من الشعب الإرترى على أقل تقدير سيختار الاستقلال. ولكن القوى العظمى لم تكن تريد مثل هذه النتيجة. ولهذا سعت من خلال الأساليب المذكورة آنفًا إلى فرض قرار الحل الفيدرالى الذى لم يطالب به الشعب الإرترى.

وعند صدور قرار الفيدرالية، سخر الحاكم البريطانى لإرتريا البريغادير دورى من القرار ووصفه بأنه "…. مادام أنه قد صيغ بما يرضى الأطراف

المتعارضة، فإنه حتمًا لا يعد حلاً توفيقيًا، وإنما مجرد تجميع لأفكار سياسية " متنافرة"، وإنه عند تطبيقه على الواقع سيصاب الكثيرون باليأس [٢٢].

وتمامًا كما توقع الحاكم البريطاني دورى، فإن كل الأطراف قد نظرت إلى القرار وفق رؤيتها ومصالحها الخاصة، وتقبلته على هذا الأساس. ولهذا السبب لم تبدُ من مختلف الأحزاب السياسية أية مظاهر معارضة أو تذمر. وقد جاء في الصحيفة الأسبوعية الحكومية بهذا الشأن ما يلي:

".... الحكومة المحلية (الإرترية) ليست لديها أية صلاحية ولا مسؤولية على جهاز العلاقات الخارجية أو جهاز الإدارة المالية... وهذه الأجهزة الثلاثة (العلاقات الخارجية والمالية والدفاع) ستتولاها الحكومة الفيدرالية التى ستتكون فى أديس أبابا، والتى يشارك فيها الإرتريون والإثيوبيون على قدم المساواة [٢٣].

لكن هذا الفهم لم يكن صحيحًا؛ لأن القرار الفيدرالى ينص على إلحاق إرتريا بإثيوبيا، وليس العكس. ولهذا فإن القرار لا يلزم إثيوبيا بأية إجراءات لتغيير هيكلها الإدارى. وبناء على ذلك كانت إرتريا هى التى تقيم برلمانها وحكومتها الخاصة بها، ولم يكن هناك فى إثيوبيا أى تغيير فى هيكل الحكومة يتم من أجل تحقيق المساواة مع الإرتريين.

إلى جانب ذلك، كان القرار الفيدرالى يتضمن بندًا يسمح للإرتريين بالمشاركة فى البرلمان الإثيوبى وفق نسبة تعدادهم. كما أن القرار يتضمن أيضًا فقرة تنص على إقامة مجلس استشارى فيدرالى غير محدد المهام، يتكون من خمسة من الإرتريين، وخمسة من الإثيوبيين. ومثل هذه الفقرات لم تكن تمس مكانة كيان الحكومة الإثيوبية ووحدتها، أو تفرط فى تماسك هيكلها.

ومهما يكن فإن تحليل الصحيفة الأسبوعية هذا يكشف أن التفسير السائد لدى معظم الناس فى إرتريا بشأن القرار الفيدرالى كان يتجاوز التفسير الضيق الذى كان يريده الأمريكيون وحلفاؤهم. وبالمقابل فسر حزب الأندنت مفهوم الفيدرالية فى

إطار أضيق مما فسره الآخرون. وكان الحزب يرّوج لفكرة أن القرار الفيدرالى مطابق لمطلب الانضمام تقريبًا، وقادة حزب الأندنت كانوا فى الأصل يرون منذ البداية فى خيار الفيدرالية موطئ قدم للتقدم نحو تحقيق أهدافهم الانضمامية. ولهذا عندما وصل خبر صدور القرار الفيدرالى إلى أسماع الإرتريين، سارع هؤلاء إلى التوسع فى الترويج لأحلامهم الانضمامية من خلال المقالات والخطب. وعندما أرسل تدلا بايرو رسالة تلغرافية من نيويورك إلى دقيات بينى براخى رئيس حزب الأندنت يشرح له فيها مضمون قرار الجمعية العامة قام هذا الأخير بدعوة بعض أعضاء الحزب، وألقى أمامهم كلمة جاء فيه:

".... بعد مضى عشرة أعوام من بدء نشاطكم من أجل توحيد إرتريا فى دولة إثيوبيا الموحدة، وبعد مضى ٦١ عامًا على وقوع بلادكم مرب ملاش (إرتريا) فى أيدى المستعمرين الخارجيين... ها هى إرتريا التى تحبونها تعود بكاملها إلى حضن وطنها الأم إثيوبيا... والمهم الآن هو أنه قد تم العثور على الطريق الذى يضمن ضم بلادنا إرتريا إلى إثيوبيا، وأن يظللها علمها الثلاثى الألوان، ويقودها ملك ملوكنا الإمبراطور هيلى سلاسى الأول. أما ما يخص موضوع مواردنا فهو بيدنا، ويمكن أن نتفاهم ونتفق حوله جميعًا مسلمين ومسيحيين " (٢٤).

باختصار كان قادة حزب الأندنت يرون فى القرار الفيدرالى معبرًا إلى تحقيق مطلب الانضمام الكامل إلى إثيوبيا الذى ظلوا يطالبون به منذ زمن. وما عدا ذلك، فإن الفيدرالية لم تكن تعنى لهم أى شىء آخر.

كانت الكتلة الاستقلالية الإرترية هى الطرف الذى تعامل بجدية مع موضوع الفيدرالية. وقد نشرت صحيفة " وحدة إرتريا " (لسان حال الكتلة الاستقلالية) مقالاً بهذا الخصوص جاء فيه:-

".... إن قرار الأمم المتحدة (قرار الفيدرالية) هذا يعترف بحقوق وبقدرة الشعب الإرترى على إدارة شؤون بلاده بنفسه...

وبصدور مثل هذا القرار يكون قد تم وضع نهاية لخطر التقسيم الذى كان يحيق بالشعب الإرترى، والذى تصدت له الكتلة الاستقلالية لوحدها، باذلة كل غال ورخيص فى سبيل إفشاله.... نحن ندرك أن قرار الأمم المتحدة هذا لم يحقق لنا ما كنا نطالب به من استقلال تام، لكن يحق لنا أن نفخر بالنصر لأننا نحن من عملنا على منع تقسيم التراب الإرترى وحققنا سيادة الشعب الإرترى الكاملة على وطنه. لهذا نعتقد أنه يحق لنا أن نعتبر أن هذا الانتصار الشامل للشعب الإرترى هو نصر لنا[٢٥].

بعد أيام من ذلك تحدث أيضًا رئيس الكتلة الاستقلالية الرأس تسما أسبروم بالنغمة نفسها فقال:

".... على الرغم من أنهم لم يسمحوا بالاستقلال الذى كنا نطالب به فى حزب الكتلة الاستقلالية وناضلنا من أجله لفترة طويلة.... فإنه قد تقرر عدم تقسيم إرتريا وأن يكون للشعب الإرترى كامل السيادة على بلاده؛ لهذا يحق لنا أن نعد ذلك نصرًا لنا" واختتم الرأس (الزعيم) تسما كلمته بهذه الكلمات التصالحية الموجهة إلى جميع الإطراف:

".... يفترض أن هذا النصر الذى تحقق اليوم هو نصر يحقق المصلحة للجميع. فبفضل هذا النصر لن تتفتت وحدة بلادنا، ولن يتجزأ شعبنا، وعلينا أن نكون ممتنين عندما نتذكر أن الكثيرين دفعوا أرواحهم من أجل تحقيق هذا النصر. لقد ثبت أن العالم مبهور بهذا القدر من البسالة الذى أظهرناه - نحن الإرتريين، مسلمين ومسيحيين، أبناء المنخفضات وأبناء المرتفعات - من أجل صون وحدة بلادنا وشعبنا، دون أن نتيح للتباينات الدينية النيل من وحدتنا[٢٦].

بناء على ذلك، ناشد رأس تسما ودقيات بينى حزبهما التعاون مع مفوض الأمم المتحدة الذى سيأتى إلى إرتريا. لكن كل هذا كان مجرد كلام مقصور على

القيادات الحزبية. أما على مستوى القاعدة الحزبية، فإنه يصعب القول إنه لم تكن هناك احتكاكات بين المواطنين. وكان ذلك ينعكس فى المقالات التى كانت تنشرها الصحف فى الأيام التى أعقبت تصريحات هذه القيادات (٢٧).

وقد قامت الإدارة الاستعمارية البريطانية فى إرتريا بإجراء التوعية التعبوية اللازمة لجعل المواطنين يتقبلون الحل الفيدرالى. كما نشر الحكام الإدارى البريطانى البريغادير دورى بيانًا موسعًا بهذا الشأن فى أوساط المواطنين. وأوضح البريغادير دورى فى رسالة بعثها إلى رؤسائه فى لندن أن معارضة سكان المنخفضات الغربية للحل الفيدرالى أمر لا مناص منه (٢٨). ومع هذا فإنه لم تبدر ظاهرة واضحة تعكس ذلك على أرض الواقع.

كان من المتوقع أن يرافق صدور القرار الفيدرالى انخفاض فى حدة نشاط عصابات الشفتا الإرهابية التى كانت مكثفة فى الأرياف على نحو خاص. لكن ذلك لم يحدث؛ لأن الكثير من أفراد عصابات الشفتا كان قد استمر فى حياة النهب والسرقة وجعلها مصدرًا لرزقه. ولهذا استمر نشاط هذه العصابات حتى فى فترة تطبيق الفيدرالية.

لقد خلق مخطط الفيدرالية، بشكل عام، واقعًا سياسيًّا جديدًا فى إرتريا. وتحول النضال وطبيعة النقاش والجدل فى البلاد إلى حوار يجرى فى إطار الحقوق والحريات التى يسمح بها المشروع الفيدرالى. حيث كان يدور النقاش حول مقدار نصيب إرتريا من (موارد البلاد). وقد أفضى هذا الواقع إلى وضع جديد انعكس بدوره على الأساليب النضالية وأشكال التأطير الحزبية للقوى السياسية المختلفة.

خاتمة

مؤتمر السلام

كان من المحتم إيجاد خاتمة تعكس روح الحل " الفيدرالى" الذى تم التوصل إليه بعد انتهاء الفصل الأول من صفحات نضالات الشعب الإرترى خلال الفترة ١٩٤١ -١٩٥٠م، والتى أفضت إلى صدور الحل الفيدرالى عن الجمعية العامة للأمم المتحدة. انطلقت بناءً على هذا الفهم مبادرة ذاتية من معسكرى دعاة الانضمام والاستقلال وتم إجراء محادثات بين الطرفين تقرر بمقتضاها عقد مؤتمر سلام يمهد لإرساء أرضية وفاق ووئام بين جميع الأطراف. وتنفيذًا لهذا الاتفاق عقد فى ٣١ أغسطس ١٩٥٠ م مؤتمر السلام بقاعة سينما إمبيرو، حضره زهاء أربعة آلاف شخص (كان عدد كبير منهم يقف خارج القاعة بسبب الزحام).

وقد حضر هذا المؤتمر ممثلون عن مسؤولى الإدارة البريطانية وقناصل كل من إيطاليا وأمريكا وإثيوبيا وكل القيادات الدينية الإرترية. وقد نشرت صحيفة وحدة إرتريا فى عددها التالى مقالاً عن هذا المؤتمر جاء فيه:-

"... لقد كان منظرًا مؤثرًا فى النفوس، جعل الدموع تسيل على خدود الحاضرين من المسلمين والمسيحيين عندما شاهدوا رأس تسما أحد زعماء معسكر دعاة الاستقلال ورأس كيدانى ماريام أحد زعماء دعاة الانضمام إلى إثيوبيا وهما يحتضنان ويقبلان بعضهما بعضًا بعد افتراق دام سنوات عديدة بسبب اختلاف المواقف السياسية.

كانت الكتلة الاستقلالية قد عقدت اجتماعًا لأعضائها إثر صدور قرار الحل الفيدرالى عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.



مؤتمر السلام فى سينما أمبيرو

ويظهر المفتى إبراهيم مختار وهو يلقى كلمته، بينما يجلس رأس تسما ورأس كيدانى ماريام جنبًا إلى جنب

وقد غيرت فى هذا الاجتماع اسمها إلى " الحزب الديمقراطى الإرترى". وكانت هذه الخطوة تهدف - من ناحية - إلى توضيح أن النضال من أجل الاستقلال قد وصل إلى خاتمته، وأن النضال من أجل الديمقراطية هو ما تبقى. ومن ناحية أخرى، كانت الخطوة مناسبة لإظهار حسن النيات. وقد ألقى الشيخ إبراهيم سلطان الذى اختير هذه المرة أيضًا سكرتيرًا عامًا للحزب الديمقراطى الإرترى كلمة مطولة بهذه المناسبة. وقد كانت الكلمة - فى مجملها - بعيدة عن التعلق بالأوهام، وممعنة فى الصراحة حيث جاء فيها:-

" إن قلوبنا منشرحة بهجة وحبورًا ونحن نرى الأشقاء وهم يحتضنون بعضهم بعضًا؛ إيذانًا بعودة روح الإخاء والمحبة القديمة بعد أن تفرقت بهم السبل؛ بسبب الاختلاف حول رؤاهم لمستقبل إرتريا السياسى. ومع هذا فإن مجرد تجمعنا تحت سقف واحد (اليوم) لا يمكن أن يعنى أن الأحزاب وكل التراكمات التى حدثت

طوال فترة الأعوام العشرة من عمر الخلافات التى نشبت بيننا، قد انزاحت كما تنزاح أية غمامة صيف عابرة. ولكن إذا نظرنا إلى الأمر من زاوية أخرى، فإن اجتماعنا أو مؤتمرنا هذا يفرض علينا أن نعده مؤتمرًا للم الشمل الإرترى ليعيش أبناؤه فى أمن وسلام ".

وقد أوضح الشيخ إبراهيم سلطان معرض كلمته هذه أن قرار الأمم المتحدة لم يلب مطالب كل الأطراف الإرترية فقال: ".... مع هذا ينبغى أن يعلم أننا قد قررنا أن نعمل على تنفيذه (قرار الأمم المتحدة) بصدق وإخلاص... ومثل هذا التعامل الصادق والمخلص أمر مطلوب من الأطراف الأخرى التى يهمها مصير إرتريا ".

وأكد الشيخ إبراهيم سلطان أن حزبه على أهبة الاستعداد للتعاون مع المفوض الذى ستبعثه الأمم المتحدة والإدارة البريطانية الاستعمارية. ومضى الشيخ يستعرض هذه المسألة (استعداد حزبه لإنجاح قرار الأمم المتحدة) بالقول:-

".. نحن فى (الكتلة الاستقلالية) شرعنا عمليًا فى إثبات أننا نعمل لإنجاح برنامج الأمم المتحدة من خلال القيام بخطوة جديدة تتمثل فى تغيير اسم حزبنا إلى " الحزب الديمقراطى الإرترى". ولا شك أن هذه التسمية تعكس تطلعات شعبنا نحو الحرية. وهذا الحزب سيناضل بكل جدية وإخلاص من أجل التوفيق بين إرتريا وإثيوبيا من خلال إقامة العلاقة الفيدرالية التى أقرتها الأمم المتحدة. ونود أن نعبر عن ثقتنا بأن الأحزاب الأخرى ستحذو حذونا فى إظهار الجدية والإخلاص اللازمين لتحقيق هذا الوفاق ".

وأثبت الشيخ إبراهيم أنه سياسى محنك يتكيف مع الظروف، وزعيم يتحلى ببعد النظر، وقد شهد الإنجليز بأنفسهم بهذه الحقيقة. وكما لاحظنا كانت خلاصة كلمته تتركز فى دعوة الطرف الآخر إلى إظهار التعاون فى هذه المرحلة الجديدة التى تحمل مهمة جديدة؛ لأن مهمة النضال من أجل الاستقلال قد انتهت، لتحل محلها مهمة النضال من أجل الديمقراطية.

أما كلمة الطرف الآخر فى مؤتمر الصلح والسلام هذا، فألقاها هـذه المـرة سكرتير حزب الأندنت أزماج زرئوم كفلى [٢]. وقد كانت كلمته فى السياق الـسابق نفسه؛ حيث دعا إلى تحقيق الصلح والإخاء واقتراح أن يطلق اسم " يوم إرتريـا " على تاريخ انعقاد مؤتمر السلام. وطالب أن يعد شهيدًا كل من سقط من الإرتريين والأجانب داخل إرتريا خلال الأعوام العشرة الماضية. وقد جاء فى معرض دعوته إلى توحيد الصفوف ما يلى:

".... ما فات فات، وبما أن ما حدث من خـلاف بيننـا كـان خلافًا بين أبناء وطن واحد، فإنه قد أفضى فى الأخير كمـا أشـرنا آنفًا إلى خاتمة طيبة، وحقق لنا وضعًا يجمعنا جميعًا داخـل وطـن واحد وتاج واحد.

وإذا تساءلنا: ماذا يتطلب هذا البرنامـج (الوضع) منـا جميعًا نحن الأطراف (المجتمعين هنا) قبل أى شىء آخـر؟ فـإن الإجابة تتضح جلية بأنه علينا أن نطوى صفحة الماضى ونبدأ فصلاً جديدًا من تاريخ بلادنا.. فنحن أخوة أولاً. ولهذا ينبغى علينا اليـوم تجديد هذه الأخوة مرة أخرى".



مؤتمر السلام: لأب كيدانى من الكنيسة الكاثوليكية يلقى كلمته

بهذه الكلمات شدد أزماج زرئوم على الدعوة إلى الانضمام وتماسك الصفوف. كما تضمنت فقرات خطابه الدعوة نفسها التى وجهها الشيخ إبراهيم سلطان إلى الفئات التى لا تزال تمارس حياة النهب والقتل من جماعات الشفتا، فدعاهم إلى العودة للحياة السلمية. وأشار أزماج زرئوم إلى أن أية خسائر فى الأرواح أو الممتلكات يلحقها هؤلاء بالمواطنين الإرتريين عقب مؤتمر السلام هذا، سيجعلهم فى موضع أعداء الشعب الإرترى [٣].

مجمل كلمتى هذين الزعيمين كانت عبارة عن دعوة إلى الصلح والسلام ولا يمكن اكتشاف اختلاف مضمونها إلا عند إخضاعهما للتحليل العميق. وهذا الاختلاف يتلخص فى أن الشيخ إبراهيم سلطان كان يركز أكثر على حقوق المواطنين، وتحقيق الديمقراطية. وبالمقابل كان تركيز أزماج زرئوم على ضرورة استغلال أجواء الوحدة لصالح العيش " تحت تاج واحد". وإذا راجعنا الكلمات التى اختتم بها كل منهما خطابه، فإننا نجد – على سبيل المثال – أن خاتمة كلمة الشيخ إبراهيم سلطان كانت على النحو التالى:- "... بما أن التقدم والوحدة لبلادنا لا يتحققان إلا بعد تحقيق السلام، فإنا " نتضرع " إلى المولى ليبارك هذا التلهف والنضال من أجل والسلام "، وبالمقابل كانت جملة الختام فى كلمة أزماج زرئوم على النحو التالى:- "... نعبر عن أمانينا بأن تحقق إثيوبيا إرتريا التقدم والازدهار تحت ظل حكومة ملك الملوك الإمبراطور هيلى سلاسى الأول [٤].

وتحمل هاتان الخاتمتان، أو بالأحرى تعكسان رؤية الطرفين للظروف الغامضة التى خلقها قرار الفيدرالية الصادر عن الأمم المتحدة. فالشيخ إبراهيم سلطان كان يفهم القرار الفيدرالى على أنه يجعل من إرتريا دولة وكيانًا خاصًا. ولهذا كان أكثر ما يهمه سلامة هذا المواطن وصيانة حقوقه. أما أزماج زرئوم وعلى الرغم من أنه كان يبدو أنه مسرور؛ لأنه يجد فى التاج الإثيوبى وملك الملوك (هيلى سلاسى) عامل توحيد أساسيًا للبلدين، فإنه – من ناحية أخرى – كان يبدو عليه انه يجد صعوبة فى أن يتعامل مع إرتريا وإثيوبيا ككيان واحد لا

يتجزأ. وبعبارة أخرى، كان يردد فى كلمته تارة عبارة " إرتريا الموحدة "، ثم يأتى لينقضها بعبارة " إثيوبيا وإرتريا ". وقد كان تظاهره بأنه يحترم القرار الفيدرالى يظهره على الأقل أنه مؤيد للقرار الفيدرالى. وبالفعل بدأ الكثير من قاده حزب الأندنت اعتبارًا من هذا التاريخ يجدون أنفسهم محشورين فى مأزق بين ما كانوا يطالبون به بإقامة دولة واحدة مع إثيوبيا، والخصوصيات والامتيازات التى كان يمنحها القرار الفيدرالى لإرتريا.

هذا الفهم المشوش والمتناقض للفيدرالية الذى أوجدته الطبيعة الهشة للتركيبة الفيدرالية كان يشكل السمة السائدة للحياة السياسة خلال الاثنتى عشرة عامًا التالية من حياة البلاد.

وبغض النظر عن العهود التى قطعها وزير الخارجية الإثيوبى فى الأمم المتحدة على نفسه بشأن الحفاظ على الفيدرالية، فإن العلاقة الفيدرالية بالنسبة إلى الحكومة الإثيوبية كانت مجرد وضع انتقالى إلى الاحتلال التام لإرتريا. أما عدا ذلك، فإن الأمر لم يكن يعنى شيئًا بالنسبة إليها.

ولكن المفاهيم الثقافية الديمقراطية التى جلبها القرار الفيدرالى، كما لاحظنا فى كلمة أزماج زرئوم، كانت قد أثارت الكثير من الندم والتغيير فى نهج التفكير، حتى فى أوساط الكثيرين من قادة حزب الأندنت وأعضائه فى جميع أنحاء إرتريا. وسنتطرق إلى هذه المسألة لاحقًا؛ لأنها، أى هذه الآثار، قد حدثت فى المراحل التالية من التاريخ الإرترى.

وبالعودة إلى مؤتمر السلام، فإنه قد تقرر فى ختامه إصدار البيان التالى ونشره فى جميع الصحف باسم الأحزاب والمنظمات المختلفة كافة:-

١- العمل على احترام روح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ونصه الذى يربط إرتريا بإثيوبيا فى اتحاد فيدرالى وتطبيقه.

٢- التعاون بكل صدق وجدية فى الجهد الذى سيقوم به مندوب الأمم المتحدة لإقامة حكومة إرتريا.

٣- العمل على ضمان سيادة الأمن والاستقرار من خلال التعاون مع سلطات الإدارة البريطانية فى تنفيذ صلاحياتها الأمنية.

٤- التعهد بتسخير جهود أبناء الشعب الإرترى كافة وتوحيدها ، خلال اقصر وقت؛ من أجل تنمية البلاد وتطورها.

هكذا ولج الشعب الإرترى مرحلة الاستعداد لإقامة الاتحاد الفيدرالى، وبما أنه قد تقرر أن تتحمل الإدارة البريطانية مسؤولية هذه المرحلة الانتقالية، فقد أصبح معلومًا أنها ستبقى تلقائيًا فى إرتريا حتى يوم ١٣ سبتمبر ١٩٥٢ م (الفترة الانتقالية). وفى التاسع من فبراير ١٩٥١ م، وصل إلى إرتريا مفاوض الأمم المتحدة لإرتريا السيد انزماتينزو الذى كان يعمل سفيرًا لبلاده بوليفيا فى الأمم المتحدة. وكانت مهمته تتلخص فى العمل على تطبيق كل متطلبات القرار الفيدرالى مثل وضع مسودة دستور للبلاد، وتوضيح طبيعة العلاقات والاتصالات بين إرتريا وإثيوبيا.... إلخ.

يمكن القول إن فترة الأربعينيات فى إرتريا، قد شهدت حدثين تاريخيين متوازيين، أحدهما على صعيد الشعب الإرترى ونضالاته بمختلف توجهاته، سواء من أجل الاستقلال أو المطالبة بالانضمام إلى إثيوبيا أو بعودة إيطاليا... إلخ.

ويصعب القول إن هذه الميول (الاستقلال، الانضمام، عودة إيطاليا) يصعب القول إنها لم تكن نابعة من الشعب الإرترى، بغض النظر عن الواقع حقيقة فى الانضمام إلى إثيوبيا. لهذا يمكن أن نتعامل معها بشكل إجمالى كشكل نضالى أو مطالب شعبية. مع ملاحظة أننا قد أوضحنا بأكثر من دليل بأن مطلب الاستقلال كان مطلب أغلبية الشعب الإرترى.

الحدث التاريخى الموازى الآخر هو التلاعب السياسى للقوى العظمى وخاصةً الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بمصير شعب صغير ضعيف مثل إرتريا، دون وضع أى اعتبار لمطالب الشعب الإرترى المذكورة آنفا، وتقرير مصير الشعب الإرترى وفق ما يخدم مصالحها. وكما وصفه الحاكم الإدارى

البريطاني في إرتريا البريجاير دوري فإن قرار الفيدرالية يخدم مصالح هذه الدول العظمى على الرغم مما تضمنه وقتها من فقرات توحي بأن فيه ما يحقق رغبات الإرتريين. ومهما يكن فإن الإرتريين هم من دفعوا - في خاتمة المطاف - الثمن الغالي. فالنضالات من أجل الاستقلال التي بدأت في ذلك الوقت توجت بعد نصف قرن من الكفاح بالانتصارات في عام ١٩٩١.

وينبغي ألا يغفل أحد أن سبب كل هذه المعاناة والتضحيات الغالية التي دفعت خلال هذه المسيرة، هو قيام هذه الدول العظمى في أروقة الأمم المتحدة، بفرض الانضمام القسري إلى إرتريا مع إثيوبيا على الرغم من معارضة الشعب الإرتري لذلك.

بيد أن إلقاء كل اللوم والمسؤولية على العامل الخارجي ليس أمرًا سليمًا ولا يبرز الحقيقة كاملة. فقادة الشعب الإرتري وأحزابه السياسية في تلك الفترة لم يتعرفوا ولم يستوعبوا كما يجب الرغبات والتطلعات الحقيقية للشعب الإرتري، ولم يضعوا بناء على ذلك أطر التنظيم والشكل النضالي الذي يلبي تلك الرغبات والتطلعات. لكن ذلك لم يكن متعمدًا؛ لأن الإمكانات - بشكل عام - لم تكن متوفرة أصلاً؛ فلم يكن هناك النضج السياسي اللازم. وكان تأطير المواطنين لا يتم على أسس فكرية ومبدئية، وإنما كان على أساس النزعات الإقليمية والدينية والقبلية التي كانت سائدة وقتها. وقد أسهم هذا ولا يزال في إضعاف لحمة تماسك النسيج الوطني للشعب الإرتري. كما ساعد ذلك في إتاحة الفرصة لكل من إثيوبيا وبريطانيا للتدخل في صفوف الشعب الإرتري، وخلق تجويفات سياسية داخل نسيجه الوطني. وهذا هو الدرس المستفاد من تلك المرحلة.

لم يكن قرار الفيدرالية يشكل حلاً لقضية الشعب الإرتري. ولم يقبله دعاة الاستقلال كحل. وقد عبر السيد ولد آب عن ذلك بشكل جيد حيث قال:-

.... يبدو لي أن قرار الفيدرالية كان خيانة كبرى من قبل دول كبرى بحق دول صغيرة، والسبب هو أن هذا القرار قد فرض على الشعب الإرتري من وراء ظهره في وقت كان ينتظر فيه بكل

حسن نية أن يحسم هذا الأمر على نحو عادل، وليس بهذا الأسلوب الماكر والقسرى.

وقد استقبل معسكر دعاة الاستقلال هذا القرار بعميق الحـزن والأسى، ولم يكن بوسعهم رفضه؛ لأن ذلك كان يعنى اندلاع الاقتتال بين المسلمين والمسيحيين وانتصار نهج الشفتا، وانهيار إرتريا اقتصاديًا وزوالها فى خاتمة المطاف (٦).

لكل ذلك كان الكثير من الإرتريين يعرفون أن المخطط الذى أطلق عليه اسم " الفيدرالية " لم يوضع لكى ينفذ، ولا أن يكتب له الدوام. و هذا هو كما قال السيد ولد آب سبب استقبال معسكر دعاة الاستقلال لهذا القرار بكل أسى وحزن. فهؤلاء تقبلوه بكل تحفظ وعلى مضض حتى لا يضحوا برغبتهم فى الاستقلال. ولا شك أن كل هذا الحزن والأسى والتحفظات والقلق هو الذى مهد الأرضية و الانطلاقة للنضال التحررى؛ من أجل الاستقلال الذى كان قد بدأ لهيبه يتصاعد تدريجيًا منذ الفترة الفيدرالية حتى طالت ألسنته واشتعل بانفجار الكفاح المسلح فى مطلع الستينيات.

وقرار الفيدرالية هذا قد أثر بشكل غير متوقع فى الكثيرين من أعضاء حزب الأندنت الذين اختاروا الانضمام إلى إثيوبيا فى الأربعينيات. وذلك لأن القانون الفيدرالى (الدستور) الذى وضع لتحكم به إرتريا كان يتميز بمضمون وشكل ديمقراطى يجذب أو يقنع أى مواطن يتطلع إلى العدالة والحكم النزيه. ولهذا لم يمضِ وقت طويل حتى تحول عدد كبير من مطالبى الانضمام أو محبى إثيوبيا إلى مدافعين عن الحقوق الفيدرالية.

وتجدر الملاحظة هنا أن غالبية هؤلاء (دعاة الانضمام) لم يكن تعلقهم بإثيوبيا نابعًا من معرفة وتفهم عميقين بإثيوبيا وأوضاعها. فسمعة إثيوبيا (.... الدولة الإفريقية السوداء الوحيدة التى لم تخضع للاستعمار الأوروبى الأبيض والتى هزمت جيوش إمبراطورها منليك الإيطاليين حين حاولوا غزوها فى عام ١٨٩٦... إلخ) وإمبراطورها هيلى سلاسى كانت قد تجاوزت إفريقيا، وبلغت

أطراف المحيط الأطلسى، حيث أصبح هناك الآلاف من الأتباع والمعجبين بإثيوبيا وإمبراطورها حتى في جامايكا والولايات المتحدة الأمريكية، ناهيك عن إرتريا التى كان شعبها يعانى الأمرين من وطأة الاستعمار الإيطالى. والمؤسف أن كل هذا الضجيج وسيل الأغانى الذى كان يمجد إثيوبيا لم يكن ينطلق من أية معرفة بإثيوبيا (أو حتى من المشاهدة السطحية) أو بطبيعة حكم نظام الإمبراطور هيلى سلاسى. وكانت حماسة بعض الإرتريين لإثيوبيا خالية من أية معرفة دقيقة أو تأكد مما إذا كان حكام إثيوبيا يرغبون فى ضم إرتريا إليهم، انطلاقًا من روح الأخوة أم كمحتلين. ولم يدرك غالبية هؤلاء أنهم قد جلبوا النكبة على بلادهم إلا بعد أن أصبح الاحتلال الإثيوبى واقعًا معيشًا، وعانى الشعب الإرترى الأمرين من مساوئ الحكم الاستعمارى الإقطاعى الإثيوبى المتخلف.

وتميزت فترة الحكم الفيدرالى بهذا الشكل المزدوج من رد الفعل فى أوساط الإرتريين بشأن القرار الفيدرالى. ونظرًا إلى الطبيعة الشائكة والمعقدة لهذا الموضوع، فإن الخوض فى تفاصيله يتطلب دراسة عميقة وتأليف كتاب تاريخى آخر بهذا الشأن.

لم نتحدث فى هذا الكتاب عن نشاطات مفوض الأمم المتحدة السيد إنزومانتزو (٥١- ١٩٥٢) باعتباره أحد أهم ملامح الفترة الفيدرالية على الرغم من أن الإدارة البريطانية قد واصلت مهامها خلال الفترة الانتقالية كراعٍ ومعد لتلك المهمة. ومن الأفضل أن يكون هذا الموضوع مدخلاً للدراسات التاريخية اللاحقة بشأن النظام الفيدرالى فى إرتريا.

وقبل أن نختتم تاريخ إرتريا فى فترة الأربعينيات، لا بد من الإشارة إلى أن فترة الأعوام العشرة هذه ١٩٤١ – ١٩٥٠ تشكل بداية التاريخ السياسى لإرتريا. وكما أوضحنا فى المقدمة فإن تاريخ شعب ما ليس مجرد تسجيل لكل ما هو جميل فى سيرته أو تسجيل ما يتفق عليه الجميع فقط. فجوانب الضعف لدى الناس أو قياداتهم أو أحزابهم تشكل أيضًا تاريخًا مهمًا. ومعايير عظمة الشعوب تقاس بمدى

قدرة هذه الشعوب على التخلص من نقاط ضعفها ومدى قدرتها علـــى الاســـتمرار كأمة ودولة.

ربما يبدو تاريخ الشعب الإرترى فى فترة الأربعينيات الأولى كتاريخ انقسام وتشرذم، وتاريخ ثقافة وتأطير سياسى هزيلين. وقد تطرق هذا الكتاب إلـــى هـــذه المسألة بإسهاب كبير. كما حاول هذا الكتاب التطرق إلى القوة الديناميكية الدافعـــة المتمثلة فى روح الوحدة و الاستقلال المترســـخة فـــى روح الـــشعب الإرتـــرى، ونزعتها. وهى أى هذه الروح هى التى مكنت الشعب الإرتـــرى – فـــى خاتمـــة المطاف – من تحقيق النصر. ولهذا فإن الجذر الأساسى الذى قام عليه هذا الكتاب هو أن الوحدة والاستقلال والديمقراطية هى المحرك الديناميكى للشعب الإرترى.

الهوامش

هوامش المقدمة :

(١) Churchill , The Second World War II , p. 102

(٢) المرجع السابق.p. 106

(٣) المرجع السابق . p. 107 – 108

(٤) حول ما كتبه رتشارد بنكرست : فى أفريكان كواترلى 75 - 197 فى صفحة 45 بخصوص تحليق الطائرات البريطانية فى سماء أسمرا . راجع PUGLISI CHIE DELL'ERITREA X VLLI

(٥) Abyssinian Campaigns P.12

(٦) Westwood, Greatest Battles of World War II p.60

(٧) Abyssinian Campaigns p.14-16

(٨) المرجع السابق .p.24-28

(٩) Evans, The Battle for kern p. 263

(١٠) Sbacci, Ethiopia Under Musolini, p.212

(١١) Evans, p.263

(١٢) Dan Segre, la Guerra privata del Tenente Guillet p.115-121

(١٣) Abyssinian Campaign, p.33

(١٤) المرجع السابق p.35-37

(١٥) المرجع السابق p.41-2

(١٦) المرجع السابق p.42-43

(١٧) المرجع السابق p.45-46

(١٨) المرجع السابق p.46

(١٩) المرجع السابق p.50

هوامش الفصل الأول :

(١) مقابلة مع قنزمانش هيلى ماريام دبنا 19 إبريل 1997 اسمرا.

(٢) مقابلة مع السيد ولد آب ولدماريام فى الساحل 1987.

(٣) ولد آب ولد ماريام: Sylvia Pankhurst, British policy – Eritrea,p.3

Alemseged Tesfai, Diversity, Identity and Unity in Eritrea, African studies Unity, University of leeds. 15- 17 september, 1997

(٤) هذا الكتاب يحاول أن يحلل من زاوية تاريخية ما تطرقنا إليه فى هذا الكتاب بشكل مختـصر فيما يتعلق بموضوع التعددية والوحدة.

(٥) عائلة آل أبرا وآل قسم الله . من الجبرتة . وهاتان العائلتان كان لهما دور فعال ومؤثر سواء فى السياسة أو فى التجارة منذ عهد الاستعمار الإيطالى . إضافةً إلى السيد محمد حقوص من عائلة آل أبرا . كان أخوه الأصغر السيد محمد سعد أبرا قد قام أيضًا بدور كبير فـى مشارف الأربعينيات عند تأسيس جمعية شباب الرابطة الإسلامية . وعائلة آل قسم الله كان لهم دور رائد وقيادى منذ القرن الثامن عشر وخاصةً فى إقليم سراى ؛ نظرًا إلى معرفتهم بالقوانين الدينية والأحكام المحلية التقليدية ، إضافةً إلى ما كانوا يتمتعون به من إمكانـات تجارية وسياسية فى عهد الاستعمار الإيطالى. راجع : juiseppe Puglisi shie e dell Eritrea p.3. 176- 207

(٦) Pankhurst. S. British policy – Eritrea, p. 3 – 4.

(٧) مقابله مع السيد يوهانس ظقاى 15 / 5 /96

(٨) Pankhurst, s. p.4

(٩) مقابلة مع السيد يوهانس ظقاى jiuseppi Puglisi, chi e dell' Eritrea, p. 2-2

(١١) مقابله مع السيد ولد آب ولد ماريام.

(١٢) راجع مقابلة السيد ولد آب ولد ماريام، وكذلك مع السيد يوهانس ظقاى – pan khurst, p.5 .

(١٣) تقرير نصف سنوى بخصوص إدارة أراضى العدو المنزوعة بتاريخ 30 يونيو 1942

(١٤) FO. 371/31608, june 1942

(١٥) PRO 196 / 5 / 42,23 june 1942

(١٦) Trevasakis, Eritrea, Acolony in Transition, p. 59.

(١٧) J 1437/134/1.3 1943

(١٨) MEWC(43) 1, 5/5/1943

(١٩) J 1542 / 107 / 1,7/4 1943, J 4139/78/ 1, 11 / 1943

(٢٠) J 2004/1260/1, 18/5/1943.

(٢١) IES 2118,21 June 1943.

(٢٢) فى أثناء الحرب العالمية الثانية وبتاريخ أغسطس 1941، تم الاتفاق بين رئيس الولايات المتحدة (روزفلت) ورئيس وزراء بريطانيا (تشرشل) على ما يعرف بميثاق الأطلسى. وهذه الاتفاقية توضح الأهداف والمبادئ التى كان يؤمل أن تسود بعد انتهاء الحرب.

فى المادة الأولى من الميثاق يتعهد البلدان بأن لا تكون لهم مطامع توسعية، سواء فيما يتعلق بالأرض أو غيره. أما المادة الثانية فتوضح: " أن البلدين لا يؤيدان أى تغيير فى الأرض إلا وفق رغبة الطرف المعنى . موسوعة الكتاب الدولية (1994) صفحة ، يبدو أن إتش . بى. عندما كتب المقدمة التى تقول: " بغض النظر عن ما ورد فى المادة الأولى من اتفاقية الأطلسى .." كان يريد إن يقول أن مبادئ اتفاقية الأطلسى لا تطبق عندما يتعلق الأمر بإرتريا . World Book Encyclopaedia. 1994, p. 743.

(٢٣) P.R.O. 371/ 35414 128267 , 28/6/1943

(٢٤) WO 230/168-71061,1943

هوامش الفصل الثانى :

(١) Ttrevaskis, p.37.

(٢) Rasmunsson, the history of kagnew station, p. 21, 1975

(٣) المرجع السابق p, 21

(٤) المرجع السابق p, 22-

(٥) المرجع السابق p, 23,,

(٦) Spencer, Ethiopia At By, p, 96-98

(٧) المرجع السابق p,23

(٨) pro – fo 371 / 31606, 25 nov. 1942

(٩) spencer, p. 141- 142

(١٠) المرجع السابق p, 141-142

(١١) u.s national archives, department of state. 884.24/ 112/1/2 april 1943 24

(١٢) Ibid, 88.24/1125 march 1943

(١٣) Ibid, 884.24/112 white house, Washington D.C June 19 1943

(١٤) spencer, p, 104spencer, p, 104

(١٥) u.s national Archives, August 9, 1943

(١٦) المرجع السابق ,, August 1943 29

(١٧) قبل هذا العام أى فى 1943 : كان قد أسس تنظيم يسمى "حزب شباب الصومال" يناضل من أجل تأسيس الصومال الكبرى.

(١٨) spencer, p. 147-151.

هوامش الفصل الثالث :

(١) Trevaskis, p. 36

(٢) The first to be freed, p. 20-21

(٣) IES, j 3243/1/1, 24 July 1943.

(٤) fpc, Appendix 18, 1A Part1.

(٥) مقابلة مع سكان منطقة "أبو حشيلا" (القاش بركة 1987)

(٦) fpc, appendix 18, p. 14

(٧) المصدر السابق p, 18

(٨) Trevaskis, p, 71-73

(٩) الجبهة الشعبية لتحرير إرتريا – جهاز الإدارة الشعبية / دراسة ميدانية عن المنطقة.

(١٠) Trevaskis, p. 54.

(١١) المصدر السابق ,.p. 55

(١٢) المصدر السابق ,.p. 55

هوامش الفصل الرابع :

(١) مقابلة مع السيد ولدأب ولدماريام فى عرارب عام 1987.

Pro fo 1015/4 ALX contemporary Politics, The First- 2to be Ereed, p, 25- 27

(٣) مقابلة مع السيد ولدأب ولد ماريام عام 1987 .

(٤) Sylvia Pankhurst, British policy in Eritrea, p, 8.

(٥) المصدر السابق p, 8,

(٦) المصدر السابق p, 8.

(٧) مقابلة مع قنزماتش هيلى ماريام دينا وقنزماتش اسفها كحساى فى أسمرا عام 1997

(٨) مقابلة أسمرا . فى عام 1991

(٩) Conteporary Politics in Eritrea, p, 5.

(١٠) Sylvia Pankhurst, p, 14.

(١١) H.R Hone, FO 371/1/31608 11/68/91 14 August, 1942 – 11PRO J 145, Jan. 1943;j 576, j 1056, 2 March. 1943;g

(١٢) 11 Mar 1943

(١٣) مقابلة مع السيد بيتودد أسفها ولد ميكائيل فى أديسا أبابا عام 1996 راجع الصحيفة الأسبوعية عدد 5/254 بتاريخ 17/7/1947

(١٤) مقابلة مع السيد اسفها ولد ميكائيل والسيد جبر يوهانس تسفا ماريام فى عام ١٩٩٨

(١٥) PRO,J 464/ 134 / 1 29 Oct. 1943

(١٦) PRO RGH HMB 370/ 3 / 43,29 OCT. 1943

(١٧) Contemporary politics .... P. 5 مقابلة مع السيد ولد أب ولد ماريام عام 1987

(١٨) المصدر السابق p,5

(١٩) Chi e dell'Eritrea, p. 193, Trevaskis. p. 59 – 60 Spencer, p. 169

(٢٠) Trevaskis, p. 60 ولدأب ولد ماريام عام 1987

(٢١) مقابة مع السيد يوهانس ظقاى وقشى فسهاظيون الفى فى عام 1987

(٢٢) Trevaskis, p. 60

(٢٣) Contemporary Politics, p.5

(٢٤) ولدأب ولد مرايام 1987.

(٢٥) للمزيد من التوضيح راجع مقابلة مع السيد ولدأب ولد مريام واسفها ولد ميكائيل

(٢٦) مركز الدراسات الإرترى (Rice) التابع للجبهة الشعبية لتحرير إرتريا 1984

(٢٧) Contemporary Politics, p. 9

(٢٨) المصدر السابق p. 9-

(٢٩) مقابلة مع الشيخ عمر ناشف. عام 1987 كسلا.

(٣٠) Trevaskis, p. 72

(٣١) مقابلة مع الشيخ إبراهيم سلطان . عام 1982 القاهرة

(٣٢) Gebru Tareke, p. 103

(٣٣) Contemporary Politics, p. 8-9

هوامش الفصل الخامس :

(١) مقابلة مع باشاى فسها ولدماريام (غاندى) فى بورتسودان عام 1987 .

(٢) Contemporary Politics, p, 9.

(٣) Chi e dell'Eritrea, p. 281

(٤) FO 1015/4 XCH 62888 (راجع التماسات ممثلى سكان أكلى قوزاى 1987)

(٥) Contemporary Politics, p, 9.

(٦) Trevaskid, p, 62-63

(٧) pankhurst, British policy in Eritrea, p, 10-11

(٨) Contemporary Politics, p,6.

(٩) Pankhurst, British Policy in Eritrea, p, 11

(١٠) Contemporary politics, p,7.

(١١) pankhurst, p 13

(١٢) المصدر السابق p, 14

(١٣) Contemporary Politics, p,7

(١٤) Pankhurst, p 16

(١٥) صحيفة صوت إرتريا العدد 6/1 بتاريخ أكتوبر1944/13 قضايا دولية .

(١٦) IES, PRO, 267 / GEN. 7 June, 1944

(١٧) IES, Por 147 /7 / 44. 19 June, 1944

(١٨) IES, PRO, 148 /14 / 44, October, 1944

(١٩) مقابلة مع بتودد اسفها ولد ميكائل فى أديس أبابا 1999 .

(٢٠) Rice, ER/FD/26/50.

(٢١) مقابلة مع ظفاى يوهانس أسمرا 15 مايو 1996.

(٢٢) بخصوص السيد نبر إيد قبر مسقل والعقيد إسياس، راجع كتاب جوردان قبر مدهن، صفحة 128- 127 وكذلك: انظر مقابلة قرازماتش سيوم معشو.

(٢٣) راجع مقابلة ولد آب ولد ماريام فى عام 1987 فى منطقة أروتا. ملحوظة: فى كتاب "مقالات مختارة من مؤلفات السيد ولد آب ولد ماريام للفترة من 1941 – 1991 " الذى أعده تكابو ارســعى ورد أن هذا المقال كتبه السيد ولد آب والحقيقة هى أنه ترجمه فقط.

(٢٤) الصحيفة الأسبوعية العدد 3/101 بتاريخ 3/8/1944 .

(٢٥) " " " " " 31/8/1944 بتاريخ 3/105.

(٢٦) " " " " " 27/11/1944 26 27 -أيضًا راجع العدد 3/106

(٢٧) الصحيفة الأسبوعية العدد 3/112 بتاريخ 19/11/1944

(٢٨) " " " " " 3/110 بتاريخ 19/11/1949

(٢٩) " " " " " 3/112 بتاريخ5/10/1949

(٣٠) مقابلة مع الشيخ إبراهيم سلطان. القاهرة. 1982

هوامش الفصل السادس :

(١) Spencer, p. 159.

(٢) المصدر السابق p, 160.

(٣) Ghebre- Ab, Ethiopia and Eritrea. P. 29-31 .-

(٤) " تقرير لجنة تقصى الحقائق" . أكليلو هبتى ولد. سبتمبر 1967 ، انظر الصفحة 27

(٥) Ghebre – Ab. P. 42- 57.

(٦) Spencer, p, 174- 180

(٧) انظر : زودى ريتا فى كتابه " القضية الإرترية" صفحة 46 -50 معلومات عامة وشـــاملة فى كيفية اختيار السيد لورنسو والسيد إفريم تولد مدهن والوفد المرافق لهم الذى مثل إثيوبيا فـــى مؤتمر باريس .

(٨) Spencer, p. 181.

(٩) Ghebre – Ab. P.58 – 61

(١٠) Spencer, p. 181- 182.

(١١) Ghebre – Ab. P. 39- 40

(١٢) المصدر السابق ., 42 – 41 .p -

(١٣) راجع أكليلو، صفحة 30 .

(١٤) Trevaskis, p. 38.

(١٥) Pankhurst, Why are we destroying Ethiopian ports.? 13; Chie dell'Eritrea p. xviii.

(١٦) Pankhurst. p. 15- 16 .

(١٧) Pankhurst, p. 21

(١٨) Trevaskis, p. 30 – 31

(١٩) WO 230/ 146 62676, 4 july, 1944

(٢٠) WO 230/ 146 62676, 8 july, 1944

(٢١) BMA Eritrea General Notice no. 175, 13 July 1945: Fo 371/ 46116.

(٢٢) Fo 371/ 46116, 13 July 1945.

(٢٣) Trevaskis, p. 29- 39

(٢٤) Ghebremedhin, Peasants and National in Eritrea, p. – 73 – 78

(٢٥) Spencer, p. 196 ; Trevaskis, p. 67.

(٢٦) WO 230/ 146/ 62676, 27 February, 1945

(٢٧) WO 230/ 146 62676, March, 1945.

(٢٨) WO 230/ 146 62676, 27 February, 1945.

(٢٩) WO 230/ 146 62676, 10/3/1944; 25/4/1944...

(٣٠) الصحيفة الأسبوعية العدد 130 ، بتاريخ 22/2/1945

(٣١) FO 1015/4 x CA 62888, 29/11/1945.

(٣٢) بناءً على ذلك فإن الـ 119.4000 من سكان أكلى قوزاى . بما فى ذلك الـ 40.000 من مسلمى تلك المنطقة . و 85.000 من سكان المنخفضات الغربية . و 20.000 من سكان جزر دانكاليا . 44.000 من سكان مديرية مصوع قد تم تمثيلهم .

(FO 1015/4 x CH 62888, 6 February 1946)

(٣٣) يوضح ولد آب انه عندما مالت جمعية حب الوطن إلى حزب الوحدة مع إثيوبيا، انطلق أعضاء الكتلة الاستقلالية من المرتفعات إلى المنخفضات وتمكنوا خلال عام 1945 من جمع عشرات الآلاف من توقيعات المواطنين . من هذا المنطلق يعتقد أن تشابه الشكاوى الخمس المقدمة من يناير 1946 يرجع لهذا السبب. FO 1015/ 4X CH 62888 6/2/1946 (راجع الخطاب الذى كتبه البريغادير كمينج فى بتاريخ 6/2 /1946

(٣٤) فى تلك الآونة كان السيد عبد لقادر كبيرى لا يزال أحد أعضاء جمعية حب الوطن . وكما رأينا سلفًا فإن السيد عبد لقادر كبيرى كان قد قام فى بداية عام 1944 بكفالة أحد أعضاء حزب الوحدة الذين كانت الإدارة البريطانية قد اعتقلتهم . وهو بلاتا فاسيل عُقبازقى . وعليه لن نجد أى

مؤشر أو دليل يوضح أن السيد عبد لقادر لم يتخل عن جمعية حب الوطن حتى يوم انعقاد مؤتمر بيت قرقش. (الصحيفة الأسبوعية العدد رقم 118 . بتاريخ 1/24 /1946 .

(٣٥) الصحيفة الأسبوعية العدد رقم 184/4 بتاريخ 7/3/1946

(٣٦) الصحيفة الأسبوعية العدد رقم 185/4 بتاريخ 14/3/1946

(٣٧) الصحيفة الأسبوعية العدد رقم 186/4 بتاريخ 21/3/1946

(٣٨) دقيات حسن على . راجع الصحيفة الأسبوعية 188/4 21/4/1946

(٣٩) الصحيفة الأسبوعية العدد رقم 4/ 186 بتاريخ 21/3/1946 والعدد رقم 187 /4 بتاريخ 28/ 3/1946 والعدد 189 /4 التاريخ 11/4/1946 .

(٤٠) Trevaskis, p. 67

(٤١) الصحيفة الأسبوعية العدد رقم 207 /4 بتاريخ 25/ 8/ 1946 Trevaskis, p. 67

(٤٢) Trevaskis, p. 67

(٤٣) الصحيفة الأسبوعية عدد رقم 205 /4 بتاريخ 25/ 7/ 1946

(٤٤) Trevaskis, p. 67 ثلاثة من المتهمين بإشعال الاضطرابات حكم عليهم من قبل محكمة عسكرية على النحو التالى : اثنان منهم لمدة ثلاث سنوات، والثالث لمدة عامين. وأوضحت الجريدة الأسبوعية أن أسماء المحكومين هى : الفيتورارى ياسين إدريس والسيد ولدوتسفاى والسيد على سليمان

(٤٥) الصحيفة الأسبوعية العدد رقم 4/205 بتاريخ 1/8/1946

(٤٦) الصحيفة الأسبوعية العدد رقم 206/ 4 بتاريخ 8/8/1946

هوامش الفصل السابع :

(١) Trevaskis, p. 74.

(٢) المصدر السابق p. 71- 72

(٣) المصدر السابق p, 73 , -

(٤) FO 1015/4 X CA 62888, 12 February 1946

(٥) Trevaskia, p. 73.

(٦) بخصوص تريفاسكس هذا راجع الصفحة 74 – 73

(٧) الممثلون الذين وقعوا نيابةً عن المسيحيين والمسلمين في ضواحي مندفرا هم: بلاتا محمد عبد العقال و أزماتش أسفها أسبروم.

(٨) توجد من بين هؤلاء القتلى امرأة من مواليد إثيوبيا (تجراى) وثلاثة من المسلمين.

(٩) راجع الصحيفة الأسبوعية عدد رقم 209 /5 بتاريخ 1946/ 8 /31، والعدد رقم 210 /5 بتاريخ 30/8/1946 . – Trevaskis, p, 67

(١٠) Trevaskis, p. 68

(١١) أعداد الصحيفة الأسبوعية الصادرة بالتسلسل ابتداء من العدد 5/410 بتاريخ 5/9/1947 توضح ذلك .

(١٢) الصحيفة الأسبوعية العدد 411 /5 بتاريخ 1946/ 9 /12

(١٣) مقابلة مع النقيب كيداني كالب، في مايو 1988 وقريت .

(١٤) يقال إن من بين الأشخاص الذين حملو الجنازة وذهبوا بها ، كان أحدهم إرتريًا من أعضاء حزب الأندنت والثاني، جندي إرتري من الذين ولدو خارج إرتريا. لجنة التحقيق لم تجر مع هؤلاء الأشخاص أي تحقيق ولم يقدموا إلى المحكمة؛ لأن أحدهم ذهب إلى أديس أبابا، والثاني إلى السودان، ولكنهم عادوا إلى إرتريا بعد فترة وواصلوا حياتهم العادية . ويروي الناس أنهما هما من أشعلا فتيل الاضطرابات بمساعدة بعض ضباط الإدارة البريطانية وتآمر إثيوبي . ولكن نظرًا إلى عدم مثولهم أمام المحكمة، ولعدم العثور على أدلة دامغة تدينهم تم التحفظ على أسمائهم وأسماء الأشخاص الذين أدلوا بهذه المعلومات .

(١٥) راجع الصحيفة الأسبوعية عدد رقم 5/ 210 بتاريخ 5/9/1946

(١٦) راجع الصحيفة الأسبوعية عدد رقم 5/240 بتاريخ 5/11/1946

(١٧) Trevaskis, p. 68.

(١٨) راجع الصحيفة الأسبوعية العدد 5/211، بتاريخ 12/9/1946

(١٩) يقال إن جميع أعضاء اللجنة كانوا من قيادات حزب الوحدة مع إثيوبيا، وهم: السكرتير تأزاز قبر سلاسى (نيابة عن الأب مارقوص) دقيات حقوص قبر، وسيد أحمد حيوتى، وخليفة عربى، وسالم بيه، وفيتورارى قبرى مسقل ولدو وفيتورارى حرقوت أباى، وقرازماتش عبد الله قونافر، وبلاتا طلسم، والحاج حسين، وفيتورارى قبر ماريام كاسا، وأزماتش زرؤوم كفلى، وبلاتا محمد عمر قاضى، ودقيات أرأيا وسى.

(٢٠) منحت كل عائلة متوفى سهم 600، و300 شلن لمن كل عرضة للإعاقة، و240 شلن لكل مصاب بإصابة بالغة، و100 شلن لكل إصابة خفيفة. راجع الصحيفة الأسبوعية العدد 216 بتاريخ 17/10/1946

(٢١) Trevaskis, p. 69 راجع الصحيفة الأسبوعية العدد 5/217، بتاريخ 24/10/1946

(٢٢) راجع الصحيفة الأسبوعية العدد 5/211، بتاريخ 12/9/1946

(٢٣) راجع الصحيفة الأسبوعية العدد 5/212، بتاريخ 9/19/1946

(٢٤) Chie dell' Eritrea

(٢٥) من أقوال دقيات حسن على : عدو عاقل خير من صديق جاهل، راجع الصحيفة الأسبوعية العدد 5 / 209، بتاريخ 29/8/1946 Chie dell' Eritrea, P 17

(٢٦) راجع الصحيفة الأسبوعية العدد 5/212، بتاريخ 19/9/1946

(٢٧) راجع صفحة 87 فى الهوامش رقم 117

(٢٨) JT 1012/2 17978. وثيقة بريطانية غير مؤرخة.

(٢٩) المحكمة العسكرية التى تشكلت لمحاكمة المتهمين كانت برئاسة الميجر جنرال اشتاينر قائد قوات الدفاع السودانية، وقد أصدرت أحكامها من مدينة تسنى بتاريخ 18/12/1946 على النحو التالى "- إن المحكمة لم تتمكن من أن تحدد شخصًا بعينه إرتكب الحدث؛ وبناءً عليه أفرجت عن 7 من المتهمين، وحكمت على 10 آخرين بالسجن لمدة 15 عامًا وعلى اثنين لمدة 12 سنة وعلى ستة آخرين 10 سنوات على كل منهم، والباقون وكان عددهم 36

حكم عليهم بفترات سجن تتراوح من 9 – 18 شهرًا وبناءً عليه أمرت المحكمة بنقلهم إلـــى السودان لقضاء فترة العقوبة.

(٣٠) راجع الصحيفة الأسبوعية العدد رقم 5/ 220 بتاريخ 14/11/1946

(٣١) مقابلة مع السيد ولد آب ولد ماريام فى عام 1987 .

(٣٢) Trevaskis. p. 74

(٣٣) Ghebremedhin, p. 92 - 94

(٣٤) Trevaskis, p. 74

(٣٥) بعد عدة أيام أوضح السيد ولد آب أن تاريخ الاجتماع الذى ذكره فى المقال هو يـــوم 25 نوفمبر. ولكن هذا اليوم كان عقد يوم الاثنين، بينما كان الاجتماع يوم الأحد ؛ لـــذا عـــدلنا التاريخ على هذا الأساس.

(٣٦) Trevaskis, p. 74

(٣٧) مقابلة مع السيد ولد آب فى عام 1987 .

(٣٨) يروى أنه قبل تلك الليلة من ذلك الأسبوع كان قد اجتمع قادة حزب الأندنت ســـرًّا برئاســـة القس ماركوص، وأنه قد فشل الطرح الداعى إلى تولية تدلا بايرو رئاسة الحزب بدلاً مـــن الفيتورارى قير مسقل ولد (من مقابلة مع السيد يوهنس ظقاى)

(٣٩) مقابلة مع السيد ولد آب ولد ماريام فى عام 1987 عرارب

(٤٠) سواء فى تلك المقابلة التى تمت معه فى عام 1987 فى عرارب أو اللقاءات الأخرى، كـــان السيد ولد أب ولد مارريام، يتحاشى أن يعلق على هذه الموضـــوعات وكـــان يـــرفض أن يتحدث عن الخلافات التى كانت بينه وبين السيد تدلا بايرو . وما ذكر بهذا الشان فى هـــذا الفصل كان معروفًا لكل الناس ، لأن صحف تلك الفترة كانت تنشر كل هذه التفاصيل.

(٤١) راجع الصحيفة الأسبوعية العدد رقم 5/222 ،بتاريخ 28/11/1946 .

(٤٢) فى العدد نفسه الذى كان يتضمن مقالة تدلا بايرو، كان هناك مقال أخر قصير للسيد ولد آب وقد أوضح ولد آب فى مقاله هذا أن السيد تدلا بايرو ينكر ما صرح به فى خطابه أمـــام الجمهور، وأن الكثير من المواطنين الذين حضروا هذا الاجتماع قد شعروا بالأسى من هذا السلوك . ويبدو أن السيد ولد آب كانت لديه الفرصة ليطلع على مقالة تـــدلا بـــايرو قبـــل نشرها بحكم موقعه رئيسًا للتحرير الأمر الذى مكنه من إعداد رد على مقالة تدلا بايرو فى العدد نفسه الذى نشرت فيه رقم 5/223، بتاريخ 28/11/1946.

(٤٣) مقابلة مع السيد ولد آب ولد ماريام فى عام 1987.

(٤٤) Trevaskis, p. 74

(٤٥) راجع الصحيفة الأسبوعية العدد رقم 5/223 ، بتاريخ 5/12/1946.

هوامش الفصل الثامن :

(١) مقابلة مع السيد إبراهيم سلطان عام 1982، القاهرة.

(٢) مقابلة مع الحاج ناصر اليريمى عام 1997، أسمرا.

(٣) Tekeste Negash, Eritrea and Ethiopia, the federal Experience, pp. 111-145

(٤) Trevaskis, p. 72 - 73 يعترف الشيخ إبراهيم سلطان بأنه كان يؤيد هذا؛ حيث يقول إنه ذات مرة إصطحب معه على متن سيارته كنتيبا عثمان محمد من نقفة، ودقلل شيخ محمد من البنى عامر، وشوم محمد على أرى من الماريا وآخرين إلى بيت محمد على فكاك من بيت أسقدى، وأنه طلب منهم أن يجعلوا عمودية لكل بطن من بطون التجرى، وأنه تكفيهم النظارة وأن معظم هؤلاء رفضوا كلامه (راجع مقابله القاهرة عام 1987.)

(٥) Trevaskis, Report on Serfdom WO 230/255,S /Sc 200,5 june 1948 .

(٦) FO 1015/138 RE 2385, June 1948 فى التفاصيل نجد أن هذا الجدول يقسم السكان إلى ثلاثة مجاميع هى: " 1- طبقة الحكام 2- طبقة الأسياد والمجاميع التى فقدت جزورها 3- طبقة الاقنان . ويفصل الجدول فيوضح أن الطبقة الأولى تتضمن 12 مجموعة، كما يوضح الجدول كيف تم تنظيم هذه المجاميع وفق النظام الإدارى القبلى الجديد.

(٧) صوت الرابطة 1/5، بتاريخ 25/3/1947.

(٨) مقابلة مع الشيخ إبراهيم سلطان فى عام 1982.

(٩) مقالبة مع السيد سيوم معشو فى عام 1996، أسمرا.

(١٠) هذه المعلومات قدمت عبر شبكة الإنترنت من شخص إرترى يدعى صالح يونس ، فى موقع دهاى، وهى ملتقى الحوار بالنسبة إلى الإرتريين. وكما يقول صالح يونس: إن مصدر معلوماته عبارة عن خطاب من عبد القادر مرسل إلى الكافيليرى نور حسين (شقيق صالح يونس) وهو كان صديق عبد القادر كبيرى ويتحدث كبيرى فى هذا الخطاب عن تأسيس حزب الرابطة الإسلامية، والخطاب الآن بحوزة صالح يونس. وكان نور حسين هذا يقيم فى الصومال عندما أرسل إليه عبد القادر الرسالة المذكورة (موقع دهاى على الإنترنت 29 إغسطس 1997).

(١١) هذا هو الاسم الرسمى لحزب إرتريا للإرتريين.

(١٢) يقول عبد القادر كبيرى ان هذه المظاهرة تم تصويرها فى فيلم سينمائى وإنهم كانوا يطالبون مشاهدتها فى السودان ومصر، لكن لا توجد أية معلومات حول ما إذا كان هـذا الفـيلم لا يـزال محتفظاً به .

(١٣) هذا مثل إيطالى ترجمته هى (أن تعيش يومًا واحدًا كأسد خير من أن تعـيش ألـف يـوم كخروف) وقد ورد هذا ضمن الخطاب الذى كتب باللغة العربية وترجمه صـالح يـونس إلـى الإنجليزية وقمت بترجمته من الإنجليزية إلى التجرينية . ولا شك ان الترجمة من لغة إلى أخرى قد تكون أفقدت المثل الكثير من حلاوة اللغة .

(١٤) راجع صوت الرابطة العدد رقم 1/5، بتاريخ 25/2/1947.

(١٥) راجع الصحيفة الأسبوعية العدد رقم 5/235 ، بتاريخ 6/3/1947 صوت الرابطة العـدد 1/1 ، بتاريخ 25/2/1947.

(١٦) راجع ما كتبه السيد ولد أملاك ولد دنقل فى الصحيفة الأسبوعية العدد 5/227 وماكتبه السيد قبر يوهنس تسفا ماريام، والسيد قبرميكائيل قرمو ذى براقيت، والسيد برهى مسقون فـى اعـداد الصحيفة الأسبوعية الصادرة خلال الفترة من يناير – فبراير 17- الصحيفة الأسبوعية العدد رقم 5.230، بتاريخ 30/1/1947

(١٧) الصحيفة الأسبوعية العدد رقم 5/230 ، بتاريخ 30/1/1947 .

(١٨) الصحيفة الأسبوعية العدد رقم ، 5/23التاريخ 13/3/1947 .

(١٩) EPC Report lA part 2 Eritrea, p. 144

(٢٠) الصحيفة الأسبوعية العدد رقم5/237 ، بتاريخ 20/3/1947

(٢١) راجع الصحيفة الأسبوعية العدد رقم 5/227 ، بتاريخ 1/9/1947 لولد أملاخ ولد دنقل، وكذلك العدد 5/236 ، بتاريخ 13/3/1947 ولد آب زقى بينقا .

(٢٢) مقابلة مع السيد يوهانس ظقاى عام 1997 .

(٢٣) المقالة نشرت فى صحيفة صوت إرتريا العدد رقم 125 ، بتاريخ 21/2/1939، حسب التقـويم الإثيوبى.

هوامش الفصل التاسع :

(١) راجع الصحيفة الأسبوعية العدد رقم 5/236 ، بتاريخ 13/4/1947 .

(٢) مقابلة مع السيد زرئ دبرظيون فى عام 1997، وكذلك مع دقيات قبريوهانس تسفا ماريام فى عام 1998 .

(٣) Trevaskis, p 74

(٤) المصدر السابق , p. 74 –

(٥) مقابلة مع السيد يوهانس ظقاى فى عام 1997.

(٦) كان من المفترض أن تتكون اللجنة من 21 من المسيحيين ، والرقم نفسه من المسلمين. وكان من ضمن المجموعة اسم إبراهيم سلطان. ولكن الشيخ إبراهيم كان قد انتهى من إعداد مسودة برنامج الحزب وقدمه فى الاجتماع الأول للحزب فى مدينة كرن بتاريخ 3 ديسمبر، وكان بعض من الأشخاص المسلمين الذين ذكرت أسماؤهم فى القائمة قد صرحوا للصحيفة الأسبوعية أن أسماءهم وردت من دون علمهم .

(٧) راجع الصحيفة الأسبوعية العدد رقم 5/227 ، بتاريخ 9/1/1947

(٨) راجع الصحيفة الأسبوعية العدد رقم 5/227 ، بتاريخ 9/1/1947

(٩) راجع الصحيفة الأسبوعية العدد رقم 5/230، بتاريخ 30/1/1947

(١٠) راجع الصحيفة الأسبوعية العدد رقم 5/229 ، بتاريخ 23/1/1947 ، وكذلك راجع العدد رقم 5/230 ، بتاريخ 30/1/1947

(١١) من بين الحاضرين نذكر الأسماء التالية :– محمد الأمين من إمبيرمى ، وشوم بلال شوم سبحت من دنكاليا، وشيخ سليمان الدين البيه عربى سالم من أسمرا ، ووسيد أحمد حيوت من مصوع خليفة الخلوف ، وحامد عبد الله مانتاوى من أسمرا، وكافليرى عبد الله قونافير من اسمرا.

(١٢) راجع الصحيفة الأسبوعية العدد رقم 5/229 تاريخ 23/1/1947

(١٣) أتمنى أن يطيل الله عمرنا لنرى هذا البلد المقسم وهذا الشعب المشتت موحدًا تحت لواء الوطن الأم راجع الصحيفة (إثيوبيا) لسان حال حزب الأندنت فى العدد 1/1 ، بتاريخ 4/5/1967

(١٤) صرح دقيات بينى براخى رئيس حزب الأندنت لصحيفة إثيوبيا عدد 2/1، بتاريخ 11/5/1947 بأن تأسيس جمعية حب الوطن الذى يصادف 27/4/1933 بالتقويم الإثيوبى ، أى الموافق 5/6/1941 بالتقويم الإفرنجى هو يوم تحرير إثيوبيا . لكن هذه المصادفة ليست لها أية علاقة مباشـــرة مـــع تأسيس حزب الوحدة. لهذا فإن محاولة ربط تاريخ عودة الإمبراطور هيلى سلاسى إلى أديس أبابا مع تأسيس حزب حب الوطن ليس سوى محاولة لتزوير ، بتاريخ بأثر رجعى .

(١٥) راجع جريدة إثيوبيا العدد رقم 1/5، تاريخ 11/6/1947

(١٦) راجع جريدة إثيوبيا العدد رقم 1/7 ، بتاريخ 15/6/1947

(١٧) من بين أبرز الأسماء التى كانت تلجأ لهذا الأسلوب، توجد الشخصيات التالية من بين قـــادة حزب الأندنت. وقد تردد اسمها كثيرًا فى هذا الــكتاب : قبر مسقــل ولدو، وقبر ميكائيل قرمـــو (وكلاهما من الكاثوليـــك) وتلا بايرو وبلاتا دمساس..(بروتستانت) .

(١٨) راجع جريدة " إثيوبيا " العدد رقم 1/9 تاريخ 29/6/1947

(١٩) راجع جريدة " إثيوبيا " العدد رقم 1/13 تاريخ 27/7/1947

(٢٠) راجع جريدة " إثيوبيا " العدد رقم 1/18 تاريخ 31/8/1947

هوامش الفصل العاشر :

(١) فى المقابلة التى أجريت معه فى عام 1987 أوضح السيد ولد آب ولـد ماريـام أن تسمية حزب إرتريا للإرتريين لم يكن لها مدلول ومضمون عميقان سوى بالنسبة إلى الإرتريين داخل الوطن . ولهذا تقرر أن يغير الاسم إلى الحزب الليبرالى التقدمي ؛ حيث كـان وقتهـا الحـزب الليبرالى فى بريطانيا يتمتع بمكانة وتأثير قويين وكنا نسعى للحصول على تأييده وتعاطفه، وأضفنا كلمة التقدمي للتعبير عن توجهنا التقدمي.

(٢) FO 1015 / 143 / 6302/, 31/12/1947

(٣) راجع جريدة الصحيفة الأسبوعية العدد رقم 5/234 ، بتاريخ 27/2/1947

(٤) راجع جريدة الصحيفة الأسبوعية العدد رقم 5/234 ، بتاريخ 27/2/1947

(٥) فى حوليـة عـام ١٩٤٤ بعـض المـستندات البريطانيـة Contemporary pogitics, FO 1015/4/XHA 62882, 22/2/1946, p. 10 توضح الوثائق البريطانية أن موقف محارى كان محايدًا حتى عام ١٩٤٤، وأنه كان يرى ضرورة التريث واتخاذ موقف بعد تقييم هادئ للأوضاع.

(٦) راجع الصحيفة الأسبوعية العدد رقم 5/236 ، بتاريخ 13/3/1947

(٧) راجع الصحيفة الأسبوعية العدد رقم 5/236 ، بتاريخ 13/3/1947

(٨) راجع الصحيفة الأسبوعية العدد رقم 5/244 ، بتاريخ 8/5/1947

(٩) راجع الصحيفة الأسبوعية العدد رقم 5/242 ، بتاريخ 24/4/1947

(١٠) راجع الصحيفة الأسبوعية العدد رقم 5/254 ، بتاريخ 17/7/1947

(١١) الصحيفة الأسـبوعية الأعـداد والتـواريخ التاليـة 5/246 22/5/1947 5/247 24/5/1947 5/241 17/4/1947 5/244 8/5/1947 5/245 15/5/1947 راجع كتاب " مقالات مختارة " للسيد ولد آب ماريام، من جمع تكابو أرسع وإعداده، الناشر دار الأمانة للنشر عام 1995 فى الصحيفة 94 – 70

(١٢) تكابو أرسع صفحة 77 .

(١٣) تكابو أرسع صفحة 83.

(١٤) تكابو أرسع صفحة 85.

(١٥) تكابو أرسع صفحة 93 - 92.

(١٦) كتب الأستاذ سهلى عند ميكائيل مقالة بعنوان " الضياع " انتقد فيها السيد ولـد آب ولـدى ماريام " إنك يا سيد ولد آب تارة تؤكد لنا أن هويتنا إثيوبية، وأنه لا يمكن لأى كـان أن يجردنـا منها .. وتارة أخرى تنصحنا ألا ننضم إلى إثيوبيا إلا بشروط ... ولكن يا ترى هل كانت حالتنـا ستصبح كالنحل الذى هلكت ملكته لو أن هويتنا الإثيوبية كانت قد تأكدت " .

(١٧) فى الصحيفة الأسبوعية عدد رقم 5/248 ، بتاريخ 6/6/1947 نشرت مقالة كتبها السيد تـدلا بايرو بعنوان " إرتريا للإرتريين " يسخر فيها من حزب إرتريا للإرتريين حيث يقول : لقـد ورد إلى مسامعنا أن هناك حزبًا يسمى حزب الاستقلال الإرترى وشعاره إرتريـا للإرتـريين ... ألا يتشابه هذا مع عبارة " أمريكا للأمريكيين" ؟

(١٨) راجع الصحيفة الأسبوعية العدد 5/248 ، بتاريخ 6/6/1947

(١٩) راجع الصحيفة الأسبوعية العدد 5/249 ، بتاريخ 12/6/1947

(٢٠) راجع الصحيفة الأسبوعية العدد 5/249 ، بتاريخ 12/6/1947 لقد تـم تعمـد ألا يبـدو هـذا الخطاب متشابهًا مع خطاب جماعة السيد ولد آب أو مدفوعًا من جانبهم.. والمعروف أن محمـد عمر قاضى ظل متشبثًا بموقفه الداعى إلى الانضمام المشروط إلى إثيوبيا حتى فترة الفيدراليـة . وقد كل عرضة فى الفترات اللاحقة إلى الكثير من المعاناة والاعتقال .

(٢١) راجع جريدة صوت الرابطة عدد (بلا رقم)

(٢٢) راجع الصحيفة الأسبوعية عدد رقم 5/253 ، بتاريخ 10/8/1947

(٢٣) جاء فى الرسالة التى أرسلها السيد تدلا بايرو إلى مسؤول الإعلام الإرترى :إن عملية رمى القنبلة الإجرامية على رئيس تحرير صحيفتكم السيد ولد آب ولد ماريام يعد عملاً بشعًا وقد أثـار مشاعرنا وتعاطفنا معكم .. ونود أن نوضح لكم أننا نتمنى أن يقدم الجناة إلى العدالة . الـصحيفة الأسبوعية العدد 5/253 ، بتاريخ 10/8/1947

(٢٤) FO 1015/143 6302, 31/12/1947

(٢٥) الصحيفة الأسبوعية 5/266 ب، بتاريخ 9/10/1947 .

(٢٦) Trevaskis, p. 77

(٢٧) المصدر السابق p. 77 .

(٢٨) FO 1015/16* CA 62888, 18/6/1947

(٢٩) Trevaskis, p. 78

(٣٠) FO 1015/143 63021, 31/12/1947

(٣١) الصحيفة الأسبوعية 5/239 ، بتاريخ 2/4/1947 والعدد 5/240 10/4/1947

(٣٢) Trevaskis, p. 79 FO 1015/143 63021. 31/12/1947

(٣٣) 5/258 7/8/1947.

(٣٤) 5/258 14/8/1947.

(٣٥) Trevaskis, p. 79- 80

هوامش الفصل الحادى عشر :

(١) Trevaskis, p. 84 – 86

(٢) FO. 37/6317 128279 (undated)

(٣) بدأ فى هذه الآونة بعض الإقطاعيين من أعضاء الرابطة الإسلامية من سكان الساحل والمنطقة الغربية بالميل إلى إثيوبيا . على سبيل المثال ، وقف كل من السيد كنتباى عثمان هداد زعيم رورا والسيد دقلل جيلانى من زعامة البنى عامر . أمام لجنة تقصى الحقائق ودافعوا عن موقف أثيوبيا ومطالبها. ويرجع هذا التحول إلى أنهم أدركوا أن النظم والتغيرات التى أدخلتها الإدارة البريطانية فى إدارة شؤون القبائل ستؤدى عاجلاً أم آجلاً إلى فقدانهم سلطاتهم القبلية وممتلكاتهم . وعلى المنوال نفسه انحاز زعماء مناطق المنسع إلى جانب إثيوبيا

(٤) Spencer, p. 197: Trevaskis, 86 مقابلة مع السيد ولد آب ولد ماريام فى عام 1987.

(٥) راجع الصحيفة الأسبوعية العدد رقم 6/272 ، بتاريخ 20/11/1947

(٦) فى عدد الصحيفة الأسبوعية نفسه الذى ورد فيه خبر وصول بعثة تقصى الحقائق التابعة للدول الأربع العظمى ، أعلن كل من الدقلل جيلانى باشا زعيم قبائل البنى عامر ، ومحمد إدريس دقلل عن خروجهما من حزب الرابطة الإسلامية اللذين كانا يعملان فيه كمستشارين . " الصحيفة الأسبوعية العدد 6/271 – 13/11/1947 " وقبل أسبوع من ذلك كانت مجموعة من أبناء أغوردات تتكون من نحو ثمانين شخصًا بزعامة الشيخ محمد أسناى عمدة قبيلة عد أكد قد أعلنت خروجها عن حزب الرابطة الإسلامية الذى وصفته بأنه حزب تفريقى (الصحيفة الأسبوعية العدد 6/270 – بتاريخ 6/11/1947. وأعلن الدقلل جيلانى انضمامه مع ستة آلاف (6000) من قبيلته إلى حزب الأندنت الانضمامى . ولكن الشيخ إبراهيم سلطان قال إن هذه المزاعم لا أساس لها وقدم قرائنه التى تثبت كلامه " الصحيفة الأسبوعية . العدد رقم6/247 ، بتاريخ 8/12/1947 "

(٧) راجع الصحيفة الأسبوعية العدد 6/275 ، بتاريخ 11/12/1947

(٨) FOPC, Appendix 123. p. 5

(٩) Gheber – Ab, p. 65.

(١٠) FPC, Appendix, p. 21

(١١) يقول إبراهيم سلطان :- كنت عضواً في جمعية حب الوطن . ولكن تخليت عنها عندما جاء السيد لورينسو تأزاز والدكتور زكرياس ومعهم 3000 برمساعدة من الحكومة الإثيوبيـــة لــصالح حزب الاتحاد.

يقول دقيات حسن :- كنت هدفاً لثلاث محاولات اغتيال . FPC, Appendix

(١٢) FPC , Appendix , p142-144

(١٣) مقابلة مع السيد ولد أب ولد ماريام وقشى فسهاظيون الفي في عام 1987.

(١٤) FPC, Appendix, p. 96- 100

(١٥) WO 230/246. 61204 3 Feb 1948

(١٦) WO 230/246. 6, 1204 4 Feb 1948

(١٧) WO 230/246 6, 1204 5 April 1948

(١٨) راجع زودى رتا صفحة 124 - 119

(١٩) WO 230/246, NO. Telegram 427/427/12822/33/CA, 13 April, 1948

(٢٠) WO 230/246 6. 1204. 504/12822, 14 April, 1948

(٢١) WO 230/246 6, 1204 Bo 12822, 2 April 1948

(٢٢) WO 230/246 61204, 27 April 1948, Telegram 18 from Stafford to Scott . Fox at foreign office, London

(٢٣) Scott- Fox from Foreign office. London WO 230/ 246 61204 s/ pa/ fo/36/6. 19 june 1948

(٢٤) WO 230/246 S/PA/36/11, 2july 1948

(٢٥) Trevaskis, p. 89 – 90

هوامش الفصل الثانى عشر :

(١) GKN Trevaskis, A study of the Development of the present Shifta Proplem and the Means Whereby it can be Remedied BMA. Reprot june 1950 , FO 371 / 80876 62366, j t b 1015/170, 13

(٢) june, 1950 ibid, p.2-3

(٣) يقول تريفاسكس : "إن الأسباب التى أدت إلى ذلك ، ترجع إلى أن الإدارة البريطانية أقالت الدقيات هيلى تسفاماريام الذى كان وقتها عمدة مديرية عدى خولا من منصبة، وأن ذلك دفع أقاربه الذين يقيمون فى تجراى إلى تشجيعه على ممارسة عمليات النهب ".

(٤) ibid, p. 9 الخطوة التى أقدمت الإدارة البريطانية عليهـا بتوزيـع الأراضـى الحكوميـة الزراعية فى حماسين وسراى للمزارعين الإيطاليين كانت أحد الأسباب التى من جرائها اسـتفحل الإرهاب.

(٥) تم فى عام 1947 حل القوة العسكرية التى كان يطلق عليهـا " ing fronteir frontier strik " وحلت محلها قوة من الشرطة النظامية بعد أن تم تقليصها من 3200 إلى 2800 شخص

(٦) للمزيد من المعلومات بخصوص هذه الصراعات راجع الفصل الرابع من هذا الكتاب .

(٧) أحد هؤلاء كان دجيات أرآيا منليك عمدة منطقة كرنشيم . وقبل ذلك أى فـى عـام 1944 كانت الإدارة قد طردت الفيتورارى باريا قابر بلاى . وهذا الشخصان من عائلـة راس براخـى بخيت . وقد ولد هذا الإجراء الحقد فى نفوس أتباع هذين الرجلين وخلق المتاعب لمن خلفهما كما يقول تريفاسكس.

(Trevaskis, the Shifta Problems, p.242)

(٨) المصدر السابق p. 5

(٩) المصدر السابق p. 11

(١٠) المصدر السابق p. 24 – 25

(١١) Ghebremedhin, p. 110

(١٢) مقابلة مع جرازمابش قبرى ملس مع يمانى مسقنا فى عام 1997 .

(١٣) مقابلة مع دجيات قبرى يوهانس تسفاماريام فى فبراير 1998 .

(١٤) كان دجيات منقشا عمدة منخفضات سراى وهرف، قرتو وقوح تشعا، عناقر . وقد قسمت هذه النظارة بين الفيتورارى يوسف والفيتورارى جبرزقى وأزماتش برهى قبر كيدان . ولهذا السبب تمرد دقيات منقشا. وفى تلك الآونة كان أزماتش برهى قبر كيدان واحد من مؤسسى حزب إرتريا للإرتريين ونائب رئيس الحزب فى مديرية سراى (Trevaskis, Shifta problems, p. 26)

(١٥) Ghebremdhin, p. 110

(١٦) ترتيب هؤلاء حسب العمر : ولدى قبرئل، وبرهى وبينى وفساهيى، وهم من مواليد براقيت عباى.

(١٧) Trevaskis, the Shifta problems, p. 24 مقابلة مع السيد فسهاييه برهى وجرزامتش جبراى ملس ، ودجيات جبرى هانس تسفاماريام فى أسمرا.

(١٨) مقابلة جرازماتش تسفاى جبرى زقى فى عام 1997. وجرازماتش بهتا إيوب فى عام 1997. ودجيات جبرى يوهانس تسفا ماريام فى عام 1998 . وراجع كذلك خطبة السيد برهى مسقون فى الصحيفة الأسبوعية العدد رقم 66/265 ، بتاريخ 01/2/1947 هو الرئيس الثانى لحزب الأندنت وهو يوضح :-" إن الحزب قد أسس بفضل تفانى السيد هيلى إيرهى".

(١٩) راجع الصحيفة الأسبوعية العدد رقم 6/265 ، بتاريخ 2/10/1947

(٢٠) مقابلة مع السيد جرازماتش بهتا إيوب فى عام 1997 .

(٢١) للتوضيح راجع مقابلة السيد ولد آب ولد ماريام فى عام 1987 .

(٢٢) مقابلة تمت مع دجيات جبرى يوهانس فى ديسمبر من عام 1998 م فى أسمرا إحدى القرائن التى أوردها دجيات لتأكيد صحة ما رواه فى هذه المقابلة ، ما قامت به زمرة عصابة جبرى تسفاظيون من اختطاف فى فبراير من عام 1950 ؛ حيث قامت هذه العصابة فى مطلع هذا الشهر باختطاف وإرهاب بعض مؤيدى حزب إرتريا للإرتريين فى إقليم حماسين وهم: ليج بزابى تسما وأزماتش تسفاى سبهتو وباشاى فسها ولدماريام الملقب بغاندى، وقد أطلقوا سراحهم بوصاية من حزب الوحدة بعدم إيذائهم بعد أن اكتفت العصابة بتهديدهم وإرهابهم ونزع تعهد قسرى بتأييد حزب الأندنت . وقد أكد غاندى لاحقًا وقوع هذه الحادثة، وأوضح أنه لم يلتزم بتعهده للعصابة بتأييد حزب الأندنت Chie dell´ Eritrea, P.127 – 128 راجع المقابلة التى تمت مع السيد باشاى فسها ولد ماريام فى عام 1987 بورتسودان .

(٢٣) FO371/63222, 8 N vember 1947, Chief Administration to Civil Affairs Branch, Cairo. through Addis Ababa

(٢٤) FO 371/63222, 12193OB / nov. 13 November 1947

(٢٥) FO371/63222, j 5490, 8 November, 1947, Weld forester, Addis Ababa be to Chief Administration of Eritrea

(٢٦) FO 371/63222, j 5768/783/66, Extract from no 22 Monthly political Report B.M.a., Eritrea, 31 October, 1947

(٢٧) FO 371/63222, j 5768/783/666, letter to r.d.j Scott fox, London, 28 November 1947

(٢٨) FO 371/63222, j 6190, 12 December 1947

(٢٩) الشخص الذى أدلى بهذه المعلومات هو من الذين كانت لهم صلة لصيقة مــع الفيتــورارى أبراها. وكان على اطلاع مباشر على ما قيل فى هذا الصدد.

(٣٠) WO 230/242 61439 FILE NO. 36/39, 18 JUNARY 1947

(٣١) الاقتراح الأول كان جزئيًا يشبه ما يلى :- نظرًا إلى القرى المذكورة أدناه كانت تتعاون مع الشفتا ، وتحجب المعلومات عن البوليس، وأنها كانت تزود الشفتا بالطعام وترعى ما نهبوه مــن مواشٍ . وبالأخص قرية شبق، وأن ثلاثًا أن ثلاث من أبنائها انضموا إلى الشفتا ، وقرية عــدى صادق لكونها مسقط رأس الشفتا حقوص تمنوا فأنه تقرر فرض عقوبة مالية على هذه القرى على النحو التالى :- قرية لماتشلى (عنسبا) تعداد السكان 4700 بمبلغ قدره 1500 جنيــه إنجليــزى، ودقى عندو بغرامة قدرها 150 باوند إنجليزى، وتعداد السكان 200 أدريا، تعداد الــسكان 1100 بغرامة قدها 2200 شبق 110 باوند 300 عدى ظادق 40 باوند 50... إلخ WO 230, 242 61439, NO 05422, 11 March 1948

(٣٢) WO 230/242 61439 , 12 March 1948

(٣٣) WO 230/242 6/349 , No 12785/42/CA , 19 March 1948

(٣٤) فى البداية تقرر رصد مكافأة قدرها 50 جنيهًا لمن يقبض على حقوص تمنوا، و 20 جنيهًــا لمن يقبض على النفر العادى من أفراد عصابات الشفتا WO 230/242 61439 , NO. 12785/61/CA , 23 March 1948

(٣٥) WO 230/242 61439, Folio 13414, 26 March 1948

(٣٦) WO 230/242 61439, FILE NO. 12785, 22 March , 1948

(٣٧) WO 230/242 61439, 27 March 1948

(٣٨) WO 230/242 61439, 12785/CA, 31 March 1948 الجنرال كامينغ هـو الحـاكم العـام لإرتريا فى الفترة من 1952- 1950 ، وهو الذى أشرف على عملية ربط إرتريا باثيوبيا فيدراليًا

(٣٩) على سبيل المثال، سلم عضو عصابات الشفتا المدعو رمضان سليمان نفسه وسـلاحه فـى مدينة كرن فى يوم 2 من شهر أبريل . وفى اليوم نفسه سلم أحد المسؤولين فى عصابة حقـوص تمنوا أيضًا نفسه. WO 230/242 61439

(٤٠) WO 230/242 61439, 10 April 1943 توضح هذه الوثيقة أنه فى خضم هذه الأحوال ظهـر حامد إدريس عوتى ومعه 26 من جماعته فى ضواحى قرية بياقوندى إضافة إلى ذلك توضح هذه الوثيقة أن بعض أهالى المسلحين فى ماى عينى اشتبكوا مع جماعة قبر هويت وتكوء وقتلوا 7 من أفرادهم وأسروا 6 منهم بما فيهم قائدا المجموعة قبرهيت وتكوء.

(٤١) أعمال النهب والقتل التى بدأت فى أول شهر يناير واستمرت حتى نهاية مـارس، خلقـت أضرارًا على النحو التالى : من الإرتريين: 6 قتلى و 8 جرحى، ومـن الإيطـاليين 4 قتلـى ، 4 جرحى ، أما من أفراد الشرطة فقتيل واحد و 3 جرحى، وتدمير منجم الذهب الواقـع فـى بلـد عدتكليزان . وكل هذا قامت به عصابات شفتا إرترية . وبالإضافة إلى أنه كانت هناك تحركـات لعصابات شفتا من الإثيوبيين الذين كانوا يكنون كرهًا وحقدًا شديدًا للإيطاليين، لكن جل اهتمـامهم كان منصبًا على نهب المواشى WO 230/242 61439, 13 April 1948

(٤٢) WO 230/242 61439, 13 April 1948

(٤٣) WO 230/242 61439, 13 April 1948

(٤٤) رسالة أرسلتها الإدارة البريطانية فى إرتريا إلى الحكومة الإثيوبية تطالبها بتسليمها كلا من حقوق وتخلى .راجع WO 230/242 61439, 21 April, 1948 ، وكذلك الخطـاب الثـانى إلـى الحكومة الإثيوبية راجع WO 230/242 61439, 31 May 1948 وكان رد الحكومة الإثيوبية : " لقد أحلنا الموضوع إلى الجهات المختصة WO 230/242 24 April 1948.

(٤٥) فى 22 مايو تسلل 14 مسلحًا من الشفتا إلى مدينة ماى حبار وخطفوا 5 من البنـى عـامر وأحرقوا منازلهم. وفى الشهر نفسه أى بتاريخ 25 مايو تسلل الشفتا إلى بستان تعود ملكيته إلـى أحد الإيطاليين يدعى منتوشلى ونكلوا بعماله.

(٤٦) أشرنا إليها فى الهامش رقم 45.

(٤٧) WO 230/242 61439, 22 May 1948

(٤٨) WO 230/242 61439, 19 JUNE 1948 فيما يتعلق بالبنى عامر وحامد عواتى راجع الفصل التالى .

(٤٩) مقابلة مع السيد هيلى سلاسى ولدو فى 25 يناير 1999 أسمرا . والسيد هيلى سلاسى ولـــدو من مقاتلى الجبهة الشعبية لتحرير إرتريا (كان يعمل صحفيًا فى إذاعة صوت الجماهير الإرترية خلال فترة الكفاح المسلح -- المترجم) وهو الآن يعمل فى الخطوط الجوية الإرترية . وقد أجرى خلال عمله صحفيًا دراسة موسعة حول سيرة حامد إدريس عوتى، وهو يعتزم أن يطبعهـــا فـــى كتاب .

(٥٠) WO 230/242 61439, 24 April 1948

(٥١) WO 230/242 61439, 15 May 1948

(٥٢) مقابلة مع السيد هيلى سلاسى ولدو . راجع الهامش رقم 49

(٥٣) راجع الهامش رقم 48 ، وكذلك راجع WO 230/242 61439, 26 JUNE 1948 .

(٥٤) WO 230/242 61439, 19 JUNE 1948

(٥٥) WO 230/242 61439, 22 June 1948

(٥٦) مقابله مع السيد دنقوس أرى فى عام 1998 أغوردات .

(٥٧) GHEBRE – Medhin, p. 156 – 157 فى هذا الكتاب يوضح جـــوردان . أن عـــواتى كـــان يخوض نضالاً مشتركًا بالتعاون مع زعيم الكوناما فايد تتقا لونقى . ولكن على ما يبدو أن الكاتب قد خلط الأسماء ببعضها؛ لأن الذى كان رفيقًا لعواتى فى النضال هو عثمان لونقى وليس فايد تتقا لونقى . وكما هو معروف فإن العلاقة بين حامد عواتى وفايد تتفا كانت تتمثل فى الغارات العدائية المتبادلة، وليس التعاون النضالى. انظر المقابلة التى تمت مع هيلى سلاسى ولدو فـــى الهـــامش رقـــم 49.

(٥٨) WO 230/242 61439, 27 JULY 1948

(٥٩) WO 230/242 61439, 29 August 1948

(٦٠) مقابلة مع دجيات جبر يوهانس تسفاماريام . وهو من مواليد عام 1912 (ولد دجيات جبـــر يوهانس فى قرية دعرو باولوس . وفى عام 1947 ، عمل فى البداية سكرتيرًا ثم أصـــبح لاحقًـــا رئيسًا لفرع حزب الأندنت فى اسمرا وإقليم حماسين وفى عام 1650، عمل رئيسًا لتحرير صحيفة إثيوبيا، علاوةً على المنصب المناط إليه فى الحزب . وفى فترة الفيدرالية ، وتحديدًا فـــى عهـــد دجيات تدلا بايرو كان يعمل مسؤولاً عن الصحافة والاستعلامات فى الحكومة الإرترية . وفـــى

عام 1951 عمل سكرتير الشؤون للحكومة الإرترية ومسؤول الممتلكات الحكومية . وبعد ضم إثيوبيا إلى إرتريا قسرًا . عمل وكيل وزارة البريد والبرق، ثم مستشارًا لممثل الملك فى إرتريا . وسجن فى عهد نظام الدرق لمدة سبع سنوات بتهمة تبنى مطالب للدفاع عن حقوق الشعب الإرترى. عمومًا المعلومات والتوضيحات التى قدمها دقيلت قبريوهنس حول الوضع السياسى فى الفترة من 1962 – 1941 ساعدت كثيرًا فى إثراء هذا الكتاب (راجع المقابلة التى تمت فى شهر ديسمبر 1998).

(٦١) WO 230/242 61439, 3 Iuly 1948

(٦٢) WO 230/242 62439, 7 August 1948 الخطاب المرسل من حقوص تمنوا إلى الإنجليز كان مضمونه ما يلى:-

"…. إلى الإدارة البريطانية فى إرتريا / أنا القنزماج حقوص تمنوا آمل أن تجد رسالتى هذه أذانًا صاغية لديكم. فقبل ٢٤ عامًا كنت أخوض نزاعًا قضائيًا حول ملكية أرض تخصنى، لكن الإيطاليين سجنونى دون محاكمة فى سجن جزيرة نخرا . وبعد خروجى من ذلك السجن ولجت حياة عصابات الشفتا، ثم تخليت عن هذا النمط من الحياة بعد عقد صلح معى. لكن الإيطاليين اعتقلونى مرة أخرى واتهمونى بقتل أربعة من الإيطاليين وحكموا على بالإعدام وأرسلونى إلى سجن نخرا مرة أخرى . وقد خرجت من السجن ولا أزال أمارس حتى الآن حياة عصابات الشفتا. وللحقيقة كنت قد أعتزمت أن اسلم نفسى إلى السلطات عندما علمت أن الحاكم العام قد أصدر عفوًا عامًا عن أعضاء عصابة الشفتا . ولكن عندما قرأت ذلك الإعلان الذى يرصد جائزة 5000 (خمسة ألاف) باوند إنجليزى لمن يقبض على حيًا أو ميتًا تملكتنى رغبة قوية فى قتل الإيطاليين وذبحهم.. نعم إن رغبتى هى أن ألتهم كالنسر لحم هؤلاء الإيطاليين وأمتص دماءهم كما يفعل النمر ؛ لأن هؤلاء الإيطاليين حرمونا من الاستقلال وقهرونا بكل قوة وأراقوا دماءنا ونهبوا واستباحوا أرضنا ووصفونا بكل ازدراء بالبعوض .. عدا هذا أنا ليس لدى أى عداء مع الإنجليز وأوكد لكم أن عدائى مع الإيطاليين فقط WO 230/242 61439

(٦٣) جريدة إثيوبيا العدد رقم 65 ، بتاريخ 25/7/1998

(٦٤) الصحيفة الأسبوعية العدد 6/310 ، بتاريخ 12/8/1948 ، هذا النص نشر فى الصحف التى كانت تطبع باللغة الإيطالية، ولم ينشر فى الصحف التى كانت تصدر بالتجرينية ، وكان هو السبب الرئيس للدعوة.

(٦٥) جريدة إثيوبيا العدد رقم 68 ، بتاريخ 15/8/1948

WO 230/242 61439, 7/8/ 1948. Letter from Col G.W. Kenyon – 66 Slaney To Brig. H.J.M. flax men. Civil Ofair Officer M.E.L.F. cairo كان التعميم القانونى رقم 22 لعام 1945 قد أصبح القانون العسكرى السارى المفعول فى إرتريا، وكان هذا التعميم يخول السلطات الاستعمارية أن تحتجز المشتبه فيهم لمدة ثلاثة أشهر، وذلك إضافة إلى العقوبات الجماعية التى يمكن أن تفرض على المواطنين.

(٦٧) Brig.H.J.M Flaxman to Col. G.W.Kenyon Slaney Wo 230/2426, 1439, 16 August 1948

(٦٨) كانت هجمات عصابة حقوص تمنوا المتكررة قد أرعبت ضواحى مدينة كرن.حيث قتل فى ٢٧ يوليو أحد الإيطاليين وجنديا من الشرطة وأحد الشفتا على طريق كرن – أسمرا فى تبادل لإطلاق النار وعثر فى مكان الحادث على ورقة تحمل توقيع حقوص تمنوا توضح أن الإيطالى القتيل حُكم علية بالموت (WO 230/242 61439, 28August 1948) وفى التاريخ نفسه هاجمت عصابات الشفتا بستان السنيور ماتيودا فى منطقة شمال بحرى واختطفوا ماتيودا وأجبروه على كتابة رسالة. لكن ثبت أن هذه العصابة الأخيرة هى غير تلك الأولى ، وأن وضع اسم حقوص تمنوا كان بهدف التمويه (WO 230/242 6 1349, 29 August 1948) ولكن فى المقابلة التى أجريت مع حقوص تمنوا أكد بنفسه أن معظم هذه العمليات تمت من قبل عصابته.

(٦٩) WO 230/244 61439, 29 August 1948

(٧٠) WO 230/244 61439, 27 March 1948

(٧١) WO 230/244 61349, 24 April 1948

(٧٢) وتأسيسًا على ذلك تقرر فرض غرامة مالية على ولدى قبريئل عبارة عن مبلغ 100 جنيه إسترلينى، ومبلغ خمسين جنيهًا إسترلينيًا على إخوانه: برهى وفسهاى وبينى ,WO 230/242 6 1439

(٧٣) WO 230/242 6 1349, 22 October 1948

(٧٤) WO 230/242 6 1349, 10December 1948

(٧٥) المقابلة التى أجراها الدكتور يمانى مسقنا مع فسهاييه برهى فى عام 1997 فى أسمرا:

(٧٦) راجع الهامش رقم 75.

(٧٧) هؤلاء هم الاتباع الرئيسيون أو (النواب): أتباع زمرة عصابة حقوص تمنوا هم: برمبراس أسرس قدى وهيلى أباى. وأتباع زمرة اسهرهى إمبابى هم: قرازماتش كفلى وقرازماتش قبرمدهن وقرازماتش قبراى ملس وقرازماتش أمارى وباشاى زموى وبرمبراس أرايا تخلو وبرمبراس ظقى . وأتباع زمرة ولدى قبريئل موسازقى هم: قانزماتش دبساى درار وأسياس

بلطى وبرميراس دبيشو ... (مقابلة أجراها يمانى مسقنا مع قرازماتش قبراى ملس فـــى أســـمرا عام 1997.)

(٧٨) نظرًا إلى العلاقة التى كانت تربطه بالسكرتير تأزاز ، فإنه كان يوجد اعتقـــاد بـــأن قبـــر تسفاظيون هو منظم الاجتماع ، فضلاً عن أنه هو الوحيد الذى كان يمكنه مقابلة الفيتورارى أبرها ولدتاتيوس: ويرجح أن هذا الأخير قد قام عندما تعسر عليه العمل عبر قادة الأندنت بالتحول إلـــى تجراى، وعمل عبر جماعة نبرى إيد قبر مسقل والجنرال إسياس . عمومًا لا يوجد أى دليل بهذا الشأن سوى تخمينات الكثيرين.

(٧٩) يوضح جوردان أن السيد نبرى إيد قبر مسقل يعبيو، من مواليد قرية كورباريا هجر، وأنـــه انتقل فى عام 1910 إلى مدينة غوندر لدراسة العلوم الدينية. وهناك تعرف إلى رئيس كهنة كنيسة القديس قرقيس فى أديس أبابا، ثم أصبح نائب رئيس الكنيسة . وعندما غـــزت إيطاليـــا إثيوبيـــا وأصبح نبرى إيد رئيسًا للكنيسة وأنقذها من الدمار والانهيار وحظى بسبب ذلـــك بـــالكثير مـــن الاحترام والقبول. ولهذا لقب بنبرى إيد.(وتعنى من يفعل الخير لا يعدم ثوابه – المترجم) وكذلك الحال بالنسبة إلى العقيد اسياس الذى أصبح لاحقًا جنرالا؛ فهو مثل العديد من الشباب الإرتـــرى الذى هاجر فى عام 1920 إلى إثيوبيا، والتحق هناك بالمدرسة العسكرية (هولتا)، وتخرج فيهـــا وعندما غزت إيطاليا إثيوبيا انخرط فى صفوف المناضلين الإثيوبيين. وهذا صـــنع لـــه وذيـــوع صيت. وفى عام 1943 ، عندما قامت الحكومة الإثيوبية بحملة ضد تحركات الويانى كان هو الذى يقود الجيش الإثيوبى ، ولكنه أسر من قبل الويانى . وقد عين لاحقًا حاكمًا لمدينة عدوا فى نهايـــة الأربعينيات .(راجع جوردان الصفحة 128–127). وبعد ذلك تمت ترقيته إلى رتبة لواء وقائـــد للجيش فى الحكومة هيلى سلاسى. وفى عام 1974، استولت زمرة الدرق على السلطة فى إثيوبيـــا وقامت بإعدامه ضمن من أعدموا بالجملة من قيادات نظام هيلى سلاسى .

(٨٠) (مقابلة فى عام 1997) يقول قرازماتش قبراى إنه ما عدا تلك البندقيـــة التـــى أعطيـــت لأسرسهى لم يشهد تقديم أى مساعدة من السلاح اليه؛ حيث كان يحصل على السلاح مما يسلبه من الجنود البريطانيين فى أثناء معارك المواجهة معهم ، لكنه لا ينكر أنه ربما تكون هنـــاك طـــرق أخرى لا يعلمها تجلب بها الأسلحة .

(٨١) أجرى يمانى مسقنا مقابلة مع حقوص تمنوا فى عام 1997 فى " بلدة شامبقو .

(٨٢) مقابلة مع قبراى ملس فى عام 1997 .

(٨٣) تم توثيق المقابلة الموسعة التى أجراها الدكتور يمانى مسقنا مع الفيتوراري حقوص زقبرو ونظرًا إلى تقدمة فى العمر (بلغ 107 أعوام حسب تقديره) فإن تسلسل الأحداث كان يختلط عليه. لكنه يؤكد على صحة معظم ما ذكر بهذا الخصوص.

(٨٤) Spencer,p. 197

هوامش الفصل الثالث عشر :

(١) صحيفة "إثيوبيا " العدد 79/2 ، بتاريخ 28/10/1948.

(٢) راجع صحيفة : مبرهتى إرتريا " العدد 2/51 ، بتاريخ 12/11/1948 وقد ذكرت صحيفة " مبرهتى إرتريا" (أى مصباح إرتريا – المترجم) أن الشيخ إبراهيم سلطان انتقد السيد ميرغنى بكلمات قاسية فى هذا الاجتماع الذى ترددت فيه كلمات الندم. وأوضحت الصحيفة أن اللجنة التى شكلها حزب الرابطة الإسلامية " .. قد قررت بالإجماع إلغاء عضوية السيد الميرغنى وتنحيته عن رئاسه الحزب؛ نظرًا إلى أننا نعرف أن هذا المدعو الميرغنى متخلف ورجعى جدًا .

(٣) أحد هؤلاء هو القاضى أبو علامة ، وسنتطرق فى الفصل التالى إلى التنقلات التى كانت تتم من حزب الأندنت.

(٤) فى مقابلة مع قرازماتش بهتا إيوآب أحد أعضاء حزب الأندنت فى عام 1997، يوضح أن السبب فى عدم حدوث عمليات اغتيال، هو أن مثل هذا العمل لم يكن مرغوبًا فيه؛ لأنه سيولد أحقادًا وثأرًا لا نهاية له، ويمكن أن يطال حتى الأسر. ولهذا كان الكثيرون يتجنبونه.

(٥) راجع الصحيفة Association of Italo Eritrean, Terrorism In Eritrea فى العدد 7/338 ، بتاريخ 24/2/1949 الصفحة رقم 21

(٦) FO 1015/187, 28 February 1949

(٧) FO 1015/187, Monthly political report, 30 April 1949

(٨) FO 1015/187, Monthly political report, 31 March 1949

(٩) FO 371/187 J. 25 March, 1949

(١٠) لم ترد فى حسبان أى حزب من الأحزاب الأخرى فكرة الذهاب إلى هناك حتى اللحظة التى بادر فيها ممثلو حزب الرابطة بطلب السفر إلى ليك ساكسس (نيويورك) ... على سبيل المثال، كان لدى حزب الأندنت اقتناع مفادة أن إثيوبيا سوف تمثلهم هناك ؛ ولذا لم تخطر فكرة الذهاب على بالهم. ولكن عندما بادر حزب الرابطة بهذا الطلب سارعت جميع الأحزاب بتقديم الطلب نفسه. وقد سمح للجميع بالسفر FO 1015/187 Monthly political report. 31 March 1949

(١١) FO 371/73787, 28/3/1949; FO 371/ 73781 30/3/1949 الصحيفة الأسبوعية عـدد رقـم 3/67/3/43 مارس 1949 .

(١٢) FO 37173789, 29/3/1949

(١٣) FO 371/73787 2/4/1949

(١٤) FO 371/73787 J 3956, Annexture " A " 3/5/1949

(١٥) FO 371/73787 J 3956, Annexture " B " 3/5/1949

(١٦) FO 371/73787 J 3956, Annexture " C " 3/5/1949

(١٧) FO 371/73787, J 2952 6/4/1949 الوثيقة التى تتناول هذا الموضوع توضح أن الأوامـر صدرت بتاريخ 4/8/1949 لكن فيما بعد وضح البريجادير دورى فى التقرير الذى كتبـه بتـاريخ J3956 3/5/1949 أن الأمر المذكور آنفا صدر فى ، بتاريخ 6/5/1949 .

(١٨) FO 371/73787, J 2947 2/4/1949

(١٩) FO 371/73787, J 2947 الحكم كان خفيفًا جدًا

(٢٠) إضافة إلى تلك الأدلة، كان البريجادير دورى قد عثر على قرائن أخرى . منها على سـبيل المثال، وثيقة يطالب فيها قبرسلاسى قارزا حزب الأندنت قبل وصول بعثة تقصى الحقائق التابعة للدول الأربع العظمى بمبلغ من المال مقابل ما قام بتنفيذه من " مهام ". ووثيقـة أخـرى تتعلـق بمساعدات قدمت للمحتاجين من أعضاء حزب الأندنت، ورسال مرسلة إلى قبر سلاسى قارزا من قبل تكولا ، مساعد ضباط الاتصال الإثيوبى . وكان يقدم له فيها الشكر على تعاونه التام، ويوضح فيها تلقيه أموالاً منـــه (أى من تكولا)

(٢١) FO 371/ 73787, J 3956, 3/5/1949

(٢٢) FO 371/ 73787, J 2749 8/4/1949

(٢٣) FO 371/ 73787, J 3956, 3/4/1949

(٢٤) FO 371/ 73787, J 5360, 30/6/1949

(٢٥) FO 371/ 73787, J 5360, 4/7/1949

(٢٦) FO 1015 /187, No 42 BMA Monthly political report - June 6/30/1949, p.5

(٢٧) FO 1015/187, NO 43 BMA Monthly political report, – July 1949 p.5

(٢٨) FO 371/73787, J 3663, 3/5/1949

(٢٩) راجع الصحيفة الأسبوعية 7/349: 12/5/1949

(٣٠) FO 371/73841, J 507, Mason (Asmara) to Clutton (London), 10/1/1949

(٣١) FO 371/73841, Drew to Mason, 19/1/1949

(٣٢) FO 371/73841, J 759, 2/2/1949

(٣٣) Trevaskis, p. 92 – 93

(٣٤) FO 371/73841, J 1137, Count Sforza, Interview in the Massages of 8/2/1949 , 9/2/1949

(٣٥) FO 371.73841, J 1712, Lascelles to Bevin, 22/2/1949

(٣٦) FO 371/73841, J 1790 /512/122, 2/3/1949

(٣٧) FO 371/73841, Note Verbal, Ministero Legli Affari Esteri, 4/3/1949

(٣٨) راجع الهامش رقم 36

(٣٩) Okbazghi Yohans, p. 91. See also, Spencer, p. 202; Marcus,p.84

(٤٠) راجع الهامش رقم 36

(٤١) NSC, 19/5, 9/12/1948

(٤٢) NSC, 19/5, 4/12/1948

(٤٣) Okbazghi Yohans, pp. 91-93. إضافة إلى ذلك وقعت إثيوبيا مع جمهورية تشيكوسلوفاكيا صفقة بمبلغ ثمانية ملايين دولار تشمل بناء مصنع للذخيرة وشراء أسلحة . ويقول عقبازقى إن هذا الأسلوب خلق الضغط اللازم والمطلوب لإجبار الولايات المتحدة على تحقيق المطالب الإثيوبية . انظر الصفحة "91"

(٤٤) Okbazghi p. 92 – 93

(٤٥) FO 371/73841, Clutton to forein office, London 28/3/1949

ما كان يقلق الأمريكيين هو أنهم كانوا يخشون أن لا تجيز الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار الذى يدعو إلى احترام حقوق إيطاليا فى إرتريا .

(٤٦) FO 371/ 73841, J 3809, FO Minutes by scriveners 2/5/1949

(٤٧) FO 371/3841 J 2754, Cluton to foreign Office, 2/4/1949

(٤٨) FO 371/73842, J 3052 Minutes by scrivernes 8/4/1949

(٤٩) UN , official of the third session first committee, document A/C 1/435

الدول الأعضاء فى اللجنة المصغرة التى كونت للاستماع لآراء ممثلى الشعب الإرترى كانت كما يلــى : البرازيل ، مصر ، فرنسا ، هايتى ، الهنــد، نيوزلانــد ، النــرويج ، بولنــدا، الاتحــاد السوفييتــى ، بريطانيا ، الولايات المتحدة الأمريكية.

(٥٠) راجع الهامش رقم 48 الصفحة رقم 7 .

(٥١) Okbazghi Yohans, pp. 102 – 119.

(٥٢) راجع الهامش رقم 48 الصفحة رقم 9 .

(٥٣) راجع الهامش رقم 48 الصفحة رقم 102–104 .

(٥٤) راجع الهامش رقم 48 الصفحة رقم 12.

(٥٥) راجع الهامش رقم 48 الصفحة رقم 13–14 .

(٥٦) أما الدول الاشتراكية الخمس المتبقية فهى: يوغوسلافيا ، بولندا ، أوكرانيا ، روسيا البيضاء ، تشيكوسلوفاكيا .و من هذه الدول الخمس، كانت يوغوسلافيا هى الدولة الوحيدة التــى اتخــذت موقفًا مستقلاً عن الدول التى تدور فى فلك الاتحاد السوفييتى ، وعلى الــرغم مــن أن أوكرانيــا وروسيا البيضاء كانتا من بين جمهوريات الاتحاد السوفييتى ، فإنه كان لكل منها ممثلا فى الأمــم المتحدة .

(٥٧) راجع الهامش رقم 48 صفحة 22–23 .

(٥٨) Okbazghi Yohans, p. 111 .

(٥٩) المصدر السابق p. 111.

(٦٠) راجع الهامش رقم 48 صفحة رقم 115 .

(٦١) راجع الهامش رقم 48 صفحة رقم 159 .

(٦٢) راجع الهامش رقم 48 صفحة رقم 91 –90 .

(٦٣) راجع الهامش رقم 48 صفحة رقم 92 –91.

(٦٤) ولد بلاتا محمد عبد الله فى عام 1907 فى مدينة أسمرا، ودرس فى مدرسة سالفو راجى فى مدينة كرن، و التحق بعد الدراسة بالعمل فى مصلحة البريد بمدينة كرن، وبعد ذلك ترك الوظيفة وزاول مهنة التجارة وابتداءً من عام 1946، أصبح أحد مؤسسى حزب إرتريا الحديثــة المــوالى لإيطاليا ومستشار٩، وقد انتدب مرتين ممثلا للحزب فى ليك ساكسس (نيويورك) Chi – e dell' Eritrea, p. 207

(٦٥) راجع الهامش رقم 48 صفحة رقم 96– 93

(٦٦) راجع الهامش رقم 48 صفحة رقم 129–13

(٦٧) راجع الهامش رقم 48 ، الصفحة رقم 149 – 148 Okbazghi Yohanis, PP. 115 - 1166

(٦٨) الدول الإسلامية التى كانت عضوًا فى اللجنة الأولى هى مصر ، إيران ، العراق ، لبنان ، باكستان ، المملكة العربية السعودية ، سوريا ، تركيا ، اليمن ، أفغانستان .

(٦٩) بلاتا إفريم تولدى مدهن شقيق المعلم إسحاق تولدى مدهن ، هو من أوائل الإرتريين الـذين رفضوا نظام الاستعمار الإيطالى وهاجروا إلى إثيوبيا . ومثله مثل جماعة بلاتين قيتـا لورنـسو تأزاز، نال إفريم تولدى مدهن قسطًا وافرًا من التعليم فى إثيوبيـا وخارجهـا، وتبـوأ مناصـب مختلفـة (مدير عام ، سفيرًا ، وزيرًا) فى نظام هيلى سلاسى. وفى الفترة التى كان يناقش فيها مصير إلى إرتريا بين الدول الأربع العظمى فى هيئة الأمم المتحدة، كان البلاتين قيتا إفريم وأكليلو هبتى يدافعان بقوة عن مطالب إثيوبيا فى المحافل الدولية .

(٧٠) راجع الهامش رقم 48، الصفحة رقم 92 .

(٧١) التفاصيل التى قدمها الشيخ إبراهيم سلطان إلى اللجنة كانت كما يلى :- كـرن 188.604 – عضو، أغوردات 87.575 عضو، تسنى 464.445 عضو بانتو 46.000 – عدى وقرى 27.850 – عدى خوالا 16.520 – مصوع وشمال دنكاليا 110.000 – وجنـوب دنكاليـا 28.000– أسـمرا وضواحيها 67.340 – أكليقوزاى 168.400

(٧٢) هذا الموضع شرح بالتفصيل فى القسم الثانى من هذا الكتاب

(٧٣) FO 371/ 73842, 20 April, 1949

(٧٤) Okbazghi Yohannes, p. 121

(٧٥) Okbazghi Yohannes, quoting first committee Report, pp. 121-122

(٧٦) راجع الهامش رقم 74، صفحة رقم 122.

(٧٧) راجع الهامش رقم 74، صفحة رقم 123.

(٧٨) راجع الهامش رقم 74 صفحة رقم 123.

(٧٩) راجع الهامش رقم 74، صفحة رقم 268.

(٨٠) راجع الهامش رقم 48، صفحة رقم 268.

(٨١) Department of state, office Memorandud. A/JP 8650.00 5 _ 949, May 9 , 1949, to Dean Rusk

(٨٢) راجع الهامش رقم 80.

(٨٣) راجع الشؤون الإرترية لزودى رتا صفحة 167 - 144.

(٨٤) راجع الهامش رقم 48، صفحة رقم 325.

(٨٥) راجع الهامش رقم 48، صفحة رقم 325.

(٨٦) Trevaskis, p. 93

(٨٧) راجع الهامش رقم 48، صفحة رقم 334-333.

(٨٨) راجع الهامش رقم 48، صفحة رقم 334.

(٨٩) راجع الهامش رقم 48، صفحة رقم 349.

(٩٠) راجع الهامش رقم 48، صفحة رقم 360.

(٩١) Trevaskis, P.93; Okbazghi Yohannes, P. 126

(٩٢) المصدر السابق.

هوامش الفصل الرابع عشر :

(١) FO 371/73787, J 4008, 12 May 1949

(٢) WO 230/246, 13May 1949

(٣) صحيفة مبراهتى إرتريا ، السنة الثانية ، العدد 77، بتاريخ 13/4/1949. هذه الصحيفة التـــى نشرت هذا المقال يصدرها حزب إرتريا الحديثة الموالى لإيطاليا . والنص المذكور أعلاه تـــرجم من الإنجليزيـــة ، إضافة إلى ذلك بعثت كل الأحزاب الإرترية الميالة إلى إيطاليا بمذكرة احتجاج مشتركة إلى هيئة الأمم المتحدة . ونسخة من هذه المذكرة الاحتجاجية نشرت فى هذا العدد.

(٤) FO 1015/187, Monthly political report, 31/4/1949

(٥) بعد عودة دقيات بينى براخى والشيخ سليمان الدين ممثلى حـــزب الأندنـــت مـــن ليـــك ساكـــسس (نيويورك) كانا يتحدثان بكل ثقة بأن لديهم اقتناعًا كاملاً بأن مطـــالبهم ســـتلبى فـــى المستقبل القريب . صحيفة إثيوبيا ، العام الثالث ، العدد 108 - 22 مايو 1949

(٦) راجع الهامش رقم 4 ، والفقرة رقم 878

(٧) راجع الهامش رقم 4 ، والفقرة رقم 880

(٨) راجع الهامش رقم 4 ، والفقرة رقم 883

(٩) FO 10151187, Monthly political report – March, par 862, _ 30/4/ 1949

(١٠) راجع الهامش رقم 4 ، والفقرة رقم 881

(١١) راجع الهامش رقم 4 ، والفقرة رقم 883

(١٢) FO 10151187. Monthly political report _ June par 394,

(١٣) FO 10151187, Monthly political report _ June, par.394, _ June 30, 1949

(١٤) المصدر السابق

(١٥) مبراهتى إرتريا العدد 2/83 ، بتاريخ 24/8/1949، وأيضًا راجع الهامش رقم 13، والفقرة رقم 897.

(١٦) الهامش رقم 13، والفقرة رقم 399.

(١٧) FO 1015/187, Monthly political report April. par 864, 30April 1949 سنتناول موضوع هذه الظاهرة فى كتاب أخر يتناول ، بتاريخ الحركة العمالية الإرترية ضمن سلسلة كتب التـاريخ الإرترى التى سننشرها لاحقًا.

(١٨) FO 371/73842. J3965/6. Telegram Lascelles (Addis Ababa to As mara. 10May, 1949 يوضح سفير بريطانيا فى إثيوبيا مستر لاشل فى تلك البرقية أنه لا توجد أى مخاوف من إمكانيـة وقوع انقلاب فى إرتريا بدفع من إثيوبيا .

(١٩) الهامش رقم 13، والفقرة رقم 885 .

(٢٠) الهامش رقم 13، والفقرة رقم 900 .

(٢١) الهامش رقم 13، والفقرة رقم 908 .

(٢٢) راجع الصحيفة (إثيوبيا) رقم العدد 113 ، بتاريخ 26 أغسطس 1949

(٢٣) Trevaskis, p. 94- 95

(٢٤) مقابلة مع السيد ولد آب ولدى ماريام فى روما عام 1982

(٢٥) FO 371/73844, J 5561, Mason (Asmara) to Clutton (London) 24 June 1945

(٢٦) FO 371/73844. J 5280, Sir V. Mallet (Roma) to Foreign office (London) 27 June 1949

(٢٧) FO 371/73844,J 5561,Mallet (Roma) to Wright (London),30 June 1949 .

(٢٨) FO 371/73844, J 5359, Mallet (Roma) to foreign office (London) 30 June 1949

(٢٩) FO 371/73844, Minutes signed, Stewart and cultton, 7_ 8 July 1949

(٣٠) FO 371/73844, J 5581, Mallet (Roma) To foreign OFFICE , 8July 1949 وما أغضب إيطاليا كان تصريح بريطانيا بأنه قد تم إلغاء الحق الذى منح لإيطاليا فى إقليم طرابلس الليبى وفق اتفاقية بيفن – سفورزا .

(٣١) راجع الهامش رقم 30

(٣٢) Ambasciata d'Italia, leqter to state department, Wash.D.c. 20 July 1949 كانت عـضوية المجلس الاستشارى موزعة على النحو التالى :- حزب الرابطة الإسـلامية – ١٢ (اثنـا عـشر عضوًا) وعضوين من كل حزب من الأحزاب الأخرى ، واتفقـوا أن تكـون رئاسـة المجلـس بالتناوب بين هذه الأحزاب ، على أن يكون منصب السكرتير مقصورًا علـى حـزب الرابطـة الإسلامية

(٣٣) independence bloc leaflet Signed by Ibrahim Sultan, Seyoum Maasho, Mohammed abdalla, 24July 1949

(٣٤) FO 1015 / 187 BA Monthly political report – July par. 915, July 31, 1949

(٣٥) راجع الهامش رقم 34، والفقرة رقم 916.

(٣٦) راجع الهامش رقم 34، والفقرة رقم 917.

(٣٧) راجع الهامش رقم 34، والفقرة رقم 918.

(٣٨) راجع الهامش رقم 34، والفقرة رقم 919. ويشير هذا التقرير إلى أن أحد أبناء موسى زقى قد قتل فى هجوم حرقيقو . لكن هذه المعلومة خاطئة ؛ لأن برهى موسى زقى قتل بعد هذا الهجوم فى مكان آخر .

(٣٩) راجع الهامش رقم 34 ، والفقرة رقم 921-920.

(٤٠) راجع الهامش رقم 34 ، والفقرة رقم 925-913.

(٤١) راجع الهامش رقم 34 ، والفقرة رقم 924.

(٤٢) راجع الهامش رقم 34 ، والفقرة رقم 933.

(٤٣) FO 1015 /187 BA Monthly political report _ August Par. 941,31 August 1949

(٤٤) FO 1015 /18, Drew to British Embassy. Addis Ababa, 29 July 1949 FO 1015 /187, Bell (Addis Ababa) to Drew, 2 August, 1949

(٤٥) FO 1015 /187, Drew to foreign office, 2August, 1949

(٤٦) FO 1015 /187, Bell to Drew, 2 August, 1949

(٤٧) FO 1015 /187 Drew to foreign office, 3August 1949

(٤٨) المصدر السابق

(٤٩) FO 1015/ 187, Reid (London) to Drew, 10 August 1949

(٥٠) راجع الهامش رقم 43 ، الفقرة رقم 941

(٥١) ولد صالح كيكيا باشا عام 1904 فى بلد حرقيقو . وبدأ حياته المهنية بالإشراف على ممتلكات العائلة التجارية خلال الفترة الممتدة من العشرينيات وحتى الثلاثينيات. وفى عام 1935 عبر إلى إثيوبيا وهناك أصبح واحدًا من كبار التجار المشهورين . ويروى أنه كان من ضمن مجموعة دقيات أبرها و ولد آب ولد ماريام التى أدت القسم للعمل من أجل تحقيق الاستقلال فى بداية الحركة السياسية فى إرتريا . ولكن لاحقًا أو فى عام 1964 عند تأسيس حزب الأندنت

أصبح من القادة المؤسسين لهذا الحزب؛ حيث شغل منصب نائب الــرئيس راجــع Chi E dell' Eritrea. P 262

(٥٢) انظر الهامش 43، الفقرة 942.

(٥٣) انظر الهامش رقم 43، الفقرة 943.

(٥٤) انظر الهامش رقم 43، الفقرة 944.

(٥٥) انظر الفقرة رقم 123، والفقرة 939 و 940.

صالح كيكيا كان من قادة هذا الحزب ومؤسسيه، وكان نائب الرئيس . راجع Chi E dell' Eritrea. P. 262

هوامش الفصل الخامس عشر :

(١) FO 1015 /187, Monthly political report _ September Par 962 - 963, 30 September 1946

(٢) الهامش رقم 1 ، الفقرة رقم 964 .

(٣) الهامش رقم 1 ، الفقرة رقم 965 .

(٤) الهامش رقم 1 ، الفقرة رقم 972 .

(٥) الهامش رقم 1 ، الفقرة رقم 973 .

(٦) ولد السيد محمد عمر قاضى فى عام 1909 فى مدينة مصوع؛ حيث ترعرع ودرس فيها . حتى نهاية عام 1940، كان يمتلك أسهمًا مصنع لتعليب اللحوم وفى عام 1941 كان أحد المؤسسين الرئيسيين لجمعية حب الوطن . كان من أقوى المدافعين عن فكرة الانضمام المشروط إلى إثيوبيا ، وفى عام 1946، كان من أبرز المنظمين لمؤتمر بيت قرقيش الذى فشل . وفى عام 1949، انفصل عن جميع الأحزاب ، وشرع فى تأسيس حزب الرابطة الإسلامية المستقل للمطالبة بالفدرالية وأنشأ صحيفة تعرف بـ L' unite لتدافع عن هذا الموقف . راجع Chi e dell' Eritrea p 209 و إبان فترة الفيدرالية كان يدافع بقوة لكى لا تنتهك حقوق إرتريا . ونتيجة لذلك ، سببت له حكومة هيلا سلاسى العديد من المشاكل وعرض للاعتقال .

(٧) الهامش رقم 1 ، والفقرة رقم 966 .

(٨) صحيفة إثيوبيا السنة الثالثة، عدد رقم 127 ، بتاريخ 15 سبتمبر 1949.

(٩) الهامش رقم 1 ، الفقرة رقم 970- 969

(١٠) كان هناك أشخاص يمثلون الأحزاب التسعة يستعدون للسفر لتمثيل الكتلة الاستقلالية وأسماؤهم هى : (1) الشيخ إبراهيم سلطان وياسين باطوق وعلى محمد موسى وسليمان أحمد ، عن حزب الرابطة الإسلامية . (2) وعبد الجليل محمد شيخ والفيتورارى ولدى سلاسى تسما . عن حزب إرتريا الحرة (3) والفيتورارى على إبراهيم، عن الجنود القدامى (4) والسيد أحمد عبد لقادر عن حزب الوطن

(5) وقرازماتش قبرى إزقابهير براخى ، عن حزب إرتريا الحديثة (6) والسيد ولد آب ولد ماريام، عن المثقفين الإرتريين (7) السيد أسبروم ولد قرقس، عن حزب إرتريا للإرتريين (8) والسنيور فيليبو كشانى ، عن الإيطاليين (9) والمحامى فرتشلينى، عن الغرفة التجارية . راجع الصحيفة الأسبوعية العدد 8/369 ، بتاريخ 29 سبتمبر 1949 .

(١١) كان ممثلو حزب الأندنت هم : دقيات بينى براخى ، تدلا بايرو ، فيتورارى ياسين قرونى ، دكتور قبرى إيوسوس هيلى، بلاتا محمد عمر قاضى، أباهيلى ماريام نقرو، السيد ياسين محمد قوجماد، إدريس عمر ككيا ، راجع الصحيفة الأسبوعية عدد 8/370 ، بتاريخ 6/10/1949

(١٢) Amare Tekle the creation of Ethio _ Eritrean Federation p. 253

(١٣) المصدر السابق ,p. 255

(١٤) مقابله مع السيد ولد آب ولد ماريام فى عرارب عام 1987

(١٥) الهامش رقم 12، الصفحة 257- 256

(١٦) مقابلة مع السيد ولدأب ولد ماريام فى عرارب عام 1987 .

(١٧) الهامش رقم 12، الصفحة رقم 258 – 257

(١٨) الهامش رقم 12، الصفحة رقم 261

(١٩) راجع الهامش فى صفحة رقم 265 – 264 ذكر الكونت سفورزا بمرارة أمام اللجنة الأولى أن بلاده وقعت اتفاقية بيفن – سفورزا؛ بهدف خلق علاق قوية مع بريطانيا، وأن بلاده لم تكن قط مقتنعة بهذه الاتفاقية التى تلحق الكثير من الظلم بالشعب الإرترى .

(٢٠) راجع الهامش فى الصفحة رقم 263 – 264 . هذه المسألة أوضحها البلاتين قيتا أفريم تولدى مدهن بإصرار أكثر مما أوضحها وزير الخارجية الإثيوبى الذى كان يترأس الوفد الإثيوبى وقد كان والبلاتين قيتا افريم نائبًا لرئيس الوفد الإثيوبى، وهو إرترى الجنسية وقد جاء فى الكلمة التى ألقاها بهذا الشأن :- "…. الشيء الوحيد الذى لم ينكره أحد هو ان رغبة معظم سكان منطقة المرتفعات الإرترية الوسطى هى الانضمام إلى إثيوبيا ... وعلى الرغم من أنه من العدالة أن تطالب إثيوبيا باستعادة كل أجزاء إرتريا فإنها قد قررت سحب مطلبها هذا؛ نظرًا إلى أنه قد قيل إن معظم السكان المسلمين من سكان المنخفضات (الغربية) يرفضون الانضمام إلى إثيوبيا.

(٢١) الهامش رقم 12، الصفحة رقم 267 .

(٢٢) الهامش رقم 12، الصفحة رقم 268 – 267 .

(٢٣) الهامش رقم 12، الصفحة رقم 270.

(٢٤) قدم نحو 12 اقتراحًا تقريبًا فيما يتعلق بإرتريا . راجع الهامش رقم 12، الصفحة رقم 146، والصفحة رقم 271 .

(٢٥) Spencer P. 215 .

(٢٦) المصدر السابق 216 – P.215 وحسبما أوضحه سبنسر ، بأن موقف دول أمريكا اللاتينية كان ينطلق من روح الاحتقار والازدراء لإفريقيا. فمثلاً عندما اعترض ممثل دول ليبريا على عودة إيطاليا إلى مستعمراتها السابقة ، نهض ممثل الأرجنتين ورد عليه بازدراء قائلاً : كيف تعارض عودة إيطاليا إلى مستعمراتها على الرغم من أنه مازال هناك فى ليبريا أناس من أكلة لحوم البشر .

(٢٧) الهامش رقم 12، الصفحة رقم 272.

(٢٨) Spencer. P. 216 .

(٢٩) الهامش رقم 12، الصفحة رقم 273.

(٣٠) Spencer, P. 217 كانت إثيوبيا تعارض بشدة موقف السيد ظفر الله خان مندوب باكستان . وكما هو معروف، كان السيد ظفر الله خان ينتقد بشدة مطالب إثيوبيا ويؤيد استقلال إرتريا، أو ضرورة معرفة مطالب الشعب الإرترى .

(٣١) الهامش رقم 12 الصفحة رقم 275

(٣٢) Spencer. P. 218

(٣٣) الهامش رقم 12، الصفحة رقم 275– 276

(٣٤) Spencer. P. 218 - 219

(٣٥) راجع الصحيفة " إثيوبيا "، السنة الثالثة، العدد 138 ، بتاريخ 23/10/1949

(٣٦) FO 1015 /187 Monthly political report, October, 31 1949

(٣٧) المصدر السابق .par, 990

(٣٨) مثلاً راجع صحيفة "إثيوبيا" السنة الثالثة، العدد 135 ، بتاريخ 13/11/1949، والعدد 136 ، بتاريخ 16/11/1949

(٣٩) راجع صحيفة "إثيوبيا" السنة الثالثة، العدد 139 ، بتاريخ 27/11/1949

(٤٠) WO 230/243, Shifta Activity in Eritrea, 5 December. 1949

(٤١) WO 230/243, 7 OCT. 1949

(٤٢) راجع ، الفقرة رقم 40 من الملحق . الأشخاص الذين يعتقد أنهم شاركوا في عمليات القتل الكبرى الثلاث هم : (في عملية مندفرا) ، زمرة أسرسهى إمباييه.

و(في عملية طريق أسمرا مصوع) . هيلى أباى وجماعته . أما في عملية منطقة عدى روسو فهم : ولد قبريئل موسى إزقى وأتباعه . وقد قامت الإدارة بنفى اثنين من كبار مسؤولي حزب الأندنت إلى مدينة تسنى وهم: أزماتش تسفاى براخى والقس ديميطروس قبر ماريام؛ لارتباطهم بعملية مندفرا على نحو خاص . والذى دفع الإدارة لاتخاذ هذه الخطوة هو أن هذين الشخصين كانت تحوم حولهما شكوك بأنهما هما من كانا يحركان مجموعات عصابات الشفتا. راجع الهامش رقم 45، فقرة رقم 1019. وقد اتضح لاحقا أن زمرة أسرسهى لم تكن من نفذت عملية القتل التى تمت في مندفرا ،وإنما قامت بهى جماعات من الشفتا قادمة هى التى إقليم تجراى الإثيوبى .

(٤٣) راجع الهامش رقم 36، والفقرة رقم 993.

(٤٤) راجع الهامش رقم 36، والفقرة رقم 1004.

(٤٥) FO 1015/187, Monthly Political Report – November, par 1007 – 1008, 30 November, 1949

(٤٦) راجع الهامش رقم 197 ، والفقرة رقم 1017 .

(٤٧) البريجادير فرانك استافورد من مواليد عام 1895 ، عمل في الإدارة البريطانية في الشرق الأوسط والأقصى، ومن ثم التحق بوزارة الخارجية في عام 1946 ، وكان قبل ذلك أى في أثناء الحرب العالمية الأولي، قد التحق بالجيش وتدرج في الرتب حتى أصبح ضابطًا برتبة بريجادير جنرال . وفي الفقرة من 1948 – 1941 كان يترأس الوفد البريطانى في لجنة تقصى الحقائق للدول الأربع العظمى وكذلك عمل مستشارا للإدارة البريطانية أمام بعثة هيئة الأمم المتحدة إلى إرتريا في عام 1950 . وفي

عام 1951 أصبح مستشار الحاكم الإدارى البريطانى فى إرتريا ؛ ولهذا كانت هذه المواقع تؤهلـــه لأن يلعب دورًا مؤثرًا للغاية فى الشؤون المتعلقة بإرتريا . راجع Chi e dell'Eritrea, Asmara, p. 275

(٤٨) FO 371/73788, J 7123, 8 September 1949

هوامش الفصل السادس عشر :

(١) WO 230/243. 7 January 1950

(٢) WO 230/243, 4 January 1950

(٣) هناك رواية فصيلاً تتردد فى مناطق عدى خوالا تقول إن اثنين من الضباط البريطانيين كانا يعملان على نحو يضاد الآخر حيث كان كل منهما يسلح من الشفتة : الأول هو الميجر برانسى، وكان يزود الشفتة الإثيوبيين بالسلاح، والثانى هو الميجر لوريمر، وكان يزود الشفتة من أبناء الساهو ، ولكن لا توجد أى أدلة تثبت هذة الرواية .

(٤) B.A .E Eritrea – Annual Report for 1949, 31 December 1949

(٥) راجع الهامش رقم ١ ، الصفحة رقم 56 . وكانت الإدارة البريطانية قد أوقفت جميع الصحف الخاصة خلال الفترة من منتصف شهر ديسمبر حتى منتصف شهر يناير من عام 1950 . ومن الأسباب التى دفعت الإدارة لاتخاذ هذا الموقف هو أن الصحف الخاصة كانت متهمة بأنها العامل الرئيسى فى التحريض على الأعمال الإرهابية لعصابات الشفتة، وتأجيج روح الحقد والكراهية

(٦) راجع صحيفة " وحدة إرتريا " السنة الأولى، العدد الثالث، بتاريخ 4 فبراير 1950.

(٧) راجع الهامش رقم 4 .

(٨) راجع صحيفة " وحدة إرتريا"، السنة الأولى العدد الثالث، بتاريخ 11 فبراير 1950

(٩) Chi e dell'Eritrea? P. 291

(١٠) راجع الهامش رقم 6 .

(١١) راجع صحيفة " إثيوبيا " السنة الثالثة، العدد 148، بتاريخ 4 ديسمبر 1949 .

(١٢) راجع الهامش رقم 9 .

(١٣) راجع صحيفة " وحدة إرتريا "، السنة الأولى، العدد الثانى، بتاريخ 4/2/1950.

(١٤) راجع صحيفة " إثيوبيا " السنة الثالثة، العدد رقم 148 ، بتاريخ 4 ديسمبر 1949 .

(١٥) فيما يتعلق بالريف ، هاجمت عصابات الشفتة فى 3 ديسمبر القطار السريع (لوتورينا) فى طريق مصوع، وبالتحديد فى ماى أطال، وتبادل أفرادها إطلاق النار مع رجال الشرطة ، وفى

اليوم الثانى هاجم حوالى 20 من الشفته مركزًا للأبحاث الزراعية، وقتلوا أحد الإيطاليين، وتبادلوا إطلاق النار مع 5 من جنود الباندا (مليشيا) وقتلوا واحدًا منهم ونهبوا عددًا من البنادق ، راجع الصحيفة الأسبوعية، السنة الثامنة، العدد 384 ، بتاريخ 8 ديسمبر 1949 .

(١٦) الصحيفة الأسبوعية، السنة الثامنة، العدد 380 ، بتاريخ 15 ديسمبر 1949 .

(١٧) راجع الهامش رقم 14.

(١٨) مقالة مع دقيات قبرقرقيس فى عام 1998 .

(١٩) راجع الصحيفة الأسبوعية، السنة الثامنة، العدد 381 ، بتاريخ 22 ديسمبر ، والعدد 12/384 يناير / 1950 وما يليه من أعداد .

(٢٠) FO 371/80873, BA Asmara to FO , London , 16/2/1950 .

(٢١) كان من ضمن هؤلاء: قنزماتش كيدانى ملس ، بلاتا ميرهتو قنطو ، وثم تبعهم بلاتا دمساس ولدى ميكائيل ، دقيات حقوص قبرى، دقيات أرايا واسيى ....

راجع صحيفة " إثيوبيا" السنة الثالثة، العدد 153 ، بتاريخ 15/1/1950، والعدد 160، تاريخ 9/2/1950 .

(٢٢) راجع صحيفة " إثيوبيا" السنة الثالثة العدد 154 ، بتاريخ 19/1/1950 .

(٢٣) وكان هؤلاء: الشيخ محمد على شيخ الأمين ، بلاتا محمد عمر قاضى، برمبراس رمضان عمر ، شيخ حسن محمد أحمد الدنكلى راجع صحيفة " إثيوبيا " السنة الثالثة، العدد 159 ، بتاريخ 5 فبراير 1950 .

(٢٤) راجع الهامش رقم 21.

(٢٥) راجع الهامش رقم 21 .

(٢٦) OKbazghi Yohannes, p. 140

(٢٧) FO 371/80871, JT 1015/531

(٢٨) راجع الهامش رقم 25 .

(٢٩) FO 371/80871, JT 1015/54, 16 February 1950 .

(٣٠) راجع صحيفة " إثيوبيا " السنة الثالثة، العدد 162 ، بتاريخ 16 فبراير 1950.

(٣١) مقابلة السيد ولد آب ولد ماريام فى عرارب عام 1987 ، ومع فسها ولدماريام (غاندى) فى بورتسودان عام 1987 .

(٣٢) مقابلة مع سيوم معشو فى أسمرا عام 1997 .

(٣٣) بعض الذين طالبوا بذلك هم : دجزماتش بيزابى نقوسى ، دجزماتش ردا تخلى ميكائيل و 22 من إقطاعيى منطقة أندرتى . ومن منطقة تمبين دجزماتش مارو والفيتورارى قبرى ميكائيل و17 شخصًا من أتباعهم FO 371/ 80871, . 30/1/1950

(٣٤) FO 371/80871. 3/2/1950

(٣٥) FO 371/80871. 30/1/1950

(٣٦) السيد ولد آب ولد ماريام / هوامش مكتوبة بخط اليد إلى FO 371/ 80871, JT 10160/55, 9/2/1950 .

(٣٧) راجع صحيفة " وحدة إرتريا " السنة الأولى، العدد 184، فبراير 1949 .

(٣٨) راجع الهاش رقم 35 .

(٣٩) ولد الشيخ على ردئاى عام 1913 فى مدينة كرن، ودرس المرحلة الابتدائية باللغة العربية بمجهود ذاتى ، وبعد ذلك تعلم النجارة فى مدرسة سالفاقو راجى الصناعية . وزاول مهنة النجارة ابتداءً من الثلاثينيات ، وعندما أسس حزب الرابطة الإسلامية فى عام 1947 – 1946 انتخب ليكون سكرتير الحزب فى كرن وضواحيها حتى انشقاقه عنه وتأسيسه لحزب الرابطة الإسلامية للمنخفضات الغربية . راجع CHI e dell'ertrea p. 12

(٤٠) ولد القاضى حامد أبو علامة فى مدينة مصوع فى الثلاثينيات، وعين قاضيًا فى مدينة أغوردات . وعندما غزت إيطاليا إثيوبيا نصبته الحكومة الإيطالية رئيسًا للمحكمة الشرعية العليا لعموم شرق إفريقيا . ولكن بعد هزيمة الإيطاليين عاد إلى أغوردات . وفى عام 1947، أصبح عضوًا مؤسسًا فى حزب الرابطة الإسلامية. غير أنه حدث سوء تفاهم بينه وبين إبراهيم سلطان وقاضى مدينة كرن فترك حزب الرابطة وانضم إلى حزب إرتريا الحديثة الموالى لإيطاليا ومثله أمام لجنة الدول الأربع العظمى ، وعلى الرغم من أنه كان عضوًا مؤسسًا فى الكتلة الاستقلالية فإنه انفصل مع على ردئاى وأسسا حزب الرابطة الإسلامية للمنخفضات الغربية فى الفترة التى كانت فيها لجنة تقصى الحقائق التابعة لهيئة الأمم المتحدة تستعد للوصول إلى إرتريا. راجع: RDC. ER/FC/01 undated 40-42 JT 1012/2

(٤١) FO 371/80871, JT 1015/164, 16 May 1950 .

(٤٢) Ogbazghi Yohans, p. 141

(٤٣) يروى الشيخ عمر ناشف أن أحد الضباط الإنجليز علق على تمرد الشيخ إبراهيم سلطان فى أحد الاجتماعات السرية التى عقدت معه قائلاً له: " إذا أصاب الكلب الجنون فانه ينبح فى

وجــه القمــر . ودخولك فى صدام معنا يعنى أنك تنبح فى وجه القمر. وأنا ســأدخلك فــى فــم الأسد، وسنرى إذا كانت الأمم المتحدة قادرة على إنقاذك" ويقول الشيخ عمر إن الشيخ إبــراهيم غادر الاجتماع دون أن يعير أى اهتمام لكلام الضابط الإنجليزى. (فى مقابلة مع الــشيخ عمــر ناشف فى كسلا عام 1987) .

(٤٤) راجع الهامش رقم 40 .

(٤٥) مقابلة مع الشيخ عمر ناشف فى كسلا عام 1987 .

هوامش الفصل السابع عشر :

(١) على سبيل المثال، يوضح الشيخ إبراهيم سلطان (فى مقابلة معه فى القاهرة عـام 1982) : أن أقارب المتوفى كانت لديهم رغبة فى دفن المرحوم فى قرية امبا درهو، ولكـن قـادة حـزب الرابطة أجبروا أسرة الشخص المقتول على دفنه فى أسمرا؛ لتكون جنازته مبررًا لتسيير مسيرة. سليمة ، ولكن محكمة التحقيق رفـضت هـدة الحجـة FO 371/80879, Finding of the court of inquiry .

(٢) مقابلة عام 1982 .

(٣) FO 371/8087, Finding, Record of the proceeding of the court inquiry, p. 4para.5

(٤) الهامش رقم 3، الصفحة 44 . شهادة الشيخ إبراهيم سلطان .

(٥) الهامش رقم 3، شهادة الشيخ إبراهيم سلطان .

(٦) الهامش رقم 3، شهادة الحاج إمام موسى (شهادة رقم 41).

(٧) الهامش رقم 3، الصفحة رقم 44، الفقرة رقم 54 (VI)

(٨) الهامش رقم 3، الصفحة رقم 10–8 الفقرة رقم 10 .

(٩) القوة الإضافية كانت تتكون من فصيلتين تابعتين لوحدة رويال باك شـاير وسـرية تابعـة لوحدة ساوز ويلز وندرسون، بالإضافة إلى سيارة جيب تابعة للجيش الأمريكـي تحمـل مـدفعًا رشاشًا . كانت هذه القوة تجول فى شوراع مدينة أسمرا. على الرغم من أنه لم يكن لهذه الـسيارة أى دور سوى تجميع الجنود الأمريكيين الذين يتأخرون فى العودة إلـى ثكنـاتهم فـى القاعـدة الأمريكية، فإن طريقة تحركها الاستعراضية فى المدينة كانت سببًا كافيًا لتكـون مـادة إعلاميـة لوسائل الإعلام . راجع الهامش رقم 3، فى الصفحات 10 – 8 والفقرة 10 .

(١٠) فى صباح 22 فبراير أطلقت دورية من الجنود الرصاص عـشوائيًا لتفريـق حـشد مـن المواطنين فى منطقة عداقى حموس وقتلت امرأة بريئة . على الرغم من أن هذه العملية لم يكـن لها أى مبرر فإن محكمة التحقيق برأت مرتكب الحادث؛ بحجة أنه قليل الخبرة . راجع (الهـامش رقم 3، الفقرة رقم 56 E) .

(١١) راجع الهامش رقم 3، الصفحة رقم 12–10 والفقرة رقم 20 – 16 .

(١٢) راجع الهامش رقم 3، الصفحة رقم 19، والفقرة رقم 26.

(١٣) راجع الهامش رقم 3، الصفحة رقم 21–20 والفقرة رقم 28 – 27 .

(١٤) صحيفة حنتى إرتريا (إرتريا الموحدة) السنة الأولى، العدد 5 ، بتاريخ 25 فبراير 1950 .

(١٥) راجع الصحيفة الأسبوعية، السنة الثامنة، العدد 393 ، بتاريخ 16 مارس 1950 . والأشخاص الستة من أعضاء لجنة الصلح هم : السكرتير تأزاز قبرى سلاسى ، وأبا قبريسوس هيلى ، والقس سلاسى هبتو ، والشيخ عبد العليم إدريس ، والشيخ إدريس سليمان الدين ، وبلاتا نقاش محمد .

(١٦) الذين حضروا هذا الاجتماع هم : السيد طلسم الحاج حسين إمناى والسيد إبراهيم حسن بيان والشيخ نور حسين ناصر ، والفيتورارى حقوص آدم ، والفيتورارى حرقوت أباى ، والقس قبرى سلاسى ... وتقرر فى هذا الاجتماع أن توضع أكاليل من الزهور فى قبور الجانبين .راجع صحيفة " إثيوبيا "، العدد 7، بتاريخ 30 مارس 1950 .

(١٧) راجع الهامش رقم 3 . والعدد الذى ذكرته صحيفة " إثيوبيا " كان أكبر مما أعلنته محكمة التحقيق . وهذا قد يكون عائدًا إلى أن عدد من الجرحى كان واحدا من الأندنت ، وثلاثة من شباب الرابطة قد توفوا لاحقًا .

(١٨) مقابلة مع دقيات قبرى يوهانس تسفاماريام عام 1998 .

(١٩) FO 371/80873, JT 1015/86, Freeman M.P. to Secretary of State, approx. 1/3/1950 .

(٢٠) راجع الهامش رقم 3 ، شهادة تدلا بايرو، رقم 55 صفحة 2 .

(٢١) راجع الهامش رقم 3، الصفحتان 44 – 39 – 38 و 31 كما اتضح من التقرير فى الملحق A. وقدم 154 إرتريًا للمحاكمة. ولقد أدانت المحكمة 113 منهم، وبرأت 41. وقد حوكم47 منهم بتهمة السرقة، و 29 بتهمة الشغب، و 10 بتهمة حيازة قنابل يدوية، و12 بحيازة سيوف وسكاكين، و4 بتهمة القتل، و8 بإشعال الحرائق فى المساكن .

(٢٢) راجع الهامش رقم 3 ، 227، الصفحة رقم 36 ، والفقرة رقم 55 (vi)

(٢٣) FO 371/80873, Freeman (MP) and S. Pankhurst to E Bevin . Undated (Approx) 10-13/2/1950

(٢٤) FO 371/80984, The united nation commission in Eritrea. A Sum mary of its Activities. Feb. 12-19, 1950 Quoted by Ogbazghi Yohannes, o. 143 عندما اعترض سفير جواتيمالا

المستر غارسيـــا باور على اقتراح استافورد . رد عليه هذا الأخير باستخفاف :- إن هذا يتحدث انطلاقًا من مشاعر الدونية التى تحكمه "

(٢٥) FO 371/80985, Drew Memorandum, 14/3/50. Quoted by Ogbazghi Yohannes, p. 144

(٢٦) Amare Tekle, p. 144 من بينهم البريجادير دروى حاكم إرتريا والمستر إسكريفنر أحد كبار المسؤلين فى وزارة الخارجية البريطانية.

(٢٧) FO 371/80873, sdo Adi Uegri,s Report, 12/2/50 إضافة إلى ذلك يوضح هذا التقريـــر أن دجيات دستا مسلينى (عمدة) بلدة إنتيبشو كانت تربطه صداقة حميمة مع زعيم عـصابة الـشفتا المشهور دبساى درار . وقد علم أنه فى هذه الفترة ، ثبت أن اثنين من شـــباب أعــضاء حــزب الأندنت كانا قد لجآ إلى بلدة عدى أربعتى .

(٢٨) راجع صحيفة حنتى إرتريا (وحدة إرتريا) السنة الأولى العدد 12 ، بتاريخ 1/4/1950 .

(٢٩) Trevaskis, p. 99

(٣٠) مقابلة مع قرازماتش بهتا إيوآب 1997.

(٣١) UN General Assembly, Official Records Fifth Session, Supplement

(٣٢) No. 8 (A/1285) Lake Success. new york, 8 June 1950, p. 20

(٣٣) راجع صحيفة (إثيوبيا) السنة الثالثة، العدد 171 ، بتاريخ 26/3/1950

(٣٤) راجع صحيفة حنتى إرتريا (وحدة إرتريا) السنة الأولى، العدد 22 ، بتاريخ 17/5/1950 .

(٣٥) مقابلة فى أسمرا مع قنزماتش تسفا سلاسى كيدانى بتاريخ 9/8/1926 وهذه الرواية يؤكــدها العديد من الأشخاص الآخرين . ويروى الناس أن زموى نباراى كان يردد شعارًا خاصًا به يقول فيه بالحـــرف الواحد : " لم أخلف البنين بسبب داء السيلان، ولا أملك تركـــة أرض بسبب برهى (يقصد أن أزماج برهى قـــد انتزع أرضه) ". ويؤكد الكثيرون أن زموى هذا كان يتوعد علانية بالانتقام من أزماج برهـــى .

(٣٦) ولد أزماتش برهى قبريكيدان فى قرية دمبى منج بمديرية سراى . وقد كان عمدة لمنطقـــة قوح جعا ودقى دقنًا • وكان ملمًا أيضًا بالقوانين التقليدية المحلية وخصوصًا قانون أدكمـــى ملقــا ولعب دورًا كبيرًا فى تجميع هذه القوانين المحلية التقليدية . وكان أيضًا أحد مؤسسى حزب إرتريا للإرتريين وقد انتخب فى عام 1947 ليكون نائب رئيس حزب إرتريا للإرتريين فى مديرية سراى وإغتالته زمرة الشفتا أسرسهى ومعه زوج أخته وأحد أقاربهم . راجع : Chi e dell'Eritrea, p. 44

(٣٧) راجع صحيفة حنتى إرتريا (وحدة إرتريا) السنة الأولى، العدد 13 ، بتاريخ 5 أبريل 1950 .

(٣٨) راجع هامش رقم 30، صفحة رقم 16، والفقرة 100 – 99 .

(٣٩) راجع هامش رقم 30، صفحة رقم 32، والفقرة رقم 219 ...

(٤٠) راجع هامش رقم 30، صفحة رقم 17، والفقرة رقم 110 . وموقف حزب الأندنت هذا كان فى الأصل قد طرحته إثيوبيا من قبل فى اجتماع الجمعية العمومية للأمم المتحدة . لكن هذا الموقف لم يكن يحظى بالقبول داخل الحزب .

(٤١) Okbazghi Yohans, p. 146

(٤٢) راجع الهامش رقم 30، صفحة رقم 21، الفقرة 136– 141 .

(٤٣) راجع الهامش رقم 30، صفحة رقم 22، الفقرة رقم 144– 142

(٤٤) راجع الهامش رقم 30، صفحة رقم 22، الفقرة رقم 146 – 145 صحيفة حنتى إرتريا (وحدة إرتريا) السنة الأولى، العدد 20 ، بتاريخ 8/5/1950 .

(٤٥) راجع الهامش رقم 30 صفحة رقم 23الفقرة 249 – 147 .

(٤٦) راجع الهامش رقم 30، صفحة رقم 35 الفقرة رقم 267 – 265 .

(٤٧) راجع الهامش رقم 30، صفحة رقم 24 الفقرة رقم 162 – 155 .

(٤٨) راجع الهامش رقم 30، الصفحتان رقم 26 – 24، الفقرة رقم 170 – 163 .

(٤٩) راجع الهامش رقم 30، صفحة رقم 26 الفقرة رقم 171 .

(٥٠) راجع الهامش رقم 30، الصفحتان رقم 27 – 26، الفقرة رقم 183 – 172 .

(٥١) ممثلو الدول فى بعثة تقصى الحقائق التابعة للأمم المتحدة التى وقعت على الوثيقة هم : آنغ كين ، (بورما) كارلوس غارسيا باور (قواتيمالا) أرلينغ كفالى (النرويج) ميان زياد الدين (باكستان) إف . إتش . ترون (جنوب إفريقيا) بالإضافة إلى بطروس جى شميدت (سكرتير أول) .

هوامش الفصل الثامن عشر :

(١) صحيفة حنتى إرتريا (إرتريا) السنة الأولى، العدد 22 17/5/1950 .

(٢) FO 371/ 80876, JT 1015/164, D.C.A Cook Asmara to M. Stewrt, Foreign Office, 16 May 1950 هناك وثيقة أخرى ترتبط بالوثيقة المذكورة وهـي محفوظـة فـي أرشـيف وزارة الخارجية البريطانية . ولكن لم يسمح بعد برفع سريتها للجمهور . وهناك شكوك بأنه ربما أن هذه الوثيقة تفضح المزيد من المؤامرات التى كان يحيكها استافورد لتأسيس الحزب التقسيمى. وهـذه الوثيقة تحمل الرقم الأرشيفى التالى :- FO 371/80876, JT 1015/165-

(٣) راجع الهامش رقم FO 371/80876, JT 1015/164.2

(٤) المصدر السابق par. 5

(٥) المصدر السابق

(٦) المصدر السابق

(٧) المصدر السابق

(٨) المصدر السابق

(٩) صحيفة حنتى إرتريا (وحدة إرتريا) السنة الأولى، العدد 26، بتاريخ 14/8/1950 .

(١٠) Trevaskis, A study of the devolopment of the shifta problem .... FO 371/80876 62366, JT 1015/170, 13 june 1950 راجع هامش الفصل الثالث عشر رقم 3 .

(١١) راجع صحيفة " إثيوبيا " السنة الرابعة، العدد 188 ، بتاريخ 25/8/1950 .

(١٢) راجع صحيفة حنتى إرتريا " وحدة إرتريا " السنة الأولى، العدد 22 ، بتاريخ 17/5/1950 .

(١٣) FO 371/80875, JT 1015/142, 15/5/1950 فى تلك الليلة التى أُلقيت فيهـا القنبلـة، كـان سكرتير حزب الأندنت السيد تدلا بيرو وعائلته داخل المنزل لكن لم يصب أحد بأذى .

(١٤) FO 371/80874, JT 1015/129 2/5/1950

(١٥) التقرير المؤرخ بـ 24 ابريل يوضح أنه خلال الأسابيع الثمانية المنصرمة مـن ، بتـاريخ صدور التقرير، كان قد قتل ثمانية من الإيطاليين . FO 371/80876, 24/4/1950 .

(١٦) غضب الإيطاليين بدأ يتحول نحو البريطانيين . على سبيل المثال، انـدلع شـجار فـي 20 مارس في أحد البارات بين (الإيطاليين والبريطانيين) وطُعن أحد البريطانيين بخنجر . ونـشر هذا الخبر في عدة صحف بريطانية راجع FO 371/80876, JT 1015/153, Undated .

(١٧) راجع الهامش رقم 15 .

(١٨) FO 371/808155, 24/5/1950

(١٩) FO 371/80876, JT 1015/169, 9/6/1950 .

(٢٠) FO 371/80876, Cook Aide Memoire for H.E Sig Brusasca ca . June 1950 .

(٢١) راجع الهامش رقم 20. إذا قارنا هذا العدد من القتلى بتقارير عام 1949 و 1948، فإننا نجـد أن العدد المذكور في تقرير الشهور الأربعة من عام 1950 كبير جدًا. وعلى سبيل المثال . نجد أنه في عام 1948 قتل خمسة عشر فقط، وفي عام 1949 قتل أحد عشر فقط، وقد كان عام 1949 هـو العام الذي قتل فيه أكبر عدد من الإيطاليين؛ حيث قتل 13 إيطاليًا أما في عام 1948 فقد قتـل 8 من الإيطاليين فقط . ومن المؤسف والمحزن أن يُقتل 44 مواطنًا إرتريا بريئًا في غضون 4 أشهر فقط (من عام 1950) وهذا إن دل على شئ فإنما يدل على أن الصدامات كانت تسير في الاقتتال الأهلي .

(٢٢) FO 371/80876, JT 1015, 1 June 1950.

(٢٣) FO 371/80876, Cracknell to Chief Secretary , 3 June 1950 الشخص الـذي قـدم هـذه المعلومات هو زموى هيلي . وهو إثيوبي من إقليم تجراى ومن الذين كانوا ضمن عصابة بينـي حقوص . ومن بين المعلومات التي رواها ما قاله :- .... إن قبراى تسفاظيون وهيلي أباى ، ذهبا إلى إقليم تجراى والتقيا براس سيوم منقشا حاكم إقليم تجراى ووجدا منه التشجيع والـدعم وتلقيـا التوجيهات بالعودة للعمل في إرتريا، وأنه أبلغ الشرطة بأن الحكومة الإثيوبية ترسل إليهم الأموال لكنها كانت تدخل جيوب قادة حزب الأندنت .

(٢٤) FO 371/80876, FOAAT . Minutes " Anti – Shifta measures in Eritrea 5. June 1950 .

(٢٥) FO 371/80877, 23 June, 1950 .

(٢٦) FO 371/80877, JY 1015/180, Lascelles to V/Minutes Zewde of Ethiopia 26 June, 1950 .

(٢٧) FO 371/ 80877, Zewde G. Hiwet to Lascelles, 22 June 1950.

(٢٨) FO 371/80877, Monthly Political Report May, 11- June 10, 1950

(٢٩) (FO 371/80877, O.C 208 Sgn. R.A.F.TO District commander,) Un- dated

(٣٠) FO 371/80877, Deterrent Measures to be Taken Against Shifta, 4 July 1950

(٣١) ولد رفائيل أبرها هو أحد لصوص الشفتا والقتله العاديين وقد صدر بحقه هذا الحكم؛ لأنه شارك فى عملية قتل أحد الجنود وامرأة وقتل احد المستوطنين الإيطاليين .

(٣٢) راجع فى الصحيفة الأسبوعية السنة الثامنة، العدد 407 ، بتاريخ 22/6/1950 ، المقابلة التى أجريت مع السيدة سعدى حسن (وابنة دقيات حسن على) وهى زوجة ابن أزماج عبد لقادر جابر .

(٣٣) كان فيتوريو لونجو احد الإيطاليين الإرتريين، وهو من كبار المستشارين فى حزب الإيطاليين الإرتريين منذ عام 1947 . وكان فى البداية يطالب بالوصاية الإيطالية على إرتريا، ثم أصبح لاحقًا يدافع عن استقلال إرتريا . وقد اتهمه حزب الأندنت بأنه أحد المحرضين على الاقتتال الذى حدث بين حزب الأندنت وحزب الرابطة الإسلامية فى عام 1950 . وظلوا يرسلون إليه رسائل تهديد بالموت حتى نفذوا وعيدهم بالفعل عندما أطلق عليه الرصاص فى 20/7/1950 فى شارع فيالى بادليو الذى سمى فيما بعد بشارع أنزو مانتزو، وقد لقى حتفه جراء ذلك . راجع (chi e dell'Eritrea p. 18)

(٣٤) ولد دقيات أرايا واسيى فى مدينة كرن عام 1950، وتلقى قسطًا كبيرًا من التعليم الإيطالى فى تلك الفترة، وعمل فى الصومال ، رئيسًا لمكتب السجلات ومترجمًا . وعندما غزت إيطاليا إثيوبيا نقل إلى أديس أبابا وهناك عمل ، أولاً مترجماً للمارشال قراسييانى ثم لدوكاد أوستا ، وفى عام 1940 رقى إلى منصب رفيع ونقل إلى أسمرا . وعلى الرغم من أنه كان واحدًا من المؤسسين الرئيسيين بجمعية فقرى هجر (حب الوطن) فإنه كان أيضًا واحدًا من الذين لعبوا دورًا كبيرًا فى تبديل جمعية حب الوطن إلى حزب يطالب بالانضمام إلى إثيوبيا . وأصبح واحدًا من القادة الأساسيين فى تلك الفترة لهذا الحزب ، وأما فى فترة الفيدرالية فقد خدم فى إدارة الحكومة الإرترية سكرتيرًا (وزيرًا) ويعرف عن دقيات أرآيا أن والده إثيوبى من منطقة وقرا (إثيوبيا) راجع chi e dell' Eritrea p. 21

(٣٥) FO 371/80878, JT 1015/194, 29 July 1950 وأيضًا راجع الصحيفة الأسبوعية، السنة الثامنة، العدد 413، بتاريخ 3/8/1950 .

(٣٦) راجع صحيفة " وحدة إرتريا " السنة الأولى العدد 19 ، بتاريخ 26 مارس 1950 FO 1015/853, Eritrea – Annual Report for 1950.p 30. 174

(٣٧) راجع الصحيفة" الأسبوعية، السنة الثامنة، العدد 415 ، بتـاريخ 17/8/1950، وبعـد مـوت برهى فأن ولد قبرئيل كان الوحيد الذى تبقى من الأشقاء الأربعة الذين كانوا يشكولن عصابة أولاد موسى أزقى . وقد أوردت الصحيفة الأسبوعية أن الجرائم التى شارك فيها برهى وأفضت إلـى القتل كانت كالتالى : موت 11 إيطاليًا ومالطى وإغريقى وثلاثة صـقليين مـن جنـود الـشرطة الإرترية .

(٣٨) FO 1015/529, 12 August 1950

(٣٩) راجع صحيفة " وحدة إرتريا " السنة الأولى، العدد 36 ، بتاريخ 23/8/1950 .

(٤٠) FO 1015/529, R Dean, FAAAT, Minutes, 14 September, 1950 .

(٤١) FO 371/80878, Foreign Office to Whitehall, 28 September, 1950 .

(٤٢) FO 1015/529, Anti Shifta Operation, 26 August, 1950 .

هوامش الفصل التاسع عشر :

(١) Okbazghi Yohannes, p. 149 ff

(٢) المصدر السابق p. 150

(٣) المصدر السابق 150 – 151 .p

(٤) المصدر السابق 152 – 151 .p

(٥) المصدر السابق p. 152

(٦) المصدر السابق p. 153

(٧) ibid, p. 153 – 154 هذا ما قاله جورج ماكغى مساعد وزير الخارجية مخاطبًا سكرتير وزارة الخارجية الباكستانية عندما اجتمعت لجنة هيئة الأمم المتحدة فى جنيف فى الفترة من 24/5/1950 لإعداد التقرير النهائى حول إرتريا .

(٨) المصدر السابق p. 154

(٩) المصدر السابق p. 155

(١٠) المصدر السابق 157 – 156 .p

(١١) المصدر السابق p. 157

(١٢) المصدر السابق 157 – 156 .p

(١٣) المصدر السابق p. 157

(١٤) المصدر السابق p. 157

(١٥) المصدر السابق p. 158

(١٦)المصدر السابق 15 – 156 .p على سبيل المثال أيدت هولندا وصاية هيئة الأمم المتحدة، ووقفت ضد قرار الفيدرالية. أما السويد فقد امتنعت عن التصويت؛ لأنها لم تكن مهتمة بالموضوع برمته راجع الهامش رقم 1، فى الصفحة رقم 164 .

(١٧) الهامش رقم 1، الصفحتان رقم 164 – 165 .

(١٨) J. Spencer, Ethiopia AT Bay, p. 233

(١٩) المصدر السابق p. 234

(٢٠) المصدر السابق p. 234

(٢١) المصدر السابق p. 234 – 235

(٢٢) المصدر السابق p. 234

(٢٣) الهامش رقم ١، الصفحة رقم 168.

(٢٤) الهامش رقم ١، الصفحة رقم 169.

(٢٥) الهامش رقم ١، الصفحة رقم 170.

(٢٦) الهامش رقم ١، الصفحة رقم 170.

(٢٧) الهامش رقم ١، الصفحة رقم 172.

(٢٨) الهامش رقم ١، الصفحة رقم 173.

(٢٩) FO 1015/527, Sir. Is . UN to Foreign Office, 6 November 1950

(٣٠) الهامش رقم ١، الصفحة رقم 170– 169 .

(٣١) FO 1015/527, Sir. V. Mallet, Roma to foreign Office, 7 November

(٣٢) فى الجزء الأول من الخطبة التى ألقاها الشيخ إبراهيم سلطان أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، قرأ ورقة أعدها دقيات سبهتو يوهنس، وهى توضح طبيعة العلاقة القائمة بين الحكومة الإثيوبية وعصابات الشفتا. وتوضح هذه الورقة أنه : فى مارس 24 من عام 1950 ذهب ولد قبرئيل موسى أزقى وشقيقه برهى إلى اكسوم (إثيوبيا) والتقوا بمسؤولين من إقليم تجراى، وأكدوا لهم ولاءهم لإثيوبيا، وأن شخصًا إرتريًا آخر يدعى حانيتا قبر ماريام من سكام منطقة قوحاين توجه فى 27 مارس 1950 للغرض نفسه ، وأن زعيم عصابة الشفتا أسرسهى إمبايية قد تسلل مع عصابته إلى إقليم تجراى عبر بلدة راما، ومكث عدة أيام مع حاكمى منطقتى أحسئا وعد أربعتى ، وأنهم تلقو تعليمات منهم UN GA . AD for political committee, A/AC. 38/l. 46. 21 November 1950

(٣٣) UN GA Fifth Session, Ad hoc political committee A/AC . 38/L 49 21 November – 1950

(٣٤) UN GA , Fifth Session, A/AC . 38/1. 47 21 November 1950, A/AC . 38L, 24 no – vember 1950

(٣٥) UN AG, Fifth Session, AD Hoc political, A/AC. 38/L, 51, 27 November 1950

هوامش الفصل العشرون :

(١) صحيفة حنتى إرتريا (وحدة إرتريا) السنة الأولى العدد 49 ، بتاريخ 22/10/1950.

(٢) الهامش رقم (1) .

(٣) صحيفة إثيوبيا، السنة الرابعة، العدد 189 ، بتاريخ 11/6/1950 .

(٤) صحيفة حنتى إرتريا (وحدة إرتريا) السنة الأولى، العدد 26 ، بتاريخ 14/6/1950

(٥) الدول التى أيدت مشروع الولايات المتحدة الامريكية كانت كما يلى " بوليفيا ، البرازيل ، بورما ، كندا ، الدنمارك ، الإكوادور ، اليونان ، ليبيريا ، المكسيك ، بنما ، أرقواى ، بيرو ، وتركيا .

(٦) Amare Tekle, p. 319-20

(٧) الصحيفة الأسبوعية، السنة التاسعة، العدد 430، التريخ 30/11/1950.

(٨) الهامش رقم 7 .

(٩) الهامش رقم 7 .

(١٠) الهامش رقم 7 .

(١١) Amare Tekle chart V. p. 326-7 دول أمريكا اللاتينية التى كانت تساند استقلال إرتريا هى:- كوبا ، جمهورية الدومينكان ، السلفادور ، جواتيمالا ، أورقواى . اما الدول التى كانت تؤيد مشروع الفيدرالية فهى :- الأرجنتين ، بوليفيا ، البرازيل ، كوستاريكا . الإكوادور ، الهندوراس . نيكارغوا ، بنما ، البراقاواى ، بيرو ، فنزويلا ، المكسيك .

(١٢) اما الدول التى حجبت صوتها بالإضافة إلى السويد فهى : إيران والهند إسرائيل ، تشيلى ، وكولومبيا ، وأفغانستان ، وأندونيسيا .

(١٣) الهامش رقم 1، الصفحة رقم 174.

(١٤) الهامش رقم 1 .

(١٥) الهامش رقم 1، الصفحة رقم 175 .

(١٦) الهامش رقم 1، الصفحة رقم 175 – 176 .

(١٧) Amare Tekle, p. 331 – 332

(١٨) المصدر السابق p. 332

(١٩) المصدر السابق p. 334

(٢٠) المصدر السابق p. 335

(٢١) راجع الصحيفة الأسبوعية . السنة التاسعة، العدد 431، بتاريخ 7/12/1950 .

الدول التى عاضت المشروع الفيدرالى هى : الاتحاد السوفييتى، جمهورية روسيا البيضاء، بولندا، تشيكوسلوفاكيا، كوبا،جمهورية الدومينكان، السلفادور، قواتيمالا، باكستان. وأما الدول التى حجبت أصواتها فهى: السويد، إسرائيل، المملكة العربية السعودية، أرجواى.

(٢٢) BMA. Eritrea Annual Report – 1950, p. 6. par . 23

(٢٣) الصحيفة الأسبوعية ، السنة التاسعة ، العدد 431 ، بتاريخ 7/12/1950.

(٢٤) صحيفة إثيوبيا ، السنة الرابعة، العدد 211 ، بتاريخ 3/12/1950 .

(٢٥) صحيفة حنتى إرتريا (وحدة إرتريا) طبعة خاصة 5/12/1950.

(٢٦) صحيفة حنتى إرتريا (وحدة إرتريا) السنة الأولى ، العدد 51 ، بتاريخ 6/12/1950.

(٢٧) صحيفى" وحدة إرتريا " السنة الأولى ، العدد 53 ، بتاريخ 20/12/1950 ، مثلاً فى هذه الطبعة كتب الشاب ظهى أبرها وهو أحد أنصار الكتلة الاستقلالية مقالاً يوضح فيه أن هناك جدلاً واسعًا فى أوساط الشباب يزعم فيه كل طرف بأنه حقق الانتصار على الطرف الآخر ، ودعا هذا الشباب فى ختام مقاله الشباب من الطرفين (دعاة الاستقلال أو الانضمام) إلى إقامة نادٍ يجمع الشباب ليتبادلوا فيه النقاش.

(٢٨) FO 1015. Drew To FO, London, 13 December 1950 .

هوامش الخاتمة :

(١) صحيفة " وحدة إرتريا " ، السنة الأولى ، العدد 55 ، بتاريخ 3/1/1951 .

(٢) دقيات زرئوم كفلى واحد من أبرز القادة والمؤسسين لحزب الأنـــدنت، وكـــان فـــى فتـــرة الاستعمار الإيطالى قد تبوأ عدة مناصب راجع (Chi e dell'Eritrea, p 302.)

(٣) راجع الهامش رقم 1.

(٤) راجع الهامش رقم 1.

(٥) راجع الهامش رقم ١، وأيضًا الصحيفة الأسبوعية، السنة التاســعة ، العــدد 435 ، بتــاريخ 4/1/1951.

(٦) مقابلة مع السيد ولد آب ولدماريام عام 1987 .

(مراجع)

(المصادر الرئيسية):

Department of State. Division of Communication and Recoreds, 1947 – 1950

Four power commission of investigation Reports, Eritrea I.A 4parts public Records Office, Files FO371

FO 230

FO 1015

FO 230

UN General Assembly. Report of the UN commission for Eritrea, Third – Sixth Sessions, 1949 – 1950

(Research and Documentation Centre of Eritrea) RDC

The Yohannes Tzeggai Collecyion, ER/FF/01/150

FR/FE/01/49

FR/FO/01/50

FR/FB/01/50-48

FR/FG/01/150

FR/FC/01/40-42

الصحف

الصحيفة الأسبوعية الإرترية

إثيوبيا

صوت الرابطة

ميراهتى إرتريا

حنتى إرتريا

وحدة إرتريا

Il Quotidiano Eritea

The Eritrean Daily news

أهم المقابلات

مقابلة مع السيد ولد آب ولد ماريام فى روما عام 1982 (أجرى المقابلة أرفاينى برهى)
عرارب عام 1987 (أجرى المقابلة قبرى ثلاثى يوسيف)
مقابلة مع الشيخ إبراهيم سلطان فى القاهرة عام 1983 (أجرى المقابلة أحمد الحاج على)
دقيات قبرى يوهنس تسفامريام أسمرا عام 1998 (أجرى المقابلة ألم سقد تسفاى)
قرزماتش سيوم معاشو أسمرا عام 1997 (أجرى المقابلة ألم سقد تسفاى)
السيد يوهانس ظقاى أسمرا عام 1996 و 1997 (أجرى المقابلة ألم سقد تسقاى)
الشيخ صالح موسى أبو داود أسمرا عام 1999 (أجرى المقابلة ألم سقد تسقاى)
قرازماتش قبرى ماس أسمرا عام 1997 (أجرى المقابلة يمانى مسقنا)
قرازماتش بهتا إيوب أسمرا عام 1997 (أجرى المقابلة يمانى مسقنا)
فيتوورارى حقوص شامبقو عام 1997 (أجرى المقابلة يمانى مسقنا)

الكتب

Churchill, W.R. The Second War Vol I, The Gathering Storm, Penguin Books, 1948

Dan Segre, Vittorio, La Guerra privata del Tenente Guillet, TEA Milano february 1997

Evans, The Battle of keren. Perrin, 1941

Gebru Tareke, Ethiopia power and protest, Red Sea press inc, law- renceville NJ, 1996

Ghebre medhin, jordan, peasants and Nationalism in Eritrea. A Critique of Ethiopian Studies, The Red Sea press inc. Trenton NJ 1989

Gebre – Ab, Habtu, Ethiopia and Eritrea Red Sea press, Trenton NJ1993

Government of United Kingdom, Ministry of information, The first to Be free. His Majesty's Stationary, london, 1944

Okbazghi Yohans, Ertitrea A pawn in World politics, Uk niversity of Florida, Gainsville Fla 1991

Pankhurst, Richard, GTALY and Ethiopia, The Emperor Rides Back in Triumph, African Quarterly 1971 -1972

Pankhurst, Sylvia, British policy in Eritrea

Walthanstow Press, Woodward Green, UK (undated)

" Ethiopia New " Book Woodward Green, 1952.

Puglisi, G,. Chi e dell'Ertitrea, Agenzia Regina, Asmara, 1952

Rasmunsson, J.R,. A History of Kagnew Station and American Forces in Eritrea, Asmara, 1973

Sbacci, A,. Ethiopia Under mussolini, Fascism and the colonial Experience, Zed Book LTD, London, 1985.

Spenccdr, J., Ethiopia at Bay : A Personal account of the Haile Qelasie Years. Reference publication Inc., Algonac, Mich, 1987.

Pankhurst, Sylvia, Eritrea on the Eve, "new Times a Tecle, Amare, the Creation of the ethia, Eritrean Federation : A Case Study in post – wer international Relations, Uviversity of Denver, University Microfilms inc., Ann Arbor, Mich,. 1964 (unpublished)

Tekeste Negash, Eritrea and Ethiopia, the Federal Experience, Nordiska Afrikainstitutet, Uppsala, 1997 .

المؤلف فى سطور :

ولد ألم سقد تسفاى فى عام ١٩٤٤ بمدينة عدى خوالا (جنــوب إرتريــا) ، وحصل على البكالوريا فى القانون من جامعة الإمبراطور هيلى سلاســى بــأديس أبابا، وواصل تعليمه العالى فى الولايات الــمتحدة الأمريكيــة، وحــصل علـــى درجة الماجستير فى القانون من جامعة إلينوى، ثــم واصــل التحــضير لــشهادة الدكتوراه فى مجال القانون والتنمية الاقتصادية فى جامعة ويسكونسن. لكــن بعــد عامين من ذلك قطع الدراسة وقرر الالتحاق بصفوف الثورة الإرتريــة فـــى عــام ١٩٤٧م ، وهناك عمل مدرسًا بمدرسة الثورة، ثم عضوًا بالفرقة الثقافية التراثيــة، حيث أسهم بتأليف العديد من الأعمال الأدبية والدرامية، كما عمل باحثًــا تاريخيًّــا وصحفيًا إعلاميًّا بإذاعة صوت الجماهير الإرترية التى كانت تبث برامجهــا مــن الميدان.

عقب تحرير البلاد فى مايو ١٩٩١م واصل المؤلف نشاطاته الثقافية والأدبية، وعمل مسؤولاً للمركز الثقافى، ثم أسهم فى إعداد الدراســات وصــياغة القــوانين المتعلقة بملكية الأراضى فى إرتريا.

واليوم يعمل المؤلف فى قيادة مشروع كتابة التاريخ الإرترى الــذى ترعــاه الجبهة الشعبية للعدالة والديمقراطية، وهو متفرغ لأبحاث التاريخ والكتابة.

من أهم الكتب التى ألفها ألم سقد تسفاى " ودى حدرا ١٩٩٣م " (سيرة ذاتية لأحد الصعاليك ذائعى الصيت من قطاع الطرق فى إرتريــا) ، (أســبوعان فـــى خطوط القتال – ١٩٧٧)، وقد ترجم المؤلف بنفسه هــذه المجموعــة القصــصية القصيرة إلى الإنجليزية فى عام ٢٠٠٢.

كما شارك مع الباحث مارتن دورنبول فى عام ١٩٩٩م فى إعـداد دراسـة حول إرتريا بعنوان " إرتريا ما بعد الأزمة "، وصدر له مؤخرًا كتاب تاريخى آخر بعنوان " الفيدرالية بين إرتريا وإثيوبيا / من ماتبنزو إلى عهد تدلا "، كما ألف عددًا من قصص الأطفال.

وجدير بالذكر أن إحدى التمثيليات الدرامية التى ألفها ألم سـقد فـى نهايـة الثمانينيات خلال فترة الكفاح المسلح " الحرب الأخرى " قد فازت مـرتين بلقـب أفضل تمثيلية للأسبوع فى برنامج إذاعة البى بى سى البريطانية؛ حيث ترجمتهـا الإذاعة إلى الإنجليزية وبثتهـا أكثـر مـن مـرة فـى منتـصف التـسعينيات.

المترجم فى سطور :

- درس سعيد عبد الحى فى مدينة القضارف السودانية حتى المرحلة الثانوية .

- تخرج فى مطلع ١٩٨٤م فى كلية الزراعة بجامعة الفاتح – طرابلس الغرب – ليبيا .

- التحق بصفوف الثورة الإرترية فى عام ١٩٨٤م .

- عمل فى مفوضية الزراعة بالقاعدة الخلفية للثورة، ثم فى جهاز الإعلام (القسم العربى بإذاعة صوت الجماهير الإرترية، ثم محررًا فى مجلة ساقم لسان حال الجبهة الشعبية لتحرير إرتريا) .

- كان عضوًا مؤسسًا لصحيفة إرتريا الحديثة، وهى الجريدة الرسمية، ثم مسؤولاً لعدد من الأقسام بالإذاعة والتليفزيون على التوالى .

- عمل رئيسًا لتحرير مجلة الأمانة حتى عام ١٩٩٨م، ثم رئيسًا لقسم الصحافة والمطبوعات بوزارة الإعلام .

- يشغل حاليًا منصب مفوض بالإنابة بمفوضية المغتربين الإرتريين .

إصدارات المشروع القومى للترجمة بعد الألف الأولى
(من ١٠٠١ - ١١٠٠)

١٠٠١	مسألة فلسطين	هنرى لورنس	بشير السباعى
١٠٠٢	تاريخ مصر الحديث	ماسيمو كامبنينى	عماد بغدادى
١٠٠٣	القومية والعقلانية	نخبة	أمنية عامر ومحمد عبد السلام
١٠٠٤	المرجع فى فن الدراما	جون لينارد	محمد رفعت يونس
١٠٠٥	الحالة الحاضرة لمصر (١٦٧١)	جوفنى ميكيلة فنسلبيو	وديع عوض
١٠٠٦	سيكولوجية القوى الإنسانية	نخبة	إشراف: صفاء الأعسر
١٠٠٧	شجاعة طائر الحناء (رواية)	ماوريتزيو ماجانى	أمانى فوزى حبشى
١٠٠٨	اضطرابات اللغة عند الأطفال	آنى ديمون	إيناس صادق ولميس الراعى
١٠٠٩	المسيحيون والمسلمون إخوة أمام الله	الأب كريستيان فان نسبن	أنور مغيث
١٠١٠	الموسوعة الشاملة للحضارة الفرعونية	جى راشيه	فاطمة عبد الله محمود
١٠١١	الحقيقة والتطور عند شبلى شميل	مجدى عبد الحافظ	مجدى عبد الحافظ
١٠١٢	لكل طريقته (رواية)	ليوناردو شاشا	عامر الألفى
١٠١٣	الأساطير والفلكلور فى موردڤا	تاتيانا دفياتكنا	عزة الخميسى
١٠١٤	القصة والبنية والأسلوب	روبرت مكى	حسين عيد
١٠١٥	السيد (رواية)	ثريا أنطونيوس	جمال الجزيرى ومحمود حسب النبى
١٠١٦	جامعة كل المعارف ج١	إشراف: إيف ميشو	نخبة
١٠١٧	جامعة كل المعارف ج٤	إشراف: إيف ميشو	نخبة
١٠١٨	جامعة كل المعارف ج٥	إشراف: إيف ميشو	نخبة
١٠١٩	نظرة على فن الكتابة عند العرب فى القرن الثالث الهجرى	زكى مبارك	إبراهيم عوض
١٠٢٠	مختارات من إبسن مج١ (ميراث الترجمة)	هنريك إبسن	نخبة
١٠٢١	مختارات من إبسن مج٢ (ميراث الترجمة)	هنريك إبسن	نخبة
١٠٢٢	مختارات من إبسن مج٣ (ميراث الترجمة)	هنريك إبسن	نخبة
١٠٢٣	مصادر البصيرة الدينية	جوزايا رويس	أحمد الأنصارى
١٠٢٤	الروس فى بلد الأهرام	جالينا أ. بيلوفا وتاتيانا أ. شيركوفا	على فهمى عبد السلام
١٠٢٥	أنتيجونى (مسرحية)	سوفوكليس	منيرة كروان
١٠٢٦	تاريخ الموريسكيين : مأساة أقلية	أنطونيو دومينغيث أورتيث وبرنارد فينسينت	عبد العال صالح
١٠٢٧	مسألة فلسطين (مج١ ، ك٢)	هنرى لورنس	بشير السباعى
١٠٢٨	ثلاثية حول الرواية	ميلان كونديرا	بدر الدين عرودكى
١٠٢٩	الحياة فى مصر القديمة	فرانسوا دوما	محمد رفعت عواد
١٠٣٠	الحياة اليونانية (ميراث الترجمة)	ألفرد زيمرن	عبد المحسن الخشاب
١٠٣١	القاهرة فى الأدب المصرى الحديث والمعاصر	دينا حشمت	دينا حشمت
١٠٣٢	مختصر مشاهير الفلاسفة (ميراث الترجمة)	ديوجين لارينيوس	عبد الله حسن
١٠٣٣	حياة مشاهير الفلاسفة (مج١)	ديوجينيس اللائرتى	إمام عبد الفتاح
١٠٣٤	الإنسان والإنسان الأعلى	برنارد شو	محمد قدرى عمارة
١٠٣٥	نشأة الروح القومية المصرية	محمد صبرى السوربونى	ناجى رمضان عطية

١٠٣٦	رسائل من تركيا (١٧١٦–١٧١٨)	ليدى مارى وورتلى مونتاجو	إيزابيل كمال
١٠٣٧	الحكايات الشعبية الروسية	نصوص قديمة	عبد الرحمن عبد الرحمن الخميسى
١٠٣٨	ذكريات مصورة عن مصر	خالد ضياء الدين	سامية محمد جلال
١٠٣٩	مصر فى عصرنا الحديث	أناتولى زخاروفيتش	على فهمى عبد السلام
١٠٤٠	لمحات من الغزل الصوفى فى الشعر الفارسى	نخبة	إسعاد عبد الهادى قنديل
١٠٤١	قصة جوزيف أندروس (رواية)	هنرى فيلدنج	إيناس إبراهيم
١٠٤٢	كشف المحجوب (ج١) (ميراث الترجمة)	الهجويرى	إسعاد عبد الهادى قنديل
١٠٤٣	كشف المحجوب (ج٢) (ميراث الترجمة)	الهجويرى	إسعاد عبد الهادى قنديل
١٠٤٤	رحلات بوركهارت فى بلاد النوبة والسودان (ميراث الترجمة)	جون لويس بوركهارت	فؤاد أندراوس
١٠٤٥	موسوعة كمبريدج فى النقد الأدبى ج٨	نخبة	إشراف : مارى تيريز
١٠٤٦	موزاييك الحب والموت (رواية)	ناتاليا فيكو	على فهمى عبد السلام
١٠٤٧	حكايات مضحكة	ابن عبرى	صلاح محجوب
١٠٤٨	تاريخ الشراكسة	خيرى أرصوى وأيصون قاماجى	فؤاد أحمد كامل
١٠٤٩	حكايات شعبية تشيكية (الكتاب الأول)	نصوص قديمة	عرابى الخميسى
١٠٥٠	رفائيل (ميراث الترجمة)	لامرتين	أحمد حسن الزيات
١٠٥١	سر تطور الأمم (ميراث الترجمة)	جوستاف لوبون	أحمد فتحى زغلول
١٠٥٢	دولة محمد على فى الوثائق الإيطالية	أنجلو سماركو	نخبة
١٠٥٣	كم تبعد القاهرة	آن وولف	قاسم عبده قاسم
١٠٥٤	علم النفس فى البلاد العربية	رمضان عبد الستار	رمضان عبد الستار
١٠٥٥	زيبا (رواية)	محمد حجازى	سامية شاكر
١٠٥٦	تاريخ سجستان	مجهول	محمود عبد الكريم على
١٠٥٧	كراسة مصر (روايتان)	ناتاليا فيكو	على فهمى عبد السلام
١٠٥٨	أفغانستان فى التاريخ المعاصر	رضا على أبادى	أحمد محمد النادى
١٠٥٩	العقيدة والعلم	زيجريد هونكى	محمد أبو حطب
١٠٦٠	حرب العوالم	هـ.ج ويلز	رؤوف وصفى
١٠٦١	هملت (رؤية جديدة)	وليم شكسبير	جمال عبد المقصود
١٠٦٢	التعريب فى القرن الأول الهجرى	محمد الشرقاوى	محمد الشرقاوى
١٠٦٣	الأنباط	ج.و. بورسوك	آمال الروبى
١٠٦٤	مسرحية الراهب (ميراث الترجمة)	لويس عوض	لويس عوض
١٠٦٥	الثقافة والمقاومة	حوار دايفيد بارساميان مع إدوارد سعيد	علاء الدين أبو زينة
١٠٦٦	زين الأخبار	أبو سعيد عبد الحى بن الضحاك	عفاف السيد زيدان
١٠٦٧	عين القطة (رواية)	مارجريت أتوود	عبد الحميد فهمى الجمال
١٠٦٨	قصة الخادمة (رواية)	مارجريت أتوود	عبد الحميد فهمى الجمال
١٠٦٩	ديوان ابن يمين الفريومدى (ج١)	ابن يمين الفريومدى	محمد يونس
١٠٧٠	دليل ما بعد الحداثة	ستيوارت سيم	وجيه سمعان عبد المسيح
١٠٧١	الراحل ماتيا باسكال (رواية)	لويجى بيراندللو	محمد سعد إبراهيم
١٠٧٢	ولكن ليس على محمل الجد (مسرحية)	لويجى بيراندللو	سوزان بديع إسكندر
١٠٧٣	جيلنا	زبيدة جعفر	ربيع وهبة
١٠٧٤	قانون الشعوب	جون رولز	محمد خليل

١٠٧٥	العالم إرادة وتمثلاً مج١	أرتور شوبنهاور	سعيد توفيق
١٠٧٦	التعبير عن النجاح الاجتماعي في السينما المصرية	أمينة حسن	سعد الطويل
١٠٧٧	الأدب الصيني في القرن العشرين (ج١)	قو شينج هاو	عبد العزيز حمدى
١٠٧٨	المدينة العتيقة (ميراث الترجمة)	فوستيل دى لاكونج	عباس بيومى
١٠٧٩	اتجاهات قانونية عامة لمكافحة الاتجار بالأشخاص	محمد مطر	محسن يوسف
١٠٨٠	مسألة فلسطين (مج٢، ك٣)	هنرى لورنس	بشير السباعى
١٠٨١	تاريخ مختلف	أرماندو نيشى	إشراف: مجدى يوسف
١٠٨٢	كريك وأوريكس (رواية)	مارجريت أتوود	سحر توفيق
١٠٨٣	الأدب الأوروبى من منظور الآخر	فرانكا سينوبولى	إشراف: مجدى يوسف
١٠٨٤	ولدت بمصر منذ ٤٧٠٠ عام	جون فيليب لوير	حسن نصر الدين
١٠٨٥	المهاجرون الأندلسيون: شتات أهل الأندلس	مارثيدس جارسيا أرينال	محمود فكرى عبد السميع
١٠٨٦	قصب فى مهب الريح (رواية)	جراتسيا دليدا	سوسن على زين العابدين
١٠٨٧	إذا كان هذا إنسانًا (رواية)	بريمو ليفى	عماد البغدادى
١٠٨٨	أناشيد (شعر)	جياكومو ليوباردى	سمير مرقص
١٠٨٩	طائر الليل الهندى (رواية)	أنطونيو تابوكى	ناهد محمد عبد الله سعد
١٠٩٠	تقرير عن ثقافة السلام	مؤسسة ثقافة السلام	محسن يوسف
١٠٩١	القاهرة الأيوبية	نيل دى ماكنزى	عثمان مصطفى عثمان
١٠٩٢	ما التاريخ الآن؟	ديفيد كانادين	قاسم عبده قاسم
١٠٩٣	تاريخ قدماء المصريين (ميراث الترجمة)	أوغوسطوس ماريت	عبد الله أبو السعود
١٠٩٤	أساطير البحر	برنار كلافيل	خليل كلفت
١٠٩٥	فورتوناتا وخاثينتا (ج١)	بينيثو بيريث جالدوس	صبرى التهامى
١٠٩٦	فورتوناتا وخاثينتا (ج٢)	بينيثو بيريث جالدوس	صبرى التهامى
١٠٩٧	فورتوناتا وخاثينتا (ج٣)	بينيثو بيريث جالدوس	صبرى التهامى
١٠٩٨	فورتوناتا وخاثينتا (ج٤)	بينيثو بيريث جالدوس	صبرى التهامى
١٠٩٩	أسرار التوحيد فى مقامات الشيخ أبى سعيد (ميراث الترجمة)	محمد بن المنور	إسعاد عبد الهادى قنديل
١١٠٠	لن نفترق	ألم سقد تسفاى	سعيد عبد الحى

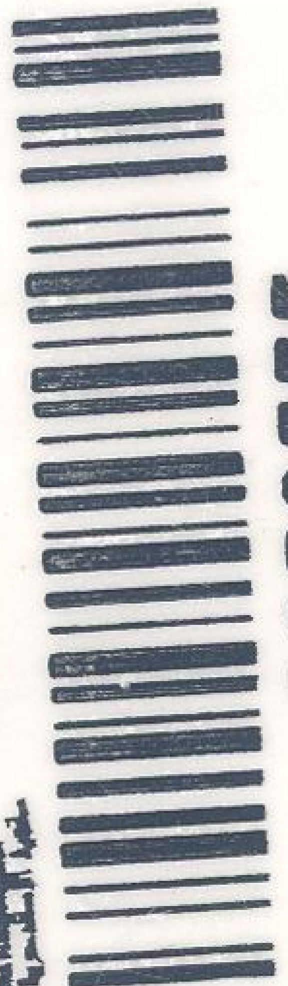
التصحيح اللغوى : **أسامة عرابى**

الإشراف الفـنى : **حسـن كامل**

المجلس الأعلى للثقافة

يكتسب هذا الكتاب أهميته من كونه يقدم للقارئ شهادة حية على مجمل خريطة الصراع السياسى فى إرتريا وكفاحها من أجل استقلالها الوطنى.

لقد أدرك أبناء الشعب الإرترى مغزى النهوض بهذا الجهد العلمى الذى يتجلى فى صفحات هذا الكتاب، انطلاقًا من حقيقة مؤدَّاها أن النضال من أجل الاستقلال هو - فى جوهره - نضال من أجل التاريخ الذى خاضه الإرتريون حفاظًا على هُويتهم ووحدتهم، الأمر الذى دفعهم إلى رفع شعار "لن ننفصل" الذى قام الكتاب بتحويره إلى "لن نفترق" ؛ تكريمًا وتقديرًا لتلك النضالات ولكل الآباء والأمهات الذين طرحوا خلافاتهم السياسية جانبًا ودافعوا عن وحدة بلادهم.







تصميم الغلاف : هند سمير